

مَا تَأْتَاكُمْ الرَّسُولُ فَقُبُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا



بُغْيَةُ الْأَمَلِيِّ

عَلَى سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ

تَأليف

الشيخ العلامة محمد الدين الأفغاني السواتي رحمه الله رحمة واسعة
أستاذ الحديث سابقاً بالجامعة الحسينية براندير، مورت.

تحت إشراف

فضيلة الأستاذ محمود شبير بن محمد سعيد الرانديري
مدير الجامعة الحسينية براندير حفظه الله ورعاه

النَّاسِر

الجامعة الحسينية براندير مورت فخر رانديري



بُغْيَةُ الْأَمْلَعِيِّ

عَلَى سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ

تأليف

الشيخ العلامة شمس الدين الأففاني السوأتي رحمه الله

أستاذ الحديث سابقاً بالجامعة الحسينية براندسير، هورت.

المتوفي سنة ١٣٩٨ هـ الموافق لسنة ١٩٧٨ء

قام بتصحيح أخطائه المطبعية ومقابلته بالمخطوطة وصف حروفه من جديد نخبة من أساتذة الجامعة

تحت إشراف

فضيلة الشيخ محمود شبير بن محمد سعيد الرانديري حفظه الله ورعاه

أستاذ الحديث ومدير الجامعة الحسينية براندسير، هورت، فخرات، الهند.

قامت بالنشر

الجامعة الحسينية براندسير، هورت، فخرات.

حقوق الطبع و الترجمة
محفوظة للجامعة الحسينية

تحت إشراف

فضيلة الشيخ محمود شبير بن محمد سعيد الرانديري - حفظه الله ورعاه -
مدير الجامعة الحسينية براندير ، سورت ، الهند .

يطلب من

الجامعة الحسينية / راندير ، سورت ، الهند .

JAMEAH HUSAINIYAH MORA BHAGAL RANDE

DI.SURAT,GUJARAT,INDIA

PIN:-395005,PHONE:-0261.2763303

تفصيلات

- اسم الكتاب : بغية الأمل على سنن الترمذي
- تأليف : الشيخ العلامة شمس الدين الأفغاني السواتي رحمه الله تعالى رحمة واسعة .
- عدد الصفحات : ٨٤٠
- سن الطباعة : ١٤٤٠ هـ الموافق ٢٠١٨ ع
- تحت إشراف : فضيلة الشيخ محمود شبير بن فضيلة الشيخ محمد سعيد الرانديري حفظه الله و رعاه ، مدير و أستاذ الحديث بالجامعة الحسينية راندير ، سورت ، غجرات .
- تنضيد الحروف : الجامعة الحسينية
- الناشر : الجامعة الحسينية براندير ، سورت ، غجرات .
- القيمة :

يطلب من

TO: PRINCIPAL MAULANA SHABBIR SB.

C/O. JAMEAH HUSAINIYAH

MORABHAGAL

AT. PO. RANDEER, DIST. SURAT, GUJRAT

PIN: 395005, GUJARAT, INDIA

PHONE : 0261-2763303

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله سيد السادات.

أما بعد ! فإن الطبعة الأولى لبغية الألمعي على سنن الترمذي تاليف الشيخ شمس الدين الأفغاني السواتي في أيديكم، الذي لم نزل نقابله بمخطوطة المؤلف منذ بضع سنين، والآن قد تم مقابله والحمد لله، وقمنا بتزويده بعلامات الترقيم التي تعين على تفهيم المدلولات، وقد باشر المقابلة وتنضيد حروفه وتنسيقه والتقديم عليه جماعة مختارة من أساتذة الجامعة الحسينية فجزاهم الله أحسن الجزاء.

والمؤلف جعل يؤلف هذا الشرح في آخر مرحلة من حياته، فلم يتم حتى مات إلى رحمة الله، ولم يوجد في مخطوطته تسمية الكتاب ولا تقديم من قبل المؤلف، فألحقنا به التقديم وسميناه ببغية الألمعي ليصادف الشروح الأخرى لسنن الترمذي مثل "تحفة الأحوزي" لعبد الرحمان المباركفوري ومثل "بغية الألمعي في تخريج الزيلعي" وما إلى ذلك من كتب الحديث. فهذا الشرح يحتوى على ما من بداية الكتاب إلى باب ما جاء في فضل الصلاة، فلما وصل إلى ذلك توفاه الله تعالى ولم يقدر له تكميله.

وإن مما لا بد أن نوجه القارئ إلى أن المؤلف ألقى الضوء على جميع نواحي الحديث الشريف روايةً ودرايةً خلال شرحه، ولكن عنايته على الأسانيد والرواة أكثر من المباحث الفقهية وترجمة الباب على أنه لم يترك منها شيئاً. ومن عاداته أنه يكلم على الرجال أو لأفئدة الراوي فيقف عند موقف المحدثين فيه

ويؤكد درجته من الرواية بأقوال أصحاب الجرح والتعديل، ثم و
ثم حتى إذا جاء نص الحديث تكلم فيه تكلم المحدثين في الهند
فيشرح الحديث على مذاهب الفقه وينقل المذاهب الفقهية من
كتبهم. رحمه الله تعالى رحمة واسعة وأدخله في فسيح جناته،
آمين يا رب العالمين . وأخيراً ندعوا لله تعالى أن ينفع به
الطالبين ويجعله أجراً وصدقةً جارية للمؤلف ولنا أجمعين.

محمود شبير غفر له

٢٤ / رجب المرجب ١٤٣٩ هـ

ما يتعلق بالمصنف

اسم الشارح: شمس الدين سماه به والده مولانا الحاج صدر الدين الأفغاني السواتي في اليوم السابع من ولادته، قرأ القرآن الكريم وبعض الكتب الفارسية والإنشاء والخط على والده، ثم قرأ الكتب الدراسية في الفنون الرسمية: الصرف والنحو والمعاني والبيان والمنطق والحكمة والطب والفقه وأصول الفقه وعلم الكلام والتفسير. وهذه كلها على علماء الوطن وهم كثيرون وكلهم من بحور العلم.

ثم رحل فحضر عند الشيخ المحدث نصير الدين الكاملفوري فقرأ عليه الهداية للإمام المرغيناني ومشكاة المصابيح ومن التفسير الجلالين وفي السنة الثانية الأمهات الست وغيرها من كتب الحديث ففرغ من جميع الكتب الدراسية معقولا ومنقولا حين كان عمره عشرين سنة.

ثم سافر ثانيا لتكميل علم الحديث الشريف أحسن التكميل إلى الجامعة الإسلامية في بلدة دابهيل وهي بلدة صغيرة من مديرية نوساري بولاية غجرات الهند. فقرأ وسمع أمهات الست وغيرها على مشائخها العظماء يعني: الشيخ شبير احمد العثماني صاحب الفتح الملهم والشيخ عبد الرحمن الأمروهي والشيخ بدر الميرتهي جامع فيض الباري والشيخ محمد يوسف البنوري صاحب معارف السنن.

ثم رحل إلى أزر الهند دار العلوم ديوبند سنة ١٣٦٣هـ وأقام بهاست سنين فقرأ على أكابر علمائها الصحاح الستة وغيرها يعني: شيخ الاسلام حسين أحمد المدني، الشيخ ابراهيم البلياوي، الشيخ محمد إعزاز علي الأمروهي، الشيخ عبد الخالق الملتاني، الشيخ بشير أحمد والشيخ محمد ادريس الكاندهلوي.

وفي سند الفراغ من المدرسة العربية الشهيرة بدار العلوم الديوبندية: وبعد! فإن الأخ الصالح البار المولوى شمس الدين بن صدر الدين المتوطن كالأكلى من مضافات مردان قد دخل دار العلوم الديوبندية التي هي مركز العلوم الدينية ومدارها ومنها يتفجر أنهارها وبحارها في التاسع والعشرين من شوال المكرم سنة ثلث و ستين بعد ألف و ثلاث مائة من الهجرة النبوية على صاحبها ألف الف سلام، فقرأ من العلوم والفنون الكتب التي ذكرها، وبقي مدة ماقرأ على طريقة حسنة رضى عنها الأساتذة وأركان المدرسة وهو عندنا سليم الطبع جيد لفهم صالح الاستعداد وله مناسبة تامة بالعلوم والأن لما طلب منا الإجازة أجزناه وكتبنا له هذه الورقة لتكون سندا وتذكرا عند مس الحاجة.

أسمى الكتب المقررة

قرأ من علم التفسير: تفسير البيضاوي وتفسير الحافظ ابن كثير بتمامهما و من علم حديث: صحيح الإمامين الهمامين البخاري ومسلم وسنن أبي داود وابن ماجه والجامع للإمام الترمذي والشمائل له والموطأين للإمامين القدوتين مالك ومحمد وشرح معاني الآثار للإمام الطحاوى رحمهم الله تعالى. ومن علم الفقه وأصوله: المجلدين الأخيرين من الهداية والتوضيح والتلويح ومسلم الثبوت. ومن علم العقائد والكلام: حاشية شرح العقائد لمولانا الخيالى والأمور العامة، ومن علم المعقول والفلسفة: القاضى المبارك وصدرا والشمس البازعة وشرح الإشارات: ومن علم الهيئة التصريح والسبع الشداد وبست باب، ومن علم الطب: القانونجه وشرح الأسباب بتمامها والنفيسي ومبحث الحميات من قانون الشيخ، ومن علم التجويد: الفوائد المكية والشاطبية والرائية وقرأ بعض

القرآن تجويدا. ثم جعل أستاذا ومدرسا بالمدرسة العالية
بكالوتا أربع سنين، ثم جعل مدرسا بالجامعة الحسينية
براندير سنة ١٩٥٤هـ إلى وفاته و قد مات إلى رحمة الله يوم
الأربعاء ١٧/جمادى الثانية ١٣٩٨هـ، الموافق ٢٥/مايو ١٩٧٨ء.

وقد كان الله سبحانه تعالى ألقى في روعه منذ بداية اليوم
لذة التدريس والتصنيف فصنف الكتب العديدة. منها: الدرر
السنية على شرح القاضي مبارك والجواهر العبقريّة على
شرح مولانا أحمد الله السندي، ومنها: الزهر الرباعي الصدر
أشرح الهداية وقد طبعت وشاعت، ومنها: هذا الشرح الأنيق
المسمى ببغية الألمي على سنن الترمذي .

مقدمة علم الحديث

من فضيلة الشيخ المفتي عقيل احمد القاسمي استاذ
الحديث والتفسير بالجامعة الحسينية راندير.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الانبياء
والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛ فهذه مقدمة
على علم الحديث وهي تشتمل على بيان حده وموضوعه وغرضه
و غايته و فضيلته و شرافته و بدء كتابة الحديث و كيفية
تدوينه و طبقات المدونين وأول من دون العلم و طبقات كتب
الحديث وقسمته. وبحسن توفيقه أقول:

تعريف العلم:

وحده على ما قاله العيني في شرح البخاري: علم يعرف به
أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وأحواله. وفي فتح الباقي شرح
ألفية العراقي: الحديث ويرادفه الخبر على الصحيح ما أضيف
إلى النبي ﷺ. قيل: أو إلى صحابي أو إلى من دونه قولاً أو فعلاً أو
تقريراً أو صفة. ويعبر عن هذا بعلم الحديث. ويحد بأنه علم
يشتمل على نقل ذلك. قال المحدث محمد زكريا الكاندهلوي: و
الأوجه عندي في حد علم رواية الحديث، علم يبحث فيه عن أقوال
النبي ﷺ وأفعاله وأحواله من حيث كيفية السند اتصالاً و
انقطاعاً وغير ذلك. ثم ظهر لي أن الأوجه في حده، علم يعرف به
أحواله ﷺ قولاً وفعلاً وتقريراً وصفة ولا يشكّل أنه يخرج من
الحد الآثار لأنها داخلة في أحواله ﷺ تبعاً وللتبعية يتعرض
لها.

موضوعه:

قال الكرمانى : موضوعه ذات الرسول ﷺ من حيث أنه

رسول الله . قال السيوطي : ولم يزل شيخنا العلامة محي الدين الكافيجي يتعجب من قوله : إِنَّ موضوع علم الحديث ذات الرسول ، ويقول هذا موضوع الطب لا موضوع الحديث . قال المحدث محمد زكريا الكاندهلوي : وأنا أتعجب من الكافيجي كيف التبس عليه ذالك بالطب ، فإنَّ ذاته ﷺ من حيث أنه نبي ورسول لا مدخل للطب في ذالك . قال : والأوجه عندي أن موضوعه المرويات والروايات من حيث الاتصال والانقطاع وأما ذاته الشريفة ﷺ فموضوع لمطلق علم الحديث دون النوع الخاص منه وهو علم رواية الحديث .

غرضه وغايته :

الغرض الأول : كون الدارس والمدرس مصداقا للأدعية والبشارات التي وردت في دارس الحديث ومدرسه ، فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : نضر الله إمرأ سمع مقالتي فوعاها وأداها فرب حامل فقه إلى من هو أفقه (رواه أبو داود والترمذي وحسنه) وروى الخطيب البغدادي في كتاب شرف أصحاب الحديث عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه قال : سمعت علي بن أبي طالب يقول : خرج علينا رسول الله ﷺ فقال : اللهم ارحم خلفائي قال : قلنا : يا رسول الله ! ومن خلفائك؟ قال : الذين ياتون من بعدى يروون أحاديثي وسنتي ويعلمونها الناس . و عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم على صلاة . قال ابن حبان في صحيحه : في هذا الحديث بيان صحيح على أن أولى الناس برسول الله ﷺ أصحاب الحديث إذ ليس في هذه الأمة قوم أكثر الصلاة عليه منها .

الغرض الثاني : فهم القرآن والعمل به لأن مدار الدين

والشريعة على القرآن الكريم وفيه بيان الأصول والقواعد أما تفصيل الجزئيات ففي أحاديث النبي ﷺ فلا يمكن فهم القرآن والعمل به بدون علم الحديث؛ فإنَّ الاعتصام بحبل الله لا يتم إلا ببيان كشفه.

الغرض الثالث: الاستلذاذ بكلام المحبوب، لأنَّ النبي ﷺ محبوب لجميع المسلمين وأحاديثه كلامه والاستلذاذ بكلام المحبوب غرض مستقل من علم الحديث.

الغرض الرابع: معرفة كيفية الاقتداء بالنبي ﷺ فإنَّ التمسك بهديه لا يستتب إلا بالافتقار لما صدر من مشكاته.

الغرض الخامس: ما كتبه صاحب المنهل، الاحتراز عن الخطأ في الانتساب إلى النبي ﷺ لأنَّ التمييز بين الحديث وغيره وكلام الرسول وغيره إنما يقوم به علماء الحديث لا غير.

الغرض السادس: تكوين شأن الصحابة في النفس و حصول صحبة النبي ﷺ بالاشتغال بأحاديثه ﷺ لأنَّ لكل علم وفن تأثيراً كما أن تأثير علم المنطق القدرة على الكلام فكذا تأثير علم الحديث حصول شأن الصحابة في النفس ان اشتغل بالحديث بالإخلاص وحسن النية.

الغرض السابع: وهو الغرض المشترك لجميع العلوم الدينية الفوز بسعادة الدارين.

فضيلته وشرافته:

علم الحديث أفضل العلوم الشرعية قال سفيان الثوري: لا أعلم علماً أفضل من علم الحديث لمن أراد به وجه الله تعالى ان الناس يحتاجون إليه حتى في طعامهم وشرابهم فهو أفضل من التطوع بالصلاة والصيام . والعلوم الشرعية خمسة : (١) الحديث (٢) والفقه (٣) والتفسير (٤) وأصول الفقه (٥) والعقائد.

وزاد بعضهم علما سادسا وهو التصوف كما فعله مصنف
النبراس الشرح المعروف لشرح العقائد. قال السيوطي في
التدريب وكيف لا يكون علم الحديث شريفاً وهو الوصلة إلى
رسول الله ﷺ الباحث عن صحيح أقواله وأفعاله الذاب أن
ينسب إليه ما لم يقله وسائر العلوم الشرعية محتاجة إليه، أما
الفقه فواضح وأما التفسير فلأن أولى مفسر به كلامه تبارك
وتعالى ما ثبت عن نبيه ﷺ وأصحابه.

بدء كتابة الحديث:

مجرد كتابة الحديث بدون تدوين وترتيب في الجوامع
كان من زمن النبي ﷺ وقد بوب البخاري في صحيحه كتابة
العلم وأخرج بسنده عن أبي جحيفة قال: قلت لعلي: هل عندكم
كتاب قال: لا إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو مافى هذه
الصحيفة قلت: ومافى هذه الصحيفة؟ قال العقل وفكاك الأسير
ولا يقتل مسلم بكافر. وأخرج عن أبي هريرة أن خزاعة قتلوا
رجلاً من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه، فأخبر بذلك
النبي ﷺ فركب راحلته فخطب الحديث وفي آخره فجاء رجل
من أهل اليمن فقال: اكتب لي يا رسول الله! فقال: اكتبوا لأبي
فلان. قلت: والرجل هذا أبو شاه والمعنى اكتبوا لأبي شاه يعني
هذه الخطبة التي خطبها رسول الله ﷺ كما ورد مصرحاً في
الروايات. وأخرج البخاري أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ما من
أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً مني إلا ما كان عبد الله بن
عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب قلت ومع ذلك كان عند أبي
هريرة كتب من حديث النبي ﷺ ويمكن أن يكون بغير خطه
كما اختاره الحافظ في الفتح، وأخرج عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما
اشتد بالنبي ﷺ وجعة قال: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً.

الحديث فهذه الروايات وأمثالها كثيرة صريحة في كتابة الحديث في زمنه ﷺ .

لكن الصحابة رضي الله عنهم لم يهتموا كثيرا بكتابة الحديث في زمنه ﷺ لوجوه ، الاول : انهم لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم كانوا لا يحتاجون إلى الكتابة . والثاني : إن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة والثالث : إنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن فقد روى مرفوعاً عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه لا تكتبوا عني غير القرآن ومن كتب عني غير القرآن فليمحه . ولأجل اختلاف الروايات اختلفوا في جواز كتابة الحديث وعدمه فمن هذه الوجوه لم يهتموا كثيرا بكتابة الحديث في زمنه صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الصحابة ولا في زمن أوائل عصر التابعين ثم اجمعوا على كتابتها بعد .

والجواب عن حديث مسلم الذي فيه ممانعة كتابة الحديث بوجوه : الاول ان فيه كلاما ورأى الامام البخاري أن رفعه غير ثابت بل هو موقوف على الصحابي . الثاني أن الممانعة كانت عارضية حتى لا يلتبس الحديث بالقرآن الثالث : أن مراده ﷺ بقوله لا تكتبوا عني غير القرآن يعني مع القرآن ومن كتب عني غير القرآن يعني مع القرآن فليمح غير القرآن . الرابع : ان النهي مقدم وروايات الاذن متأخرة فهي ناسخة للأول .

كيفية تدوينه :

قال الحافظ في مقدمة الفتح : اعلم علمني الله وإياك أن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر النبي ﷺ وعصر أصحابه وكبار تبعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة (لوجوه مرت في كتابة الحديث) ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار

وتبويب الاخبار لما انتشر العلماء في الأمصار وكثر الابتداء من الروافض والخوارج ومنكرى الأقدار. انتهى. وبالجملة أن كتابة الحديث مع اختلاف السلف في جوازها بدئت في زمان النبي ﷺ ثم شاعت في عصر التابعين. وبدء تدوينه في صور الكتب والرسائل في أواخر عصرهم.

طبقات المدونين وأول من دون علم الحديث:

إن تدوين علم الحديث له أربعة أدوار.

الأول: التدوين على الإطلاق:

يعنى جمع كل نوع من الروايات كيف ما اتفق بلا ترتيب خاص وبلا رعاية مضمون في كتاب قال الحافظ في كتابة العلم: أول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز ثم كثرت التدوين ثم التصنيف وحصل بذلك خير كثير فله الحمد انتهى، وبه جزم السيوطي في الألفية. وفي لفظ الدرر وواضعه ابن شهاب الزهري في خلافة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه بأمره بعد موت النبي ﷺ بمائة عام لأنه المجدد لهذه الأمة امردينها في المائة الثانية؛ فهو لاء المشائخ مالوا إلى أن أول المدونين مطلقا الزهري. وتقدم عن البخاري أن أولهم أبو بكر بن حزم وهو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. واختار هذا القول العلامة القسطلاني في شرح البخاري. وقال مالك في الموطأ: برواية محمد بن الحسن بسنده إلى عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى أبي بكر بن حزم أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنته الحديث واختاره الهروي وغيره. والجملة أن الجمهور اختلفوا في واضع الحديث وأول مدونه على القولين وعصرهما واحد فالترجيح بينهما عسير.

الثاني: التدوين على الأبواب:

يعنى جمع نوع من الروايات فى باب قال الحافظ فى مقدمة
الفتح : فأول من جمع ذلك الربيع من صبيح و سعيد بن أبى
عروبة وغيرهما فكانوا يصنفون فى كل باب على حدة إلى أن قام
كبار أهل الطبقة الثالثة فى منتصف القرن الثانى فدوّنوا
الأحكام فصنف الإمام مالك الموطأ وتوخى فيه القوى من حديث
أهل الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم و
صنف ابن جريج بمكة والا وزاعى بالشام والثورى بالكوفة
وحماد بن سلمة بالبصرة وهشيم بالواسط ومعر باليمن وابن
المبارك بخراسان وجريز بن عبد الحميد بالرى. وكان هؤلاء
فى عصر واحد فلا يدري أيهم سبق . ثم تلاهم كثير من أهل
عصرهم فى النسخ على منوالهم.

الثالث التدوين على المسانيد:

المسانيد: جمع مسند، اسم نوع من كتب الحديث يجمع فيه
الأحاديث على ترتيب أسماء الصحابة الذين اسندوها لايلاحظ
فيه المضمون الخاص. قال الحافظ فى مقدمة الفتح: رأى بعض
الأئمة منهم أن يفرد حديث النبى ﷺ خاصة وذاك على رأس
المأتين فصنفوا المسانيد فصنف عبيد الله بن موسى مسندا
ثم صنف نعيم بن حماد الخزاعى نزيل مصر مسندا ثم اقتفى
الأئمة أثرهم فى ذلك فقل امام من الحفاظ الاوصنف حديثه فى
المسانيد كالامام أحمد بن حنبل وإسحق بن زهويه وعثمان بن
أبى شيبة وغيرهم ومنهم من صنف على الأبواب والمسانيد
معا كأبى بكر بن شيبة.

الرابع التدوين على الصحاح:

اهتم فيه المحدثون بتمييز الأحاديث الصحيحة من
السقيمة وانتخاب الأحاديث الصحيحة وجمعها فى كتاب قال

الحافظ في مقدمة الفتح : فلما رأى البخارى هذه التصانيف ووجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشملها التضعيف فحرك همته لجمع الحديث الصحيح . انتهى الف صحيحه فى ست عشرة سنة ثم اقتفى الأئمة المشهورون أثره ، وأول من صنف فى السنن على ما قاله الخطابى هو أمام المحدثين سليمان بن أشعث أبوداؤد السجستانى . فهذا ترتيب تدوين كتب الحديث .

طبقات كتب الحديث :

الكتب المؤلفة فى الحديث على مراتب ، ذكر الشاه عبد العزيز الدهلوى قدس سره فى كتابه ” العجالة النافعة ” أن كتب الحديث على أربع طبقات .

الطبقة الاولى :

الموطأ وصحيح البخارى وصحيح مسلم أن أحاديث هذه الكتب الثلاثة اصح الاحاديث .

الطبقة الثانية :

الكتب التى ليست فى درجة الكتب الثلاثة المذكورة فى الصحة لكنها قريبة منها مثل جامع الترمذى و سنن أبى داؤد و سنن النسائى وكان يقول الشاه ولى الله قدس سره ان مسند الامام أحمد عندى فى الطبقة الثانية إلا أن فيه كثرة من الأحاديث الضعاف ومثل ذلك سنن ابن ماجة ، ينبغى أن يعد من الطبقة الثانية وإن كان فيها من الأحاديث ما بلغ غاية الضعف .

الطبقة الثالثة :

الكتب التى ألفها العلماء قبل البخارى ومسلم او كانوا معاصرين لهما والذين جاؤا بعدهما لكنهم لم يلتزموا الصحة ولم يبلغ كتبهم الشهرة والقبول مثل ما التزم فى الطبقتين

الأولين مثل مسند الإمام الشافعي وسنن ابن ماجة (خلافا للشاه ولي الله) ومسند الدارمي ومسند أبي يعلى ومصنف عبد الرزاق ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة ومسند عبد بن حميد ومسند أبي داؤد . وسنن الدار قطنى وصحيح ابن حبان ومستدرک الحاكم وكتب البيهقي وكتب الطحاوى وتصانيف الطبرانى .

الطبقة الرابعة:

الكتب التى لم يكن لها ذكر فى القرون السابقة وهى كثيرة مثل كتاب الضعفاء لابن حبان وتصانيف الحاكم وكتاب الضعفاء للبيهقي وكتاب الكامل لابن عدى وغيرها و قد اشتملت هذه الكتب على أحاديث موضوعة .

القسمه والتبويب:

علم الحديث ينحصر فى ثمانية أبواب (١) العقائد ، (٢) والأحكام، (٣) والتفسير، (٤) والتاريخ ، (٥) والرقاق ، (٦) والمناقب، (٧) والآداب، (٨) والفتن، وقد صنفوا فى كل باب كتاباً وسموا أحاديث العقائد علم التوحيد وتصنيف البيهقي كتاب الأسماء والصفات معروف فيه وأحاديث الأحكام السنن والتصانيف فى هذا النوع كثيرة وأحاديث التفسير علم التفسير وأحاديث التاريخ والسير بدء الخلق والسير وأحاديث الرقاق علم السلوك والزهد وأحاديث المناقب علم المناقب وأحاديث الآداب علم الادب وأحاديث الفتن علم الفتن . وكتاب الأحاديث الذى يشتمل على جملة الأبواب الثمانية يقال له الجامع على القول المشهور كجامع البخارى وجامع الترمذى .

حكم الشارع:

تحصيل علم الحديث واجب على الكفاية في منطقة يوجد فيها مختلف الأشخاص ذوو استعداد لذلك وإلا فيجب لعينه.

علم الحديث في بلاد الهند:

علم الحديث وإن لم يزل مسلسلاً في بلاد الهند في الجملة لكنه إنما كان اسماً ورسمًا وقليلًا بالنسبة إلى البلاد العربية؛ ففي ابتداء الزمان كان يكتفى بدرس وتدريس مشارق الأنوار للصنعاني ثم زيدت مشكوة المصابيح فقط في المنهج الدراسي لعلم الحديث ثم في وسط القرن العاشر أخذ علم الحديث في الانحطاط والذوال في البلاد العربية . ووفق الله سبحانه وتعالى أهل الهند في مقابلة العرب لتحصيل علم الحديث وخدمته . ففي القرن العاشر الشيخ علي المتقي البرهانفوري صاحب كنز العمال (المتوفى ٩٨٥ هـ) حصل على علم الحديث من علماء الحجاز وجاء به إلى الهند وقام بنشره وإشاعته . ثم تسلسل تلاميذه أمثال الشيخ عبد الوهاب البرهانفوري (المتوفى ١٠٠١ هـ) والشيخ محمد طاهر البتني (المتوفى ٩٧٦ هـ) وتصانيفهم في علم الحديث معروفة كمجمع البحار وتذكرة الموضوعات، ثم في القرن الحادي عشر الشيخ عبد الحق المحدث البخاري ثم الدهلوي (المتوفى ١٠٥٢ هـ) أخذ علم الحديث من الحجاز المقدسة واتخذ مدينة دلهي الهند مركزاً لإشاعته وصنف كتباً غالية في شرح الحديث فصنف شرحين على مشكوة المصابيح أحدهما بالعربية لمعات النقيح والثاني بالفارسية أشعة اللمعات . ثم تولد في أولاده وأحفاده المحدثون الكبار الذين قاموا بتصنيف شروح للحديث، ثم في

القرن الثاني عشر شيخ المشائخ الشاه ولي الله احمد بن عبد الرحيم الدهلوي قدس سره العزيز (المتوفى ١١٧٦هـ) ذهب إلى الحجاز المقدسة واخذ علم الحديث من مشائخها وخصوصا من الشيخ أبى طاهر المدنى ، واشتغل كليا بالخدمات الدينية وخصوصا بخدمة علم الحديث بعد أن رجع إلى الهند . ومن عصره ابتدأت سلسلة درس وتدريس الصحاح الستة في الهند . ثم في القرن الثالث عشر بعد الشاه ولي الله ابتدأت سلسلة أصحابه وأولاده منهم الشاه عبدالعزیز قدس سره العزيز (المتوفى ١٢٣٩هـ) الذى أدى حق نيابته عن أبيه . والولد سر لإبيه . ثم من تلاميذه حفيده الشاه محمد اسحاق المهاجر المكى (المتوفى ١٢٦٢ هـ) ثم من تلاميذه الشاه عبد الغنى المجددى المهاجر المدنى (المتوفى ١٢٩٦ هـ) الذى تهيأت من تدرسه الحديث جماعة من المحدثين العظام فى الحجاز والهند فمن تلاميذه حجة الاسلام قاسم العلوم والخيرات مولانا محمد قاسم النانوتوى (المتوفى ١٢٩٧هـ) وفى الأخير فى القرن الرابع عشر قطب الارشاد رأس الفقهاء والمحدثين مولانا رشيد أحمد الكنكوهى (المتوفى ١٣٢٣ هـ) قام بتدريس الصحاح الستة وحده طوال عشرات سنوات ومن تلاميذه علماء ديوبند وسهارنفور الذين يعرفهم الناس والذين قاموا بتأسيس كليات وجامعات لتدريس العلوم الشرعية وخاصة علوم الحديث ومن تلك السلسلة الذهبية حلقة مذهب الجامعة الحسينية برانديرسورت، غجرات، الهند .

الجامعة الحسينية:

أسسها فضيلة الشيخ العلامة مولانا الحافظ محمد حسين رحمه الله تعالى سنة ١٣٣٥هـ لتشييد مجد الإسلام

وإشاعته ونشر السنة النبوية الصحيحة بين جميع المسلمين وإصلاح أخلاقهم ونشر التعاليم الإسلامية بين مسلمي غجرات خصوصاً وهي جارية بمنه تعالى وفضله بحسن إعانة المسلمين وتأييدهم إدامها الله تعالى وهي تشتغل بسقى العطشان من منابيع علوم النبوة منذ نحو مئة سنة في خلل القرن الرابع عشر والخامس عشر والتي لم يزل يزين مسند حديثها المشاهير من المحدثين العظام الذين لهم سمعة وشهرة على المستوى العالمي بعلومهم ومن هؤلاء العبقریات الشيخ شمس الدين السواتي الأفغاني شارح سنن الترمذي كما ستعرفه في ما يتعلق بالمصنف. رحمه الله.

كتبه: العبد الحقير عقيل أحمد القاسمي
خادم طلبة الحديث و التفسير بالجامعة
الحسينية، براندير.

قوله: **(أبوعيسى)**، أقول: قد عرفت أن اسم الترمذي محمد وكنيته أبوعيسى، وقد اختار الترمذي كنيته على اسمه؛ فإنه لا يعبر عن نفسه في "جامعه" إلا بأبي عيسى. قال صاحب معارف السنن راداً على المصنف: ورد النهي عن التكني بأبي عيسى، ثم أجاب عنه بقوله: ولعل المصنف الإمام حملة على خلاف الأولى، ولا يخفى أن هذا القدر من الجواب كاف في الدفع، ولكن ما صبروا ضجروا وتبحروا قال: ومهما يكن من شيء فيبعد عن جلالة قدره و شأنه أن يتكنى به، والنهي مصرح، أقول: إن أراد بالنهي ما أخرجه ابن أبي شيبه في "مصنفه" عن طريق موسى بن علي عن أبيه أن رجلاً اكتنى بأبي عيسى، فقال رسول الله ﷺ: إن عيسى لا أب له. وأخرج أيضاً عن طريق زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب ابنه الذي اكتنى بأبي عيسى فقال: إن عيسى ليس له أب، فقد أجاب عنه بعض الأفاضل بأن الحديث الأول مرسل والثاني موقوف، وعلى فرض صحة الحديث المرفوع فليس فيه النهي؛ بل فيه بيان الأمر الواقع بأن عيسى لا أب له، وإنما قال رسول الله ﷺ: ذلك مزاحاً. ثم سعى في الجواب، وقال: وغاية ما يعتذر به عنه أن المغيرة بن شعبة تكنى بأبي عيسى بإذن النبي ﷺ. رواه أبو داود في سننه في "كتاب الأدب" وبوب عليه "باب فيمن تكنى بأبي عيسى". أقول: فأنى دليل يكون أعظم من هذا الجواز، هذا له ولعامة الأمة، والحق ليس في النهي عن التكني بأبي عيسى حديث مرفوع متصل صحيح صريح، فالظاهر هو الجواز. وأما أثر عمر رضي الله عنه فليس في حكم المرفوع، وأما فهمه من الحديث المرفوع الكراهة فليس بحجة، وبهذا التحقيق اندفع قلق صاحب المعارف، وبالله التوفيق.

قوله: **(الترمذي)**، نسبة إلى ترمذ، اختلفوا في ضبطه على

أقوال، قال الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ": قال شيخنا ابن دقيق العيد: وترمز "بالكسر" هو المستفيض حتى يكون كالمتواتر، وقال مؤتمن الساجي: سمعت محمد بن عبد الله الأنصاري يقول: هو بضم التاء، وقال السمعاني في نسبة الترمذي: هذه النسبة إلى مدينة قديمة على طرف نهر بلخ يقال له جيحون، والناس يختلفون في كيفية هذه النسبة، بعضهم يقول: بفتح التاء، وبعضهم يقول: بضمها، وبعضهم يقول: بكسرها، والمتداول على لسان أهل تلك المدينة "بفتح التاء و كسر الميم" وفي "بستان المحدثين": والمراد بلفظ ما وراء النهر هو نهر بلخ.

قوله: **(الحافظ)**، وهو الإمام الحجة الأوحد الثقة الحافظ المتقن المتفق عليه، وأخذ عن البخاري و قتيبة بن سعيد و محمود بن غيلان و محمد بن بشار و أحمد بن منيع و محمد بن مثنى و سفيان بن وكيع و غيرهم، وأخذ عنه خلق كثير، قال الحافظ في "التقريب": أحد الأئمة ثقة حافظ، وقال الحافظ أبو يعلى: محمد بن عيسى بن سورة بن شداد الحافظ ثقة متفق عليه و أيضاً يقول: وهو إمام مشهور بالأمانة والعلم والديانة، وقال الحافظ في "التهذيب": وقال الإدريسي: كان الترمذي أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث كان يضرب به المثل في الحفظ.

والعجب من ابن حزم الظاهري أنه لم يعرف الترمذي، وقال هو مجهول، فردّ عليه المحققون من أهل الحديث، قال الحافظ الذهبي في "الميزان": محمد بن عيسى بن سورة الحافظ العالم أبو عيسى الترمذي صاحب "الجامع" ثقة مجمع عليه، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب

الاتصال: أنه مجهول، فإنه ما عرف ولا درى بوجود الجامع والعلل التي له، وقال الحافظ في "تهذيب التهذيب": قال الخليلي: ثقة متفق عليه، وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع، فقال في كتاب الفرائض من الاتصال: محمد بن عيسى بن سورة مجهول، ولا يقولن قائل: لعله ما عرف الترمذي ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه، وقال بعض الأشيخ: ويكفيه نبلاً وفضلاً أن الإمام البخاري قد سمع منه حديثين: أحدهما: حديث أبي سعيد، والثاني: حديث ابن عباس، وكلاهما في الجامع، و لعل من أجل هذا قال المصنف عليه السلام: قال لي محمد بن إسماعيل: ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي. وهذا ليس بعجب، فكما أن التلميذ يحتاج إلى شيخ محقق كذلك يحتاج الشيخ إلى صاحب ذكي بارع يتلقى علمه وينشره في العالم، هذا الإمام أبو يوسف الفقيه الحافظ القاضي، وهذا الإمام الرباني محمد بن الحسن الشيباني نشر علم إمامهما وشيخهما في الآفاق والأكناف. والحاصل: ومناقب هذا الإمام الحافظ كثيرة، ليس هذا موضع إحصائها، وأنه مشهور في بداعة الحفظ وقوة الضبط وهو لفظه يحكي عن قوة حفظه، وهذه القصة مذكورة في "تذكرة الحفاظ" و "تهذيب التهذيب" وغيرهما - وبالله التوفيق.

أبواب الطهارة

عن رسول الله ﷺ

قوله: (**أبواب**) ، جمع باب ، و المسائل إن اعتبرت بنوعها تصدر بالباب ، لأن الباب في اللغة: النوع ، فيكون ذكره مناسباً

لنوع المسائل، وإن اعتبرت بفصلها و فرقتها عما قبلها تُصَدَّر
بالفصل لأن الفصل في اللغة : الفرق و القطع ، فيكون ذكره
مناسباً للمسائل المنقطعة عما قبلها، وأكثر المصنفين من
الفقهاء والمحدثين مشوا على هذه الطريقة.

قوله: **(الطهارة)**، في اللغة: النظافة و النزاهة، وهو اسم
جنس يشمل جميع أنواعها من وضوء و غُسل و التيمم و غُسل بدن
أو ثوب ونحوه، و شرعاً: النظافة عن حَدَثٍ أو خَبَثٍ ويراد بالخَبَث
ما يعم الحسي والمعنوي، وقدمت العبادات على غيرها اهتماماً
بشأنها، فإن العباد لم يخلقوا إلا لها ، قال الله سبحانه: ﴿و ما
خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾، والصلاة من جملة العبادات
تالية للإيمان نصاً كقوله سبحانه: ﴿الذين يؤمنون بالغيب و
يقيمون الصلوة﴾ و فعلاً غالباً، فإن أول واجب بعد الإيمان في
الأغلب فعل الصلاة لسرعة تَهَيُّئِ أسبابها وجوباً كما قال
الشرمبلاي: إن الاجماع منعقد على أفضليتها بدليل: أي
الأعمال أفضل؟ [أي بعد الإيمان] فقال: الصلاة لوقتها، والطهارة
مفتاح الصلاة، على ما ورد في الحديث، و شرط لازم لها في كل
الأركان، فلذا قدمها.

قوله: **(عن رسول الله ﷺ)**، إشارة إلى أن الأحاديث الواردة
فيها مرفوعات لا موقوفات، وذلك لأن قبل زمان مصنف وطبقته
كانت العادة أنهم يخلطون الأخبار المرفوعة والآثار الموقوفة،
كما يفصح عنه مؤطا مالک و جامع سفيان الثوري و كتاب الآثار
لأبي يوسف رحمهم الله و كتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن الشيباني
و غيره.

باب ما جاء لا تُقْبَلُ صلاةٌ بغير طهور

بضم الطاء وفتحها . قوله : **(حدثنا قتيبة)** ، بضم القاف وفتح التاء . قوله : **(بن سعيد)** ، الثقفى مولا هم أبو رجاء محدث خراسان ، سمع من مالك والليث و عبد الله بن لهيعة و شريك و طبقتهم ، و عنه الجماعة سوى ابن ماجة ، و كان ثقة عالي صاحب حديث ، قال ابن معين : ثقة ، و قال النسائي : ثقة مأمون . كذا في "تذكرة الحفاظ" . قوله : **(أنا أبو عوانة)** ، اسمه الوضاح بن عبد الله اليشكري الواسطي البزاز أحد الأعلام ، روى عن قتادة و ابن المنكدر و خلق ، و عنه قتيبة و مسدد و خلأق ثقة ثبت ، قال النووي : جرت عادة أهل الحديث بحذف قال و نحوه فيما بين رجال الإسناد في الخط ، و ينبغي للقاري أن تلفظ بها . قوله : **(عن سماك بن حرب)** ، بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي صدوق من رواة الستة إلا البخاري ، فإنه لم يرو له إلا في "التعاليق" و في "الخلاصة" : أحد الأعلام التابعين ، روى عن جابر بن سمره و النعمان بن بشير ، ثم عن علقمة بن وائل و مصعب بن سعد و غيرهم ، و عنه الأعمش و شعبة و إسرائيل و زائدة و أبو عوانة و خلق . و قال أحمد : أصح حديثاً من عبد الملك بن عمرو ، و ثقه أبو حاتم و ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة و ابن أبي مريم ، و قال ابن عدي : أحاديثه حسان ، و هو صدوق لا بأس به و في "التقريب" : روايته عن عكرمة مضطربة خاصة .

قوله : **[ح]** ، أعلم إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر ، كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد **[ح]** و هى حاء مهملة مفردة ، و التحويل على قسمين : أحدهما : أن تجمع عدة طرق على راوٍ واحد ، و يسمى هذا الراوي الذي انتهت إليه الطرق المتعددة مداراً و

مخرجاً وهذا القسم كثير . والثاني: أن يفترق طريق واحد إلى طرق متعددة في الأعلى ، ثم التحويل بكلا النوعين ، قد يكون بالطريقين وقد يكون بالأكثر . قوله : **(قال وناهناذ)** ، أي قال أبو عيسى الترمذي: وحدثنا هناد، و هو ابن السري بن مصعب الحافظ القدوة الزاهد شيخ الكوفة، سئل أحمد بن حنبل رحمته الله عن يكتب بالكوفة، قال : عليكم بهناد، وقال قتيبة : ما رأيت وكيعاً يعظم أحداً تعظيمه هناداً، وقال النسائي : ثقة، كذا في " تذكرة الحفاظ " . قوله : **(ناوكيع)** ، هو ابن الجراح الكوفي محدث العراق ، قال أحمد : ما رأيت أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع . كذا في " تذكرة الحفاظ " . وقال الحافظ في " التقريب " : ثقة حافظ . قوله : **(عن إسرائيل)** ، هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي ، قال أحمد : ثقة ثبت ، وقال أبو حاتم : صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق ، قال الحافظ في " التقريب " ، ثقة تكلم فيه بلا حجة . قوله : **(عن مصعب بن سعد)** ، بن أبي وقاص الزهري المدني ثقة من أوساط التابعين ، أرسل عن عكرمة بن أبي جهل . قوله : **(عن ابن عمر)** ، هو عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه العدوي ، أبو عبد الرحمن وهو أحد المكثرين من الصحابة والعبادة ، وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر . كذا في " التقريب " . قوله : **(لا تُقبل)** ، القبول قسمان أحدهما : أن يكون الشيء مستجمعاً للأركان والشرائط ، وهذا يرادفه الصحة . وثانيهما : كون الشيء يترتب عليه من وقوعه عند الله سبحانه موقع الرضا ، ويترتب عليه الثواب والدرجات ، وهذه المرتبة بعد الأولى ، و لفظ القبول وإن كان مشتركاً بين المعنيين ، غير أنه أريد ههنا الأولى بقرينة اتفاق الأمة على انتفاء الصلاة من غير الطهارة . فالقبول ههنا معناه كما في حديث النبي ﷺ لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار أي بلغت سن

الحيض ، لا كما ورد من عدم قبول صلاة العبد الآبق أو شارب الخمر أو مَنْ أتى عرافاً ، فإن القبول هناك منتفٍ مع ثبوت الصحة ، و حديث الباب نص في وجوب الطهارة للصلاة و قد أجمعت الأمة على أن الطهارة شرط في صحة الصلاة، وقد أجمعت الأمة على تحريم الصلاة بغير طهارة من ماءٍ أو ترابٍ، ولا فرق بين الصلاة المفروضة والنافلة ، وأما تكفير المصلي بغير الطهارة تعمداً فهو مفوض إلى مصنفات الفقهاء ، و غاية أن الموجب للإكفار في هذه المسائل هو الاستهانة و الاستخفاف ، و قد اختلفوا في اشتراط الطهارة لصلاة الجنازة وسجدة التلاوة، و منشأ اختلافهم في ذلك اختلافهم في إطلاق الصلاة بحقيقة شرعية على صلاة الجنازة و سجدة التلاوة ، و معلوم أن دلالة الصلاة عليهما خفية لنقصانهما على المعنى الذي هو مدلول الحقيقة الشرعية . و بالجملة : فالأئمة الأربعة اتفقوا على اشتراط الطهارة لهما جميعاً، والإمام البخاري وافقهم في صلاة الجنازة دون سجدة التلاوة ، و الإمام الشعبي لم يشترط لهما جميعاً، و وافقه ابن عليّة ثم ابن جرير الطبري، واحتج البخاري بما ذكره تعليقاً عن ابن عمر أنه كان يسجد على غير وضوء، و حجة الجمهور إطلاق الصلاة على صلاة الجنازة في الأحاديث ، قال النبي ﷺ : مَنْ صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ ، وَقَالَ : صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ ، وَقَالَ : صَلُّوا عَلَى النَّجَاشِيِّ . قَالَ الْحَافِظُ : وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِتْفَاقَ عَلَى اشْتِرَاطِ الطَّهَارَةِ لِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ ، وَالسَّجْدَةِ أَخْصَ مَدَارِجِ الصَّلَاةِ ، فَيَشْتَرِطُ لَهَا ، وَ الْحَقُّ أَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ لِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَ مَذْهَبُ الشَّعْبِيِّ وَ مَنْ وَافَقَهُ فَهُوَ مَذْهَبُ شَاذٍ . قَوْلُهُ : (**بغیر طهور**) ، بضم الطاء فعل الطهارة فهو مصدر و هو أعم من الوضوء والغسل والتيمم، وقوله : ” حتى يتوضأ “، في حديث أبي

هريرة عند البخاري و مسلم ليس قرينة للحصر في الوضوء ، و بالفتح اسم لما يتطهر به من الماء و ما يقوم مقامه عند عدمه ، و ذهب الخليل و سيبويه و الأصمعي و الأزهري و جماعة إلى أنه بالفتح فيهما ، قال صاحب المطالع : و حكى فيهما الضم . قوله : (**و لا صدقة**) ، ناسب ذكر العبادة المالية بعد ذكر البدنية ، و الطهارة المعنوية بعد ذكر الطهارة الحسية ، فإن الصدقة طهارة النفس من رذيلة البخل ، قال الله سبحانه : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم و تزكّيهم بها ﴾ . قوله : (**من غلول**) ، أي مال حرام ، و أصل الغلول الخيانة في الغنيمة ، و أصله السرقة من الغنيمة قبل القسمة ، قاله النووي ، و قال القاضي في ” عارضة الأحوزي ” : الغلول الخيانة خفية . فالصدقة من مال حرام في عدم القبول و استحقاق العقاب كالصلاة بغير طهور في ذلك ، و المراد ههنا من تصدق بما خان بأن تصدق من مال حرام فلا يثاب على التصديق به ؛ بل يعاقب إن علم أنه حرام و ثوابه لمالكه ، و محل هذا إذا كان يعرف مالكه أو وارثه و إلا فهو مأمور بالتصدق به ، و لا يتصور أنه يؤمر بالتصدق به و لا يقبل منه . قاله شارح المشكوة ، و في ” بدائع الفوائد ” لابن قيم : أنه يثاب على التصديق إذا كان التصديق واجباً .

قوله : (**قال هناد في حديثه إلا بطهور**) ، و الظاهر أن هذا إظهار الفرق بين حديث قتيبة و حديث هناد ، و في المعارف : و من عادتهم أنهم إذا ساقوا سندين للحديث أحدهما عالٍ و الآخر نازل فيروون المتن للعالي دون النازل ، و المصنف ههنا راعى ذلك ، حيث قال : قال هناد في حديثه ، فعلم أن لفظ المتن ليس لهناد . قوله : (**هذا الحديث**) ، يقع حديث ابن عمر . قوله : (**أصح شيء في هذا الباب و أحسن**) ، و الحديث أخرجه الجماعة إلا البخاري ، و في قول الترمذي نظر ؛ بل أصح شيء في هذا الباب هو

حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أشار إليه الترمذي، فإنه متفق عليه،
و من ههنا قال البعض: لا يلزم من قول الترمذي هذا أن يكون
الحديث صحيحاً في نفسه، وربما يكون هو غير صحيح؛ بل غير
حسن، وغرضه أنه أعلى حديث في الباب.

قوله: (وفي الباب عن أبي المليح عن أبيه و أبي هريرة و
أنس)، أما حديث أبي المليح عن أبيه فأخرجه أبوداؤد والنسائي
وابن ماجة و لفظه: ” لا يقبل الله صدقةً من غلول و لا صلاةً بغير
طهور “.

والحديث سكت عنه أبوداؤد و المنذري، و أما حديث أبي
هريرة رضي الله عنه، فأخرجه الشيخان بلفظ: ” لا يقبل الله صلاةً أحدكم إذا
أحدث حتى يتوضأ “، و أما حديث أنس، فأخرجه ابن ماجة بلفظ: ”
لا يقبل الله صلاةً بغير طهور و لا صدقةً من غلول “.

التنبيهات على بعض العادات

منها: قد جرت عادة الترمذي في هذا ” الجامع “ أنه يقول بعد
ذكر أحاديث الأبواب: و في الباب عن فلان و فلان، يذكر أسماء
الصحابة، قال الحافظ جلال الدين السيوطي في ” تدريب
الراوي “: لا يريد ذلك الحديث المعين؛ بل يريد أحاديث آخر،
يصح أن تكتب في الباب، قال الحافظ العراقي: و هو عمل صحيح
إلا أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سَمَّى من الصحابة
يروون ذلك الحديث بعينه و ليس كذلك، و قد يكون حديثاً آخر،
يصح إيرادُه في ذلك الباب.

و منها: أنه قد يقول عن فلان عن أبيه، يذكر اسم ابن
الصحابي الراوي كما قال و في الباب عن أبي المليح عن أبيه،

فصيفه أن من الصحابة مَنْ يتفرد ابنه بروايته عنه، ولا يروي عنه غيره كأبي المليح، فأبوه أسامة بن عمير يروي عنه أبو المليح فقط، وقال في باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في منع الزكاة من التشديد، وفي الباب عن قبيصة بن هلب عن أبيه، فهل هذا هو الطائي لا يروي عنه إلا ابنه، فاحفظ.

قوله: **(وأبو المليح بن أسامة اسمه عامر)**، قال الحافظ في "التقريب" ثقة من الثالثة.

باب ما جاء في فضل الطهور

قوله: **(الطهور)**، "بالضم" إذا أريد به الفعل، و"بالفتح" إذا أريد الماء والتراب، والمراد ههنا الفعل.

قوله: **(حدثنا إسحق بن موسى الأنصاري)**، المدني الفقيه الحافظ الثبت أبو موسى قاضي نيشافور، قال الذهبي في "تذكرة الحفاظ": "وكان من أئمة الحديث، ذكره أبو حاتم فأطنب في الثناء عليه، وقال النسائي: ثقة، وقال الحافظ في "التقريب" ثقة متقن. قوله: **(ناعم بن عيسى)**، أبو يحيى المدني، قال الذهبي في "تذكرة الحفاظ": "وهو من كبار أصحاب مالك و متقنيهم، وقال أبو حاتم: هو أحب إلي من ابن وهب وهو أثبت أصحاب مالك، وقال الحافظ في "التقريب": ثقة ثبت. قوله: **(ناعم بن مالك بن أنس)**، الأصبحي المدني رأس المتقنين و كبير المثبتين سيد الفقهاء وسند المحدثين. قوله: **(عن سهيل بن أبي صالح)**: المدني صدوق، قال الحافظ في "التقريب": تغير حفظه بآخره. روى له البخاري مقروناً و تعليقاً، وقال الحاكم: روى له مسلم الكثير و أكثرها في الشواهد، وقال الذهبي في

”الميزان“ وقال غير ابن معين: إنما أخذ عنه مالك قبل التغير .
 قوله : (**إذا توضأ**) ، أي إذا أراد الوضوء وهو الأوجه . قوله :
 (**العبد المسلم أو المؤمن**) ، شك من الراوي ، وكذا قوله : (**مع**
الماء أو مع آخر قطر الماء نظر إليها) ، أي إلى الخطيئة يعني :
 إلى سبب إطلاقاً لاسم المسبب على السبب مبالغة . قوله :
 (**بعينه**) ، قال العلامة الطيبي : ذكر لكل عضو ما يخص به من
 الذنوب وما يزيلها عن ذلك : والوجه مشتمل على العين والأنف
 والأذن ، فلم خُصَّت العين بالذكر ؟ أجيب : بأن العين طليعة القلب و
 رائده ، فإذا ذكرت أغنت عن سائرهما ، وقال شيخنا الأستاذ في
 ”فتح الملهم“ : ويمكن أن يقال : إن الأنف واللسان بالمضمضة و
 الاستنشاق ، والأذن بالمسح ، فيتعين العين ، وهذا مصرح في
 حديث عبد الله الصنابحي عند مالك و النسائي كما في
 ”المشكوة“ و حديث عمرو بن عبسة عند مسلم و أحمد كما في
 ”المنتقى“ إذ يقال خُصَّت العين لئلا يتوهم عدم خروج ذنوبها
 لعدم غسل داخلها . قوله : (**مع آخر قطر الماء**) ، القطر إجراء الماء
 وإنزال قطره . قوله : (**بطشتها يدها**) ، أي اكتسبثها وأخذتها .
 قوله : (**يخرج نقياً**) ، الظاهر من صدر الحديث أن التكفير
 يختص بأعضاء الوضوء ، لكن قوله في الآخر : (**حتى يخرج نقياً**) ،
 ظاهره العموم و يحتمل أن يخصص بما ذكرنا ، ويكون العموم
 لقرائن من الخشوع والإخلاص ، ثم إن الحديث أشكل بظاهره ،
 حيث أن الخروج يدل على أن تكون هناك أجسام و الذنوب و
 الخطايا من قبيل المعاني والأعراض ، فكيف يثبت لها صفة
 الخروج ؟ فاختلفوا : قال النووي : المراد بخروجها مع الماء
 المجاز في غفرانها ، لأنها ليست بأجسام ، فيخرج حقيقة ، وقال
 ابن العربي في ”عارضة الأحوزي“ قوله : خرجت الخطايا ، يعني :

عُفِرَتْ، لَأَنَّ الْخَطَايَا هِيَ أَفْعَالٌ وَأَعْرَاضٌ لَا تَبْقَى، فَكَيْفَ تَوْصَفُ بِدُخُولٍ أَوْ خُرُوجٍ!، وَ عَلِيٌّ قَاعِدَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَالَ الْحَافِظُ جَلَالُ الدِّينِ السِّيُوطِيُّ فِي "شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ": بَلِ الظَّاهِرُ حَمْلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَ ذَلِكَ أَنَّ الْخَطَايَا تُورِثُ فِي الظَّاهِرِ وَ الْبَاطِنِ سَوَاداً يُطْلَعُ عَلَيْهِ أَرْبَابُ الْأَحْوَالِ وَ الْمَكَاشِفَاتِ، وَ الطَّهَارَةُ تُزِيلُهُ، وَ شَهِدَ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَ النَّسَائِيُّ وَ ابْنُ مَاجَةَ وَ الْحَاكِمُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَذْنَبَ ذَنْباً نُكِّتَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءٌ، فَإِنْ تَابَ وَ نَزَعَ وَ اسْتَغْفَرَ صَقَلَ قَلْبَهُ"، وَ إِنْ عَادَ زَادَتْ حَتَّى تَعْلُقَ قَلْبَهُ، وَ ذَلِكَ "الرَّانُ" الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ: ﴿كَلَابِلُ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، وَ أَخْرَجَ أَحْمَدُ وَ ابْنُ خَزِيمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَأْقُوتُهُ بَيْضَاءٌ مِنَ الْجَنَّةِ وَ كَانَ أَشَدَّ بَيَاضاً مِنَ الثَّلْجِ، وَ إِنَّمَا سَوَّدَتْهُ خَطَايَا الْمُشْرِكِينَ"، قَالَ سِيُوطِي: فَإِذَا أَثَرَتِ الْخَطَايَا فِي الْحَجَرِ فِي جَسَدِ فَاعِلِهَا أَوَّلَى، فَأَمَّا أَنْ يَقْدَرَ خُرُوجُ مَنْ وَجْهَهُ أَثَرُ خَطِيئَتِهِ أَوْ السَّوَادُ الَّذِي أَحْدَثَتْهُ، وَ عَلَى قَاعِدَةِ أَرْبَابِ الزُّهْدِ أَنَّ الْخَطِيئَةَ نَفْسُهَا تَتَعَلَّقُ بِالْبَدَنِ عَلَى أَنَّهَا جَسْمٌ لَا عَرْضَ بِنَاءً عَلَى إِثْبَاتِ عَالِمِ الْمَثَالِ، وَ أَنَّ كُلَّ مَا هُوَ فِي هَذَا الْعَالَمِ عَرْضٌ، لَهُ صُورَةٌ فِي عَالِمِ الْمَثَالِ، وَ تَحْقِيقُهُ: أَنَّ الْعَارِفِينَ قَالُوا: إِنْ وَرَاءَ عَالِمِ الشَّهَادَةِ عَالَمٌ آخَرٌ يُسَمَّى عَالِمِ الْمَثَالِ، وَ وَرَاءَهُ عَالَمٌ آخَرٌ يُسَمَّى عَالِمِ الْأَرْوَاحِ، وَ قَالُوا: إِنْ عَالِمِ الْمَثَالِ هُوَ الْطِفُّ وَ أَقْوَى مِنْ عَالِمِ الشَّهَادَةِ هَذَا وَ هُوَ يُتَصَرَّفُ فِيهِ، ثُمَّ عَالِمِ الْأَرْوَاحِ الْطِفُّ وَ أَقْوَى مِنْ عَالِمِ الْمَثَالِ وَ هُوَ يُتَصَرَّفُ فِيهِ، وَ قَالُوا: إِنْ هَذِهِ الْعَوَالِمُ كُلُّهَا مَوْجُودَةٌ الْآنَ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا، وَ مَنْ كَوَّشَفَ لَهُ هَذِهِ الْعَوَالِمَ لَمْ يَتَمَيَّزْ بَيْنَ أَشْيَاءِ عَالِمِ الشَّهَادَةِ وَ بَيْنَ أَشْيَائِهَا، فَيَرَاهَا هُنَا كَمَا يَرَاهَا هُنَا، وَ قَالُوا: إِنْ مَانَرَاهَا أَعْرَاضاً وَ مَعَانٍ وَ أَوْصَافاً فِي هَذَا الْعَالَمِ الْمَشَاهِدِ الْمَحْسُوسِ، فَلَهَا صُورٌ وَ أَجْسَادٌ

في ذلك العالم، فكل شيء من هذه المعاني له صورة مثالية خاصة هناك. وأما عالم الأرواح فهناك روح لكل شيء نراه في هذا العالم. وعلى قاعدة فيلسوف قال شيخنا الأستاذ في "الفتح": فقد شاهدنا اليوم تحفظ الأصوات التي هي أعراض بوسيلة آلات فوتوغرافية وغيرها، فكما أن الهواء يحمل أصواتنا ويحفظها، يمكن أن تحمل أعضائنا أعمالنا الصادرة منها وتحفظها وتحمل الماء الذي جعله الله ذريعة إلى تطهير المؤمن شيئاً منها أو من آثارها بقدرة الملك القادر التي لا يحجزها شيء. فاندفع الإشكال فافهم.

قوله: (**من الذنوب**) ، أي الصغائر لقوله سبحانه: ﴿ إن الحسنات يذهبن السيئات ﴾ ، و لحديث " ما لم تؤت الكبائر ". اختلفوا في هذه الذنوب، هل هي صغائر فقط دون الكبائر أو ما يعمهما، فاختلف المتأخرون أنها صغائر فقط، قال الحافظ: ظاهره يعم الكبائر و الصغائر، لكن العلماء خصّوه بالصغائر لوروده مقيداً باستثناء الكبائر في غير هذه الرواية، قال في " الصحيح ": " ما لم يغش الكبائر، وقال: وإذا اجتنب الكبائر، وقال: ما لم يؤت كبيرة، فهذه الزيادات تقيد الإطلاقات الواردة في سائر الأحاديث، وهو الظاهر من القرآن، قال الله سبحانه: ﴿ إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ﴾ ، والمعنى: إن تجتنبوا عنها نكفر عنكم سيئاتكم بالطاعات، قال النووي: إن اجتناب الكبائر شرط لتكفير هذه الفرائض خاصة، فإن لم يجتنب لم تكفر هذه الفرائض شيئاً بالكلية، قال القاضي في " عارضة الأحوذني ": الخطايا المحكوم بمغفرتها هي الصغائر دون الكبائر لقول النبي ﷺ: الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن ما اجتنب الكبائر، فإذا كانت الصلوات المقرونة

بالوضوء لا تكفر الكبائر ، فانفراد الوضوء بالتقصير عن ذلك أخرى ، و أما الكبائر فلا بد لها من التوبة ، قال السفاريني الحنبلي: إن الله سبحانه أمر العباد بها، وجعل من لم يتب ظالماً، فقال: ﴿و من لم يتب فأولئك هم الظالمون﴾، واتفقت الأمة على أن التقوى فرض، والفرض لا يؤدي إلا بنية وقصد، ولو وقعت الكبائر مكفرة بالوضوء والصلاة أو أداء بقية أركان الإسلام لم يحتج إلى التوبة ، وهذا باطل بالإجماع ، و أيضاً فلو كفرت الكبائر بعض الفرائض لم يبق لأحد ذنب يدخل به النار إذا أتى بالفرائض، قال الحافظ ابن رجب: وهذا يشبه قول المرجئة وهو باطل.

قوله: **(هذا حديث حسن صحيح)**، وأخرجه مسلم في "صحيحه"، و من عاداته أنه قد يقول بعد رواية الحديث "هذا حديث حسن"، وقد يقول "هذا حديث صحيح"، وقد يجمع اللفظين، و يقول هذا حديث حسن صحيح، فإذا كان الحديث أخرجه الشيخان أو أحدهما فيقول بجمع اللفظين، هذا هو الغالب من عاداته، وقد يخالفه. وقد أشكل على القوم قول الترمذي، لأن الضبط وإتقان الرواية في رواية الحسن دونهما في رواية الصحيح، وعلى هذا فلا يصح اجتماع الصحة والحسن في رواية واحدة. و للقوم منه أجوبة، قال الحافظ: حصل هناك تردد في تحقق شروط الصحة وعدمه، فساغ للمجتهد أن يصفه بوصفين حسن عند قوم وصحيح عند آخرين، قاله في "شرح النخبة"، وقال الحافظ في نكته: يجوز أن يكون بإعتبار وصفين مختلفين، و هما الإسناد والحكم، فيجوز أن يكون حسناً بإعتبار الإسناد صحيحاً بإعتبار الحكم. وأقوى الأجوبة ما أجاب به الحافظ ابن دقيق العيد في "الاقترام" محصله: أن الصفات التي تقتضي قبول رواية من التيقظ والحفظ والإتقان درجات بعضها فوق

بعض، فوجود الأدنى كالصدق وعدم التهمة لا ينافي وجود الأعلى كالحفظ مع الصدق، فصح وصفه بالحسن بالنظر إلى الأدنى، و بالصحيح بالنظر إلى الأعلى، فاتحد من جهة المصداق في الصحيح، و اختلف في المفهوم، و تحقق بينهما العموم و الخصوص المطلق، فكل صحيح حسن من غير عكس، كل هذا رجه الحافظ و ارتضى به. و منها ما قال الحافظ ابن كثير: إن الحديث الحسن الصحيح رتبة متوسطة بين الصحيح والحسن، قال الحافظ العراقي و صاحبه الحافظ العسقلاني: كلاهما في الكتب على ابن الصلاح، هذا يقتضي إثبات قسم ثالث، فيقولان: و هذا الذي قاله ابن كثير تحكم لا دليل عليه، و قال الإمام البدر الزركشي: و هو خرق لإجماعهم، و أيضاً كثيراً ما يكون الحديث الذي يحكم عليه بأنه حسن صحيح حديث الشيخين، فكيف يصح أن ينزل الحديث ما اتفق على تخريجه الشيخان عن أن يكون صحيحاً؟! . قوله: **(و هو حديث مالك عن سهيل)**، كان في الإسناد المذكور غنى عن إعادته، ولكنه أعاد إشارة إلى أن مالكا تفرد بالرواية، و عنه اشتهر و لم يتابعه أحد بهذا الطريق. قوله **(عن أبي هريرة وأبي صالح والد سهيل هو أبو صالح السمان و اسمه ذكوان)**، قال الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ": أبو هريرة رضي الله عنه الدوسي اليماني الحافظ الفقيه صاحب رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم كان من أوعية العلم و من كبار أئمة الفتوى. قوله **(اختلفوا في اسمه)**، قال الحافظ في "التقريب": أبو هريرة رضي الله عنه الدوسي الصحابي الجليل، اختلف في اسمه و اسم أبيه، قوله: **(فقالوا عبد الشمس)**، في الجاهلية. قوله: **(وقالوا عبد الله بن عمرو)**، في الإسلام. قوله: **(وهكذا قال محمد بن إسماعيل وهذا أصح)**، و هذا اختيار الترمذي، و في "المروقة" قال الحاكم أبو أحمد:

أصح شيء عندنا في اسم أبي هريرة رضي الله عنه "عبد الرحمن بن صخر"، أقول: وهذا اختيار محمد بن إسحاق، وفي "التقريب" فذهب الأكثرون إلى عبد الرحمن بن صخر، قال الحافظ ابن الصلاح في "مقدمته": اختلفوا في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً، لم يختلف في اسم أحد في الجاهلية والإسلام، أقول: و مرجعها من صحة النقل إلى ثلاثة: عمير وعبد الله وعبد الرحمن، حكاه السيوطي في "زهر العربي". قوله: **(و في الباب عن عثمان و ثوبان و الصنابحي و عمرو بن عبسة و سلمان و عبد الله بن عمرو)**، أما حديث عثمان فأخرجه الشيخان بلفظ قال قال رسول الله ﷺ: "من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج من تحت أظفاره"، وأما حديث ثوبان فأخرجه مالك وأحمد وابن ماجه والدارمي، أما حديث الصنابحي فأخرجه مالك والنسائي وابن ماجه والحاكم وقال: صحيح على شرطهما، وأما حديث عمرو بن عبسة فأخرجه مسلم، وأما حديث سلمان فأخرجه البيهقي في "الشعب" بلفظ "إذا توضأ العبد تحاط عنه ذنوبه كما تحاط ورق هذه الشجرة"، وأما حديث عبد الله بن عمرو فلم أقف عليه. قوله: **(و الصنابحي هذا الذي روى عن النبي ﷺ في فضل الطهور هو عبد الله الصنابحي)**، قال يحيى بن معين: عبد الله يروي عنه المدنيون، يشبه أن تكون له صحبة، حكاه السيوطي في "إسعاف المبطا" وفي "طبقات ابن سعد" عن عطاء ابن يسار، قال: سمعت عبد الله الصنابحي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الشمس تطلع من قرن شيطان، فإذا طلعت قارنها الخ... وهذا صريح في سماعه عنه ﷺ. قوله: **(و الصنابحي الذي روى عن أبي بكر الصديق ليس له سماع من النبي ﷺ و اسمه عبد الرحمن بن عسيلة و يُكنى أبا عبد الله)**، قال النووي في "شرح

مسلم“: الصنابح بطن من مراد، و عبد الرحمن الصنابحي لم يسمع من النبي ﷺ، كما قال الترمذي و البخاري و غير واحد. قوله: **(رحل إلى النبي ﷺ فقبض النبي ﷺ وهو في الطريق)**، قال الحافظ في “التقريب“: عبد الرحمن بن عسيلة المرادي أبو عبد الله الصنابحي ثقة من كبار التابعين، قدم المدينة بعد موت النبي ﷺ بخمسة أيام، و روى البخاري في “جامعه“ عن أبي عن الصنابحي أنه قال له متى هاجرت؟، قال خرجنا من اليمن مهاجرين فقدمنا الجحفة، فأقبل راكب، فقلت له الخبر؟، فقال دفنا النبي ﷺ منذ خمس. قوله: **(والصنابح بن الأعسر الأحمسي صاحب النبي ﷺ يقال له الصنابح أيضاً)**، قال الحافظ في “التقريب“: و من قال فيه الصنابحي فقد وهم. خلاصة ما قال الترمذي أن الصنابحي يعرف به ثلاثة: أحدهم: هو عبد الله الصنابحي و هو صحابي، و الثاني: عبد الرحمن الصنابحي و هو تابعي، و الثالث: الصنابحي من غيرياء النسبة، و بالجملة: عبد الله الصنابحي و أبو عبد الله الصنابحي رجلان: الأول صحابي، و الثاني تابعي. قوله: **(وإنما حديثه قال سمعت النبي ﷺ يقول: إني مكاثر بكم الأمم)**، يعني: إني أباحي بأكثرية أمتي على الأمم السالفة. قوله: **(فلا تفتلن بعدي)**، بصفة النهي المؤكد بنون التاكيد من الاقتتال.

باب ما جاء مفتاح الصلاة الطهور

قوله: **(حدثنا قتيبة وهناد)**، قد سبق ترجمتهما. قوله: **(و محمود بن غيلان)**، في “تذكرة الحفاظ“ العدوي، مولا هم المروزي أبو أحمد أحد أئمة الأسد، قال أحمد بن حنبل رحمته الله: أعرف

بالحديث صاحب سنة، وقال النسائي: ثقة. قوله: **(قالوا ناكيع)** تقدم. **(عن سفيان)**، وهو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، كذا في "التقريب" و"الخلاصة". قال الحافظ الترمذي: وحدثنا محمد بن بشار، سفيان مدار في الإسنادين وبعده تحويل، فكان حق العبارة هكذا **[ح].** قوله: **(وحدثنا محمد بن بشار)**، في "تذكرة الحفاظ" بNDAR الحافظ الكبير الإمام محمد بن بشار كان عالماً بحديث البصرة متقناً مجوداً، قال أبو حاتم: صدوق، وقال العجلي: ثقة كثير الحديث، وقال ابن خزيمة: إمام أهل زمانه في العلم والإخبار لا عبرة بقول من ضعفه، وقال الخزرجي في "الخلاصة": قال النسائي: لا بأس به، وقال الذهبي: انعقد الإجماع بعد على الاحتجاج ببNDAR. قوله: **(نا عبد الرحمن)**، بن مهدي بن حسان الأزدي مولاهم أبو سعيد البصري اللؤلؤي حافظ العلم، قال ابن المديني: أعلم الناس بالحديث ابن مهدي، وقال أبو حاتم: إمام ثقة أثبت من القطان وأتقن من وكيع، وقال أحمد: إذا حدث ابن مهدي عن رجل فهو حجة، كذا في "الخلاصة". قوله: **(ناسفيان)**، وقد أشكل تعيين سفيان في هذا السند، هل هو الثوري أو ابن عيينة؟ والتمييز يحصل بالنسب أو بالنسبة، والمذكور غير منسوب ههنا نسباً ونسبةً أو يكون التمييز بالطبقة والأصحاب والشيوخ، وقد اشتركافي أكثر الأصحاب والشيوخ إلا أن الثوري أكبر سناً من ابن عيينة وأعلى طبقة، لكن في نصب الراية برواية الطبراني والبيهقي من طريق أبي نعيم عن سفيان الثوري: فعلم أنه ثوري لا ابن عيينة. قوله: **(عن عبد الله بن محمد بن عَقِيل)**، وهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب، والخلاف بين الأئمة في الاحتجاج بحديث ابن عقيل

مشهور. قوله: **(عن محمد بن الحنفية)**، هو محمد بن علي عليه السلام بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد الإمام المعروف بابن الحنفية، قال في "التقريب": ثقة عالم من الثانية مات بعد الثمانين. قوله: **(مفتاح الصلاة الطهور)**، سمي النبي صلى الله عليه وآله وسلم الطهور مفتاحاً مجازاً، لأن الحدث مانع من الصلاة، فالحدث كالقفل مرفوع على المحدث حتى إذا توضع انحل القفل، وهذه الجملة تفيد القصر، وهي موقع الاتفاق بين الأمة والأئمة حيث لا صلاة بغير طهور. قوله: **(وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم)**، وهذه الجملة كذلك تفيد القصر على ما تقتضيه قواعد البلاغة، فدل ذلك على أن التحريم لا يكون إلا بالتكبير، والتحليل لا يكون إلا بالتسليم.

الفروقات: المسئلة الأولى: اختلفوا في أن تكبيرة التحريمة هل هي شرط لافتتاح الصلاة أم ركن وجزء منها؟ ذهب مالك عليه السلام و الشافعي عليه السلام وأحمد عليه السلام إلى فرضية "الله أكبر" في الافتتاح، و عن الشافعي روي "الله الأكبر" أيضاً بزيادة "لام التعريف"، قال القاضي في "عارضة الأحوزي": قوله تحريمها التكبير، يقتضي أن تكبيرة الإحرام جزء من أجزائها كالقيام والركوع والسجود، وقال أبو حنيفة عليه السلام: التكبير لغة التعظيم، وبذلك ورد القرآن، قال سبحانه: ﴿و ربك فكبر﴾، وقال: ﴿أكبرنه﴾، فكل لفظ فيه تعظيم الله سبحانه مثل "الله أكبر" أو "الله أجل" أو "الله أعظم" وغيرها من الألفاظ التي تؤدي مؤداها، يكفي لصحة افتتاح الصلاة وهو القدر المفروض الذي لا يصح الصلاة إلا به، وأما لفظ "الله أكبر" خاصة فسنة مؤكدة للرسول صلى الله عليه وآله وسلم وسنة متبعة لأمة، غير أنه تأكده في الشرعية ما بلغت رتبة لا تصح الصلاة بغيره، والحنفية سموه واجباً لشدة تأكده. واحتج الأئمة الثلاثة بحديث الباب لدلالته على الحصر و لغيره من

الأخبار الآحاد التي ورد فيها الافتتاح بـ ”الله أكبر“، واحتج أبو حنيفة عليه السلام بقوله سبحانه: ﴿و لله الأسماء الحسنى فدعوه بها﴾ و بقوله سبحانه: ﴿و ذكر اسم ربك فصل﴾ حيث دل مجرد ذكر الله من غير أن يكون هناك تقييد أو تخصيص بـ ”الله أكبر“؛ بل صح الافتتاح بأي اسم أفاد هذا المعنى.

والحاصل: أن الآية قطعية الثبوت، وقد دلت على مطلق ذكر الله سبحانه و دلالة على ”الله أكبر“ خاصة ظنية، والحديث قطعي الدلالة في الافتتاح بـ ”الله أكبر“ لكنه ظني الثبوت لكونه من أخبار الآحاد، فكانت النتيجة ما ذكرنا، لأن قطعي الدلالة و ظني الثبوت، و ظني الدلالة و قطعي الثبوت لا يفيدان إلا الوجوب الذي هو دون الفرض أو السنية.

المسئلة الثانية: أن التسليم بخصوصه مناط للخروج عن الصلاة أو مناطه شيء آخر، فذهب الأئمة الثلاثة إلى فرضية صيغة التسليم، و ذهب أبو حنيفة عليه السلام إلى أن المفروض مطلق الخروج بصنع المصلي، و صنعة التسليم واجب، يكره تركها تحريماً، و يآثم تاركها؛ بل إن سبقه الحدث بعد إتمام التشهد وجب عليه أن يتوضأ و يعود و يسلم، لأن التسليم واجب، و استدل الأئمة الثلاثة بحديث الباب لدلالته على القصر و لغيره من الآثار وهي غير محصاة، و استدل أبو حنيفة عليه السلام برواية ابن مسعود: إذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك، و أيضاً استدل بأحاديث أخرى التي وردت في كيفية الصلاة، و ليس فيها ذكر السلام، و نشأ الاختلاف أن مناط الافتتاح في الصلاة و الخروج عنها، هل هو لفظ ”الله أكبر“ خاصة؟ و لفظ ”السلام عليكم“ خاصة أم الشيء أعم من ذلك؟ فاقترعوا نظر مالك عليه السلام و الشافعي عليه السلام و أحمد عليه السلام على خصوص اللفظين، فقالوا: لفظ ”الله أكبر“ خاصة لفظ يدل على ذكر الله و

تعظيمه، و تجاوز نظر أبي حنيفة عليه السلام إلى الغرض المقصود و المطلوب، فقال: فكل ما دل على تعظيمه خاصةً يكفي الافتتاح، و على هذا قال الحنفية في الخروج عن الصلاة: إن السلام عمل من المصلي للخروج عنها، فكل عمل وضع من المصلي بقصد الخروج يكون خروجاً عنها، فهذا القدر من ذكر الله المشعر بالتعظيم في الافتتاح والخروج بصنع المصلي بإرادته وقصده فرض في الصلاة، لا يصح الصلاة بدونهما، لكن لما ثبت مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم بصيغة التكبير و صيغة التسليم، و ثبت تعامل الصحابة عليهما، فيكونان واجبين، ويكون ترك العمل بهما كراهة تحريم، و هي يوجب نقصان كمال الصلاة، و التعامل فقط لا يثبت الفرضية كما أن مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على الفرضية، فلم نقل بفرضية، فلا يقال قائل إن قوله: وتحليلها التسليم، وإن كان ظني الثبوت لكنه اقترن به التعامل على لفظ السلام، فينبغي أن يكون هور كنا. فتأمل.

قوله: **(هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن)**، و صححه الحاكم و الحافظ ابن سكن، و قال النووي في "الخلاصة": هو حديث حسن.

قوله: **(و عبد الله بن محمد بن عقيل صدوق)**، يريد أنه صادق، و في لهجته شيء في حفظه و ضبطه.

قوله: **(وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه)**،

في "الميزان"، قال أبو حاتم و غيره: لين الحديث، و قال ابن خزيمة: لا يحتج به، و قال ابن حبان: رَدِيُّ الحفظ يجيء بالحديث على غير سننه، فوجببت مجانية إخباره، و قال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم، و قال أبو زرعة: يختلف عنه في الأسانيد، و قال في "التقريب": صدوق في حديثه لين، و يقال: تغير بآخره.

قوله: **(وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد بن حنبل رحمه الله وإسحاق بن إبراهيم رحمه الله والحميدي رحمه الله يَحْتَجُّون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل ، قال محمد رحمه الله وهو مقارب الحديث)** ، هذا من ألفاظ التعديل ، قال الحافظ الذهبي في ”الميزان“ في ترجمة عبد الله بن محمد بن عقيل بعد ذكر أقوال الجارحين والمعدلين: حديثه في مرتبة الحسن ، اختلفوا في هذا اللفظ ، هل هو من ألفاظ التعديل أو الجرح؟ والصحيح أنه من ألفاظ التوثيق ، ويدل على ذلك ما سيأتي في ”جامع الترمذي“ في عدة مواضع ثقة مقارب الحديث ويعدده الحافظ العراقي في نكته من ألفاظ التوثيق ، و يقول السيوطي في عداد ألفاظ التعديل: فالعجب لمن لم يتنبه له ، وحكم بأنه من ألفاظ الجرح من غير أن يبلغ جهده في التحقيق. قال بعض الناس: والاختلاف مبني على اختلافهم في مراتب الجرح و التعديل ، ثم هو بفتح الراء وكسر ها ، قال القاضي في ”العارضة“: يروى بفتح الراء و كسر ها ، فمن فتح أراد غيره يقاربه في الحفظ ، ومن كسر أراد أنه يقارب غيره ، فهو في الأول مفعول وفي الثاني فاعل ، والمعنى واحد ، وفي ”تدريب الراوي“ : وهما على كل حال من ألفاظ التعديل ، فمن كسر قال إنَّ معناه حديثه مقارب الحديث غيره ، و من فتح قال: معناه أن حديثه يقاربه حديث غيره. فتأمل.

باب ما يقول إذا دخل الخلاء

قوله: **(الخلاء)** ، ”بفتح الخاء والمد“ موضع قضاء الخلاء ، سمي به لخلائه في غير أوقات قضاء الحاجة ، وهو الكنيف و الحش والمرفق والمرحاض وبيت الأدب وبيت الطهارة ، كل ذلك

كنايات عن معنى واحد، استعملوا هذه الألفاظ والأسماء تعففاً وصوناً لللسنة عما يستقذره الطبائع، قال الحافظ البدر العيني: وأصله المكان الخالي، ثم كثر استعماله حتى تجوز به عن ذلك.

قوله: **(عن شعبة)**، بن الحجاج البصري ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، كذا في "التقريب"، قال أحمد بن حنبل رحمته الله كان شعبة أمة واحدة في هذا الشأن، يعني: في الرجال وبصره في الحديث، وقال الشافعي رحمته الله لولا شعبة لما عرف الحديث بالعراق. كذا في "تذكرة الحفاظ".

قوله: **(عن عبد العزيز بن صهيب)**، روى عنه شعبة وحماد بن وثقة أحمد بن حنبل رحمته الله قوله: **(عن أنس بن مالك)**، خادم رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم.

قوله: **(إذا دخل الخلاء)**، معناه: إذا أراد دخول الخلاء، وحذف أراد في أمثال هذه المواضع مطرد، وقد ورد ذلك اللفظ في بعض ألفاظ الحديث نفسه أيضاً، أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" عن أنس رضي الله عنه قال: كان النبي صلوات الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يدخل الخلاء. وذكره البخاري في "جامعه" تعليقاً عن سعيد بن زيد عن عبد العزيز عن أنس "إذا أراد أن يدخل" وتابع سعيداً عبد الوارث عن عبد العزيز عند البيهقي، فإذا يكون على شرط البخاري.

قوله: **(أو الخبث والخبائث)**، الشك ههنا من وهم الراوي واللفظ المروي عن صاحب الرسالة هو الخبث والخبائث، هكذا في الرواية الأخرى بعدها، وفي رواية البخاري "اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث" من غير شك، وقال الخطابي: إنه لا يجوز غيره، وما يدل على ذلك رواية "إن هذه الحشوش محتضرة" رواه أبو داود. والمراد منها مواضع النجاسة، فلا عبرة لشك الراوي، والخبث "بضم الخاء والباء" جمع خبيث، و

الخبائث جمع خبيثة، يريد ذكران الشياطين و أناثهم، قاله الخطابي و ابن حبان و غيرهما. ثم إن استعاضته عن الخبث و الخبائث، مع أنه محفوظ عن أثرها، إشارة إلى افتقار العبد إلى الباري سبحانه في كل حالة، و أيضاً خرج ذلك مخرج التشريع للأمة و إرشادها إلى سبيل الخير في كل شأن من شؤونها.

قوله: (و في الباب عن علي و زيد بن أرقم و جابر و ابن مسعود)، أما حديث علي فأخرجه الترمذي و ابن ماجه، و أما حديث زيد بن أرقم فأخرجه أبو داود و ابن ماجه، و أما حديث جابر فلم أقف عليه، و أما حديث ابن مسعود فأخرجه الإسماعيل في "معجمه"، قال البدر العيني: بإسناد جيد: أن النبي ﷺ كان إذا دخل الغائط قال: أعوذ بالله من الخُبثِ و الخبائث.

قوله: (حديث أنس أصح شيء في هذا الباب و أحسن)، أخرجه الشيخان و غيرهما. قوله: **(و حديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب)**، قد يكون الاضطراب في المتن، و قد يكون في الإسناد باختلاف الرواة رفعاً و قفلاً و وصلاً و إرسالاً و غيرها، و مدار الاضطراب ههنا على اختلاف أصحاب قتادة، و هم أربعة: هشام الدستوائي، سعيد بن عروبة و شعبة و معمر. الاضطراب الأول: أشار إليه بقوله: **(و قال سعيد عن القاسم بن عوف الشيباني عن زيد بن أرقم و قال هشام عن قتادة عن زيد بن أرقم)**، اختلف سعيد و هشام في الوسطة بين قتادة و بين زيد بن أرقم، فأثبتها سعيد و نفاها هشام، و الحق ما قال سعيد و لم يدفعه الترمذي، حيث لم يثبت لقتادة لقاء مع زيد بن أرقم، فثبت القاسم بين قتادة و زيد في رواية هشام حق، و إلى الاضطراب الثاني: بقوله: **(و رواه شعبة و معمر عن قتادة عن النضر بن أنس)**، فمرجع الاختلاف إلى الشيخ قتادة، فيعلم من رواية هشام

وسعيد أن شيخ قتادة هو القاسم، ويعلم من رواية شعبة ومعمار أن شيخه هو النضر بن أنس، هذا الاختلاف دفعه الترمذي بقول شيخه: **(يحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعاً)**، يعني: عن النضر و عن القاسم، وبه صرح الحافظ البدر العيني: في "العمدة". وإلى الاضطراب الثالث: بقوله: **(وقال شعبة عن زيد بن أرقم وقال معمر عن النضر بن أنس عن أبيه)**، اختلف شعبة ومعمار في رواية النضر بن أنس عن أبيه، فقال شعبة عن زيد بن أرقم وقال معمر عن أبيه أنس: والحق ما قال شعبة حيث لم يثبت ههنا رواية النضر بن أنس عن أنس وهو خطأ، قال البيهقي في "الكبرى": قال الإمام أحمد: وقيل عن معمر عن قتادة عن النضر بن أنس عن أنس وهو وهم.

والأوجه أن الاضطراب ههنا بثلاثة وجوه: فالاضطراب في شيخ قتادة دفعه البخاري، والاضطراب في شيخ النضر دفعه البيهقي، ولم يتوجه الترمذي ولا البخاري إلى الاضطراب الواقع بين سعيد وهشام، حيث كان وهم هشام جلياً عندهما، لأنه لم يثبت لقتادة لقاء مع زيد، فرواية قتادة عن زيد بلا واسطة مرسلة، فإن عامة روايات قتادة عن الصحابة مرسلة، وقد ذكر الحافظ في "تهذيبه": جماعات من الصحابة الذين أرسل عنهم قتادة، وقال الحاكم في "علوم الحديث": لم يسمع قتادة عن صحابي غير أنس، قال البعض: قلت: ولا سيما عن زيد، فظاهر الإرسال، فإن ولادة قتادة ٦١هـ و وفاة زيد بن أرقم مختلف من ٦٥هـ إلى ٦٨هـ وقد ذكر ابن أبي حاتم عن أحمد مثل ذلك، فكيف يخفى مثل هذا الوهم على أمثالها. فتأمل ولا تعجل. قوله: **(قال أبو عيسى سألت محمداً)**، هو الإمام البخاري صاحب "الجامع الصحيح" عن هذا أي عن هذا الاضطراب الذي هو في شيخ قتادة. قوله: **(فقال**

يحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعاً)، أي: يحتمل أن يكون
قتادة سمع من القاسم والنضر بن أنس. قوله: (حدثنا أحمد بن
عبد الضبي)، في "الخلاصة" وثقه أبو حاتم والنسائي، وقال
الذهبي في "الميزان" وقال ابن خراش: تكلم الناس فيه، فلم
يصدق ابن خراش في قوله هذا فالرجل حجة. قوله: (نا حماد بن
زيد)، في "الخلاصة" قال ابن مهدي: ما رأيت أحفظ منه، ولا أعلم
بالسنة ولا أفقه بالبصرة منه، وقال في "التقريب": ثقة ثبت
فقيه. قوله: (اللهم إني أعوذ بك)، وجه الاستعاذة قد تقدم، وفي
عارضة الأحوزي: "وكان يخص الاستعاذة في هذا الموضع بوجهين
أحدهما: أنه خلأ للشيطان بعادة الله وقدره في الخلاء تسلط له
ليس في الملاء، الثاني: أنه موضع قذر ينزه ذكر الله عن الجريان
فيه على اللسان، فيفتنم الشيطان عدم ذكر الله، فإن الذكر يطرده
فلجاً إلى الاستعاذة قبل ذلك ليعقدها عصمة بينه وبين
الشيطان حتى يخرج و ليعلم أمته، وقال الحافظ في "الفتح":
يستعيز إظهار العبودية ويجهر بها للتعليم. قوله: (هذا حديث
حسن صحيح)، وأخرجه الشيخان.

باب ما يقول إذا خرج من الخلاء

قوله: (حدثنا محمد بن حميد بن إسماعيل)، ولا يخفى أنه
وقع في مبدأ السند شيء من الخطأ، فإنه لم يوجد في شيوخ
الترمذي من اسمه محمد بن حميد بن إسماعيل؛ بل ولا في
الرجال في هذه الطبقة، وكذلك لم يوف حميد في شيوخ
البخاري ولا في غيرهم من أهل هذه الطبقة، وقال بعض الأشيخ:
ورأيت في نسخة مخطوطة "حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل

“ وهو أيضاً خطأ فاحش، وذلك لأنه لم يترجم أحد من الحفاظ أحمد بن محمد بن إسماعيل في كتب الطبقات، ولا عرف هو من شيوخ الترمذي فالصواب محمد بن إسماعيل، وهو الإمام البخاري صاحب الجامع. قوله: **(نا مالك بن إسماعيل)**، وهو النهدي الحافظ من شيوخ البخاري ولفظ حميد زائد خطأ، و حديث الباب في شرح الزرقاني على المواهب يرويه الترمذي عن البخاري، ومما يؤيده أن صاحب “الدر الغالي” الشيخ عثمان القنوي ذكر حديث عائشة رضي الله عنها هذا بإسناد الترمذي عن البخاري عن مالك بن إسماعيل، ومثله في نسخة الشيخ محمد عابد السندي، فظهر أنه هو الصواب، فلم يبق إذن أدنى ريب في ذلك. وبالله التوفيق.

قوله: **(نا مالك بن إسماعيل)**، الكوفي الحافظ، قال ابن معين: ليس بالكوفة أتقن منه. وقال يعقوب بن شيبه: ثقة صحيح الحديث، كذا في “الخلاصة”، وقال في “التقريب”: ثقة متقن. قوله: **(عن يوسف بن أبي بردة)**، بن أبي موسى الأشوي الكوفي في “الخلاصة” وثقه ابن حبان، وقال الحافظ: مقبول. قوله: **(عن أبيه)**، قال في “الخلاصة” أبو بردة بن أبي موسى الأشوي الفقيه قاضي الكوفة، اسمه الحارث أو عامر. وثقه غير واحد. قوله: **(إذا خرج من الخلاء قال غفرانك)**، قال بعضهم: تقديره أغفر غفرانك أو أسئل غفرانك أو أطلب، يريد أنه مفعول مطلق أو مفعول به، قال القاضي في “العارضة”: سأل المغفرة من تركه ذكر الله سبحانه في تلك الحاجة، لما ثبت أنه كان يذكر الله سبحانه على كل أحواله إلا في حال قضاء الحاجة أو استغفر لتقصيره في شكر نعمة الله سبحانه بإقذاره على إخراج ذلك الخارج وهو المناسب للحديث “الحمد لله الذي أذهب عني

الأذى و عافاني“. رواه ابن ماجة من حديث أنس، و في حمده إشعار بأن هذه نعمة جليلة ومنة جزيلة، فإن نجاس ذلك الخارج من أسباب الهلاك، فخروجه من النعم التي لا تتم الصحة بدونها، و من ههنا قال ﷺ: ”ما أعطى أحد خيراً من العافية“، فاسئلوا الله العافية، و أياما كان فصنعه عليه الصلاة و السلام هذا تعليماً لأئمة- فافهم. قوله: **(هذا حديث حسن غريب)**، في ”المنتقى“: رواه الخمسة إلا النسائي، و قال في ”النيل“: الحديث صحيحه الحاكم و أبو حاتم، قال في ”البدر المنير“ و رواه الدارمي، و صححه ابن خزيمة و ابن حبان، و قال الحافظ البدر العيني: أخرجه ابن حبان و ابن خزيمة و ابن أبي جارود و الحاكم في صحيحهم، و قال أبو حاتم: هو أصح شيء في هذا الباب، و قال النووي في ”شرح المذهب“: و هو حديث حسن صحيح، فقوله غريب ليس في موضعه، و جوابه غريب من جهة السند، فإنه قال: لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل، فإنه تفرد في أخذ هذا الحديث عن يوسف، فلو أخذه معه غيره لم يبق غريباً و لا منافات بين أن يكون الحديث غريباً من جهة السند، و بين أن يكون حسناً أو صحيحاً، و هذا تقرر في مقره، قال البدر العيني: يمكن أن يكون الغرابة بالنسبة إلى الراوي لا إلى الحديث إذا الغرابة و الحسن في المتن لا يجتمعان.

التنبيه: و قد أشكل على القوم جمع الترمذي للغريب و الحسن معاً في موضع، و ذلك لأن من شروط الحسن عنده أن يكون مروياً من غير وجه، فأشترط فيه التعدد، و الغريب ما انفرد به أحد رواه، فبينهما تناف عنده، فكيف اجتماعاً؟ و أما عند الجمهور فلا إشكال، حيث لم يشترطوا في الحسن تعدد

الطرق. و حله: أن الترمذي لم يوف الحسن معلقاً؛ بل كل ما كان غير مقرون بالغريب، و لفظه في العلل الصغرى يدل على ذلك، حيث قال: وما ذكرنا في هذا الكتاب **[حديث حسن]** فإنما حسن إسناده عندنا، فكل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، و لا يكون شاذاً و يروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندي حديث حسن، هذا لفظه، و إذا كان مقروناً بالغريب لم يرد هذا المعنى، و أجاب عنه بعض الناس: أشار بذلك إلى اختلاف الطرق، بأن جاء في بعض الطرق غريباً و في بعضها حسناً. قوله: **(ولا يعرف في هذا الباب)**، يعني: من طريق قوي ثابت. قوله: **(إلا حديث عائشة)**، و الأحاديث سواء ضعيفة من جهة الإسناد.

باب في النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول

قوله: **(حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي)**، المكي القرشي وثقه النسائي. قوله: **(ناسفیان بن عينة)**، الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة، و كان أثبت الناس في عمرو بن دينار. قوله: **(عن الزهري)**، سيأتي اسمه و ترجمته في هذا الباب. قوله: **(عن عطاء بن يزيد الليثي)**، المدني نزيل الشام ثقة من الثالثة. قوله: **(عن أبي أيوب الأنصاري)**، سيأتي اسمه الشريف و ترجمته.

قوله: **(إذا أتيتم الغائط)**، يعني: موضع قضاء الحاجة، في الأصل الأرض المطمئنة كان يأتيها من أراد قضاء الحاجة، قال الإمام الخطابي أصله المطمئن من الأرض، كانوا يأتونه للحاجة، فكانوا به عن نفس الحدث. قوله: **(فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولا**

بول)، قال القاضي في "عارضة الأحوزي": غلب هذا الاسم على الحاجة حتى صار فيها أعرف منه في مكانها وهو أحد قسمي المجاز. قوله: **(ولكن شرقوا وغربوا)**، هذا خطاب لأهل المدينة ومن في سمتها لمن هو في جهة الشمال والجنوب، فأما من قبلته الغرب أو الشرق فإنه ينحرف إلى الجنوب أو الشمال. قاله البغوي في "شرح السنة". قوله: **(فوجدنا مراحيض)**، "جمع مرحاض" المكان المتخذ لقضاء حاجة الإنسان، في "النيل": المراحيض جمع مرحاض وهو المغتسل وهو أيضاً كناية عن موضع التخلي.

قوله: **(فنحرف عنها)**، الضمير يرجع إلى القبلة، فالمعنى كنا نتخلى فيها ونميل عن سمت القبلة قدر ما أمكن لنا. قوله: **(ونستغفر الله، سبحانه)**، من عدم التحويل اليسمت كاملاً وهو الأقرب وجوه الاستغفار ثلاثة: الوجه الأول: أن يستغفر الله من استقبال القبلة، الوجه الثاني: أن يستغفر الله من ذنوبه، فإن الذنب يذكر بالذنب، الوجه الثالث: أن يستغفر الله لباني الكنيف على هذه الصفة الممنوعة، وإنما وجب المصير إلى هذه الوجوه، لأن المنحرف لا يحتاج إلى الاستغفار. قوله: **(وفي الباب عن عبد الله بن الحارث ومَعْقِل بن أَبِي الهَيْثَم ويقال معقل بن أَبِي مَعْقِل وأبي أُمَامَةَ وأبي هريرة)**، أما حديث عبد الله بن الحارث، فأخرجه ابن ماجه وابن حبان وصححه، وفي الزوائد إسناده صحيح، ولفظه: لا يبولن أحدكم مستقبل القبلة، وأما حديث معقل فأخرجه ابن ماجه وأبو داود، ولفظه: نهى رسول الله ﷺ أن يستقبل القبلتين ببول أو غائط، وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي، ولفظه: وإنما أنا لكم بمنزلة الوالد أعلمكم فإذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل

القبلة ولا يستدبرها، وأما حديث سهل فأخرجه الدارمي . قوله :
(حديث أبي أيوب أحسن شيء في هذا الباب وأصح) ، أخرجه
 الشيخان ، وقوله ، لا تستقبلوا و لا تستدبروا ، من الخطابات
 الخاصة بالأمة ، وإنه تشريع لعامة الأمة ، وقانون لهم بقول صريح
 لا يتطرق إليه وهم من الخصوصية ، وهو صريح في الحكم على
 وصف معلوم مطرد معقول ، فأيراد الحكم و هو النهي عن
 الاستقبال و الاستدبار إلى القبلة على سبب معقول و هو إتيان
 الغائط ، فيكون معه في حديث جابر و حديث ابن عمر بعد القول
 الاختصاص به لعدم شمول ذلك الخطاب له بطريق الظهور و لا
 صيغة تكون فيها النصوصية عليه ، و هذا قد تقرر في الأصول ،
 فالإنصاف منع الاستقبال و الاستدبار مطلق ، و الجزم بالتحريم
 حتى ينتهز دليل يصلح للنسخ أو التخصيص أو المعارضة ، ولم
 نقف على شيء من ذلك . فافهم - و الحق أحق بالتابع وإن لم
 يساعد الناس . قوله : **(وأبو أيوب اسمه خالد بن زيد)** ، الأنصاري
 من كبار الصحابة شهد بدرأ .

قوله : **(و الزهري اسمه محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري و كنيته أبو بكر)** ، في ” التقريب ” : القرشي
 الزهري متفق على جلالته وإتقانه ، وفي ” الخلاصة ” هو أحد أئمة
 الأعلام و عالم الحجاز و الشام ، و قال الليث بن سعد : ما رأيت
 عالماً قط أجمع من ابن شهاب . قوله : **(قال أبو الوليد المكي)** ،
 صاحب الشافعي وثقه ابن حبان ، كذا في ” الخلاصة ” . قوله : **(قال أبو عبد الله الشافعي)** ، هو إمام المسلمين في الدنيا و الآخرة ،
 هو أحد الأئمة المشهورين .

قوله : **(إنما هذا في الفيافي)** ، واحداً الفيافاً بمعنى
 الصحراء . قوله : **(فأما في الكنف المبنية له رخصة في أن)**

يستقبلها)، ومعناه: أنه حمل المطلق على المقيد على أصله، فأخرجه الكُنف. قوله: **(وهكذا قال إسحاق)**، هو الإمام إسحاق ابن إبراهيم بن راهويه. قوله: **(وقال أحمد بن حنبل رضي الله عنه)**، هو إمام المسلمين في الدنيا والآخرة، أحد الأئمة الأربعة المشهورين. قوله: **(إنما الرخصة الخ)**، حاصل قوله: أنه لا يجوز الاستقبال في الفضاء ولا في البناء، ويجوز الاستدبار فيهما وهو رواية عنه، وحديث الباب حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه يدل على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط، وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال: الأول: لا يجوز ذلك مطلقاً، لا في الصحارى ولا في البنيان، وهو قول أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أصحابي، وإليه ذهب أبو حنيفة رضي الله عنه وسفيان الثوري رضي الله عنه وأحمد بن حنبل رضي الله عنه في رواية، فيكره الاستقبال والاستدبار عند أهل هذا القول تحريماً لا يختلف بالفضاء والخلاء، لأن المنع ليس إلا لحرمة القبلة، وهذا المعنى موجود في الصحارى والبنيان، وهو مذهب جمهور الصحابة رضي الله عنهم والتابعين رحمهم الله، قال ابن حزم في "المحلى": وهو قول السلف من الصحابة والتابعين جملة. والثاني: الجواز مطلقاً في الفضاء والبناء، وهو مذهب عروة بن الزبير وربيعة شيخ مالك وداود الظاهري. والثالث: عدم الجواز الاستقبال والاستدبار في الفياض والجوازهما في العمران، وهو مذهب مالك رضي الله عنه والشافعي رضي الله عنه وإسحاق رضي الله عنه وهو قول أحمد رضي الله عنه في رواية، والرابع: عدم جواز الاستقبال مطلقاً في الفضاء والبناء، وجواز الاستدبار فيهما، وإليه ذهب أبو حنيفة رضي الله عنه في أحد روايته، قاله صاحب الهداية وأحمد في رواية، قاله الترمذي.

واحتج أهل المذهب الأول بالأحاديث الصحيحة الواردة في

المنع مطلقاً، نحو حديث الباب وحديث عبد الله بن حارث بن جزء و حديث معقل و حديث سلمان و حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، تقدم تخريجها، فهذه أحاديث مرفوعة صحاح كلها، يدل على ترجيح هذا القول، و من أجل ذلك قال الإمام القاضي أبو بكر بن العربي في " عارضة الأحوزي ": و المختار أنه لا يجوز الاستقبال و الاستدبار في الصحراء و لافي البنيان، لأنه إن نظرنا إلى المعاني فقد بينّا أن الحرمة للقبلة، و لا يختلف في البادية و لافي الصحراء، و إن نظرنا إلى الآثار فإن حديث أبي أيوب عام في كل موضع معلل بحرمة القبلة، و حديث ابن عمر لا يعارضه و لا حديث جابر لأربعة أوجه: أحدها: أنه قول، و هذان فعلان، و لا معارضة بين القول و الفعل. الثاني: إن الفعل لا صنعة له، و إنما هو حكاية حال و حكايات الأحوال معرضة للأعذار و الأسباب و الأقوال، لا تحمل فيها من ذلك. و الثالث: إن القول شرع مبتدأ و فعله عادة، و الشرع مقدم على العادة. و الرابع: إن هذا الفعل لو كان شرعاً لما استتر به، فهذا الإمام القاضي المالكي ابن العربي اختار مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، و قواه بدلائل، و هذا حافظ الغرب ابن حزم، اختار مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه، و قال هو قول السلف من الصحابة و التابعين جملة، و هذا الحافظ ابن قيم الحنبلي رحمته الله قد أيد ذلك المذهب في " تهذيب السنن "، و قال: إن ذلك مذهب جمهور الصحابة و التابعين، قال القاضي صاحب " النيل ": و الإنصاف الحكم بالمنع مطلقاً، فهل بعد ذلك مساع للقليل و القليل؟ و من هنا بطل قول الحافظ، حيث قال: لمذهب الشافعي و مالك أنه مذهب الجمهور، هذا صدر من شعبة و من عجبه على نفسه - فتأمل و لا تغفل.

باب ما جاء من الرخصة في ذلك

أي في استقبال القبلة بغائط أو بول. قوله: **(حدثنا محمد بن بشار)**، هو بNDAR الحافظ الثقة. قوله: **(ومحمد بن مثنى)**، البصري في "التقرب": مشهور بكنية و باسمه ثقة ثبت من العاشرة، روى عنه الأئمة الستة. قوله: **(قالا ناوهب بن جرير)**، الأزدي البصري ثقة، روى عنه أحمد وإسحاق وابن معين ووثقه. قوله: **(نا أبي)**، جرير بن حازم، في "التقريب": ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أو هام إذا حدث من حفظه، لكن لم يحدث في حال اختلاطه. قوله: **(عن محمد بن إسحاق)**، المدني نزيل العراق، اختلف فيه أهل الجرح والتعديل، وقلما اختلفوا مثله في غيره، وثقه ابن المبارك وابن معين و البخاري وابن سعد و العجلي، وقال شعبة: أمى. ر المؤمنين في الحديث، و جروح من جرح في ابن إسحاق كلها مدفوعة، والحق أنه ثقة، قال بعض الأذكياء (١): و محمد بن إسحاق و إن كان متكلما فيه من جانب كثير من الأئمة، لكن جروحهم لها محامل صحيحة، و قد عارضها تعديل جمع من ثقة الأئمة، و لذا صرح جمع من النقاد بأن حديثه لا ينحط عن درجة الحسن؛ بل صححه بعض أهل الإسناد، وقال الشيخ ابن الهمام من محققي الحنفية في موضع من الفتوح: أما ابن إسحاق فتثقة ثقة لا شبهة عندنا في ذلك و لا عند محققي المحدثين، و في موضع من "الفتح": و توثيق ابن إسحاق هو الحق الأبلج، و ما نقل (٢) عن مالك "لا يثبت"، و لو صح لم يقبله أهل العلم، كيف و قد قال شعبة فيه: هو أمير المؤمنين

(١) الشيخ عبد الحي الكنوي صاحب إمام الكلام.

(٢) قال مالك: دجال من الدجاجلة، وقال: إن قمت بين الحجر الأسود و باب الكعبة

في الحديث!، فأحفظ هذا، وأما كلام البيهقي في ابن إسحاق و
كلام الحافظ البدر العيني فيه، فيه تهافت تكلم فيه البيهقي
في كتاب الأسماء والصفات، واعتمد عليه في كتاب آخر [كتاب
القراءة خلف الإمام]، والبدر اعتمد عليه في "العمدة"، وقال ابن
إسحاق من الثقات الكبار عند الجمهور، وضعفه في "البنية"
في تضعيف حديث عبادة في القراءة خلف الإمام، وقال الحافظ
حافظ الدنيا في "التقريب": صدوق يدلّس وروي بالتشيع و
القدر، وقال في القول المسدد: وأما حملة أي ابن الجوزي على
محمد بن إسحاق، فإلطائل فيه، فإن الأئمة قبلوا حديثه وأكثر
ما عيب فيه التدليس، والرواية عن المجاهدين، انظر ذو عقل
إلى عبارات هؤلاء المبشرين، ليس في كلامهم شيء زائد سوى
التعصبات والتعقبات، تعقب بعضهم على بعض، وزعموا وظنوا
أن هذا لتحقيق وتوثيق في الدين، ولم يعلموا من غفلتهم أن
الطعن في أئمة الدين طعن في الدين- فتأمل ولا تغفل.

قوله: **(عن أبان بن صالح)**، ضعفه ابن عبد البر وادعى ابن
حزم أنه مجهول ووثقه الأئمة، قال الحافظ في "التقريب": وهم
ابن عبد البر، فإنه ثقة بالاتفاق، وغلط ابن حزم وادعى أنه
مجهول.

قوله: **(عن مجاهد)**، المكي ثقة إمام في الحديث وإمام في
التفسير. قوله: **(عن جابر)**، هو ابن عبد الله صحابي ابن صحابي
الأنصاري، ثم السلمي بفتحيتين.

قوله: **(فرايته قبل أن يقبض بعام يستقبلها)**، وسيأتي
الكلام في الاحتجاج به. قوله: **(وفي الباب عن أبي قتادة وعائشة)**

لحلفت أنه دجال وكذاب. أقول: هذا ليس من قبيل كلام بني آدم فضلاً عن كلام أدنى العاقل و

فضلاً عن كلام إمام المسلمين، والحق أنه خطأ محض وغلط فاحش، فافهم.

(وعمار)، أما حديث أبي قتادة رضي الله عنه فأخرجه الترمذي بعد هذا، وأما حديث عائشة رضي الله عنها فأخرجه أحمد و ابن ماجة، وقد تقدم لفظه. وأما حديث عمار فأخرجه الطبراني في "الكبير"، قال رأيت النبي صلوات الله وسلامه عليه مستقبل القبلة بعد النهي لغائط أو بول. قال الحافظ نور الدين في "مجمع الزوائد": فيه جعفر بن الزبير، و قد أجمعوا على ضعفه. قوله: **(حديث جابر في هذا الباب حديث حسن غريب)**، في المنتقى: رواه الخمسة إلا النسائي، قال في "الذيل": وأخرجه أيضاً البزار وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان و الحاكم و الدارقطني، و حسنه الترمذي، و نقل عن البخاري تصحيحه و حسنه أيضاً البزار، و صححه أيضاً ابن سكن. قوله: **(وقد روى هذا الحديث ابن لهيعة)**، هو عبد الله بن لهيعة القاضي صدوق لا شك في علمه و فضله و ورعه. قوله: **(عن أبي الزبير)**، اسمه محمد بن مسلم، و هو من رجال الكتب الستة. قوله: **(عن أبي قتادة)**، المدني الأنصاري شهد أحداً و ما بعدها، و لم يصح شهوده بديراً. قوله: **(وابن لهيعة ضعيف)**، و منشاء تضعيفه أن كتبه احترقت سنة سبعين و مائة، فكان يروي من حفظه فاختلط. قوله: **(عند أهل الحديث ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره)**، قال ابن معين: ليس بالقوي، و قال مسلم: تركه وكيع و يحيى القطان و ابن مهدي، قاله في "الخلاصة" و في "الميزان" و مع ضعفه فهو مدلس أيضاً، و كان يدلّس عن الضعفاء، و قال ابن حبان: كان صالحاً و لكنه كان يدلّس عن الضعفاء، و الحديث استدلل به من قال بجواز الاستقبال و الاستدبار مطلقاً سواء كان في الصحاري و العمران، و جعله ناسخاً لأحاديث المنع، و قد عرفناك أن حديث جابر رضي الله عنه برواية الترمذي لا دليل فيه يدل على الجواز، لأن إسناده الأول فيه محمد بن إسحاق و هو

متكلم فيه، وابن صالح وهو متكلم فيه أيضاً، وإسناده الثاني فيه أبو الزبير وضعفه شعبة، قاله المؤلف في علله الصغير وابن لهيعة وهو ضعيف، وإن قالوا: إن جميع هذه الجروح مدفوع، ففيه ما سلف أن فعله لا يعارض القول الخاص بالأمة، قال الحافظ في "التلخيص": إنها حكاية فعل لا عموم لها، فيحتمل أن يكون لعذر، ومن ههنا قال الحافظ ابن عبد البر: وليس حديث جابر لما يحتاج به عند أهل العلم بالنقل - فافهم.

قوله: **(نا عبدة)**، هو ابن سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي روى عنه أحمد وإسحاق وهناد وأبو كريب وخلق، وثقه أحمد وابن سعد والعجلي. قوله: **(عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ)**، ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني الزاهد أحد الفقهاء السبعة والعلماء الأثبات، قال النسائي: ثقة ثبت. قوله: **(عن محمد بن يحيى بن حَبَّان)**، الأنصاري المدني ثقة فقيه، وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما. قوله: **(عن عَوْفٍ وَاسِعِ بْنِ حَبَّان)**، بفتح الحاء وتشديد الباء الأنصاري المدني صحابي ابن صحابي. قوله: **(رقيت)**، أي علوت وصعدت. قوله: **(على بيت حفصة)**، هي أم المؤمنين بنت أمير المؤمنين الفاروق رضي الله عنها، هي أخت ابن عمر من أبيه وأمه، وفي رواية عند البخاري "على ظهر بيت لنا"، وفي رواية عنده "على ظهر بيتنا"، وفي رواية مسلم "على بيت أختي حفصة"، والكل صحيح، فإن باب الإسناد واسع. نعم! الإسناد الحقيقي في رواية الترمذي ومسلم، وفي رواية البخاري أضاف البيت إليه على سبيل المجاز. قوله: **(فرايت النبي ﷺ على حاجته مستقبل الشام ومستدبر الكعبة)**، الحديث يدل على جواز استدبار القبلة حالة قضاء الحاجة، وقد استدل به من خص المنع بالاستقبال

دون الاستدبار في الصحارى والعمران يعني: الحديث احتج به مالك عليه السلام والشافعي عليه السلام وإسحاق عليه السلام فخصوا جواز الاستدبار والاستقبال بالمباني في الأمكنة المعدة للخلاء، وأيضاً احتج أصحاب هذا القول بحديث عراك عن عائشة رضي الله عنها. أما حديث بن عمر، فأجاب عنه أصحاب المنع بوجوه: بأنه ليس فيه أنه كان ذلك بعد النهي، وأن المنع ليس إلا لحرمة القبلة، وهذا المعنى موجود في الفضاء والبناء، وقد سبق لو كان مجرد الحائل كافياً لجاز في الصحارى لوجود أنواع الحائل هناك، فأين الفارق بين الفضاء والبناء، وأنه حكاية حال لا عموم لها، تحتل محامل مع أنه واقعة واحدة جزئية عرضت له خاصة، أين من الشرع الموضوع لأمة والتشريع العام لهم؟، وأنه لم يقصد ابن عمر الإشراف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مثل تلك الحالة، وإنما صعد السطح لضرورة له، فحانت منه التفاته من غير قصده، وهذا يدل على أنه لم يتمكن من الإدراك التام ما لا يدخله الشك، وأيضاً حديث ابن عمر مبيح لا محرم وهو مرجوح عند التعارض. وأما حديث عراك عن عائشة رضي الله عنها قالت: ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوم يكرهون أن يستقبلوا بفرجهم القبلة، فقال أراهم قد فعلوها استقبلوا بمقعدتهم القبلة. أخرجه أحمد في "مسنده" والدارقطني والبيهقي في "سننهما". وحسنه النووي في "شرح مسلم" والحديث ليس فيه استدلال، والكلام عليه من وجوه: الوجه الأول: وقع في سننه خالد بن أبي صلت، قال الذهبي في "الميزان": هو منكر، وقال الحافظ: عبد الحق هو ضعيف، وقال الحافظ: ابن حزم أنه ساقط، لأن راويه خالد الحذاء وهو ثقة عن خالد بن أبي صلت وهو مجهول، لا ندري من هو، وخطأ فيه عبد الرزاق، فرواه عن خالد الحذاء عن كثير بن صلت، وهذا

أبطل وأبطل، لأن خالد الحذاء لم يدرك كثير بن الصلت. الوجه الثاني: فيه إرسال من وجهين، قال البخاري: خالد بن أبي صلت عن عراك مرسل، وقال أحمد بن حنبل رحمته الله: عراك من أين سمع عن عائشة رضي الله عنها؟ وقال: إنما هو عراك عن عروة عن عائشة رضي الله عنها ولم يسمع عراك عنها، ومثله قال البخاري وأبو حاتم، وقال من قال فيه عراك سمعت عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، وهم فيه سنداً ومتناً، ومن أجل هذا قال البخاري: فيه اضطراب، كذا في "التهذيب". والوجه الثالث: الحديث موقوف على عائشة رضي الله عنها، قاله أبو حاتم، كما في "التهذيب" ومثله قال الحافظ المارديني في "الجوهر النقي" عن البخاري، وكذا قال الحافظ ابن قيم، وقال حكاة الترمذي في العلل عن البخاري، ويرويه جعفر بن ربيعة المصري عن عراك عن عروة عن عائشة رضي الله عنها موقوفاً، وجعفر بن ربيعة من أوثق أصحاب عراك، قاله ابن أبي حاتم في العلل، وهذا أشبه. فصار حديث عراك منكراً ومنقطعاً وموقوفاً، فأئى يقاوم حديثاً صحيحاً متصلاً مرفوعاً معروفاً، وبعد هذا كيف يقول النووي في "شرح مسلم": إن إسناده حسن!؟ وكيف يقول الحافظ لمذهب مالك رحمته الله والشافعي رحمته الله وإسحاق رحمته الله: هو أعدل الأقوال!؟، فالصواب أن مذهب الحنفية أقوى المذاهب في هذا الباب، وهو مذهب الجمهور الصحابة والتابعين، وحديث أبي أيوب نص في الباب وتشريح عام للأمة - فتأمل.

باب النهي عن البول قائماً (تأدياً تنزيهاً لا تحريماً)

قوله: (حدثنا علي بن حجر)، "بضم الحاء وسكون الجيم"

المروزي نزيل بغداد ثقة حافظ، روى عنه البخاري و مسلم و الترمذي و النسائي و وثقه. قوله: **(أنا شريك)**، هو ابن عبد الله الكوفي القاضي صدوق، يخطي كثيراً تغير حفظه منذ ولى قضاء الكوفة. كذا في "التقريب" وقال في "الخلاصة": قال أحمد: هو في أبي إسحاق أثبت من زهير، وقال ابن معين: ثقة يغلط. قوله: **(عن المقدم بن شريح)**، وثقه أبو حاتم و أحمد و النسائي. قوله: **(عن أبيه)**، شريح بن هاني، روى عنه ابنه المقدم و الشعبي، وثقه ابن معين. قوله: **(من حدثكم أن النبي ﷺ كان يبول قائماً فلا تُصَدِّقوه)**، أرادت نفي اعتياده لذلك و كونه دأباً له، فلا ينافيه ما سيأتي لبنائه على العذر و الأعذار مستثناة، فلا حاجة إلى الجواب عنه بالوجه العقلية، و ذلك أنه كان من شأن العرب البول من قيام، و يدل عليه ما في حديث عبد الرحمن بن حسنة الذي أخرجه النسائي و ابن ماجه و غيرهما، فإن فيه بال رسول الله ﷺ جالساً، فقلنا انظروا إليه يبول كما تبول المرأة، و ذلك يشعر بأن النبي ﷺ كان يخالفهم، و يقعد لكونه استتر و أبعد من مماسته البول، قال الحافظ في "الفتح": و حديث عبد الرحمن صحيح، صححه الدارقطني و غيره. فحديث الباب يدل على أن رسول الله ﷺ ما كان يبول حال القيام، بل كان هديه في البول القعود، و قول عائشة رضي الله عنها هذا لا ينفي إثبات من أثبت وقوع البول منه حال القيام، و غاية تريد الصديقة رضي الله عنها عاداته، و لا تنفي مطلقاً أو تنفي حسب علمها، و لا يلزم النفي مطلقاً، و قد ثبت عنه البول قائماً و قاعداً، و إن كان الغالب من فعله ﷺ القعود و ما قد صرح أبو عوانة في "صحيحه" و ابن شاهين بأن البول عن القيام منسوخ. و استدلاله عليه بحديث عائشة رضي الله عنها السابق، و بحديثها أيضاً: ما

بالقائماً منذ أنزل عليه القرآن، رواه أبو عوانة في "صحيحه"، و
الحاكم. قال الحافظ: و الصواب أنه غير منسوخ. و الجواب عن
حديث عائشة رضي الله عنها: أنه مستند إلى علمها، فيحمل على
ما وقع منه في البيوت، و أما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه، و
قد حفظه حذيفة رضي الله عنه وهو من كبار الصحابة، و قد بينا أن ذلك كان
بالمدينة، فتضمن الرد على مانفته من أن ذلك لم يقع بعد نزول
القرآن، و قد ثبت عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه و عمر رضي الله عنه و زيد بن
ثابت رضي الله عنه و غيرهم أنهم بالواقياً، و هو دال على الجواز من غير
كراهة، إذا أمن من الرشاش، و لم يثبت عن النبي صلی الله علیه و آله و سلم في النهي
عنه شيء، انتهى. أقول: و حديث جابر رضي الله عنه الذي رواه ابن ماجه قال
: نهى رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم أن يبول الرجل قائماً، في إسناده عدي بن
فضل و هو متروك، و على فرض الصحة فالصارف موجود، الفعل
الذي صح عنه صارف للنهي إلى الكراهة ، فيكون البول من
القيام مكروهاً.

قوله: **(وفي الباب عن عمر رضي الله عنه و بريدة رضي الله عنه)** أما حديث عمر رضي الله عنه
فأخرجه ابن ماجه و البيهقي، و أما حديث بريدة رضي الله عنه فأخرجه
البزار مرفوعاً، و فيه: "من الجفاء أن يبول الرجل قائماً" و
الحديث بطوله في "النيل" و "التحفة". قوله: **(حديث عائشة
رضي الله عنها أحسن شيء في هذا الباب وأصح)**، يعني: هو
أقل ضعفاً و أرجح مما ورد في هذا الباب. قوله: **(عبد الكريم بن
أبي المخارق)**، هو أبو أمية المعلم البصري نزيل مكة. قوله: **(وهو
ضعيف عند أهل الحديث)**، قال الحافظ في "مقدمة الفتح":
متروك عند أئمة الحديث، و قال ابن عبد البر رحمته الله: مجمع على
ضعفه، و من أجل من جرحه أبو العالية و أيوب. قوله: **(ضعفه أيوب
السختياني)**، البصري ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء. قوله: **(و**

روى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: قال عمر: ما بليت قائماً منذ أسلمت)، أخرجه البزار في "مجمع الزوائد" رجاله ثقات، وهذا يدل على أن عمر رضي الله عنه ما بال قائماً منذ أسلم، ولكن قال الحافظ في "الفتح": قد ثبت عن عمر رضي الله عنه وعلي رضي الله عنه وزيد بن ثابت رضي الله عنه أنهم بالواقياً. قوله: **(وهذا)** حديث عمر رضي الله عنه الموقوف. قوله: **(أصح من حديث عبد الكريم)**، يعني: من حديث عمر المرفوع لضعف عبد الكريم. قوله: **(وحديث بريدة رضي الله عنه في هذا غير محفوظ)**، قال الحافظ البدر العيني في "عمدة القاري": وفي قول الترمذي هذا انظر؛ لأن البزار أخرجه بسند صحيح، قال: حدثنا نضر بن علي حدثنا عبد الله بن داود حدثنا سعيد بن عبيد الله حدثنا عبد الله بن بريدة رضي الله عنه عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: من الجفاء أن يبول الرجل قائماً [الحديث]، وقال: لا أعلم أنه رواه عن ابن بريدة رضي الله عنه إلا سعيد بن عبيد الله - انتهى كلامه بلفظه. قوله: **(ومعنى النهي عن البول قائماً على التأديب لا على التحريم)**، يدل عليه حديث حذيفة رضي الله عنه وحديث مغيرة بن شعبه رضي الله عنه، ويؤيده قول أبي موسى في "النيل": أنه رأى رجلاً يبول قائماً، فقال: ويحك! أفلا قاعداً، ويؤيده أثر ابن مسعود رضي الله عنه، قال: إن من الجفاء أن تبول وأنت قائم، الجفاء: غلظ الطبع وخشونته. ودل هذا على الكراهة تنزيهاً، وحكم البول قائماً أنه جائز مع الكراهة تنزيهاً تأديباً، وإليه ذهب الأربعة وعامة الفقهاء وبالله التوفيق.

باب ما جاء من الرخصة في ذلك أي في البول قائماً

قوله: **(عن أبي وائل)**، اسمه شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي ثقة. قوله: **(أتى سباطة قوم)**، هي المزبلة تكون بفناء الدور

مرفقا لأهلها، و تكون في الغالب سهلة، لا يرتد فيها البول على البائل، وإضافتها إلى القوم إضافة اختصاص لا ملك، لأنها لا تخلو عن النجاسات، و بهذا يندفع ظنون القوم، أو تكفي للإذن دلالة الحال و العادة و العرف، و للناس ههنا خيالات واهية فاسدة لا طائل تحتها. قوله: **(فبال عليها قائماً)**، و إن كان مكروهاً تنزيهاً، يجوز أن يفعل النبي أمرأىكره تنزيهاً، و لا يجوز عليه في فعل يكره تحريماً، فيحتمل الكراهة التنزيهية لبيان الجواز. قوله: **(فأتيته بوضوء)**، بفتح الواو. قوله: **(فدعاني)**، أى بالإشارة لا باللفظ، ليست فيه دلالة على جواز الكلام في حال البول، قوله: **(حتى كنت عند عقبه)**، ليستره من خلفه لعله عن رؤية من يمر به، ويدل عليه رواية الطبراني من حديث عصمة بن مالك، و فيه فقال: "يا حذيفة استرني" و ظهر منه الحكمة في إدنائه حذيفة رضي الله عنه في تلك الحالة، و كان حذيفة رضي الله عنه لما وقف خلفه عند عقبه استدبره، و أمام مخالفته من عاداته من الإبعاد عند قضاء الحاجة عن أعين النظارة، فقال عياض رضي الله عنه: إن سببه أنه صلى الله عليه وسلم كان من الشغل بأمور المسلمين و النظر في مصالحهم، فلعله طال عليه مجلس حتى حضره البول، فلم يمكنه التباعد، و لو أبعد لتضرر و ارتاد السباطة لدمثها و أقام حذيفة رضي الله عنه بقربه ليستره عن الناس، و الحاصل: و واقعة السباطة كانت لعذر، فلا مخالفة في الواقع. قوله: **(فتوضأ ومسح على خفيه)**، و حديث حذيفة رضي الله عنه هذا أخرجه الشيخان و الأربعة و غيرهم. قوله: **(هكذا روى منصور)**، هو ابن المعتمر أبو عتاب الكوفي أحد الأعلام المشاهير، روى عنه شعبة و أيوب و زائدة و خلق، قال أبو حاتم: متقن و لا يختلط و لا يدلس، و قال الحافظ العجلي: ثقة ثبت. قوله: **(عبدة الضبي)**، بفتح الضاد و شدة الباء المكسورة، هو

عبيدة بن معتب، قال: في "التقريب" ضعيف، واختلط بآخره، قال ابن عدي رحمته الله: مع ضعفه يكتب حديثه، كذا في "الخلاصة". قوله: **(وحدّث أبي وائل عن حذيفة رضي الله عنه أصح)**، يعني: من حديثه عن المغيرة، وقال الحافظ ابن خزيمة: وكلا الحديثين صحيح، واختار الحافظ قول الترمذي في "الفتح" واختار قول ابن خزيمة في "الدراية" ولم يلتفت من صنيعه إلى التهافت في عبارته، وقوله في "الفتح" هو كما قال الترمذي، وإن جنح ابن خزيمة إلى تصحيح الروايتين لكون حماد بن أبي سليمان وافق عاصم على قوله عن المغيرة، فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما، فيصح القولان معاً، لكن من حيث الترجيح رواية الأعمش و منصور لاتفاقهما أصح من رواية حماد وعاصم لكونها في حفظهما مقال، أقول: وقوله: في حفظهما مقال، وفيه ما فيه، وقد أخرج ابن ماجه حديث المغيرة في "سننه" وأحمد في "مسنده" وفيه ذكر البول قائماً أيضاً، قاله الحافظ الزيلعي في "نصب الراية" فإذا ارتفع اعتراض صاحب الجوهر النقي على صاحب القدوري من جمعه بين روايتي حذيفة رضي الله عنه والمغيرة بن شعبة رضي الله عنه بعدم النقد وعدم التمهيص بين الروايتين، وحديث حذيفة رضي الله عنه فيه ذكر البول قائماً، وليس فيه ذكر المسح على الناصية، وحديث المغيرة بن شعبة عند مسلم ليس فيه ذكر البول قائماً وفيه المسح على الناصية. قوله: **(وقدر خص قوم من أهل العلم في البول قائماً)**، وإن كان مكروهاً تنزيهاً، واحتجوا بحديث الباب، وأجابوا: عن حديث عائشة رضي الله عنها بأنه مستند إلى علمها، فيحمل على ما وقع منه في البيوت، وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه، وقد حفظه حذيفة رضي الله عنه ومغيرة بن شعبة رضي الله عنه وهما من أجلة الصحابة.

باب في الاستتار عند الحاجة

قوله: **(نا عبد السلام بن حرب)**، البصري ثم الكوفي ثقة حافظ. قوله: **(إذا أراد الحاجة)**، يعني: قضاء الحاجة، والمعنى: إذا أراد القعود للغائط أو البول. قوله: **(حتى يدنو من الأرض)**، وهذا من أدب قضاء الحاجة والدليل عليه؛ لأن في رفع الثوب كشف العورة، وهو لا يجوز إلا عند الحاجة، ولا ضرورة في الرفع قبل القرب من الأرض، والحديث يستدل به على أن الاستتار عند التخلّي فرض على المكلف. قوله: **(هكذا روى محمد بن ربيعة)**، أبو عبد الله الكوفي روى عنه أحمد و ابن معين و زياد بن أيوب و خلق، وثقه ابن معين و أبوداؤد و الدارقطني. قوله: **(وروى وكيع و الحمانى)**، بكسر الحاء و شدة الميم، وهو عبد الحميد بن عبد الرحمن الكوفي، وثقه ابن معين و ضعفه أحمد و ابن سعد كذا في "الخلاصة" وفي "التقريب": صدوق يخطئ و رمى بالإرجاء. **(عن الأعمش قال: قال ابن عمر)**. فحديث وكيع و الحمانى عن الأعمش عن ابن عمر، و حديث عبد السلام بن حرب و محمد بن ربيعة عن أنس، و كلا الحديثين مرسل أي منقطع، و يقال: لم يسمع الأعمش عن أنس رضي الله عنه، قال الحافظ المنذري في "تلخيص السنن": ذكر أبو نعيم أن الأعمش رأى أنسا و ابن أبي أوفى و سمع منهما، و الذي قاله الترمذي هو المشهور، أقول: و يؤيده ما قال شيخ الشيوخ النقاش شيخ البخاري علي بن المديني: الأعمش لم يسمع عن أنس بن مالك رضي الله عنه، إنما رآه رؤية بمكة يصلى خلف المقام، أقول: و أما طرق الأعمش عن أنس يرونها عن يزيد الرقاشي عن أنس رضي الله عنه، ذكره ابن أبي حاتم في المراسيل، و يزيد الرقاشي هذا هو يزيد بن أبان الرقاشي أبو عمرو البصري

القاضي الزاهد ضعيف.

ثم ههنا في حديث السبابة أمور ثلاثة، الأول: اختياره السبابة، والثاني: عدم إبعاده عن القوم خلاف عادته، والثالث: بوله قائماً، و لكل منها وجه على حدة. أما الأمر الأول: فلأن السبابة رخوة دمثة يتخللها البول وينجذب فيها، فلا يرتد إلى البائل، أو لأنها مطرح الأنجاس والأبوال والأزبال. وأما الأمر الثاني: فالظاهر فيه ما قال القاضي، وتقدم في الباب السابق، وإليه ذهب الحافظ البدر العيني، وأما الأمر الثالث: فقد اختلفوا فيه، قيل: لوجع كان بمأبضه فلم يتمكن من القعود، نقله النووي عن "السنن الكبرى" للبيهقي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بال قائماً من جرح كان بمأبضه، وسنده وإن كان ضعيفاً يكفي لبيان الوجه، أو لأجل استشفاء لوجع الصلب على عادة العرب، وإليه ذهب الشافعي رحمته الله وأحمد رحمته الله. أو للأمن من خروج الريح، قاله المازرني والقاضي عياض، أو لبيان الجواز وعدم تغليظ النهي، قاله ابن المنذر والنووي، أو لعدم تيسر المكان الطاهر الملائم للقعود، قاله ابن حبان، أو للتحرز عن رشاش البول، قاله المنذر، أو لخشية انحدار البول، قاله الطحاوي.

قوله: **(والأعمش اسمه سليمان بن مهران)**، أبو محمد ثقة حافظ الكاهلي هو مولى لهم يعي نسبة الأعمش إلى قبيلة كاهل من جهة أنه مولى لهم لا من جهة أنه هو منهم صلبية. قوله: **(قال أعمش رحمته الله: كان أبي حميلاً)**، الحميل: من حُمِلَ صغيراً من دار الحرب إلى دار السلام، والظاهر أنه كان حميلاً مع أمه. قوله: **(فورثه مسروق رحمته الله)**، فجعله مسروق وارثاً من أمه، ومثل هذا لا يرث عند أبي حنيفة رحمته الله لما رواه محمد رحمته الله في "موطأه" عن الفاروق: أنه أبى أن يورث أحداً من الأعاجم إلا ما ولد في العرب إلى

آخره، وعمل مسروق لا يقوم حجةً على عمل الفاروق رضي الله عنه، يحتمل أن يكون توريثه من أمه بعدم وجود وارث فوقه، فعلى هذا إذا كان "مهران" حميل أمه ولم تبق الورثة فوقها فلا مانع من توريثه عنها أو يكون توريثه من أبيه أو يكون توريثه من أمه بالبينة، وكل واحد من هذه الصور الثلاث لا يخالف مذهب الحنفية.

باب كراهة الاستنجاء باليمين

يعني : كراهة تنزيهية تكريماً لليمين ، و في " شرح المقدمة الغزنوية " : وإن كان باليد اليسرى عذر جاز باليمين من غير كراهة ، نقله ابن عابدين في حاشيته على البحر ، قوله : **(حدثنا محمد بن أبي عمر المكي)** ، هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني نزيل مكة صدوق صنف المسند ، و كان لازم ابن عيينة و لكن قال أبو حاتم : فيه غفلة ، كذا في " التقريب " ، قوله : **(عن معمر)** ، هو معمر بن راشد الأزدي مولاهم البصري ، نزيل اليمن ثقة ثبت فاضل ، قالوا : إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً . قوله : **(عن يحيى بن أبي كثير)** ، الطائي مولاهم اليمامي ثقة ثبت ؛ لكنه يدلّس ويرسل . قوله : **(عن عبد الله بن أبي قتادة)** ، الأنصاري المدني ثقة ، قوله : **(عن أبيه)** ، أبي قتادة الأنصاري فارس رسول الله ﷺ . قوله : **(نهى أن يمس الرجل ذكره بيمينه)** ، و منشأ النهي تكريم اليمنى و تشريفها على اليسرى ، فجعلها رسول الله ﷺ لطعامه و شرابه مصونة عن مباشرة الأثقال و الأنجاس و عن مماسة الأعضاء التي هي مجارى الأنجاس ، و على ضد ذلك جعل اليسرى لإماطة الأذى و النجاسة و تنظيف البدن عن الأدناس و الأرجاس ، و وقع هذا نصاً في حديث

عائشة رضي الله عنها و سيأتى في الحوالة ، قالت : ” كانت يد رسول الله ﷺ اليمنى لظهوره و طعامه ، و كانت يده اليسرى لخلائه ، و ما كان من الأذى “ [أخرجه أصحاب السنن] ، استعمل كل واحد في مناسب أفعاله ، و هذا يوافق وضعا إلهيا و قانونه ؛ بل جعل الشرع مطلق اليمين من باب التشريف ، فقدمه في أمور الخير على اليسار ، و هذا باب واسع .

و ظاهر حديث الباب يدل على عدم مس الذكر باليمين مطلقاً ، سواء كان في حال الاستنجاء أو غيره ، و قد ورد مقيّداً ، ففي ” صحيح مسلم “ عن أبي قتادة بلفظ ” لا يمسن أحدكم ذكره بيمينه و هو يبول “ و في ” صحيح البخاري “ عنه : ” إذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره بيمينه “ و قد انعقد الباب في ” الجامع “ بلفظ : ” باب لا يمسن ذكره بيمينه إذا بال “ قال الحافظ : أشار بهذه الترجمة إلى أن النهي المطلق عن مس الذكر باليمين محمول على المقيد بحالة البول ، فيكون ما عداه مباحا ، و هذا الصنع اختاره الترمذي تبعاً لشيخه ، فقال : باب كراهية الاستنجاء باليمين ، و حمل المطلق على المقيد ، و إليه جنح الحافظ ، و المطلق يحمل على المقيد في باب الأحاديث إذا كان مخرجها واحد ، فيكون من باب زيادة الثقات ، نبّه عليه الحافظ ابن دقيق العيد قاله في ” الفتح “ و ” العمدة “ ، و مثله قال أبو طيب كما في ” زهر الزبي “ ، و المخرج كله راجع إلى حديث يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قاله السيوطي ؛ و لكن الأظهر عدم الفرق بين حالة الاستنجاء و غيره ، و إنما ذكره حالة الاستنجاء في الحديث تنبيهاً على ما سواها ، لأنه إذا كان المس باليمين مكروهاً في حالة الاستنجاء مع أنه مظنة الحاجة إليها ، فغيره من الأحوال التي لا حاجة فيها إلى المس أولى ، قاله النووي ،

ونص عليه السيوطي ويؤيد إطلاق النهي حديث الباب ، و حديث
 طلق بن علي ” إنما هو بضعة منك “ فلا يقال : إنه يخالف مسلك
 الحنفية من عدم نقض الوضوء بمس الذكر ثم في حكم الذكر فرج
 المرأة ، ويكفي في سراية أحكام الرجال إلى النساء ، إنها شقائق
 الرجال في الأحكام إلا ما خص ، وقد يخطر بالبال أن منشأ الشارع
 الاجتناب من الاستنجاء باليمين ، مهما أمكن بسهولة دون أن
 يمنع عن الاستعانة باليمين أصلاً ، فما ذكروا في كيفية
 الاستجمار للبول ، فلا يبعد أن يكون كل ذلك تكلفاً ، فيحتمل أن لا
 يكون حرج في أخذ الحجر باليمين أو تحريك اليمين عند
 إمساك الحجر . قوله : **(وفي الباب عن عائشة رضي الله عنها و
 سلمان رضي الله عنه و أبي هريرة رضي الله عنه و سهل بن حنيف رضي الله عنه)** ، أما حديث
 عائشة رضي الله عنها فأخرجه أبوداؤد من طريق إبراهيم عنها
 بلفظ ” قالت : كانت يد رسول الله ﷺ اليمنى لظهوره وطعامه ، و
 كانت يده اليسرى لخلائه ، و ما كان من أذى “ ، قال الحافظ
 المنذري : إبراهيم لم يسمع من عائشة رضي الله عنها ، فهو منقطع
 ، و أخرجه من حديث الأسود عن عائشة رضي الله عنها بمعناه ،
 و أخرجه في اللباس من حديث مسروق رضي الله عنه عن عائشة رضي الله
 عنها ، و من ذلك الوجه أخرجه البخاري و مسلم و الترمذي و
 النسائي و ابن ماجه ، و أما حديث سلمان رضي الله عنه فأخرجه مسلم و
 الترمذي بلفظ قال : نهانا رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة
 لغائط أو بول أو نستنجي باليمين ، و أما حديث أبي هريرة رضي الله
 عنه أخرجه ابن ماجه و الدارمي ، و فيه نهى أن يستنجي الرجل
 بيمينه . قوله : **(هذا حديث حسن صحيح)** ، أخرجه الشيخان و
 أصحاب السنن . قوله : **(و أبو قتادة اسمه الحارث بن ربي)** ، و
 قيل : اسمه نعمان ، و قيل : عمر ، نقله الحافظ البدر العيني و لم

يسم في الصحابة أحد غيره بهذه الكنية. قوله: **(والعمل على هذا عند أهل العلم كره الاستنجاء باليمين)**، والنهي عن الاستنجاء باليمين للتنزيه عنه عند الجمهور وعند الأربعة، خلافاً للظاهرية النهي عندهم للتحريم، حتى لو استنجى باليمين لم يجز، قال النووي: وقد أجمع العلماء على أنه منهي عنه، ثم الجمهور على أنه نهى تنزيه وأدب لانهي تحريم، وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام، وإشار إلى تحريمه جماعة من أصحابنا، قال القاضي صاحب النيل: لأن النهي يقضي التحريم ولا صارف له فلا وجه للحكم بالكراهة فقط. قلت: وأين اقتضاء النهي التحريم مطلقاً!!؟ فالصواب الكراهة، فافهم.

باب الاستنجاء بالحجارة

(عن إبراهيم)، هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود الكوفي ثقة. **(عن عبد الرحمن بن يزيد)**، بن قيس الكوفي ثقة. **(قيل لسلمان)**، القائلون هم المشركون، وعند النسائي من طريق سفيان عن الأعمش قال المشركون: أجل "هو حرف إيجاب، بمعنى نعم" يعني: نعم أنه نهانا عند الاستنجاء عن أمور وأمرنا بأمور، وهذه آداب ينبغي أن تنخضع لها العقول السليمة؛ بل يكاد يكون عدم ذكرها مستقبها عند العقلاء، وبالجملة: أجاب عنه سلمان بطريق أسلوب الحكيم، وأسلوب الحكيم إجابته المخاطب بغير ما يترقبه؛ لأن المشرك لما استهزأ كان من حقه أن يهدد أو أن يسكت عن جوابه، لكن ما التفت إلى استهزائه، يعني: ليس هذا مكان الاستهزاء؛ بل هو حق فحمل كلامه على خلاف قصده تنبيهاً على جهله أو رداً لزعمه على أن غير ما زعمه

أولى بالفهم، ودليله: أن الشريعة الإسلامية تحتوي على تشريع دقيق في جميع شؤون الحياة من الآداب والأخلاق والأحكام والعقائد، وهذه ميزتها الخاصة التي تمتاز بها عن سائر أديان العالم، ثم كل ذلك تبتني على مصالح وحكم وأسرار، ربما تخفى على العقول الظاهرة، والحاصل: فمحاسنها اخضعت أرباب العقول والأفكار بالاعتراف على حسناتها، وإليه وقعت الإشارة في قوله سبحانه: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ والإكمال: استيعاب أجزاء عليها مدار حقيقة الشيء، والإتمام: استيعاب أوصاف أو عوارض خارجة عن حقيقة الشيء - فافهم. قوله: **(أو أن يستنجى أحدا بأقل من ثلاثة أحجار)**، واختلفوا قال الإمام الشافعي رحمته الله وأحمد رحمته الله: التثليث والإنقاء كلاهما واجب، والإيتار فوق الثلاث مندوب، وفي رواية مطلق الإيتار واجب عندهم، وقال أبو حنيفة رحمته الله ومالك رحمته الله: الواجب هو الإنقاء سواء كان بأكثر من الثلاث أو بأقل والإيتار مستحب، فإن لم يحصل الإنقاء بالثلاث وجبت الزيادة عليه، فإن حصل الإنقاء بالربع مثلاً فاستعمال الخامس مندوب لحصول الإيتار. واحتج الشافعي رحمته الله وأحمد رحمته الله بحديث الباب وحجة أبي حنيفة رحمته الله ومالك رحمته الله حديث أبي هريرة "من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج" أخرجه أبو داود وهو حديث صحيح، رجاله ثقات قاله الحافظ البدر العيني، وقال الحافظ ابن حجر: إسناده حسن، وقال القاضي في "النيل": "ولفظ "ومن لا فلا حرج" نص في عدم وجوب التثليث أو عدم اشتراط الثلاثة، وقال النووي: إنما أمر بالثلاث مبالغة في إزالة لونه وريحه، والواجب الإزالة، فإن حصلت بمرة كفته لم تجب الزيادة، وحديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً "إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار فليستطب فإنها

تجزئ عنه“ ، رواه النسائي و أبوداؤد و ابن ماجة و الدارمي و أحمد ، فدلّ على أن الثلاث مما يجتزئ بها غالب الأحيان ، و ليس التثليث مقصوداً حقيقياً للشارع ؛ بل المقصود الحقيقي الإنقاء ، و الثلاث خرج مخرج العادة و الغالب ، و لفظ الإجزاء عند الأصوليين قد يختص بالوجوب و أطلق ههنا بالنسبة إلى أصل وجوب الإزالة ، ويدل عليه بل يؤيده ما ذكرته في ذلك المعنى من الأحاديث . و أجاب البيهقي : في ” السنن الكبرى “ عن حديث أبي هريرة ” أراد وترأ يكون بعد الثلاث “ يريد أن الإيتار فوق الثلاث مستحب ، و أمّا ثلاث فواجب مثل الإنقاء ، أقول : وكيف يقول هذا ! و لم يرد في رواية ذكر ما فوق الثلاث من الخمسة و السبعة حتى يراد من قوله : ” فليوتر “ الإيتار ما فوق الثلاث ، و لكن قلنا باستحباب الإيتار لقوله : من فعل فقد أحسن ، فعلم منه أنه ليس أمراً مبتوتاً و فرضاً مقطوعاً . فافهم . و قال بعض المحققين : ههنا أمران : الإنقاء و الإيتار ، و كذلك الأحاديث الواردة في الباب لها اعتباران : اعتبار في الإنقاء ، و اعتبار في الإيتار ، و الأحاديث التي واردة في الباب بذكر الثلاث فمحط الفائدة فيها الإنقاء ، فاختار عدداً صالحاً له في الغالب ، و لفظ ” يستطب بها “ أو لفظ ” فليستطيب بها “ و لفظ ” فإنها تجزي “ كل ذلك يؤيد هذا الغرض الذي قلنا . و حديث ” من استجمر فليوتر “ ، فمحط الفائدة فيه ليس إلا ترغيب في اختيار الوترية ، فإن وصف الإيتار مطلوب عند الشارع ، غير أنه ليس مدار لأمر الاستنجاء كما يفهمه الشافعية ، قال الحافظ البدر العيني : و من أمعن النظر في أحاديث الباب ، و دقق ذهنه في معانيها علم أن الحديث حجة عليهم ، وإن المراد الإنقاء لا التثليث ، و هو قول عمر رضي الله عنه بن الخطاب ، و إليه ذهب أبو حنيفة رضي الله عنه و مالك رضي الله عنه و أيضاً غير معمول به ظاهره

عند الشافعية، فالواجب عندهم ثلاث مسحٍ سواء كانت بثلاثة أحجار أو دونها، كما في "شرح المذهب" للنووي. فتأمل. قوله: **(أو أن يستنجى برجيع أو عظم)**، و النهي عن الاستنجاء به لنجاسته عند أبي حنيفة عليه السلام و الشافعي عليه السلام، فالنجس أنى يزيل النجاسة، وهو مما استدل به لنجاسة أزبال مأكول اللحم، ويؤيده حديث النهي عن الصلاة في المزبلة، وصححه ابن السكن. فافهم. قوله: **(وحديث سليمان حديث حسن صحيح)**، وأخرجه مسلم وهو قول أكثر أهل العلم، ويدل عليه أحاديث الباب. قوله: **(وبه يقول الثوري و ابن المبارك و الشافعي و أحمد و إسحاق)**، وبه يقول أبو حنيفة عليه السلام و مالك عليه السلام.

باب في الاستنجاء بالحجرين

قوله: **(عن أبي عبيدة)**، هو ابن عبد الله بن مسعود، مشهور بكنيته، ولا يصح سماعه عن أبيه. قوله: **(عن عبد الله)**، هو ابن مسعود أحد السابقين الأولين شهد بدرًا و المشاهد ، قوله: **(فأتيته بحجرين وروثة)**، زاد ابن خزيمة في رواية له في هذا الحديث أنها كانت روثة حمار، فأخذ الحجريين و ألقى الروثة. قوله: **(وقال: إنها ركس)**، وورد في بعض طرق الحديث، وهو عند ابن ماجه وابن خزيمة "وقال: وهي رجس" والرجس هو النجس، و حديث الباب يدل على عدم وجوب الثلاثة، وعلى عدم وجوب الإيتار حيث لم يأمره النبي ﷺ بابتغاء الثالث، واكتفى بالحجرين، و قال القائل: لكن ثبت في رواية عند أحمد من طريق معمر عن أبي إسحاق عن علقمة عن ابن مسعود في هذا الحديث: فألقى الروثة و قال: إنها ركس إيتني بحجر؟، وتعقب أن أبا إسحاق لم يسمع عن

علقمة فهو منقطع فاندفع قلق الحافظ ابن حجر فتدبر . قوله : (و هكذا روى قيس بن الربيع) ، الأسدي الكوفي صدوق . قوله : (وهذا حديث فيه اضطراب) ، فأصحاب أبي إسحاق يختلفون عليه و بينه الترمذي . قوله : (لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء) ، أي معمرو و عمار بن رزيق و زهير و ذكر بن زائدة . قوله : (وتابعه على ذلك) ، يعني : على روايته عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله . (قيس بن الربيع) ، بالرفع فاعل تابع . قوله : (وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك) ، يعني : ليس بالقوي . قوله : (لأن سماعه منه باخرة) ، يعني : إن سماع زهير من أبي إسحاق في آخر عمره ، ولا يخفى عليك أن الترمذي رجح رواية إسرائيل على رواية زهير التي وضعها الإمام البخاري في "جامعه" و على روايات معمرو وغيره بوجه ثلاثة : أما أولاً : فإن إسرائيل أثبت و أحفظ لحديث أبي إسحاق من زهير و معمرو وغيرهما ، أما ثانياً : فإن قيس بن الربيع تابع إسرائيل على روايته عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله ، و أما ثالثاً : فإن سماع إسرائيل عن أبي إسحاق ليس في آخر عمره . و سماع زهير منه في آخر عمره . وفي كل من هذه الوجوه نظر ، فما قال في الوجه الأول فهو معارض لما قال الآجري : سألت أبا داود عن زهير و إسرائيل في أبي إسحاق فقال : زهير فوق إسرائيل بكثير ، و ما قال في الوجه الثاني من متابعة قيس بن الربيع لرواية إسرائيل ، فإن شريكاً القاضي تابع زهيراً و شريكاً أوثق من قيس ، و أيضاً تابع زهيراً إبراهيم بن يوسف عن أبيه و ابن حماد الحنيفي ، و أبو مريم و زكريا ابن أبي زائدة ، و ما قال في الوجه الثالث فهو معارض لما قال الذهبي في "الميزان" : قال أحمد بن حنبل : حديث زكريا و إسرائيل عن أبي إسحاق ليّن سماعاً منه بآخره ،

فوضح الآن أنه ليس لترجيح رواية وجه صحيح، بل الظاهر أن الترجيح لرواية زهير التي رجحها البخاري و وضعها في "جامعه"، قال الحافظ في "مقدمة فتح الباري": حكى ابن أبي حاتم عن أبيه و أبي زرعة أنهما رجحا رواية إسرائيل، و كان الترمذي تبعهما في ذلك. فتأمل. قوله: **(و سمعت أحمد بن الحسن عليه السلام)**، الترمذي الكبير الحافظ كان من تلامذة أحمد بن حنبل عليه السلام روى عن أبي عاصم و الفريابي و يعلى بن عبيد و غيرهم، و عنه البخاري و الترمذي و ابن خزيمة و كان أحد أوعية الحديث. قوله: **(إذا سمعت الحديث عن زائدة)**، هو ابن قدامة الكوفي أحد الأعلام روى عن سماك بن حرب و زياد بن علاقة و عاصم بن بهدلة، و عنه ابن عينة و ابن مهدي و غيرهما و ثقة أبو حاتم و غيره، و قال في "التقريب": ثقة ثبت. قوله: **(إلا حديث أبي إسحاق)**، و في "الخلاصة" قال أحمد: زهير سمع من أبي إسحاق بآخره، و قال أبو زرعة ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط. قوله: **(و أبو إسحاق: اسمه عمرو بن عبد الله السبيعي الهمداني)**، قال الحافظ في "التقريب": مكث ثقة من أوساط التابعين، و قال في "الخلاصة": أحد أعلام التابعين، قال أبو حاتم: ثقة يشبه الزهري في الكثرة. قوله: **(حدثنا محمد بن جعفر)**، الكوفي أبو عبد الله الكرابلسي الحافظ ربيب شعبة جالس له نحو من عشرين سنة لقبه غندر، قال ابن معين: كان من أصح الناس كتاباً، و قال الحافظ: ثقة. **(عن عمرو بن مرة)**، الكوفي الأعمى ثقة عابد، **(سألت أبا عبيدة هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا)**، هذا نص صريح صحيح في أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً، قال الحافظ في "التقريب": أبو عبيدة إنه لا يصح سماعه من أبيه، و قال في "تهذيب التهذيب": روى عن أبيه، و لم يسمع منه، و ذكره

ابن حبان في الثقات، وقال: لم يسمع من أبيه شيئاً، وقال ابن أبي حاتم في "المراسيل": قلت: لأبي، هل سمع أبو عبيدة من أبيه؟ قال: يقال إنه لم يسمع، وقال الحافظ في "الفتح": أبو عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح.

وإن قال القائل: كيف رجح الترمذي رواية أبي عبيدة مع أنه منقطع على رواية عبد الرحمن وهو متصل، وعنه رواه البخاري؟ قال الإمام الحافظ الطحاوي: وذلك لعلم أبي عبيدة فإنه أعلم الناس بعلم أبيه، وإن لم يثبت سماعه عنه، قال ابن حجر في "التهذيب": قال الدارقطني: أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه من حنيف بن مالك، ونظرائه، وقال أحمد: كانوا يفضلونه على عبد الرحمن، حكاه ابن حجر، وما ينبغي عليه أن الترجيح وقع عند الترمذي لرواية إسرائيل من وجهين: الأول: إن إسرائيل أثبت لحديث أبي إسحاق، والثاني: إن أبا عبيدة أعلمه بحديث أبيه، وكذا صحح أبو زرعة رواية أبي عبيدة، حكاه جمال الزيلعي، وهو في "العلل" لابن أبي حاتم، وعلى تقدير انقطاع رواية أبي عبيدة لا يضر تحقيق الترمذي؛ لأن غرضه أن رواية أبي إسحاق عن أبي عبيدة أثبت، وربما يكون الانقطاع أصح من الاتصال كما يكون الوقف أصح أحياناً عن الرفع باعتبار نفس الثبوت - وباللّه التوفيق.

باب كراهية ما يستنجى به

يعنى: في بيان الأشياء التي يكره الاستنجاء بها، وإطلاق لفظ الكراهية جاء في كلام الله سبحانه و كلام رسوله بمعنى التحريم، والسلف كانوا يستعملون هذا اللفظ في هذا المعنى، ثم

حمل من حمل منهم كلام الأئمة على الاصطلاح الحادث فغلظ في ذلك. قوله: **(حدثنا حفص بن غياث)**، الكوفي القاضي ثقة فقيه من [الثامنة] قاله في "التقريب" وقال في "مقدمة فتح الباري": أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به، روى له الجماعة. قوله: **(عن داود بن أبي هند)**، ثقة متقن روى عن ابن المسيب وأبي العالية والشعبي وخلق، وعنه يحيى بن سعيد وقاتدة وشعبة والثوري، وثقه أحمد وأبو حاتم والنسائي، قاله في "التقريب" وقاله في "الخلاصة". قوله: **(عن الشعبي)**، هو عامر بن شراحيل ثقة مشهور فقيه فاضل، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، وقال ابن عيينة: كانت الناس تقول: ابن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، وقال أبو مجلز: قال الشعبي: أدركت خمس مائة من الصحابة. قوله: **(عن علقمة بن قيس)**، بن عبد الله الكوفي ثقة ثبت فقيه عابد من كبار التابعين، روى عن الخلفاء الأربعة وابن مسعود وطائفة، وعنه إبراهيم النخعي والشعبي وخلق، قال ابن المديني: أعلم الناس بابن مسعود وعلقمة والأسود، قاله في "التقريب" وقاله في "الخلاصة" وفي رواية مسلم في قصة ليلة الجن: وسأله عن الزاد، فقال: لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحماً، وكل بعرة لدوابكم، فقال رسول الله ﷺ: **(لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فإنه زاد إخوانكم من الجن)**.

اختلفوا في كيفية استعمال الجن العظام والروثة، أما الروث فهو زاد دوابهم، ورد في بعض الروايات، حكاه الحافظ البدر العيني عن "دلائل النبوة" لأبي نعيم ما يدل على أن الروث طعام لدواب الجن، وأما العظام ففي الصحيح: "لا يمرون على عظم إلا وجدوا عليه أوفر ما كان عليه من اللحم"، وما قال بعض

الأفاضل: إن النهي عن الاستنجاء بالروث لكونه طعام الجن، لا لكونه نجساً، فهو خطأ لا وجه لتخصيصه بهذا فقط؛ بل ورد في نص الحديث هذا وذاك، فليكن كلا الأمرين سبب للنهي؛ بل حديث الصحاح أولى بالتمسك من حديث غيرها، وقد ورد عند الدارقطني بإسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعاً: نهى أن يستنجى بروث أو بعظم، وقال إنهما لا تطهران، فعلم أن النبي ﷺ تارة بين هذا وتارة بين ذاك، وكذا ظهر أن العلة في النهي عدم حصول الطهارة بهما أيضاً، وهذه العلة تجدها إما مصرحة في الروايات أو مشيراً إليها في أخرى، وأما رواية كونه طعام الجن فلا تجدها إلا في حديث واحد، أي عن ابن مسعود فقط. قوله: **(عن عبد الله أنه كان)**، هذا يدل صراحة على أن عبد الله كان معه ليلة الجن، ويفيدنا في مسألة النبيذ وجواز التوضي به وينكره الشافعية، وحقيقة الأمر أنه يريد عدم كونه معه ليلة الجن التي وقعت الإشارة إليها في التنزيل لا غيرها من الليالي، قال النووي: هما قضيتان، فحديث ابن عباس في أول الأمر دال النبوة حين أتوا فسمعوا قراءة ﴿قل أوحى﴾ وأما حديث ابن مسعود فقضية أخرى بعد ذلك بزمان، وحديث مسلم يدل على نفي ابن مسعود معه في ليلة الجن في هذه المرة، وعند الترمذي وغيره من غير طريق ما يدل على وجوده معه، ومن أجل هذا وجب القول بتعدد الوقائع. ولا بد لأن الجمع في مثل هذا يكاد يكون متعيناً، والترجيح إنما يكون إذا ترجحت أسباب الترجيح على الجمع، وقد حقق القاضي بدر الدين الأشبيلي تعدد ليالي الجن إلى ستة في تصنيفه "آكام المرجان في أحكام الجان". قوله: **(وكان رواية إسماعيل أصح)**، من رواية حفص، وجهه أن حفصاً خالف أصحاب داود بن أبي هند، فروى حفص هذه الرواية مستندة وهم

ردوها مرسلًا، قال النووي في "شرح مسلم": قال الدارقطني: انتهى حديث ابن مسعود عند قوله "فأرانا آثارهم و آثار نيرانهم" وما بعده من كلام الشعبي، وهكذا رواه أصحاب داود الراوي عن الشعبي وابن عليّة وابن زريع وابن أبي زائدة وابن إدريس وغيرهم، ويحتمل أن يكون كلاهما صحيحًا، فيرسله تارةً ويسنده تارةً أخرى، ورواية مسلم الطويلة: فقال رسول الله ﷺ: "فلا تستنجوا بهما"، ظاهرها أنها من حديث ابن مسعود - فافهم.

باب الاستنجاء بالماء

إن الماء بالانفراد أفضل من الحجر، أو الحجر أفضل من الماء؟، فالذي عليه الجمهور أن الماء أفضل، صرح بذلك النووي في "شرح المذهب" والعيني في "العمدة" وابن نجيم في "البحر" وغير واحد من الأعلام؛ لأن الماء أبلغ في الإنقاء.

قوله : (**حدثنا قتيبة و محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب**)، الأموي البصري صدوق من كبار العاشرة، روى عن عبد الواحد بن زياد و أبي عوانة و يزيد بن زريع و عنه مسلم و الترمذي و النسائي، وقال: لا بأس به. قوله: (**عن قتادة**)، بن دعامه البصري ثقة ثبت و هو رأس طبقة الرابعة، قال ابن المسيب: ما أتنا أعراقي أحفظ من قتادة، و قال ابن سيرين: قتادة أحفظ الناس، و قال ابن مهدي: قتادة أحفظ من خمسين مثل حميد، و قد احتج به أرباب الصحاح، قاله في "التقريب" و "الخلاصة". قوله: (**عن معاذة**)، بنت عبد الله العدوية البصرية العابدة، قال ابن معين: ثقة حجة، روت عن علي بن أبي طالب و عائشة رضي الله عنها، و عنها

أبو قلابة ويزيد الرشك وأيوب وطائفة. قوله: (مُرَّنْ أَزْوَاجَكَ أَنْ يَسْتَطِيبُوا بِالْمَاءِ، فَإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ، فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ)، يقول ابن الهمام في "الفتح": إن الاستنجاء بالماء سنة مؤكدة في كل زمان لإفادة المواظبة، بحديث أنس ما أخرجه الشيخان: "يدخل الخلاء فأحمل أنا و غلام نحوي" إلى آخره، و بحديث عائشة رضي الله عنها أخرجه ابن ماجة عنها: "ما رأيت رسول الله ﷺ خرج من غائط إلا مس ماء" وبالجملة ههنا أمور ثلاثة: الأول: الاستنجاء بالحجارة، والثاني: الاستنجاء بالماء، و الثالث: الاستنجاء بهما جميعاً، فالأول: الأحاديث فيها مستفيضة رويت من حديث ابن مسعود ﷺ و أبي أيوب ﷺ و ابن عمر ﷺ و جابر ﷺ و أبي هريرة ﷺ و عائشة رضي الله عنها و أنس ﷺ و ابن عباس ﷺ، و خزيمة ابن ثابت ﷺ و السائب بن خالد الجهني و أبي أمامة و سلمان و عقبة بن عامر، و تجد أحاديث هؤلاء بعضها في الأمهات الستة، و بعضها في كنز العمال و زوائد الهيتمي، حتى أن بعضهم رأوا الاستنجاء بالحجارة فقط من غير أن يقوم مقامها شيء آخر، كالظاهرية، فرد عليهم الإمام الخطابي و النووي، و الحافظ البدر العيني و غيرهم من المحققين، و ذلك غفلة عن غرض الشارع في تشريع الحجارة للاستطابة، و قد نبّه الأئمة على الغرض، و نقّحوا مناط الكلام.

و أما الثاني: ففيه كذلك أحاديث عديدة من حديث أنس عند الشيخين، و حديث عائشة رضي الله عنها و جابر ﷺ و أبي هريرة ﷺ و جرير بن عبد الله و ابن عباس ﷺ و عبد الله بن سلام ﷺ و عويم بن مسعدة و خزيمة بن ثابت و أبي أيوب، ترى بعضها في الصحاح، و بعضها في زوائد الهيتمي، و بعضها عند الدارقطني و البيهقي، و ذكر منها العيني في "العمدة" عدة أحاديث، و قال:

تظاهرت الأخبار عن النبي ﷺ بالاستنجاء بالماء وبالأمربه، ثم إن معظمها صحاح، فبطل قول من قال يكره الاستنجاء بالماء من غير ما شك في بطلانه، و الثالث: فيه أحاديث ضعيفة قد أخرجها الهيثمى في "زوائد" بأسانيد فيها كلام للمحدثين، و أصرحها حديث ابن عباس عند "البزار"، وفيه إن انتبع الحجارة الماء، وفيه محمد بن عبد العزيز وهو ضعيف. وبالجملة: أنه لم يرد في الجمع حديث صحيح صريح غير أنه أفضل عند جمهور السلف و الخلف، قال الحافظ البدر العيني: و مذهب جمهور السلف و الخلف و الذي أجمع عليه أهل الفتوى من أهل الأمصار أن الأفضل أن يجمع بين الماء و الحجر، فيقدم الحجر أولاً، ثم يستعمل الماء، و قال النووي في "شرح المذهب": و أما قول المصنف رحمه الله: قالوا: أي أهل قبا: نتبع الحجارة الماء، فكذا يقوله أصحابنا و غيرهم في دفاتر الفقه، و ليس له أصل في دفاتر الحديث.

قوله: (وهذا حديث حسن صحيح)، و أخرجه أحمد و النسائي. قوله: (و عليه العمل عند أهل العلم، يختارون الاستنجاء بالماء)، و شرذمة قليلة يكرهون الاستنجاء بالماء، و قالوا: إنه وضوء النساء، ورد عليهم النووي و البدر العيني، و كان ذلك غفلة عن غرض الشارع.

باب ما جاء أن النبي ﷺ كان إذا أراد الحاجة أبعد في

المذهب

قوله: (حدثنا عبد الوهاب الثقفي)، بن عبد المجيد أبو

محمد بن البصري ثقة، روى عن حميد و أيوب و خالد الحذاء و خلق، و عنه أحمد و إسحاق و ابن معين و المديني و من القدماء الشافعي رحمته الله، قال ابن المديني: ليس في الدنيا كتاب عن يحيى الأنصاري أصح من كتاب عبد الوهاب . قوله : (**عن محمد بن عمرو**)، بن علقمة بن وقاص الليثي المدني صدوق ، قاله في "التقريب" و قال في "تهذيب التهذيب": روى عن أبيه و عن أبي سلمة بن عبد الرحمن و عبدة بن سفيان . (**عن أبي سلمة**)، بن عبد الرحمن . (**عن المغيرة بن شعبة**)، بن مسعود رحمته الله صحابي مشهور . (**فأبعد في المذهب**) ، فأبعد في الذهاب عند قضاء الحاجة، و قد عين نافع هذا البعد بنحو ميلين من مكة، قاله في "جمع الفوائد" عن أبي يعلى "والكبير" و "الأوسط" للطبراني . (**و هذا حديث حسن صحيح**)، و أخرجه النسائي و ابن ماجة و أبو داؤد، و سكت عنه أبو داؤد، و نقل المنذري تصحيح الترمذي، و أقره (**أنه كان يرتاد لبوله مكاناً**)، يعني: يطلب مكاناً ليئلاً لئلا يرجع إليه رشاش بوله، و أخرج أبو داؤد عن أبي موسى قال: كنت مع النبي صلوات الله عليه وآله وسلم ذات يوم، فأراد أن يبول فأتى دمثاً في أصل جدار، فبال، ثم قال: إذا أراد أحدكم أن يبول فليرتد لبوله، فتدبر .

(**و أبو سلمة : اسمه عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري**) ، هو تابعي فقيه أحد الفقهاء السبعة المشهورين بالمدينة، هذا أحدهم على قول، و المشهور أبو بكر و الترتيب المشهور هكذا: سعيد بن المسيب و عروة بن الزبير و القاسم بن محمد ابن أبي بكر بن الصديق و خارجة بن زيد بن ثابت و عبدة الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود و سليمان بن يسار ، و السابع اختلفوا فيه، قيل: سالم بن عبد الله بن عمر، قيل: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، و قيل: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن

هشام.

باب ما جاء في كراهية البول في المغتسل

(وأحمد بن محمد بن موسى)، المروزي مردويه الحافظ روى عن ابن المبارك وجري بن عبد الحميد وإسحاق والأرق، وعنه البخاري والترمذي والنسائي، وقال: لا بأس به، قال الحافظ ابن حجر: هو المعروف بمردويه ثقة حافظ. **(قالا: أخبرنا عبد الله بن المبارك)**، هو إمام جليل القدر إمام الدين والدنيا. **(عن معمر)**، ثقة ثبت حجة. **(عن أشعث)**، بن عبد الله بن جابر البصري روى عن أنس، وعنه معمر وشعبة وغيرهما وثقه النسائي، وابن معين وأحمد والدارقطني وغيرهم، وذكره العقيلي في الضعفاء فتعقبه الذهبي في "ميزانه" وخطأه، و تعجب من عدم رواية الشيخين عنه، وفي "التقريب" صدوق من الخامسة، وقال البزار: ليس أي بأشعث بن عبد الله بأس مستقيم الحديث. **(عن الحسن)**، بن أبي الحسن البصري ثقة فقيه، وهو رأس أهل الطبقة الثالثة، قال الحافظ ولي الدين العراقي: قد صرح أحمد بن حنبل رحمته الله بسماع الحسن من عبد الله بن مغفل. **(نهى أن يبول الرجل في مستحمة)**، أي في مغتسله، قال في "الصحاح": أصله الموضع الذي يغتسل فيه بالحميم، وهو الماء الحار وكذا في "النهاية". **(إن عامة الوسواس منه)**، وعامة الشيء جميعه ومعظمه، والوسواس بالفتح حديث النفس والأفكار، ودل الحديث على أن البول في المغتسل يؤرث الوسواس، ومعناه عندهم أن المغتسل إذا كان ليئناً، وليس له مجرى بل يستقر الماء هناك، أو تجزبه الأرض، وحينئذ يصبح ذلك سبباً

للسواس بما يتوهم أنه أصابه شيء من رشاش البول، وهكذا روى ابن أبي شيبَةَ في "المصنف" عن أنس بن مالك أنه قال: إنما يكره البول في المغتسل مخافة اللمم، واللمم طرف من الجنون، قاله صاحب الصحاح، وهما متقاربان فإن الوسواس في "اللغة العربية" يسمى "مالخولياً" باللغة اليونانية.

(هذا حديث غريب)، أخرجه النسائي وابن ماجه وأبو داود وسكت عنه، والمنذري ورواه أيضاً في "المختارة". **(فقال ربنا الله لا شريك له)**، أقول: قوله هذا يدل على أنه لم يبلغه الحديث وإلا لم يقل مثل هذا لأن غرضه أن كل الأمور خالقها هو "الله" وحده، وقد تفرد بخلقها، فإثبات شيء منها إلى غيره كأنه شرك في الخالقية، فلعله لم يبلغه الحديث حيث أن الحديث بين ذلك من قبيل تأثير الأسباب في الأشياء، وقد خلق الله في الأمور تأثيراً بقدرته الأزلية من غير أن يكون فيها تأثير مستقل لا يستند إليه سبحانه، كما هو مذهب الماتريدية من أهل السنة والجماعة وليس غرضه أن المخاطب يعتقد الشرك، وعلى كل حال لو بلغه لم يقل ذلك لأنه معارضة صورية، ويستبعد جداً عن مثل إمام محمد بن سيرين أن يقول ذلك، ثم المعارضة الحقيقية لا شك أنها كفر، وأما المعارضة الصورية فشنيعة جداً، ألا ترى! أن الإمام أبا يوسف عليه السلام قد حكم بقتل رجل قال: أنا لأحب الدباء حين روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب الدباء، فسأل أبو يوسف عليه السلام السيف، وقال: جدد إيمانك وإلا قتلتك، فتاب الرجل من فوره، حكاه القاري في "المرواة" وهذا لأنه كانت الصورة صورة المعارضة، ولم يردها الرجل ولها نظائر في السلف كثيرة، ومنها: أنه لما قال عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ائذنوا للنساء إلى المساجد بالليل، فقال ابنه بلال وفي رواية "واقده": والله لا نأذن لهن فيتخذن دغلاً،

والله لا نأذن له، فسبّه و غضب وقال: أقول: قال رسول الله ﷺ، و تقول: لا نأذن له. رواه مسلم و أبوداؤد و أحمد و زاد أحمد "فما كلمه أبدا".

ومنها: ما رواه الترمذي من حديث الإشعار في أواخر "أبواب الحج" قال: و قال وكيع: الإشعار سنة، فقال رجل عن إبراهيم النخعي أنه مثله، فغضب وكيع غضباً شديداً، و قال: أقول لك: قال رسول الله ﷺ، و تقول: قال إبراهيم، ما أحقك بأن تحبس، ثم لا تخرجه حتى تنزع عن قولك هذا، فكل ذلك من قبيل المعارضات الصورية، كان واجباً أن يجتنب عنها في مثل هذا، و إن كان غرض المخاطب صحيحاً في نفسه. و بالجملة: فالإمام ابن سيرين أجل و أرفع من أن يعارض قوله ﷺ بقوله بل صدر ذلك عنه لعدم علمه بالحديث. و قال الأستاذ أفضل المحققين: إن قوله: "إن عامة الوسواس منه" له صلة قوية بمسئلة اختلاف فيها أنظار "الماتريدية" و "الأشعرية" من المتكلمين و أنظار الفلاسفة، و هي أنه هل في الأشياء خواص مؤثرة أم لا، و فيه مذاهب، الأول: مذهب الإمام أبي الحسن الأشعري، و هو أنه لا علاقة بين الأشياء و أثارها إلا بجرى العادة الإلهية بخلق بعضها عقيب بعض، كالإحراق عقيب مماسسته النار، فلا دخل للنار حقيقة في الإحراق، و الثاني: مذهب المعتزلة، و هو القول بالتوليد بأن خلق الأشياء و فيها خواص مؤثرة تتولد هذه من تلك الأشياء و جوباً من غير أن هناك دخل لقدرة الله في تأثيرها، و الثالث: مذهب الفلاسفة و هو القول بالإعداد، بأن صدور الأثار من القابل بإتمام الاستعداد من المبدأ الفياض، فإذا تم الاستعداد حصل عقيب ذلك الأثار و جوباً عقلياً، لا يمكن أن تتخلف عنه، و الرابع: مذهب أبي منصور الماتريدي و أتباعه و

هو القول بخلق التأثير في الأشياء بأن في الأشياء خواص مؤثرة مستندة إلى قدرة الله و خلقه إياها، ومع هذا يقدر أن يجردها عنها متى شاء، وهذا المذهب تضافت عليها الأدلة السمعية، قال الله سبحانه حكاية عن المسيح عليه السلام: ﴿وَأُخِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ فنسب الإحياء إلى نفسه، وعقبه بقوله: بإذن الله إشارة إلى عدم استقلال قدرته في الخلق والإحياء.

باب ما جاء في السواك

”بكسر السين“ ما يتسوك به، ويطلق على نفس الفعل، وهو الاستياك، وهو مأخوذ من ساك الشيء: إذا دلكه، وجمعه سُوكٌ بالضميتين، وقد تسكن الواو تخفيفاً وهو سنة، وأجمعوا عليه. (حدثنا أبو كريب)، هو محمد بن العلاء بن كريب الكوفي معروف بكنيته ثقة حافظ، روى عنه الأئمة الستة. (عن أبي سلمة)، هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف. (لولا أن أشق على أمتي)، يعني: لولا أن أثقل عليهم من المشقة. (لأمرتهم)، أي وجوباً. (بالسواك)، أي باستعمال السواك، وقد تقدم أنفاً هو سنة، و أجمعوا عليه، ولا شك أنه يتأكد استعماله في أوقات وحالات ذكرها، واختلفوا في أن السواك من سنن الوضوء أو من سنن الصلاة، ذهب أبو حنيفة رحمته الله وأتباعه إلى الأول، والشافعي رحمته الله وأشياعه إلى الثاني.

واستدل كل فريق بأحاديث، واحتج الشافعي رحمته الله بحديث الباب، والحنفية احتجوا لذلك بما رواه ابن حبان في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، ”لأمرتهم بالسواك مع الوضوء عند كل صلاة“، وإسناده صحيح، ووقع في رواية عند النسائي

عند كل وضوء ، قال الحافظ ابن دقيق في ”الإمام“ : ورواها ابن خزيمة في صحيحه ، وقد أخرجه الطحاوي بلفظ ”مع كل وضوء“ ، ومثله عند البيهقي في ”الكبرى“ في ”باب الدليل على أن السواك سنة ليس بواجب“ ومثله عند أحمد رحمته الله في ”مسنده“ من طريق عن ابن شهاب ، قال ابن قدامة : رواه كلهم ثقات ، وروي عن علي رضي الله عنه بلفظ : ”مع كل وضوء“ مرفوعاً عند الطبراني في ”الأوسط“ و إسناده حسن قاله الهيثمي ، ورواه مالك رحمته الله والشافعي رحمته الله بلفظ ”مع كل وضوء“ ، وروي عن تمام بن العباس بلفظ ”عند كل طهور“ مرفوعاً عند أحمد والطبراني في الكبير ، قال الهيثمي : فيه أبو علي الصيقل وهو مجهول ، وهذا كله يدل على أن ما ذهب إليه الحنفية له وجه قوي ، و ”عند كل صلاة“ يحتمل كلا الأمرين أن يكون مع الصلاة من غير وضوء ، وأن يكون مع الوضوء للصلاة ، و لفظ ”مع كل وضوء“ لا يحتمل إلا وجهاً واحداً . و بالجملة : فالأحاديث التي تؤيد مذهب الحنفية أكثر مما يؤيد غيرهم في هذا الباب ، وغاية ما في الموضوع من الخلاف يكون من اختلاف الأنظار بعد اتفاقهم في العمل ، فالحنفية لمّا رأوه أقرب إلى الطهارة ، فألحقوه بسنن الوضوء ، و يدل على هذا ما أخرجه الطحاوي في ”معاني الآثار“ وأخرجه أبو داود في ”سننه“ في ”باب السواك“ من حديث عبد الله بن حنظلة أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر ، فلما شق ذلك عليه ، أمر بالسواك لكل صلاة ، فعلم من ذلك أن السواك من أجزاء الوضوء ، حيث أقيم مقامه .

و الحق التحقيق بالتحقيق أنه لا خلاف بين الشافعية و الحنفية ، فإن الشيخ ابن الهمام صرح في ”الفتح“ أنه يستحب في خمسة مواضع ”والقيام إلى الصلاة وعند الوضوء“ و من أجل هذا

لم يذكر الطحاوي في "شرح معاني الآثار" خلافاً بين المذهبين "أنه من سنن الصلاة كما هو من سنن الوضوء" وإنه عند الحنفية من سنن الوضوء تابعاً له، وعند الشافعية من الصلاة تابعاً لها، و محله عند الفريقين الوضوء دون الصلاة. **(أما محمد فزعم)**، قال بعض أهل الحديث إن الترمذي يأتي بأحاديث لم يشتهر في الباب، و غرضه الاطلاع على فائدة جديدة، فشيخه البخاري يأتي بحديث، و الترمذي يأتي بغيره مع علمه على ذلك لأجل الفائدة، قال الترمذي: كلا الحديثين عندي صحيح، و رجح البخاري طريق محمد بن إبراهيم، فإنه توبع، فأخرجه الإمام أحمد رحمته الله من طريق يحيى بن أبي كثير، حدثنا أبو سلمة عن زيد بن خالد فذكر نحوه. **(عن محمد بن إبراهيم)**، بن الحارث بن خالد التيمي المدني ثقة روى عن أنس و جابر و غيرهما، و عنه يحيى بن أبي كثير و ابن إسحاق، قال ابن سعد: كان فقيهاً محدثاً، و وثقه ابن معين و أبو حاتم و النسائي و ابن خراش. **(لأمرتهم بالسواك)**، أي: بفريضته، قال النووي في "شرح مسلم": وفيه دليل على جواز الاجتهاد للنبي فيما لم يرد فيه نص من الله سبحانه، و هو مذهب أكثر الفقهاء و هو الصحيح المختار، و فيه دليل على أن الأمر للوجوب، و هو مذهب أكثر الفقهاء قالوا: وجه الدلالة أنه مسنون بالاتفاق، فدل على أن المتروك إيجابه، أقول: وهذا الاستدلال يحتاج في تمامه إلى دليل، و بالجملة: السواك كان عليه واجباً، و الغرض من قوله: "لولا أن أشق" أنه لولا مخافة المشقة على الأمة لجعلت عليهم واجباً أيضاً كما هو عليّ. فتدبر. **(هذا حديث حسن صحيح)**، و أخرجه أبو داود. **(وفي الباب)**، دل هذا على أنه تواتر إسناداً، و لا شك في تواتره عملاً. **(ولأخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل)**، للحنفية قولان في استحباب تأخير العشاء: قيل

:إلى ثلث، وقيل: إلى نصف الليل، والبحث يأتي في المواقيت، و
أما تأخيرها إلى ما بعد نصف الليل، فقيل: يكره تحريماً، وقيل:
تنزيهاً، واختاره الطحاوي. **(إلا استن)**، "الاستنان" افتعال من
السن وهو استعماله على الأسنان.

باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده

في الإناء حتى يغسلها

أقول: إن الابتداء بغسل اليدين واجب إذا كانت النجاسة
محقة فيهما، وسنة عند ابتداء الوضوء، وسنة مؤكدة عند توهم
النجاسة، كما إذا استيقظ من النوم، وفي لفظ "البزار": فلا
يغمس بالنون للتأكيد وعند مسلم من طريق فلا يغمس، وهو
أبين في الغرض "من لا يدخل" لأن مطلق الإدخال لا يترتب عليه
من الكراهة، كإدخال اليد في إناء واسع لا غتراف منه بإناء
صغير من غير مسح اليد الماء. فافهم. **(حدثنا أبو الوليد أحمد بن
بكار)**، هو أحمد بن عبد الرحمن بن بكار ابن عبد الملك بن الوليد
بن بسر بن أبي أرطاة، قال الحافظ: صدوق تكلم فيه بلا حجة. قال:
(حدثنا الوليد بن مسلم)، القرشي الدمشقي ثقة هذا كان
يدلس عن الأوزاعي تدليس التسوية. **(وهو حذف ضعيف بين
ثقتين)**، وذكر العراقي في نكته وقال: إن هذا القسم من التدليس
شر أقسامه، وسماه بهذا الاسم أبو الحسن القطاني، وفيه يقول
ابن حجر في "طبقات المدلسين": موصوف بالتدليس الشرير مع
الصدق، وصدقه هو الوجه في رواية الجماعة عنه، روى عن ابن
عجلان والأوزاعي وغيرهما، وعنه أحمد رحمته الله وإسحاق رحمته الله وابن

المديني رحمته الله. **(عن الأوزاعي)** رحمته الله هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو والفقيه ثقة عظيم القدر، قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً فاضلاً خيراً كثير الحديث و العلم و الفقه ، قال إسحاق : إذا اجتمع الأوزاعي والثوري و مالك على الأمر فهو سنة. **(عن الزهري)**، هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه، وهو من رؤس الطبقة الرابعة. **(عن سعيد بن المسيب)** ، هو ابن حزن أبي وهب بن عمرو بن القرشي المخزومي أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار من كبار الثانية، قال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه، قاله في "التقريب". **(وأبي سلمة)**، هو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري المديني أحد الأعلام، روى عن أبيه وأسامة بن زيد رحمته الله وأبي أيوب رحمته الله وأبي هريرة رحمته الله وغيرهم، روى عنه ابنه عمرو وعروة والأعرج والزهري وغيرهم، قال ابن سعد: كان ثقة فقيهاً كثير الحديث. **إذا استيقظ أحدكم من الليل)**، كذا في رواية الترمذي وابن ماجة وفي رواية الشيخين إذا استيقظ أحدكم من نومه. **(فلا يدخل)**، وفي رواية الشيخين فلا يغمس. **(يده مرتين أو ثلاثاً)**، وفي رواية مسلم حتى يغسلها ثلاثاً، و عند الدارقطني حتى يغسلها ثلاث مرات فإنه لا يدري أين باتت يده روى النووي في "شرح مسلم" عن الشافعي رحمته الله وغيره في علته أن أهل الحجاز كانوا يستنجون بالحجارة، و بلادهم حارة، فإذا نام أحدهم عرق، فلا يأمن النائم أن تطوف يده على ذلك الموضع النجس، فيه إشارة إلى أن الباعث على الأمر بذلك احتمال النجاسة؛ لأن الشرع إذا ذكر حكماً، وعقبه بعلّة دلت على ثبوت الحكم لأجلها، وبالجملة: أن علة عدم غمس اليد فيه هي احتمال النجاسة، وإليه

ذهب عامة أهل العلم، وإن الحكم للاستحباب أو السنية، فمن لم تكن على يده نجاسة أو كان آمناً من تطواف اليد على تلك المواضع، أو استنجى بالماء، فلا يجب عليه ذلك، نعم! هو أولى على كل حال.

وما قال ابن تيمية في فتاواه: إن منشأ عدم الغمس مبين الشيطان على اليد فهو باطل روايةً ودرايةً، فلم يرد في حديث مبين الشيطان على اليد، كما ورد مبينه على الخيشوم، والتعليل في الحديثين مختلف، ففي حديث الاستيقاظ الله بقوله: فإنه لا يدري أين باتت يده، وهو صريح في أن الحكم لاحتمال مبين اليد في موضع النجاسة، والثاني نص في أن الحكم لأجل مبين الشيطان على الخيشوم، ففي الأول نسب المبين إلى اليد، وفي الثاني إلى الشيطان، وأتى هذا من ذاك؟!، وأما ثانياً فكان حق العبارة على ما يقتضيه صناعة الفن أن تكون فإنه لا يدري، ماذا بات على يده، أو من بات على يده؛ حتى يتم ما أراده، وأما ثالثاً: فإنه ورد عند الدارقطني بلفظ: أين باتت يده منه، أي من جسده، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، وصححه الحافظ ابن منده الأصبهاني المالكي وأيضاً ورد عند ابن ماجه في "سننه" من حديث جابر رضي الله عنه: فإنه لا يدري أين باتت يده "ولا على ما وضعها"، وكذا عند الدارقطني وفي "نصب الراية" بلفظ عدم وضعها، وفي طريق آخر عند أبي هريرة رضي الله عنه: لا يدري فيم باتت يده، عند مسلم والطحاوي وابن ماجه، ولفظه عند الدارقطني بإسناد حسن، "أين باتت يده" وفي سنن الحافظ أبي مسلم "الكجى" إبراهيم بن عبد الله البصري "على ما باتت يده"، وعند البيهقي "أين باتت يده منه"، وعند الدارقطني في "سننه" من حديث عبد الله بن عمر: "لا يدري أين باتت يده منه، أو أين طافت يده"،

فهذه الألفاظ كلها آبية عما يريده ابن تيمية كل الإباء. (وهذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري ومسلم وغيرهما، وحديث الباب يفيد نافي مسئلة المياه من تنجس الماء القليل بوقوع النجاسة، وإن لم يتغير أحد أوصافه، فإن ظاهر الحديث يفهم منه أن قليل النجاسة ينجس قليل الماء، وكذلك هو صريح في منع إدخال اليدين في الوضوء إذا لم تكن طهارتهما معلومة، أو إذا كانت نجاستهما مشكوكة، فضلاً عن أن تكون هناك نجاسة يقينية.

وبالجملة: أن الحديث من أحكام المياه، واستدل به صاحب العناية، وقال: وجه التمسك به أنه لما ورد النهي عن الغمس لأجل احتمال النجاسة، فحقيقة النجاسة أولى أن يكون نجساً، وقال ابن الهمام في "الفتح": إن الاستدلال به في مسئلة المياه غير قوي لجواز تعليل النهي بأمر أعم من النجاسة أو الكراهة. والجواب: وإخراجه من هذا الباب غير موجه وليست الكراهة إلا لاحتمال النجاسة، فالكراهة راجعة إلى النجاسة، وعلى كل تقدير الأقرب إلى الحديث أن يكون من باب المياه، وقد تنبّه له ابن رُشد في "بداية المجتهد"، ومثله قال أبو الحسن السندي رحمته الله في "حاشيته على النسائي" وجعله من باب الطهارة، ليس بشيء - فتدبر. (ولم يفسد ذلك الماء إذا لم يكن على يده نجاسة)، فحمل الشافعي رحمته الله حديث الباب على الاستحباب، وإليه ذهب أبو حنيفة رحمته الله ومالك رحمته الله، قال النووي في "شرح مسلم" في شرح حديث الباب: النهي عن غمس اليد في الإناء قبل غسلها، وهذا مجمع عليه؛ لكن الجماهير على أنه نهى تنزيه لا تحريم، فلو خالف وغمس لم يفسد الماء، ولم يأت الغامس. (وقال أحمد بن حنبل إذا استيقظ بن الليل)، وفي رواية أخرى عن أحمد بن

حنبل عليه السلام أنه إن قام من نوم الليل كره كراهة تحريم، وإن قام من نوم النهار كره كراهة تنزيه، ووافقه عليه داؤد اعتماداً على لفظ المبين في الحديث، وهذا مذهب ضعيف جداً، فإن الشارع نبه على العلة بقوله: فإنه لا يدري أين باتت يده، ومعناه: أنه لا يأمن النجاسة على يده، وهذا عام لوجود احتمال النجاسة في نوم الليل والنهار، وذكر الليل في رواية الترمذي وابن ماجه، وذلك لأن أكثر الغفلة في نوم الليل. (وقال إسحاق عليه السلام: إذا استيقظ من النوم بالليل والنهار فلا يدخل يده في وضوء حتى يغسلها)، فلم يخص إسحاق الحكم بالاستيقاظ من نوم الليل، قال أبو النعمان: وهو القول المختار، وهو مذهب أبي حنيفة عليه السلام ومالك عليه السلام والشافعي عليه السلام، وبالله التوفيق.

باب في التسمية عند الوضوء

ورد في هذا الباب أحاديث كثيرة، واختلف أئمة الحديث في صحتها وضعفها. (حدثنا نصر بن علي بن نصر بن علي ثقة ثبت)، طلب القضاء فامتنع، من العاشرة كذا في "التقريب"، و قال في "الخلاصة": أحد أئمة البصرة، روى عن المعتمر ويزيد بن زريع وابن عيينة وخلق، وعنه الأئمة الستة، قال أبو حاتم: هو عندي أوثق من الفلاس وأحفظ. (وبشر بن معاذ)، البصري الضرير يكنى أباسهل صدوق من العاشرة. (حدثنا بشر بن الفضل)، بن لاحق الرقاشي أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت عابد، من الثامنة. (عن أبي ثعلبة المري) اسمه ثمامة بن وائل بن حصين. (عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب) المدني قاضيها. (عن جدته)، وفي رواية حدثتني جدتي أسماء

بنت سعيد بن زيد بن عمرو أنها سمعت رسول الله ﷺ، وذكر الحافظ الذهبي في "الميزان" في النسوة المجهولات. (عن أبيها)، هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي أبو الأعور أحد العشرة. (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه)، وعند أبي داود في رواية أبي هريرة رَفَعَهُ مرفوعاً: "لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن يذكر اسم الله عليه" اتفقوا على النفي في الجملة الأولى، ومحصله بأن الطهارة شرط للصلاة، تقدم البحث فيه، وختلفوا في النفي في الجملة الثانية بحيث بأن التسمية عند ابتداء الوضوء سنة عند أبي حنيفة رحمته الله ومالك رحمته الله والشافعي رحمته الله، وفي أظهر الروايتين عن أحمد وواجبة عند إسحاق رحمته الله، وفي رواية عند أحمد رحمته الله، أقول: لم يذهب إلى وجوب التسمية أحد من الأئمة إلا ما نقل عن أحمد رحمته الله في رواية شاذة مع ما ثبت عنه، إنه لم يثبت في هذا الباب شيء، وإلى الوجوب ذهب داود الظاهري وأتباعه، والوجوب ضعيف من حيث الدليل؛ لأن حديث الباب ضعيف، وقول أحمد رحمته الله مذكور في الكتاب حيث قال: لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد، وقد قال أيضاً: لا أعلم في التسمية حديثاً صحيحاً، وقال البزار: كل ما روى في هذا الباب فليس بقوي، وقال العقيلي: الأسانيد في هذا الباب فيها لين، وقال الحافظ المنذري في "الترغيب": وفي الباب أحاديث كثيرة لا يسلم شيء منها عن مقال، وفي إسناده أبو ثقال عن رباح مجهولان، قاله أبو حاتم وأبو زرعة.

و أيضاً استمر المسلمون يحكون وضوء النبي ﷺ، و يعلمون الناس و لا يذكرون التسمية، و أيضاً فلم يثبت عليه تعامل كثير من السلف، فثبت أن الأقوى أن تكون مستحبة أو سنة. فافهم.

باب ما جاء في المضمضة والاستنشاق

المضمضة: أن يجعل الماء في فمه، ثم يديره فيه، ثم يمجّه، قاله النووي، و الاستنشاق: استفعال من النشوق، و استعمل لجذب الماء في الأنف بالنفس، والاستنثار: هو استخراج الماء من الأنف بعد إدخالها. (و جرير)، هو ابن عبد الحميد الضبي الكوفي نزيل الري وقاضيها ثقة، وهو من رجال الكتب الستة. (عن منصور)، بن المعتمر بن عبد الله الكوفي ثقة ثبت، وهو من رجال الكتب الستة. (عن هلال بن يساف)، قال الخزر جي: ثقة من أوساط التابعين. (عن سلمة بن قيس)، صحابي سكن الكوفة. (إذا توضأت فانتثر)، وقال الحافظ: الاستنثار هو طرح الماء الذي يستنشقه المتوضي و يجذبه بريح أنفه. (و إذا استجمرت فأوتر)، الاستجمار: استعمال الجمار في الاستنجاء، واحتج الشافعي رحمته الله وأحمد رحمته الله بحديث الباب على وجوب الإيتار في الاستنجاء، ووقع في رواية أبي هريرة رحمته الله "من استجمر فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج"، وأخذ بهذه الرواية أبو حنيفة رحمته الله و مالك رحمته الله، وقد مر البحث مستوفى في محله.

(حديث سلمة بن قيس حديث حسن صحيح)، وأخرجه النسائي. (فقال طائفة منهم: إذا تركهما في الوضوء حتى صلى أعاد وأوّا ذلك في الوضوء والجنابة سواء)، يعني: في الوجوب فيهما. (وبه يقول ابن أبي ليلى وعبد الله ابن المبارك رحمته الله وأحمد رحمته الله وإسحاق رحمته الله)، واستدلوا بحديث الباب مع ثبوت مواظبته عليهما، و الجواب عن الأئمة الثلاثة: أن الأمر للاستحباب، والمواظبة ليست دليل الوجوب دائماً؛ بل مواظبته

بالسنة أيضاً، (وقالت طائفة من أهل العلم يعيد في الجنابة و
لا يعيد في الوضوء و هو قول سفيان الثوري و بعض أهل
الكوفة) ، و هو قول أبي حنيفة عليه السلام و من تبعه فعند هؤلاء
المضمضة والاستنشاق سنتان في الوضوء، و واجبان في غسل
الجنابة، و احتجوا على عدم الوجوب في الوضوء بحديث الأعرابي،
قال له: ”توضأ كما أمرك الله، فاغسل وجهك و يديك، و امسح
رأسك و اغسل رجليك“ و لم يذكر فيه المضمضة و الاستنشاق،
و أما وجوبهما في غسل الجنابة يدل على ذلك قوله سبحانه:
﴿فاطهروا﴾ و التطهر هو الغسل و المبالغة في التطهير، و أيضاً
جواز القراءة دون الجنب يدل على أن الجنابة قد سرت فم الجنب
أيضاً فيجب إيصال الماء من حيث أمكن . (**وقالت طائفة : لا**
يعيد في الوضوء ولا في الجنابة و هو قول مالك عليه السلام و الشافعي
عليه السلام) ، و ليس لهذه الطائفة دليل صحيح؛ بل وقد اعترف شريفة من
الشافعية و غيرهم بضعف دليل من قال بعدم وجوب المضمضة و
الاستنشاق قاله في ”النيل“.

باب المضمضة و الاستنشاق من كف واحد

(**حدثنا يحيى بن موسى**) . بن عبد ربه ثقة، روى عن وليد
بن مسلم و وكيع و غيرهما و روى عنه البخاري و أبو داود و
الترمذي و النسائي، و قال: ثقة، قاله في ”التقريب“ و قاله في ”
الخلاصة“ . (**حدثنا إبراهيم بن موسى**) ، بن يزيد التميمي
الحافظ أحد بحور الحديث، و كان أحمد يقول: هو كبير في العلم و
الجلالة، روى عن أبي الأحوص و خالد الطحان و غيرهما، و عنه
البخاري و مسلم و أبو داود و غيرهم، قال أبو زرعة: هو أتقن و

أحفظ من أبي بكر بن أبي شيبة، وثقه النسائي. **(حدثنا خالد)**، هو خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن يزيد المزني الطحان ثقة ثبت، قال أحمد: كان ثقة. **(عن عمرو بن يحيى)**، بن عمارة بن أبي حسن المازني المدني سبط عبد الله بن زيد، وثقه أبو حاتم و النسائي. **(عن أبيه)**، هو يحيى بن عمارة، وثقه النسائي وغيره. **عن عبدالله بن زيد**، هو عبد الله بن زيد بن عاصم هو غير عبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب الأذان، وبه اتفق الحفاظ كلهم، وغلطوا سفيان بن عيينة في قوله: هو هو، و ممن نص على غلطه في ذلك البخاري في "كتاب الاستسقاء" من جامعه. فافهم. **(مضمض و استنشق من كف واحد فعل ذلك ثلاثاً)**، اختلفوا في كيفية المضمضة و الاستنشاق، ذهب الشافعي رحمته الله و من تابعه إلى أن الأفضل هو الوصل، هو أن يتمضمض و استنشق بثلاث غرفات، و ذهب أبو حنيفة رحمته الله و من تابعه إلى أن الأفضل هو الفصل هو أن يتمضمض و استنشق بست غرفات، و بالجملة: اختلاف الأئمة في الوصل و الفصل، إنما هو في الأفضلية دون الجواز و عدمه، قاله الخطيب و ابن أبي زيد. و احتج الشافعي رحمته الله و من تابعه بحديث الباب، و هذا دليل صحيح صريح أخرجه البخاري و مسلم: إن الأفضل في المضمضة و الاستنشاق أن يجمع بينهما بثلاث غرفات، بأن يتمضمض و استنشق من غرفة، ثم يتمضمض و يستنشق من غرفة ثم يتمضمض و يستنشق من غرفة، قال الحافظ في "الفتح": و هو صريح في الجمع في كل مرة. قال ابن قيم في "زاد المعاد": و هذا أصح ما روى في المضمضة و الاستنشاق، و لم يجئ الفصل بين المضمضة و الاستنشاق في حديث صحيح البتة. و قال القاضي في "عارضة الأحوذى": الجمع أقوى في النظر، و عليه يدل الظاهر من الأثر، و بمثله قال محمد

بن إسماعيل الأمير ، و مع ورود الروايتين الجمع و عدمه ، فالأقرب التخيير ، وإن الكل سنة ، وإن كان رواية الجمع أكثر و أصح . وفي سنن أبي داؤد في باب صفة وضوء النبي ﷺ من حديث علي رضي الله عنه ، وفيه : ” ثم يتمضمض مع الاستنشاق بماء واحد “ و الأحسن أن لا يؤول في الحديث ، و يقال بأداء أصل السنة بهذا القدر . و من ذلك قال الحافظ البدر العيني في ” العمدة “ : إنه محمول على الجواز ، وفي ” الظهيرية “ أنه يجوز عند أبي حنيفة رضي الله عنه أيضاً وصل المضمضة و الاستنشاق . و الأصرح في الباب ، و النص في الغرض و الأدل على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه هو سياق الطبراني في ” معجمه “ لحديث طلحة رضي الله عنه ، وفيه : فمضمض ثلاثاً و استنشق ثلاثاً ، يأخذ لكل واحدة ماءً جديداً ، أخرجه الزيلعي . و الأحاديث بلفظ : فمضمض ثلاثاً و استنشق ثلاثاً ، كثيرة من رواية أبي هريرة رضي الله عنه عند ابن ماجه ، و رجاله رجال الصحيح ، قاله الهيثمي في ” الزوائد “ و من حديث عثمان عند أبي داؤد ، و من رواية أبي بكرة عند البزار ، و من رواية علي رضي الله عنه عند الترمذي و غيره ، و من رواية أنس عند الطبراني في ” الأوسط “ بإسناد حسن و غيرها ، كل ذلك يستدل بها المذهب الحنفي ، و المتبادر منه الفصل ، و حمله على الوصل تأويل لها ، و صرف لها عن ظاهرها ، كما أن بعض الأحاديث المتبادر منه الوصل ، و تأويل ذلك بالفصل و إن كان تحتمله العبارة صرف لها عن ظاهرها ، فالثابت كلا الأمرين ، و الحافظ ابن حجر رحمه الله لم يتوجه إلى ست غرفات في ” الفتح “ ، و أخرج حديث علي رضي الله عنه عند الترمذي ، و حديث عمل عثمان رضي الله عنه و علي رضي الله عنه عند ابن السكن ، و علم منه أنه صالح للبحث عنده . فافهم .

و كذلك مما يستدل به لمذهب أبي حنيفة رضي الله عنه حديث طلحة

بن مصرف رضي الله عنه عند أبي داود "باب الفرق بين المضمضة و الاستنشاق" وفيه: فرأيتَه يفصل بين المضمضة والاستنشاق، وحسنه الحافظ أبو عمرو وابن الصلاح، قاله صاحب "النيل" في "اليسل الجرار" و سكت عليه أبو داود هنا، ثم المنذري في "مختصره" وتكلم عليه المحدثون، ووجهه عندهم كونه من طريق ليث بن أبي سليم، و هو ضعيف، قال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد و يرفع المراسيل، و يأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم، تركه يحيى القطان رضي الله عنه وابن مهدي رضي الله عنه وابن معين رضي الله عنه و أحمد رضي الله عنه بن حنبل، و قال النووي في "تهذيب الأسماء": اتفق العلماء على ضعفه.

ومما يستدل به لمذهب أبي حنيفة رضي الله عنه ما أخرجه ابن السكن في "صحيحه" عن شقيق بن سلمة قال: شهدت علي بن أبي طالب رضي الله عنه و عثمان بن عفان رضي الله عنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً، و أفرد المضمضة عن الاستنشاق، ثم قالاهكذا رأينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ، و هذا ذكره الحافظ في "التلخيص" و لم يحكم عليه بضعف و لا تحسين، و هذا يدل على قبوله عنده وصحته، و لو كان فيه شيء من الضعف، لنبه عليه، و هذا معروف من عاداته، و بالجملة: كل ما روي من ذلك أنه محمول على الجواز، و أصل السنة يؤدي في صورة الوصل و الفصل كليهما. فتأمل. (و حديث عبدالله بن زيد حديث حسن غريب)، و أخرجه البخاري و مسلم فالظاهر أن يقول حديث صحيح. (و قال بعض أهل العلم: المضمضة والاستنشاق من كف واحد جزئ)، و به قال مالك رضي الله عنه و الشافعي رضي الله عنه و أحمد رضي الله عنه، و قال بعضهم: تفريقهما أحب إلينا، و به يقول أبو حنيفة رضي الله عنه، و لما كان للشافعي رضي الله عنه قولان في المسئلة، فقال الترمذي. (و قال الشافعي رضي الله عنه: إن جمعهما في كف واحد فهو جائز)، و هو نص

” الأم “ وهونص ” المختصر “ للمزني . (**وإن فرقهما فهو أحب إلينا**) ، وهونص ” البويطي “ عن الشافعي رحمه الله مثل الحنفية ، ونقل الترمذي عن الشافعي رحمه الله أن الفصل أفضل ، وقال أبو إسحاق في ” المذهب “ : القول بالجمع أكثر في كلام الشافعي رحمه الله ، وهو أكثر في الأحاديث الصحيحة .

باب في تحليل اللحية

اسم لجمع من الشعر ينبت على الخدين والذقن . (**حدثنا ابن أبي عمر**) ، هو محمد بن يحيى ابن أبي عمر المديني . (**عن عبد الكريم بن أبي المخارق**) ، المعلم البصري اسم أبيه قيس ضعيف ، قال الترمذي وضعفه أيوب وسيأتي . (**عن حسان بن بلال**) ، المزني البصري روى عن عمار بن ياسر رضي الله عنه و حكيم بن حزام رضي الله عنه وأبو قلابة وأبو بشر وغيرهما وثقه ابن المديني . (**قال وما يمنعني ولقد رأيت رسول الله ﷺ يخلل**) ، والحديث يدل على مشروعيتها تحليل اللحية في الوضوء ، سواء كانت كثيفة أو خفيفة ، وإليه ذهب الأئمة الأربعة ، وأما ما كان منها في حد الوجه ، فيجب غسلها ، وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله ومالك رحمه الله والشافعي رحمه الله وأحمد رحمه الله و جماهير العلماء من الصحابة و التابعين و غيرهم ، قاله النووي في ” شرح المذهب “ و أما في الغسل فيجب غسل اللحية عند أبي حنيفة رحمه الله والشافعي رحمه الله وأحمد رحمه الله ، وهو رواية ابن وهب عن مالك رحمه الله ، وأما في رواية ابن عبد الحكم وابن القاسم عن مالك فسنة .

(**سفيان**) ، هو ابن عيينة . (**عن سعيد بن أبي عروبة**) ، البصري ثقة حافظ ، وكان من أثبت الناس في قتادة . (**عن قتادة**) ،

البصري ثقة ثبت احتج به الأئمة الستة. (عن حسان بن بلال عن
عمار عن النبي ﷺ مثله)، قال الحافظ في "التلخيص" بعد ذكر
هذه الرواية: حسان ثقة لكن لم يسمعه ابن عيينة من سعيد، ولا
قتادة عن حسان، فحديث عمار رضي الله عنه من هذا الطريق، ومن طريق
عبد الكريم بن أبي المخارق عن حسان ضعيف لأنه لم يسمع منه
هذا الحديث، وهذا بينه الترمذي. (عن **عامر بن شقيق**)، الكوفي
لين الحديث، قاله في "التقريب"، وقال الذهبي في "الميزان":
ضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم ليس بالقوي. (**كان يخلل**
لحيته)، في حديث أنس عند أبي داود "أخذ كفاً من ماء، فأدخله
تحت حنكه، فخلل به لحيته"، هذا حديث حسن صحيح، قال
الترمذي في علله الكبير قال محمد بن إسماعيل يعني البخاري:
أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان وهو حديث حسن، و
قال الزيلعي الحافظ: أمثل أحاديث في تخليل اللحية حديث
عثمان رضي الله عنه، وصححه ابن خزيمة، وقال ابن أبي حاتم في كتاب
العلل سمعت أبي يقول: لا يثبت في تخليل اللحية حديث، وقال
عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس في تخليل اللحية شيء صحيح،
أقول: قولهما هذا معارض بتصحيح الترمذي لحديث عثمان و
بتصحيح ابن القطان لبعض أحاديث الباب غير حديث عثمان
فتأمل. (**وقال بهذا أكثر أهل العلم**)، يعني: بما يدل عليه
أحاديث الباب من استحباب تخليل اللحية في الوضوء، وإن تركه
عامداً أعاده، يعني: أعاد الوضوء، فعند إسحاق تخليل اللحية
واجب في الوضوء، واستدل من قال بالوجوب ببعض أحاديث الذي
وقع فيه "هكذا أمرني ربي" أقول: وهذا لا يصلح للاستدلال به على
الوجوب لما فيه من الكلام، وفي "النسائي": الأنصف أن أحاديث
الباب بعد تسليم انتهاضها للاحتجاج و صلاحيتها للاستدلال لا

تدل على الوجوب لأنها أفعال، وقوله: "هكذا أمرني ربي" لا يفيد الوجوب على الأمة لظهوره في الاختصاص به، فافهم.

باب ما جاء في مسح الرأس أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى

مؤخره

اتفقت الأمة على فرضية مطلق المسح، واختلفوا في القدر الذي يتجزء في الفرض، فقال مالك عليه السلام هو الرأس كله وإليه مال البخاري، ولا شك أن الرأس اسم لمجموع العضو، فلا يكون المأمور بالمسح إلا هو، وقال غيره هو البعض، ثم اختلفوا في ذلك البعض فحدده أبو حنيفة عليه السلام وأصحابه وبعض الحنابلة بمقدار الناصية وهو الربع منه، وقد صحت به الأحاديث، وعند الشافعي عليه السلام أدنى ما يطلق عليه المسح وأقله ثلاث شعرات. (مسح رأسه بيديه)، وكذا في رواية ابن خزيمة.

(فأقبل بهما)، وهو التوجه إلى القبل. (وَأدبر)، وهو التوجه إلى الدبر، وهذا الإقبال والإدبار حركتان في مسح واحد، وزعم البعض منه المسح مرتين، وسيأتي البيان فيه. (بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه)، وهذه الجملة عطف بيان، لقوله: فأقبل بهما وأدبر، ومن أجل هذا لم يدخل الواو على بدأ، قاله الزرقاني، قال الحافظ في "الفتح": الظاهر أنه من الحديث، وليس مدرجا من كلام مالك عليه السلام، ففيه حجة على من قال: السنة أن يبدأ بمؤخر الرأس إلى مقدمه، ويؤيده حديث معاوية رضي الله عنه عند أبي داود، وفيه "ثم مسح من مقدمه إلى مؤخره، ومن مؤخره إلى مقدمه" ويؤيده حديث المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه، فأخرجه أيضاً

أبو داؤد، وفيه " فلما بلغ مسح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه، فأمرهما حتى بلغ القفا، ثم ردهما إلى المكان الذي منه بدأ"، و سكت عليهما أبو داؤد، ثم المنذري. **(وبه يقول الشافعي رحمه الله)** و **أحمد رحمه الله وإسحاق رحمه الله**، وبه يقول أبو حنيفة رحمه الله و مالك رحمه الله، قال الحافظ ابن عبد البر: أصح حديث في الباب حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه.

باب ما جاء أنه يبدأ بمؤخر الرأس

(حدثنا بشر بن المفضل)، البصري ثقة ثبت عابد قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت في البصرة، وقال ابن المديني كان يصلي كل يوم أربع مئة ركعة، ويصوم يوماً ويفطريوما. **(عن عبد الله بن محمد بن عقيل)**، متكلم فيه، وقد تقدم ترجمته في باب "مفتاح الصلاة الطهور"، وفي "النيل": عبد الله بن محمد بن عقيل مدلس. **(عن الربيع)**، أنصارية نجارية من المبايعات تحت الشجرة. **(بنت معوذ)** "بضم الميم مع فتح العين و كسر الواو المشددة". **(مسح برأسه مرتين بدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه)**، الظاهر أن قوله: بدأ بمؤخر رأسه، بيان لقوله، مرتين يريد الحركتين للاستيعاب، لا المسحتين كل مرة بالاستيعاب. **(هذا حديث حسن)**، حديث الباب له روايات وألفاظ مدار الكل على عبد الله بن محمد بن عقيل، وفيه مقال مشهور. **(وحديث عبد الله بن زيد أصح من هذا وأجود إسناداً)**، لأنه حديث متفق عليه، وأما حديث ربيع بنت معوذ فعرفت حاله. **(وقد ذهب بعض أهل الكوفة إلى هذا الحديث)**، و ممن ذهب إلى البداية بمؤخر الرأس بعض أهل الكوفة، و منهم وكيع بن الجراح، واحتج بما

وقع في حديث ربيع عند الترمذي وغيره. (بدأ بمؤخر رأسه)، وذهب الأئمة الأربعة إلى البداية بالمقدم وهو الراجح، واحتجوا بحديث عبد الله بن زيد، وأجابوا عن حديث الربيع بأجوبة: قال ابن العربي في "عارضة الأحوزي": بأنه تحريف الراوي، لقول الآخر، فأدبر بهما فحمله على البداية بالمؤخر، فالخطأ في فهمه، وهذا الجواب اختاره اليعمري، وفي "النيل": ويمكن أن يكون النبي ﷺ فعل هذا لبيان الجواز مرة، وكانت مواظبته على البداية بمقدم الرأس، قال ابن عبد البر: قد توهم بعض الناس في حديث عبد الله بن زيد في قوله: ثم مسح رأسه بيديه، فأقبل بهما، وأدبر أنه بدأ بمؤخر رأسه، وتوهم غيره أنه بدأ من وسط رأسه، فأقبل بيديه وأدبر، وهذه ظنون لا تصح، وفي الزرقاني قال ابن عبد البر: روى ابن عيينة هذا الحديث، فذكر فيه: "مسح الرأس مرتين" وهو خطأ، قال: وأظنه تأول على أن الإقبال مرة، والإدبار أخرى، أقول: ومن ههنا قال بعض الأفاضل: هذا ليس التكرار الذي اختلف فيه الأئمة؛ بل هو مستحب عند الكل، والمختلف فيه التكرار بماء جديد، فافهم.

باب ما جاء أن مسح الرأس مرة

ذهب أبو حنيفة رحمته الله ومالك رحمته الله وأحمد رحمته الله بن حنبل. في رواية. إلى عدم استحباب تعدد المسح، كما قال الترمذي: المسح مرة، وذهب الشافعي رحمته الله إلى اختيار تعدد المسح ثلاثاً، وهو الرواية الأخرى عن أحمد، واحتج الشافعي رحمته الله بحديث ربيع بنت معوذ رضي الله عنها عند الترمذي، وفيه "مسح برأسه مرتين"، فباعث الإقبال مرة وباعتبار الإدبار مرة أخرى، أقول: وفي إسناد عبد

اللَّهُ بن محمد بن عقيل، وقد عرفت حاله، وبحديث عثمان عند أبي داؤد من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، ومن طريق شقيق بن سلمة، وفيهما "ومسح رأسه ثلاثاً"، أقول: وفي الطريق الأول عبد الرحمن بن وردان قال: الدارقطني ليس بالقوي، قاله في "التهذيب" وقاله في "الميزان" وفي الطريق الثاني "عامر بن شقيق" ضعفه ابن معين وأبو حاتم، ومن ههنا قال أبو داؤد: أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على مسح الرأس مرة، وقال القاضي في "النيل": والإنصاف أن أحاديث الثلاث لم تبلغ إلى درجة الاعتبار، وقال الحافظ في "الفتح": أحاديث التثليث إن صحت فمحمولة على الاستحباب لأنها مسحات مستقلة لجميع الرأس. واحتج الأئمة الثلاثة بحديث علي عليه السلام، رواه أبو داؤد من طريق عبد خير، وفيه: "ومسح برأسه مرة واحدة"، وبحديث عبد اللَّهِ بن عمرو رضي الله عنه، رواه أبو داؤد من طريق سعيد بن منصور، وفيه: "ومسح رأسه مرة واحدة"، قال: وقال رسول الله ﷺ بعد ذلك: من زاد على هذا فقد أساء وظلم. وبالله التوفيق.

(حدثنا بكر بن مضر)، بن محمد بن حكيم وثقه أحمد وابن معين. (عن ابن عجلان)، هو محمد بن عجلان القرشي المدني ثقة، نبه عليه الترمذي في علله الصغيري. (ومسح ما قبل منه وما أدبر)، بيان لقوله ومسح رأسه، يعني: مسح من مقدم الرأس إلى منتهاه، ثم رديديه من مؤخر الرأس إلى مقدمه. (وصدغيه) "الصدغ" ما بين الأذن والعين. (مرة واحدة)، متعلق بمسح فيكون قيداً في الإقبال والإدبار وما بعده فباعتبار الإقبال مرة، وباعتبار الإدبار مرة أخرى، وهو مسح واحد، وبه يجمع بينه وبين ما تقدم من حديثها أنه مسح برأسه مرتين، وفيه دلالة على مشروعية مسح الصدغ والأذن، وإن مسحهما مع الرأس وأنه مرة

واحدة. **(حديث ربيع حديث حسن صحيح)**، وفي "النيل": وفي تصحيحه نظر، فإنه رواه من طريق ابن عقيل وقد تقدم حاله أنه مسح برأسه مرة، رواه الطبراني في "الأوسط" من حديث أنس بلفظ: و مسح برأسه مرة، وإسناده حسن. **(وبه يقول جعفر بن محمد رحمهما الله وسفيان الثوري رحمهما الله وابن المبارك رحمهما الله والشافعي رحمهما الله)** وفي رواية **إسحاق رحمهما الله وأوامسح الرأس مرة واحدة**.

وقد اختلفوا في ذلك، فذهب الشافعي رحمهما الله إلى أنه يستحب تثليث مسحه، وذهب الأئمة الثلاثة إلى استحبابه مرة واحدة، واحتجوا بأحاديث ما في "البخاري ومسلم" من حديث عثمان وعبد الله بن زيد رضي الله عنهما من إطلاق مسح الرأس مع ذكر تثليث غيره من الأعضاء، واستدل من قال بتثليث المسح بأحاديث لا يخلو واحد منها من كلام، وبالجمل: الوقوف على ما صح من الأحاديث الثابتة في "البخاري ومسلم" وغيرهما من حديث عثمان رضي الله عنه وعبد الله بن زيد رضي الله عنه وغيرهما هو المتعين سيما بعد تقييده في تلك الروايات بالمرة الواحدة.

(و حديث من زاد على هذا فقد أساء وظلم)، الذي صححه ابن خزيمة وغيره نص في المنع من الزيادة على الوضوء الذي قال بعده هذه الألفاظ، وقد ورد في رواية سعيد بن منصور في هذا الحديث التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة، ثم قال من زاد، فافهم. **(حدثنا محمد بن منصور)**، بن داود الطوسي نزيل بغداد ثقة عابد. **(سألت جعفر بن محمد)**، بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المعروف بالصادق صدوق فقيه إمام، **(فقال: إي والله)** "بكسر الهمزة" حرف إيجاب.

باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماءً جديداً

(حدثنا علي بن خشرم)، المروزي ثقة. (حدثنا عبد الله بن وهب)، بن مسلم القرشي المصري الفقيه ثقة حافظ. (حدثنا عمر بن الحارث)، بن يعقوب الأنصاري المصري أبو أيوب ثقة فقيه حافظ. (عن حبان بن واسع)، بن حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري ثم المازني المدني صدوق. (عن أبيه)، واسع بن حبان صحابي ابن صحابي. (وأنه مسح بماء غير فضل يديه)، ومعناه: أنه مسح الرأس بماء جديد لا ببقية من ماء يديه، ومن ههنا قال بعض الأفاضل: وأخذ ماءً جديداً للرأس، أمر لا بد منه وهو الذي دلّ عليه حديث الباب. (هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه مسلم. (وأنه مسح بما غبر)، بالغين والباء، أي: بقي. (فضل يديه)، وفي نسخة قلمية عتيقة صحيحة "من فضل يديه" بزيادة لفظة من وهو الظاهر، ومعناه: أنه لم يمسح الرأس بماء جديد؛ بل مسح بما بقي على يديه أي ببقية من ماء يديه. وبالجملة: فاللفظ الأول يدل على أخذ ماء جديد، وهو الذي يلائم ترجمة الباب، واللفظ الثاني يدل على عدم أخذ ماء جديد، وإنما اكتفى بالبلة الباقية على اليدين من غسلهما، والنسخ تختلف في رواية ابن لهيعة، ففي بعضها ماء غير فضل يديه، وهو في رواية الدارمي، وفي بعضها بما غبر فضل يديه، واللفظ الصحيح في رواية عبد الله بن زيد رضي الله عنه، هو بماء غير فضل يديه بالياء المثناة والباقي خطأ، نعم! ثبت من حديث ربيع رضي الله عنه عن أحمد رضي الله عنه وأبي داود رضي الله عنه بإسناد ثابت "مسح برأسه من فضل ماء كان في يده" وهذا نص في الاستدلال به للحنفية. فالحاصل: أنه ثبت كلا الأمرين، ومذهب الحنفية يوافق كلا الحديثين، نعم!

حديث ربيع رضي الله عنه حجة على الشافعية، حيث اكتفى فيه بالماء الباقي، فحديث الباب دل على أخذ الماء الجديد لمسح الرأس و هو سنة عند الحنفية، ويشترط عند الشافعية، ومن ههنا قال بعض الأفاضل، وبه أخذ أبو حنيفة رضي الله عنه وأصحابه، غير أنهم قالوا هذا إذا أصاب يده شيئاً بحيث لم يبق البلل في يده، وهو لا ينافي الحديث؛ بل العلة تقتضيه. **(والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم)**، وبه يقول مالك رضي الله عنه والشافعي رضي الله عنه وأحمد رضي الله عنه. **(رأوا أن يأخذ لرأسه ماءً جديداً)**، واستدلوا على ذلك بحديث الباب، وبه يقول أبو حنيفة رضي الله عنه وأصحابه بحيث لم يبق البلل على يده. فتدبر.

باب مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما

(حدثنا ابن إدريس)، هو عبد الله بن إدريس الكوفي ثقة فقيه عابد. **(عن ابن عجلان)**، هو محمد بن عجلان المدني ثقة. **(عن زيد بن أسلم)**، العدوي مولا هم المدني ثقة. **(ظاهرهما وباطنهما)**، هذه الرواية مجملة في بيان الكيفية، وقد ثبت وصف مسحهما عند النسائي، و لفظه: ” ثم مسح برأسه و أذنيه باطنهما بالسبابتين و ظاهرهما بإبهاميه “، و كذلك عند ابن ماجه و البيهقي و ابن خزيمة و ابن مندة من حديث ابن عباس مع اختلاف في اللفظ، و اتفاق في المفهوم، وقالوا بصحته، و عند أبي داود من حديث المقدم رضي الله عنه: ” وأدخل إصبعيه في صماخي أذنيه “، فهذه الأحاديث صريحة بكيفية مسحهما. **(حديث ابن عباس حديث حسن صحيح)**، وصححه ابن خزيمة و ابن مندة.

باب ماجاء أن الأذنين من الرأس

هذا باب في كيفية مسح الأذنين، وأيضاً المقصود بعقد هذا الباب الرد على من جمع الغسل و المسح فيهما، قال الزبيدي: و اختلفوا هل يمسحان بماء الرأس أم يؤخذ لهما ماءً جديداً، فقال أبو حنيفة رحمته الله و أحمد رحمته الله: هما من الرأس و يمسحان بمائه، فقال الميمون من أصحاب أحمد رحمته الله: رأيت أحمد رحمته الله مسحهما مع الرأس، و عن أحمد رحمته الله رواية أخرى: إنه يستحب أخذ ماء جديد لهما، وهما اختيار الخرقى، وقال مالك رحمته الله: يأخذ لهما ماءً جديداً، و صرح ابن رشد الكبير في "المقدمات" أن تجديد الماء لهما سنة عند مالك رحمته الله، و إنهما من الرأس، و قال الشافعي رحمته الله هما عضوان مستقلان ليسا من الرأس و لا من الوجه، و سن مسحهما بماء جديد، و ما قال الزبيدي من اتحاد قول أحمد رحمته الله مع أبي حنيفة رحمته الله و قول مالك رحمته الله مع الشافعي رحمته الله في أخذ الماء الجديد هو الراجح على ما يظهر من ملاحظة أكثر التصانيف، فافهم.

(عن سنان بن ربيعة)، الباهلي المصري من رواة البخاري و الأربعة إلا النسائي، قال ابن عدي: و أرجو أنه لا بأس به، و ذكره ابن حبان في الثقات. **(عن شهر بن حوشب)**، الشامي مولا أسماء بنت يزيد بن السكن من رواة الخمسة و البخاري في "الأدب المفرد". **(ومسح برأسه)**، فمسح أذنيه مع الرأس، أي مع الماء الذي أخذه للرأس، فلم يأخذ للأذنين ماءً جديداً، و قال مبينا لعله عدم أخذ الماء الجديد للأذنين. **(الأذنان من الرأس)**، لا من الوجه، فلا حاجة إلى أخذ ماء جديد منفرد لهما غير ماء الرأس؛ بل يجزئ مسحهما بببل ماء الرأس، و من هنا قال ابن القطان: أما الأمر بتجديد الماء للأذنين، فلا وجود له في علمي، و قال ابن القيم في

”الهدي“: لم يثبت أنه أخذ لهما ماءً جديداً، أقول: وبعد هذا كيف يقول محمد بن إسماعيل الأمير: وأخذ ماءً جديداً للرأس أمر لا بد منه. **(قال حماد: لا أدري هذا)**، يعني: الأذنان من الرأس. **(من قول النبي ﷺ أو من قول أبي أمامة)**، قال أبو النعمان: هذا من قول النبي ﷺ، وقد روى ذلك من وجهين آخرين صحيحين أحدهما: عند ابن ماجة بإسناد جيد عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: الأذنان من الرأس، قال الزيلعي: وهذا أمثل إسناد في الباب لاتصاله وثقة روايته، وهكذا قال علاؤ الدين رحمته الله في ”الجوهر النقي“، والثاني: عند الدارقطني من طريق غندر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه بمثل حديث عبد الله، قال ابن القطان: إسناده صحيح لاتصاله وثقة روايته. **(ليس إسناده بذاك القائم)**، أقول: وكيف! أما سنان بن ربيعة فقد عرفت حاله، وأما شهر بن حوشب قال الترمذي رحمته الله عن البخاري رحمته الله: ”شهر حسن الحديث وقوي أمره“ وقال ابن معين رحمته الله: ثقة، وقال مرة رحمته الله ثبت، وقال العجلي رحمته الله: شامي تابعي ثقة، وقال يعقوب بن شيبه رحمته الله: ثقة، وقال أحمد رحمته الله في رواية: ليس به بأس، وهكذا قال أبو زرعة رحمته الله، وقال في رواية: ما أحسن حديثه وثقه، وقال الدارمي رحمته الله بلغني أن أحمد رحمته الله كان يثني على شهر، وقال البزار رحمته الله: لانعلم أحدا ترك الرواية عنه غير شعبة. **(وبه يقول سفيان الثوري رحمته الله وابن المبارك رحمته الله وأحمد رحمته الله وإسحاق رحمته الله)**، وبه يقول أبو حنيفة رحمته الله وأصحابه، وحديث الباب حجة لأبي حنيفة رحمته الله في عدم أخذ الماء الجديد للأذنين، ومن أدلة أبي حنيفة رحمته الله في الباب حديث عبد الله الصنابحي، أخرجه مالك رحمته الله في ”الموطأ“ ومن طريقه للنسائي في ”سننه“، وفيه: فإذا مسح رأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه، فدل ذلك على أنهما تبع للرأس، ويكفي لهما ما

أخذ من الماء للرأس ، و الحديث أخرجه الترمذي في ” فضل الطهور “، وذهب الشافعي رحمته الله و مالك رحمته الله و أحمد رحمته الله في رواية إلى أخذ الماء الجديد ، و احتجوا بتجديد الماء بما روى الحاكم من طريق حرملة عن ابن وهب عن عبد الله بن زيد رحمته الله قال : رأيت رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم فأخذ ماءً لأذنيه خلاف الماء الذي مسح به رأسه ، و أخرجه البيهقي من طريق الهيثم بن خارجة عن ابن وهب نحوه ، و قال : إسناده صحيح ، أقول : وفي إسناده ابن وهب و هو مدلس ، و من ههنا قال بعض الأفاضل : لم أقف على حديث مرفوع صحيح يدل على مسح الأذنين بماء جديد ، فتدبر .

باب في تحليل الأصابع

(عن سفيان) ، هو الثوري . (عن أبي هاشم) ، اسمه إسماعيل بن كثير المكي ثقة . (عن عاصم بن لقيط بن صبرة) ، ثقة من الثالثة . (عن أبيه) ، يعني : لقيط بن صبرة صحابي مشهور . (إذا توضأت فخلل الأصابع) ، بلفظ أمر من التخليل و هو إدخال الشيء في خلال شيء و هو وسط . (هذا حديث حسن صحيح) ، و أخرجه أبوداؤد و النسائي و ابن خزيمة و ابن حبان ، و في ” النيل “ : و صححه البغوي و ابن قطان ، و قال النووي : لحديث لقيط بن صبرة أسانيد صحيحة ، و العمل على هذا عند أهل العلم ، و منهم الأئمة الأربعة ، أقول : تحليل أصابع اليدين و الرجلين سنة عند أبي حنيفة رحمته الله ، قاله في ” البدائع “ و قاله في ” البحر “ ، و مسنون عند أحمد رحمته الله ، قاله ابن قدامة في ” المغني “ و مستحب عند مالك رحمته الله ، قاله ابن رشد في ” مقدماته “ ، و كذا عند الشافعي رحمته الله ، قاله النووي في ” شرح المذهب “ . (و به يقول أحمد رحمته الله و

إسحاق عليه السلام، وبه يقول الأربعة، وعند عدم انفراج الأصابع وعدم مظنة وصول الماء في خللها وجب التخليل، قال الحافظ ابن سيد الناس: وهذا إذا كان الماء يصل إليها من غير تخليل، فلو كانت الأصابع ملتقة لا يصل الماء إليها إلا بالتخليل، فحينئذ يجب التخليل لا لذاته، لكن لأداء فرض الغسل، وقال: يخلل (أصابع يديه ورجليه)، وهو الأفضل لإطلاق حديث الباب: "فخلّل الأصابع" وحديث ابن عباس رضي الله عنهما الآتي في هذا الباب.

(حدثنا إبراهيم بن سعد)، أبو إسحاق الطبري نزيل بغداد ثقة حافظ تكلم فيه بلا حجة. (قال: حدثنا سعد بن عبد الحميد بن جعفر)، الأنصاري أبو معاذ المدني نزيل بغداد صدوق له أغاليط. (قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد)، المدني مولا قريش صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيها، قاله في "التقريب" وقال في "الخلاصة": قال ابن معين: ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وفي "التهذيب": ما حدث به ببغداد والعراق فمضطرب. (عن موسى بن عقبة)، ثقة فقيه إمام في المغازي لم يصح أن ابن معين ضعفه، قاله في "التقريب"، وقال في "الخلاصة": قال مالك عليه السلام: عليكم بمغازي "موسى بن عقبة"، فإنه ثقة، وهي أصح المغازي. (عن صالح مولى التؤمة)، صدوق، اختلط بآخره، قال ابن عدي: لا بأس برواية القدماء عنه. (كابن أبي ذئب)، وابن جريج، قاله في "التقريب". (إذا توضأت فخلل بين يديك ورجليك)، هذا الحديث حجة على من قيد التخليل بأصابع الرجلين، وبالجملة: ففي هذه الأحاد مشروعية تخليل الأصابع، ويسن تخليل أصابع كل من اليدين والرجلين بالاتفاق لعموم الأحاديث الواردة في ذلك، ولم يكن واجبا مع وجود الأمر فيه لوجود الصارف وهو تعليم الأعرابي. أقول: وهكذا الأخبار التي

حكى فيها وضوء رسول الله ﷺ، لم يذكر فيها التخليل، فيحمل على النذب، وسيأتي في حديث رفاعة ما ينفي الوجوب، فما ادعى القاضي في "النيل": "وهذه الأحاديث قد صرحت بوجوب التخليل وثبت من قوله وفعله، ولا فرق بين إمكان وصول الماء بدون التخليل وعدمه، ولا بين أصابع اليدين والرجلين، فالتقييد بأصابع الرجلين أو بعدم إمكان وصول الماء، لا دليل عليه" غير موجه. (هذا حديث حسن غريب)، لأن في إسناده صالح مولا التؤمة، وهو ضعيف، قاله في "النيل"، وفي إسناده عبد الرحمن بن أبي الزناد هو ضعيف أيضاً، قاله الهيثمي؛ لكن قال الترمذي: عبد الرحمن بن أبي الزناد ثقة حافظ عند أهل الحديث، عن يزيد بن عمرو المعافري المصري صدوق من "الرابعة". (عن أبي عبد الرحمن الحبلي)، المعافري ثقة من "الثالثة". (بخنصره)، يعني: بخنصر يده اليسرى، والمصلحة بتخصيصها لكونها أدق الأصابع، فهي بالتخليل أنسب، ويقول ابن الهمام: وهو أمر اتفاقي لا سنة مقصودة، وفي الحديث إيماء إلى كلفيته، ففي أصابع اليدين بالتشبيك، قاله في "شرح المذهب"، وفي الرجلين بخنصر اليسرى من خنصر الرجل اليمنى إلى خنصر اليسرى، حكاه في "فتح القدير" وحكاه ابن قدامة في "المغني"، وحكاه النووي في "شرح المذهب" من معظم الشافعية.

باب ما جاء ويل للأعقاب من النار

"الويل" يستعمل فيمن يستحق العذاب، و"الويح" يستعمل فيمن لا يستحقه قاله سيبويه، والأظهر ما رواه ابن حبان في "صحيحه" من حديث أبي سعيد مرفوعاً: ويل وإي في جهنم.

(**حدثنا عبد العزيز بن محمد**) ، بن عبيد الدراوردي المدني صدوق ، قال النسائي : حديثه عن عبيد الله العمري منكر ، (**ويل للأعقاب من النار**) ، وقال البغوي : معناه ويل لأصحاب الأعقاب المقصرين في غسلها ، و السبب في حديث الباب ما روى عبد الله بن عمرو ، قال : تخلف النبي ﷺ عنا في سفره ، فأدركنا وقد أرهقنا العصر ، فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا ، فنادى بأعلى صوته ” ويل للأعقاب من النار مرتين أو ثلاثاً “ أخرج البخاري ومسلم ، و اللفظ للبخاري ، و حديث اللباب حجة على وجوب غسل الرجلين ، و أن المسح لا يجزئ ، قال ابن خزيمة رحمه الله : لو كان المسح مؤدياً للفرض لما توعّد بالنار ، و قد تواترت الأخبار عن النبي ﷺ في صفة وضوءه أنه غسل رجليه ، و هو المبين لأمر الله جل جلاله ، و قال عبد الرحمن بن أبي ليلى : أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين ، رواه سعيد بن منصور .

و أجمعت جماهير الأمة المحمدية على فرضية الغسل علماً و عملاً و قولاً ، و جرى به تعاملهم قبل نزول آية المائدة ببرهنة من الدهر طويلة ، فأئى اعتبار لقول أفراد من شذاز الأمة أحاد من الإمامية ، و أضيف إلى ذلك ثبوت الوعيد على عدم استيفاء الغسل في أخبار صحاح استفاضت عنه ﷺ و لو فرضاً ، إن الآية تحتل الأمرين الغسل و المسح جميعاً ، فيكفي لتعيين محمل واحد تعامل النبي ﷺ على غسلهما طول حياته ، ثم تعامل الأمة عليه طوال القرون ، و ثبوت نقله بالتواتر طبقةً و إسناداً و ثبوت تواتره عملاً ، و التعامل أقوى الحجة لفعل الخصام ، و لم يثبت عنه ﷺ المسح عليهما من غير الخفين في الوضوء من حدث في حديث صحيح متفق على صحته ، و لو كان الأمر جائزاً لفعله و لو مرة لبيان الجواز و رفعاً للخرج عن الأمة . (**حديث أبي هريرة**)

حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه. **(وروي عن النبي ﷺ)**، رواه الطبراني في "الكبير"، وابن خزيمة في "صحيحه" من حديث عبد الله بن الحارث بن جزء مرفوعاً. **(إنه قال: ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار)**، فالويل لعقبه وباطن قدميه من النار، إنما خص الأعقاب وبطون الأقدام لغلبة التساهل والتهاون بها، وقد أعلمهم أنهم مستوجبون النار على فعلهم بقوله: "ويل للأعقاب من النار"، ولا يكون هذا إلا في الواجب، وقد أمرهم بالغسل، بقوله: "أسبغوا الوضوء" ولم يأت أنهم صلا بهذا الوضوء، ولا أنها كانت عادتهم قبل، فلزم أمرهم بالإعادة، وبالجملة: فعلم منه أن فرض القدمين الغسل لا المسح، قال الطحاوي رحمه الله: وهذا الذي ثبت بهذه الآثار أي فرضية غسل الرجلين قول أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله، أقول: هو قول الشافعي رحمه الله ومالك رحمه الله وأحمد رحمه الله وجمهور أهل السنة والجماعة، فافهم.

باب ما جاء في الوضوء مرةً مرةً

(عن سفيان)، وهو الثوري لأن أبانعم صرح به في "تأليفه" قاله العيني. **(توضاً مرةً مرةً)**، وفيه دلالة على أن الواجب من الوضوء مرةً مرةً، ولو كان الواجب مرتين مرتين أو ثلاثاً ثلاثاً لما اقتصر على مرةً مرةً، قاله النووي، وقد اجتمعت الأمة على أن الواجب في غسل الأعضاء في الطهور مرةً مرةً ومرتين مرتين أفضل، والثلاث أفضل من مرتين مرتين، وقد وردت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرةً مرةً ومرتين ومرتين و ثلاثاً ثلاثاً، وبعض الأعضاء ثلاثاً وبعضها مرتين، والاختلاف دليل على جواز

ذلك كله . (حديث ابن عباس رضي الله عنه أحسن شيء في هذا الباب و
أصح) ، أخرجه الأئمة الخمسة إلا مسلماً ، وروى رشدين بن سعد
المصري ضعيف ، رجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة وقال ابن يونس :
كان صالحاً في دينه ، فأدركته غفلة الصالحين ، فخلط في
الحديث . (**عن الضحاك بن شرحبيل**) ، المصري صدوق يخطئ
، وحديث رشدين هذا أخرجه ابن ماجه .

باب ما جاء في الوضوء مرتين مرتين

(**حدثنا أبو كريب و محمد بن رافع**) ، القشيري
النيسابوري ثقة عابد . (**حدثنا زيد بن حباب**) ، الخراساني نزيل
كوفة ، ورحل في الحديث فأكثر منه وهو صدوق يخطئ في حديث
الثوري . (**عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان**) ، الدمشقي الزاهد
صدوق يخطئ و تغير بآخره . (**حدثني عبد الله بن الفضل**) ،
الهاشمي المدني ثقة . (**عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج**) ،
المدني ثقة ثبت . (**توضاً مرتين مرتين**) ، يعني : غسل أعضاء
وضوئه مرتين مرتين ، وفيه دليل على أن التوضأ مرتين مرتين
يجوز ، و لا خلاف في ذلك . (**هذا حديث حسن غريب**) ، و في
إسناده زيد بن حباب هو متكلم فيه ، و في إسناده عبد الرحمن بن
ثابت وهو متكلم فيه أيضاً ، و في الباب أيضاً عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه
أن النبي صلی الله عليه وسلم توضأ مرتين مرتين ، أخرجه أحمد رحمته الله و البخاري
رحمته الله . (**وقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلی الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً**) ، و
يأتي تخريجه في الباب الآتي ، فافهم .

باب ما جاء في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً

(**حدثنا عبد الرحمن بن مهدي**) ، بن حسان العنبري المصري ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال و الحديث ، قال ابن المديني : ما رأيت أعلم منه . (**عن أبي حية**) ، ابن قيس الهمداني ، قال أبو أحمد الحاكم لا يعرف اسمه مقبول من " الثالثة " . (**توضاً ثلاثاً ثلاثاً**) ، يعني : سنته الدائمة ﷺ الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ، و لم يثبت عنه الزيادة على الثلاث ، و كذا لم يذهب إليه أحد . (**حديث علي أحسن شيء في هذا الباب وأصح**) ، و أخرجه أبو داود و النسائي و ابن ماجة . (**وليس بعده شيء**) ، لا استيعاب و لا إسباغ ، و من ههنا قال ابن المبارك رحمته الله : لا آمن إذا زاد في الوضوء على الثلاث أن يأثم ، و الدليل عليه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : جاء أعرابي إلى النبي ﷺ يسأله عن الوضوء ، فأراه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم قال : هكذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد أساء و تعدى و ظلم ، أقول : لعدم رؤيته سنة . قال بعض الأفاضل : لو زاد لطمأنينة القلب عند الشك أو نية وضوء آخر فلا بأس ؛ لأنه ﷺ أمر بترك ما يريبه إلى ما لا يريبه ، و تعقب التثليث فلا وجه له ، و إن كان بعد التثليث فلانهاية له . و أما قوله : بنية وضوء آخر ففيه أن قبل الإتيان بعبادة بعد الوضوء لا يستحب له التجديد مع أنه لا يتصور التجديد إلا بعد تمام الوضوء لافي الأثناء ، و أما قوله : لأنه أمر بترك ما يريبه ففيه أن غسل المرة الأخرى مما يريبه ، فينبغي تركه إلى ما لا يريبه ، و هو ما عين الشارع ليتخلص عن الريبة و الوسوسة . و لنعم ما قال الحافظ : و لقد شاهدنا من الموسوسين يغسل يده بالمئین ، و هو مع ذلك يعتقد أن حدثه هو اليقين ، و قال أحمد رحمته الله و إسحاق رحمته الله : لا يزيد على الثلاث إلا رجل

مبتلى بصفة الجنون لزعمه بزعمه أنه بالزيادة يحتاط لدينه، فتفكر.

باب ما جاء في الوضوء مرةً ومرتين وثلاثاً

(حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري)، الكوفي صدوق يخطئ وزمى بالرفض. (عن ثابت بن أبي صفية)، كوفي ضعيف رافضي. (قال: قلت لأبي جعفر)، هو محمد باقر الإمام. (حدثك جابر أن النبي ﷺ توضع مرةً ومرتين وثلاثاً ثلاثاً، قال: نعم)، المراد من حديث الباب بيان ورود الطرق الثلاثة، تارةً هذا وتارةً ذاك، وليس الغرض حكاية جميعها في وضوء واحد؛ بل هي وقائع وأحوال مختلفة، حكاها الراوي معاً، فتدبر. (وروى وكيع هذا الحديث)، الفرق بين رواية وكيع وشريك أن وكيعاً رواه مختصراً بلفظ مرةً مرةً، وأما شريك فرواه مرةً مرةً ومرتين مرتين وثلاثاً ثلاثاً بالإطناب. أقول: وفيه نظر؛ لأن وكيعاً وشريكاً كلاهما رواه عن ثابت بن أبي صفية وهو رافضي ضعيف، فالإسنادان واهيان، فالحديثان ضعيفان، فلا فرق بينهما، فتأمل. (وشريك كثير الغلط)، وهو شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي من رجال مسلم في صحيحه، ورواه له البخاري تعليقاً في "جامعه"، وهناك شريك آخر من رجال البخاري ومسلم وهو شريك ابن عبد الله أبو عبد الله المدني، فافهم.

باب في من توضأ بعض وضوئه مرتين وبعضه ثلاثاً

و لعل أنه كان لقلة الماء دخل في وضوئه هذا. (عن عمرو بن

يحيى)، بن عمار بن أبي الحسن المازني سبط عبد الله بن زيد رضي الله عنه بن عاصم ثقة، وثقه أبو حاتم والنسائي. **(عن أبيه)**، يحيى بن عمار ثقة من "الثالثة". **(توضاً فغسل وجهه ثلاثاً وغسل يديه مرتين مرتين ومسح برأسه وغسل رجليه)**، وفي نسخة قلمية عتيقة صحيحة: وغسل رجليه مرتين بزيادة لفظ مرتين، وأما كيفية مسح الرأس من الإقبال والإدبار مصرحة في طريق هذا الحديث عند غيره، وكذا عنده فيما تقدم، وهو المسح مرة و تقدم قول أبي داود، وأحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على المسح مرة؛ فإنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً، وقالوا فيها: ومسح رأسه، ولم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره، فتأمل. **(هذا حديث حسن صحيح)**، وأخرجه البخاري ومسلم. **(وقد رخص بعض أهل العلم في ذلك، لم يروا بأساً أن يتوضأ الرجل بعض وضوئه ثلاثاً، وبعضه مرتين أو مرة)**، يعني: في وضوء واحد، والكل جائز، وهو قول معول عليه لأحاديث الباب.

باب في وضوء النبي صلی الله علیه وآله وسلم كيف كان

الغرض من هذا الباب صفة وضوء النبي صلی الله علیه وآله وسلم تفصيلاً، والحديث المروي في الباب هو حديث علي رضي الله عنه الذي سبقت روايته في "باب ما جاء في الوضوء ثلاثاً"، ويقول الحافظ في "التلخيص" فيما أخرجه من صحاح أبي علي بن سكين من طريق أبي وائل شقيق بن سلمة، قال: شهدت علياً رضي الله عنه، وتقدم حديثه كله بلفظه فهو أصرح في الفصل، وأيضاً قال بعد تخريج حديث عثمان رضي الله عنه عند أبي داود: دعا بماء يميضاً وهو ظاهر في الفصل، وشقيق بن انتباه: معذرة إلى القراء أننا لم نجد في مخطوطة المؤلف أبو اباشتي من باب في النضح بعد البول. إلى باب ما جاء في البول يصيب الأرض. فلذلك تركناها هنا. الناشر

سلمة هذا هو الذي رواه أبي داود عنه، قال رأيت عثمان بن عفان في
 ”باب صفة وضوء النبي ﷺ“، والحافظ الزيلعي أخرج صفة وضوء
 عن اثنين وعشرين صاحبياً في تخريجه (١).

بسم الله الرحمن الرحيم

أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ

هذه أبواب الصلاة على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو أبواب
 الصلاة هذه ، فيكون مبتدأ خبره محذوف . أقول على سبيل
 القضية الاتفاقية العادية : إن المصنف ﷺ لما فرغ من بيان
 الطهارة التي هي من شروط الصلاة ، شرع في بيان الصلاة التي
 هي مشروطة بها ؛ لأن الشرط يسبق المشروط ، ثم معنى الصلاة
 في اللغة الغالبة ”الدعاء“ . قال بعض الأفاضل : إن الصلاة مشتقة
 من المصلي ، وهو : الفرس الثاني في خيل الحالبة ، و الأول
 المجلّي وهو السابق سميت بذلك العبادة المخصوصة ، وهذه
 الأفعال المشهورة ؛ لأنها ثابتة لشهادة التوحيد ، و لأن المقتدي
 فيها تابع للإمام ، و هذا الوجه يختص بالمقتدي و بصلاة
 الجماعة . و في الشرع : فهي عبارة عن الأركان المخصوصة ، و
 الأفعال المعهودة ، و هي فريضة قائمة و شريعة ثابتة ، عرفت
 فرضيتها بالكتاب و السنة و الإجماع ، فقد أجمعت الأمة إلى
 يومنا هذا على فرضيتها . و من أنكر شرعيتها كفر بلا خلاف .
 (عن رسول الله ﷺ) ، إيماء إلى أن الأحاديث الواردة فيها
 مرفوعات لا موقوفات .

باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ

و المواقيت جمع الميقات، و هو الوقت المحدود، و ربما يستعمل في المكان، و التوقيت أن يجعل للشيء وقت يختص به، و هو بيان مقدار المدة، و كذا التاقيت. و مما ينبغي أن نتكلم شيئاً على بيان مذاهب الأئمة، فنقول: إن الفقهاء اتفقوا على أن ابتداء وقت الظهر من الزوال، و لا خلاف في ذلك لمن يعتد به، و قد نقل الإجماع على ذلك ابن عبد البر رحمته الله و صاحب المغني رحمته الله و الزرقاني رحمته الله، و أما انتهائه فقال مالك رحمته الله: يدخل وقت العصر بالمثل، و لا يخرج وقت الظهر. قال: و يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات صالح للظهر و العصر لصلاته في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله، و قد صلى العصر في اليوم الأول في ذلك الوقت. و قال الجمهور: لا اشتراك و لا فاصلة بينهما. ثم قال الجمهور، و صاحب أبي حنيفة رحمته الله: إنه يخرج وقت الظهر بالمثل و يدخل وقت العصر به، و هو رواية عن الإمام.

و ظاهر الرواية عنه أنه لا يخرج وقت الظهر، و لا يدخل وقت العصر به إلا بالمثلين. و أما أول وقت العصر فعلى الخلاف المذكور، و أما آخر وقته، فقليل: إلى المثلين، و قيل: إلى الاصفرار. و ذهب الجمهور إلى أنه إلى الغروب. و أما أول وقت المغرب فوقع الإجماع على أنه من الغروب، نقل عليه الإجماع ابن عبد البر رحمته الله و صاحب المغني رحمته الله و جماعة. و أما آخره، فقال أئمتنا الثلاثة رحمته الله و الحنابلة رحمته الله، و هو أحد قولي الشافعي رحمته الله و مالك رحمته الله: هو غروب الشفق مع الاختلاف فيما بينهم فيه، و قالوا في قولهما الثاني: لا وقت له إلا وقت واحد، قاله الباجي، و هو أن يتطهر و يصلي ثلاث ركعات. و أما أول وقت العشاء، فوقع

الإجماع على أنه بعد مغيب الشفق، وأما آخره، فقليل: ثلث الليل، وروي ذلك عن الشافعي رحمته الله و مالك رحمته الله، قاله الباجي. وقيل: نصف الليل، وروي عنهما أيضاً، وقيل: إلى طلوع الفجر، وبه قالت الحنفية، وقال في "المغني": إن وقت الاختيار إلى ثلث الليل، ووقت الضرورة إلى طلوع الفجر الثاني، وأما أول وقت الفجر، فوقع الإجماع على أنه طلوع الفجر الثاني. وأما آخره، فقليل: إلى الإسفار، وروي ذلك عن مالك رحمته الله و الشافعي رحمته الله، وقيل: إلى طلوع الشمس، وعليه الجماعة، حتى نقل الطحاوي عليه الإجماع، هذا إجمال ما قالوا في تحديد الأوقات، ليكون مفيداً في الروايات الآتية. **(عبد الرحمن بن أبي الزناد)**، عبد الله بن ذكوان القرشي المدني. **(عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة)**، هو أبو الحارث المدني القرشي من رواة البخاري في "الأدب" و "الأربعة"، وفيه كلام، وثقه ابن معين وأبو حاتم وابن سعد والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وضعفه علي ابن المديني رحمته الله وأحمد بن حنبل رحمته الله والنسائي رحمته الله. **(نافع بن جبير المدني)** من رواة الستة، قال ابن سعد: كان ثقة، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال ابن خراش: ثقة مشهور أحد الأئمة، وقال ابن حبان رحمته الله في الثقات: من خيار الناس. **(عند البيت)**، هكذا عند البيهقي رحمته الله و الشافعي رحمته الله وغيرهما. **(مرتين)**، أي: في يومين، ليعرفني كيفية الصلاة وأوقاتها، قاله الزرقاني رحمته الله، وفي هذا التعليم العملي ما لا يخفى من الأهمية على ذوي الأفهام. **(فصل الظهر)**، وهو أول صلاة أديت على المشهور، قال الحافظ ابن عبد البر: لم يختلف أن جبرئيل هبط صبيحة الإسراء عند الزوال، فعلم النبي صلوات الله عليه وآله وسلم الصلاة و مواقيتها و هيئتها، قاله محمد بن إسحاق رحمته الله في

سيرته“ وقاله السهيلي رحمته الله في ”الروض الأنف“. والصواب أن بيان الأوقات وقع قبل الهجرة ببيان جبرئيل وبعدها ببيان النبي صلوات الله عليه وآله وسلم، وهو صريح حديث ابن عباس: ”أمنى جبرئيل عليه السلام عند البيت، (حين كان الفيء) الفيء: ظل الشمس بعد الزوال، فصلى الظهر حين زالت الشمس، وكان الفيء قدر الشراك. (مثل الشراك)، أي: قدر شراك النعل، قال الخطابي رحمته الله في ”المعالم“: ليس قدر الشراك هذا على معنى التحديد، ولكن الزوال لا يستبين إلا بأقل ما يرى من الفيء، وأقله فيما يقدر هو ما بلغ الشراك أو نحوه. (كل شيء مثل ظله)، صلى العصر حين كان الفيء قدر الشراك وظل الرجل، فهذا الفيء قدر الشراك زائد على المثل، وهو الذي قاله الحنفية رحمته الله، ومن أجل هذا القيد لفظ الترمذي في حديث ابن عباس ”حين كان كل شيء مثل ظله“ .ذهب جمهور الأئمة إلى أن وقت الظهر ينتهي إلى المثل الأول، صرح به البدر العيني رحمته الله عن مالك رحمته الله والشافعي رحمته الله وأحمد رحمته الله وأبي يوسف رحمته الله ومحمد رحمته الله، وهي رواية الحسن بن زياد رحمته الله عن أبي حنيفة رحمته الله، اختلفت الروايات عن الإمام، فالرواية المشهورة: أن وقته ينتهي إلى المثليين، وجعل ذلك في ”العناية“ رواية محمد رحمته الله عن أبي حنيفة رحمته الله، وجعلها شمس الأئمة رحمته الله في ”مبسوطه“ رواية أبي يوسف رحمته الله عن أبي حنيفة رحمته الله، واختاره أصحاب المتون، واختاره أكثر الشارحين. والرواية الثانية: أنه ينتهي إلى المثل الأول، وبعده وقت العصر مثل مذهب الجمهور، وهو رواية الحسن بن زياد رحمته الله عن أبي حنيفة رحمته الله وجعلها شمس الأئمة في ”مبسوطه“ رواية محمد رحمته الله عن أبي حنيفة رحمته الله.

ولفظ ”المبسوط“: واختلفوا في آخر وقت الظهر، فعندهما

إذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر، وهي رواية محمد بن أبي حنيفة رضي الله عنه، والرواية الثالثة: أنه إذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ولم يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه، وعلى هذا يكون بين الظهر والعصر وقت مهملاً كما بين الظهر والفجر، وروى هذه أسد بن عمر عن أبي حنيفة رضي الله عنه. ومن أجل هذا قال عظماء الحنفية: ينبغي أن لا يصلى العصر حتى يبلغ المثليين، ولا الظهر مؤخراً إلى انتهاء المثل، يخرج من الخلاف فيهما بيقين، أفاده ابن الهمام رضي الله عنه وابن نجيم رضي الله عنه. والرواية الرابعة: أنه إذا صار الظل أقل من قامتين، يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير قامتين، رواه المعلى عن أبي يوسف رضي الله عنه عن أبي حنيفة رضي الله عنه، نص عليه البدر العيني رضي الله عنه في "عمدة القاري". وهذه الروايات عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه تحتاج إلى التطبيق، والتطبيق بينها أن المثل الأول مختص بالظهر، والثالث بالعصر، والثاني مشترك بينهما لأصحاب الأعداء. وكذا ثبت الاشتراك عن مالك رضي الله عنه والشافعي رضي الله عنه وأحمد رضي الله عنه، حيث قالوا: إذا طهرت المستحاضة في آخر العصر يلزمها قضاء الظهر والعصر جميعاً، وكذلك إذا طهرت في آخر العشاء يلزمها قضاء المغرب والعشاء، فلزمهم القول باشتراك الوقت بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء، وإلا فكيف يلزم وجوب قضاء الصلاتين، فتأمل!

(ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس)، أي غربت وتوارت بالحجاب. **(وافطر الصائم)**، أي: دخل في وقت إفطاره، بأن غابت الشمس، وفيه إيحاء بأن إفطار الصائم ينبغي أن يقع قبل صلاة المغرب، وبيان الإفطار ههنا لبيان أنه لا ينتظر بعد

الغروب شيئاً لدخول وقت الصلاة. **(ثم صلى العشاء حين غاب الشفق)**، يعني: الأحمر أو الأبيض، واختلفوا في الشفق، فذهب مالك رحمته الله والشافعي رحمته الله وأحمد رحمته الله وأبو يوسف رحمته الله ومحمد رحمته الله إلى أن الشفق ههنا هو الأحمر، وهورواية أسد بن عمرو عن أبي حنيفة رحمته الله. وذهب أبو حنيفة رحمته الله والأوزاعي رحمته الله وابن المبارك رحمته الله والشافعي رحمته الله في القديم، و مالك رحمته الله في رواية إلى أنه الأبيض. والعجب من المشائخ الحنفية من اختار الفتوى على رواية أسد بن عمرو، وردّه ابن الهمام، وقال: لا تساعد رواية ولا دراية. ومنهم من ينقل رجوع أبي حنيفة رحمته الله إليه ولم يصح، قال التلميذ المحقق قاسم بن قطلوبغا: لم يثبت رجوعه لما نقله الكافة من لدن الأئمة الثلاثة إلى يومنا من حكاية القولين. أقول: وأي ضعف في مذهبه ودلائله حتى رجع من مذهبه إلى مذهبهم، فنقل الرجوع من الإمام من أفحش الخطأ. واحتج الأولون بما رواه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر أن النبي صلّى الله عليه وآله وسلم قال: الشفق حمرة، وصح وقفه البيهقي، ثم النووي. وما قال محمد بن إسماعيل في "سبل السلام" في الجواب عنه: "هذا البحث لغوي، والرجوع فيه إلى أهل اللغة، وابن عمر من أهل اللغة ومخ العرب، فكلامه حجة، وإن كان موقوفاً عليه" فهذا صدر من غفلته وجهله، أو ليس الصديق رضي الله عنه وعائشة رضي الله عنها ومعاذ رضي الله عنه من أهل اللغة، ومخ العرب؟ ومذهبهم الشفق هو البياض. واحتجوا أيضاً بما رواه أبو داود عن نعمان بن بشير: كان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم يصلّيها - أي العشاء الآخرة - لسقوط القمر لثالثة. قال الحافظ: والقمر غالباً يسقط في تلك الليلة قرب غيبوبة الشفق الأحمر وفيه أصرح دليل لمذهب الشافعي، وفيه: هذا قول غير محرر، فإن القمر في الليلة الثانية يقرب غيبوبة الشفق دون

الثالثة، وهذا معلوم بالمشاهدة. واحتج الآخرون بحديث أبي مسعود رضي الله عنه عند أبي داود رضي الله عنه والنسائي رضي الله عنه بلفظ "يصلي العشاء حين يسود الأفق"، قال الإمام الجصاص: ومعلوم أن بقاء البياض يمنع إطلاق الاسم عليه بالسواد. وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الترمذي، وفيه: وأن آخر وقعتها أي المغرب. حين يغيب الأفق، وهذا نص في مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه، فان: غيبوبة الأفق بغيبوبة الشفق الأبيض. وبحديث جابر رضي الله عنه عند الطبراني بإسناد حسن، وفيه: ثم أذن للمغرب حين غربت الشمس، فأخبرها رسول الله صلوات الله وسلامه عليه حتى كاد يغيب بياض النهار، وهو الشفق. فهذه الأحاديث حجج شرعية وبراهين قطعية على أن الشفق هو بياض، فتأمل ولا تكن من الممترين!

(ثم صلى الفجر حين برق الفجر)، حين طلع الفجر الثاني. **(وصلى المرة الثانية)**، ثم أمني جبريل عليه السلام في اليوم الثاني. **(الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس)**، يعني: كما شرع في العصر في اليوم الأول. **(ثم صلى المغرب لوقته الأول)**. تعلق بهذا من ذهب من أصحاب الشافعي عليه السلام إلى أن للمغرب وقتاً واحداً، وذهب محققوهم إلى أنه إلى غروب الشفق، نحو قول الجمهور حتى قال النووي رحمته الله: هذا هو الصواب الذي لا يجوز غيره، وحمله النووي على بيان وقت الاختيار - فافهم!

(ثم صلى العشاء الآخرة)، قيد العشاء بالآخرة، لأنه يطلق على المغرب أيضاً. **(حين ذهب ثلث الليل)**، يعني: منتهياً إليه. استدل به الشافعي عليه السلام في أن آخر وقته إلى ثلث الليل، وعند الجمهور، هو محمول على الاستحباب. **(ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض)**، تعلق بهذا من ذهب من أصحاب أبي حنيفة عليه السلام

إلى أن المختار في الفجر الاسفار. **(فقال يا محمد)**، قال ابن رسلان: كان هذا قبل نزول قوله: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ﴾ الآية. **(هذا وقت الأنبياء من قبلك)**، ظاهره يوهم أن هذه الصلوات في هذه الأوقات كانت مشروعة لمن قبلهم من الأنبياء، وقد ثبت في الروايات بتخصيص العشاء بهذه الأمة في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه عند أبي داود رضي الله عنه وابن أبي شيبه رضي الله عنه. "اغتنموا بهذه الصلاة، فإنكم فضلتم بها على سائر الأمم، ولم تصلها أمة قبلكم". وأجاب عنه صاحب "عارضة الأحوزي رضي الله عنه": إن الإشارة إلى الوقت الموسع المحدود بظرفين الأول والآخر، يعني: ومثله وقت الأنبياء قبلك، صلواتهم كانت واسعة الوقت، وذات الطرفين مثل هذا، وإلا فلم تكن هذه الصلوات على هذا الميقات لهذه الأمة خاصة. **(و الوقت فيما بين هذين الوقتين)**، يعني: الوقت المقتصد الذي لا إفراط فيه تعجلاً ولا تفريط فيه تأخيراً. وقال الحافظ ابن سيد الناس: هذين وما بينهما، فتبين بفعله الوقتان اللذان صلى فيهما، وبين ما لم يصل فيهما. **(حديث ابن عباس رضي الله عنه)** **(حديث حسن)**، وصححه ابن عبد البر رضي الله عنه وأبو بكر ابن العربي رضي الله عنه، قال ابن عبد البر رضي الله عنه: إن الكلام في إسناده لا وجه له، وقال محمد رضي الله عنه: أصح شيء في المواقيت حديث جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، رواه ابن حبان رضي الله عنه في صحيحه، وجعله ابن قطان رضي الله عنه مرسلاً، وقال ابن دقيق العيد رضي الله عنه: يكون مرسل الصحابي، وهو غير ضار، فافهم!

باب منه

يعني: مما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم. قوله: **(نا)**

محمد بن فضيل)، قال الحافظ في "التقريب": الكوفي صدوق عارف، وفي "الخلاصة" قال النسائي رحمته الله: ليس به بأس. **(وإن أول وقت العصر حين يدخل وقتها)**، يشير إلى أن الأوقات كانت متعارفة عندهم؛ لأن الأوقات كانت مستعملة في اللغة جارية في العرف ومن أجل هذا الشريعة قد تحيل عليها بأسمائها من غير كشفها فإذن كل ما جاء في الأحاديث تقريب، وإحالة على العرف، وليس تحديداً حقيقياً. **(وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس)**، يعني: آخر وقتها المختار، وإلا فآخر وقتها إلى غروب الشمس. **(وإن أول وقت العشاء الآخرة حين يغيب الأفق)**، ظاهر هذا اللفظ أي "يغيب الأفق" يؤيد الإمام أبا حنيفة رحمته الله، فإن غيبوبة الأفق تكون بغيبوبة الشفق. **(وإن آخر وقتها حين ينتصف الليل)**، يعني: آخر وقتها اختياراً، أما وقت الجواز فيمتد إلى طلوع الفجر الثاني، وأما تأخير العشاء إلى ثلث الليل فمستحب عند أبي حنيفة رحمته الله، وبه قال مالك رحمته الله وأحمد رحمته الله، وإلى ما قبل ثلث الليل، وبه قال الشافعي رحمته الله في الجديد، وفي القديم تقديمهما، وصححه النووي رحمته الله، وقال عياض رحمته الله: وبالثلث قال مالك رحمته الله والشافعي رحمته الله في قول، وبنصف قال أصحاب الرأي وأصحاب الحديث والشافعي رحمته الله في قول. قلت: مذهب أبي حنيفة رحمته الله: التأخير أفضل، إلا في ليالي الصيف، وفي شرح "الهداية": تأخيرها إلى نصف الليل مباح، وقال شمس الأئمة رحمته الله في "المبسوط": فأما آخر وقت العشاء، فقد مال في الكتاب إلى نصف الليل، والمراد بيان وقت إباحة التأخير، وأما وقت الإدراك فيمتد إلى طلوع الفجر الثاني، حتى إذا أسلم الكافر أو بلغ الصبي قبل طلوع الفجر، فعليه صلاة العشاء. **(سمعت محمداً رحمته الله يقول: حديث الأعمش رحمته الله عن مجاهد رحمته الله)**

في المواقيت أصح من حديث محمد بن فضيل عليه السلام من الأعمش عليه السلام، حديث الأعمش عليه السلام عن مجاهد عليه السلام في المواقيت رواه الترمذي عليه السلام بعد هذا، يريد الترمذي عليه السلام أن البخاري عليه السلام علل رواية محمد بن فضيل عليه السلام عن الأعمش عليه السلام عن أبي صالح عليه السلام عن أبي هريرة رضي الله عنه مسنداً مرفوعاً، وإنما الصواب رواية الأعمش عليه السلام عن مجاهد عليه السلام. قوله: **(موقوفاً)**، ومثله يقول أبو حاتم عليه السلام في علله، هذا خطأ، وهم فيه ابن فضيل عليه السلام يروي أصحاب الأعمش عليه السلام عن مجاهد عليه السلام. قوله: **(ومثله)**، قال ابن معين عليه السلام: نص به البيهقي عليه السلام في "سننه الكبرى"، قال الحافظ ابن الجوزي عليه السلام في "التحقيق": و ابن فضيل ثقة، يجوز أن يكون الأعمش عليه السلام سمعه من مجاهد مرسلًا، وسمعه من أبي صالح عليه السلام مسنداً، وقال ابن القطان عليه السلام: و لا يبعد أن يكون عند الأعمش عليه السلام في هذا طريقان، أحدهما: مرسل، والأخرى: مرفوعة، والذي رفعه صدوق من أهل العلم، وثقه ابن معين عليه السلام هو محمد بن فضيل عليه السلام، وهو من رجال البخاري، وغيره من أصحاب الأمهات الست، فافهم!

باب منه

(والحسن بن الصباح البزار عليه السلام)، أحد أعلام الستة، روي عن إسحاق الأزرق عليه السلام و معن بن عيسى عليه السلام وغيرهما، و عنه البخاري عليه السلام، وأبو داود عليه السلام، والترمذي عليه السلام، والنسائي عليه السلام، وقال: ليس بالقوي، وقال أحمد عليه السلام: ثقة، وفي "التقريب": صدوق يهيم، و كان عابداً فاضلاً. **(وأحمد بن محمد بن موسى)**، في "التقريب": ثقة حافظ. قالوا: **(حدثنا إسحاق بن يوسف الأزرق عليه السلام)**، ثقة،

قيل لأحمد: أثقة هو؟ قال: إي والله. **(عن سفيان رضي الله عنه)**، وهو الثوري.
(عن سليمان بن بريدة)، المروزي ثقة، وثقه ابن معين رضي الله عنه وأبو حاتم رضي الله عنه. **(عن أبيه)**، هو بريدة بن الحصيب رضي الله عنه صحابي، أسلم قبل بدر. **(فقال: أقم معنا إن شاء الله)**، وفي رواية لمسلم "صل معنا هذين- يعني: اليومين". **(فأمر بلالاً فأقام حين طلع الفجر)**، وفي رواية لمسلم "فأمر بلالاً، فأذن بغسل فصلي الصبح، ثم أمره فأقام حين زالت الشمس". وفي رواية لمسلم "حين زالت الشمس عن بطن السماء و الشمس بيضاء مرتفعة" يعني: فصلي العصر في أول وقته. استدل به الشافعية رضي الله عنه لتعجيل العصر، والإمام الطحاوي رضي الله عنه في "شرح الآثار" استدل بمثله طويلاً في حديث أنس رضي الله عنه و أبي أروى للتأخير، فكأنه تعبير للتأخير بهذا اللفظ، وسيأتي أدلة التأخير في موضعه.

(ثم أمره بالمغرب حين وقع حاجب الشمس)، وفي رواية لمسلم "حين غابت الشمس". **(حين غاب الشفق)**، ذهب أبو حنيفة رضي الله عنه ومالك رضي الله عنه في رواية، والأوزاعي رضي الله عنه في رواية، وابن المبارك إلى أنه هو الأبيض، و جماعة من الصحابة و التابعين و من أئمة اللغة قائلون به. و ذهب الشافعي رضي الله عنه ومالك رضي الله عنه و أبو يوسف رضي الله عنه و محمد رضي الله عنه و أحمد رضي الله عنه أنه هو الأحمر، و جماعة من الصحابة و التابعين و من أئمة اللغة قائلون به. و العجب من أشياخ الحديث، يذكرون في مقام الخلاف أبا حنيفة رضي الله عنه، ولا يذكرون من معه، وهذا بعيد من شأنهم، وليس عندهم إلا مصنفات الأئمة الستة، فقصروا أنظارهم عليها، وهي قصارى سعيهم، و مبلغ علمهم، يقولون: الشفق في "اللغة" هو الحمرة فقط، وهذا خطأ فاحش، فتدبر!. **(ثم أمره من الغد فنور بالفجر)**، يعني: أسفر بصلاة الفجر. وهذا نص صريح لمذهب الإسفار.

فتدبر! (فأبردوا نعم أن يبرد)، يعني: أبرد بصلاة الظهر، وزادو بالغ في الإبراد. (فأقام والشمس آخر وقتها فوق ما كانت)، والمعنى صلى صلاة العصر في اليوم الثاني حين صار ظل الشيء مثليه، وقد كان قد صلاها في اليوم الأول، حين كان ظل الشيء مثله، وفي رواية لمسلم: "و صلى العصر و الشمس مرتفعة" أخرها فوق الذي كان. (فأخر المغرب إلى قبيل أن يغيب الشفق)، وهذا أوضح الدلالة لمذهب الجمهور مذهب أحمد رحمته الله وأبي حنيفة رحمته الله وجمهور الفقهاء أنه يمتد إلى مغيب الشفق. (وهو القول الجديد للشافعي رحمته الله)، والقول القديم للشافعي رحمته الله إن للمغرب وقتاً واحداً، نص به الزعفراني عن الشافعي رحمته الله، وهو أثبت أصحاب القديم عن الشافعي رحمته الله، ونقل البدر العيني رحمته الله عن ابن المنذر في "العمدة" القول بالوقت الواحد عن مالك رحمته الله و الشافعي رحمته الله والأوزاعي رحمته الله.

(فأقام حين ذهب ثلث الليل)، تأخير العشاء إلى ثلث الليل مستحب عند أبي حنيفة رحمته الله، وبه قال مالك رحمته الله وأحمد رحمته الله. وقال عياض رحمته الله: بالثلث قال مالك رحمته الله و الشافعي رحمته الله في قول، و بنصف قال أصحاب الرأي، وأصحاب الحديث، و الشافعي رحمته الله في قول. (مواقيت الصلاة كما بين هذين)، قال ابن سيد الناس: يريد بهذين ما بينهما، وفي رواية لمسلم "وقت صلاتكم بين ما رأيتم". قوله: (هذا حديث حسن غريب صحيح)، وأخرجه مسلم أيضاً.

باب ما جاء في التغليس بالفجر

هذا الباب لبيان مذهب الحجازيين، ذهب مالك رحمته الله و

الشافعي رحمته الله وأحمد رحمته الله إلى أن التغليس بالفجر مستحب بدايةً ونهايةً. **(قال الأنصاري)**، في روايته "فتمر النساء متلففات - بالفائين - بمروطهن، المروط: جمع مرط "بكسر الميم وسكون الراء" وهو كساء من صوف أو خَزَّ أو غيرهما. **(ما يعرفن من الغلس)**، قال النووي رحمته الله: ما يعرفن أنساء هن أم رجال؟ قال الداؤدي: و مراده أنه لا يظهر للرأي إلا أشباح خاصة. **(وقال قتيبة رحمته الله)**، يعني: في روايته "متلفعات" من 'التلفع' وهو شد اللفاع، وهو ما يغطي الوجه، واللفاع ثوب يجلب به الجسد كساء أو غيره، وتلفع بالثوب إذا اشتمل به. قوله: **(حديث عائشة رضي الله عنها حديث حسن صحيح)**، أخرجه الجماعة. **(وبه يقول الشافعي رحمته الله وأحمد رحمته الله وإسحاق رحمته الله، وبه يقول مالك رحمته الله)**، و قال الحازمي: وإليه ذهب مالك رحمته الله وأهل الحجاز والشافعي رحمته الله وأصحابه وأحمد رحمته الله وإسحاق رحمته الله. **(يستحبون التغليس بصلاة الفجر)**، قال صاحب "المغني": أما صلاة الصبح فالتغليس بها أفضل، وبهذا قال مالك رحمته الله والشافعي رحمته الله وإسحاق رحمته الله، قال ابن عبد البر: صح عن رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم، وعن أبي بكر رضي الله عنه وعمر رضي الله عنه وعثمان رضي الله عنه أنهم كانوا يغلسون، و محال أن يتركوا الأفضل. و استدل الأئمة الثلاثة و أتباعهم بأحاديث الباب، و كيف يصح استدلالهم و إن المعرفة حال التلفف و التلفع مشكلة عند طلوع الشمس أيضاً! فلم يكن من أجل الغلس. و لفظ "من الغلس" وقع في رواية ابن ماجة في سننه "تعني من الغلس"، فكان صريحاً في أنه مدرج من الراوي، وليس بمرفوع، و كذلك في الطحاوي، و بسند صحيح ما يدل على أنه مدرج من الراوي، و أخرج الطحاوي رحمته الله حديث عائشة رضي الله عنها أولاً من طريق الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها، وفيه "ثم

يرجعن إلى أهلن و ما يعرفهن أحد“. ثم أخرجه من طريق عبد الرحمن بن قاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها مثله ، فيتبادر أنه زيادة من أحد الرواة. و ما قال الحازمي في ”كتاب الاعتبار“ فليس عليه الاعتبار، يقول: تغليس النبي ﷺ ثابت، وإنه داوم عليه إلى أن فارق الدنيا، ولم يكن يداوم إلا على ما هو الأفضل، وقد روي بإسناد، عن أبي مسعود رضي الله عنه قال: صلى رسول ﷺ الصبح مرة بغلس، ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها، ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس؛ حتى مات لم يعد إلى أن يسفر، ثم يقول الحازمي: و هو حديث ثابت مخرج في الصحيح بدون هذه الزيادة، وهذا إسناد رواه عن آخره الثقات، و الزيادة عن الثقة مقبولة، و حديث أبي مسعود رضي الله عنه هذا أخرجه أيضاً أبو داود وغيره، صححه ابن خزيمة رحمه الله وغيره. و العجب كل العجب! و كيف يكون إسناد أبي مسعود رضي الله عنه صحيحاً أو حسناً؟ و فيه أسامة بن زيد الليثي، و قد ضعفه غير واحد، قال أحمد رحمه الله: ليس بشيء، و قال: إذا تدبرت حديثه تعرف فيه النكرة، و قال النسائي رحمه الله: ليس بالقوي، و قال يحيى القطان رحمه الله: ترك حديثه باخراً، و قال أبو حاتم رحمه الله: لا يحتج به، و لو سلم أنه ثقة، فزيادته المذكورة شاذة غير مقبولة، فإنه قد تفرد بها، و الحديث رواه غير واحد من أصحاب الزهري رحمه الله، و لم يذكروا هذه الزيادة غيره، و الثقة إذا خالف الثقات في الزيادة فزيادته لا تقبل، و تكون غير محفوظة. و أما دفاع صاحب ”تحفة الأحوزي“ عن الحازمي، فاندفاع الدفاع أبين من الشمس، يقول: أسامة بن زيد الليثي وإن تكلم فيه؛ لكن الحق أنه ثقة صالح الاحتجاج، قال ابن معين رحمه الله: ثقة حجة، و قال ابن عدي رحمه الله: لا بأس به، كذا في ”الميزان“، يقول: إن قول أحمد رحمه الله في رجل روى مناكير لا يستلزم ضعفه. و أما قول يحيى

القطان عليه السلام ترك حديثه بآخره 'فغير قاده، فإنه متعنت جد أفي الرجال، وأما قول أبي حاتم عليه السلام: 'لا يحتج به من غير سبب' فغير قاده أيضاً، وأما قول النسائي عليه السلام: 'ليس بالقوى' فإنه لم يذكر السبب فغير قاده أيضاً. أقول: هذا كله شغب فاسد أو لم يعلم من غفلته أن هؤلاء من أساطين القوم، فإذا لم يكن عليهم الاعتماد فمن ذا يكون عليه الاعتماد، و الصواب لا يصح الاستدلال للقائلين بالتغليس بهذا، فإن فيه إجمالاً، ما لم يثبت الحتم منهم في التغليس، كما هو مذهبهم، وبالله التوفيق.

باب ما جاء في الإسفار بالفجر

هذا الباب لبيان مذهب العراقيين، و الباب قبله لبيان مذهب الحجازيين. قوله: (**عن عاصم بن عمر بن قتادة**)، المدني، ثقة وهو من رجال الكتب الستة. قوله: (**أسفروا بالفجر**)، يعني: صلوا صلاة الفجر إذا أضاء الفجر ونور الفجر. (**فإنه**)، يعني: الإسفار بالفجر. وقوله: (**وقد روى شعبة عليه السلام و الثوري عليه السلام هذا الحديث من محمد بن إسحاق**)، فتابعه عبدة. (**و رواه محمد بن عجلان**)، أيضاً. (**عن عاصم بن عمر بن قتادة**)، فتابع محمد بن عجلان محمد بن إسحاق عليه السلام، فلا يقدح عنعنته في صحة الحديث. قوله: (**حديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح**)، صححه ابن القطان عليه السلام، نص عليه الزيلعي عليه السلام، وقال الشهاب عليه السلام في "الفتح": و صححه غير واحد، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه"، وأخرجه السنن الأربعة. قوله: (**وقد روى غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، والتابعين الإسفار بصلاة الفجر**)، إن تعامله مختلف بين التغليس مرة، والإسفار

أخرى، و الكل جائز، و إنما الخلاف فيما هو الأفضل، و يقول الحنيفة عليه السلام بأفضلية الإسفار، و لا ينكرون ثبوت التغليس، فتأمل!. **(وبه يقول سفيان الثوري عليه السلام)**، و به يقول أبو حنيفة عليه السلام و أبو يوسف عليه السلام، ذهب مالك عليه السلام و الشافعي عليه السلام و أحمد عليه السلام إلى أن التغليس بالفجر مستحب بدايةً و نهايةً، و ذهب أبو حنيفة عليه السلام و سفيان الثوري عليه السلام و أبو يوسف عليه السلام إلى أن الإسفار به أفضل في البداية و النهاية، و قال محمد بن الحسن عليه السلام بالتغليس في البداية، و الإسفار في النهاية، و اختاره الطحاوي عليه السلام.

و استدلوا بأحاديث الباب، و استدلوا أيضًا بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين، جمع بين المغرب و العشاء، و صلى الفجر قبل ميقاتها، رواه الشيخان. و المراد قبل وقتها المعتاد كل يوم، لا أنه صلاها قبل طلوع الفجر، فإنه لم يقل به أحد في الصلاة بمزدلفة، في "الجوهر النقي": معناه قبل وقتها المعتاد، إذ فعلها قبل طلوع الفجر غير جائز، فدل على أن تأخيرها كان معتاداً للنبي صلى الله عليه وسلم، و أنه عجل بها يومئذ قبل وقتها المعتاد، فتفكر!. **(وقال الشافعي عليه السلام و أحمد عليه السلام و إسحاق عليه السلام)**، في التأويل عن أحاديث الباب: **(معنى الإسفار أن يضح الفجر فلا يشك فيه)**، يعني: في طلوعه، و استبعد تأويلهم ابن دقيق العيد في الإمام، و ردّه أفضل المحققين الشيخ ابن الهمام، و قال: و تأويله بأن المراد تبين الفجر، حتى لا يكون شك في طلوعه، ليس بشيء إذا ما لم يتبين، لا يحكم بجواز الصلاة فضلاً عن إصابة الأجر، المستفاد بقوله "فإنه أعظم للأجر". **(ولم يروا أن معنى الإسفار تأخير الصلاة)**، أقول: بل معناه تأخير الصلاة. و يرد تأويلهم ما رواه ابن أبي شيبه عليه السلام بلفظ "ثوب بصلاة الصبح

يابلال، حتى يبصر القوم مواقع نبلهم من الإسفار، ومارواه الطحاوي رحمته الله بلفظ "أسفروا بالفجر فكلما أسفرتم فهو أعظم للأجر". وأخرجه أيضاً بلفظ "نوروا بالفجر فإنه أعظم للأجر"، ومارواه النسائي رحمته الله بسند صحيح بلفظ "ما أسفرتم بالفجر فإنه أعظم للأجر". ولوتأولوا فيه، فكيف يسوغ لهم أن يتأولوا في هذه النصوص؟ وماذا يضعون بلفظ "نوروا بالفجر"، و بلفظ "حتى يبصر القوم مواقع نبلهم"؟.

فالحق التحقيق بالتحقيق أن مذهب الإسفار أفضل، روى الطحاوي رحمته الله حدثنا محمد بن خزيمة رحمته الله [نا] [القعنبي] [نا] عيسى بن يونس عن الأعمش عن إبراهيم: "ما اجتمع أصحاب رسول الله صلوات الله وسلامه عليه على شيء ما اجتمعوا على التنوير" وهذا إسناد صحيح، قاله البدر العيني رحمته الله وابن الهمام رحمته الله، وأيضاً قالوا: ولا يجوز اجتماعهم على خلاف ما فارقهم عليه رسول الله صلوات الله وسلامه عليه. وللحنفية في الباب تشريع قولي عام في حديث الإسفار، ومن الأصول تقديم مثل هذا التشريع القولي على الفعل، والوقائع الجزئية، وبالله التوفيق ومنه الوصول إلى التحقيق.

باب ما جاء في التعجيل بالظهر

يستحب تأخير الصلاة كلها في الجملة عند أبي حنيفة رحمته الله ما عدا المغرب، فإنه يستحب تعجيلها، ويستحب التعجيل في جميع الصلوات عند الإمام الشافعي رحمته الله ما عدا العشاء، فإنه يستحب فيها التأخير عنده أيضاً، فاتفقوا في تعجيل المغرب وتأخير العشاء. واختلفوا في ما عداهما. قوله: (عن سفيان)، هو الثوري رحمته الله. (عن حكيم بن جبير رحمته الله)، قال الحافظ في

التقريب: "ضعيف. (عن إبراهيم)، وهو النخعي. قوله: (ما رأيت أحداً أشد تعجلاً للظهر من رسول الله ﷺ)، فيه دليل على أن التعجيل بالظهر أفضل، قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني": "لأنعلم في استحباب تعجيل الظهر في غير الحر والغيم خلافاً. قوله: (حديث عائشة رضي الله عنها حديث حسن)، قد حسن الترمذي رحمته الله هذا الحديث، وفيه حكيم بن جبير، وهو متكلم فيه، فالظاهر أنه لم يرب حديثه بأساً، وهو من أئمة الفن. قوله: (وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، ومن بعدهم)، قال القاضي رحمته الله في "النيل" تحت حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه: أخرجه مسلم وغيره بلفظ "كان النبي ﷺ يصلي الظهر إذا دحضت الشمس"، الحديث يدل على استحباب تقديمها، وإليه ذهب الشافعي رحمته الله، وقد خصه الجمهور بما عدا أيام شدة الحر، وقالوا: يستحب الإبراد فيها. قوله: (قال علي رضي الله عنه)، هو ابن المديني. (قال يحيى بن سعيد رحمته الله)، وهو القطان، وما ذكره بعض الأفاضل: وهو ابن معين، فهو خطأ فاحش، قد تكلم شعبة رحمته الله في حكيم بن جبير من أجل حديثه الذي روى ابن مسعود، روى الترمذي رحمته الله هذا الحديث في باب من تحل له الزكاة بإسناده عن حكيم بن جبير، وقال بعد رواية هذا الحديث: حديث ابن مسعود حديث حسن، وقد تكلم شعبة رحمته الله في حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث. (وروى له سفيان وزائدة)، يعني: روى عن حكيم بن جبير. (ولم يري يحيى حديثه بأساً)، قال الفلاس: كان يحيى يحدث عن حكيم. أقول: هذا كاف في توثيقه من هؤلاء الأئمة الثقات، قال الذهبي رحمته الله في "ميزانه" في ترجمة حكيم بن جبير: قال أحمد رحمته الله: ضعيف منكر الحديث. وقال البخاري رحمته الله: كان شعبة رحمته الله يتكلم فيه، وقال النسائي رحمته الله: ليس بالقوي، وقال

الدارقطني رحمته الله : متروك ، و قال معاذ : قلت لشعبة : حدثني بحديث حكيم بن جبير ؟ قال : أخاف النار أن أحدث عنه . فهذا يدل على أن الشعبة ترك الرواية عنه ، و قال الجوزجاني : حكيم بن جبير كذاب . قلت : الأسف من هؤلاء الأسياف ! كيف يستقيم منهم هذه التنقيذات الغليظة مع علو حالهم و شأنهم . قوله : (**حدثنا الحسن بن علي الحلواني** رحمته الله) ، في ” التقریب ” : الحسن بن علي الحلواني ثقة ، حافظ . قوله : (**صلى الظهر حين زالت الشمس**) ، و استدلوأ أيضاً بحديث جابر رضي الله عنه و هو متفق عليه ، كان النبي صلی الله علیه و آله و سلم يصلي بالهاجرة ، و بحديث جابر بن سمرة رضي الله عنه أخرجه مسلم بلفظ ” كان يصلي الظهر إذا دحضت الشمس ” ، و بحديث أنس رضي الله عنه و هو متفق عليه ، قال : إذا صلينا خلف رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم بالظواهر سجدنا على ثيابنا اتقاء الحر ، و في رواية للبخاري : كنا نصلي مع النبي صلی الله علیه و آله و سلم ، فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود . ففي هذه الأحاديث دلالة على أنه صلی الله علیه و آله و سلم كان يبكر بصلاة الظهر في شدة الحر . قال ابن الهمام رحمته الله : و أحاديث الباب محمولة عندنا على زمان الشتاء ، أما في أيام الصيف فالمستحب الإبراد ، و الدليل عليه ما في ” البخاري ” من حديث أنس : كان رسول صلی الله علیه و آله و سلم إذا اشتد البرد بكر بالصلاة ، و إذا اشتد الحر أبرد بالصلاة ، و المراد الظهر ، لأن السائل سأل عن أنس رضي الله عنه الظهر ، و نص المحدثون على أن آخر ما استمر عليه عمله ، هو الإبراد ، أخرجه الحافظ في ” التلخيص ” ، حديث مغيرة رضي الله عنه من طريق الخلال ، و كان آخر الأمرين من رسول صلی الله علیه و آله و سلم الإبراد . قال : و سئل البخاري عنه ، فعده مخصوصاً ، و رجح أحمد رحمته الله صحته ، و صححه أبو حاتم رحمته الله ، و أعله ابن معين بما ليس فيه دليل قوي لتعليه ، انظر في ” التلخيص ” ! . و نقول : في الباب أحاديث قولية

وفعلية، ويقدم القول في باب التشريع، والقولية تؤيد الحنفية، يعني: "قوله أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم" حديث متفق، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولبخاري رضي الله عنه من حديث ابن عمر رضي الله عنه وأبي سعيد رضي الله عنه، وللنسائي رضي الله عنه من حديث أبي موسى رضي الله عنه، وابن خزيمة رضي الله عنه من حديث عائشة رضي الله عنها، ولأحمد رضي الله عنه وابن ماجه رضي الله عنه وابن حبان رضي الله عنه من حديث المغيرة رضي الله عنه، وللطبراني من حديث عمرو بن عبسة رضي الله عنه، وقد عرفت آنفاً. ونقل الخلال عن أحمد رضي الله عنه أنه قال هذا آخر الأمرين من رسول الله صلی الله عليه وآله وسلم، وأيضاً فعله مختلف، فلا يقوم حجة لهم علينا. وبالله التوفيق. قوله: (هذا حديث صحيح)، وأخرجه البخاري بلفظ "أن رسول الله صلی الله عليه وآله وسلم خرج حين زاغت الشمس، فصلى الظهر. الحديث.

باب ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر

قوله: (إذا اشتد الحر فأبردوا)، يعني: أخرؤا إلى أن يبرد الوقت. (عن الصلاة)، فالمراد بالصلاة الظهر، لأنها الصلاة التي يشتد الحر غالباً في أول وقتها، وقد جاء نصاً في حديث أبي سعيد رضي الله عنه هذا، أخرجه البخاري رضي الله عنه بلفظ "أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم". (فإن شدة الحر من فيح جهنم)، وذلك لأن للأشياء الخارجية في العالم أسباباً ظاهرة، وأسباباً باطنة، فالشريعة تتصدى لذكر الأسباب الباطنة التي تقصر العقول عن إدراكها. وأما الظاهرة فالشريعة لا تنفيها، ولا منافاة ههنا بين الأسباب الظاهرة والباطنة أصلاً، فإن التجربة والهيئة الجديدة دلّت على أن الشمس في غاية من الحرارة، وقصرت كلتاها عن إدراك استفادة الشمس الحرارة من أيّ

منبع، فالحديث أرشدنا إلى أنها تستفيدها من فيح جهنم، وإذا كانت جهنم مخلوقة الآن، موجودة في العالم، وتضافرت الأدلة السمعية بوجودها، وأجمع على ذلك أهل السنة والجماعة، وأن تنزيل العزيز نص عن الشمس "بالسراج الوهاج" من الوهج بمعنى اشتداد الحرارة جداً، وإن منبع الحرارة العظيم في نظر الشرع هو جهنم، وإن أهل الهيئة الجديدة أقاموا أدلة على أن الشمس جذابة قوية في غاية من الجذب، فليس مانع عقلي، بأن تجذب الشمس، وتستفيد الحرارة من منبع الحرارة العظيم، وذلك فإنه لا مانع من أن تكون القدرة الإلهية خلقت رابطة بين الشمس وبين جهنم، فتستفيد منها حرارة يحتاج إليها نظام العالم؛ بل لا مانع من أن تجذب الشمس الحرارة من كل شيء، فأبي مانع من أن تستفيد الشمس حرارة من جهنم، فتصير سراجاً وهاجاً، وبالله التوفيق ومنه الوصول إلى التحقيق. قوله: **(وروي عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ في هذا، ولا يصح)**، رواه أبو يعلى و البزار بلفظ " قال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : أبردوا بالصلاة إذا اشتد الحر، فإن شدة الحر من فيح جهنم " و فيه محمد بن الحسن بن زبالة، نسب إلى وضع الحديث، نص عليه في "مجمع الزوائد". قوله: **(حديث أبي هريرة رضي الله عنه حديث حسن صحيح)**، أخرجه الجماعة. قوله: **(قد اختار قوم من أهل العلم تأخير صلاة الظهر، وهو قول ابن المبارك رحمته الله وأحمد رحمته الله وإسحاق رحمته الله)**، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله، وهو مذهب الجمهور، قال محمد رحمته الله في "مؤطاه" بعد ذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنه: بهذا نأخذ، نبرد بصلاة الظهر في الصيف، ونصلي في الشتاء حين تزول الشمس، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله، وبذلك يجمع بين أحاديث الباب، وهو جمع حسن أوفق بالتعليل الذي اعتبره

الشارع، وشهدت له الشريعة، والأحاديث في ذلك يشير إليها الترمذي. **(وقال الشافعي رحمه الله: إنما الإبراد بصلاة الظهر إذا كان مسجداً ينتاب أهله من البعد)**، وأصل الانتياب "الحضور نوباً"، والمراد ههنا الحضور مطلقاً. **(فأما المصلي وحده)**، يعني: الذي يصلي منفرداً. **(والذي يصلي في مسجد قومه)**، ولا ينتاب من البعد. **(فالذي أحب له)**، يعني: لكل من المصلي وحده والذي يصلي في مسجد قومه. **(أن لا يؤخر في الصلاة في شدة الحر)**، لعدم المشقة عليه، لعدم تأذيه بالحر في الطريق. بين الترمذي رحمه الله مذهب الشافعي رحمه الله، ودل مذهبه على أنه إذا كان المسجد قريباً، أو كانوا مجتمعين في سفر، أو كان منفرداً، يستحب له التعجيل، وإن كان الحر شديداً. **(ومعنى من ذهب إلى تأخير الظهر في شدة الحر هو أولى، واشبهه بالاتباع)**، يعني: من ذهب إلى تأخير الظهر في شدة الحر لكل من المصلي مطلقاً، فمذهبه أفضل لإطلاق الحديث، واستدل له الترمذي رحمه الله بحديث أبي ذر رضي الله عنه، إذ فيه: أن رسول الله ﷺ أمر بالإبراد في السفر، وكان الصحابة يجتمعون معه، ولا يحتاجون أن ينتابوا من البعد. **(وأما ما ذهب إليه الشافعي رحمه الله)**، مبتدأ، وخبره **(فإن في حديث أبي ذر ما يدل على خلاف ما قال الشافعي رحمه الله)**، رداً لإمام الترمذي رحمه الله قول الشافعي رحمه الله في هذا المقام، والصواب: أن الترمذي رحمه الله لم يكن مقلداً للشافعي رحمه الله ولا لغيره. قوله: **(نا أبو داود)**، هو سليمان بن داود الطيالسي. **(عن مهاجر أبي الحسن)**، روى عن ابن عباس رضي الله عنهما والبراء رضي الله عنه وشعبة رضي الله عنه ومسعر رضي الله عنه وثقه أحمد رضي الله عنه وابن معين رضي الله عنه. **(عن زيد بن وهب)**، ثقة جليل. قوله: **(فأراد أن يقوم)**، وفي رواية البخاري رحمه الله: فأراد المؤذن أن يؤذن، ورواه أبو عوانة بلفظ "فأراد بلال رضي الله عنه أن يؤذن"،

فقال البدر في "العمدة"، والشهاب في "الفتح": والتوفيق بينهما بأن إقامته ما كانت تتخلف عن الأذان، فرواية الترمذي عليه السلام "فأراد أن يقيم" يعني: بعد الأذان، ورواية البخاري عليه السلام "فأراد أن يؤذن ثم يقوم". والأفضل أن يقال: إن المراد أن يؤذن و يقيم، و لعل الاختلاف على شعبة عليه السلام، فروى عنه أبو داود الطيالسي عليه السلام عند الترمذي عليه السلام أن يقيم، و روى آدم بن أبي إياس عليه السلام عند البخاري عليه السلام "أن يؤذن"، ورواه غندر عن شعبة عند البخاري عليه السلام "أذن مؤذن النبي ﷺ"، يعني: أراد أن يؤذن. (حتي رأينا فيء التلؤل)، يعني: قال له أبرد فأبرد حتى إنار أينافيء التلؤل، و "التلؤل" جمع التل: كل ما اجتمع على الأرض من تراب أو رمل، وهذا دليل على تأخير كثير، فإن التلؤل غير شاخصة، غير منتصبة في الغالب؛ بل تكون منبطحة، فمساواة الفيء لها يكون في مكث و مهلة، و إذا ذهب أكثر وقت الظهر. و حملة النووي عليه السلام على الجمع وقتاً، ففيه إما أولاً: أنه صرح في حديث أبي ذر رضي الله عنه عند البخاري عليه السلام هذا "أذن مؤذن النبي ﷺ الظهر فقال أبرد أبرد"، فالتبادر أنه أراد الظهر فقط. وثانياً أنه استدل بهذا الحديث من ذهب إلى الإبراد في وقت الظهر نفسه استحباباً، كأبي حنيفة عليه السلام وأحمد عليه السلام وجمهور أهل العلم، صرح به الحافظ عليه السلام في "الفتح". وثالثاً: أنه فهم الأئمة والعلماء سلفاً وخلفاً حتى البخاري عليه السلام و الترمذي عليه السلام من هذا الحديث التأخير بالظهر في الوقت من غير جمع- فتأمل ولا تغفل!.

قوله: (إن شدة الحر من فيح جهنم فأبردوا عن الصلاة)، و قالوا: ومعنى "أبردوا": صلا في أول الوقت أخذاً عن برد النار، و هو أوله، و هو تأويل خطأ، و يردده قوله: فإن شدة الحر من فيح جهنم، إذ التعليل بذلك يدل على أن المطلوب التأخير، و حديث

أبي ذر رضي الله عنه صريح في ذلك، حيث قال: انتظر انتظر، وأنه قال لبلال رضي الله عنه أبرد أبرد، ثم يقول الراوي: حتى ساوى فيء التلول، و أيضاً في لفظ "أبردوا عن الصلاة". وبالجملة: ترد عليهم صرائح النصوص، فكيف يستقيم تأويلهم الخطأ؟! قوله: **(هذا حديث حسن صحيح)**، أخرجه البخاري رحمته الله ومسلم رحمته الله وأبو داود رحمته الله، ذهب أبو حنيفة رحمته الله وأحمد رحمته الله وجمهور العلماء إلى أن تأخير الظهر أفضل. واستدلوا بحديث "إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة"، وبحديث أبي ذر رضي الله عنه "كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السفر، فأراد المؤذن للظهر، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أبرد"، وبحديث تمثيل هذه الأمة بالأمم السابقة: "إنما بقائكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس، أوتي أهل التورات التورات، فعملوا بها، حتى انتصف النهار ثم عجزوا فأعطوا قيراطا قيراطا، ثم أوتي أهل الإنجيل الإنجيل، فعملوا إلى صلاة العصر ثم عجزوا، فأعطوا قيراطا قيراطا. ثم أوتينا القرآن، فعملنا إلى غروب الشمس، فأعطينا قيراطين قيراطين، فقال أهل الكتابين: أي ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين، وأعطيتنا قيراطا قيراطا، ونحن أكثر عملاً، قال الله: هل ظلمتكم من أجركم من شيء؟ قالوا: لا، قال: هو فضلي أوتيته من أشاء"، أخرجه البخاري رحمته الله: باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب، واللفظ له، ورواه محمد رحمته الله في آخر "موطاه" في "باب التفسير". واستدل به الإمام القاضي أبو زيد الدبوسي رحمته الله صاحب الأسرار أن قوله في صدد التمثيل يقتضي أن يكون الوقت بين العصر والمغرب أقل من الوقت مما بين الظهر والعصر، ومما بين الصبح والظهر، حتي يتحقق الفضل لهذه الأمة في قلة العمل وكثرة الأجر، وإذا كان وقت الظهر انتهى إلى

المثل الأول ، فإذا ن يستوي وقت النصارى و وقت المسلمين
تقريباً ، فلا يصح قولهم : نحن أكثر عملاً وأقل أجراً . ويقول شمس
الأئمة عليه السلام في ” مبسوطه “ : و أبو حنيفة عليه السلام استدل بالحديث
المعروف ، وقال : فدل هذا الحديث أن وقت العصر أقل من وقت
الظهر ، وإنما يكون ذلك إذا امتد وقت الظهر إلى أن يبلغ الظل
قامتين ، وبالله التوفيق .

باب ما جاء في تعجيل العصر

و قد قدمنا أنه يستحب عندنا تأخير كل صلاة في الجملة ما
عدا المغرب ، و عند الشافعية تعجيل كل صلاة في الجملة إلا
العشاء ، فاتفقوا في تعجيل المغرب و تأخير العشاء . قوله : (و
الشمس في حجرتها) ، يعني : و ضوء الشمس باقٍ في داخل
حجرة عائشة رضي الله عنها . (**لم يظهر الفياء من حجرتها**) ،
يعني : لم يرتفع ضوء الشمس من داخل حجرتها على الجدار
الشرقي ، قال الإمام الخطابي عليه السلام : معنى ” الظهور “ ههنا الصعود
و العلو ، يقال : ظهرت على الشيء ، إذا علوته ، و الأظهر أن يعبر عن
معنى الظاهر ههنا بالزائل . قال القائل ” و تلك شكاة ظاهر عنك
عارها “ ، و قال الآخر ” و ذلك عار يابن ربطة ظاهر “ .

قوله : (و يروى عن رافع رضي الله عنه أيضاً عن النبي ﷺ في تأخير
العصر ، ولا يصح) ، أخرجه الدارقطني عليه السلام في ” سننه عن عبد
الواحد بن نافع قال : دخلتُ مسجد المدينة ، فأذن مؤذن بالعصر ،
و شيخ جالس فلامه فقال : إن أبي أخبرني أن رسول الله ﷺ كان
يأمرنا بتأخير هذه الصلاة فسألت عنه ، فقالوا : هذا عبد الله بن
رافع بن خديج رضي الله عنه ، قال الدارقطني عليه السلام : هذا حديث ضعيف

الإسناد، والصحيح عن رافع رضي الله عنه ضدها، وعبد الله بن رافع ليس بالقوي، ولم يروه، وعنه غير عبد الواحد، وقال ابن حبان: عبد الواحد بن نافع رضي الله عنه يروي عن أهل الحجاز المقلوبات، وعن أهل الشام، الموضوعات، لا يحل ذكره في الكتاب إلا على سبيل القدح.

قوله: (وبه يقول عبد الله بن المبارك رضي الله عنه والشافعي رضي الله عنه وأحمد رضي الله عنه وإسحاق رضي الله عنه)، وبه يقول مالك رضي الله عنه، قال بتعجيل العصر في أول وقتها مالك والشافعي وأحمد يقولون: إن تعجيل العصر أفضل، واستدلوا لتعجيل العصر بحديث الباب، قال النووي: معناه التبكير بالعصر في أول وقتها، وقال الحافظ في "الفتح": والمستفاد من هذا الحديث تعجيل صلاة العصر في أول وقتها. وهذا هو الذي فهمته عائشة رضي الله عنها، والراوي عنها عروة رضي الله عنه. قال الإمام الطحاوي رضي الله عنه: لا دلالة فيه على التعجيل، لاحتمال أن الحجرة كانت قصيرة الجدار، فلم تكن الشمس تحتجب عنها إلا بقرب غروبها، فيدل على التأخير لا على التعجيل، وإن قصر جدران الحجرة ثبت بنص حديث البخاري رضي الله عنه عن عائشة رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل في حجرته، وجدار الحجرة قصيرة، فرأى الناس شخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقام معه أناس يصلان بصلاته. وفي حديث عائشة رضي الله عنها من طريق عامر بن صالح رضي الله عنه عن هشام رضي الله عنه عن عروة رضي الله عنه في مسند أحمد رضي الله عنه "كان يصلي العصر، والشمس لم تخرج من حجرته، وكان الجدار بسيطة"، وأشار عامر بيده: والبسطة المنبسطة الغير المرتفع. فما قاله الطحاوي رضي الله عنه احتمالاً، ثبت في رواية عامر نصاً، وهذا أظهر حجة على قصر الجدار، فإنكاره من عدم لزوم تأخير العصر بقصر الجدران من غير دليل غفلة وحماقة، فتفكر! قوله: **(أنه**

دخل على أنس بن مالك رضي الله عنه في داره بالبصرة، كان ذلك في عهد حجاج بن يوسف الثقفي، وكان يميمت الصلوات، ويؤخرها عن أوقاتها، فكان السلف لا يصلان معه، وإذن يتضح ما رواه البخاري رضي الله عنه في "باب تضييع الصلاة عن وقتها" عن أنس رضي الله عنه قال: ما أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي صلوات الله عليه وآله وسلم، قيل: الصلاة، قال: ليس صنعت ما صنعت فيها. وروي عن الزهري، يقول: دخلت على أنس بن مالك رضي الله عنه بدمشق وهو يبكي، فقلت له ما يبكيك؟ فقال: لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضيعت، وكان قدوم أنس رضي الله عنه بدمشق في إمارة الحجاج على العراق، قدمها شاكيًا من الحجاج إلى خليفة، وهو إذ ذاك الوليد بن عبد الملك، فإذن تعجيل أنس رضي الله عنه لم يكن فيصلاً في نزاع الفريقين، فإنه عجل نظراً إلى تأخير الحجاج حيث كان يؤخر عن وقتها. وقوله: (**وعمله رضي الله عنه في العصر**)، فكان على كلا الوجهين تارةً بالتعجيل، وتارةً بالتأخير، فلاحجة في اختيار جهة واحدة من العمل، فلاحجة لأحد في تعجيل العصر بحديث أنس رضي الله عنه هذا، وبحديث نحر الجزور، وبحديث "والشمس بيضاء نقية"، وبحديث "الذهاب إلى العوالي والشمس حية"، وما عدا ذلك، فإن لفظ التعجيل في الروايات إنما هو بالنظر إلى التأخير الذي أصبح فيهم عادة سارية، وسنة متبعة، ولا سيما في بني أمية، وإلى التأخير عن وقتها وهو في عهد الحجاج، والوليد خاصة، وأما نحر الجزور، وقسمها وطبخها وأكلها، فهذا عمل ممكن لطباخين المهرة الناشطين في العمل. وبالجملة إذا لاحظنا الأحاديث المشيرة إلى التأخير، ولاحظنا هذه الوجوه في الآثار المشيرة إلى التعجيل، وجدنا أنه لا تعارض هناك أصلاً في الأخبار، وإن التعجيل والتأخير من الأمور النسبية،

ليس لها حد حقيقي يفصل النزاع إلا بمثل ما قلنا ، و الله الهادي إلى سواء السبيل ، قوله : **(حين انصرف)** ، يعني : العلاء بن عبد الرحمن . **(وداره)** ، يعني : دار أنس بن مالك رضي الله عنه . فقال : **(قوموا صلوا العصر)** ، وفي رواية مسلم : فلما دخلنا عليه ، قال : أصليتم العصر ؟ فقلنا له : إنما انصرفنا الساعة من الظهر ، قال : فصلا العصر . **(تلك صلاة المنافق)** ، يعني : صلاة العصر التي أخرت إلى الاصفرار ، قال النووي رحمته الله : فيه تصريح بدم تأخير صلاة العصر بلا عذر . **(يجلس يرقب الشمس)** ، يعني : ينتظرها ، أجمعوا على كراهة الصلاة تحريماً بعد الاصفرار ، وتغير ضوء الشمس . **(حتى إذا كانت بين قرني الشيطان)** ، يعني : قربت من الغروب ، والحديث على حقيقته وظاهر لفظه ، و ' القرنان ' جانب الرأس ، والمراد يحاذيها بقرنيه عند غروبها وطلوعها واستوائها ؛ لأن الكفار يسجدون لها ، ليكون الساجدون في صورة الساجدين له ، ويخيل لنفسه ، ولأعوانه أنهم يسجدون له . وفي حديث : " أن الشمس تطلع و معها قرن الشيطان ، فإذا ارتفعت فارقتها ، وإذا استوت قارنها ، فإذا زالت فارقتها ، فإذا دنت للغروب قارنها ، فإذا غربت فارقتها ، ونهى رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في تلك الساعات " ، رواه مالك رحمته الله في " المؤطا " من حديث عبد الله الصنابحي في باب " النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر " فتأمل !.

(فنقرأ ربعا) ، قال في " النهاية " : يريد تخفيف السجود ، و أنه لا يمكن فيه إلا قدر وضع الغراب منقاره فيما يريد أكله . و هذا يدل على وجوب تعديل الأركان ، و عن هذا روي عن أبي حنيفة رحمته الله من ترك القومة أو الجلسة : أخاف أن لا تجوز صلاته . و تعديل الأركان فرض ، على ما نقله الطحاوي رحمته الله عن أئمتنا

الثلاثة، وسنة على تخريج الجرجاني رحمته الله، و واجب على تخريج الكرخي رحمته الله، وهو الصحيح . و الحديث يدل على عدم فساد صلاة العصر بغروب الشمس، بخلاف صلاة الصبح عند طلوع الشمس. ووجه الاستدلال به أن الشرع سماها صلاة، مع كونها عند الغروب، و أما تسميتها صلاة المنافق، فلا شتم لها على الكراهة تحريماً، مع بقاء أصل الصلاة . قوله : (وهذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه مسلم رحمته الله وأبو داود رحمته الله والنسائي رحمته الله.

باب ما جاء في تأخير صلاة العصر

قوله : (وأنتم أشد تعجلاً للعصر منه) ، قال بتأخير العصر أبو حنيفة رحمته الله و أصحابه و الثوري رحمته الله ما لم تتغير الشمس . و استدلو لتأخير العصر بحديث تمثيل هذه الأمة بالأمم السابقة . قال محمد رحمته الله : هذا الحديث يدل على أن تأخير العصر أفضل من تعجيلها، ألا ترى أنه جعل ما بين الظهر إلى العصر أكثر ما بين العصر إلى المغرب، فهذا يدل على تأخير العصر، و تأخير العصر أفضل من تعجيلها، مادامت الشمس بيضاء نقية لم تخالطها صفرة و هو قول أبي حنيفة رحمته الله و العامة من فقهاءنا، و يؤيده حديث ” بعثت أنا و الساعة كهاتين، و أشار بالسبابة و الوسطى ” فهذا يشير إلى قصر المدة، فشبه ما بقي من الدنيا إلى قيام الساعة مع ما انقضى قدر ما بين السبابة و الوسطى . و استدلو لاستحباب تأخير العصر بحديث الباب، و استدل به الإمام الترمذي رحمته الله للتأخير، نعم ! يؤيد مذهب الحنفية في استحباب التأخير نحو تائيد و إن لم يكن صريحاً، و ذلك لأن القائلين باستحباب التعجيل، يقولون بأدائها في أول

وقت دخوله، والحديث دل على أن رسول الله ﷺ كان يؤخرها عن الوقت الذي كانوا يصلان فيه، وبالجمله فلم يكن صلاته في أول وقته، وعلى كل حال يصح، يقال له التأخير نظراً إلى عدم أدائها في أول الوقت تعجيلاً، وهو خلاف القائلين بالتعجيل، ويكفي للاستدلال هذا القدر . قوله : **(قال أبو عيسى : وقد روي هذا الحديث عن ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن أم سلمة نحوه)** ، حديث الباب صحيح ، و رجاله ثقات ، فلماذا لم يحكم المؤلف عليه بالصحة؟ فتأمل!.

باب ما جاء في وقت المغرب

قوله: **(حدثنا حاتم بن إسماعيل)**، قال في ”الخلاصة“: قال ابن سعد: كان ثقة مأمونا كثير الحديث. أقول: وهو من رجال الكتب الستة. **(عن يزيد بن أبي عبيد)**، في ”التقريب“: مولى سلمة بن الأكوع رضي الله عنه ثقة من الرابعة. **(وتوارت بالحجاب)**، هذا تفسير الجملة الأولى. **(أعنى إذا غربت الشمس)**، والحديث يدل على أن وقت المغرب يدخل عند غروب الشمس. قوله: **(حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه حديث حسن صحيح)**، أخرجه الجماعة إلا النسائي رحمته الله. قوله: **(اختاروا تعجيل صلاة المغرب)**، لحديث الباب، ولحديث رافع بن خديج رضي الله عنه ”كنا نصلي المغرب مع النبي ﷺ، فينصرف أحدنا وأنه يبصر مواقع نبله“ [متفق عليه]، ولحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: ”لا تزال أمتي بخير ما لم يؤخروا المغرب، حتى تشتبك النجوم“ رواه أحمد رحمته الله وأبو داود رحمته الله. **(حتى قال بعض أهل العلم)**، أعنى الشافعي رحمته الله ومالك رحمته الله والأوزاعي رحمته الله وابن

المبارك عليه السلام: **(ليس لصلاة المغرب إلا وقت واحد)**، وهو أول الوقت، وهو وقت غروب الشمس. **(وذهبوا إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم حيث صلى به جبرئيل عليه السلام)**، وفيه: ثم صلى المغرب لوقته الأول. **وهو قول ابن المبارك عليه السلام، والشافعي عليه السلام)**، وهو قول مالك عليه السلام، والأوزاعي عليه السلام. اختلفوا في صلاة المغرب، هل هي ذات وقت أو وقتين؟ فقال الشافعي عليه السلام ومن معه: إنه ليس لها إلا وقت واحد، وهو أول الوقت، وهو القول القديم للشافعي عليه السلام، حكاه الزعفراني عليه السلام عن الشافعي عليه السلام، وهو أثبت أصحاب القديم عن الشافعي عليه السلام، وقال أبو حنيفة عليه السلام وأحمد عليه السلام وجمهور الفقهاء: هي ذات وقتين، أول الوقت: وهو غروب الشمس، وآخره: غروب الشفق، وهو القول الجديد للشافعي عليه السلام، و صحح القول بالوقتين من الشافعية ابن خزيمة عليه السلام، والخطابي عليه السلام، والبيهقي عليه السلام، والغزالي عليه السلام، والرؤياني عليه السلام، والبغوي عليه السلام، وابن الصلاح عليه السلام، وغيرهم لأحاديث صحيحة في الباب دلت على أن لها وقتين، هذا ما فصله النووي عليه السلام في "شرح المذهب". وقال النووي عليه السلام في "شرح مسلم" تحت حديث عبد الله بن عمر: وهذا الحديث وما بعده من الأحاديث صريح في أن وقت المغرب يمتد إلى غروب الشفق، وهذا أحد القولين في مذهبنا، وهو ضعيف عند جمهور نقلة مذهبنا، وقالوا: الصحيح أنه ليس لها إلا وقت واحد، وهو عقب غروب الشمس بقدر ما يطهر، ويستتر عورته، ويؤذن، و يقيم، فإن آخر الدخول في الصلاة عن هذا الوقت أثم، وصار قضاء. و ذهب المحققون من أصحابنا إلى ترجيح القول بجواز تأخيرها ما لم يغيب الشفق، وإنه يجوز ابتدائها في كل وقت من ذلك، ولا يَأْثَمُ بتأخيرها عن أول وقت، وهذا هو الصحيح، و الصواب الذي لا يجوز غيره. و استدلل أبو حنيفة عليه السلام وأحمد عليه السلام

بحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، فإن فيه: وقت صلاة المغرب ما لم يسقط ثور الشفق، و بحديث أبي موسى رضي الله عنه، فإنه فيه: ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق، [رواهما مسلم]. والجواب عن حديث جبرئيل عليه السلام حين صلى المغرب في اليومين في وقت واحد حين غربت الشمس، من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه اقتصر على بيان وقت الاختيار، وثانيها: أنه متقدم في أول الأمر بمكة، وهذه الأحاديث بامتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق في أواخر الأمر بالمدينة، فوجب اعتمادها، وثالثها: أن هذه الأحاديث أصح إسناداً من حديث بيان جبرئيل عليه السلام، فوجب تقديمها، وبالله التوفيق.

باب ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة

قوله: **(عن أبي بشر)**، في "التقريب" من أثبت الناس في سعيد بن جبير. **(عن بشير بن ثابت)**، بصري ثقة، وقال ابن حبان رحمته الله: وهم من قال فيه بشيء، و عن حبيب بن سالم مولى نعمان بن بشير و كاتبه، لا بأس به من أوساط التابعين. قوله: **(أنا أعلم الناس وقت هذه الصلاة)**، هذا من باب التحديث بنعمة الله عليه بزيادة العلم مع ما فيه من حمل السامعين على اعتماد مرويه، و لعل وقوعه هذا القول منه بعد موت غالب أكابر الصحابة وحفاظهم الذين هم أعلم بذلك منه. **(لسقوط القمر)**، يعني: وقت غروبه. **(ثالثة)**، يعني: في ليلة ثالثة من الشهر، هذا يدل على تأخير كثير، و البيهقي رحمته الله قد فهم منه التعجيل، و عقد عليه "تعجيل العشاء"، و رد عليه علاؤ الدين رحمته الله، وقال: فليس في ذلك دليل على التعجيل عند الشافعية و من يقول

بقولهم، قال القاضي رحمته الله في "عارضة الأحوزي": حديث النعمان حديث صحيح، وإن لم يخرج الإمامان، أخرجه الترمذي رحمته الله عن أبي بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم، فأما حبيب بن سالم، مولى نعمان بن بشير، فقال أبو حاتم: هو ثقة، وأما بشير بن ثابت، فقال يحيى بن معين: إنه ثقة. قوله: **(حديث أبي عوانة أصح)**، غرض المؤلف بهذا ترجيح رواية أبي عوانة عن أبي بشر على رواية هيثم عن أبي بشر بمتابعة شعبة أبا عوانة، والتحقيق: لو كان مدار الترجيح لأجل متابعة شعبة أبا عوانة، فقد تابع رقة بن مصقلة هيثمًا عند النسائي رحمته الله، فإذا هيثم غير متفرد؛ بل تابعه ثقة، وخالفها شعبة وأبو عوانة، فقالا: عن أبي بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم، قال الحاكم: هو إسناده صحيح، ويرجح رواية هيثم على خلاف الترمذي رحمته الله، فكلا الإسنادين صحيح، فلعله سمعه أبو بشر من حبيب مباشرة، وبواسطة بشير كليهما، ولا مانع من ذلك، والرواية من أبي بشر المثبتون بواسطة، والباقون لها كلهم ثقات، والكل متابع، ولذا اختلف الأنظار في الترجيح، فافهم!

باب ما جاء في تأخير صلاة العشاء الآخرة

لا خلاف بين الأمة أن أول وقت صلاة العشاء غروب الشفق، واختلفوا في آخرها. قوله: **(لولا أن أشق)**، يعني: لو لا خشيته وقوع المشقة عليهم. **(لأمرتهم)**، يعني: وجوباً **(إلى ثلث الليل)**، أي: في الصيف. **(أو نصفه)** أي: في الشتاء. قوله: **(حديث أبي هريرة رضي الله عنه)** **(حديث حسن صحيح)**، أخرجه أحمد رحمته الله، وابن ماجه من طريق المقبرى بالشك في ثلثه أو نصفه، وبطريق آخر عند

أحمد عليه السلام إلى ثلث الليل الأول “من غير شك، وعند البزار عليه السلام من طريق علي “إلى ثلث الليل “من غير شك، و من حديث زيد بن خالد عند الترمذي عليه السلام في “الطهارة”، والنسائي عليه السلام في “الصوم” بلفظ “إلى ثلث الليل “من غير شك، وثبت من حديث عائشة رضي الله عنها عند الشيخين رحمهما الله “صلوا فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل”، وفي حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه “فإذا صليت العشاء، فإنه وقت إلى نصف الليل” رواه مسلم، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي تقدم، “وإن آخر وقتها، حين ينتصف الليل”، و عند مسلم عليه السلام في طريق لحديث ابن عمر رضي الله عنه “فإذا صليت العشاء، فإنه وقت إلى نصف الليل، وفي رواية له “إلى نصف الليل الأوسط”. قد اختلفت في الثلث، و النصف، و الترديد بينهما، فإن الغرض المطلوب الحث على التأخير إلى أحدهذين الوقتين، قال الإمام الحافظ الطحاوي عليه السلام: فثبت بهذا أن الليل كله وقت لها؛ ولكنه على أوقات ثلاثة، فأما من حين يدخل وقتها إلى أن يمضي ثلث الليل، فأفضل وقت صليت فيه، وأما بعد ذلك إلى أن يتم نصف الليل، ففي الفضل دون ذلك، وأما بعد نصف الليل فدونه. قوله: **(وهو الذي اختاره أكثر أهل العلم)**، لأحاديث الباب وهي كثيرة. **(وبه يقول أحمد عليه السلام وإسحاق عليه السلام)**، استحباب التأخير أبو حنيفة عليه السلام وأحمد عليه السلام وإسحاق عليه السلام وجمهور الصحابة و التابعين، و الشافعي عليه السلام في الجديد، نص عليه النووي عليه السلام في “شرح المذهب”، والأصح عند الشافعية رواية عن الإمام التعجيل. ثم التأخير عند الحنفية إلى ما قبل ثلث الليل أو الثلث، قولان عندهم، صرح به ابن نجيم عليه السلام في “البحر”، وفي “المجموع” الثلث و النصف قولان عند الشافعية، وعند أحمد عليه السلام نصاً عنه وقت الاختيار ثلث الليل، وهو رواية عن مالك عليه السلام، و

الرواية الثانية عنه آخره نصف الليل، وهو قول الثوري رحمه الله، و
بالله التوفيق.

باب ما جاء في كراهية النوم قبل العشاء والسمر بعدها

قوله: **(ناهشيم)**، قال العجلي: ثقة يدلس. **(أنا عوف)**، ابن
أبي جميلة المعروف "الأعرابي"، ثقة. **(قال أحمد رحمه الله)**، هو ابن
منيع. **(ونا عباد بن عباد)**، هو المهلب. **(وإسماعيل بن عليّة)**،
جميعاً، يعني: عباد بن عباد وإسماعيل بن عليّة، فكلاهما **(عن
عون)** "بالنون" وهو خطأ، والصحيح عوف "بالفاء" وهو عوف بن
أبي جميلة "الأعرابي"، مقصود الترمذي رحمه الله بهذا إن لأحمد رحمه الله بن
منيع ثلاثة شيوخ: هشيم، وعباد بن عباد، وإسماعيل بن عليّة،
فروى هشيم هذا الحديث عن عوف بلفظ "أخبرنا"، ورواه عباد
بن عباد وإسماعيل بن عليّة عن عوف بلفظ "عَنْ"، وإيمانه
الترمذي رحمه الله على هذا الفرق؛ لأن هشيم مدلس، وهشيم هذا هو
هشيم بن بشير مشهور بالتدليس، قال ابن سعد: ثقة حجة إذا
قال: أنا. **(عن سيار بن سلامة الرياحي)**، البصري ثقة عن أبي
برزة صحابي رضي الله عنه مشهور بكنيته. اسمه فضلة بن عبيد. **(يكره
النوم قبل العشاء)**، لأن النوم قبلها قد يؤدي إلى إخراجها عن
وقتها أو عن الوقت المختار. **(والحديث بعدها)**، لأن الحديث
بعدها قد يؤدي إلى النوم عن الصبح عن وقتها المختار، أو عن
قيام الليل. قوله: **(حديث أبي برزة رضي الله عنه حديث حسن صحيح)**،
أخرجه الجماعة. قوله: **(قد كره أكثر أهل العلم النوم قبل
صلاة العشاء)**، روي ذلك عن عمر رضي الله عنه، وأبي هريرة رضي الله عنه، وابن
عباس رضي الله عنه، وعطاء رضي الله عنه، وإبراهيم رضي الله عنه، ومجاهد رضي الله عنه، وطائفة من رضي الله عنهم، و

مالك رحمته الله، واستدل من قال بالمنع بأحاديث الباب. **(ورخص في ذلك بعضهم)**، روي ذلك عن أبي موسى رضي الله عنه، وأبي عبيدة رضي الله عنه، وعلي رضي الله عنه، وابن عمر رضي الله عنه، ينامون ويوكل من يوقظه، وعن عروة رضي الله عنه، وابن سيرين رضي الله عنه والحكم، أنهم كانوا ينامون نومة قبل الصلاة، وكان أصحاب عبد الله يفعلون ذلك. وتمسك من قال بالجواز بما أخرجه البخاري رحمته الله من حديث عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه أتم بالعشاء؛ حتى ناداه عمر رضي الله عنه: نام النساء والصبيان ولم ينكر عليهم، وبحديث ابن عمر رضي الله عنه: أن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه شغل عنها ليلة؛ حتى رقدنا في المسجد، ثم استيقظنا ثم رقدنا، ثم استيقظنا ولم ينكر عليهم، كيف! لأن نعاسهم في المسجد على قصد انتظار الصلاة، ليس من النوم المنهي عنه. قوله: **(وقال عبد الله بن المبارك رحمته الله: وأكثر الأحاديث على الكراهة)**، والأخذ بظاهر الحديث أفضل. قال الفقهاء: النوم قبل صلاة العشاء يجوز، إذا كان عنده من يوقظه لصلاة الجماعة، وإذن لا يكره، قال الحافظ رحمته الله في "الفتح": ومن نقلت عنه الرخصة، قيدت في أكثر الروايات بما إذا كان له من يوقظه، أو عُرف من عادة أنه لا يستغرق وقت الاختيار بالنوم. وبهذا تبين أن علة النهي خوف خروج الوقت. قوله: **(ورخص بعضهم في النوم قبل صلاة العشاء في رمضان)**، لا برهان عليه في النقل.

باب ما جاء في الرخصة في السمر بعد العشاء

قوله: **(في الأمر من أمر المسلمين، وأنامعهما)**، المطلوب ما يتعلق بأمر الدين، وحاجات المسلمين، وليس ذلك سمر أفي الحقيقة، وإنما أطلق عليه السمر مجازاً في التعبير. قوله: **(**

حديث عمر رضي الله عنه حديث حسن، و الحديث ليس بمنقطع؛ لأن علقمة رضي الله عنه ههنا هو ابن قيس النخعي الكوفي، سمع من عائشة رضي الله عنها وعمر رضي الله عنه، وعند المحدثين صنيع الترمذي رضي الله عنه يشير إلى أنه لم يسمعه علقمة رضي الله عنه عن عمر رضي الله عنه؛ حيث عقب رواية الأعمش رضي الله عنه عن إبراهيم رضي الله عنه برواية الحسن بن عبيد الله عنه؛ غير أنه يمكن أنه أشار إلى رواية الحديث بكلا الطريقين بلا واسطة أو بالواسطة، و البيهقي رضي الله عنه يرجح الثاني، و المارديني في "الجوهر" يرجح الأول. **(وقد روى هذا الحديث الحسن بن عبيد الله)**، أبو عروة الكوفي ثقة فاضل، قال ابن معين رضي الله عنه: ثقة صالح، و قال العجلي رضي الله عنه، و أبو حاتم رضي الله عنه، و النسائي رضي الله عنه: ثقة، قاله الحافظ في "التقريب". **(عن رجل من جعفي يقال: قيس)**، أو ابن قيس، قال الحافظ في "تهذيب التهذيب": قيس بن مروان، و هو ابن أبي قيس الجعفي الكوفي، ذكره ابن حبان في الثقات. **(عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ هذا الحديث في قصة طويلة)**، الحديث بالقصة الطويلة، أخرجه أحمد رضي الله عنه في "مسنده". **(فكره قوم منهم السمر بعد العشاء)**، و احتجوا بأحاديث المنع عن السمر بعد العشاء. **(ورخص بعضهم إذا كان في معنى العلم وما لا بد منه)**، و احتجوا بأحاديث الباب التي تدل على الرخصة، و قالوا: حديث عمر رضي الله عنه، و ما في معناه يدل على عدم كراهية السمر بعد العشاء، إذا كان لحاجة دينية عامة أو خاصة، و حديث أبي برزة رضي الله عنه و ما في معناه يدل على الكراهة، و طريق الجمع بينهما أن تحمل أحاديث المنع على السمر الذي لا يكون لحاجة دينية، و لا لما لا بد من الحوائج. و قد بؤب الإمام البخاري رضي الله عنه في "جامعه": "باب السمر في العلم" قال الحافظ البدر العيني في العمدة: فيه على أن السمر المنهي عنه إنما هو في ما لا يكون من

الخير، وأما السمر بالخير فليس بمنهي. قوله: **(وقد روي عن النبي ﷺ)**، هذا التعليق، وأخرجه الإمام أحمد رحمته الله، وأبو يعلى رحمته الله، والطبراني رحمته الله في "الكبير" و"الأوسط" موصولاً عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: لا سمر بعد الصلاة - يعني: العشاء الآخرة - إلا لأحد رجلين مصلٍ أو مسافرٍ، قال الهيثمي رحمته الله في "الزوائد": ورجال الجميع ثقات. قوله: **(لا سمر إلا لمصل)**، من كان يصلي، فإذا وجد الناس تحدث بصاحبه، فيذهب عنه ما يجد. **(أو مسافر)**، يرجو به قطع مسافته، وبالله التوفيق.

باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل

استحب الشافعية الصلاة في أول وقتها، وهو ابتداء دخول الوقت، وفي أصل مذهب عندهم يعم الصلوات كلها إلا أن اتباع الإمام الشافعي رحمته الله خصوا عن ذلك العشاء لكثرة الأحاديث في استحباب التأخير. والمراد بأول الوقت أول وقت كان رسول الله ﷺ يعتاد فيه الصلاة، فلا يتأخر عنه. قوله: **(عن القاسم بن الغنم)**، الأنصاري البياضي المدني، قال الخزرجي في "الخلاصة": وثقه ابن حبان رحمته الله. **(عن عمته أم فروة)**، قال المنذري رحمته الله في "تلخيص السنن": أم فروة، هذه هي أخت أبي بكر الصديق رضي الله عنه. **(لأبيه)**، ومن قال فيها أم فروة الأنصارية، فقد وهم.

قوله: **(الصلاة لأول وقتها)**، فيه دلالة على أن الصلاة لأول وقتها أفضل الأعمال؛ لكن الحديث ضعيف، وسيأتي فلاحه لهم فيه. قوله: **(حدثنا يعقوب بن الوليد المدني)**، في "التقريب": كذبه أحمد رحمته الله وغيره. قوله: **(الوقت الأول من**

(الصلاة)، و التقدير من أوقات الصلاة، فأفاد أن تعجيل الصلاة أول وقتها أفضل من تأخيرها إلى آخر وقتها؛ لأن في التعجيل رضوان الله، وفي التأخير عفو الله، وظاهر أن العفو لا يكون إلا عن تقصير. وقد سبق أن مذهبهم هو الصلاة في أول دخول الوقت، و أين الصلاة في أول الوقت من عدم الصلاة في آخر الوقت؟، بينهما مفاوز مع أن التعجيل عند الحنفية أداء الصلاة في النصف الأول من وقتها، والتأخير أدائها في النصف الثاني من وقتها، نص عليه ابن نجيم، فالحديث لا يرد علينا، و الحديث ضعيف جداً، قال البيهقي رحمته الله في "المعرفة": حديث الصلاة في أول الوقت رضوان إنما يعرف بيعقوب بن الوليد، وقد كذبه أحمد رحمته الله وسائر الحفاظ رحمته الله، قال: وقد روي هذا الحديث بأسانيد كلها ضعيفة، قال الحافظ الزيلعي رحمته الله في "نصب الراية": وأنكر ابن قطان رحمته الله على أبي محمد عبد الحق، لكونه أعل الحديث بالعمري، وسكت عن يعقوب، قال: ويعقوب هو علة، قال أحمد رحمته الله: فيه كان من الكذابين الكبار، و كان يضع الحديث، و قال أبو حاتم رحمته الله: كان يكذب، و الحديث الذي رواه موضوع، و ابن عدي رحمته الله إنما أعله به. و العجب كل العجب! إن المؤلف أيضاً سكت عن يعقوب، و لم يعمل الحديث به، ففتكر!.

قوله: **(عن سعيد بن عبد الله الجهني)**، وثقه ابن حبان رحمته الله، كذا في "الخلاصة". **(عن محمد بن عمر بن علي رحمته الله بن أبي طالب)**، الهاشمي، قال الحافظ: صدوق، و قال في "الخلاصة": وثقه ابن حبان رحمته الله. **(عن أبيه)**، يعني: عمر بن علي رحمته الله بن أبي طالب الهاشمي ثقة، وثقه العجلي رحمته الله وغيره. قوله: **(يا علي ثلاث)**، يعني: من المهمات و المعنى ثلاثة أشياء: و هي الصلاة، و الجنابة، و المرأة. **(لا تؤخر)**، بالرفع، خبر لـ "ثلاثة". **(الصلاة)**

بالرفع، يعني: إحداهما. **(إذا أنت)**، روي أنت بـ [نون، وم] [بمعنى "حانت، وحضرت".] **(والجنازة إذا حضرت)**، وفيه دليل على أن الصلاة على الجنازة لا تكره في الأوقات المكروهة. و عند الحنفية أيضاً لا تكره إذا حضرت في تلك الأوقات من الطلوع، و الغروب، و الاستواء، و أما إذا حضرت قبلها، و صلى عليها، فمكروهة في تلك الأوقات، فإن الوجوب كامل، فيجب الأداء كاملاً. **(والأيم إذا وجدت لها كفواً)**، "الكفو": المثل النظير، و في النكاح أن يكون الرجل مثل المرأة في الإسلام، و الحرية، و النسب، و حسن الكسب، و العمل. قوله: **(و حديث أم فروة رضى الله عنها لا يروى إلا من حديث عبد الله بن عمر العمري)**، هذا هو عبد الله بن عمر بن حفص ابن عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، و ليس هو بالقوي، عند أهل الحديث، قال الفلاس: كان يحيي القطان رضي الله عنه لا يحدث عنه، و قال ابن المديني رضي الله عنه: عبد الله ضعيف، و قال ابن حبان رضي الله عنه: كان ممن غلب عليه الصلاح و العبادة، حتى غفل عن حفظ الأخبار و جودة الحفظ للأثار، فلما فحش خطؤه استحق الترك، و صرح أحمد رضي الله عنه ثم البهقي رضي الله عنه ثم الحافظ ابن حجر و غيرهم من الحفاظ: أنه روي هذا الحديث بأسانيد كلها ضعيفة، و كذلك أحاديث "أول الوقت رضوان الله" كلها ضعيفة، و قال النووي رضي الله عنه في "الخلاصة": أحاديث "أي الأعمال أفضل، قال: الصلاة أول وقتها" و أحاديث "أول الوقت رضوان الله" كلها ضعيفة، انظر تفصيل هذه الأحاديث في "الزيلعي، و التلخيص الجير" فقد ذكر أن الأحاديث كلها معلولة بلفظ أول وقتها و ما يشاكله. و اضطربوا في هذا الحديث، فقال فضل بن موسى عن عبد الله العمري عن القاسم عن عمته أم فروة رضى الله عنها، و قال وكيع عن القاسم عن بعض أمهاته عن أم فروة رضى الله عنها،

وقال بعضهم عن جدته أم الدنيا عن أم فروة رضي الله عنها ذكر الدارقطني رحمه الله في هذا الحديث اختلافاً كثيراً واضطراباً، ثم قال: والقول قول من قال عن القاسم عن جدته أم الدنيا عن أم فروة رضي الله عنها، قال في الإمام: وما فيه من الاضطراب في إثبات الواسطة بين القاسم وأم فروة، وإسقاطها يعود إلى العمري، وقد ضعف، ومن أثبت الواسطة يقضي على من أسقطها، وتلك الواسطة مجهولة.

قوله: **(حدثنا مروان بن معاوية الفزاري)**، وهو من رجال الكتب الستة، في "التقريب": ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ. **(عن أبي يعفور)**، قال أحمد رحمه الله وابن معين رحمهما الله: ثقة، وقال أبو حاتم رحمته الله: ليس به بأس، وذكره ابن حبان رحمته الله في الثقات. **(عن الوليد بن العيزار)**، العبد الكوفي ثقة. **(عن أبي عمرو الشيباني رحمته الله)**، في "الخلاصة": وثقه ابن معين رحمته الله، وقال في "التقريب": ثقة. قوله: **(أي العمل أفضل)**، وفي رواية للبخاري "أي العمل أحب إلى الله". فقال: **(الصلاة على مواقيتها)**، وفي رواية البخاري "على وقتها"، قال الحافظ: وهي رواية شعبة رحمته الله وأكثر الرواة. وفي رواية البخاري "لوقتها"، وكذا أخرجه مسلم بلفظين. **(قلت: وماذا يا رسول الله)**، وفي رواية البخاري "ثم أي؟ قال: ثم بر الوالدين، قال: ثم أي؟ قال: الجهاد في سبيل الله". اختلفت الأحاديث في بيان أفضل الأعمال؛ حيث اختلفت أجوبته للسائلين، فقال الحافظ البدر العيني رحمته الله والشهاب العسقلاني رحمته الله: إن الاختلاف إما باختلاف أحوال السائلين، بأن أعلم كل قوم بما يحتاجون إليه أو بما هم فيه رغبة أو بما هو لائق بهم أو باختلاف الأوقات فكان ذلك أفضل للسائل في الوقت نفسه، وإن كان غيره أفضل في وقت آخر، وبالله التوفيق. قوله: **(هذا**

حديث حسن صحيح، وأخرجه البخاري رحمته الله و مسلم رحمته الله .
 قوله: **(عن خالد بن يزيد)**، الاسكندراني ثقة من رجال الكتب
 الستة. **(عن سعيد بن أبي هلال)**، قال الحافظ في "التقريب":
 صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً وهو من رجال الكتب
 الستة. **(عن إسحاق بن عمر)** قال في "الميزان": تركه
 الدارقطني رحمته الله . قوله: **(ما صلى رسول الله ﷺ صلاة لوقتها
 الآخر مرتين حتى قبضه الله)**، لعلها ما حسبت صلاته مع
 جبرئيل عليه السلام للتعلم، و صلاته مع السائل للتعليم يعني: أوقات
 صلاته كلها كانت في وقتها الاختيار إلا ما وقع من التأخير نادراً
 من غير اختيار لبيان الجواز، والذي أخرجه الزيلعي رحمته الله في "نصب
 الراية"، ففيه: إلا مرتين، وكذلك رواه الدارقطني رحمته الله
 بلفظ "إلا مرتين"، وكذلك في بعض نسخ الترمذي بزيادة "إلا"،
 فإذا لا يحتاج إلى التوجيه المذكور، فتدبر! **(هذا حديث
 غريب)**، فلأن إسحاق بن عمر، قال أبو حاتم: مجهول، ومثله قال
 ابن القطان رحمته الله، وقال ابن عبد البر رحمته الله: أحد المجاهيل. **(وليس
 إسناده بتمصل)**، فإن إسحاق بن عمر لم يدرك عائشة رضي
 الله عنها فهو منقطع، وأخرجه الدارقطني رحمته الله أيضاً عن عمرة عن
 عائشة رضي الله عنها، وفيه مَعْلَى بن عبد الرحمن، قال فيه أبو
 حاتم: متروك الحديث، وأخرجه عن أبي سلمة عن عائشة رضي
 الله عنها نحوه، وفيه الواقدي وهو معروف. والحاصل: وحديث
 الباب ساقط سنداً. قوله: **(قال الشافعي رحمته الله: والوقت الأول من
 الصلاة أفضل)**، وهو ابتداء دخول الوقت، والمراد بأول الوقت
 عند الحنفية أول وقت كان رسول الله ﷺ يعتاد فيه الصلاة، فلا
 يتأخر عنه، فتأمل ولا تغفل!.

باب ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر

قوله: **(قال الذي تفوته صلاة العصر)** ، ظاهر الحديث التغليظ على من تفوته صلاة العصر، وإن ذلك مختص بها، ووجه التخصيص زيادة فضلها، ولأنها الوسط، ولأنها تأتي في وقت تعب الناس من مقاساة أعمالهم، ورجحه النووي رحمته الله والرافعي رحمته الله. **(فكانما وتر)**، على بناء المفعول، يعني: سلب وأخذ. **(أهله وماله)**، بنصبهما، قال الحافظ: هو بالنصب عند الجمهور على أنه مفعول ثانٍ لوتر، وضمرفي "وتر" مفعول مالم يسم فاعله، وهو عائذ إلى الذي فاتته، فالمعنى: أصيب بأهله وماله، وهو متعدد إلى المفعولين، قال الخطابي رحمته الله في "معالم": معنى "وتر" أي نقص وسلب، فبقى وترأ فرداً بلا أهل ومال، يريد فليكن حذره من قوتها كحذره من ذهاب أهله وماله. اختلفوا في المراد بالفوات، قال الأوزاعي رحمته الله: فواتها أن تدخل الشمس صفرة، كما في "سنن أبي داود"، باب وقت صلاة العصر "إن ترى ما على الأرض من الشمس صفراء، وذلك إذا كان وقت العصر إلى الاصفرار، ولعله مبني على مذهبه في خروج وقت العصر، ومذهب الأربعة أن الصلاة عند اصفرار الشمس تكره تحريماً، وربما تجتمع الصحة مع الكراهة، ويقول ابن تيمية رحمته الله بعدم اجتماع الصحة والكراهة تحريماً، وهو مردود عليه. والأفضل أن يحمل الفوات على الفوات بغروب الشمس وهو الظاهر، قال الشهاب رحمته الله في "الفتح": ومما يدل على أن المراد بتفويتها إخراجها عن وقتها، ما وقع في رواية عبد الرزاق، فإنه أخرج هذا الحديث عن ابن جريج عن نافع، فذكر نحوه وزاد "قلت: لنافع رحمته الله حين تغيب الشمس، قال: نعم" وتفسير الراوي إذا كان فقيهاً أولى من غيره

فتأمل ! . قال الحافظ البدر العيني رحمته الله معترضاً على ترجمة الترمذي رحمته الله : لا تطابق بين ترجمته وبين الحديث ، فإن لفظ الحديث ” الذي تفوته “ أعم من أن يكون ساهياً أو عامداً ، تخصيصه بالساهي لا وجه له ؛ بل القرينة دالة على أن المراد بهذا الوعيد في العامدون الساهي ، ويؤيده لفظ ” من ترك صلاة العصر “ في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عند أحمد رحمته الله ، ولفظ ” من ترك صلاة مكتوبة “ عند ابن أبي شيبه رحمته الله ، فتدبر ! .

باب ما جاء في تعجيل الصلاة إذا أخرها الإمام

أراد الحافظ الإمام تعجيلها في الوقت المختار ، و أراد بالتأخير تأخيرها إلى الوقت الغير المختار ، فكأنه رجع صلاة المنفرد في وقتها المختار على صلاة الجماعة في الوقت الغير المختار . قوله : **(حدثنا محمد بن موسى البصري)** ، روى عنه الترمذي رحمته الله والنسائي رحمته الله ، وقال : صالح وثقه ابن حبان ، كذا في ” الخلاصة “ . **(حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي)** ، رحمته الله نسبته إلى ضبيعة بن نزار ، كذا في ” المغني “ لصاحب ” مجمع البحار “ . **(عن أبي عمران الجوني رحمته الله)** ، نسبته إلى الجوني بطن من كندة كذا في ” المغني “ . **(يميئون الصلاة)** ، قال النووي رحمته الله شارح مسلم : معنى ” يميئون الصلاة “ يؤخرونها ، ويجعلونها كالमित الذي خرجت روحه . و المراد بتأخيرها عن وقتها ، أي عن وقتها المختار لا عن جميع وقتها ، فإن المنقول عن الأمراء المتقدمين والمتأخرين إنما هو تأخيرها عن وقتها المختار ، ولم يؤخرها أحد منهم عن جميع وقتها ، فوجب حمل هذه الأخبار على ما هو الواقع . اقول : و الذي يقتضيه لفظ الحديث هو إخراجها عن

الوقت، لا تأخيرها عن الوقت المختار، وهو المتبادر في حديث أنس رضي الله عنه "وهذه الصلاة قد ضيعت" عند البخاري رضي الله عنه، واختاره البدر العيني، والشهاب العسقلاني رضي الله عنه.

قوله: **(فصل الصلاة لوقتها)**، يعني: في وقتها المختار. **(فإن صليت)**، يعني: صلاة الأمر. **(لوقتها)**، يعني: في وقتها المختار. **(كانت لك نافلة)**، لا خلاف في وقوع الثانية نفلاً عندهم في أصل المذهب. **(وإلا كنت قد أحرزت صلاتك)**، أي حصلت، فإنك قد صليت في الوقت المستحب، أمره أن يصلي منفرداً في وقتها، ثم إن صليت تلك الصلاة مع الإمام في وقتها بعد أن صلى في بيته منفرداً تكن له هذه الصلاة نافلة. قوله: **(حديث أبي ذر رضي الله عنه حديث حسن)**، أخرجه أحمد رضي الله عنه و مسلم رضي الله عنه و النسائي رضي الله عنه. قوله: **(وهو قول غير واحد من أهل العلم)**، من الأئمة الأربعة وغيرهم من الفقهاء. قوله: **(يستحبون أن يصلي الرجل الصلاة لميقاتها إذا أخرجها الإمام، ثم يصلي مع الإمام)**، يعني: إذا أتمات الإمام الصلاة عن وقتها، فيلزمه أدائها صحيحة في وقتها. ثم لما كان يخاف جور الإمام دخل معه في الصلاة. قوله: **(و الصلاة الأول هي المكتوبة عند أكثر أهل العلم)**، عند الأئمة الأربعة وغيرهم وهو الصواب، وحديث الباب نص فيه، ومن قال بخلافه فليس له دليل صحيح. قوله: **(و أبو عمران الجوني اسمه عبد الملك بن حبيب)**، وهو مشهور بكنيته، ثقة كذا في "التقريب".

باب ما جاء في النوم عن الصلاة

قوله: **(عن ثابت البناني)**، وثقه النسائي رضي الله عنه و أحمد رضي الله عنه و

العجلي عليه السلام، كذا في "التقريب" و "الخلاصة"، وهو من رجال الكتب الستة، عن عبد الله بن رباح الأنصاري، في "التقريب": ثقة، وهو من رجال مسلم والأربعة. قوله: **(ذكروا للنبي ﷺ نومهم عن الصلاة)**، هذه قصة ليلة التعريس حين القفول من غزوة خيبر، قصة التعريس رواها مالك عليه السلام في "موطأه". **(في النوم عن الصلاة)**، من طريق ابن شهاب عن ابن المسيب مرسلاً، ومسلم في "صحيحه" في "باب قضاء الصلاة الفائتة"، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ حين قفل من خيبر يسري؛ حتى إذا كان من آخر الليل عرس، وقال لبلال رضي الله عنه: اكأ لنا الصبح، ورواه كذلك أبو داود عليه السلام وابن ماجه عليه السلام من طريق ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه موصولاً. **(فقال: إنه ليس في النوم تفريط)**، يعني: التقصير ينسب إلى النائم في تأخير الصلاة. **(إنما التفريط في اليقظة)**، يعني: التقصير يوجد في حالة اليقظة، والظاهر أنه لا إثم عليه بالنظر إلى النوم؛ لأن فعله في وقت يباح فعله، فيشمله الحديث، وأما إذا نظر إلى التسبب به للترك، فلا إشكال في العصيان بذلك، ولا شك في إثم من نام بعد تضيق الوقت لتعلق الخطاب به، والنوم مانع من الامتثال، والواجب إزالة المانع. **(فإذا نسي أحدكم صلاة)**، يعني: تركها نسياناً. **(أو نام عنها)**، يعني: غفل عنها في حال نومه. **(فليصلها إذا ذكرها)**، يعني: بعد النسيان أو النوم.

قوله: **(حديث أبي قتادة رضي الله عنه حديث حسن صحيح)**، و أخرجه أبو داود عليه السلام والنسائي عليه السلام، قال الحافظ عليه السلام: إسناده أبي داود عليه السلام على شرط مسلم. قوله: **(فقال بعضهم: يصلوها إذا استيقظ وذكر وإن كان عند طلوع الشمس أو عند غروبها، وهو قول أحمد عليه السلام وإسحاق عليه السلام والشافعي عليه السلام ومالك عليه السلام)**، و

استدلوا بأحاديث الباب، قال مالك عليه السلام والشافعي عليه السلام وأحمد عليه السلام:
 إن النائم إذا استيقظ صلى، وإن كان ذلك في الأوقات المكروهة،
 فوقت استيقاظه هو وقت صلاته، ويستثنون من أحاديث النهي
 هذه الصلاة، وقالوا: إن حديث الباب مخصص لحديث "لا صلاة
 بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس"
 أخرجه الشيخان من حديث أبي سعيد، وكذا لأحاديث النهي عن
 الصلاة في الأوقات الثلاثة، وهي في الصحيح. وقال إمام
 الحديث صاحب "النيل" راداً عليهم: فجعلوا أحاديث الباب
 مخصصة لأحاديث الكراهة، قال: وهو تحكم؛ لأن أحاديث الباب
 أعم من أحاديث الكراهة من وجه وأخص من وجه، وليس أحد
 العمومين أولى بالتخصيص من الآخر.

(وقال بعضهم: لا يصلي حتى تطلع الشمس أو تغرب،)

و به قالت الحنفية لأحاديث النهي عن الصلاة في الأوقات
 الثلاثة، ويجعلون أحاديث النهي أصلاً، ويستثنون هذه الأوقات.
 ولا يخفى على اللبيب، فإن أحاديث النهي متواترة، فكونها
 مخصصة لأخبار الآحاد أفضل وأولى من العكس. وأجاب ابن
 الهمام عليه السلام عن حديث الباب: إن هذا الحديث خاص من وجه وعام
 من وجه، وكذا حديث النهي، فتعارضاً، وفي التعارض يقدم
 المحرم على المبيح. وأما سبب الخلاف في ذلك اختلافهم في
 الجمع بين العمومات المتعارضة في ذلك، أعني الواردة في
 السنة وأي يخص بأي، وذلك أن عموم قوله: "إذا نسي أحدكم
 الصلاة فليصلها إذا ذكرها" يقتضي استغراق جميع الأوقات، و
 قوله: في أحاديث في هذه الأوقات نهى عن الصلاة فيها يقتضي
 أيضاً عموم أجناس الصلاة، فمتى حملنا الحديثين على العموم
 في ذلك وقع بينهما تعارض. والصواب لا معارضة بين

الحديثين؛ لأنه من البين أن المراد بقوله: "فليصلها" على وجه يصح، ألا ترى أنه لا يجوز الصلاة في زمان الحيض وإن تذكرت فيه، فالمراد "فليصلها بوجه يصح أو في وقت يصح فيه"، و حديث النهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة موجب لبطلان الفرض في هذه الأوقات عند الحنفية، فلا يشمل قوله: "فليصلها"، فلا تعارض، وبالله التوفيق.

باب ما جاء في الرجل ينسى الصلاة

قوله: **(من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها)**، ليس المراد أنه يصليها في وقت الكراهة أيضاً، فإن ذلك ليس وقتاً للصلاة أصلاً ورأساً، لا للفرض ولا للنفل. قوله: **(حديث أنس رضي الله عنه حديث حسن صحيح)**، أخرجه الأئمة الستة. قوله: **(يروي عن علي رضي الله عنه بن أبي طالب أنه قال في الرجل ينسى الصلاة: يصليها متى ذكرها في وقت أو غير وقت)**، قال البعض: أي ذكرها في وقت الصلاة أو في غير وقتها، وهو خطأ؛ لأن الله سبحانه جعل الصلاة على المؤمنين كتاباً موقوتاً، و غرضه التعميم باعتبار وقت الأداء و وقت القضاء، لا باعتبار وقت الكراهة أو غيرها، و تفصيله: أن غرضه أن يصليها إذا استيقظ سواء كان ذلك الوقت وقتاً لها معهوداً في الشرع من الأوقات الخمسة للصلاة، فيكون الأداء في الوقت أو لم يكن من الأوقات المعهودة و خرج وقتها فليصلها، فيكون قضاء في غير وقته، فأين مذهب الأئمة الثلاثة منه؟!.

(وهو قول أحمد رضي الله عنه وإسحاق رضي الله عنه)، وهو قول الشافعي رضي الله عنه و مالك رضي الله عنه، و استدلوا بحديث الباب، و بأثر أمير المؤمنين. (و

يروى عن أبي بكرة أنه نام عن صلاة العصر فاستيقظ عند غروب الشمس ، فلم يصل حتى غربت الشمس) ، رواه الطحاوي رحمه الله في "مشكل الآثار" ، وذلك في الشطر الذي لم يطبع بعد من الكتاب . (وقد ذهب قوم من أهل الكوفة إلى هذا) ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ، و استدلوا بأحاديث النهي عن الصلاة في الأوقات المنهية عنها . (وأما أصحابنا) ، يعني : أهل الحديث . (فذهبوا إلى قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه) ، وقد عرفت آنفاً أن أثر أمير المؤمنين رضي الله عنه لم يبق لهم فيه حجة ، و أثر أبي بكرة رضي الله عنه يخالف مذهب مالك رحمه الله و الشافعي رحمه الله و أحمد رحمه الله ، و يقرب مذهب أبي حنيفة رحمه الله ، و اعترف الحافظ رحمه الله في "الفتح" : باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ، بأنه صح عن أبي بكرة رضي الله عنه و كعب بن عجرة رضي الله عنه المنع عن صلاة الفرض في هذه الأوقات .

باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيّهن يبدأ

قوله : (**عن أبي الزبير**) ، في "التقريب" : اسمه محمد بن مسلم بن تدرس صدوق إلا أنه يدلّس . قوله : (**شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع صلاة**) ، وفي رواية البخاري و مسلم "صلاة العصر" ، و وقع في "الموطأ" من طريق أخرى : إن الذي فاتهم الظهر و العصر . و في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه "الظهر و العصر و المغرب" عند النسائي ، و في صحيح مسلم من حديث علي رضي الله عنه "شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر" فتعارض الأحاديث ، فدفعه الحافظ ابن سيد الناس اليعمري بتعدد الواقعات ، قال اليعمري : من الناس من رجح ما في الصحيحين ، و صرح بذلك ابن العربي رحمه الله : أن الصحيح أن الصلاة التي شغل عنها واحدة و هي

العصر، قال الحافظ رحمته الله في "الفتح": و يؤيده حديث علي رضي الله عنه "شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر"، قال: ومنهم من جمع بأن الخندق كانت وقعته أياماً، فكان ذلك في أوقات مختلفة في تلك الأيام، قال: وهذا أولى، وكذلك يقول النووي رحمته الله طريق الجمع بين هذه الروايات المتعارضة، فاتفق كل من القاضي عياض رحمته الله و النووي رحمته الله و اليعمري رحمته الله على حمل الروايات المتعارضة على الجمع، وتعدد الوقائع. **(فأمر بلاأفأذن، ثم قام فصلي الظهر، ثم أقام فصلي العصر، ثم أقام فصلي المغرب، ثم أقام فصلي العشاء)،** فيه دليل على أن الفوائت تُقضى مرتبة. قد ثبت ترتيبه في الصلوات عند الأربعة في واقعة الباب في غزوة الخندق، و إنما الخلاف في أن ذلك الترتيب هل هو كان على سبيل الوجوب أو الندب؟، فإن الترتيب في قضاء الفوائت واجب عند أبي حنيفة رحمته الله و مالك رحمته الله و أحمد رحمته الله، ومستحب عند الشافعي رحمته الله. قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني" ج ١، ص ٦٠٥: مذهب أحمد رحمته الله وجوب الترتيب، و مالك رحمته الله و أبي حنيفة رحمته الله، ثم عند أبي حنيفة رحمته الله يسقط الترتيب بأحد ثلاثة: النسيان، و ضيق الوقت، و كثرة الفوائت على الخمس، و قال أحمد رحمته الله: يجب الترتيب و إن كثرت، و قال مالك رحمته الله: يجب الترتيب مع النسيان.

و اختلفوا فيما تذكر فائتة في وقت حاضرة ضيق، هل يبدأ بالفائتة و إن خرج وقت الحاضرة، أو يبدأ بالحاضرة؟ ذهب مالك رحمته الله إلى الأول، و ذهب أبو حنيفة رحمته الله و الشافعي رحمته الله و أحمد رحمته الله إلى الثاني، و قال عياض: محل الخلاف إذا لم تكثر الصلوات الفوائت، و أما إذا كثرت، فلا خلاف أنه يبدأ بالحاضرة، و اختلفوا في حد القليل، فقليل: صلاة يوم، و قيل: أربع صلوات.

قوله: **(حديث عبد الله ليس بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله)**، قال الحافظ رحمته الله في "التهذيب": وأما سماعه من أبيه، فأكثرهم على أنه لم يسمع من أبيه؛ لكن الحديث يستفيد بحديث أبي سعيد عند النسائي رحمته الله و الطحاوي رحمته الله، قال الدارقطني رحمته الله: أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه من حنيفة بن مالك ونظرائه.

قوله: **(وهو الذي اختاره بعض أهل العلم في الفوائت أن يقيم الرجل لكل صلاة إذا قضاها)**، وهو المذهب الراجح يدل عليه حديث الباب، وحديث أبي سعيد رحمته الله. قال: يوم الخندق وهو غزوة الأحزاب. **(وجعل يسب كفار قريش)**، قال الشهاب: لأنهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها. قوله: **(ما كدت أصلي العصر حتى تغرب الشمس)**، وفي رواية للبخاري رحمته الله "ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب". **(والله إن صليتها)**، وفي رواية البخاري "والله ما صليتها". **(قال: فنزلنا بطحان)**، وإبالمدينة المنورة. **(فصلى رسول الله ﷺ العصر بعد ما غربت الشمس، ثم صلى بعدها المغرب)**، استدل به على عدم مشروعية الأذان للفائتة، وهو خطأ، كيف! وقد وقع في حديث ابن مسعود رحمته الله المذكور في الباب "فأمر بلالاً فأذن، ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر" الحديث. **(هذا حديث حسن صحيح)**. وأخرجه البخاري رحمته الله ومسلم رحمته الله.

باب ما جاء في الصلاة الوسطى أنها العصر

للعلماء في تفسير الصلاة الوسطى أقوال كثيرة جداً، و"الوسطى" تانيث الأوسط: بمعنى الأعدل والأفضل من كل شيء،

فمعناه الفضلى، واختاره البدر العيني رحمته الله وغير واحد. قوله: **(إنه قال في الصلاة الوسطى صلاة العصر)**، والحديث رواه أحمد رحمته الله أيضاً، وفي رواية له "أن النبي صلوات الله وسلامه عليه قال: حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى، و سماها لنا أنها صلاة العصر". قوله: **(هذا حديث صحيح)**، يعني: حديث ابن مسعود رضي الله عنه صحيح، وأخرجه مسلم رحمته الله. قوله: **(حديث سمرة رضي الله عنه في صلاة الوسطى حديث حسن)**، وحديث سمرة رضي الله عنه حسنه الترمذي رحمته الله ههنا، و صححه في التفسير، و قد اختلف في صحة سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه، و يأتي بسط الكلام فيه. **(وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي صلوات الله وسلامه عليه وغيرهم)**، وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمته الله، و هو الصحيح من مذهب أحمد رحمته الله. قال النووي رحمته الله في "مجموعه": الذي يقتضي الأحاديث الصحيحة أنها العصر، و هو المختار. و قال العلامة الطيبي رحمته الله: هذا هو مذهب كثير من الصحابة رضي الله عنهم و التابعين رحمة الله عليهم، وإليه ذهب أبو حنيفة رحمته الله و أحمد رحمته الله و داود رحمته الله. و قال صاحب "النيل": المذهب الحق الذي يتعين المصير إليه، و لا يرتاب في صحته، هو أن الصلاة الوسطى هي العصر، فافهم!.

(و قال زيد بن ثابت رضي الله عنه و عائشة رضي الله عنها : الصلاة الوسطى صلاة الظهر) و هو رواية شاذة عن أبي حنيفة رحمته الله، صرح به النووي رحمته الله في "شرح مسلم"، و الحافظ البدر العيني رحمته الله في "العمدة". و دليل هذه الرواية ما في "سنن أبي داود" من حديث زيد بن ثابت: كان رسول الله صلوات الله وسلامه عليه يصلي الظهر بالهاجرة، و لم يكن يصلي صلاة أشد على أصحابه منها، فنزلت ﴿ حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى ﴾ و قال: إن قبلها صلاتين و بعدها صلاتين. و لا يخفى أن مجرد كون الصلاة الظهر

كانت شديدة على الصحابة رضي الله عنهم لا يستلزم أن تكون الآية نازلة فيها ، غاية ما في ذلك إن المناسب أن تكون الوسطى هي الظهر ، و مثل هذا لا يعارض به النصوص الصحيحة الصريحة في أن الصلاة الوسطى هي العصر الثابتة في البخاري و مسلم ، و غيرهما من طرق متعددة.

(وقال ابن عباس رضي الله عنهما وابن عمر رضي الله عنهما : الصلاة الوسطى صلاة

الصباح) ، وهو مذهب مالك رضي الله عنه والشافعي رضي الله عنه ، قال الماوردي رضي الله عنه : نص الشافعي رضي الله عنه أنها الصبح . و صحت الأحاديث أنها العصر ، فكان هذا مذهبه لقوله : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، و اضربوا بقولي على عرض الحائط ، قال : إنما نص على أنها الصبح ؛ لأنه لم تبلغه الأحاديث الصحيحة في العصر . واحتج من قال : إن الصلاة الوسطى هي الصبح بما رواه النسائي رضي الله عنه عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : أدلج رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم ثم عرس فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس أو بعضها " فلم يصل حتى ارتفعت الشمس وهي الصلاة الوسطى " . و الجواب عن ذلك بوجهين ، الأول : إن ما روي من قوله في هذا الخبر " وهي الصلاة الوسطى " يحتمل أن يكون من المدرج ، و ليس من قول ابن عباس رضي الله عنهما ، و يحتمل أن يكون من قوله ، و قد أخرجه أبو نعيم إنه قال : الصلاة الوسطى صلاة العصر ، و هذا صريح لا يتطرق إليه من الاحتمال . الوجه الثاني : إنه روي عنه أحمد رضي الله عنه في " مسنده " قال : قاتل رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم عدواً فلم يفرغ منهم ؛ حتى أخرج العصر عن وقتها ، فلما رأى ذلك قال : اللهم من حبسنا عن الصلاة الوسطى إملاً بيوتهم ناراً أو قبورهم ناراً ، و قد تقرر في موضعه أن الاعتبار عند مخالفة الراوي روايته بما روي لا بما رأى .

(قال محمد رضي الله عنه : قال علي رضي الله عنه : وسماع الحسن من سمرة

صحيح، واحتج بهذا الحديث. وقد اختلفوا في سماعه عن سمرة رضي الله عنه على ثلاثة أقوال الأول: إنه لم يسمع منه شيئاً، والثاني: إنه سمع منه كثيراً، والثالث: إنه سمع منه حديث العقيقة فقط، والقول الأول اختاره شعبة رضي الله عنه وابن معين رضي الله عنه، وقال يحيى القطان رضي الله عنه والبردنجي رضي الله عنه: أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه كتاب، ولا يثبت عنه حديث، قال فيه: سمعت سمرة رضي الله عنه، والثاني اختاره ابن المديني رضي الله عنه والبخاري رضي الله عنه والترمذي رضي الله عنه، والثالث اختاره النسائي رضي الله عنه والبزار رضي الله عنه والدارقطني رضي الله عنه وعبد الحق رضي الله عنه صاحب "الأحكام"، قال علي بن المديني رضي الله عنه: سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه صحيح، ومن أثبت مقدم علي من نفى.

باب ما جاء في كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر

(منصور وهو ابن زاذان)، الثقفى ثقة ثبت عابد. (أخبرنا أبو العالية)، اسمه رفيع بن مهران، ثقة من كبار التابعين. (نهى عن الصلاة بعد الفجر)، يعني: بعد صلاة الفجر. (حتى تطلع الشمس)، وفي حديث أبي سعيد عند البخاري لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس. (وعن الصلاة بعد العصر)، يعني: بعد صلاة العصر. (حديث ابن عباس عن عمر حديث حسن صحيح)، أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما، قال الإمام الطحاوي رضي الله عنه: جاءت الآثار عن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم متواترة بالنهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر، وأيضاً قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر رضي الله عنه في "التمهيد": إنه متواتر، وأيضاً ادعى ابن بطال من القدماء والمناوي والسيوطي من المتأخرين التواتر، وحديث النهي عن الصلاة عند الطلوع والغروب والاستواء، حديث

صحيح أيضاً رواه مسلم عليه السلام في "صحيحه". فالأوقات التي نهى فيها عن الصلاة خمسة، فأبو حنيفة عليه السلام جعلها نوعين: النوع الأول: الأوقات الثلاثة: الطلوع، والغروب، والاستواء فقال: لا تجوز الصلاة في هذه الأوقات الثلاثة، وإن صلى فيها أحد فإن كانت فريضة أو كل ما هو دين في ذمته ووجب كاملاً بطلت، وإن كانت نافلة صحت مع كراهة التحريم. والنوع الثاني: الوقت بعد الصبح والعصر، فقال أبو حنيفة عليه السلام: تجوز فيه الفرائض والواجبات لعينها، لا النوافل والواجبات لغيرها، والتفقه أن الوقت بعد الفجر والعصر في حكم المشغول بالفرض، فلم تظهر الكراهة في حق الفرض والواجب لعينه، فليست الكراهة لمعنى في الوقت، والواجب لعينه ما يكون مقصوداً لنفسه، والواجب لغيره ما يكون مقصوداً لغيره، وفي "العناية": إن الواجب لعينه ما يكون مأموراً به من جهة الله، والواجب لغيره ما يكون واجباً في الذمة من جهة العبد. وبالجمل: الفرق بين هذه الثلاثة وهذين الوقتين أن النهي في الثلاثة لمعنى في الوقت، وهو كونه منسوباً إلى الشيطان، فيظهر في حق الفرائض والنوافل وغيرهما، وفي الوقتين (١) للشغل بالفرض التقديري، وشغله بالفرض التقديري أولى من شغله بالنفل، فظهر المنع في حق النوافل دون الفرائض الحقيقي والواجب لعينه.

والشافعي عليه السلام لم يفرق بين هذه الأوقات الخمسة، فتجوز عنده فيها الفرائض، وماله سبب من النوافل، مثل تحية الوضوء، وتحية المسجد، وسجود التلاوة، والشكر، وصلاة العيد، والكسوف، وصلاة الجنازة، وقضاء الفائتة، فهذه كلها مستثنى

قال الإمام الطحاوي عليه السلام: وأما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد العصر وبعد الصبح، فإن هذين

الوقتين لم ينه عن الصلاة فيهما للوقت، وإنما نهى عن الصلاة فيهما للصلاة.

عندهم من الكراهة . و تفقه الشافعية بأن ماله سبب ليس في قدرة العبد و اختياره ، فلم ينه عنه . و مافي اختياره و قدرته وقع النهي عنه . و قال مالك رحمته الله : تجوز الفرائض دون النوافل غير أنه جوز فيها ركعتي الطواف . و احتج الشافعي رحمته الله بأنه صلوات الله عليه قضى سنة الظهر بعد العصر ، و هو صريح في قضاء السنة الفائتة ، فالحاضرة أولى و الفريضة المقضية أولى ، و يلحق ماله سبب . و أبو حنيفة رحمته الله يقول : إن ذلك داخل في عموم النهي . و دليل الحنفية في النهي عن ركعتي الطواف بعد الصبح و بعد العصر أثر الفاروق رضي الله عنه : أن عمر رضي الله عنه طاف بعد صلاة الصبح ، فركب حتى صلى الركعتين ”بذي طوى“ ، رواه البخاري ، و أثر عائشة رضي الله عنها ، قال الحافظ رحمته الله في ”الفتح“ : رواه ابن أبي شيبه عن محمد بن فضيل عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر و العصر فطف ، و آخر الصلاة حتى تغيب الشمس حتى تطلع ، و هذا إسناد حسن ، و الأحاديث التي فيها استثناء ركعتي الطواف كلها ضعاف ، تجد تفصيلها في ”نصب الراية“ ، و بالله التوفيق و منه الوصول إلى التحقيق .

(قال شعبة رحمته الله : لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء) ، المقصود من ذكر هذا أن حديث الباب من طريق قتادة عن أبي العالية موصول لا شبهة فيه للانقطاع . نعم ! سائر رواياته عن أبي العالية منقطعة ما عدا هذه .

(و حديث ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا ينبغي لأحد أن يقول : أنا خير من يونس بن متى) ، اختلفوا في شرحه ، قيل : ”أنا“ عبارة عن كل قائل ، و قيل : أراد به نفسه ، ثم احتاجوا فيه إلى توجيه شرحه ، فإن فضله و علوه على جميع الأنبياء ثابت قطعاً ،

فقال الحافظ البدر العيني رحمته الله في "العمدة": إنما قال: لما خشي على من سمع قصته أن يقع في نفسه تنقيص له، فبالغ في ذكر فضله لسد هذه الذريعة. والحديث هذا أخرجه البخاري رحمته الله وغيره - فتدبر! - **(وحدِيث علي رضي الله عنه القضاة ثلاثة)**، حديث علي رضي الله عنه هذا موقوف من قوله، يقوله الحافظ في "تهذيب التهذيب"، وفي "الإصابة"، قال الحافظ رحمته الله: رواه مرفوعاً عجلاً من مولى رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم، أخرجه عبد الصمد بن سعيد في "طبقات الحمصيين" فيأذن هو موقوف على علي رضي الله عنه، وروي مرفوعاً أيضاً عن عجلان.

باب ما جاء في الصلاة بعد العصر

(عن عطاء بن سائب)، الثقي الكوفي صدوق، اختلط في آخر عمره. **(إنما صلى رسول الله ﷺ الركعتين بعد العصر؛ لأنه أتاه مال)**، وروى البخاري رحمته الله من حديث أم سلمة رضي الله عنها: صلى النبي صلوات الله عليه وآله وسلم بعد العصر الركعتين، وقال: شغلني ناس من عبد القيس عن الركعتين بعد الظهر، ورواه مسلم رحمته الله، وفيه "أتاني ناس من عبد القيس بالإسلام من قومهم، فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر".

ورواه النسائي رحمته الله من طريق أبي سلمة رضي الله عنه عن أم سلمة رضي الله عنها: إن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم صلى في بيتها بعد العصر ركعتين مرة واحدة، وفي رواية له عنها "لم أره يصليهما قبل ولا بعد"، فهذه النصوص تدل على أنه صلوات الله عليه وآله وسلم شغل عن الركعتين بعد الظهر، فقضاها بعد العصر، وصريحة في عدم المداومة؛ بل فعله مرة واحدة. **(ثم لم يعدلها)**، وهذه الزيادة في حديث أم سلمة رضي الله عنها "ما رأيته صلاهما قبل ولا بعد" أصرح في

المقصود جداً. (حديث ابن عباس رضي الله عنه حديث حسن)، وأخرجه ابن حبان رحمته الله. (روى غير واحد عن النبي ﷺ أنه صلى بعد العصر ركعتين)، وليس هذا بمخالف لحديث ابن عباس رضي الله عنه الذي قدمنا، فإن ذلك لا يقتضي دوام النبي ﷺ على ذلك، فإن المصحح لثبوت صلى إنما هو الصلاة مرة واحدة. (هذا خلاف ما روي عنه)، أنه نهى عن الصلاة بعد العصر، ولا يخفى أنه لا يخالفه؛ لأن النهي للأمة لا يقتضي النهي له. (وقد روي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه نحو حديث ابن عباس رضي الله عنه)، رواه أحمد رحمته الله في "مسنده" عن قبيصة بن ذؤيب، يقول: إن عائشة رضى الله عنها أخبرت آل الزبير أن رسول الله ﷺ صلى عندها ركعتين بعد العصر، فكانوا يصلونها. قال قبيصة: فقال زيد بن ثابت رضي الله عنه: يغفر الله لعائشة رضى الله عنها، نحن أعلم برسول الله ﷺ من عائشة رضى الله عنها إنما كان ذلك لأن أناساً من الأعراب. (فذكر قصة شغلها عنها). فافهم!

(وقد روي عن عائشة رضى الله عنها في هذا الباب روايات)، يعني: مختلفة، بعضها يدل على جواز الصلاة بعد العصر، وبعضها يدل على عدم الجواز. (روى عنها أن النبي ﷺ ما دخل عليها بعد العصر إلا صلى ركعتين)، أخرجه البخاري رحمته الله وغيره، فهذا يدل على الجواز. (وروي عنها عن أم سلمة رضى الله عنها عن النبي ﷺ أنه نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس)، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس، وهذا يدل على عدم الجواز. ولأجل هذا الاختلاف في أحاديث عائشة رضى الله عنها رجح الترمذي رحمته الله حديث ابن عباس رضي الله عنه على أحاديث عائشة رضى الله عنها فقال: وقد روى غير واحد عن النبي ﷺ أنه صلى بعد العصر ركعتين وحديث ابن عباس رضي الله عنه أصح.

وفي "مسند أحمد" من حديث عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، قال: فدخلنا على مروان و عنده نفر فيهم عبد الله بن الزبير، فذكروا الركعتين اللتين يصليهما ابن الزبير بعد العصر، فقال له مروان: ممن أخذتهما يا ابن الزبير! قال: أخبرني بهما أبو هريرة رضي الله عنه عن عائشة رضي الله عنها، فأرسل مروان إلى عائشة رضي الله عنها ما ركعتان يذكرهما ابن الزبير أن أبا هريرة رضي الله عنه أخبره أنك أن رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم كان يصليهما بعد العصر؟ فأرسلت إليه أخبرتني أم سلمة رضي الله عنها، فأرسل إلى أم سلمة رضي الله عنها ما ركعتان زعمت عائشة رضي الله عنها أنك أخبرتها أن رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم كان يصليهما بعد العصر، فقالت: يغفر الله لعائشة رضي الله عنها، لقد وضعت أمري على غير موضعه، صلى رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم الظهر، وقد أتني بمالٍ فقعد يقسمه؛ حتى أتاه المؤذن بالعصر، فذكر قصة. وفي "مسند أحمد رضي الله عنه" عن يزيد بن أبي زياد، قال: سألت عبد الله بن الحارث عن الركعتين بعد العصر، فقال: كنا عند معاوية، فحدث ابن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلی الله علیه وآله وسلم يصليهما، فأرسل معاوية إلى عائشة رضي الله عنها - و كنت فيهم - فسألنا، فقالت: لم أسمع من النبي صلی الله علیه وآله وسلم؛ ولكن حدثتني أم سلمة رضي الله عنها، فسألتها، فحدثتني أم سلمة رضي الله عنها أنها [فذكر القصة]، فأتيت معاوية، فأخبرته بذلك، فقال ابن الزبير: أليس قد صلاهما؟ لا أزال أصليهما، فقال له معاوية رضي الله عنه: إنك لمخالف لا تزال تحب الخلاف ما بقيت. وبالجمل: فإنكار معاوية رضي الله عنه ومروان على ابن الزبير رضي الله عنه، وإنكار أم سلمة رضي الله عنها عنها على عائشة رضي الله عنها يدل على أن تشريع العام في أدائهما، هو من اجتهاد عائشة رضي الله عنها؛ بل دلت الأحاديث

على أن عائشة رضي الله عنها لم تصب في اجتهداها، وفي ظنها التشريع عاماً، و من المعلوم أن الجزئيات الخاصة لا تقاوم القواعد العامة، والأحاديث في النهي بلغت التواتر. وبعد اللتيا والتي قد أصبح المدار فيهما أم سلمة رضي الله عنها، وعندها الخبر اليقين دون عائشة رضي الله عنها، وقد أنكرت أم سلمة رضي الله عنها على عائشة رضي الله عنها في وضع حديثها في غير محله. و محمل صلاته عند الأئمة الثلاثة أنه كان ذلك من خصائصه، قال الحافظ البدر العيني رحمته الله: وذكر الماوردي رحمته الله من الشافعية: أن ذلك من خصوصياته، و كذلك حكاه عن الخطابي رحمته الله وابن عقيل رحمته الله. وقد حقق الطحاوي رحمته الله الخصوصية ببحث مطنب على عادته. واستدلوا بما في البخاري، وفيه "و قال ابن عباس رضي الله عنه: و كنت أضرب الناس مع عمر رضي الله عنه بن الخطاب عنه" و رواه في "شرح معاني الآثار" من طرق كثيرة و ألفاظ متفقة المعنى من ضرب عمر رضي الله عنه، و تقريره بالضرب من يصلي ركعتين، و ظاهر أن هذا لا بد أن يكون على رؤوس الأشهاد، و لم ينكر عليه أحد، فيكون اجماعاً، وبالله التوفيق.

(إلا ما استثنى من ذلك)، و الظاهر أن المؤلف أشار إلى حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه، أخرجه أصحاب السنن، و سيأتي في أبواب الحج، قال: يا بني عبد مناف! لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت و صلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار. و استدل به الشافعي رحمته الله على جواز النافلة بمكة في الأوقات الخمسة بدون كراهة. و وقع في إسناده اختلاف، و لأجل الاختلاف لم يخرجاه. قاله ابن دقيق العيد رحمته الله. و أيضاً لا يخفى أن الغرض بذلك المنع عن سد أبواب دورهم التي كانت في المطاف و حوالي البيت، لا إجازة الصلاة في أي وقت كان، فلا يخالف ما سبق النهي عنها.

فافهم!. (وقد قال به)، يعني بما ذكر من كراهة الصلاة بعد العصر وبعد الصبح إلا ما استثنى.

(وبه يقول الشافعي رحمته الله وأحمد رحمته الله وإسحاق رحمته الله)، احتجوا بأحاديث النهي عن الصلاة بعد العصر وبعد الصبح، وماروي في الرخصة في ذلك، قالوا بهما. **(وقد كره قوم من أهل العلم)**، الصلاة بمكة أيضاً بعد العصر وبعد الصبح. **(وبه يقول سفيان الثوري رحمته الله ومالك بن أنس رحمته الله وبعض أهل الكوفة رحمته الله)**، وبه يقول أبو حنيفة رحمته الله وأحمد رحمته الله. واحتجوا بعموم النهي، فاختلف الأئمة الأربعة، فقال الإمام الشافعي رحمته الله بجواز الركعتين بعد العصر، وقال أبو حنيفة رحمته الله ومالك رحمته الله وأحمد رحمته الله بعدم الجواز، وادعى النووي رحمته الله الاتفاق على ذلك. ومن الجائز أن نقول: إن ما ذهب إليه الأئمة الثلاثة هو مذهب جمهور الصحابة رضي الله عنهم، وقوله: وأحمد رحمته الله، هذا خلاف ما في كتب الحنابلة، فقد ذكر الموفق في "المغني": مذهب أحمد رحمته الله كأبي حنيفة رحمته الله، فلعل ما عند الترمذي رحمته الله رواية عنه.

باب ما جاء في الصلاة قبل المغرب

اختلف فيه السلف، ذهب بعض الصحابة رضي الله عنهم و التابعين رحمة الله عليهم إلى الاستحباب، وذهب الآخرون منهم إلى عدم الاستحباب. قوله: **(عن كهمس بن الحسين)**، وفي "التقريب" و"الخلاصة" كهمس بن الحسن "بالتكبير"، وثقه أحمد رحمته الله وابن معين رحمته الله. **(عن عبد الله بن بريدة)**، المروزي رحمته الله قاضيه ثقة. **(عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه)**، صحابي بايع تحت الشجرة. **(بين كل أذانين)**، يعني: أذان وإقامة. **(صلاة)**، والمراد صلاة نافلة.

لمن شاء)، يعني: كون الصلاة بين الأذنين لمن شاء. والحديث يدل على جواز الركعتين بعد أذان المغرب وقبل صلاته. أقول: و من العجب ما يصنع القائلون بالاستحباب بقوله: "لمن شاء"، هذا نص صريح في عدم الاستحباب بل أعجب منه: أما يعلمون أنه تمتد كراهة النفل بعد أداء فرض العصر إلى غروب الشمس، فأين الجواز؟ و فضلاً عن الاستحباب. فقولهم بالاستحباب من أعظم الخطأ، فتأمل و لا تغفل!. (حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري ومسلم وغيرهما. (فلم يربعضهم الصلاة قبل المغرب)، وإليه ذهب كثير من السلف، صرح به المحقق ابن الهمام رحمته الله في "فتح القدير". وقد اعترف النووي في "شرح مسلم"، والحافظ رحمته الله في "الفتح" بأن الخلفاء الأربعة وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم كانوا لا يصلونها. وفي "بدائع الفوائد": سئل سعيد بن المسيب رضي الله عنه عن الركعتين قبل المغرب، فقال ما رأيت فقيهاً يصليهما غير سعد بن مالك. (وقد روي عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يصلان قبل صلاة المغرب بين الأذان والإقامة)، وفي "بدائع الفوائد": وفي رواية عن سعيد بن المسيب رضي الله عنه: كان المهاجرون لا يركعون الركعتين قبل المغرب، وكان الأنصار يركعونها. اختلف فيها الأئمة الأربعة، فلم يقل بها أبو حنيفة رحمته الله ومالك رحمته الله، وقال أحمد رحمته الله بالجواز فقط على وفق ما ذكره ابن قدامة رحمته الله في "المغني"، و اختلف فيها قول الشافعي رحمته الله، فنقل النووي رحمته الله في "شرح المذهب" استحبابها، وفي "شرح مسلم" أن الأشهر عدم الاستحباب، وبالجملة أن الأئمة الأربعة متفقة على عدم الاستحباب، وهو الصواب. واحتج من لم ير الصلاة قبل المغرب بأحاديث، منها: ما أخرجه أبو داود رحمته الله عن طاؤس، قال: سئل ابن

عمر رضي الله عنه عن الركعتين قبل المغرب، فقال: ما رأيت أحداً على عهد رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم يصليهما. قال ابن الهمام رحمته الله وجمال الزيلعي رحمته الله: سكت عنه أبوداؤد رحمته الله، ثم المنذري في "مختصره" فهو صحيح عندهما، وقال النووي رحمته الله في "الخلاصة": إسناده حسن.

واحتج من قال باستحبابهما بأحاديث. منها: حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه حديث الباب، وهو حديث صحيح، أخرجه الشيخان. ومنها: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه وهو أيضاً حديث صحيح، رواه الشيخان، ومنها: حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، أخرجه محمد بن نصر في "قيام الليل" بلفظ "إن رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم صلى قبل المغرب ركعتين، ثم قال: صلا قبل المغرب ركعتين، ثم قال عند الثالثة: لمن شاء". فليس غرض الشارع من هذا الاستحباب ولذلك قال: "لمن شاء"، فقول عبد الله بن عمر رضي الله عنه "ما رأيت أحداً يصليهما على عهد رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم" وقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه "ولم أدرك أحداً من الصحابة رضي الله عنهم يصليها غير سعد بن مالك رضي الله عنه"، وقول منصور عن أبيه "ما صلى أبوبكر رضي الله عنه ولا عمر رضي الله عنه ولا عثمان رضي الله عنه الركعتين قبل المغرب" كل ذلك دلالة واضحة على أنهم فهموا غرض الشارع صلی الله علیه وآله وسلم من ذلك الأمر.

(وقال أحمد رحمته الله وإسحاق رحمته الله: إن صلاهما فحسن)، قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني": فظاهر كلام أحمد رحمته الله أنهما جائزتان. وفي "بدائع الفوائد" عن أحمد رحمته الله: ما فعلته إلا مرة، فلم أر الناس عليه فتركتها. وفي "الفتح" و"العمدة" قال الأثرم: قلت لأحمد رحمته الله: الركعتين قبل المغرب، قال: ما فعلته إلا مرة، يعني: إنه لم يصل قبل بلوغه الحديث، و صلاهما مرة بعد سماعه الحديث ليتحقق العمل عليه. وهذه أدلة واضحة على أنه قائل بالجواز فقط، ثم قول الترمذي رحمته الله: **(وهذا عندهما على**

الاستحباب)، وقول الحافظ رحمته الله في "الفتح": إلى استحبابهما ذهب أحمد رحمته الله وإسحاق رحمته الله، مرجوح في فروعه، فافهم!

باب ما جاء في من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب

الشمس فقد أدرك العصر

قال المصنف رحمته الله في آخر هذا الباب: ومعنى هذا الحديث عندهم لصاحب العذر، مثل الرجل ينام أو ينساها، ففرض المؤلف من عقد هذا الباب هو التنبيه على ما تقدم من أن النائم والناسي إذا استيقظ أو ذكر، فليصل إذا ذكرها، فإن ذلك وقتها.

(وعن بسر بن سعيد)، قال في "تحفة الأحوذني": الحضرمي ثقة جليل. **(عن الأعرج)**، قال في "التحفة": هو عبد الرحمن بن هرمز الهاشمي المدني ثقة ثبت. **(من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح)**، يعني: من أدرك من صلاة الصبح ركعة بركوعها وسجودها قبل طلوع الشمس، فقد أدرك صلاة الصبح. اتفق الأئمة الأربعة على أن من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب، ثم غربت الشمس في خلالها، و أتم صلاته، فقد صحت. و أما في الصبح فكذلك عن مالك رحمته الله و الشافعي رحمته الله وأحمد رحمته الله خلافاً لأبي حنيفة رحمته الله، فعنده تبطل صلاة الصبح بطلوع الشمس في أثنائها. والحاصل فاتفق الأربعة في العصر، واختلفوا في الفجر. والحديث بظاهره لا يفرق بينهما، فإذا ن يصلح لأن يستدل به على أبي حنيفة رحمته الله. والغرض عندهم أنه لا يجوز التأخير إلى هذا الوقت إلا لمعذور كالناسي والنائم، والتأخير لغير المعذور معصية عندهم، وألحقوا بالمعذور

اجتهاداً كل من صار من أهل الوجوب في مثل هذا الوقت كصبي بلغ، وكافر أسلم، وحائض طهرت، وأنهم مأمورون بالصلاة في مثل الوقت.

و الطلوع و الغروب في خلالها غير مفسد، يعني: الذي ذهب إليه الثلاثة أنه من باب المواقيت، وأنه يدل على أن خروج الوقت غير مفسد لأصحاب العذر. وعلى كل حال حديث الباب وارد على الحنفية، ولم يجب أحد من عظمائنا بما يشفي العليل وتروي الغليل. و أجاب عنه الإمام الحافظ الطحاوي رحمته الله في "شرح الآثار" باب الرجل يدخل في صلاة الغداة فيصل منها ركعة، بأن محمل الحديث من صار من أهل الوجوب كالمجانين إذا أفاقوا، و الصبيان إذا بلغوا، و الكفار إذا أسلموا، و الحيض إذا طهرن، و قد بقي عليهم من وقت الصبح مقدار ركعة فإنهم لها مدركون. وهذا الذي ذكره الطحاوي رحمته الله لحديث الباب في صدد الجواب، ذكره ابن القاسم رحمته الله في "المدونة" عن ابن وهب، قال: و بلغني عن أناس من أهل العلم أنهم كانوا يقولون: إنما ذلك للحائض تطهر عند غروب الشمس أو بعد الصبح، أو النائم أو المريض يفيق عند ذلك. فعلم أن الطحاوي رحمته الله لم يتفرد به؛ بل سبقه إلى ذلك ابن وهب رحمته الله و أناس آخرون. و أجاب عنه الحافظ المحدث المحقق و المدقق الشيخ محمد أنور شاه الكشميري الديوبندي رحمته الله، يقول: و الذي ظهر لي أن يقال: إن الحديث وارد في حكم صلاة المسبوق، و لا علاقة له بالمواقيت، و "قبل طلوع الشمس، و قبل الغروب" تعبيران عن الفجر و العصر، فالمعنى من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة مع الإمام، فقد أدرك الصلاة سواء كان ذلك في الفجر قبل طلوع الشمس أو في العصر قبل الغروب، فلتكن الركعتان جميعاً قبل الطلوع و

الغروب، فتكون الركعة الثانية بعد الإمام محسوباً مع الإمام، فيكون من أحكام المسبوق . فإذا ن لا إشكال في قوله : ” فليصل اليها ركعة أخرى “ وهذا في معاني الآثار أو ” فليتم صلاته “ وهذا في ” الصحيح “ حيث أن المسبوق يصلي ما فاتته إلى ما أدركه . و بعد هذا الذي ذهب إليه الجمهور أنه من باب المواقيت، إنه يدل على أن خروج الوقت غير مفسد لأصحاب العذر، لا بد أن يبينوا وجه التخصيص بهما أيضاً، فالمطابقة بوجه التخصيص لا فرق بينهما على كل حال سواء كان الحديث في حكم المسبوق بالصلاة أو المسبوق بالوقت . ويدل على ما ذكرنا أن حديث أبي هريرة رضي الله عنه قد روي في عدة أبواب من الحديث بالفاظ متقاربة . و اتفقوا في ثلاثة مواضع منها أنه في حق المسبوق، الأول : حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الشيخين و لفظ البخاري رضي الله عنه ” من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة “، والثاني : حديثه عند مسلم بلفظ ” من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة “، وهذا اللفظ الثاني نص في المسبوق، والثالث : حديثه عند أبي داود رضي الله عنه ” باب الرجل يدرك الإمام ساجداً كيف يصنع “، ونصه ” قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه : إذا جنّتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا، ولا تعدوها شيئاً، و من أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة “، و أريد بالركعة الركوع، وهذا أيضاً نص في حكم المسبوق، وفي معناه حديث ابن عمر رضي الله عنه عند النسائي رضي الله عنه ” باب من أدرك ركعة من صلاة الصبح “ مرفوعاً، ” من أدرك ركعة من الجمعة أو غيرها فقد تمت صلاته “.

فالحديث بهذه الألفاظ كلها في حكم المسبوق ، فليكن حديث الباب كذلك في حقه مسوقاً لحكمه، وبالله التوفيق .
(حديث أبي هريرة رضي الله عنه حديث حسن صحيح) ، أخرجه

الأئمة الستة. **(وبه يقول أصحابنا الشافعي رضي الله عنه وأحمد رضي الله عنه و إسحاق رضي الله عنه)**، وبه يقول مالك رضي الله عنه.

باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين

ذهب جماعة من الأئمة إلى الأخذ بظاهر الحديث، فجوزوا الجمع في الحضر للحاجة مطلقاً. قوله: **(من غير خوف ولا مطر)**، الحديث ورد بلفظ "من غير خوف ولا سفر"، و بلفظ "من غير خوف ولا مطر"، قال الحافظ رضي الله عنه: لم يقع مجموعاً بالثلاثة في شيء من كتب الحديث؛ بل المشهور من غير خوف ولا سفر. **(أراد أن لا تخرج أمته)**، معناه: إنما فعل تلك لتلايشق عليهم، فقصد إلى التخفيف عنهم، ذهب جماعة من الأئمة إلى الأخذ بظاهر الحديث فجوزوا الجمع في الحضر للحاجة مطلقاً لكن بشرط أن لا يتخذ ذلك عادةً، ومن قال به ابن سيرين وربيعه وأشهب وابن المنذر، وحكاه الخطابي عن جماعة من أهل الحديث، وهذا مخالف لنص الكتاب والحديث، فافهم. قوله: **(وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه)**، أخرجه مسلم عن عبد الله بن شقيق، ذهب الأئمة الأربعة إلى أن الجمع بغير عذر لا يجوز. ثم الجمع بين الصلاتين أي: أداء الصلاتين، الظهر والعصر، أو المغرب والعشاء في وقت أحدهما تقديماً أو تأخيراً، خلافة بين الأربعة، فاتفق الثلاثة على جوازها مع اختلاف بينهم في سبب الجواز من سفر أو مطر أو مرض، وأنكره أبو حنيفة رضي الله عنه مطلقاً، أي: تقديماً وتأخيراً، و بعذر أو بغير عذر، ما عدا صلاتين الظهر والعصر بعرفات جمع تقديم، وما عدا صلاتين المغرب والعشاء بجمع [بالمزدلفة] جمع تأخير. ثم لجمع التقديم عندهم - ذكره

النووي رحمه الله وغيره - شروط: منها: أن ينوي الجمع قبل فراغه من الصلاة الأولى. ومنها: أن لا يفرق بينهما ولا يتطوع بينهما، ومنها: الترتيب. ويشترط لجمع التأخير أن ينويه في وقت الأولى، ويكون قبل ضيق وقتها بحيث يبقى من الوقت ما يسمع تلك الصلاة فأكثر. وبالجمله قال أبو حنيفة رحمه الله وأصحابه رحمة الله عليهم: لا يجوز الجمع الحقيقي وقتاً فيماعداء عرفة والمزدلفة، وجميع ما ورد في الروايات المثبتة للجمع، فيراد به الجمع الصوري دون الحقيقي الوقتي، بأن يصلي صلاة في آخر وقتها، والأخرى في أول وقتها. وهذا فهمه أبو الشعثاء جابر بن زيد تلميذ ابن عباس رضي الله عنه، وهو راوي الحديث عن ابن عباس رضي الله عنه، وهو عند مسلم في "صحيحه"، وفيه: "قلت يا أبا الشعثاء! أظنه آخر الظهر، وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء، قال: وأنا أظن ذلك. وفي "سنن النسائي" عن ابن عباس رضي الله عنه نفسه بلفظ "صليت مع النبي صلوات الله وسلامه عليه الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً"، فهذا ابن عباس رضي الله عنه راوي حديث الباب، قد صرح بأن ما رواه من الجمع هو الجمع الصوري. وفي "الذيل" مؤيدات للجمع الصوري، ودفع إيرادات ترد عليه، وقال صاحب "تحفة الأحوذني": وهو أولى الأجوبة عندي وأقواها وأحسنها. وأجاب بعض الأعيان عن حديث الباب، وقال: ليعلم أن ما وقع في الحديث من قوله: "صلى بالمدينة" وهم من الراوي؛ لأنه روي أن ذلك كان في تبوك، وقال الراوي في بيان تلك القصة: إنه جمع من غير سفر، لأنهم كانوا نازلين، فروى الآخرون هذا الحديث بالمعنى، فهو من قول الراوي [أي في حضر]، وعبروا عن ذلك بقوله: "بالمدينة"، وإلا كان ذلك في سفر. ولا يرد عليه ما وقع عن ابن عباس رضي الله عنه في التعليل من دفع التحريج؛ لأن عدم التحريج يحصل في السفر

أيضاً؛ ولكن يرد عليه أنه كيف صدر من الرواة الثقات مثل هذا الوهم الفاحش، وعلى مثله يرتفع الأمان والثقة عن الرواة؟! ثم كيف خفي ذلك على الصحابة رضي الله عنهم؟! وأجاب عنه النووي رحمه الله في شرح مسلم (ج: ١، ص: ٢٤٩) بحمله بعذر المرض؛ ولكن مذهب الشافعي رحمه الله أنه لا يجوز للمريض، وكيف وهل مرض القوم جميعاً؟ ومن هذا قال الحافظ رحمه الله: وفيه نظر؛ لأنه لو كان جمعه بين الصلاتين لعارض المرض لما صلى معه إلا من له نحو ذلك العذر. وقال بعض الأسياف: إنه كان في غيم فصلى الظهر ثم انكشف الغيم وبأن وقت العصر دخل. وهذا أبطله النووي رحمه الله، لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر، فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء. ولا يذهب على العاقل أن هذه التكاليف يحتاج إليها إذا كان الجمع بين الصلاتين جمعاً لهما في وقت أحدهما، فيجب الحمل على الجمع فعلاً؛ لأن قوله سبحانه: ﴿ان الصلوة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً﴾ وقوله: ﴿حافظوا على الصلوات﴾ نصوص صريحة وهو تشريع عام، لا يقاومها أخبار أحاد تحتل تأويلاً. ثم إنها وقائع جزئية، ومثل هذا يجب المصير إلى قواعد الشريعة والأصول الواضحة. وقد أجمعوا على أن تأخير الصلاة من غير عذر نسيان، أو نوم، ونحوهما لا يجوز، وإن ذلك معصية، ودل على ذلك روايات وآيات، وكذلك إجماع الأئمة الأربعة أنه لا يجوز الجمع من غير عذر، وما أولوه من الصرائح بالعذر فلا يحتمله اللفظ والنص، فيجب المصير إلى ما قاله الحنفية، وهو قول فصل في الباب، فافهم!

(وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا)، يريد

بذلك ما حدثه بعده عن ابن عباس رضي الله عنهما بقوله: حدثنا أبو سلمة رضي الله عنه.

قوله: (حدثنا أبو سلمة رضي الله عنه يحيى بن خلف البصري)، من شيوخ

الترمذي رحمه الله وأبي داود رحمه الله ومسلم رحمه الله وابن ماجه رحمه الله صدوق .
من جمع بين الصلاتين من غير عذر ، من سفر ، أو مطر ، أو مرض . **(فقد أتى باباً من أبواب الكبائر)** ، احتج به الحنفية على منع الجمع ؛ لكن لا يقوم به الحجة على القائلين بجواز الجمع ؛ لأنهم تأولوا الجمع بالعدر . قال الشافعي رحمه الله : السفر عذر . **(حنش هذا هو)** ، حسين بن قيس وهو ضعيف . **(ضعفه أحمد رحمه الله وغيره)** ، قال الذهبي رحمه الله في " الميزان " في ترجمته : قال أحمد رحمه الله : متروك ، وقال أبو زرعة رحمه الله وابن معين رحمه الله : ضعيف ، وقال البخاري رحمه الله : لا يكتب حديثه ، وقال النسائي رحمه الله : ليس بثقة ، وقال مرة : متروك ، وقال السعدي رحمه الله : أحاديثه منكراً جداً ، وقال الدارقطني رحمه الله : متروك ، وعد الذهبي رحمه الله حديثه من جمع بين الصلاتين من منكراته . **(والعمل على هذا عند أهل العلم)** ، أبو حنيفة رحمه الله وأصحابه رحمة الله عليهم . **(أن لا يجمع بين الصلاتين إلا في السفر أو بعرفة)** قال الحافظ البدر العيني رحمه الله : قال العياض رحمه الله : الجمع بين الصلوات المشتركة في الأوقات ، تكون تارة سنة ، وتارة رخصة ، فالسنة الجمع بعرفة والمزدلفة ، وأما الرخصة فالجمع في السفر والمرض والمطر .

(ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض ، وبه يقول أحمد رحمه الله وإسحاق رحمه الله) ، اختلفوا في المريض ، هل يجوز له أن يجمع بين الصلاتين كالمسافر لما فيه من الرفق به أو لا ؟ فجوزَه أحمد رحمه الله وإسحاق رحمه الله ، واختاره بعض الشافعية - الخطابي رحمه الله والمتولي رحمه الله والرؤياني رحمه الله والقاضي حسين - وجوزَه مالك رحمه الله بشرطه ، وقال بعض أهل العلم : يجمع بين الصلاتين في المطر . **(وبه يقول الشافعي رحمه الله وأحمد رحمه الله وإسحاق رحمه الله)** ، والمشهور من مذهب مالك رحمه الله إثباته

في المغرب والعشاء، ويرده لفظ الحديث "من غير خوف ولا مطر". **(ولم ير الشافعي رضي الله عنه للمريض أن يجمع بين الصلاتين)**، وهو المشهور عن الشافعي رضي الله عنه وأصحابه رحمة الله عليهم، وهذا صحيح، فإنه لم يكن مريضاً، وإن سلم أنه كان مريضاً، وأنه جمع لأجل المرض، فهل من اقتدى به كانوا كلهم مرضى؟ فهذا الاحتمال لا مساغ له في المقام، ومن خصه بالسفر كمالك رضي الله عنه وبعض الشافعية، يرده ما عن ابن عباس رضي الله عنهما عند مسلم رضي الله عنه. "و بالمدينة من غير خوف ولا سفر" وكل ما قيل في تأويله، وحمله بالجمع الوقتي فمردود، لا يخلو عن التكلف، اعترف به الحافظ رضي الله عنه في "الفتح" فافهم!

باب ما جاء في بدء الأذان

"الأذان" في اللغة: الإعلام، قال الله سبحانه: ﴿و اذان من الله و رسوله﴾. وفي الشريعة إعلام مخصوص بألفاظ مخصوصة، في أوقات مخصوصة، ويحصل من الأذان الإعلام بدخول الوقت، والدعاء إلى الجماعة، وإظهار شعائر الإسلام. وفي اختيار القول له دون الفعل سهولة القول. قال الحافظ رضي الله عنه في "الفتح": وردت أحاديث تدل على أن الأذان شرع بمكة قبل الهجرة، فذكر تلك الأحاديث، ثم قال: والحق أنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث، وقد جزم ابن المنذر بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بغير أذان منذ فرضت الصلاة بمكة إلى أن هاجر إلى المدينة، وإلى أن وقع التشاور في ذلك على ما في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه ثم حديث عبد الله بن زيد، وهذان حديثان رواهما الترمذي رضي الله عنه في هذا الباب. **(حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي)**، أبو عثمان البغدادي رضي الله عنه من

شيوخ الترمذي و البخاري و مسلم و غيرهم، وثقه النسائي رحمه الله.
(حدثنا أبي)، و هو يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص،
قال في "الخلاصة و هامشها": وثقه ابن معين رحمه الله و الدارقطني
رحمه الله و النسائي رحمه الله و أبوداؤد رحمه الله. **(عن محمد بن إبراهيم التيمي**
)، أبو عبد الله ثقة. **(عن محمد بن عبد الله بن زيد)**، بن عبد ربه
الأنصاري رحمه الله المدني ثقة. **(عن أبيه)**، هو عبد الله بن زيد
الأنصاري صحابي جليل رحمه الله أرى الأذان. **(إن هذه لرؤيا حق)**،
يعني: ثابتة صحيحة صادقة، **(فإنه أئدى)**، في "النهاية" أرفع و
أعلى صوتاً، وفي "القاموس": أئدى من حسن صوته، و الأحسن أن
يراد بأندى ههنا أحسن و أعذب، و إلا لكان في ذكر قوله: "أمد"
بعده تكرار. و على هذا ففي الحديث دليل على اتخاذ المؤذن
حسن الصوت. **(و أمدّ صوتاً منك)**، يعني: أرفع و أعلى صوتاً
منك، و فيه دليل على اتخاذ المؤذن رفيع الصوت. **(وليناد)**،
يعني: وليؤذن. **(بلال رحمه الله بذلك)**، يعني: بما تلقى إليه. **(وهو يجر**
إزاره)، دل هذا اللفظ على أنه خرج عمر رحمه الله إذ سمع الأذان في الحال،
و ليس وقعت المشاورة، و عقبها وقع العزم على نداء "الصلاة
جامعة" ثم أرى عمر الأذان في المنام، فنسي أو تأخر لأمر عن أن
يقصد على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم، ثم أرى عبد الله بن زيد رحمه الله، فقص على
رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم، و كان عمر رحمه الله حاضراً فتذكر رؤياه؛ و لكنه لم
يخبر بها في هذا المجلس استحياء؛ حيث سبقه عبد الله بن
زيد رحمه الله، و ظهرت منقبته، ثم لما سمع الأذان و هو في بيته خرج
يجر إزاره، و وقع في قلبه أن يخبر الآن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم برؤياه،
فأخبره بأنه رأى مثله قبل عشرين يوماً، فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم:
فلله الحمد، ثم قال له: ما منعك أن تخبرنا قبل هذا؟ قال: سبقني
عبد الله بن زيد رحمه الله، يقص رؤياه عليك، فاستحييت من إظهار

رؤيائي في ذلك المجلس. و للحافظ رحمته الله في هذا المقام كلام غير هذا.

(فقال رسول الله ﷺ : **فلله الحمد**) ، حيث أظهر الحق ظهوراً و ازداد في البيان نوراً . (وفي الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما) ، أخرجه الترمذي في هذا الباب . قوله : (**حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه**) **حديث حسن صحيح**) ، وقال الترمذي رحمته الله في ” **عِلله الكبير** “ : سألت محمد بن إسماعيل رحمته الله عن هذا الحديث ، فقال : هو عندي صحيح . وإن الترمذي رحمته الله روى هذا الحديث من طريق محمد بن إسحاق رحمته الله عن محمد بن إبراهيم التيمي رحمته الله بلفظ ” **عن** “ ؛ ولكنه صرح بالتحديث عن محمد بن إبراهيم التيمي رحمته الله عند أبي داؤد رحمته الله و ابن ماجه رحمته الله و أحمد رحمته الله و غيره ، فانزاحت شبهة التدليس .

(وقد روى هذا الحديث إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق أنهم من هذا الحديث و أطول ، و ذكر فيه قصة الأذان **مثنى مثنى** ، و **الإقامة مرة مرة**) ، أخرجه أبو داؤد رحمته الله من طريق يعقوب بن إبراهيم . (**حدثنا أبو بكر**) ، قال في ” **التقريب** “ : أبو بكر ثقة . (**حدثنا الحجاج بن محمد**) ، الأعور أبو محمد ثقة ثبت . (**قال ابن جريج رحمته الله**) ، عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ثقة فقيه فاضل جليل . (**كان المسلمون حين قدموا المدينة**) ، يعني : من مكة في الهجرة ، (**فيتحینون الصلاة**) ، يعني : يقدرُون أحيانها . (**فقال بعضهم : اتخذوا ناقوساً**) ، في ” **النهاية** “ : **الناقوس** ، خشبة طويلة تضرب بخشبة أصغر منها ، و النصراني يعلمون بها أوقات صلواتهم . (**وقال بعضهم : اتخذوا قرناً**) ، هو البوق الذي ينفخ فيه ، و المراد أنه ينفخ فيه ، فيجتمعون عند سماع صوته ، و هو من شعار اليهود . (**أولا تبعثون**)

رجلاً)، يعني: أتقولون بموافقة اليهود والنصارى، ولا تبعثون. (ينادي بالصلاة)، قال عياض رحمته الله: ظاهره أنه إعلام، ليس على صفة الأذان الشرعي؛ بل إخبار بحضور وقتها، قال النووي رحمته الله: هذا الذي قاله محتمل أو متعين. **(يا بلال! قم فناد بالصلاة)،** قال عياض رحمته الله: المراد الإعلام المحض بحضور وقتها، لا خصوص الأذان المشروع، فتحقق أن اللفظ الذي ينادي به بلال رضي الله عنه للصلاة. قوله: "الصلاة جامعة" فكان ذلك قبل تشريع الأذان المعروف، وهذا اختاره الشهاب. وحديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه عند الترمذي، وحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه عند البخاري، كلاهما يدل على أنه جرى العمل بالأذان قبل أن يخبر عمر رضي الله عنه، وأنه أخبر به بعد ما سمع الأذان، وإن مبدأ تشريعه وإن كان بالرؤيا، ثم توكيده باجتهاده وذوقه بقوله: إنها لرؤيا حق، وبقوله: "فلله الحمد"، فذلك أثبت "فقم مع بلال رضي الله عنه فألقها عليه"، فكان العمل بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا برؤيا الصحابي، ثم تلاه الوحي المتلوفي التنزيل بتصديقه، قال الله سبحانه: ﴿واذا ناديتم إلى الصلاة﴾، وقوله: ﴿وإذا نودي للصلاة من يوم الجمعة﴾، وكلتا الآيتين مدنية، وكلتا الآيتين دليل على ثبوت الأذان بنص الكتاب، وهكذا شأن القرآن لا يخلو عن مهمات الأمور وشعائر الدين نصاً، أو إشارة، أو دلالة. **هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر رضي الله عنه،** وأخرجه البخاري رحمته الله ومسلم رحمته الله وغيرهما، وقد قال ابن مندة في حديث ابن عمر رضي الله عنه: إنه مجمع على صحته، فلا يتوجه عليه طعن القاضي أبي بكر في صحته، ولا يرد تعجبه على أبي عيسى. فتأمل ولا تغفل!

باب ما جاء في الترجيع في الأذان

”الترجيع“ ههنا إعادة الشهادتين مرتين بصوت عال بعد النطق بهما بصوت منخفض. وقد اختلف فيه الأئمة، فقال به مالك رحمه الله والشافعي رحمه الله، وقال أبو حنيفة رحمه الله وأحمد رحمه الله بعدمه، روى الأثرم والخرقي عن أحمد رحمه الله: إنه لا يرجع. واختاره الحنابلة، نص عليه ابن الجوزي رحمه الله في التحقيق. قال الموفق في ”المغنى“: وهذا من الاختلاف المباح. **(قال: أخبرني أبي و جدي جميعاً عن أبي محذورة رضي الله عنه)**، أما أبوه فهو عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة رضي الله عنه، قال الحافظ رحمه الله في ”التقريب“: مقبول، وأما جده فهو عبد الملك بن أبي محذورة. قال في ”التقريب“: مقبول، وقال في ”الخلاصة“: وثقه ابن حبان رحمه الله. **(و ألقى عليه الأذان حرفاً حرفاً)**، يعني: لقنه الأذان كلمة كلمة. **(قال بشر)**، هو ابن معاذ شيخ الترمذي. **(فقلت له)**، يعني: لإبراهيم. **(فوصف الأذان بالترجيع)**، كذا روى الترمذي رحمه الله هذا الحديث مختصراً. ورواه أبو داود رحمه الله والنسائي رحمه الله مطولاً. **حديث أبي محذورة رضي الله عنه حديث صحيح، وقد روي من غير وجه)**، يعني: من غير طريق واحد، قيل: من طرق عديدة رواه مسلم رحمه الله وأبو داود رحمه الله والنسائي رحمه الله وغيرهم. **(وعليه العمل بمكة، وهو قول الشافعي رحمه الله)**، وهو قول مالك رحمه الله، قال النووي رحمه الله في ”شرح مسلم“ في هذا الحديث: حجة بينة ودلالة واضحة لمذهب مالك رحمه الله والشافعي رحمه الله وجمهور العلماء أن الترجيع في الأذان ثابت مشروع، وهو العود إلى الشهادتين مرتين برفع الصوت بعد قولهما مرتين بخفض الصوت، وقال أبو حنيفة رحمه الله والكوفيون: لا يشرع الترجيع عملاً بحديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه؛

فإنه ليس فيه ترجيع. واحتج الجمهور على مشروعية الترجيع و ثبوته بروايات أبي محذورة رضي الله عنه، وهي نصوص صريحة فيه، فمنها: هذان حديثان ذكرهما الترمذي رحمته الله في هذا الباب، ومنها: مارواه مسلم رحمته الله في "صحيحه" عنه. ومنها: مارواه أبو داود في "سننه" عنه، ومنها: مارواه النسائي وأبو داود وابن ماجه عنه. وأجاب عن هذه الروايات من لم يقل بالترجيع بأجوبة، منها: ما قال الطحاوي رحمته الله: إنه يحتمل أن يكون أبو محذورة رضي الله عنه لم يمد بذلك صوته على ما أراد النبي صل الله عليه وآله وسلم منه، فقال له: إرجع و امدد عن صوتك. ومنها: ما قال المرغيناني رحمته الله في "الهداية": وكان ما رواه تعليماً، فظنه ترجيعاً. ومنها: ما قال ابن الجوزي رحمته الله في "التحقيق": إن أبا محذورة رضي الله عنه كان كافراً، فلما أسلم ولقنه النبي صل الله عليه وآله وسلم الأذان، أعاد عليه الشهادة لتثبت عنده و يحفظها، و حاصله: أنه كان حديث عهد بالإسلام، فأعاد عليه الشهادتين ليرسخ التوحيد في قلبه، فظنه سنة عامة في الأذان. قال جمال الزيلعي رحمته الله: وهذه الأقوال الثلاثة متقاربة المعنى، ويردها لفظ أبي داود رحمته الله: "قلت": يا رسول الله علّمني سنة الأذان، وفيه "ثم تقول: أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله تخفض بها صوتك، ثم ترفع صوتك بها"، فجعله من سنة الأذان، وهو كذلك في "صحيح ابن حبان" و "مسند أحمد". وأحسن الأجوبة ما أفاده ابن قدامة رحمته الله في "المغني": ويحتمل أن النبي صل الله عليه وآله وسلم إنما أمر أبا محذورة رضي الله عنه بذكر الشهادتين سرّاً ليحصل له الإخلاص بها، فإن الإخلاص في الأسرار بهما أبلغ من قولهما إعلاناً للإعلام، و خص أبا محذورة رضي الله عنه بذلك؛ لأنه لم يكن مقرّاً بهما حينئذ، و دليل هذا الاحتمال أن النبي صل الله عليه وآله وسلم لم يأمر به بلالاً رضي الله عنه و لا غيره ممن كان مسلماً ثابت الإسلام، و أيضاً فليس فيه الأمر بالترجيع حين

جعله مؤذنا ؛ بل كان ذلك حين يلقي كلمات الأذان ، فلعل أبا محذورة رضي الله عنه أبقاه تذكارا لتلك البركة التي حصلت له بذلك ، و التذاذاً بإعادتها ، فجرى سنة في أذانه ، وفي أذان ولده بعده ، و هكذا شاعت فيما شاعت من البلاد ، فلا يبعد أن يكون وجه التعامل به هذا .

واستدل أبو حنيفة رضي الله عنه وأحمد رضي الله عنه بأذان بلال رضي الله عنه ، ولم يكن فيه الترجيع ، و هو مؤذن رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم باتفاق أهل الإسلام سافراً و حضراً إلى أن توفي رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم ، و مؤذن أبي بكر الصديق إلى أن توفي من غير ترجيع ، و أنه المتأخر إذا أقره النبي صلی الله علیه وآله وسلم حين رجع إلى المدينة بعد ما لقن أبا محذورة رضي الله عنه الأذان بمكة . و استدل بحديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه ، و حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه مخرجه في ” سنن أبي داؤد “ و ” ابن ماجه “ من طريق محمد بن إسحاق رضي الله عنه بالسماع من محمد بن إبراهيم التيمي ، و رواه ابن حبان رضي الله عنه و ابن خزيمة رضي الله عنه في ” صحيحهما “ . و قال محمد بن يحيى الذهبي : ليس في أخبار عبد الله بن زيد رضي الله عنه في فضل الأذان خبر أصح من هذا ، و صححه البخاري رضي الله عنه ، و هو في ” العلل “ للترمذي . و رواه ابن الجارود رضي الله عنه في ” المنتقى “ ، و كذلك رواه أحمد رضي الله عنه في ” مسنده “ و زاد في آخره ” ثم أمر بالتأذين و كان بلال رضي الله عنه يؤذن بذلك “ ، [انظر الزيلعي] . و بالجملة : فحديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه بجميع طرقه ليس فيه الترجيع ، و فيه حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه عند أبي داؤد رضي الله عنه و ابن حبان رضي الله عنه و ابن خزيمة رضي الله عنه : ’ إنما كان الأذان ‘ على عهد رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم مرتين مرتين ، و الإقامة مرة مرة “ قال ابن الجوزي رضي الله عنه : إسناده صحيح ، قاله ابن الهمام . و أعلى إسناده لحديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه ما استدل به لأبي حنيفة رضي الله عنه ، هو ما رواه ابن أبي شيبه رضي الله عنه في ” مصنفه “ ، فقال : حدثنا وكيع نا

الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال :
حدثنا أصحاب محمد ﷺ أن عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه جاء
إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، رأيت في المنام كأن رجلاً قام
وعليه بردان أخضران ، فقام على حائط ، فأذن مثنى مثنى ، وأقام
مثنى مثنى إلى آخره ، قال الحافظ ابن دقيق العيد رحمته الله في
الإمام : " وهذا رجال الصحيح ، قاله الزيلعي رحمته الله ، وقال ابن حزم
رحمته الله في " المحلى " : هذا إسناد في غاية الصحة ، [انظر الزيلعي مع
حاشيته .] قال الحافظ ابن الجوزي رحمته الله في " التحقيق " على ما
نقله الزيلعي رحمته الله : حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه أصل في التأذين و
ليس فيه الترجيع ، فدل على أن الترجيع غير مسنون . وفي
موضع آخر : و أيضاً فأذن أبي محذورة رضي الله عنه عليه أهل مكة ، وما
ذهبنا إليه عمل أهل المدينة ، والعمل على المتأخر من الأمور . و
استدل بأذان الملك النازل من السماء وهو خالٍ عن الترجيع . و
أجاد وأفاد صاحب " الهداية " ، فقال في الأذان : كما أذن الملك
النازل من السماء ، ومراده أنه ليس فيه الترجيع . و الحق
الحقيق عند أهل التحقيق : أنه لا بد من القول بثبوت الترجيع ، و
ثبوته في أذان أبي محذورة رضي الله عنه وعدمه ، وهو في أذان بلال رضي الله عنه أذان
عبد الله بن زيد رضي الله عنه ، وفي أذان الملك النازل من السماء ، وإن كل
فريق اختاروا ما اختاروا وبوجه الترجيع ، فقال النووي رحمته الله في
المجموع : " وهو أي حديث أبي محذورة رضي الله عنه مقدم على حديث عبد
الله بن زيد رضي الله عنه لأوجه ، أحدها : أنه متأخر ، والثاني : أن فيه زيادة ، و
زيادة الثقة مقبولة ، والثالث : أن النبي ﷺ لقنه إياه ، والرابع :
عمل أهل الحرمين بالترجيع .

و يقول الحنفية و الحنابلة : عدم الترجيع مقدم على
الترجيع لوجه ، الأول : إن حديث عبد الله رضي الله عنه أصل في التأذين ، و

أذان الملك النازل من السماء كان من غير ترجيع، الثاني: أذان بلال رضي الله عنه لم يكن فيه الترجيع، وهو مؤذن رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم باتفاق أهل الإسلام سفرأ وحضرأ، الثالث: إنه المتأخر، إذ أقره النبي صلی الله علیه وآله وسلم حين رجع إلى المدينة بعد ما لقن الأذان أبا محذورة رضي الله عنه بمكة. الرابع: إنه جرى تعامل أهل المدينة بحديث عبد الله رضي الله عنه في عهد النبوة وفي عهد الصديق رضي الله عنه ولم يدر متى حدث الترجيع في أهل المدينة.

(حدثنا عفان)، وهو ابن مسلم. (علمه الأذان تسع عشرة كلمة)، يعني: مع الترجيع، والحديث نص في الترجيع في الأذان. (والإقامة)، أي علمه الإقامة. (سبع عشرة كلمة)، لأنه لا ترجيع فيها بالاتفاق، ثم كلمات الأذان تسع عشرة كلمة عند الشافعي رحمته الله بتربيع التكبير في أوله، و ترجيع الشهادتين، و سبع عشرة كلمة عند مالك رحمته الله بالترجيع من غير تربيع، قال الموفق في "المغني": إن مالكا رحمته الله قال: التكبير في أوله مرتان حسب، فيكون الأذان عنده سبع عشرة كلمة، وعند الشافعي رحمته الله تسع عشرة كلمة، و خمس عشرة كلمة عند أبي حنيفة رحمته الله و أحمد رحمته الله على ما هو المختار عند الحنابلة على رواية الخرق رحمته الله و الأثرم رحمته الله. (وهذا حديث حسن صحيح)، و أخرجه أحمد رحمته الله و أبو داود رحمته الله و النسائي رحمته الله و ابن ماجه رحمته الله و الدارمي رحمته الله. (وقد روي عن أبي محذورة رضي الله عنه أنه كان يفرد الإقامة) أخرجه الدارقطني رحمته الله.

باب ما جاء في أفراد الإقامة

قال أبو النعمان رحمته الله: لا يخفى على الحاذق أن أحاديث أفراد

الإقامة صحيحة ثابتة محكمة ليست بمنسوخة، ولا بمؤولة، نعم! قد ثبت أحاديث تثنية الإقامة أيضاً، وهي أيضاً محكمة ليست بمنسوخة ولا مؤولة، والإفراد والتثنية كلاهما جائزان. قال ابن عبد البر رحمته الله: ذهب أحمد رحمته الله وإسحاق رحمته الله وداود رحمته الله وابن حبان رحمته الله إلى أن ذلك من الاختلاف المباح، وإنما يبقى الاختلاف في الأولوية، فلا بد من القول بثبوت إيتار الإقامة وتثنياتها. **(قال: أمر بلال رضي الله عنه)**، هكذا وقع في معظم الروايات على البناء للمفعول، أفاده الحافظ رحمته الله في "الفتح". وفي رواية روح بن عطاء عن خالد عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه، وفيها "فأمر بلالاً رضي الله عنه" بالنصب، قال الحافظ رحمته الله: وهو بين في سياقه، قال: وأصرح من ذلك رواية النسائي رحمته الله وغيره عن قتيبة عن عبد الوهاب بلفظ "إن النبي صلی الله علیه وآله وسلم أمر بلالاً". وقال في "التلخيص": ورواه النسائي رحمته الله وابن حبان رحمته الله والحاكم رحمته الله، ولفظهم "إن رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم أمر بلالاً"، وهذا نص صريح في أن الأمر هو النبي صلی الله علیه وآله وسلم، والأحاديث يفسر بعضها بعضاً. وبهذا ظهر بطلان قول البدر العيني رحمته الله في "شرح الكنز": لا حجة لهم فيه؛ لأنه لم يذكر الأمر، فيتحمل أن يكون النبي صلی الله علیه وآله وسلم أو غيره. **(أن يشفع الأذان)**، يعني: يأتي بالفاظه مثنى مثنى ومرتين مرتين، وذلك يقتضي أن تستوي جميع ألفاظه؛ لكن لم يختلف في كلمة التوحيد التي في آخره مفردة، فيحمل قوله: "مثنى مثنى" على ما سواها. **(ويوتر الإقامة)**، يعني: يأتي بالفاظها مرة مرة. **(وفي الباب عن ابن عمر رضي الله عنه)**، أخرجه أحمد رحمته الله وأبو داود رحمته الله والنسائي رحمته الله بلفظ "إنما كان الأذان على عهد رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم مرتين مرتين، والإقامة مرة مرة غير أنه يقول: قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة"، وإسناده صحيح. **(حديث أنس رضي الله عنه حديث حسن صحيح)**، أخرجه

الجماعة. (وبه يقول مالك رحمته الله والشافعي رحمته الله وأحمد رحمته الله وإسحاق رحمته الله) ، إلا أن مالكاً رحمته الله يقول : إن الإقامة عشر كلمات بتوحيد "قد قامت الصلاة" ، وأما الشافعي رحمته الله وأحمد رحمته الله وإسحاق رحمته الله ، فعندهم إحدى عشرة كلمة ، فإنهم يقولون بتثنية "قد قامت الصلاة" . فكلما الإقامة سبع عشرة عند أبي حنيفة رحمته الله بزيادة تثنيته الإقامة ، وعشرة عند مالك رحمته الله بإفراد "قد قامت الصلاة" ، وإحدى عشرة عند الشافعي رحمته الله وأحمد رحمته الله وإسحاق رحمته الله . واستدلوا بحديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي أشار إليه الترمذي رحمته الله . وأما مالك رحمته الله فاستدل بحديث أنس رضي الله عنه المذكور في الباب . واحتج الأئمة الثلاثة في إفراد ألفاظ الإقامة بحديث الباب من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، والشافعية مضطرون إلى التأويل في إيتار ألفاظها ، فإن التكبير مثنى مثنى عندهم ، فأجابوا بأن التثنية في تكبير الإقامة بالنسبة إلى الأذان إفراد ، قاله الحافظ رحمته الله في "الفتح" ، ولفظ النووي رحمته الله في "شرح المذهب" : فالجواب أنه وتر بالنسبة إلى تكبير الأذان ، فإن التكبير في أول الأذان أربع كلمات ؛ لأن السنة في تكبيرات الأذان الأربع أن يأتي بها في نفسين كل تكبيرتين في نفس ، وفي الإقامة يأتي بالتكبيرتين في نفس ، فصارت وترأ بهذا الاعتبار . وفي "البدائع" : كل تكبيرتين بصوت واحد عندنا ، فكأنهما كلمة واحدة ، فيأتي بهما مرتين ، ويسمى هذا حدرأ في الإقامة . وبه أجاب المحقق ابن الهمام رحمته الله بأن الغرض إيتار صوتها بأن يحدر بها ، وقال : ويجب الحمل على هذا المعنى ليوافق ما روينا من النص الغير المحتمل . كيف ! وقد قال الطحاوي رحمته الله : تواترت الآثار عن بلال رضي الله عنه أنه كان يثني الإقامة ؛ حتى مات . وقال الأستاذ النقاد في "فتح الملهم" : والأظهر ما قال شارح "النقاية" : إن الأمر بإيتار الإقامة

من باب الاختصار في بعض الأحوال تعليماً للجواز. وأما ما قال الإمام الشافعي رحمته الله، إمام المسلمين من تعامل أهل مكة بإفراد الإقامة في عصره، فلا يصفى إليه أدنى العاقل، وفضلاً عن الفاضل، فإن أبا حنيفة رحمته الله وأصحابه رحمته الله وسفيان الثوري رحمته الله لم يكونوا في عمية وظلمة من أمر الحرميين، ومن تعامل أهلهم في عصرهم؛ بل يكاد يكون ذلك ممتنعاً؛ لأن وفود جميع أهل الأرض يردون مكة كل سنة، فما كان ليخفي ذلك أصلاً على الناس، وأبو حنيفة رحمته الله نفسه حج خمساً وخمسين حجة، وأقام بمكة سنين عديدة في آخر عهد الأموية، فهل يخفي على مثله تعامل أهل الحرميين؟ فمن المحال عادة أن تعامل أهل مكة على الإفراد في الإقامة ويخفي على أبي حنيفة رحمته الله! فلا يكون تعامل عصر الإمام الشافعي رحمته الله على الإفراد حجة ما لم يثبت أن هذا التعامل متوارث من عهد رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم إلى عهد الشافعي رحمته الله. ومن المعلوم أن الشافعية لم يروا العمل على تشدد إمامهم في هذا الباب، فإن كلمات الشافعي رحمته الله تدل على أنه لا يرى العمل بالأذان من غير ترجيع ولا بتثنية الإقامة، ولم يوافقه أتباعه على ذلك.

باب ما جاء في أن الإقامة مشى مشى

(حدثنا أبو سعيد الأشج)، عبد الله بن سعيد بن حصين الكوفي ثقة، قاله الحافظ في "التقريب"، قلت: روى عنه الأئمة الستة. (نا عقبه بن خالد)، أبو سعيد الكوفي المجد صدوق صاحب حديث. (عن ابن أبي ليلى)، هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه، حدث عن الشعبي رحمته الله وعطاء رحمته الله ونافع رحمته الله وعمرو بن مرة رحمته الله وطائفة، وحدث عنه شعبة رحمته الله والسفيانان

رحمة الله عليهما و زائدة عليه السلام و وكيع عليه السلام و خلأق عليه السلام، قاله الحافظ الذهبي عليه السلام في "تذكرة الحفاظ"، قال: وحديثه في وزن الحسن، و لا يرتقي إلى الصحة؛ لأنه ليس بالمتقن عندهم. (عن عمرو بن مرة بن عبد الله)، المرادي الكوفي الأعمى ثقة عابد، و هو من رجال الكتب الستة. (عن عبد الرحمن بن أبي ليلى)، الأنصاري المدني ثم الكوفي ثقة، كذا في "التقريب"، و في "الخلاصة": أدرك مئة و عشرين من الصحابة الأنصاريين. (شفعاً شفعا)، يعني: مرتين مرتين. (في الأذان والإقامة)، استدل به من قال بتثنية الإقامة. (حديث عبد الله بن زيد، رواه وكيع عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام)، أخرجه ابن أبي شيبه في "مصنفه"، فقال: حدثنا وكيع ثنا الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: ثنا أصحاب محمد صلی الله علیه و آله و سلم أن عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه جاء إلى النبي صلی الله علیه و آله و سلم، فقال: يا رسول الله! رأيت في المنام كأن رجلاً قام و عليه بردان أخضران، فقام على حائط، فأذن مثنى مثنى، و أقام مثنى مثنى، و أخرجه البيهقي عليه السلام في "سننه" عن وكيع، و به قال الإمام في "الأم"، و هذا رجال الصحيح، و هو متصل على مذهب الجماعة في عدالة الصحابة، و إن جهالة أسمائهم لا تضر، قاله جمال الزيلعي عليه السلام في "نصب الراية". (و قال شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم). وهذا أصح من حديث ابن أبي ليلى، يعني: المذكور في الباب. (عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد)، قال البيهقي عليه السلام في "كتاب المعرفة": حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قد اختلف عليه فيه، فروي عنه عن عبد الله بن زيد، و روى

عنه عن معاذ، وروى عنه، قال: ثنا أصحاب محمد ﷺ، قال ابن خزيمة رحمه الله: عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ رضي الله عنه، ولا من عبد الله بن زيد رضي الله عنه. وقال محمد بن إسحاق رحمه الله: لم يسمع منهما ولا من بلال رضي الله عنه، فثبت انقطاع حديثه. وأجاب عنه الزيلعي رحمه الله في "نصب الراية"، وقال المنذري رحمه الله في "تلخيص السنن": قول ابن أبي ليلى: حدثنا أصحابنا، إن أراد الصحابة، فهو قد سمع جماعة من الصحابة، فيكون الحديث مسنداً وإلا فهو مرسل؛ بل أراد به الصحابة، صرح بذلك ابن أبي شيبه رحمه الله في "مصنفه"، و قد سبق آنفاً. وقال الحافظ أبو عمر رحمه الله في "الاستيعاب" في ترجمة عبد الله بن زيد هذا: روى عنه سعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وابنه محمد بن عبد الله بن زيد رضي الله عنه. وعلى هذا فلا يبقى إذن ريب في صحة السماع، فأين الانقطاع؟ ولو فرضنا أنه روى عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه بواسطة أحد من الصحابة، فيكون مرسلًا من الصحابة، وهو في حكم المسند مقبول اتفاقاً. ومحمد بن عبد الرحمن، وإن كان بعض أهل الحديث ضعفه، فمتابعة الأعمش إياه عن عمرو بن مرة ومتابعة شعبة، ذكر ذلك الترمذي رحمه الله مما يصح خبره، فلا يبقى علة في الحديث أصلاً ورأساً. قال الحافظ رحمه الله: و حديث أبي محذورة رضي الله عنه في تثنية الإقامة مشهور عند النسائي رحمه الله وغيره. قلت: و حديث أبي محذورة رضي الله عنه حديث صحيح، ساقه الحازمي رحمه الله في "الناسخ والمنسوخ"، وذكر فيه الإقامة مرتين مرتين، وقال: هذا حديث حسن على شرط أبي داود رحمه الله والترمذي رحمه الله والنسائي رحمه الله، علمه الأذان تسع عشرة كلمة، والإقامة سبع عشرة كلمة. وهو حديث صحيح الترمذي رحمه الله وغيره. فما قال البيهقي رحمه الله: وفي صحة التثنية في كلمات الإقامة سوى التكبير وكلمتي الإقامة، نظر،

ففي اختلاف الروايات ما يوهم أن يكون الأمر بالتثنية عاد إلى كلمتي الإقامة. أقول: ففي نظره نظر، ورده المارديني رحمته الله في "الجوهر النقي" بأنه يدل على بطلان هذا التأويل، عد كلمات الإقامة سبع عشرة كلمة، وأيضاً روح بن عبادة في روايته عن ابن جريج، عد الكلمات كلها مثناة، وروى البيهقي رحمته الله في "سننه الكبير" من حديث ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن سعيد عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه، وأبو عوانة في "صحيحه" من حديث الشعبي عنه، ولفظه: "أذن مثنى مثنى وأقام مثنى"، و حديث أبي محذورة رضي الله عنه عند الترمذي رحمته الله صحيحاً "علمه الأذان مثنى مثنى والإقامة مثنى مثنى"، و حديث أبي جحيفة بأن بلالاً رضي الله عنه "كان يؤذن مثنى مثنى ويقيم مثنى مثنى. فأبو حنيفة رحمته الله أخذ بإذان بلال رضي الله عنه وإقامة أبي محذورة رضي الله عنه. والأجود ما أفاده المرغيناني رحمته الله من أصحابنا، قال في "الهداية": فقال في الأذان كما أذن الملك النازل من السماء، وقال في الإقامة هكذا فعل الملك النازل من السماء، وهذا اللطف وأبلغ.

باب ما جاء في الترسل في الأذان

والسنة المتوارثة في الأذان الترسل وفي الإقامة الحذر؛ حتى يكره الأذان بترك الترسل والإقامة بترك الحذر، وذلك لأن الأذان إعلام الغائبين، والتثنية فيه أبلغ في الإعلام، والإقامة إعلام الحاضرين، فلا حاجة إلى التثنية فيها. (حدثنا المعلى بن أسد)، العمي البصري أخو بهز ثقة ثبت، لم يخطئ إلا في حديث واحد، قاله الحافظ رحمته الله في "التقريب". (ثنا عبد المنعم)، بن نعيم الأسواري. (وهو صاحب السقاء)، ولعله كان يسقي

الناس الماء، قال الحافظ رحمته الله في "التقريب": متروك. **(حدثنا يحيى بن مسلم)**، البصري، قال الحافظ رحمته الله: مجهول. **(إذا أذنت فترسل في أذانك)**، يعني: تأنّ ولا تعجل، السنة في الأذان قطع الكلمات بعضها عن بعض، والتأني في التلفظ بها. **(وإذا أقمت فأحذر)**، وعجل في التلفظ بكلمات الإقامة، و حدد الفقهاء الترسل في الأذان، بأن يفصل بين كل كلمتين، أي يسكت و يقطع نفسه، ولكن جعلوا التكبيرتين من الأربع بمنزلة كلمة، فيستحب نطقها في نفس و حذر، والحذر في الإقامة بأن لا يفصل. **(والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجة)**، وهو الذي يحتاج إلى الغائط ليتأهب للصلاة قبل دخول وقتها. اتفق الفقهاء من سائر المذاهب على أن يتوقف بين الأذان و الإقامة ما عدا المغرب، وقالوا: ينبغي للمؤذن مراعات الجماعة، فإن رآهم اجتمعوا أقام و إلا انتظرهم، و أما قدر هذا التوقف فهو غير منضبط، و من هنا عبر عنه بعبارات مختلفة. **(وهو إسناد مجهول)**، فإن فيه يحيى بن مسلم البصري وهو مجهول، و عبد المنعم هذا ضعفه الدارقطني رحمته الله، و قال أبو حاتم رحمته الله: منكر الحديث جداً، و رواه الحاكم من طريق عمرو بن فائد عن يحيى بن مسلم، و هو طريق آخر، لم يقف عليه الترمذي رحمته الله، و لذا قال: لا نعرفه إلا من هذا الوجه، و عمرو بن فائد متروك. و الحديث ورد مرفوعاً من حديث جابر من طرق ضعيفة، و من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البيهقي رحمته الله، و من حديث علي رضي الله عنه عند الطبراني رحمته الله و الدارقطني رحمته الله، و روي موقوفاً عن عمر عند الدارقطني رحمته الله، و الأسانيد كلها ضعيفة، لكن التعامل المتوارث بموجبها معلوم، و كفى بذلك دليلاً.

باب ما جاء في إدخال الإصبع الأذن عند الأذان

(عن عون بن أبي جحيفة) ، ثقة . (عن أبيه) ، هو أبو جحيفة وهب بن عبد الله . (رأيت بلائاً يؤذن ويدور) ، وكذلك في "سنن ابن ماجه" : فأذن فاستدار في أذانه ، ويخالفه لفظ أبي داود عليه السلام : لَوَّى عنقه يميناً و شمالاً و لم يستدر . و أنكر البيهقي عليه السلام ثبوت الاستدارة في حديث صحيح ، ورده الحافظ ابن دقيق العيد عليه السلام في "الإمام" ، انظر "نصب الراية" ، وكذا رده الحافظ علاء الدين المارديني عليه السلام في "الجواهر النقي" . (ويتبع فاه ههنا وههنا) ، إنه إذا أذن في الميذنة يخرج فاه يميناً و شمالاً ، و لا يحول الصدر عن القبلة ، و يلتفت يميناً و شمالاً بالصلاة و الفلاح ، و يستدير في صومعته . قال النووي عليه السلام في "شرح مسلم" : فيه يسن للمؤذن الالتفات في الحيعلتين يميناً و شمالاً برأسه و عنقه ، و قال أصحابنا عليه السلام : و لا يحول قدميه و صدره عن القبلة ، و إنما يلوي رأسه و عنقه . و كذلك مذهب أحمد عليه السلام ، و لا يلتفت عند مالك عليه السلام إلا أن يريد الإسماع . (وإصبعاه في أذنه) ، يعني : جاعلاً إصبعيه في أذنيه . (في قبة) ، في "النهاية" : بيت صغير مستدير ، و هو من بيوت العرب . (من آدم) ، بالبدال المهملة المفتوحة اسم جمع للأديم ، و هو الجلد أو الأحمر منه أو المدبوغ ، كذا في "القاموس" . (بالعنزة) ، يعني : عصا في أسفلها حديدة ، قاله النووي عليه السلام . (فرکزها) ، يعني : غزرها . (بالبطحاء) ، هي موضع خارج مكة في شرقي الكعبة . و يقال له الأبطح . (يمر بين يديه الكلب والحمار) ، قال الحافظ عليه السلام : بين العنزة و القبلة لا بينه و بين العنزة ، ففي رواية عمر بن أبي زائدة : و رأيت الناس و الدواب يمرون بين يدي العنزة . (وعليه حلة حمراء) ، الحلة ثوبان ،

إِذَا رَوَدَاءُ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ. قَالَه الْجَزْرِيُّ رحمته الله فِي "النهاية". (قال **سفیان** رحمته الله)، هو الثوري: الراوي عن عون. (نراه حبرة)، وهي ما كان موشياً مخطّطاً من برود اليمين. وفي حديث أنس رضي الله عنه في الصحيح: كان أحب الثياب إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم أن يلبسها الحبرة، وفي حديث عائشة رضي الله عنها في الصحيح: أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم حين توفي سجي ببرد حبرة. (حديث أبي جحيفة حديث حسن صحيح)، أخرجه الشيخان. (وعليه العمل عند أهل العلم، يستحبون أن يدخل المؤذن إصبعيه في أذنيه في الأذان)، وإنما كان ذلك أبلغ في الإعلان. دل الحديث على استحباب إدخال الإصبعين في الأذنين وذلك ليرتفع الصوت، وإنه علامة المؤذن ليعرف من رآه على بعد أو كان به صمم أنه يؤذن، ولا يستحب وضع الإصبعين في الأذن في الإقامة؛ لأن الإقامة أخفض من الأذان. (وقال بعض أهل العلم: وفي الإقامة أيضاً يدخل إصبعيه في أذنيه، وهو قول الأوزاعي رحمته الله)، ولا دليل عليه من السنة، قال الحافظ رحمته الله: ولا يسن ذلك في الإقامة؛ لأنه لا يحتاج فيها إلى أبلغية الإعلام لحضور السامعين. (وأبو جحيفة، اسمه وهب السوائي)، نسبة إلى سواة بن عامر، كذا في "المغني".

باب ما جاء في التثويب في الفجر

"التثويب" إعلام بعد الإعلام. ومراد الترمذي رحمته الله بالتثويب ههنا هو قول المؤذن في أذان الفجر "الصلاة خير من النوم"، وهو تثويب ثابت من عهد النبوة إلى يومنا هذا. والدليل عليه حديث أبي محذورة رضي الله عنه أخرجه أبو داود رحمته الله، قال: قلت: يا رسول الله

علمني سنة الأذان - الحديث، وفي آخره "فإن كان صلاة الصبح، قلت: "الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم". رواه ابن حبان رحمته الله في "صحيحه". والدليل عليه حديث أنس رضي الله عنه، قال: من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر "الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم"، أخرجه ابن خزيمة رحمته الله في "صحيحه"، و الدارقطني رحمته الله ثم البيهقي رحمته الله، و قال البيهقي رحمته الله: إسناده صحيح، كذا في "نصب الراية"، وصححه الحافظ ابن سكن رحمته الله في "صحيحه"، قاله الحافظ رحمته الله في "التلخيص". (حدثنا أبو أحمد الزبيري رحمته الله)، هو محمد بن عبد الله بن زبير درهم الأسدي الكوفي ثقة ثبت، و هو من رجال الكتب الستة. (لا تثوبن في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر)، و هو قوله: "الصلاة خير من النوم". و إنما سمي تثويباً، من ثاب يثوب إذا رجع، فهو رجوع إلى الأمر بالمبادرة إلى الصلاة. و إن المؤذن إذا قال: "حي على الصلاة" فقد دعاهم إليها، و إذا قال بعدها: "الصلاة خير من النوم" فقد رجع إلى كلام، معناه المبادرة إليها. (وفي الباب عن أبي محذورة رضي الله عنه)، و قد سبق تخريجه. (و حديث بلال رضي الله عنه لا نعرفه إلا من حديث أبي إسرائيل الملائني)، نسبة إلى بيع "الملاء"، نوع من الثياب. (إنما رواه عن الحسن بن عمار)، و هو متروك. (و أبو إسرائيل اسمه إسماعيل بن أبي إسحاق، وليس بذلك القوي)، قال الذهبي رحمته الله في "الميزان": أبو إسرائيل ضعفوه، و قد كان شيعياً بغيضاً من الغلاة الذين يكفرون عثمان رضي الله عنه، قال ابن المبارك رحمته الله: لقد من الله على المسلمين بسوء حفظ أبي إسرائيل. فحديث الباب معلول بأوجه ثلاثة، قال البيهقي رحمته الله: و عبد الرحمن لم يلق بلالاً رضي الله عنه، و قال الترمذي رحمته الله: و أبو إسرائيل لم يسمع هذا الحديث من الحكم، و قال الترمذي رحمته الله: إنما رواه عن

الحسن بن عماره. وفي "تحفة الأحوزي": وهو متروك. فافهم! (و) **قال إسحاق عليه السلام: في التثويب غير هذا**، يعني: غير هذا الذي فسر ه ابن المبارك عليه السلام وأحمد عليه السلام. **(قال: هو شيء أحدثه الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم)**، وهذا ما قال إسحاق عليه السلام ومن تبعه فهو محدث، فكيف يكون مراد ا في الحديث النبوي؟ والذي أحدثوه فإنه بدعة، ودليله ما روي عن مجاهد عليه السلام، قال: دخلت مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مسجداً رواه أبوداؤد في "سننه"، قال: كنت مع ابن عمر رضي الله عنهما فتثوب رجل في الظهر أو العصر، قال: أخرج بنا، فإن هذه بدعة.

(والذي فسر ابن المبارك عليه السلام وأحمد عليه السلام أن التثويب أن يقول المؤذن في صلاة الفجر "الصلاة خير من النوم" فهو قول صحيح، وهو الذي اختاره أهل العلم وراؤه)، وهو مذهب الكافة، وهو الحق، وهو مذهب مالك عليه السلام والشافعي عليه السلام وأحمد عليه السلام، وهو مذهب أبي حنيفة عليه السلام، قال الطحاوي عليه السلام والإمام الحافظ: هو مذهب أئمتنا الثلاثة، لا كما يقوله النووي عليه السلام في "المجموع": ولم يقل أبو حنيفة عليه السلام بالتثويب على هذا الوجه، قال محمد عليه السلام في "الجامع الصغير": التثويب الذي يصنعه الناس بين الأذان والإقامة في صلاة الفجر "حي على الصلاة، حي على الفلاح" مرتين حسن، لعل منشأ ما نسب به النووي عليه السلام إلى أبي حنيفة عليه السلام هذا القول. فافهم!

باب ما جاء من أذن فهو يقيم

اتفق أهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غيره على أن ذلك جائز واختلفوا في الأولوية، وجه الأولوية أن من أذن أحرز أجراً للأذان الموعود، فيستحق أن ينال هو ثواب الإقامة. **(عن عبد الرحمن**

بن زياد بن أنعم)، قال الحافظ رحمته الله : وكان رجلاً صالحاً ضعيفاً من جهة حفظه . **(عن زياد بن نعيم)** ، وهو زياد بن ربيعة بن نعيم الحضرمي ثقة . **(عن زياد بن الحارث الصدائي)** ، منسوب إلى صداء وهو أبو هذه القبيلة ، واسمه يزيد بن حرب ، قال البخاري رحمته الله في "تاريخه" : صداء : حي من اليمن ، قاله في "شرح المذهب" . **(إن أخاه صداء)** ، هو زياد بن الحارث . **(ومن أذن فهو يقيم)** ، وبه قال الشافعي رحمته الله وأحمد رحمته الله ، والحديث محمول على ما إذا لحقه الوحشة بإقامة غيره . **(وفي الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما)** ، أخرجه أبو حفص عمر بن شاهين وأبو الشيخ الأصبهاني رحمته الله والخطيب البغدادي رحمته الله عن سعيد بن أبي راشد المازني رحمته الله ، قال : حدثنا عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وفي آخره "مهلاً يا بلال ! فإنما يقيم من أذن" . قال ابن أبي حاتم رحمته الله في "العلل" : قال أبي : هذا حديث منكر ، وسعيد هذا منكر الحديث . قاله جمال الزيلعي رحمته الله في "نصب الراية" . **(إنما نعرفه من حديث الإفريقي)** ، وهو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم . **(والإفريقي هو ضعيف)** ، قال الحافظ رحمته الله في "البدر المنير" : ضعيف لكثرة روايته للمنكرات مع علمه وزهده . ومن هنا قال بعض الأفاضل : لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث . وذلك لقلّة تفقدهم للرواية . **(يقوي أمره، ويقول هو مقارب الحديث)** ، اختلف المحدثون في أن هذه اللفظة من ألفاظ الجرح ومن ألفاظ التعديل ، والصحيح أنه من ألفاظ التوثيق ، وهو من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل . قاله جلال الدين السيوطي رحمته الله في "ألفيته" .

(والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أذن فهو يقيم) ، اختلفوا ، ذهب أحمد رحمته الله وذهب الشافعي رحمته الله في رواية الربيع عنه : وإذا أذن الرجل أحببت أن يتولى الإقامة بشيء ، يروى فيه :

من أذن فهو يقيم، قال صاحب "سبل السلام": والحديث دليل على أن الإقامة حق لمن أذن، فلا تصح من غيره، وعُضِدَ حديث الباب حديث الصداي حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ "مهلاً يا بلال، فإنما يقيم من أذن". أقول راداً عليه: الحديثان كلاهما ضعيف، فلا يقوي بهما الاحتجاج للشافعية والحنابلة، وفي كتب فقهاءنا أن الأولى أن يقيم من أذن، وإن أقام غيره جاز. وما ذهب إليه أبو حنيفة رضي الله عنه هو مذهب مالك رضي الله عنه، واستدل بأحاديث: منها: حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه، وفيه أذان بلال رضي الله عنه وإقامة عبد الله رضي الله عنه، وقد رواه أبو داود رضي الله عنه من حديث محمد بن عبد الله بن زيد رضي الله عنه عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه، وسكت عليه، وحسنه ابن عبد البر رضي الله عنه. ومنها: روي أن ابن أم مكتوم رضي الله عنه كان يؤذن وبلال كان يقيم، وربما أذن بلال رضي الله عنه وأقام ابن أم مكتوم رضي الله عنه. وبالجملة: والأفضل عند الأربعة أن يكون المقيم هو المؤذن، ولو أقام غيره جاز، والكراهة تنزيهية، وهو الإنصاف الذي لا عدول عنه وبالله التوفيق.

بأما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء

لعل الكراهة تنزيهية عند هؤلاء الأئمة. (عن معاوية بن يحيى)، وهو معاوية بن يحيى الصدفي أبو روح الدمشقي ضعيف كذا في، "الخلاصة" و"التقريب". (لا يؤذن إلا متوضئاً)، في الحديث دلالة على أنه يكره الأذان بغير وضوء؛ لكن الحديث ضعيف من وجهين: فإن في سنده معاوية بن يحيى الصدفي، وهو ضعيف، وفيه انقطاع بين الزهري رضي الله عنه وأبي هريرة رضي الله عنه، فإنه لم يسمع منه، صرح به الترمذي رضي الله عنه. (عبد الله بن وهب)، بن مسلم القرشي الفقيه ثقة حافظ. (عن يونس)، بن يزيد بن أبي النجار

الأيلي ثقة، قاله الحافظ رحمته الله في "التقريب". **(قال: قال أبو هريرة رضي الله عنه: لا ينادي)**، يعني: لا يؤذن، والحديث موقوف ومنقطع. **(وهذا أصح من الحديث الأول)**، يعني: الموقوف أفضل وأقل ضعفاً من المرفوع، فإن المرفوع ضعيف من وجهين و الموقوف ضعيف من وجه واحد، وهو الانقطاع وقد عرفت آنفاً. **(والزهري رحمته الله لم يسمع من أبي هريرة رضي الله عنه)**، فصار الحديث منقطعاً من الطريقتين. **(فكرهه بعض أهل العلم)**، وهو قول عطاء رحمته الله و مجاهد رحمته الله، وهو مذهب إسحاق رحمته الله والأوزاعي رحمته الله، قال عطاء رحمته الله: الوضوء حق وسنة، وقال في قول: حق وسنة مسنونة، ألا لا يؤذن المؤذن إلا متوضئاً، هو من الصلاة و فاتحة الصلاة. **(وبه يقول الشافعي رحمته الله)**، وكذلك حكى مذهبه من الكراهة في "المجموع"، وذكر معه أبا حنيفة رحمته الله وأحمد رحمته الله على خلاف ما ذكره الترمذي رحمته الله. **(وإسحاق رحمته الله)**، وهو رواية عنه، وحكى مذهبه النووي رحمته الله وابن قدامة رحمته الله: أنه لا يجوز أذان المحدث وإقامته. أقول: والعجب من هؤلاء الأئمة! كيف يقولون بالكراهة؟ وقد ثبت أنه صلوات الله عليه كان يقرأ القرآن طاهراً أو غير طاهر، غير الجنابة، فإذا كان الحدث لا يمنع من قراءة القرآن، فأولى أن لا يمنع من الأذان. واستدل بعض من لا يفهم على كراهة أذان المحدث بأن النبي صلوات الله عليه كره رد السلام بغير طهارة، فالأذان أولى وأحرى، ولم يفهم من غفلته بأن رد السلام من غير طهارة مكروه، ليس مما اتفق عليه، فكيف يقاس عليه الأذان؟ فافهم!

(ورخص في ذلك بعض أهل العلم)، وهو قول إبراهيم النخعي رحمته الله، وهو في صحيح البخاري علي بن زياد عن سفيان عن منصور عن إبراهيم: أنهم كانوا لا يرون بأساً أن يؤذن الرجل على غير وضوء. أقول: وضمير "أنهم-وكانوا-و لا يرون" راجع إلى

التابعين و الصحابة رضي الله عنهم، فإن النخعي رضي الله عنه من التابعين، فيكون المراد به أن أكثرهم قالوا به . (**وبه يقول سفيان رضي الله عنه وابن المبارك رضي الله عنه وأحمد رضي الله عنه**)، قال في ”المجموع“: أذان الجنب و المحدث ، و إقامتهما صحيحان مع الكراهة ، ثم قال : و قال مالك رضي الله عنه: يصح الأذان ، و لا يقيم إلا متوضئ . وفي ”المغنى“: أن التطهير مستحب عند أحمد رضي الله عنه في الأذان و الإقامة . و يصح كل منهما من الجنب و المحدث ، و مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه أنه يكره الإقامة و يجوز الأذان ، فالمذاهب متقاربة . و من هنا قال : الكراهة تنزيهية عند هؤلاء الأئمة ؛ لأن الأذان ليس من جملة الأركان ، فلا يشترط فيه ما يشترط في الصلاة من الطهارة ، و لا من استقبال القبلة ، و بالله التوفيق .

باب ما جاء أن الإمام أحق بالإقامة

(**يمهل فلا يقيم حتى إذا رأى رسول الله ﷺ قد خرج ، أقام الصلاة حين يراه**) ، إذا لم يكن الإمام في المسجد ، فذهب الأئمة الأربعة إلى أنهم لا يقومون حتى يروه . و الغرض أنه لا يجب القيام على المقتدي قبل ذلك ، لا أن القيام قبله غير جائز . و الحديث يدل على أن مؤذن رسول الله ﷺ كان لا يقوم إلا بعد أن يراه ، و قد أخرجه البخاري رضي الله عنه و مسلم رضي الله عنه عن أبي قتادة رضي الله عنه مرفوعاً ”إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني“ أي : قد خرجت ، وفيه دلالة على أن مؤذن رسول الله ﷺ كان يقيم قبل أن يراه ، و التوفيق أن بلا ﷺ كان يراقب وقت خروج رسول الله ﷺ ، فأول ما يراه يشرع في الإقامة قبل أن يراه أكثر الناس ، ثم إذا رأوه قاموا ، و يؤيد لذلك ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج

عن ابن شهاب: "إن الناس كانوا ساعة يقول المؤذن: الله أكبر، يقومون إلى الصلاة، فلا يأتي النبي ﷺ مقامه حتى تعدل الصفوف. و اختلفوا في وقت قيام المقتدي إلى الصلاة، مذهب الشافعي رضي الله عنه يستحب أن لا يقوم حتى يفرغ المؤذن من الإقامة، وهو قول أبي يوسف رضي الله عنه وهو قول مالك رضي الله عنه، وقال في قول: ليس لقيامهم حد؛ ولكن استحب عامتهم القيام إذا أخذ المؤذن في الإقامة. وقال أحمد رضي الله عنه: إذا قال المؤذن "قد قامت الصلاة" يقوم. وكان أنس بن مالك رضي الله عنه يقوم إذا قال المؤذن "قد قامت الصلاة". وقال أبو حنيفة رضي الله عنه ومحمد رضي الله عنه: يقومون في الصف إذا قال: "حي على الصلاة"، فإذا قال: "قد قامت الصلاة" كبر الإمام، لأنه أمين الشرع و قد أخبر بقيامها فيجب تصديقه. و من الغباوة الفاحشة أن الإمام يأتي المصلى والمحراب، والمؤذن يأخذ في الإقامة، فيجلس الإمام، و ينتظر وصول المؤذن إلى قوله "حي على الفلاح" ثم يقوم، فهذا لم يثبت، ولن يثبت بدليل ولا شبهة دليل - فتأمل ولا تغفل!

(حديث جابر بن سمرة حديث حسن)، وأخرجه مسلم رضي الله عنه بلفظ "كان بلال رضي الله عنه يؤذن إذا دحضت الشمس، فلا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ، فإذا خرج أقام الصلاة". (هكذا قال بعض أهل العلم: إن المؤذن أملك بالأذان)، والغرض أما الأذان، فهو حق المؤذن، وهو به أحق منه أن يؤذن من غير أن ينتظر الإمام. (و الإمام أملك بالإقامة)، فلا يقيم إلا عند خروج الإمام.

باب ما جاء في الأذان بالليل

(عن سالم)، هو ابن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بن الخطاب رضي الله عنه

القرشي المدني، أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتاً عابداً فاضلاً، كان يشبه بأبيه في الهدى والسمت، قاله الحافظ رحمته الله. **(إن بلالا رضي الله عنه يؤذن بليل)**، دل حديث الباب على أن بلالا رضي الله عنه كان يؤذن بليل، وكان ابن أم مكتوم رضي الله عنه يؤذن بعد طلوع الفجر، ويدل ما رواه ابن خزيمة رحمته الله على عكس ذلك، أخرجه ابن خزيمة رحمته الله و ابن المنذر رحمته الله و ابن حبان رحمته الله و الطحاوي رحمته الله من طريق منصور عن خبيب بن عبد الرحمن عن عمته أنيسة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: إذا أذن ابن مكتوم رضي الله عنه فكلوا واشربوا، وإذا أذن بلال رضي الله عنه فلا تأكلوا ولا تشربوا. والجواب بأن الأمرين وقعا في زمانين مختلفين، فإن بلالا رضي الله عنه كان يؤذن للصبح، ثم لحق بصره شيء، فأخذ يقدم الأذان تارة ويؤخر تارة، وكان ابن أم مكتوم رضي الله عنه لا يؤذن إلا بإخبار الناس إياه بالصبح، فعكس الأمر، وجعل أذان بلال رضي الله عنه بالليل، وأذان ابن أم مكتوم رضي الله عنه بعد طلوع الفجر، وبه جمع ابن خزيمة رحمته الله احتمالاً، وبذلك جمع ابن حبان رحمته الله جزماً، ورد عليه الضياء وغيره. **(فكلوا واشربوا)**، يعني: أيها المريدون الصيام كان تأذينه بالليل ليرجع القائم وينتبه النائم، ويدل عليه حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: لا يمنعن أحدكم أذان بلال رضي الله عنه من سحوره، فإنه يؤذن، أو قال: ينادي بليل ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم، رواه الجماعة إلا الترمذي رحمته الله. **(حتى تسمعوا تأذين ابن أم مكتوم رضي الله عنه)**، قال الحافظ رحمته الله في "الفتح": قد أورده أي أورد البخاري رحمته الله هذا الحديث في "الصيام"، وزاد في آخره "فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر"، وفي هذا تقيد لما أطلق في الروايات الأخرى من قوله "أن بلالا رضي الله عنه يؤذن بليل"، وفيه دليل لمن ذهب إلى أن الوقت الذي يقع فيه الأذان قبل الفجر، هو وقت السحور، و ابن أم مكتوم رضي الله عنه اسمه عبد الله، ويقال: عمرو، وهو

الأكثر، وهو ابن قيس ابن زائدة القرشي العامري، وهو ابن خال أم المؤمنين خديجة رضى الله عنها، وسمي مكتوماً صلى الله عليه وسلم لكتمان نور عينيه. (حديث ابن عمر رضي الله عنهما حديث حسن صحيح)، و أخرجه البخاري رضي الله عنه ومسلم رضي الله عنه. (فقال بعض أهل العلم: إذا أذن المؤذن بالليل أجزأه ولا يعيد)، واحتج من قال بالاكْتفاء بحديث الباب و حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وقد ورد حديث ابن عمر رضي الله عنهما و عائشة رضى الله عنها بما يشعر بعدم الاكتفاء، فالظاهر قول من قال بعدم الاكتفاء، ولم يثبت حجة صريحة في مورد النزاع بحيث يكون صدر أذان قبل الفجر للصلاة و اكتفي به، و لم يؤذن ثانياً، و لو ثبت مثله لكان حجة و دليلاً، و ثبوت الأذنين لا يكون دليلاً للجواز قبل وقته؛ حيث لم يكتف بأذان واحد، و لو كان أذان واحد يكفي، فلماذا أذن ثانياً؟ فافهم! (وهو قول مالك رضي الله عنه والشافعي رضي الله عنه وأحمد رضي الله عنه)، واستدلوا بحديث الباب أن بلالاً رضي الله عنه يؤذن بليل، وفيه شرعية الأذان قبل الفجر، لا لما شرع له الأذان، فإن الأذان شرع للإعلام بدخول الوقت ولدعاء السامعين لحضور الصلاة، وهذا الأذان قبل الفجر، قد أخبر به بوجه شرعية بقوله "ليوقظنائكم و ليرجع قائمكم" والقائم هو الذي يصلي صلاة الليل، و رجوعه عوده إلى نومه أو قعوده عن صلاته إذا سمع الأذان، فليس للإعلام بدخول وقت، و لا لحضور الصلاة.

اتفقوا على عدم جواز الأذان قبل الوقت في الأوقات كلها ما عدا الفجر، وهذا في "شرح المذهب" وغيره. اختلفوا في الفجر، فذهب مالك رضي الله عنه و الشافعي رضي الله عنه و أحمد رضي الله عنه إلى الجواز، وإليه ذهب أبو يوسف رضي الله عنه في "البدائع"، وقد قال أبو يوسف رضي الله عنه: أخيراً: لا بأس به أن يؤذن للفجر في النصف الأخير من الليل، قال

الخطابي رحمته الله: وكان أبو يوسف رحمته الله يقول بقول أبي حنيفة رحمته الله ثم رجع. فقال: لا بأس أن يؤذن للفجر قبل طلوع الفجر اتباعاً للأثر. وكان أبو حنيفة رحمته الله ومحمد رحمته الله لا يجيزان ذلك قياساً على بقية الأوقات، وإن أذن يعاد. قال الإمام محمد بن الحسن رحمته الله في "كتاب الحجة": قال أبو حنيفة رحمته الله: ليس ينبغي أن يؤذن لصلاة من الصلاة قبل دخول وقتها فجراً ولا غيرها. قال الشيخ المدقق في "الفتوحات": اتفق العلماء على أن لا يؤذن للصلاة قبل الوقت ما عدا الصبح، فإن فيه خلافاً، فمن قائل بجواز ذلك قبل الوقت، ومن قائل بالمنع وبه أقول، فقد كان بلال رضي الله عنه يؤذن بليل، وكان رسول الله صلوات الله وسلامه عليه يقول: لا يمنعكم أذان بلال رضي الله عنه عن الأكل والشرب، يعني: في رمضان، ولمن يريد الصوم، فالأذان عندي لا يجب إلا بعد دخول الوقت. واحتج الأئمة الثلاثة بحديث الباب، والجواب عن حديث الباب للحنفية بأن الأذان الأول قبل الفجر كان للتسحير نص عليه الإمام محمد بن الحسن رحمته الله في "كتاب الحجة". وهو الذي يتبادر من لفظ حديث البخاري ومسلم من حديث ابن مسعود رضي الله عنه رواه البخاري رحمته الله في "باب الأذان قبل الفجر"، ومسلم رحمته الله في الصيام "لا يمنع أحدكم -أو- أحدكم منكم أذان بلال رضي الله عنه من سحوره؛ فإنه يؤذن [أو] ينادي بليل ليرجع قائمكم ولينتبه نائمكم" ويلزم من ذلك أن يكون الأذانان في رمضان. وصرح بذلك أبو الحسن عبد الملك بن القطان الشافعي رحمته الله، وهذا في "الفتح"، والحافظ ابن دقيق العيد رحمته الله: وهذا في "نصب الراية". وصرح به أحمد بن حنبل رحمته الله كما في "المغنى" لابن قدامة رحمته الله. وبالجملة: وإن كان في غير رمضان فقد نهى أن يؤذن حتى يتبين له الفجر. وأما في رمضان فكان تسحيراً على حديث ابن عمر رضي الله عنه وعائشة رضي الله عنها. ولا

تناقض بين الأسباب، فجاز أن يكون للتسحير أيضاً، كما يكون لإعلام الوقت. (وقال بعض أهل العلم: إذا أذن بالليل عاد. وبه يقول سفيان الثوري رحمه الله)، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله. فأمره النبي ﷺ أن ينادي: (أن العبد نام)، يعني: إن غلبه النوم على عينيه منعه من تبين الفجر، أو أراد به أنه غفل عن الوقت، يقال: نام فلان عن حاجته، إذا غفل عنها، ولم يقم بها. وهذا يدل على أن تأذيني بلال رضي الله عنه بالليل لم يكن دأباً مستمراً له، فسنة الأذنين لم تكن مستمرة في السنة كلها، فلعله كان يؤذن بليل في زمان مخصوص للمعاني التي ذكرها. والحديث هذا رواه الترمذي رحمه الله معلقاً، وصله أبوداؤد رحمه الله، قال الحافظ رحمه الله في "الفتح": رجاله ثقات حفاظ، وذكر له متابعات، وملخصه أن حديث حماد بن سلمة رضي الله عنه ذلك عن أيوب عن نافع، قد تابعه سعيد بن زربي عن أيوب عند البيهقي رحمه الله، ومعر عن أيوب عند عبد الرزاق رحمه الله. ورواه غير أيوب عن نافع عند الدارقطني رحمه الله وغيره. وكذلك له طريقان مرسلتان ما عدا ذلك، وقال في "الفتح" راداً على ابن المديني رحمه الله وأحمد بن حنبل رحمه الله والذهلي رحمه الله وأبي حاتم رحمه الله وأبي داؤد رحمه الله والترمذي رحمه الله والأثرم رحمه الله والدارقطني رحمه الله حيث اتفقوا على خطأ حماد في رفعه وتفرد بالرفع، وهذه الطرق يقوي بعضها بعضاً قوة ظاهرة.

قال ابن رشد في "البداية": أخرجه أبوداؤد، وصححه كثير من أهل العلم، والحديث مما استدل به أبو حنيفة رحمه الله وسفيان الثوري رحمه الله ومحمد بن الحسن رحمه الله، قالوا: إن المؤذن إذا أذن بالليل أعاد. (إن مؤذنا لعمر رضي الله عنه)، اسمه "مسروح"، كما في "سنن أبي داؤد". وغرض الترمذي رحمه الله من هذا تضعيف حديث ابن عمر "إن العبد نام"، ولعل حماد بن سلمة أراد هذا الحديث يعني: أثر

عمر رضي الله عنه، فوهم في رفعه، والمراد أن حماد بن سلمة كان له أن يقول إن مؤذنا لعمر أذن بليل، فأمره عمر رضي الله عنه أن يعيد الأذان، فوهم، فقال: إن بلالا رضي الله عنه أذن بليل، فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ينادي أن العبد نام، قال: إن الصحيح وقفه على عمر رضي الله عنه، فهو واقعة عمر رضي الله عنه مع مؤذنه، لا واقعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع مؤذنه، اعتراض الترمذي رحمته الله هذا إيراد على طريقة الفقهاء، لا على طريق المحدثين. فإنه فهم تعارضاً بينهما، فأسقطوا أحداً للتعارض.

و الجواب عنه أن تأذين بلال رضي الله عنه بالليل يكون عند العمل بالأذانين، وقوله: "إن العبد نام" في زمان يؤذن مؤذن واحد، أو ما يكون عند ما كان فيه نوبة أذانه بالفجر، ونوبة أذان ابن أم مكتوم رضي الله عنه بالليل، وتعقبه الحافظ ابن دقيق العيد رحمته الله في "الإمام"، قال: ثم عرض لمؤذن عمر رضي الله عنه كما هو عرض لبلال رضي الله عنه، فأمر عمر رضي الله عنه مؤذنه بالإعادة تأسيساً برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. فالحديث المرفوع و الموقوف كلاهما صحيحان واقعان واقعهما، لا هو مزعوم أئمة الحديث من صحة الموقوف. **(هو غير محفوظ)**، وكيف لا يكون محفوظاً؟! قال الحافظ رحمته الله: رجاله ثقات حفاظ، وذكر له متابعات، وقال: وهذه الطرق يقوي بعضها بعضاً، فعلم أن له أصلاً؛ لأنه ليس بمحفوظ، وقال الإمام محمد رحمته الله بن الشيباني رحمته الله في "كتاب الحجة": بلغنا أن بلالا رضي الله عنه أذن بليل، فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ينادي: ألا إن العبد نام، قال: فانطلق بلال رضي الله عنه وهو يقول: ليت بلالاً ثكلته أمه، فلو كان يؤذن لصلاة الفجر قبل دخول وقتها، لم يأمره بما أمره من ذلك، وقال له: قد أحسنت حين أذنت يا بلال! رضي الله عنه، ولكن الأمر الذي روitem كان في شهر رمضان، والأمر الآخر من كراهة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأذانه، كان في غير شهر رمضان - فافهم!. **(وأخطأ فيه حماد بن سلمة)**، ومن أين خطأ حماد وهو

ثقة مقبول، مع أنه ليس بمتفرد فيه، ولئن سلمنا وقفه فهو حجة لنا أيضاً، وهل ترى عمر رضي الله عنه يخالف سنة النبي ﷺ ثم لم ينكر عليه أحد، وله متابعات حفاظ ثقات، قال الحافظ رحمته الله في "الفتح": اتفق أئمة الحديث علي بن المديني رحمته الله وأحمد بن حنبل رحمته الله والبخاري رحمته الله والذهلي رحمته الله وأبو حاتم وأبو داود رحمته الله والترمذي رحمته الله والأثرم رحمته الله والدارقطني رحمته الله على أن حماداً أخطأ في رفعه، وإن الصواب وقفه على عمر رضي الله عنه بن الخطاب، وإنه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنه. انتهى كلامه. أقول: والعجب من اتفاق هؤلاء الأئمة والأعلام على هذا الخطأ! وبالله التوفيق.

باب ما جاء في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان

من دخل مسجداً قد أذن فيه أو أذن بعد دخوله، فيكره أن يخرج قبل أن يصلي، وإن الغرض من ذلك هو عدم فوت الجماعة، وصرح ابن النجيم رحمته الله في "البحر": وإن الكراهة تحريمية، وذكر مثله ابن قدامة رحمته الله في "المغني". (عن سفيان رحمته الله)، وهو الثوري. (عن إبراهيم بن مهاجر)، بن جابر الكوفي صدوق ليّن الحديث. (عن أبي الشعثاء)، سليم بن أسود بن حنظلة الكوفي ثقة بالاتفاق، وروى هذا الحديث عنه ابنه أشعث أيضاً، وهو ثقة ولم ينفرد بروايته عنه إبراهيم بن مهاجر. (أما هذا فقد عصى أبا القاسم)، والمعنى: أما من ثبت في المسجد وأقام الصلاة فيه. فقد أطاع أبا القاسم، وأما هذا فقد عصى، هذا محمول على أنه حديث مرفوع، قاله أبو عمر ابن عبد البر رحمته الله وغيره بدليل ظاهر نسبته إليه في معرض الاحتجاج، كأنه سمع ما يقتضي تحريم الخروج من المسجد بعد الأذان، فأطلق لفظ المعصية، ورواه

ابن راهويه رحمته الله في "مسنده"، قاله الزيلعي رحمته الله وأحمد رحمته الله في "مسنده" والطيالسي رحمته الله في "مسنده"، وزادوافيه ما لفظه عند أحمد رحمته الله، ثم قال: أمرنا رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم إذا كنتم في المسجد، فنودي بالصلاة، فلا يخرج أحدكم حتى يصلي، فأصبح الآن مرفوعاً حقيقةً وصراحةً. **(وفي الباب عن عثمان رضي الله عنه)**، أخرجه ابن ماجة رحمته الله بلفظ "من أدركه الأذان في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة، وهو لا يريد الرجعة فهو منافق". وهو حديث عثمان رضي الله عنه مرفوعاً، ورواه الطبراني رحمته الله في "الأوسط" كما في "العمدة".

(حديث أبي هريرة رضي الله عنه حديث حسن صحيح)، وأخرجه الجماعة إلا البخاري رحمته الله عن أبي الشعثاء. **(ألا يخرج أحد من المسجد بعد الأذان إلا من عذر)**، أشار المصنف رحمته الله إلى الرخصة لذي حاجة، والحديث يدل على أنه لا يجوز الخروج من المسجد بعد ما أذن فيه؛ لكنه مخصوص بمن ليس له ضرورة، والدليل عليه حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم خرج، وقد أقيمت الصلاة، وعدلت الصفوف حتى إذا قام في مصلاه انتظرنا أن يكبر انصرف، قال: على مكانكم! فمكثنا على هيئتنا حتى خرج إلينا، ينظف رأسه ماء وقد اغتسل، رواه البخاري رحمته الله، فهذا الحديث يدل على أن حديث الباب مخصوص بمن ليس له ضرورة. **(أن يكون على غير وضوء)**، أو كان ينتظم به أمر الجماعة. **(أو أمر لا بد منه)**، كان يكون حاقناً أو راعفاً أو كان جنباً أو كان إماماً لمسجد آخر وغيرها. **(ويروى عن إبراهيم النخعي رحمته الله أنه قال: يخرج مما لم يأخذ المؤذن في الإقامة)**، هذا مخالف لظاهر أحاديث الباب، فإنها صريحة في منع الخروج بعد الأذان مطلقاً، أخذ المؤذن في الإقامة أو لم يأخذ، إلا

أن يحمل قوله على ما إذا كان له حاجة، وهو يريد الرجوع. وصرح في "البحر" بجواز الخروج للحاجة لمن يريد الرجوع بعد قضاء حاجته، وإليه الإشارة في الحديث "إلا أحد أخرجه حاجة وهو يريد الرجوع"، أخرجه أبو داود عليه السلام في "المراسيل" عن سعيد بن المسيب عليه السلام. **(وهذا عندنا)**، يعني: أهل الحديث. **(لمن له عذر في الخروج منه)**، يعني: من المسجد، وقد سبق آنفاً أن جواز الخروج من المسجد بعد الأذان مخصوص لمن له عذر في الخروج، وأما من لا عذر له، فلا يجوز له الخروج. فتأمل ولا تغفل!. **(وقد روى أشعث بن أبي الشعثاء)**، هذا الحديث عن أبيه أخرجه مسلم عليه السلام، وأشير إليه مناسبقاً.

باب ما جاء في الأذان في السفر

الإقامة لصلاة الجماعة سفرأ متفق عليها بين الأئمة الأربعة، وإنما اختلفوا اختلافاً قليلاً في الأذان مع اتفاقهم في أولوية الإقامة والأذان كليهما، فمذهب أبي حنيفة عليه السلام ومالك عليه السلام أنه لا يسن الأذان، وإن اكتفي بالإقامة جاز من غير كراهة، وإن الكراهة عندنا في تركهما جميعاً. ومذهب الشافعي عليه السلام وأحمد عليه السلام سنتهما جميعاً، وهذا في "شرح المذهب"، وما ذكر من مذهب إمامه ذكره المزني في "مختصره"؛ بل وذكره الشافعي عليه السلام نفسه في "الأم"، وقال: لا أحب أن يترك الأذان، ولكنه قال: وإن لم يفعله أجزاءه، فعلم منه أن سنيته للمسافر غير مؤكدة. وبالجملة: ومذهب أحمد عليه السلام مثل الشافعي عليه السلام، قاله ابن قدامة عليه السلام في "المغني". ومذهب مالك عليه السلام مثل أبي حنيفة عليه السلام، نص عليه الباجي عليه السلام في "المنتقى". فافهم!.

(**عن سفيان** رضي الله عنه) ، وهو الثوري صرح به الحافظ رضي الله عنه في "الفتح". (**عن مالك** رضي الله عنه **بن الحويرث**) ، الليثي صحابي سكن البصرة ، وفد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقام عنده عشرين ليلة ، قال : (**قدمتُ على رسوالة** صلى الله عليه وآله وسلم **أنا وابن عم لي**) ، وهذا الصحابي رضي الله عنه ، قديقول : "أتيت في نفر من قومي" ، ووجهه أنه قد يراعي نفسه و ابن عمه فيأتي بالتثنية ، وقد يراعي نفسه مع رفقاءه فيأتي بالجمع ، ومن ههنا اندفع التناقض بين صيغة التثنية والجمع . (**فقال لنا : إذا سافرتما فأذنا وأقيما**) ، ولما كان الغرض عدم ترجيح أحدهما على الآخر في الأذان والإقامة وقع التعبير بقوله : "فأذنا وأقيما" ، و غرض حديث الباب أن تسويتهما للتأذين والإقامة من غير مفاضلة ، فأیما أذن وأقام يكفي .

و لما كان في الإمامة الفضل لأكبرهما ، فقال : "و ليؤمكما أكبركما" ، وفيه دلالة على تساويهما في شروط الإمامة ، و رجح أحدهما بالسن ، لأن هؤلاء كانوا مستوين في باقي الصفات ، و ذلك لأنهم هاجروا جميعاً ، و صحبوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، و لازموا عشرين ليلة ، فاستووا في الأخذ عنه ، فلم يبق ما يقدم به إلا السن ، ويمكن أن يقال : إن الأذان لما كان دائراً بينهما ، فيؤذن هذاتارة و هذاتارة ، فلم يتعين له واحد منهما ، أتى فيه بصيغة التثنية على إرادة البدلية بخلاف الإمامة ، فإنه حق الأكبر منهما خاصة . فالمعنى أن يؤذن أيكما شاء ، و لكن الإمامة فلأكبر منكما فحسب ، و منه أخذ الترتيب في الإمامة ، فيؤم الأعم ثم الأقراء إلى آخره ، وبالله التوفيق . (**هذا حديث حسن صحيح**) ، أخرجه البخاري رضي الله عنه ؛ بل رواه الجماعة . (**والعمل عليه عند أكثر أهل العلم**) ، أراد به الشافعية و الحنبلية . (**وقال بعضهم : تجزء الإقامة**) ، أراد به المالكية و الحنفية روى عبد

الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول : إنما التأذين لجيش أو ركب عليهم أمير، فينادي بالصلاة ليجتمعوا! ، فأما غيرهم فإنما هي الإقامة . قال أبو النعمان رضي الله عنه : وكان ابن عمر رضي الله عنهما يؤذن في صلاة الصبح ويقيم ، روى مالك رضي الله عنه في ”الموطأ“ عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان لا يزيد على الإقامة في السفر إلا في الصبح ، فإنه كان ينادي فيها ويقيم ، وكان يقول : إنما الأذان للإمام الذي يجتمع إليه الناس . ولا يبعد أن يقال : إن الغرض الإرشاد لكل منهما بالأذان والإقامة في السفر إذا كانا منفردين ، فيكون حكماً آخر ، وإليه أشار النسائي رضي الله عنه في ”سننه“ ، فقال : باب أذان المنفردين في السفر ، وأخرج فيه هذا الحديث ، وأخرج البخاري رضي الله عنه أن أباسعيد الخدري رضي الله عنه قال لعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري رضي الله عنه : إني أراك تحب الغنم والبادية ، فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت للصلاة ، فارفع صوتك بالنداء ؛ فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة ، قال أبوسعيد رضي الله عنه : سمعته من رسول الله صلی الله عليه وآله وسلم ، وهذا الحديث يقتضي استحباب الأذان للمنفرد ، والمسئلة هذه كذلك من غير خلاف ، فلا يرد عليه قول المصنف رضي الله عنه : ”والقول الأصح“ .

باب ما جاء في فضل الأذان

قد صحت عدة من الأحاديث في فضل الأذان ، ويدل على فضله حديث معاوية رضي الله عنه ، أخرجه مسلم عنه ، قال : سمعت رسول الله صلی الله عليه وآله وسلم يقول : المؤذن أطول الناس أعناقاً يوم القيامة ، و حديث أبي هريرة رضي الله عنه فأخرجه أحمد رضي الله عنه عنه مرفوعاً بلفظ : المؤذن يغفر له

مدي صوته ويصدقه كل رطب ويابس. وأخرجه أبو داود عليه السلام وابن خزيمة وعندهما ويشهد له كل رطب ويابس، وقد أشار إليها الترمذي عليه السلام في "الباب" أيضاً. ومن العجيب أنه لم يرو الترمذي عليه السلام في الباب إلا ما هو ضعيف، فأخرجه فيه حديث ابن عباس رضي الله عنه من طريق جابر عن مجاهد، وجابر هو ابن يزيد الجعفي، وسيأتي الكلام فيه قريباً. ومن هنا قال بعض الحفاظ عليه السلام: إن من عادته ربما يخرج من الأحاديث في الأبواب ما لا يخرج غيره، ويكون غرضه بذلك الإخبار بذلك الحديث. فافهم!

(حدثنا أبو تميلة)، اسمه يحيى بن واضح الأنصاري مولا هم ثقة مشهور بكنيته. **(حدثنا أبو حمزة)**، اسمه محمد بن ميمون المروزي ثقة فاضل. **(عن جابر)**، هو ابن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبد الله الكوفي ضعيف رافضي، قاله الحفاظ عليه السلام في التقريب. **(من أذن سبع سنين محتسباً)**، يعني: طالباً للثواب لا الأجرة. **(كتبت له براءة من النار)**، قال المنادي عليه السلام: لأن مداومته على النطق بالشهادتين في هذه المدة المديدة من غير باعث دنيوي صيّر نفسه كأنها معجونة بالتوحيد، والنار لا سلطان لها على من صار كذلك وأخذ منه أنه يندب للمؤذن أن لا يأخذ على أذانه أجراً. **(حديث ابن عباس رضي الله عنه حديث غريب)**، وأخرجه ابن ماجه عليه السلام، وهو حديث ضعيف؛ لأن في سنده جابر الجعفي. **(وجابر بن يزيد الجعفي)**، منسوب إلى جعفي بن سعد، قاله في "المغني" لصاحب "مجمع البحار". **(ضعفوه، تركه يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي)**، جابر جعفي هذا اختلف فيه أقوال المحدثين. وعن أبي حنيفة عليه السلام: ما رأيت أفضل من عطاء بن أبي رباح، ولا أكذب من جابر الجعفي، ما أتيت بشيء إلا جاءني فيه بحديث. وقول أبي حنيفة عليه السلام هذا رواه

الترمذي رحمه الله من الحماني، وروايته عنه سماعا، حكاة الذهبي رحمه الله في "ميزانه"، والحافظ رحمه الله في "تهذيبه"، والزيلعي رحمه الله في "تخريجه" بالفاظ متقاربة. وعن زائدة بن قدامة الكوفي قال في جواب من سأل عن ترك الرواية عنه: أما الجعفي، فكان والله كذاباً. وعن الشعبي رحمه الله الكوفي قال لجابر: يا جابر! لاتموت حتى تكذب، على رسول الله ﷺ. نعم! بعض العظماء نحو سفيان الثوري رحمه الله وشعبة حدث عنه؛ لكنهما في ذلك جرى على أصلهما، ليس من مذهبهما (١) ترك الرواية عن الضعفاء. (لولا جابر الجعفي لكان أهل الكوفة بغير حديث)، هذا إجلال له و مبالغة في الثناء عليه، ولا وجه لهذه المبالغة في شأنه، وو كيع نفسه هو إمام المسلمين و أعظم حديثه من عظماء الكوفة من غير جابر. (ولولا حماد لكان أهل الكوفة بغير فقه)، حماد هذا هو ابن أبي سليمان الفقيه الإمام، روي عن إبراهيم النخعي رحمه الله وخلق، وروى عنه مسعر رحمه الله وشعبة رحمه الله وأبو حنيفة رحمه الله، وتفقهوا به، وهو ثقة بالاتفاق.

باب ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن

حديث الباب يشتمل على مسائل فقهية للحنفية خلافاً للشافعية، و أما الشافعية فهم يجيبون عن الحديث لدلالة الحديث على خلاف فروعهم، فيقولون: "الضامن" ضمن من باب سمع معناه: رعى، فالضامن الراعي، والإمام يرعى عدد ركعات الصلاة، قال أعقل الشافعية الخطابي رحمه الله في "معالم السنن": قال أهل اللغة: الضامن في كلام العرب، معناه الراعي، والضمان

(١) انظر لذلك "علل الصغير" لصاحب الترمذي و "تهذيب التهذيب" للحافظ رحمه الله. ١٢.

معناه الرعاية، وقال الجزري رحمه الله في "النهاية": أراد بالضمان ههنا الحفظ، والرعاية لضمان الغرامة، والإمام ضامن من أنه يحفظ الصلاة وعدد الركعات على القوم، ومتابعة الإمام عندهم في الأفعال الظاهرة دون الصحة والفساد، ونقله الحافظ رحمه الله البدر العيني رحمه الله عن النووي رحمه الله، ومذهبهم أن صلاة المأموم غير مرتبطة بصلاة الإمام؛ حتى أن من كبر قبل إمامه فصلاته تامة. و سائر الفقهاء لا يجيزون، نص عليه بن بطل رحمه الله، ونقله الحافظ رحمه الله البدر العيني رحمه الله في "العمدة"، ومذهبهم أن صلاة الإمام إذا ظهرت فسادها، فصلاة المقتدي صحيحة، لا تجب عليه الإعادة؛ لأن فساد صلاة الإمام غير مؤثر في فساد صلاة المقتدي، قال الإمام في "الأم" في إمامة الجنب: فمن صلى خلف رجل ثم علم أن إمامه كان جنباً أو على غير وضوء، وإن كانت امرأة أمت نساء، ثم علم أنها كانت حائضاً أجزأت المأمومين من الرجال والنساء صلاتهم، وأعاد الإمام صلاته، ولو علم المأمومون من قبل أن يدخلوا في الصلاة أنه على غير وضوء، ثم صلا معه لم تجزهم صلاتهم لأنهم صلا بصلاة من لا تجوز له الصلاة عالمين، ولو دخلوا في الصلاة غير عالمين أنه على غير طهارة وعلموا قبل أن يتموا الصلاة أنه على غير طهارة، كان عليهم أن يتموا لأنفسهم وينوون الخروج من إمامته مع علمهم، فيجوزون صلاتهم.

ومن ههنا قلنا: ومتابعة الإمام عندهم في الأفعال الظاهرة دون الصحة والفساد، وأما نحن فنقول: إن الضمان في الحديث هو الكفالة، وهذا المعنى هو المعروف في اللغة السائرة في كلام العرب، فالإمام ضامن أي: يتكفل لهم صلاتهم، فيسري فساد صلاته إلى صلاتهم. ومن ملحقات هذه المسئلة مسئلة قراءتها خلف الإمام، فالإمام يتكفل لهم قراءتها عند الحنفية، فجعلوا

الحديث دليلاً كذلك في ترك قراءة الفاتحة خلف الإمام، وكان سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه لا يؤم، وكان يتحرز عن الإمامة، وكان يقول: الإمام ضامن، كما في رواية، ففهم من الحديث ما فهمه الحنفية، ورواية سهل رضي الله عنه هذه هي التي أشار إليه الترمذي رحمته الله في الباب، أخرجه ابن ماجه رحمته الله في "سننه" من طريق عبدا لحميد بن سليمان عن أبي حازم، قال: كان سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه يقدم فتیان قومه ليصلا بهم، فقليل: تفعل ذلك، و لك من القدم مالک! قال: إني سمعت رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم يقول: الإمام ضامن، فإن أحسن فله ولهم، وإن أساء فعليه ولا عليهم، واللفظ لابن ماجه رحمته الله. وهذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه بهذا اللفظ، وكذلك فهم منه ما فهمه الحنفية عقبة بن عامر الجهني عند ابن ماجه رحمته الله أنه أي أبا علي الهمداني خرج في سفينة فيها عقبة بن عامر الجهني، فحانت صلاة من الصلوات، فأمرنا أن يؤمنا، وقلنا: إنك أحقنا بذلك، أنت صاحب رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم، فأبى، فقال: إني سمعت رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم يقول: من أم الناس فأصاب، فالصلاة له ولهم، ومن انتقص من ذلك، فعليه ولا عليهم. وههنا وإن لم يستدل باللفظ المذكور في رواية سهل؛ ولكن يؤدي معناه، وأخرج الطبراني رحمته الله في "الأوسط" من حديث ابن عمر رضي الله عنه "من أم قوما، فليثق الله، وليعلم أنه ضامن مسؤول لما ضمن، وإن أحسن كان له من الأجر مثل أجر من صلى خلفه من غير أن ينتقص من أجورهم شيء، وما كان من نقص فهو عليه"، أخرجه الهيثمي رحمته الله في "الزوائد"، قال: وفيه معارك بن عباد، ضعفه أحمد رحمته الله والبخاري رحمته الله وأبوزرعة رحمته الله والدارقطني رحمته الله، وذكر ابن حبان رحمته الله في الثقات؛ ولكن يكفي للاستشهاد والمتابعة مثله. فهذا كله من الأدلة الناهضة على أن معنى

الضمان هو الذي اختاره الحنفية، لا مقالته الشافعية، فيكون الحديث حجة للحنفية في مسائل القدوة، ومؤيد المعنى حديث "إنما جعل الإمام ليؤتم به" وبالله التوفيق. **(الإمام ضامن)**، أراد بالضمان ضمان الغرامة، لأن صلاة المقتدين به في عهده، وصحتها مقرونة بصحة صلاته، فهو كالمتكفل لهم صحة صلاتهم. **(والمؤذن مؤتمن)**، المراد أنه أمين على أوقات الصلاة. ويدل عليه حديث أبي محذورة رضي الله عنه مرفوعاً "المؤذنون أمناء الله على فطرهم وسحورهم" أخرجه الطبراني رحمته الله في "الكبير"، قال الهيثمي رحمته الله في "مجمع الزوائد": إسناده حسن. والحديث يؤيد قول من قال: إن الإمامة أفضل، وقال الأشرف راداً عليه: يستدل بقوله "الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن" على فضل الأذان على الإمامة؛ لأن الأمين أرفع حالاً من الضمين بأن هذا الأمين يتكفل الوقت فحسب، وهذا الضمين يتكفل أركان الصلاة، ويتعهد للسفارة بينهم وبين ربهم، فأين أحدهما من الآخر!

(اللهم أرشد الأئمة)، يعني: أرشدهم للعلم بما تكفلوه، والقيام به، والخروج عن عهده. **(واغفر للمؤذنين)**، يعني: ما عسى يكون لهم تفريط في الإمامة التي حملوها من جهة تقديم على الوقت وتأخير عنه سهواً.

ثم إنه تعرض الترمذي رحمته الله لإسقاط حديث الباب. وقال: (وذكر عن علي بن المديني رحمته الله أنه لم يثبت حديث أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه ولا حديث أبي صالح عن عائشة رضي الله عنها في هذا)، وحاصل كلام الترمذي رحمته الله: إن الحديث روي من طريق أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، ومنه عن عائشة رضي الله عنها، فاختلفوا فيه على ثلاثة أقوال، فرجح أبو زرعة الأول وتابعه على ذلك العقيلي رحمته الله، والدارقطني رحمته الله والبخاري رحمته الله الثاني، و

أسقط ابن المديني رحمته الله كليهما، وقد صحح الحديثين جميعاً يعني: حديث أبي هريرة رضي الله عنه وعائشة رضي الله عنها ابن حبان رحمته الله، ثم قال: وقد سمع أبو صالح هذين الحديثين من عائشة رضي الله عنها وأبي هريرة رضي الله عنه جميعاً. وقال في "النيل": قال اليعمري رحمته الله: والكل صحيح، والحديث متصل، انتهى. وحديث أبي هريرة رضي الله عنه المذكور، أخرجه أيضاً أحمد رحمته الله وأبو داود رحمته الله، فتأمل!

باب ما يقول إذا أذن المؤذن

و الذي ينبغي أن ينبه عليه في هذا المحل أن الإجابة باللسان مستحبة (١) وأن الإجابة بالقدم واجبة إن لزم من تركها تفويت الجماعة، قال النووي رحمته الله: فمن كان في صلاة فريضة أو نافلة، فسمع المؤذن ولم يوافق، وهو في الصلاة، فإذا سلم أتى بمثله، ولو سمع الأذان، وهو في قراءة أو تسبيح أو نحوها قطع ما هو فيه، و أتى بمتابعة المؤذن. أقول: وثبتت إجابة الأذان في السكتات في ثنایا الأذان، يدل عليه حديث عمر الفاروق رضي الله عنه عند مسلم، وأصرح منه حديث أم حبيبة رضي الله عنها عند النسائي "أنه ﷺ كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت، قال السندي

(١) قال ابن قدامة رحمته الله في "المغني": لا أعلم خلافاً بين أهل العلم في استحباب ذلك. والحافظ البدر العيني رحمته الله بين فيه خلافاً في "شرح الطحاوي"، وقال: أراد بالقوم هؤلاء أبا حنيفة رحمته الله وأبا يوسف رحمته الله ومحمد رحمته الله وابن وهب من أصحاب مالك رحمته الله والظاهرية؛ فإنهم قالوا: الأمر ههنا للوجوب. وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا ذلك على الاستحباب لا على الوجوب. ومن ذهب إلى ذلك الإمام مالك رحمته الله والشافعي رحمته الله وأحمد رحمته الله وجمهور الفقهاء. قال البدر العيني رحمته الله: وهو اختيار الطحاوي رحمته الله والحلواني رحمته الله وغيرهما من الأحناف. أقول:

هما قولان لمشائخنا الحنفية.. فافهم!

ﷺ على النسائي:، ثم طريق القول المروي أن يقول: كل كلمة عقب فراغ المؤذن منها، لا أن يقول: الكل بعد فراغ المؤذن من الأذان. (عن عطاء بن يزيد الليثي)، المدني نزيل الشام ثقة. (إذا سمعتم النداء، فقولوا: مثل ما يقول المؤذن)، إلا إذا قال: حي على الصلاة حي على الفلاح، فإنه يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، والسبب في الاختلاف في ذلك اختلاف الآثار، قاله ابن رشد. (حديث أبي سعيد رضي الله عنه حديث حسن صحيح)، وهو حديث الباب من رواية عن الزهري رضي الله عنه عن عطاء بن يزيد الليثي رضي الله عنه عن أبي سعيد رضي الله عنه، ورواه مالك رضي الله عنه في "الموطأ" وأحمد رضي الله عنه في "مسنده" وأصحاب الأمهات الست أن يقول مثل قوله في جميع الكلمات، قاله الحافظ رضي الله عنه وغيره، فيقول مثل ما يقول المؤذن، فيكون جواب الحيعلتين أيضا بمثلها، غير أنه في رواية أخرى جوابهما بالحوقلة. واختاروها للعمل، فإنها رواية مفسرة، وهي رواية معاوية رضي الله عنه في الصحيح، وكذا رواية عمر الفاروق رضي الله عنه في صحيح مسلم: "أن يقول السامع: لا حول ولا قوة إلا بالله، عند قول المؤذن: حي على الصلاة وحي على الفلاح". ثم مذاهب الفقهاء في ذلك، فقال الشافعي رضي الله عنه وأحمد رضي الله عنه في رواية ومالك رضي الله عنه في رواية: ينبغي لمن سمع الأذان أن يقول كما يقول المؤذن؛ حتى يفرغ من أذانه. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه وأبو يوسف رضي الله عنه ومحمد رضي الله عنه وأحمد رضي الله عنه في الأصح، ومالك رضي الله عنه في رواية: يقول سامع الأذان مثل ما يقول المؤذن إلا في الحيعلتين، فإنه يقول فيهما: لا حول ولا قوة إلا بالله. واحتجوا بحديث مسلم عن عمر الفاروق رضي الله عنه، قاله البدر العيني رضي الله عنه في "العمدة"، قال الحافظ ابن المنذر: يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح، فيقول تارة كذا وتارة كذا، وقال طائفة بالجمع بينهما، واختاره الشيخ ابن

الهمام عليه السلام والشيخ المدقق عليه السلام. وأنت خبير أن غرض الشارع هو اختيار أحدهما لا الجمع بينهما، وذلك لأنه قد تحقق أن عادة الشرع في الأدعية أن يأتي بها حيناً كذا وحيناً كذا، ألا ترى أنه وردت أدعية مختلفة في وقت معين، كما في دبر الصلاة، فهل يستطيع أحد أن يجمع كلها في وقت واحد؟ ولكن الأمر أن يؤتى بكلها في أزمنة مختلفة، وهذه هي صورة العمل بالجميع دون الجمع بينهما، فالسنة أن يجيب تارة بالحيعة، وتارة بالحوقة. **(وهكذا روى معمر وغير واحد)**، قال الحافظ البدر العيني عليه السلام في "العمدة": واختلف على الزهري عليه السلام في إسناد هذا الحديث، وعلى مالك عليه السلام أيضاً؛ ولكنه اختلف لا يقدر في صحته، فرواه عبد الرحمن بن إسحاق عليه السلام عن الزهري عليه السلام عن سعيد عليه السلام عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه النسائي عليه السلام وابن ماجه عليه السلام، وقال أحمد بن صالح عليه السلام وأبو حاتم وأبو داود عليه السلام والترمذي عليه السلام: حديث مالك عليه السلام (١) ومن تابعه أصح.

باب ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجراً

(حدثنا أبو زيد)، اسمه عبثر بن القاسم الزبيري الكوفي ثقة، قاله في "التحفة". **(عن أشعث)**، هو ابن سوار الكندي الكوفي النجار مولى ثقيف روى عن الحسن عليه السلام والشعبي عليه السلام وغيرهما، وروى عنه شعبة عليه السلام والثوري عليه السلام وعبثر بن القاسم عليه السلام وغيرهم، قاله الحافظ عليه السلام في "تهذيب التهذيب"، وقال في "التقريب": ضعيف، وقال الخزرجي عليه السلام: حديثه في "مسلم" متابعة. **(عن الحسن)**، الإمام الهمام البصري عليه السلام. **(عن عثمان**

(١) إن مالكاً عليه السلام تابعه معمر بن خلف بن عبد الله بن حمزة بن إسحاق عليه السلام فإليه تابعه أحمد

بن أبي العاص (رضي الله عنه)، صحابي شهير استعمله رسول الله ﷺ على الطائف، ومات في خلافة معاوية رضي الله عنه بالبصرة. **(إن من آخر ما عهد إلي رسول الله ﷺ)**، يعني: حين توديعه إلى الطائف. **(أن اتخذ مؤذنا، لا يأخذ على أذانه أجراً)**، وأخرجه ابن حبان عن يحيى البكالي، قال: سمعت رجلاً قال لابن عمر رضي الله عنه: إني لأحبك في الله، فقال له ابن عمر رضي الله عنه: إني لأبغضك في الله، فقال: سبحان الله، أحبك في الله وتبغضني في الله، قال: نعم! إنك تسأل على أذانك أجراً. وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: أربيع لا يؤخذ عليهن أجراً: الأذان، وقراءة القرآن، والمقاسم، والقضاء. أقول: في هذا المرفوع والموقوف دلالة ظاهرة على أنه يكره أخذ الأجرة على الأذان. وفي "المبسوط" للإمام محمد بن الحسن الشيباني رضي الله عنه: ولا يجوز الاستيجار على الطاعات، كتعليم القرآن، والفقه، والأذان، والتذكير، والتدريس، والحج، والغزو. والأصل الذي بني عليه حرمة الاستيجار على هذه الأشياء "إن كل طاعة يختص به المسلم، لا يجوز الاستيجار عليها"؛ لأن هذه الأشياء طاعة وقربة تقع عن العامل، قال الله سبحانه: ﴿وَأَنْ لِّسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾، فلا يجوز أخذ الأجرة من غيره، كالصوم والصلاة.

واحتجوا على ذلك بأحاديث وساقوها، وقال ابن نجيم رحمه الله في "البحر": وهو، أي عدم الأجر على الأذان قول المتقدمين، أما على المختار للفتوى في زماننا، فيجوز أخذ الأجر للإمام والمؤذن والمعلم والمفتي، كما صرحوا به في "كتاب الإجازات"، ويقول قاضي خان رحمه الله في "الجزء الثالث" في "الإجارة الفاسدة": إنما كره المتقدمون الاستيجار على تعليم القرآن، وكرهوا أخذ الأجر على ذلك؛ لأنه كان للمعلمين عطيات في بيت المال في

ذلك الزمان، وكان لهم زيادة رغبة في أمر الدين وإقامة الحسبة، وفي زماننا انقطعت عطياتهم، وإن تنقص رغائب الناس في أمر الآخرة، فلو اشتغلوا بالتعليم مع الحاجة إلى مصالح المعاش لاختل معاشهم، قلنا بصحة الإجارة ووجوب الأجر للمعلم، وهذا بخلاف المؤذن والإمام؛ لأن ذلك لا يشغل الإمام والمؤذن عن أمر المعاش. وبالجملة: فالقدماء الحنفية على النهي، والمتأخرون على الجواز على الأذان والإقامة وتعليم القرآن، وليس هو أصل المذهب، وأصل فيه ما تقدم ذكره، وبالله التوفيق. (حديث عثمان حديث حسن)، قال في المنتقى "بعد ذكره: رواه الخمسة، قال ابن المنذر رحمته الله: ثبت أن رسول الله ﷺ قال لعثمان ابن أبي العاص رضي الله عنه: واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجراً. (والعمل على هذا عند أهل العلم، كرهوا أن يأخذ على الأذان أجراً)، قال الخطابي رحمته الله: أخذ المؤذن على أذانه مكروه بحسب مذاهب أكثر العلماء. قال أبو النعمان رحمته الله: أخذ الأجرة بالأذان وغيره المسئلة خلافية قديمة بين الأئمة الأربعة، فقول أبي حنيفة رحمته الله وأصحابه وأحمد رحمته الله عدم الجواز، وهو أحد الوجوه الثلاثة عند الشافعية، وقول مالك رحمته الله والشافعي رحمته الله الجواز، وهو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة عند الشافعية، قال ابن العربي رحمته الله: الصحيح جواز أخذ الأجرة على الأذان والصلاة والقضاء وجميع الأعمال الدينية؛ فإن الخليفة يأخذ أجرته على هذا كله وفي كل واحد منها يأخذ النائب أجرة كما يأخذ المستنيب. أقول: فقاس المؤذن على العامل، وهو قياس في مصادمة النص، وفتيا ابن عمر رضي الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه التي مرت لم يخالفها أحد من الصحابة رضي الله عنهم، كما صرح بذلك ابن سيد الناس رحمته الله، والوجه الثالث عند الشافعية الجواز للإمام بإعطاء الأجر

دون أحاد الناس، هذا مافي "شرح المذهب" وفي "العمدة". و استدل أبو حنيفة رحمته الله وأحمد رحمته الله بحديث الباب وبحديث إنكاره صلوات الله عليه وآله وسلم على أخذ القوس على قراءة القرآن، وهو في حديث عبادة بن صامت رضي الله عنه عند أبي داود رحمته الله وابن ماجه رحمته الله، وفي حديث أبي بن كعب رضي الله عنه عند ابن ماجه رحمته الله، وحديث أبي الدرداء رضي الله عنه عند الدارمي رحمته الله، راجع "العمدة" و "نصب الراية". واحتج مالك رحمته الله و الشافعي رحمته الله بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في الصحيح؛ حيث أخذ قطيع الغنم على الرقية بالفاتحة على اللديغ، و ضحك رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم وأقره. والجواب عنه بالتسليم بأن ذلك جائز عند أبي حنيفة رحمته الله وأحمد رحمته الله، وبمثله أجاب الحافظ ابن الجوزي من الحنابلة، و القرطبي رحمته الله من المالكية في أحد وجوه الجواب، نص عليه في "العمدة". وأما استدلالهم بحديث أبي محذورة رضي الله عنه ما أخرجه النسائي رحمته الله "قال: فألقى عليّ رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم الأذان، فأذنت، ثم أعطاني حين قضيت التأذين صرة فيها شيء من فضة، قال اليعمرى رحمته الله: و لا دليل فيه لوجهين، الأول: إن قصة أبي محذورة رضي الله عنه أول ما أسلم؛ لأنه أعطاه حين علمه الأذان، وذلك قبل إسلام عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه الراوي لحديث النهي، فحديث عثمان رضي الله عنه متأخر. و الثاني: أنها واقعة عين يتطرق إليها الاحتمال، و أقرب الاحتمالات فيها أن يكون من باب التاليف لحداثة عهده بالإسلام.

وفي "النيل": وأنت خير بأن هذا الحديث لا يرد على من قال: إن الأجرة إنما تحرم إذا كانت مشروطة، لا إذا أعطيها بغير مسئلة.

و الجمع بين الحديثين بمثل هذا حسن، و أما أخذ الأجرة على الرقية بالفاتحة فلا اختلاف فيها بين الأربعة، و بالله

التوفيق ومنه الوصول إلى التحقيق.

باب ما يقول إذا أذن المؤذن من الدعاء

والمعنى أي دعاء يدعو به السامع إذا أذن المؤذن، وقد ثبتت أذكار وأدعية أثناء التأذين وبعده من جملة الأذكار الواردة في الباب ما في حديث الباب. والغرض من الدعاء عائد إلى الداعي دون النبي ﷺ على نحو ما ذكره ابن العربي رحمه الله في الصلاة، قال: فائدة الصلاة عليه يرجع إلى الذي يصلي عليه لدلالة ذلك على نصوح العقيدة وخلص النية، وإظهار المحبة، والمداومة على الطاعة والاحترام للواسطة الكريمة. فافهم!

(عن الحكيم)، بضم أوله مصغراً. **(بن عبد الله بن قيس)**، بن مخرمة بن المطلب نزيل مصر صدوق، قاله في "تحفة الاحوذى". **(عن عامر بن سعد)**، بن أبي وقاص المدني الزهري روى عن أبيه وغيره، قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث. **(عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه)** صحابي جليل شهد بدرًا والمشاهد، وهو أحد العشرة ومناقبه كثيرة. **(من قال حين يسمع المؤذن)**، أي قوله: وهو الأظهر. والمراد به حين يسمع تشهده، وهو مصرح في رواية "شرح معاني الآثار" وفيه: من قال حين يسمع المؤذن يتشهد "وأنا أشهد أن لا إله إلا الله"، وفي رواية لمسلم: "أشهد" بغير لفظ "أنا" وبغير الواو، وذكر النووي رحمه الله في "شرح مسلم": أنه يستحب أن يقول بعد قوله: أن محمدًا رسول الله ﷺ رضى الله عنه بالله رباً أي بربوبيته وبجميع قضاائه وقدره. **(وبمحمد رسولاً)** يعنى: بجميع ما أرسل به، وبلغه إلينا من الأشياء الاعتقادية وغيرها. **(وبالإسلام)**، يعنى: بجميع أحكام الإسلام

من الأوامر والنواهي (دينًا)، يعني: اعتقاداً وانقياداً. (هذا حديث حسن صحيح غريب)، وأخرجه مسلم رحمته الله وأبو داود رحمته الله والنسائي رحمته الله وابن ماجه رحمته الله. (لأنعرفه إلا من حديث الليث بن سعد)، وتابعه عبيد الله بن المغيرة عند الطحاوي رحمته الله في "شرح الآثار" وهو إمام عبيد الله بن المغيرة ابن أبي بردة الكناني من رجال ابن ماجه، أو عبيد الله بن المغيرة بن معقيب من رجال الترمذي وابن ماجه، وكلاهما مقبول من الرابعة، قاله في "التقريب"، فالمتابعة صحيحة فارتفعت الغرابة.

باب منه أيضاً

و من جملة الأذكار الواردة: دعاء الوسيلة بعد الأذان، و هي "اللهم رب هذه الدعوة التامة و الصلاة القائمة، آت محمدن الوسيلة و الفضيلة، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته" رواه البخاري رحمته الله في "صحيحه" من حديث جابر مرفوعاً و ليس الدعاء لأجل تردد في حصوله؛ بل لنيل حظ الشفاعة، فمن يدعوه بهذه الدعوة ينال حظه من شفاعة النبي صلوات الله عليه وآله وسلم. (حدثنا محمد بن سهل بن عسكر البغدادي)، التيمي الحافظ رحمته الله، وثقه النسائي رحمته الله و ابن عدي رحمته الله، روى عنه مسلم رحمته الله و الترمذي رحمته الله و النسائي رحمته الله و غيرهم. (وإبراهيم بن يعقوب)، الجوزجاني الحافظ رحمته الله نزيل دمشق، روى عنه أبو داود رحمته الله و الترمذي رحمته الله و النسائي رحمته الله، و وثقه و قال الدارقطني رحمته الله: كان من الحفاظ، قال الحافظ رحمته الله في "التقريب": ثقة، حافظ. (علي بن عياش)، و هو الحمصي من كبار شيوخ البخاري رحمته الله، و لم يلقه

من الأئمة الستة غيره. **(حين يسمع النداء)**، يعني: حين يسمع النداء بتمامه يدل عليه حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عند مسلم، أريد بها ألفاظ الأذان التي يدعي بها الشخص إلى عبادة الله، قاله الحافظ البدر العيني رحمته الله، وسميت تامة؛ لأن الشراكة نقص، أو لأنها لا يدخلها تغير ولا تبديل، تبقى إلى يوم القيامة، أو لأنها تستحق صفة التمام والكمال وما عداهما، فمعرض للفساد. **(والصلاة القائمة)**، أي: الدائمة التي لا يغيرها ملة ولا ينسخها شريعة، وإنها قائمة مادامت السموات والأرض. **(الوسيلة)**، لغة: هي ما يتقرب به إلى الكبير، الوسيلة ههنا منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وقع ذلك في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه عند مسلم. **(والفضيلة)**، يعني: المرتبة الزائدة على سائر الخلائق. **(مقاماً محموداً)**، والمراد به الشفاعة الكبرى. **(الذي وعده)**، المراد بذلك قوله سبحانه: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾، وأطلق عليه الوعد، لأنه عسى من الله واقع، نص به ابن قتيبة رحمته الله وغيره. **(إلا حلت له الشفاعة)**، استحققت ووجبّت أو نزلت عليه، ويؤيده رواية مسلم رحمته الله، وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند الطحاوي رحمته الله ووجبّت له، وفيه دلالة على أن حصول هذا المقام للنبي صلّى الله عليه وآله وسلم ليس مرهوناً بدعاء أحد من أمته؛ بل هو مقطوع به، فدعاؤه ليس لنفعه؛ بل فيه خيره لنفسه، وهو استيفاء حظه من شفاعته، ولذا قال في آخره حلت له شفاعتي، فلدعائه دخل في حلول شفاعته. والمسنون في هذا الدعاء أن لا ترفع الأيدي؛ لأنه لم يثبت عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلم رفعها، والتثبت فيه بالعمومات بعد ما ورد فيه خصوص فعله لغو، وينبغي لمن أراد أن يستن بسنة النبي صلّى الله عليه وآله وسلم أن يكتفي بتلك الكلمات، ولا يزيد عليها إلا ما ثبت من زيادة

إنك لا تخلف الميعاد“ فإنها ثابتة في “السنن الكبرى” للبيهقي
 رحمه الله بسند قوي، حكاها الحافظ البدر العيني رحمه الله في “العمدة”، و
 الشهاب العسقلاني رحمه الله في “الفتح”، وابن الهمام رحمه الله في “الفتح”،
 وقاله الحافظ ابن دقيق رحمه الله في “الإمام”. وأما زيادة “والدرجة
 الرفيعة”، قال البخاري رحمه الله: لم أره في شيء من الروايات، وقال
 الحافظ في “التلخيص”، والسخاوي رحمه الله في “المقاصد الحسنة”
 : لا أصل لها. وأما زيادة “و أرزقنا شفاعته” وزيادة “يا أرحم
 الراحمين” لا أصل لهما أيضاً، قاله في “التلخيص”. وغاية ما في
 الباب : وقع السؤال عن دعاء الوسيلة بعد الأذان الثاني يوم
 الجمعة عند جلوس الإمام على المنبر، هل يكرهه على مذهب أبي
 حنيفة رحمه الله؟ ومقتضى التحقيق أنه لا يكرهه عنده الكلام الأخرى
 من التسبيح وأشباهه؛ بل له أن يجيبه إذا لم يجب الأذان الأول،
 فافهم ! . (**حديث جابر حديث حسن غريب**) ، بل هو حديث
 صحيح غريب ، فإنه أخرجه البخاري رحمه الله في “الجامع” بسند
 الترمذي رحمه الله ، قال الحافظ رحمه الله : فهو غريب مع صحته ، وقد توبع
 ابن المنكر عليه عن جابر رضي الله عنه ، أخرجه الطبراني رحمه الله في “
 الأوسط” من طريق أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه .

باب ما جاء في أن الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة

إن الدعاء في هذا الوقت من مظنة الإجابة ، و الدعاء على
 قسمين : أحدهما ما يكون المقصود منه أن يحصل حالة الخضوع
 والإخبات ، والثاني ما يكون فيه الرغبة في خير الدنيا والآخرة ،
 والتعوذ من شرهما . قوله : (**أبو أحمد رحمه الله**) ، اسمه محمد بن عبد
 الله بن زبير الكوفي ثقة ثبت ، قاله في “التحفة” ، وأبو نعيم ، هو

الفضل بن دُكين، قال أحمد رحمته الله: ثقة، يقظان، عارف بالحديث. **(قالوا: ناسفیان)**، هو الثوري **(عن زيد العمي)**، وزيد العمي هو ابن الحواري البصري قاضي هراة، إنما سمي زيد بالعمي؛ لأنه كان كلما سئل عن شيء، قال: لا حتى أسئل عمي، نقله الزيلعي رحمته الله في "نصب الراية" والموفق رحمته الله في "المغني" عن أحمد بن صالح رحمته الله، والحافظ رحمته الله في "التهذيب" عن علي بن مصعب، أو منسوب إلى بني العم بطن من بني تميم، نقله الحافظ رحمته الله في "التهذيب" وهو الصواب. وقد اختلفوا فيه، قال الحافظ رحمته الله في "التقريب": ضعيف، وقال الخزرجي رحمته الله: ضعفه أبو حاتم رحمته الله والنسائي رحمته الله وابن عدي رحمته الله، وقال أحمد رحمته الله والدارقطني رحمته الله: صالح روى عن أنس وابن المسيب، وقد أخرج له الأربعة. **(عن أبي إياس معاوية بن قرّة)**، المزني البصري، ثقة من رجال الكتب الستة. **(الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة)**؛ بل يقبل ويستجاب، وفي بعض روايات أنس رضي الله عنه "الدعاء بين الأذان والإقامة مستجاب"، ثم لفظ الدعاء بإطلاقه شامل لكل دعاء، ولا بد من تقيده بما في الأحاديث من أنه ما لم يكن دعاء بإثم أو قطعية رحم. قوله: **(مستجاب)**، يعني: بعد جميع شروط الدعاء وأركانه وآدابه، فإن تخلف في شيء منها فلا يلوم إلا نفسه. **(حديث أنس رضي الله عنه حديث حسن).**

وأخرجه أحمد رحمته الله وأبو داود رحمته الله والنسائي رحمته الله وابن حبان رحمته الله، وفي "البلوغ" وصححه ابن خزيمة. **(وقد رواه أبو إسحاق الهمداني رحمته الله)**، وهو السبيعي، قاله في "الخلاصة". **(عن بريد بن أبي مريم)**، البصري رحمته الله، ثقة، قاله في "التحفة". **(عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل هذا)**، يعني: مثل حديث الباب، وإن ما علقه الترمذي رحمته الله فقد وصله النسائي رحمته الله وابن خزيمة رحمته الله وابن حبان

عَنْ اللَّهِ مِنْ طَرِيقِ بَرِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ لَمْ يَذْكُرِ التِّرْمِذِيُّ
عَنْ اللَّهِ حَسَبَ عَادَتِهِ فِيهِ. وَفِي الْبَابِ: وَفِيهِ حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْ اللَّهِ قَالَ مَا تَرَدَّدَ عَلَيَّ دَاعٍ دَعَوْتُهُ عِنْدَ حُضُورِ النِّدَاءِ، رَوَى أَبُو دَاوُدَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْ اللَّهِ ابْنُ خَزِيمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَابْنُ حِبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فَافْهَمْ!.

باب ما جاء كم فرض الله على عباده من الصلوات

(فرضت على النبي ﷺ ليلة أسري به الصلاة خمسين)، و
في رواية ثابت عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم: فرض الله على خمسين
صلاة كل يوم وليلة، وفي رواية البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فرض الله على أمتي
خمسين صلاة، ففي كل من رواية الباب اختصاراً، فذكر الفرض
عليه يستلزم الفرض على الأمة، وبالعكس إلا ما يستثنى من
خصائمه. (ثم نقصت حتى جعلت خمساً)، وقد حققت
رواية ثابت أن التخفيف كان خمساً خمساً، وهي زيادة معتمدة
يتعين حمل باقي الأحاديث عليها. (ثم نوذي يا محمد ﷺ إنه لا
يبدل القول لدي، وإن لك بهذا الخمس خمسين)، يعني: ثواب
خمسين صلاة، والحديث احتج به على فريضة الصلوات الخمس
، و عدم فرضية ما زاد عليها، واحتج به على جواز النسخ قبل
الفصل، قال طائفة من الأئمة: فرضت خمسون صلاة، ثم نسخت و
بقيت منها خمس صلوات، والحق التحقيق بالتحقيق أنه لا نسخ
فيها، والاختلاف بحسب اختلاف العالمين، والآن كذلك
خمسون؛ لكن أجراً وثواباً عند ربنا في عالم الآخرة، وخمس فعلاً
و عملاً في عالم الدنيا. ومعنى الحديث أنه عليه السلام أخبره
ربه أن على أمة خمسين صلاة، فتأوله رسول الله ﷺ على أنها
خمسون بالفعل، فلم يزل يراجع ربه حتى بين له أنها خمسون في

الثواب لا بالعمل . فلا سوال و لا جواب ؛ بل هو إلقاء للمراد على المخاطب بعد دفعات و بعد مراجعات شتى ، ليكون له وقع في النفس و محل من القبول ؛ لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب ، فهذا من طريق التفهيم ؛ بل هو نحو من العناية ، كيف ! وفي "النسائي" : فقال : هي خمس وهي خمسون ، لا يبدل القول لدي ، فنبه الله سبحانه على أنه لا نسخ ، وإنما هو من باب الحسنات بعشر أمثالها ، فالخمس ههنا خمسون عند ربنا . وفي حديث مسلم ما يدل على أن ضابطة الحسنات بعشرة أمثالها من جملة ما أعطاه الله نبيه ليلة الإسراء ، أخرجه في "باب الإسراء" من حديث ثابت البناني عن أنس رضي الله عنه ، فنظير هذا كما عند الترمذي رحمته الله ، وصححه عن عمران بن حصين رضي الله عنه ، قال : جاء رجل إلى رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم ، فقال : إن ابن ابني مات ، فمالي من ميراثه ، قال : لك السدس ، فلما ولي دعاه ، قال : لك سدس آخر ، فلما ولي دعاه ، قال : إن السدس الآخر طعمة ، فلم يجعل له الثلث من أول الأمر ؛ بل جعل السدس ، و السدس ، فهل يقول عاقل : إنه نسخ ؟ بل هو إلقاء للمراد حصّة حصّة لمعان يراعيها المتكلم في نفسه .

وقع السؤال عن افتراض الخمسين بمثل هذا الأسلوب من الحكم خمساً خمساً بالمراجعات و الدفعات ، فيمكن أن يقول : إن فيه أموراً عديدة : أما الأول : إن عظمة هذه المزية من الخمس حقيقة و فعلاً ، و الخمسين أجراً و ثواباً ، تكون أبين ظهوراً و أقرب طمانينة بهذا الأسلوب ، و أما الثاني : إن فيه مزية للنبي صلی الله علیه وآله وسلم من وجاهته عند الله سبحانه بقبول شفاعته و ظهور رأفته و عطفه على الأمة ، و الثالث : إن فيه ظهور نصيح موسى عليه السلام للنبي صلی الله علیه وآله وسلم و لأمته ، و كأنه وقع تفسيراً لميثاق الأنبياء بنصرة النبي صلی الله علیه وآله وسلم ما بينه الله سبحانه **﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾** و

أما الرابع: إن فيه تسليّة لقلب موسى ﷺ بالتجليات الربانية التي كانت تحيط بالنبى ﷺ، فتصل نفحاتها وأشعّتها إلى موسى عليه الصلاة والسلام. (حديث أنس رضي الله عنه حديث حسن صحيح غريب)، وأخرجه أحمد رضي الله عنه والنسائي رضي الله عنه، وأخرجه الشيخان مطوّلاً.

باب في فضل الصلوات الخمس

لا يخفى عليك أن قد صحت أحاديث كثيرة في فضائل الأعمال من الوضوء والصلاة والصوم والحج والعمرة وغيرها، بأنها كفارات للذنوب، وهذه الأحاديث في "الصحيح" في مواقعها. (الصلوات الخمس)، وفي رواية لمسلم رضي الله عنه: "و رمضان إلى رمضان". (والجمعة إلى الجمعة)، والمراد من صلاة الجمعة إلى صلاة الجمعة، فإنه ورد في بعض طرق الحديث، و زيادة ثلاثة أيام بضابطة الحسنّة بعشر أمثالها، فتكون الأيام عشرة، وذلك الحديث أخرجه مسلم رضي الله عنه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، قال: من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى إلى الجمعة، فاستمع وأنصت غفر له ما بينه وبين الجمعة، وزيادة ثلاثة أيام. و من حديث حنظلة الأسدي رضي الله عنه، أخرجه أحمد رضي الله عنه بإسناد جيد مرفوعاً بلفظ "من حافظ على الصلوات الخمس ركوعهن وسجودهن ومواقيتهن وعلم أنهن حق من عند الله، دخل الجنة، ورواته رواية الصحيح، قاله الحافظ رضي الله عنه في "الترغيب". (كفارات لما بينهن)، أي: من الذنوب، وفي رواية لمسلم رضي الله عنه: مكفارات لما بينهن. (ما لم يغش الكبائر)، وفي رواية لمسلم رضي الله عنه: إذا اجتنب الكبائر، وفي "شرح مسلم للنووي رضي الله عنه" في شرح

حديث : ما من امرء مسلم تحضره صلاة مكتوبة ، فيحسن وضوئها ، و خشوعها ، و ركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يؤت كبيرة ، معناه : أن الذنوب كلها تغفر إلا الكبائر ، فإنها لا تغفر .

ثم لا يذهب عليك أن المتأخرين قيدوا سائر أحاديث الكفارة بغفران الصغائر دون الكبائر ، مستدلين بما ورد في حديث الباب و أمثاله ، قال الشهاب رحمته الله في ”الفتح“ باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً في شرح قوله : غفر له ما تقدم من ذنبه : ”ظاهره يعم الكبائر والصغائر ، لكن العلماء خصوا بالصغائر لوروده مقيدا باستثناء الكبائر في غير هذه الروايات“ ، وقال البدر العيني رحمته الله في العمدة : يعني : من الصغائر دون الكبائر ، كذا هو مبين في ”مسلم“ ، و ظاهر الحديث يعم جميع الذنوب ؛ و لكنه خص بالصغائر ، و الكبائر إنما تكفر بالتوبة ، و كذلك مظالم العباد ، قال عياض رحمته الله : هذا ما في الحديث من غفران الذنوب ما لم يؤت كبيرة ، هو مذهب أهل السنة ، وإن الكبائر إنما يكفرها التوبة ، و قال القاري رحمته الله في ”المراقبة“ : إن الكبيرة لا يكفرها الصلاة و الصوم ، و كذا الحج . و إنما يكفرها التوبة لا غيرها ، نقل ابن عبد البر رحمته الله الإجماع عليه في ”التمهيد“ . و بالجملة لا بد في حقوق الناس من القصاص و لو صغيرة ، و في الكبائر من الندم و الاستغفار و التوبة . ثم ورد وعد المغفرة في الصلوات الخمس و الجمعة و رمضان ، فإذا تكرر يغفر بأولها الصغائر و بالبقا يخفض عن الكبائر ، وإن لم يصادف صغيرة و لا كبيرة يرفع بها الدرجات .

و قال بعض الأعيان : لا يعتبر التقييد إلا فيما ورد مقيدا ، و الباقي على إطلاقه بَيِّنْ أَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى خُصُوصِ الْأَلْفَاظِ الْوَارِدَةِ

في الروايات؛ فإن الذنوب والخطايا والمعاصي بينها فروق، وليست بألفاظ مترادفة، فإننا إذا حققنا اللفظ من جهة اللغة وجدنا أن الذنوب هي العيوب، وهي أدنى مراتب الإثم، وأضعفها جداً، ثم فوق الذنوب الخطايا، والخطا ضد الصواب، وفوقها السيئات، والسيئة ضد الحسنة، وفوقها المعاصي، والمعصية ضد الطاعة. فأعلى مراتب الإثم المعصية، وأدناها الذنب، فالحديث دل على الخروج عن الذنوب فقط، نعم! وفي آخر الخطايا، فإن لا تفسر هذه الذنوب بالصغائر، لا بما يشملها الكبائر؛ بل ويتبع لفظ الحديث بما يقتضيه لغة العرب، ولا فاقة إلى تفسيرها بما يفسرونه. (حديث أبي هريرة رضي الله عنه حديث حسن صحيح)، وأخرجه مسلم رضي الله عنه.

باب ما جاء في فضل الجماعة

يقول المؤلف رضي الله عنه: إن الفضل مختص بالصلاة في الجماعة، والسرفيه: إن الصلاة في نظر الشرع هي صلاة الجماعة؛ لأنها الفرد الأكمل، ولا يكون المراد في المواعيد ومواضع الترغيب إلا هو، ومن هنا قال: صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد. أقول: ورد الفضل في حديث الباب بسبع وعشرين درجة، وفي رواية بخمس وعشرين درجة، وفيه مقابلة بين صلاة الجماعة والفرد. (صلاة الجماعة تفضل)، يعني: تزيد في الثواب. (على صلاة الرجل وحده)، يعني: منفرداً (بسبع وعشرين درجة)، والمراد بالخمس والعشرين أو السبع والعشرين الصلوات التي دلت عليها ألفاظ الأحاديث، يعني: ثواب صلاة واحدة في الجماعة ثواب خمس وعشرين أو سبع وعشرين منفرداً، ورد ذلك في

رواية ابن مسعود رضي الله عنه عند أحمد رضي الله عنه، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم، وفيه "صلاة الجماعة تعدل خمسة وعشرين من صلاة الفرد".

و مع هذا أن لقلة الجماعة و كثرتها دخلاً و أثراً في تقليل الأجر و تكثيره. (حديث ابن عمر رضي الله عنه حديث حسن صحيح)، أخرجه البخاري رضي الله عنه و مسلم رضي الله عنه. (وعامة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قالوا: خمس وعشرين)، هذا لم يختلف عليه في ذلك (إلا ابن عمر رضي الله عنه، فإنه قال بسبع وعشرين)، أقول: إن لفظ سبع وعشرين قد ثبت من غير رواية ابن عمر رضي الله عنه، قد ثبت ذلك أيضاً من رواية ابن مسعود رضي الله عنه و أبي بن كعب رضي الله عنه و عائشة رضي الله عنها و أنس رضي الله عنه و معاذ رضي الله عنه و زيد بن ثابت رضي الله عنه و عبد الله بن زيد رضي الله عنه و أبي سعيد رضي الله عنه، انظر لتخريجها و ألفاظها شرحي "البدر" و "الشهاب". و اختلفوا في وجه الجمع بينهما، و تبلغ الوجوه التي بينوها في الجمع أحد عشر وجهاً. أقول: لا حاجة إلى هذه الوجوه، إن التفاوت قد يكون بحسب درجات الإخلاص و الخشوع و باختلاف الأوقات و الأمكنة، و مع هذا قال ابن عبد البر رحمته الله: الفضائل لا تدرك بالقياس، و لا مدخل فيها للنظر، و إنما هي بالتوقيف. و قال الحافظ فضل الله التوربشتي رحمته الله: إن ذلك لا تدرك بالرأي؛ بل مرجعه علوم النبوة التي قصرت العقول عن إدراك جملتها و تفاصيلها، ثم قال: و لعل الفائدة هي اجتماع المسلمين مصطفىين نحو صفوف الملائكة، و الاقتداء بالإمام، و إظهار شعائر الإسلام و غيرها. فتأمل! (هذا حديث حسن صحيح)، أخرجه البخاري رضي الله عنه و مسلم رضي الله عنه.

باب ما جاء في من سمع النداء فلا يجيب

أراد بالإجابة الإجابة الفعلية، ونقل عليه الإجماع ابن قدامة رحمته الله. ثم الجماعة واجبة عندنا في القول الراجح، وفي قول لناسنة مؤكدة، وفي البحر: إن أدنى الوجوب وأعلى السنة المؤكدة واحد، وفي "المفيد": هي واجبة، تسميتها سنة لوجوبها بالسنة، فلم يبق خلاف، بقي أن ترك السنة عتاب أو عقاب، فلا أدخل فيه.

و عند الشافعية أيضاً قولان، فقال بعضهم: فرض كفاية، و قال آخرون: سنة مؤكدة، و عند مالك رحمته الله أيضاً قولان، قال الباجي رحمته الله: ذهب بعض أصحابنا إلى أنها فرض كفاية، و ذهب بعضهم إلى أنها سنة مؤكدة، و عند الحنابلة فرض عين، شرط شرطاً للصحة أو غير شرط قولان، و على الثاني عندهم لو صلى منفرداً صحت صلاته مع ارتكاب الحرام، ثم للجماعة أضرار عند كل من المذاهب. ثم هذا الاختلاف في حكم الجماعة يبتني على نظر فقهي اجتهادي و ملحظ معنوي دقيق هناك، بيان ذلك: أنه ثبت في الأحاديث ما يدل على وجوب الجماعة، و غاية الاعتناء بحالها و الوعيد لتاركها و الترغيب فيها بشئى الفضائل، و مع هذا و ردت أضرار لترك الجماعة ما يدل على أن أمرها هين، فأبىح التخلف عنها بالأمور المفصلة في محالها و مواضعها، فمن راعى الأمر الأول جعلها واجبة، و لم يدخل الأضرار في حقيقتها، و إنما تلحقها هذه من خارج و عارض، لا يتأثر بها سنخ حقيقتها و تجوهر ماهيتها، و من لاحظ معها أضرارها من بدأ الأمر فيها، فحكم فيها بسنيتها أو استحبابها. فالاختلاف في أمثالها إنما جاء من الملاحظ و الأنظار، و هذا من قبيل محال بالذات و بالغير

عند المعقوليين، فإن الفرق بين المحال بالذات وبالغير إنما هو من باب اختلاف الأنظار، وهكذا الوجوب والسنية. فمن رأى الوعيد الوارد وصرف النظر عن الأعذار رآه حقيقة بتة واجبة، فحكم عليها بالوجوب بخلاف من اعتبر تلك الأعذار، وإن كانت عوارض خارجية، فانحط عن درجة الفرض وعن مرتبة الوجوب، ونزل إلى السنية، فحكم عليها بالسنة، فتأمل!. **(عن جعفر بن برقان)**، "بضم الباء وسكون الراء". **(لقد هممت)**، يعني به: فراغه عن هذه الأشياء، ثم عوده إلى رجال لم يحضروا الصلاة، استنبط منه البعض بمنع الجماعة الثانية، فإنها لو كانت ثابتة لما كان لذلك الوعيد والتحريق معنى إذ لهم الاعتذار بشمول الجماعة الثانية. **(فتيتي)**، "الفتية" جمع فتى يعني: جماعة من شبان أصحابي. **(ثم أحرق)**، يقال: حرّقه إذا بالغ في التحريق، وفي "فتح الباري": قوله: فأحرق عليهم، يشعر بأن العقوبة ليست قاصرة على المال؛ بل المراد تحريق المقصورين والبيوت تبعا للقاطنين بها، والصواب أن التحريق على القوم أعم من أن يكون القوم في البيوت أو لم يكونوا، والغرض أن تحريق البيوت لا يستلزم تحريق من فيها، فلا يلزم تعذيب الحيوان بالنار، وإن كانوا أجابوا عنه. **(لا يشهدون الصلاة)**، وفي رواية لأبي داود عليه السلام: ثم أتى قوما يصلان في بيوتهم، ليست بهم علة فأحرقها عليهم. وفي رواية لمسلم عليه السلام: من طريق أبي صالح عليه السلام: فأحرق بيوتنا على من فيها، وهذا يؤيد ما قلنا، ويقول هذا البعض: هذا اللفظ يعين ما قلنا، فإنه لو كانت الجماعة بعد الجماعة معمولا بها لكان المناسب حينئذ أن يقال لا يشهدون صلاة. **(وقال بعض أهل العلم: هذا على التغليظ والتشديد)**، يعني: إن قول الصحابة ليس على ظاهره؛ بل هو

محمول على التغليظ والتشديد. **(فقال: هوفي النار)**، يعني: لا على سبيل التأبيد عند أهل الحق. **(ومعنى الحديث)**، يعني: حديث أبي هريرة رضي الله عنه حديث الباب. **(أن لا يشهد جماعة ولا جمعة رغبة عنها)**، يعني: إعراضاً عنها، والحديث بظاهره ظاهر في أن الجماعة فرض عين؛ لأنها لو كانت سنة لم يهدد تاركها بالتحريق، و لو كانت فرض كفاية لكانت قائمة بالرسول ومن معه. وإلى القول بأنها فرض عين، ذهب أحمد رضي الله عنه والأوزاعي رضي الله عنه. وقد أجابوا عن ظاهر حديث الباب بأجوبة، منها: إنه يستنبط من نفس الحديث عدم الوجوب، فإنه هم بالتوجه إلى المتخلفين، فلو كانت الجماعة فرض عين ما هم بتركها إذا توجه. ومنها: إن الحديث ورد مورد الزجر والتوبيخ، وحقيقته غير مرادة، ويهدي إلى هذا وعيدهم بالعقوبة يعاقب بها الكفار. ومنها: إنه ترك تعذيبهم بعد تهديدهم، فلو كانت فرض عين لما تركهم، وقد جاء في بعض الطرق بيان سبب الترك، وهو فيما رواه أحمد رضي الله عنه من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ "لو لا ما في البيوت من النساء، والذرية" وفي رواية "لو لا صبيانهم" والحافظ رضي الله عنه حمل حديث الباب على المنافقين لما في "البخاري" عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال النبي صل الله عليه وآله وسلم: ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء، ولما في "مسلم" عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: لقد رأيتنا وما يتخلف عن الصلاة إلا منافق، قد علم نفاقه أو مريض. ثم حمل النفاق على العمل لما عند أبي داود رضي الله عنه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه "ثم أتى قوما ليست بهم علة فأحرقها عليهم". أقول: وقد علمت أن الإتيان إلى الصلاة هو الإتيان إلى الجماعة، ومن فاتته الجماعة فقد فاتته الصلاة في نظر الشرع، وحينئذ فالذين يتخلفون عن الجماعة ويتكاسلون

فيها هم منافقون في لسان القرآن، ولذا سماهم الحديث أيضاً منافقين؛ لكنهم إذا كانوا منافقين، فالوعيد فيهم لحال نفاقهم لا على ترك الجماعة فقط، فلا يثبت به الوجوب أو الفريضة. قلت: أما كون الحديث في حق المنافقين فهو صحيح، وأما أن المراد من النفاق هو العملي أو الاعتقادي، فالنظر دائر فيه، فالحديث يمكن أن يكون في حق المنافقين، كما يمكن أن يكون في حق المسلمين المسرفين إلا أن نفاقهم العملي لما بلغ نهايته سدّ مسدّد النفاق الاعتقادي. ثم الحديث استدل به على منع الجماعة الثانية، وعلى عدمه وكلاهما خطأ وعدول عن الصواب، فتأمل!

باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة

(حدثنا **علي بن عطاء**)، العامري الطائفي ثقة، قاله في "تحفة الأحوزي". (نا جابر بن يزيد بن الأسود السوائي)، صدوق، قاله الحافظ رحمته الله في "التقريب". (فلما قضى صلواته انحرف)، يعني: انصرف لذهابه إلى بيته، وهذا ما أفاده قوله: فإذا هو برجل يرعد يقال: أرعد الرجل، إذا أخذته الرعدة وهي الاضطراب. (**فرائصها**)، جمع فريضة، وهي اللحمة التي بين جنب الدابة وكتفها والمعنى: يخافان. (**فصلياً معهم**)، يعني: مع أهل المسجد، (**فإنها لكمانافلة**)، فيه تصريح بأن الثانية في الصلاة العادة نافلة. وذهب إليه مالك رحمته الله وأبو حنيفة رحمته الله و الشافعي رحمته الله وأحمد رحمته الله وأصحابهم. واحتجوا بحديث الباب، قال: فيه "فصلياً معهم، فإنها لكمانافلة"، ومن حجتهم حديثه "لا تصلي صلاة في يوم مرتين". وذهب الأوزاعي رحمته الله والشافعي رحمته الله في القديم إلى أن الفريضة هي الثانية، واستدل بما أخرجه أبو

داؤد عليه السلام عن يزيد بن عامر قال: جئت والنبي ﷺ في الصلاة، وفيه "وإن كنت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة؛ لكن فيه نوح بن صعصعة قال في "التلخيص": وضعفه النووي عليه السلام، وقال الدارقطني عليه السلام: وحاله مجهولة، ورواه الدارقطني عليه السلام بلفظ "وليجعل التي صلى في بيته نافلة" وقال: هي رواية ضعيفة شاذة، وقال البيهقي عليه السلام: إن حديث يزيد بن الأسود يعني: حديث الباب أثبت منه، وأيضاً يظهر من كلماتهم أن منشأ التضعيف لرواية نوح بن صعصعة هو قوله: "وهذه مكتوبة" لمخالفته سائر الروايات ما يدل أن الثانية نافلة.

وعلى فرض صلاحيته حديث يزيد بن عامر رضي الله عنه لا احتجاج به، فالجمع بينه وبين حديث الباب ممكن بحمل حديث الباب على من صلى صلاة الأولى في جماعة، وحمل هذا على من صلى منفرداً. **(وفي الباب عن محجن)**، صحابي قليل الحديث، وأخرج حديثه مالك عليه السلام في "الموطأ". **(ويزيد بن عامر)**، أخرجه أبو داؤد في "سننه"، رواية يزيد بن الأسود كما عند الترمذي عليه السلام، وفيه قصة رجلين، وأخرج رواية يزيد بن عامر، وفيه: أنه هو صاحب قصة، كما في رواية محجن بن أبي محجن نفسه صاحب قصة، ففي رواية يزيد بن عامر "جئت والنبي ﷺ في الصلاة، فجلست ولم أدخل معهم في الصلاة"، وفي رواية ابن عامر "تكن لك نافلة، وهذه مكتوبة". أقول: والمراد بهذه الأولى لا الثانية. وفي رواية محجن أنه كان في مجلس مع رسول الله ﷺ، فأذن بالصلاة فقام، وفي رواية محجن "أنه كان في مجلس مع رسول الله ﷺ، فأذن بالصلاة فقام"، وفي رواية محجن "إذا جئت المسجد كنت قد صليت، فأقيمت الصلاة فصل مع الناس، وإن كنت قد صليت"، ورواه أيضاً النسائي عليه السلام وابن حبان عليه السلام وابن خزيمة

عنه و البخاري عنه في "الأدب المفرد" عن بشر بن محجن الديلمي عن أبيه أنه كان جالساً. (حديث يزيد بن الأسود حديث حسن صحيح)، أخرجه الخمسة إلا ابن ماجه عنه، وأخرجه أيضاً الدارقطني و ابن حبان عنه. وصححه ابن السكن عنه، و في "التلخيص": كلهم من طريق يعلى ابن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه، فإنه يعيد الصلوات كلها في الجماعة يعني: الصلوات الخمس كلها في الجماعة، وإليه ذهب الشافعي عنه و أحمد عنه، و قال مالك عنه: يعيد الكل إلا المغرب، وإليه ذهب الأوزاعي و الثوري عنه، و قال أبو حنيفة عنه: من صلى منفرداً ثم أدرك الجماعة لا يعيد إلا الظهر والعشاء. قال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر عنه: قال جمهور الفقهاء: إنما يعيد الصلاة مع الإمام في جماعة من صلى وحده في بيته أو في غير بيته، وأما من صلى في جماعة وإن قلت، فلا يعيد في أخرى، قلت أو كثرت، ولو عاد في جماعة أخرى لا عاد في الثالثة ورابعة إلى ما لا نهاية له، وهذا لا يخفى فساده.

وحجة هؤلاء هو عموم الأحاديث الواردة في الباب، و التصريح في حديث يزيد بن الأسود بأن قوله: إذا صليت ما في رحالكما، كان في صلاة الصبح.

وحجة مالك عنه ما أخرجه الدارقطني عنه عن ابن عمر عنه "أن النبي ﷺ قال: إذا صليت في أهلكت ثم أدركت الصلاة، فصلها إلا الفجر والمغرب، قال عبد الحق عنه: تفرد برفعه سهل بن صالح، وكان ثقة، وإذا كان كذلك، فلا يضر وقف من وقفه؛ لأن زيادة الثقة مقبولة، وهو من رجال "التهذيب"، وفي "التقريب": صدق من الحادية عشر، وفي "علل ابن أبي حاتم عنه" قال أبي: حدثنا سهل بن صالح وكان ثقة.

فينبغي أن يضم معهما العصر أيضاً، لما رواه الدارقطني رحمته الله في "سننه" بسند قوي من طريق حسين بن ذكوان عن عمرو بن شعيب عن سليمان مولى ميمونة، تفرد به حسين المعلم عن عمرو بن شعيب، قال: وأتيت على ابن عمر ذات يوم، وهو جالس بالبلاط والناس في صلاة العصر، فقلت: أبا عبد الرحمن! الناس في الصلاة، قال: إني قد صليت، إني سمعت رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم يقول: لا تصلي صلاة مكتوبة في يوم مرتين، قال الدارقطني رحمته الله: وتفرد به حسين المعلم عن عمرو بن شعيب. قال أبو النعمان رحمته الله: الحديث رواه النسائي في "سننه" من طريق المعلم نفسه، وكذا رواه أبو داود غير أنه ليس فيه والناس في صلاة العصر، وبالجملة: هي زيادة، وهي من الثقة مقبولة، وقد رواه البيهقي رحمته الله أيضاً بالزيادة في "سننه"، فافهم!

وحجة أبي حنيفة رحمته الله كراهته التنفل بعد الفجر والعصر، وقد صحت بالنهي أحاديث، وتكاد تتواتر، فتقدم هي لزيادة قوتها، ولأن المانع مقدم، واعتبار كون الخاص مطلقاً مقدماً على العام ممنوع؛ بل يتعارضان في ذلك الفرد، أو يحمل على ما قبل النهي في الأوقات المعلومة جميعاً بين الأدلة. كيف! وفيه حديث صريح، أخرجه الدارقطني رحمته الله عن ابن عمر، وقد تقدم أنفاً. وأما عدم إعادة المغرب، فلما رويناه، ولأن التنفل بالثلاث مكروه، وفي جعلها أربعم مخالفة لإمامه، قال الإمام الحافظ الطحاوي رحمته الله في "معاني الآثار": "إن آثار النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر متواترة، فهي ناسخة لتلك الأحاديث، وإنما يصلي مع الجماعة كل صلاة يجوز التطوع بعدها، وما يجوز أن يكون تطوعاً، والمغرب لا تعاد؛ لأن التطوع لا يكون وترأ. وأجاب أيضاً: ويحتمل أن ذلك كان في وقت كانوا يصلان فيه الفريضة مرتين، ولا

يخفى أن تعميم النسخ عند الطحاوي عليه السلام على اصطلاح خاص له، فلاضير- فتدبر. والجواب عن حديث الباب، قال الحافظ عليه السلام في "التلخيص": وقال الشافعي عليه السلام في القديم: إسناده مجهول، قال البيهقي عليه السلام: لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه، ولا ابنه جابر راو غير يعلى. قلت: يعلى من رجال مسلم، وجابر وثقه النسائي عليه السلام وغيره. والحق الحقيق بالتحقيق: إن الحديث مضطرب لا يصلح حجة في الباب، ويدل عليه رواية "كتاب الآثار" للإمام محمد الحسن الشيباني عليه السلام، قال: أخبرنا أبو حنيفة عليه السلام أنا الهيثم بن أبي الهيثم، يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم صليا الظهر في منازلهما، وهما يريان أن الصلاة قد صليت. ورواه كذلك الإمام أبو يوسف عليه السلام في "كتاب الآثار" من طريق أبي حنيفة عليه السلام غير أنه أرسله عن الهيثم، ولم يقل برفعه. ووصله الحارثي عليه السلام في "مسند أبي حنيفة عليه السلام"، و الهيثم هو ابن حبيب، من رجال "التهذيب".

والحارثي عليه السلام هو الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي البخاري عليه السلام، و ترجمه الحافظ عليه السلام في "لسان الميزان" قال: وأكثر عنه أبو عبد الله ابن منده. وقد احتج الحافظ عليه السلام في "تهذيب التهذيب" بالحارثي في تعيين راو مبهم وهو ابن عبد الله بن مغفل عليه السلام، قال في "التهذيب": قيل: اسمه يزيد، قلت: ثبت كذلك في "مسند أبي حنيفة عليه السلام" للبخاري عليه السلام. وبالجملة: وإسناده مسانيد أبي حنيفة عليه السلام من طريق الهيثم عن جابر أحسن حالا منه بلاريب، وفيه الظهر لا الصبح، فيرجح لعدم مخالفته أحاديث النهي، وبالله التوفيق. **ويشفع بركعة**)، وإليه ذهب الشافعية والحنبلية، واستدلوا بعموم حديث الباب، وبأثر علي عليه السلام روى ابن أبي شيبعة عليه السلام عن علي

ﷺ، قال: إذا أعاد المغرب شفع بركعة، وقد مر الجواب عنه. **(والتي صلى وحده هي المكتوبة عندهم)**، وإليه ذهب الأئمة الأربعة، واستدلوا بحديث يزيد بن الأسود المذكور في الباب، وبحديث أبي ذر ﷺ وغيره في آخر الحديث؛ حيث قال: ولتجعلها نافلة، قاله في "التلخيص"، وهذا القول هو الأفضل والمختار، وأما قول الأوزاعي رحمه الله بأن الفريضة هي الثانية، فلم يقم عليه دليل صحيح.

باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة

أقول: لا يخفى عليك أنه لم يرو في ذخيرة الحديث نص خاص يدل على الجماعة الثانية في مسجد المحلة الذي له إمام ومؤذن راتب، وجماعة معلومون، والإمام والمؤتمنون به كلهم يؤدون الفرض الذي وجب عليهم أدائها، ومن ادعى فقد افترى بذلك على الله ورسوله. والترغيبات التي وردت في إقامة الجماعة، إنما هي وردت في الجماعة الأولى التي ورد الوعيد الشديد على تاركها، وهو في حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه الشيخان، وفيه "فأحرق عليهم بيوتهم بالنار"، فدل هذا الحديث بعبارة النص على أن الجماعة الأولى هي التي ندب إليها الشارع.

فلو كانت الثانية والثالثة إلى غير ذلك مشروعة، لم يهمل بإحراق بيوت من تخلف عن الجماعة الأولى، فثبت به أن وجوب الإتيان إلى الجماعة الأولى يستلزم كراهة الثانية في المسجد الواحد حتماً، وإلا فإنهم لا يجتمعون للأولى إذا علموا أنهم لا تفوتهم الجماعة أصلاً، وأنت خير بأن تكرر الجماعة مستلزم لتقليلها؛ حيث لا يخاف كل أحد فوت الجماعة، وهو غير منظور

في نظر الشارع. قوله: **(حدثنا عبدة)**، أبو محمد الكوفي روى عن هشام بن عروة والأعمش وطائفة وعنه أحمد رحمهم الله وإسحاق رحمهم الله وهناد رحمهم الله وأبو كريب رحمهم الله وخلق رحمهم الله، وثقه أحمد رحمهم الله وابن سعد رحمهم الله. **(عن سعيد بن عروبة)**، ثقة حافظ، وكان من أثبت الناس في قتادة، قاله في "التقريب". **(عن سليمان الناجي)**، ويقال له: سليمان الأسود أيضاً، كذلك وقع في رواية أبي داود، وثقه ابن معين رحمهم الله. **(أيكم يتجر)**، لا رغبة في ذلك الثواب الذي يحصل له في الصلاة، فإن القعود مع الرسول كان أفضل من هذا؛ بل رغبة فيما فيه رغبة الرسول. **(فقام رجل)**، هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، فقد بينه البيهقي رحمهم الله في روايته من طريق اللؤلؤي عن أبي داود السجستاني رحمهم الله في هذا الخبر نفسه، وصرح به الحافظ الزيلعي رحمهم الله والحافظ ابن حجر رحمهم الله وغيرهما من الحفاظ. **(حديث أبي سعيد حديث حسن)**، أخرجه أحمد رحمهم الله وأبو داود رحمهم الله، وسكت عنه، ونقل المنذري رحمهم الله تحسين الترمذي رحمهم الله، وأقره. وأخرجه أيضاً ابن خزيمة رحمهم الله وابن حبان رحمهم الله، وقال الهيثمي رحمهم الله في "مجمع الزوائد": رجاله رجال الصحيح.

(وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من التابعين)، وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه. **(وبه يقول أحمد رحمهم الله وإسحاق رحمهم الله)**، وبه يقول أشهب رحمهم الله، وهو قول عطاء رحمهم الله والحسن رحمهم الله في رواية. ومن أدلة هؤلاء المجوزين لإعادة الجماعة أثر أنس بن مالك رضي الله عنه، رواه البخاري رحمهم الله في "جامعه" تعليقاً: وجاء أنس بن مالك رضي الله عنه إلى مسجد قد صلى فيه، فأذن وأقام، وصلى جماعة، ووصله ابن أبي شيبه رحمهم الله وأبو يعلى رحمهم الله والبيهقي رحمهم الله من طريق جعد أبي عثمان، وفي لفظ للبيهقي رحمهم الله في "سننه" "في مسجد بني رفاعه"، وقال: فجاء أنس بن مالك

ﷺ في نحو عشرين من فتياه، فأمر بعض فتياه فأذن وأقام. و
 في لفظ أبي يعلى "في مسجد بني شعبة"، وفي رواية "مسجد
 بني زريق"، وأثر ابن مسعود ﷺ رواه ابن أبي شيبة ﷺ، وقال:
 حدثنا إسحاق الأزرق ﷺ عن عبد الملك بن أبي سليمان عن
 سلمة بن كهيل أن ابن مسعود ﷺ دخل المسجد وقد صلى، فجمع
 بعلمة ومسروق والأسود، وإسناده جيد. والجواب بوجه، أما
 أثر أنس ﷺ، فلا دليل فيه، ففيه تعارض، ففي لفظ عند ابن أبي
 شيبة ﷺ: أنه قام وسطهم، وهذا تغيير لهيئة الجماعة على
 خلاف الهيئة المسنونة؛ بل هو على شاكلة جماعة النساء، وهو
 ممنوع اتفاقاً، وورد في لفظ آخر لابن أبي شيبة ﷺ، وكذا
 البيهقي ﷺ في "الكبرى" "ثم تقدم، فصلى بهم" فتعارض
 اللفظان، وفي لفظ للبخاري ﷺ "فأذن وأقام"، وفي لفظ
 للبيهقي ﷺ "فأمر بعض فتياه، فأذن وأقام" فتعارض اللفظان،
 وفي لفظ للبيهقي ﷺ في "سننه" "في مسجد بني رفاعه"، وفي
 لفظ لأبي يعلى "في مسجد لبني ثعلبة"، وفي رواية "بني زريق"
 "فتعارض الألفاظ كلها. وبالجملة: فأثر أنس ﷺ فيه تعارض و
 اضطراب، فلا دليل فيه، على أنه لم يثبت أنهم دخلوا وصلوا و
 كانوا مفترضين، والخلاف فيه إذا كان الإمام والمقتدي
 مفترضين. ثم الظاهر على هذا أن اقتداء المتنفل الواحد خلف
 المفترض كما في حديث الباب لا تكون إعادة أصلاً، ولم ينقل عن
 أحد منهم الكراهة في مثلها، وأما أثر ابن مسعود ﷺ ولا حجة فيه.
 في موضع الخلاف ما لم يثبت أن علمة والأسود ومسروق كانوا
 مفترضين، والظاهر "كانوا مفترضين" خلاف الظاهر، وخلاف
 المتبادر من سياق الرواية، فيحتاج إلى دليل على ذلك صريح
 في المقصود ودون ذلك لا يجده نفعاً.

قال أبو النعمان عليه السلام: و من أبين الدلائل على منع الجماعة الثانية، عدم أمره في صلاة الخوف بتكرار الجماعة، وعدم ثبوت الجماعة بعد الجماعة عنه بنفسه ، فأين الإعادة ؟ فإن الإعادة تصدق على تكرار الجماعة لأهلها في مسجد المحلة بأذان و إقامة، و أن يكون كل من الإمام و المأموم مفترضاً؛ بل أن تكون الثانية في محل الأولى، فإن ترك شيء من هذه الأمور لا تسمى إعادة عندهم.

و لا ريب أن مذهب من يمنع الجماعة في مسجد غير مساجد الشوارع أوفق لمصالح الشرع و نظام الأمة و قيام الألفة ، و بالجملة: لا يخفى ما فيه من المصالح العامة و الخاصة، و بالله التوفيق. وقال الآخرون من أهل العلم: يصلان فرادى، و به يقول سفيان عليه السلام و ابن المبارك عليه السلام و مالك عليه السلام و الشافعي عليه السلام يختارون الصلاة فرادى، و في ”النيل“ قال البيهقي عليه السلام نقلاً عن ابن المنذر: منع الجماعة بعد الجماعة عن سالم بن عبد الله عليه السلام و أبي قلابة عليه السلام و ابن عون عليه السلام و أيوب عليه السلام و الليث بن سعد عليه السلام و الأوزاعي عليه السلام و أصحاب الرأي، فقد كرهه الحسن عليه السلام و الأسود عليه السلام و سالم بن عبد الله عليه السلام و أبو قلابة عليه السلام، و هم متقدمون على أبي حنيفة عليه السلام و مالك عليه السلام و الأوزاعي عليه السلام و سفيان عليه السلام و ابن المبارك عليه السلام و ابن عون عليه السلام و أيوب عليه السلام في عهد واحد في عهد أبي حنيفة عليه السلام، و هؤلاء مقدمون على ابن أبي شيبه عليه السلام كما لا يخفى. أو الليث عليه السلام و الشافعي عليه السلام أيضاً، و هما مقدمان على ابن أبي شيبه عليه السلام، و الآثار عن أكثرهم في ”مصنفه“.

و في الخير الجاري اختلف العلماء فيه، يعني: في الجماعة بعد الجماعة من لدن الصحابة رضي الله عنهم، و إذا وقع الاختلاف في تكرار الجماعة من زمن الصحابة رضي الله عنهم، فمن يقدر على نفيه و على الإلزام

فيه لإحد من الفرقين، والعجب! من ابن شيبه رحمته الله مع وجود هذا الاختلاف في المسئلة بين الصحابة والتابعين والأئمة، كيف ذكر في مسئلة الأربعين من "كتاب الرد" أبا حنيفة رحمته الله فقط!، وترك الآخرين المتقدمين عليه أو كانوا في زمنه؟ فماذا يفهم من هذا الصنيع منه؟ و كان اللازم عليه أن يقول: إن الصحابة والتابعين قد خالفوا حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الذي رواه في ذلك الجزء للإلزام على الإمام، وهو بمعزل منه، وابن أبي شيبه رحمته الله لم يدر ما مذهب الإمام في تكرار الجماعة في المسجد، وما تفصيله فيه، و هل حديث أبي سعيد رضي الله عنه موافق لمسلكه أو مخالف له؟ قال الحلبي رحمته الله في "شرح المنية": "وإذا لم يكن للمسجد إمام ومؤذن راتب، فلا يكره تكرار الجماعة فيه بأذان وإقامة عندنا؛ بل هو الأفضل، أما إذا كان له إمام ومؤذن، فيكره تكرار الجماعة فيه بأذان وإقامة عندنا.

و المراد بمسجد المحلة ماله إمام و جماعة معلومون، كما في "الدرر"، و قال في المنع: و التقيد بالمسجد المختص بالمحلة، احتراز من الشارع، وبالأذان الثاني احتراز عما إذا صلى في مسجد المحلة جماعة بغير أذان؛ حيث يباح إجماعاً، فحصل منها أن في مسجد الطريق يجوز تكرار الجماعة، و يجوز أيضاً في مسجد المحلة الذي ليس له إمام ومؤذن راتبين، و يجوز أيضاً في مسجد المحلة الذي ليس له جماعة مخصوصون به، و يجوز أيضاً في مسجد المحلة الذي صلى فيه قبل ذلك جماعة غير أهلها، و يجوز فيه أيضاً إذا صلى فيه أهلها بغير أذان و إقامة أو بمخافتة الأذان، و يجوز فيه إذا كانت الجماعة الثانية أقل من أربعة، و يجوز فيه تكرار الجماعة إذا كان الإمام مفترضاً و المؤتم متنفلًا، و يجوز أيضاً إذا كانت

الثانية على غير الهيئة الأولى كما روي عن الإمام أبي يوسف عليه السلام، فهذه تسع صور جازت فيها تكرار الجماعة في المسجد عند الإمام أبي حنيفة عليه السلام وأبي يوسف عليه السلام ومحمد عليه السلام. فكيف ذكر ابن أبي شيبه عليه السلام في ذيل حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن أبا حنيفة قال: لا تجمعوا فيه؟! وحديث أبي سعيد رضي الله عنه موافق لقوله، لأن فيه اقتداء المتنفل خلف المفترض، والإمام قائل بجوازه، وإضافته الثانية أقل من ثلاثة، والإمام قائل بجوازه، فثبت بهذا كله أن ما رواه ابن أبي شيبه عليه السلام ليس بمخالف لقول أبي حنيفة عليه السلام، وما فهمه من حديث، فهو رد عليه. وفي الاختصار عليه، والاختصار قصور فاحش وتدليس، وتلبيس لا يليق بأئمة الحديث. وقد أطنبت في المقام لتعرف أن مسلك أبي حنيفة مبرهن بالنصوص. واستدل للكرهية بما فعله عليه السلام؛ حيث جمع أهله، فصلى بهم جماعة حين دخل المسجد وقد صلى فيه، رواه الطبراني عليه السلام في "الكبير" و"الأوسط" من حديث أبي بكرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل من نواحي المدينة يريد الصلاة، فوجد الناس قد صلوا، فمال إلى منزله، فجمع أهله، فصلى بهم، وقال الحافظ نور الدين الهيثمي عليه السلام في "الزوائد": رجاله ثقات، وقال بعض الأعيان: وفي سنده معاوية بن يحيى من رجال التهذيب متكلم فيه، يريد به معاوية بن يحيى الطرابلسي دون الصدفي، وبالجملة: فللخصم فيه مجال واسع، وبالله التوفيق.

باب ما جاء في فضل العشاء والفجر في جماعة

وقع السؤال أن الأجر يزداد بزيادة المشقة، والظاهر أن المشقة في قيام الليل أكثر وأوفر، وفي الحديث "أفضل

الأعمال أحمزها“ وهو حديث ابن عباس رضي الله عنه سئل رسول الله ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه أي الأعمال أفضل؟ فقال: أحمزها يعني: أشدها، وأجاب عنه الإمام القرطبي رحمته الله: أن الغرض في حديث الباب هو ثواب الأصل وفضل جميعاً، وفي قيام الليل ثواب الأصل فقط، وليعلم أن ثواب الأصل هو ثواب العمل بقدره، وفضل هو الزائد بضابطة ”الحسنة بعشر أمثالها“ - فافهم!.

(حدثنا بشر بن السري)، ثقة متقن، روى عن الثوري رحمته الله وغيره. **(ناسفیان رحمته الله)**، هو الثوري. **(عن عثمان بن حكيم)**، بن عباد بن حنيف الأنصاري الأوسي أبو سهل المدني ثقة عن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري النجاري المدني ثقة، قاله في ”التحفة“. **(من شهد العشاء في جماعة)**، وفي رواية مسلم ”من صلى العشاء في جماعة. **(كان له قيام نصف ليلة)**، وفي رواية مسلم ”فكانما قام نصف الليل“. **(ومن صلى العشاء والفجر في جماعة كان له كقيام ليلة)**، وهكذا في رواية أبي داؤد رحمته الله، وفي رواية مسلم ”ومن صلى الصبح في جماعة فكانما صلى الليل كله“. **(عن جندب)**، ”بضم الدال وفتحها“. **(بن سفيان)**، وهو اسم جد جندب، واسم أبيه عبد الله، ينسب تارة إلى أبيه، وتارة إلى جده، وله صحبة. **(من صلى الصبح فهو في ذمة الله)**، يعني: في أمانه في الدنيا والآخرة، **(فلا تخفوا الله في ذمته)**، الإخفار من الإفعال نقض العهد، الخفارة بالكسر والضم، الذمام، في ”النهاية“ أخفرت الرجل إذا نقضت عهده وذمامه فالهمزة للإزالة، كاشكيتته إذا أزلت شكايته، وهو المراد في حديث الباب. قال قائل: إنه كيف يتحقق إخفار ذمة الله من العباد؟ والجواب: أن فعل الله سبحانه وقدرته وإرادته وحكمته صارت محجوبة تحت الأسباب الظاهرة، يعني: أن الله سبحانه

قد أنفذ في هذا العالم نظام الأسباب و المسببات ، و كل ذلك بمشيئته و حكمته . و لا يمكن أن يتخلف ترتب المسبب عن السبب إلا لحكمة خاصة اقتضته ، فالبحث في هذا العالم يكون عن النظام الذي أنشأه ، فلا بد من أن ينسب إليه التأثير وإن كان كل ذلك في الواقع بتدبيره و صنعته ، فمن أخفر ذمة الله و أراد شيئاً غير ما أمره الله به فكأنه قام بضد المأمور به و قاوم قدرته . أقول : ينبغي أن لا يحتج بمثل هذه الأمور على المسائل الفقهية - فافهم !. (**حديث عثمان حديث حسن صحيح**) ، و أخرجه أحمد رحمته و مسلم رحمته ، و لم يحكم الترمذي رحمته على حديث جندب بن سفيان بشيء و هو حديث صحيح أخرجه مسلم . (**بشر المشائين**) ، هذا خطاب عام ، و لم يرد به واحدا بعينه . و المشائين ' جمع المشاء ' . (**بالنور التام**) ، الذي يحيط بهم من جميع جهاتهم ، و ذلك لأنهم لما قاسوا مشقة المشي في ظلمة الليل جوزوا بنور يضي لهم ، قال الله سبحانه : ﴿ تَوْرَهُمْ يَسْفِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَ بِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا ۖ ﴾ . (**هذا حديث غريب**) ، لتفرد إسماعيل بن سليمان البصري ، في إسناده عن عبد الله بن أوس الخزاعي . حكاه المنذري رحمته عن الدارقطني رحمته ، و إن كان رجال إسناده ثقات ، قاله المنذري رحمته في " الترغيب " . و رواه أبوداؤد بإسناد آخر من طريقة إسماعيل بن سليمان .

باب ما جاء في فضل الصف الأول

الصف الأول هو الذي يلي الإمام ، و من خصوصيات الصف الأول أنه يكون أبعد من تسلط الشيطان من سائر الصفوف . (**خير صفوف الرجال أولها و شرها آخرها ، و خير صفوف**

النساء آخرها وشرها أولها)، المراد بشر الصفوف في الرجال و النساء أقلها ثواباً و فضلاً، أو أبعدهما من مطلوب الشرع، و خيرها بعكس ذلك، و صفوف الرجال فهي على عمومها، فخيرها أولها أبدأً، و شرها آخرها أبدأً، و أما صفوف النساء، فالمراد صفوف النساء اللواتي يصلين مع الرجال، و أما إذا صلين متميزات لا مع الرجال، فهن كالرجال خير صفوفهن أولها و شرها آخرها. **(حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حديث حسن صحيح)**، أخرجه مسلم أيضاً في "صحيحه".

(وقد روي عن النبي ﷺ أنه كان يستغفر للصف الأول ثلاثاً و للثاني مرةً)، رواه النسائي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ و ابن ماجة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ و أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ و عبد الرزاق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن العرباض بن سارية. **(ما في النداء والصف الأول)**، زاد أبو الشيخ في رواية من طريق الأعرج عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ "من الخير و البركة"، وقال بعض الأفاضل: أطلق مفعول يعلم وهو لفظاً ما، و لم يبين الفضيلة ما هي ليفيد ضرباً من المبالغة، وأنه مما لا يدخل تحت الوصف.

(ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا)، يعني: لم يجدوا شيئاً من وجوه الأفضلية، أما في الأذان، فبأن يستووا في حسن الصوت، و نحو ذلك من شرائط المؤذن، و أما في الصف الأول، فبأن يصلوا دفعة واحدة و يستووا في الفضل، فيقرع بينهم إذا لم يتراضوا بينهم في الحاليين، و قال الطيبي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: لو علموا ما في النداء و الصف الأول من الفضيلة، ثم حاولوا الاستباق لوجب عليهم ذلك، و قال النووي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: معناه أنهم لو علموا فضيلة الأذان و عظيم جزائه، ثم لم يجدوا طريقاً يحصلونه لاقتنعوا في تحصيله، و القرعة لقطع النزاع معتبرة عندنا أيضاً إلا أنها ليست بحجة. **(عليه)**، يعني: على ما ذكر، يشمل كلا الأمرين، الأذان و الصف

الأول، وقد رواه عبد الرزاق رحمته الله عن مالك رحمته الله بلفظ "فاستهموا عليهما". **(عن سمي)**، "بضم أوله، بلفظ التصغير" مولى أبي بكر ابن عبد الرحمن المخزومي المدني رحمته الله، وثقه أحمد رحمته الله وغيره.

باب ما جاء في إقامة الصفوف

يعني: في تعديلها وتسويتها. يقال: أقام العود، إذا عدله و سواه. **(لتسون صفوفكم)**، تسوية الصفوف على ذمة الإمام، و ينبغي أن يأمرهم بأن يتراصوا و يسدوا الخل و يسووا مناكبهم، ويقف وسطاً، وظاهره النذب أو السنية دون الوجوب، قال الحافظ البدر العيني رحمته الله: وهي من سنن الصلاة عند أبي حنيفة رحمته الله والشافعي رحمته الله ومالك رحمته الله، وفي "مغني" ابن قدامة: و يستحب للإمام تسوية الصفوف، و لعله متفق عند الأربعة. و ظاهر أن التسوية صفة خارجة عن حقيقة الصلاة، و ليست من ذاتياتها و شرائطها، إنما هي من حسناتها و كمالها، فكيف يقول ابن حزم رحمته الله: إن التسوية من شرائط الصحة؟، وفي "الفتح": و مع القول بأن التسوية واجبة، فصلاة من خالف و لم يسو صحيحة، و أفرط ابن حزم رحمته الله، فجزم بالبطلان. و أما ما في "البخاري" من باب إلزاق المنكب بالمنكب فالمراد بذلك المبالغة في تعديل الصف، و سد خلله، و هو مراد عند الفقهاء الأربعة، و هكذا ما في "مسند عبد الرزاق" عن موسى بن عقبة و عن عثمان بن عفان حاذوا بالمناكب المراد به التسوية و الاعتدال لكي لا يتأخروا أو يتقدم، فالمحاذاة بين المناكب و إلزاق الكعاب كناية عن التسوية. و في "سنن النسائي" باب الصف بين القدمين في

الصلاة: إن عبد الله رأى رجلاً يصلي، قد صف بين قدميه، فقال: أخطأ السنة و لو راوح بينهما لكان أعجب إلى. و الصف ههنا الوصل بين القدمين، و لعل الغرض هو الإنكار على المبالغة في إلزاق قدمه بقدمه، فالسنة أن لا يفرج المصلي بين قدميه جداً، و لا يصل جداً؛ بل بين التفريج و الوصل، فالفصل بين القدمين، فالحق عدم التحديد في ذلك. و إنما الأنسب بحال المصلي ما يكون أقرب إلى الخشوع و أوفق بموضع التذلل. و هذا رد على الذين يدعون العمل بالسنة، و يزعمون التمسك بالأحاديث في بلادنا؛ حيث يجتهدون في إلزاق كعابهم بكعاب القائمين في الصف، و يفرجون جداً لتفريج بين قدميهم ما يؤدي إلى تكلف و تصنع، و يبدلون الأوضاع الطبيعية، و يشوهون الهيئة الملائمة للخشوع، و أرادوا أن يسدوا الخلل و الفرج بين المقتديين، فأبقوا خللاً و فرجة و اسعة بين قدميهم، و لم يدروا من جهلهم و حماقتهم و غباوتهم أن هذا أقبح من ذلك، و قد وقعوا فيه لعدم تنبهم للغرض و لجمودهم بظاهر الألفاظ، و قبائح ذلك لا تخفى. و بالجملة: فالجمود بالظواهر ربما يفضي بالمرء إلى الخروج عن السنن المتوارثة، كما أن التوغل في التأويل و أخذ الباطن ربما يلجئ الرجل إلى القرمطة و السفسطة، و إنما الأمر بين تفريط الباطنية و إفراط الظاهرية كما سلكه الأئمة الفقهاء المحدثون. **(أول يخالفن الله بين وجوهكم)**، يعني: إن لم تسووا، و المراد من الوعيد الحقيقة، و المرفوع عنهم هو المسخ العام دون مسخ أفراد خاصة، أو العداوة و البغضاء، و اختلاف القلوب، و ذلك أن الظاهر يؤثر في الباطن، فإذا اختلف في الظاهر يختلف عليه الباطن، ثم إن استوى بعض الصف و لم يستو البعض، فرجال ذلك الصف آثمون لا غير.

(حديث عثمان بن بشير حديث حسن صحيح)، وأخرجه

مسلم رحمه الله وأبو داود رحمه الله والنسائي رحمه الله، وقد روي عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلم أنه قال: من تمام الصلاة إقامة الصف، وترجم به البخاري رحمه الله في "جامعه"، فقال: باب إقامة الصف من تمام الصلاة، وأشار إليه الترمذي رحمه الله، وهو معروف من عاداته، التمام: يستعمل باعتبار الأجزاء، والكمال: يستعمل في الأوصاف والعوارض، قال الإمام الراغب رحمه الله في "مفرداته": "تمام الشيء" انتهاءه إلى حد لا يحتاج إلى شيء خارج عنه، وكمال الشيء حصول ما فيه من الغرض، وأراد الحافظ ابن دقيق العيد رحمه الله ههنا من التمام المعنى الوصفى الزائد على الحقيقة بناءً على متفاهم العرف دون أصل الوضع. وناقشه البدر رحمه الله والشهاب رحمه الله، والظاهر ما قاله الحافظ ابن دقيق العيد رحمه الله، نعم! إن الأوصاف إذا كانت مهمة تنزل منزلة الأجزاء، فافهم! **(وروي عن عمر رضي الله عنه أنه كان يوكل رجلاً بإقامة الصفوف، ولا يكبر حتى يخبر أن الصفوف قد استوت)**، رواه المصنف رحمه الله تعليقاً، ورواه مالك رحمه الله في "الموطأ" عن نافع أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهكذا رواه عبد الرزاق عن نافع أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يأمر بتسوية الصفوف، فإذا جاؤوه فأخبروه أن قد استوت كبر، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: كان لا يكبر؛ حتى تعتدل الصفوف، يوكل بذلك رجلاً. **(وروي عن علي رضي الله عنه وعثمان رضي الله عنهما أنهما كانا يتعاهدان ذلك، ويقولان استووا)**، في "الموطأ" عن أبي سهيل بن مالك رحمه الله عن أبيه أنه قال: كنت مع عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقامت الصلاة وفيه حتى جاءه رجال قد كان وكلهم بتسوية الصفوف، فأخبروه: أن الصفوف قد استوت، فقال لي: قد استوفي الصف، ثم كبر.

وهذه الأحاديث يدل بظاهرها على وجوب تسوية الصفوف، و
من أجل هذه المؤكدات ذهب ابن حزم رحمته الله إلى أن التسوية من
شرائط الصحة. فتأمل!

باب ما جاء ليُلني منكم أولوا الأحلام والنهي

”الأحلام“ واحدها حلم ”بالكسر“: العقل، ويلزمه الأناءة و
الوقار والتثبت في الأمور، و’بالضم‘: ما يراه النائم، ويراد به
البلوغ مجازاً، وإن الحلم سببه، فأولوا الأحلام البالغون. (و
النهي)، ”والنهي“ جمع نهية ’بضم النون‘ وهي العقل، قال
النووي رحمته الله في ”شرح مسلم“: فعلى قول من يقول: أولوا الأحلام
العقلاء، يكون اللفظان بمعنى واحد وهي العقول. قلت: وهذا ما
اختاره الحافظ ابن سيد الناس رحمته الله، وحينئذ يكون العطف فيه
من باب قول القائل: ”وألقي قولها كذباً منياً“، فإن تغائر اللفظ
كاف لصحة العطف عند النحاة. والغرض: إنما أمر النبي صلّى الله عليه وآله وسلم
أن يليه ذوو الأحلام و النهي ليعقلوا عنه صلاته ليخلفوه في
الإمامة إن أصابه سهو أو عرض في الصلاة عارض وفي نحو ذلك
من الأمور، والمعنى: ليدن مني من العلماء أولوا الأخطار و
الوقار، وإنما أمرهم بالقرب منه ليحفظوا صلاته، ويضبطوا
الأحكام والسنن التي فيها، فيبلغوها، فأخذ عنهم من بعدهم. ثم
لأنهم أحق لذلك الموقف والمقام وفي ذلك بعد الإيضاح بجلالة
شؤونهم ونباهة أقدارهم حثهم على المسابقة إلى تلك الفضيلة
والمبادرة إلى تلك المواقف. وقد كان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم إذا صلى،
قام أبو بكر رضي الله عنه خلفه محاذياً له، لا يقف ذلك الموقف غيره،
والأوجه هو الوجه الأول لما ورد أن النبي صلّى الله عليه وآله وسلم كان يعجبه أن يليه

المهاجرون و الأنصار ليحفظوا عنه . (ثم الذين يلونهم) ،
معناه : الذين يقربون منهم في هذا الوصف ، و قصر حاله عن
المساهمة معهم في المنزلة . (ثم الذين يلونهم) ، يعني : الذين
هم أنزل مرتبة من السابقين علماً و عقلاً كالصبيان المميزين ،
ففيه إشارة إلى ترتيب الصفوف و ترتيب المراتب . (فتختلف
قلوبكم) ، وفيه دلالة على أن المراد بالمخالفة في الحديث في
الباب السابق الحقد و الشحناء ، و أصرح ما ورد في الحديث
السابق لفظ أبي داؤد عليه السلام ” أو ليخالفن الله بين قلوبكم “ بدل ” أو
ليخالفن الله بين وجوهكم “ و المعنى : أن القلب تابع للأعضاء ،
فإذا اختلفت اختلف . (وإياكم وهيشات الأسواق) ، جمع هيشة ،
وهي رفع الأصوات ، نهاهم عنها ؛ لأن في الصلاة حضور أبين يدي
الحضرة الإلهية ، فينبغي أن يكونوا فيها على السكوت و آداب
العبودية ، و لا يبعد أن يكون المعنى : ” قُوا أنفسكم “ من الاشتغال
بأمور الأسواق ، فإنه يمنعكم أن تلوني . أقول : و عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم
عند الترمذي عليه السلام و غيره : ” خير البقاع عند الله المساجد و شرها
الأسواق “ بالمعنى ، فإنه جعل المسجد في طرف ، و السوق في
طرف آخر . (حديث ابن مسعود رضي الله عنه حديث حسن غريب) ، و
أخرجه مسلم عليه السلام . (وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يعجبه) ، رواه ابن
ماجة عليه السلام من حديث أنس رضي الله عنه .

باب ما جاء في كراهية الصف بين السواري

هذا مناقض لمعنى الصف صورةً و معنىً . أما المنفرد فلا
كراهة له عند أحد . (وفي الباب عن قرّة بن أيّاس المزني) ، أخرجه
ابن ماجة عليه السلام ، و في إسناده هارون بن مسلم البصري و هو مجهول

، قال أبو حاتم رحمته الله: ويشهد له من حديث أنس رضي الله عنه بلفظ "كنائني عن الصلاة بين السواري ونطرد عنها"، وقال: لا تصلوا بين الأساطين، وأتموا الصفوف، صححه صاحب المستدرک رحمته الله.
(حديث أنس حديث حسن صحيح)، أخرجه الخمسة إلا ابن ماجة رحمته الله.

(وقد كره قوم من أهل العلم أن يصف بين السواري، وبه يقول أحمد رحمته الله وإسحاق رحمته الله)، واحتج بظاهر حديث الباب، وعلّة النهي انقطاع الصف، واختاره الحافظ ابن سيد الناس رحمته الله، والباقي من الاحتمالات كلها لغويات. **(وقد رخص قوم من أهل العلم في ذلك)**، ورخص فيه يعني: الصف بين السواري أبو حنيفة رحمته الله و مالك رحمته الله و الشافعي رحمته الله قياساً على الإمام والمنفرد. قال القاضي رحمته الله في "عارضة الأحوزي": ولا خلاف في جوازه عند الضيق، وأمام السعة فهو مكروه للجماعة، فأما الواحد فلا بأس به، وقد صلى النبي صلّى الله عليه وآله وسلم في الكعبة بين سواريها، وهو في "جامع البخاري" من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وبالجملة يكون النهي على هذا مختصاً بصلاة المؤتمين دون الإمام والمنفرد. فافهم.

باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده

ذهب أبو حنيفة رحمته الله و مالك رحمته الله و الشافعي رحمته الله إلى أنه يكره قيام المصلي وحده خلف الصف، وقال أحمد رحمته الله: صلاته باطلة، ومن أجل هذا ينبغي عندنا أن يجذب الرجل من الصف إن علم أنه لا يؤذيه، وإن اقتدى خلف الصف جاز، وفي "القنية": والقيام وحده أولى في زماننا لغلبة الجهل على العوام، وأفتى أرباب

الفتوى بعدم الجذب اليوم لقلة العلم وفساد الزمان . فقال زياد :
(حدثني هذا الشيخ) يعني : وابصة بن معبد رضي الله عنه . **(والشيخ يسمع)** ، و الحال أن الشيخ كان يسمع كلامه و لم ينكر عليه .
(فأمره رضي الله عنه أن يعيد الصلاة) ، الإعادة عند أحمد رضي الله عنه لبطلان الصلاة ، و عند الثلاثة لأداء الصلاة بالكراهة التحريمية ، وهذا الحكم في كل صلاة أدت مع الكراهة . **(حديث وابصة حديث حسن)** ، قال الحافظ رضي الله عنه في "الفتح" : أخرجه أصحاب السنن ، و صححه أحمد رضي الله عنه و ابن خزيمة رضي الله عنه و غيرهما . **(وبه يقول أحمد رضي الله عنه وإسحاق رضي الله عنه)** ، و به قال قوم من أهل الكوفة ، و استدلوا بحديث الباب حديث وابصة بن معبد ، و بحديث علي بن شيبان رضي الله عنه ، أخرجه أحمد رضي الله عنه و ابن ماجه رضي الله عنه عنه أن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف ، فوقف حتى انصرف الرجل ، فقال له : استقبل صلاتك ، فلا صلاة لمنفرد خلف الصف . روى الأثرم عن أحمد رضي الله عنه أنه قال : حديث حسن ، و قال ابن سيد الناس رضي الله عنه : رواته ثقات معروفون ، و لعله صححه و حسنه من ذهب إليه ، **(وقد قال قوم من أهل العلم : تجزيه إذا صلى خلف الصف وحده ، وهو قول سفيان الثوري رضي الله عنه و ابن المبارك رضي الله عنه و الشافعي رضي الله عنه)** ، و به قال مالك رضي الله عنه و أبو حنيفة رضي الله عنه ، و تمسكوا بحديث أنس رضي الله عنه ، قال : صليت أنا و يتيم في بيتنا خلف النبي صلوات الله عليه وآله وسلم ، و أمي أم سليم خلفنا ، أخرجه البخاري رضي الله عنه و مسلم رضي الله عنه . و الجواب عنه إنما ساغ ذلك للمرأة لامتناع أن تصف مع الرجال بخلاف الرجل ، فإن له أن يصف معهم ، و أن يجذب رجلا من حاشية الصف فيقوم معه ، قال ابن خزيمة رضي الله عنه : لا يصح الاستدلال به ؛ لأن صلاة الرجل خلف الصف وحده منهي عنها ، و صلاة المرأة وحدها إذا لم تكن هناك امرأة أخرى مأمور بها ، فكيف يقاس مأمور بها

على منهي عنها؟ واحتجوا أيضاً بحديث أبي بكرة رضي الله عنه أنه انتهى إلى النبي صلی الله عليه وآله وسلم وهو راكع، فركع قبل أن يصل إلى الصف ثم مشى إلى الصف، فذكر ذلك للنبي صلی الله عليه وآله وسلم، فقال: زادك الله حرصاً ولا تعد، رواه البخاري رضي الله عنه وأبو داود رضي الله عنه والنسائي رضي الله عنه، قال الخطابي رضي الله عنه والحافظ فضل الله رضي الله عنه في حديث أبي بكرة رضي الله عنه: وفيه دليل على أن قيام المأموم من وراء الإمام وحده لا يفسد صلاته، ونهيه إياه عن العود إرشاد في المستقبل إلى ما هو أفضل، ولو كان نهى تحريم لأمره بالإعادة. والجواب: قال الحافظ رضي الله عنه في "الفتح": جمع أحمد رضي الله عنه وغيره بين حديث وابصة رضي الله عنه وحديث أبي بكرة رضي الله عنه بأن حديث أبي بكرة رضي الله عنه مخصص لعموم حديث وابصة رضي الله عنه. قوله: **(وفي حديث حسين ما يدل على أن هلالاً قد أدرك وابصة رضي الله عنه)**، والذي دل على ذلك هو أخذ زياد بن أبي الجعد يد هلال، وقيامه به على وابصة.

(فاختلف أهل الحديث في هذا)، بيان اضطراب، فقال بعضهم: حديث عمرو بن مرة عن هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة رضي الله عنه أصح، هذا الذي يرويه الترمذي رضي الله عنه فيما بعد من حديث شعبة عن عمرو بن مرة عن هلال. **(وقال بعضهم: حديث حصين عن هلال)**، هو الذي أخرجه الترمذي رضي الله عنه في أول الباب. **(قال أبو عيسى رضي الله عنه: هذا أصح)**، يعني: الذي ذكر أول الباب. **(لأنه قد روي من غير حديث هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد)**، يعني: روى الحديث غير هلال عن أبي الجعد كما ساقه من حديث شعبة عن عمرو بن مرة عن زياد بن أبي الجعد. وبالجملة: أن زياد بن أبي الجعد يروي عن هلال بن يساف وعمرو بن مرة، وكلاهما عنه عن وابصة رضي الله عنه. وأما حديث عمرو بن مرة عن هلال عن عمرو بن راشد، فلم يتابع هلال عن عمرو بن راشد،

فالأول لأجل المتابعة يكون أصح.

وأجابوا عن حديث الباب بأن في سنده اختلافاً واضطراباً، ويتضح ذلك من ما ذكره الترمذي رحمته الله، فمنهم من يروي عن هلال عن عمرو بن راشد عن وابصة، ومنهم من يروي عن هلال عن ابن أبي الجعد عن وابصة رحمته الله، ومنهم من يروي عن هلال عن وابصة رحمته الله. ولذا يقول الشافعي رحمته الله: لو ثبت الحديث لقلت به، وقال البزار عن عمرو بن راشد: ليس معروفاً بالعدالة، فلا يحتج بحديثه في حكم، وقال ابن عبد البر رحمته الله: فيه اضطراب، ولا تثبته جماعة، وقال البيهقي رحمته الله في "المعرفة": وإنما لم يخرجها صاحبها الصحيح لما وقع في إسناده من الاختلاف. قال أبو النعمان رحمته الله: لا ريب أن حديث أبي بكر رحمته الله أصح من كل حديث عارضه في هذا الموضوع، فالعمل به أولى من غيره، والله أعلم بالصواب.

باب ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجل

(فأخذ رسول الله ﷺ برأسي من ورائي)، فعله عليه الصلاة والسلام ذلك يدل على جواز دفع المكروه في خلال الصلاة إذا حدث في خلال الصلاة. (فجعلني عن يمينه)، فيه دلالة على أن المأموم الواحد يقف على يمين الإمام، وهو مذهب جميع أهل العلم، ويدل عليه حديث أنس رحمته الله، أخرجه مسلم رحمته الله بلفظ "أن النبي ﷺ صلى به وبأمه أو خالته، قال: فأقامني عن يمينه، وأقام المرأة خلفنا". (حديث ابن عباس رحمته الله حديث حسن صحيح)، أخرجه البخاري رحمته الله ومسلم رحمته الله. (والعمل على هذا عند أهل العلم)، قال النووي رحمته الله: نقل جماعة الإجماع فيه،

مذهب أبي حنيفة عليه السلام وأبي يوسف عليه السلام أن يقف الواحد عن يمين الإمام محاذياً له من غير تأخير، قال في "الفتح" و"البحر" وغيرهما، وهو ظاهر الرواية. واستدلوا بحديث الباب، وهو ظاهر في محاذاة اليمين، وهي مساواة، والعبرة للقدم لا للرأس، فإن كان الإمام أقصر من المأموم ويقع رأس المأموم قدام الإمام جاز بعد أن كان محاذياً بقدمه، وقال محمد عليه السلام: يتأخر المقتدي قليلاً بحيث يجعل إصبعه عند عقب الإمام، قاله المرغيناني عليه السلام في "الهداية". وكذلك عند الشافعية يستحب أن يتأخر المأموم عن مساواة الإمام قليلاً، صرح به النووي عليه السلام في "شرح المذهب". أقول: وإليه ذهب المالكية والحنبلية، وعليه جرى العمل، ولعله لأجل الاحتياط حيث لا يأمن التقدم عند المحاذاة التحقيقية.

باب ما جاء في الرجل يصلي مع الرجلين

(أن يتقدمنا أحدهما)، بحذف الباء والمعنى: بأن يتقدمنا أحدهما، (وحديث سمرة رضي الله عنه حديث غريب)، ويأتي وجه الغرابة؛ ولكنه مؤيد بحديث جابر رضي الله عنه أخرجه مسلم، قال: قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليصلي، فجئنت حتى قمت عن يساره، فأخذ بيدي، فأدارني حتى أقامني عن يمينه، ثم جاء جبار بن صخر، فقام عن يسار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فأخذ بيدينا جميعاً، فدفعنا حتى أقامنا خلفه، وحدث أنس رضي الله عنه قال: صليت أنا ویتیم فی بیتنا خلف النبی صلى الله عليه وآله وسلم وأم سليم خلفنا.

(والعمل على هذا عند أهل العلم، قالوا: إذا كانوا ثلاثة، قام رجلان خلف الإمام)، وهو مذهب جماهير الصحابة و

التابعين وأئمة المجتهدين، وهو مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وصاحبيه، قالوا: إذا كان مع الإمام رجلان وقفوا وراءه صفاً، لحديث جابر رضي الله عنه وجبار بن صخر رضي الله عنه، وأجمعوا على أنهم إذا كانوا ثلاثة يقفون وراءه. وأما الواحد، فيقف عن يمين الإمام عند العلماء كافة، فتأمل!. **(وُروى عن ابن مسعود رضي الله عنه)**، وصله مسلم في باب النذب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع في صحيحه من ثلاث طرق موقوفاً ومرفوعاً. ورواه أبو داود رضي الله عنه أيضاً مرفوعاً: **أنه صلى بعلقمة والأسود، فأقام أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره**، فهو واقعة حال، ولا يجعله سنة، ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وأبو ذر رضي الله عنه عن يمينه، كل واحد يصلي لنفسه، فقام ابن مسعود رضي الله عنه خلفهما، فأومأ إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشماله، فظن عبد الله أن ذلك سنة الموقف، والذي يظهر أن ابن مسعود رضي الله عنه وقع له مثل ذلك مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مثل هذه الحالة مع التطبيق والتوسط بين الإثنين، ففعله في مثله للتأسي فيه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في واقعة قد مضت له معه، ولا يجعله سنة بسبيل العادة. وقد تقرر في مقامه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ربما فعل ما فيه كراهة التنزيه بياناً للجواز، فلا يبعد أن فعله مرةً لبيان الجواز، وتأسي به عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ذلك الحبر فقيه الصحابة. والحديث الساكت عن العذر لا يحمل عليه إلا إذا ضاق حمله على الظاهر، يعني: لا يتأول فيه من غير ضرورة، فتأويلات القوم كلها لغويات لا يعابأ بها، فما اشتهر من مذهبه بأن مذهبه التوسط حيث لم يبلغه حديث التقدم، فإنه بعيد عن مثله. **(وقد تكلم بعض الناس في إسماعيل بن مسلم)**، ذكره العقيلي رحمته الله والدولابي رحمته الله والساجي رحمته الله وابن الجارود رحمته الله وغيرهم في الضعفاء، وفي "التقريب": وكان فقيهاً ضعيفاً في الحديث، وقد

وثقه الترمذي رحمته الله في بعض المواضع من جامعه ، و الله أعلم بالصواب.

باب ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجال ونساء

(أن جدته مليكة)، "بضم الميم وفتح اللام" تصغير ملكة، والضمير في جدته إما يعود على إسحاق رحمته الله بن عبد الله، و جزم به ابن عبد البر رحمته الله و عبد الحق رحمته الله و عياض رحمته الله، و صححه النووي رحمته الله، وإما يعود على أنس رحمته الله، وبه قال ابن سعد رحمته الله و ابن منده رحمته الله، و كل من الاحتمالين مؤيد برواية، و لا تنافي بين كون مليكة جدة أنس رحمته الله وبين كونها جدة إسحاق رحمته الله؛ بل هي جدتها جدة أنس رحمته الله من قبل أمه أم سليم، و جدة لإسحاق رحمته الله من قبل الأب، يعني: عبد الله بن أبي طلحة. و بالجملة: الحديث يحتمل كلا الأمرين، ثم ما رواه البخاري رحمته الله في أبواب الصفوف من رواية أن أم سليم خلفنا، فيحتمل أن تكون واقعة أخرى، فلا يجزم بالاحتمال الثاني، و تبين من ذلك كله أن من قال: هي جدة إسحاق رحمته الله و ليس هي جدة أنس رحمته الله؛ بل هي أم أنس رضى الله عنها و هي أم سليم رضى الله عنها، فخطأ، صرح به ابن عبد البر رحمته الله في الاستيعاب. فتفكر! **(من طول ما لبس)**، يعني: استعمل. **(فنضحته بالماء)**، لإزالة الخشونة أو النضج بمعنى الغسل و هو أبلغ في التنظيف. **(و صفت عليه أنا و اليتيم وراءه)**، هو ضميرة بن أبي ضميرة مولى رسول الله صلوات الله وسلامه عليه، له و لأبيه صحبة. **(و العجوز من ورائنا)**، هي المليكة. **(ثم انصرف)**، يعني: إلى بيته أو من الصلاة. و يدل حديث أنس رحمته الله في الباب على أن المرأة الواحدة لا تدخل صف الرجال، و يدل على أن الصبي الواحد يصف مع الرجال، و ترجم

عليه البخاري رحمه الله، فقال: المرأة تكون وحدها صفاً، وفي "البحر"
: وظاهر حديث أنس رضي الله عنه أنه يسوي بين الرجل والصبي، ويكونان
خلفه، فإنه قال: فصفت أنا واليتيم وراءه، والعجوز من وراءنا،
ويقتضي أن الصبي الواحد لا يكون منفرداً عن صف الرجال؛ بل
يدخل في صفهم، بخلاف المرأة الواحدة فإنها تتأخر عن
الصفوف كجماعتهن، وإن كان صبياً فصاعداً فيستفاد حكمه
من حديث "ليليني منكم أولوا الأحلام والنهي" وقد تقدم.

وبالجملة: مفاد الحديث مذهب أبي حنيفة رحمه الله، ولا يخفى أن
في هذا الحديث من الفوائد، منها: قيام الصبي إذا كان واحداً مع
الرجال في صف واحد، ومنها: تأخر النساء عن الرجال. ومنها:
قيام المرأة خلف صف الرجال وإن كانت منفردة، ومنها: أن
إمامة النساء لا تصح؛ لأن الإمامة تقتضي التقدم، وإنما يجب
عليها التأخر وإليه ذهب الجمهور، ومنها: جواز النافلة جماعة
في غير التراويح. (حديث أنس رضي الله عنه حديث حسن صحيح)، و
أخرجه البخاري رحمه الله ومسلم رحمه الله.

باب من أحق بالإمامة

الغرض: الإمامة الصغرى، وهي كون الإمام ضامناً للصلاة من
يقتدي خلفه، وهذا الضمان مختلف في مفهومه بين الحنفية و
الشافعية.

(وابن نمير)، هو عبد الله نمير الهمداني الخارفي، أبو هشام
الكوفي ثقة، صاحب حديث روى عن الأعمش وغيره. (عن
إسماعيل بن رجاء الزبيدي)، أبي إسحاق رحمه الله الكوفي ثقة، تكلم
فيه الأزدي بلا حجة. (عن أوس بن ضمعج)، الكوفي ثقة،

مخضرم من الثانية ، قاله الحافظ . (سمعت أبا مسعود الأنصاري رضي الله عنه) ، اسمه عقبة ابن عمرو بن ثعلبة البصري صحابي جليل . (يوم القوم اقرأهم كتاب الله) ، المراد به الأقرأ : الأعلم ، الحديث ورد على عرفهم لا على العرف الحادث ، والأقرأ عندهم كان أحفظهم قرآناً يعني : من كان القرآن عنده أزيد ؛ لأنهم كانوا أهل اللسان غير محتاجين إلى تصحيح الحروف ، و بهذا المعنى استعمل لفظ القراءة في حديث قتلى بير معونة ، كما روى البخاري رضي الله عنه في الصلاة و المغازي وفي الدعوات وغيرها ، وكذا في وقعة اليمامة ، كما في ” الصحيح ” عن زيد بن ثابت ، قال : أرسل إلى أبي بكر رضي الله عنه ، فأريد من القراءة ههنا وهناك من كان أحفظهم للقرآن وأكثرهم حفظاً له ؛ بل وما ذكر من معنى الأقرأ ورد صريحاً في حديث عمرو بن سلمة عند أبي داود رضي الله عنه في باب من أحق بالإمامة وفيه : ” فلما أرادوا أن ينصرفوا ، قالوا : يا رسول الله من يؤمننا ؟ قال : أكثركم جمعاً للقرآن “ ، أو قال : أخذاً للقرآن دون العرف الحادث أي : من يحسن القراءة بقواعد التجويد ، فإذا ن لا صلة للفظ الأقرأ في حديث الباب بمورد النزاع ، وإنما الأقرأ في الحديث من كان أكثرهم قرآناً لا أجودهم قراءة ، فإن كانوا في القراءة سواء ، يعني : : فإن كانوا في قراءة القرآن و علمه سواء ، (فأعلمهم بالسنة) ، وذلك لأنه قل من يوجد من بين الصحابة أن يأخذ الكتاب من غير أن يأخذ علم السنة ، فكانوا يستسقون من كلا المنهلين ، نعم ! ربما يفوق أحد منهم في واحد منهما ، فإذا استووا في العلم بالسنة يقدم من فاق في علم الكتاب ، وإذا استووا في علم الكتاب يقدم من برع في علم السنة ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون بينهم فضل في العلم ، فإن العلم أيضاً متفاوت ، فإن المراتب لا نهاية لها ، و حينئذ خرج الحديث عن مورد

النزاع.

اختلفوا في من أولى بالإمامة، فقال طائفة: الأعلَم بالسنة، يعني: بالفقه والأحكام الشرعية إذا كان يحسن من القراءة ما تجوز به الصلاة، وبه قال أبو حنيفة عليه السلام ومالك عليه السلام والأوزاعي عليه السلام والشافعي عليه السلام، وقال شاذلية قليلة: الأقرأ أي أعلمهم بالقراءة، وكيفية أداء حروفها، وإليه ذهب أبو يوسف عليه السلام وأحمد عليه السلام وإسحاق عليه السلام، وعن أحمد عليه السلام قول مثل الجمهور. واستدلَّت الطائفة الثانية بظاهر حديث الباب، يعني: الأفضل بالإمامة من كان أعلم بأداء كيفية الحروف يعني: المجود، وقد سبق الجواب آنفاً: الحديث ورد على عرفهم لا على العرف الحادث، فافهم! ثم وأحسن ما يستدل به لمذهب الأئمة الثلاثة حديث ”مروا أبابكر، فليصل بالناس“، وكان ثمة من هو أقرأ منه لا أعلم، دليل الأول، قوله: وأقرأكم أبي بن كعب رضي الله عنه. ودليل الثاني، قول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: كان أبوبكر رضي الله عنه أعلمنا، وهذا آخر الأمرين من رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلم، فيكون معمولاً عليه. وكذلك استدلَّ النووي عليه السلام، قاله الحافظ عليه السلام في ”الفتح“، وكذلك استدلَّ ابن كثير عليه السلام كان الصديق أقرأ الصحابة، أي أعلم بالقرآن؛ لأنه قدمه إماماً للصلاة بالصحابة رضي الله عنهم مع قوله: ويؤم القوم أقرأهم لكتاب الله، وكذلك أشار البخاري عليه السلام إلى هذا الاستدلال في ”جامعه“ حيث ذكر في ”باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة“ حديث إمامة أبي بكر رضي الله عنه في مرضه، فكان حديث إمامة أبي بكر رضي الله عنه بأمره صلَّى الله عليه وآله وسلم يكون ناسخاً لقوله: يؤم القوم أقرأهم، كما كان إمامته صلَّى الله عليه وآله وسلم جالساً ناسخاً لقوله: إذا صلى الإمام قاعداً، فصلاً قعوداً. (فأقدمهم هجرة)، ومن جملة الأسباب المرجحة للإمامة الهجرة في عهد النبوة من مكة إلى المدينة، فمن هاجر أو لأفشرفه وفضله أكثر

(فأكبرهم سنناً)، و من جملة الأسباب المرجحة كبر السن، و دليله حديث مالك عليه السلام بن الحويرث في الصحاح و فيه ” و إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم و ليؤمكم أكبركم “، و اللفظ للبخاري، و عند أبي داؤد من طريق إسماعيل عن خالد عن أبي قلابة، قال خالد: قلت لأبي قلابة: فأين القرآن؟! قال: إنهما كانا متقاربين، و في طريق آخر عنده: و كنا يومئذ متقاربين في العلم، و علله صاحب ” البدائع “ بأن من امتد عمره في الإسلام كان أكثر طاعة. فيدل أن المراد به الأقدم إسلاماً، و كذا علله النووي عليه السلام في ” شرح المذهب “، و قال الفخر الزيلعي عليه السلام: إن الأكبر سنناً يكون أخشع قلباً عادة، و أعظم حرمة، و رغبة الناس في الاقتداء به، فيكون في تقديمه تكثير الجماعة، و كذا علله ابن قدامة عليه السلام في ” المغني “.

ثم إن ما ذكره في حديث الباب من وجوه الفضل و أسباب الترجيح، هذه الوجوه الأربعة، و زاد العلماء من أرباب المذاهب أو صافاً آخر اعتباراً بأغراض الشارع، و تعليلاً بالوصف الملائم هناك. **(ولا يؤم الرجل في سلطانه)**، يعني: في محل ولايته أو فيما يملكه أو محل يكون في حكمه، و يعضد هذا التاويل الرواية الأخرى في أهله، و رواية أبي داؤد عليه السلام في بيته. **(ولا يجلس)**، بصيغة المجهول. **(على تكريمته)**، بفتح التاء و كسر الراء، الفراش و السرير و ما يعد لإكرامه. **(إلا بإذنه)**، استثناء من الجملتين جميعاً، و حكى الترمذي عليه السلام نفسه عن أحمد عليه السلام أن الإذن في الكل، و يؤيده ما رواه سعيد بن منصور، و فيه ” و لا يؤم الرجل الرجل في سلطانه إلا بإذنه “. **(قال ابن نمير عليه السلام في حديثه : أقدمهم سنناً)**، يعني: قال: هذا اللفظ مكان لفظ أكبرهم سنناً. **(حديث أبي مسعود رضي الله عنه حديث حسن صحيح)**،

وأخرجه مسلم رحمته الله.

(وقال بعضهم)، يعني: قال أحمد بن حنبل رحمته الله: **(إذا أذن صاحب المنزل لغيره، فلا بأس أن يصلي بهم)**، وأكثر أهل العلم على أنه لا بأس بإمامة الزائر بإذن رب البيت، لقوله في حديث أبي مسعود رضي الله عنه: **(إلا بإذنه)**، ويعضده عموم ما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **ثلاثة على كثران المسك يوم القيامة، وفيه: ورجل أم قوماً، وهم به راضون، رواه الترمذي رحمته الله، وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤم قوماً إلا بإذنهم، رواه أبو داود رحمته الله. وكرهه بعضهم يعني: وإن أذن صاحب المنزل، وبه قال إسحاق رحمته الله وغيره، وقالوا: السنة أن يؤم صاحب البيت، ولا يؤم الزائر لحديث مالك رحمته الله بن الحويرث، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: من زار قوماً فلا يؤمهم ليؤمهم رجل منهم، رواه الخمسة إلا ابن ماجه، فإذا أذن، فأرجوا أن الإذن في الكل، فقوله: **(إلا بإذنه)** متعلق بكلا الفعلين عند أحمد بن حنبل رحمته الله، وفي **(النيل)**: ويعضده عموم قوله **(وهم له راضون)** وقوله: **(إلا بإذنه)**، فتفكر!**

باب ما جاء إذا أم أحدكم الناس فليخفف

المراد بتخفيف الصلاة أن يكون بحيث لا يخل بسننها ومقاصدها، في **(المهذب)**: ويستحب للإمام أن يخفف الأذكار والقراءة، ومشى على ذلك النووي رحمته الله في **(شرح المهذب)**. **(حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن)**، بن عبد الله الحزامي المدني، روى عن أبي الزناد، فأكثر وعنه يحيى بن يحيى وقتيبة، قال أبو داود رحمته الله: رجل صالح، وقال أحمد رحمته الله: ما به حديثه بأس، قال

الحافظ رحمته الله: ثقة، له غرائب. **(فليخفف)**، التخفيف إنما يظهر في القراءة، لا في الركوع والسجود وتعديل الأركان وهو معلوم من عمل الشارع، قال: صلوا كما رأيتموني أصلي، ورأى رجلاً يصلي، فلم يتم ركوعه، فقال له: إرجع، فصل، فإنك لم تصل، وقال: لا ينظر الله إلى من لا يقيم صلبه في ركوعه وسجوده. وبالجملة: ليس معنى الإيجاز والتخفيف أن لا يقيم الركوع والسجود أو يأتي بأقل ما يجزئ من التسبيح فيهما؛ بل المطلوب في الصلاة كلها التؤدة والأناة والخشوع دون الاستعجال والحذف والاختلال. **(فإن فيهم الصغير والكبير والضعيف)**، أي: ضعيف الخلقة والمريض، وزاد الطبراني رحمته الله من حديث عثمان بن أبي العاص: والحامل والمرضع، وله من حديث عدي بن حاتم: والعابر السبيل، ووقع في حديث أبي مسعود رضي الله عنه: وإذا الحاجة، وهو أشمل الأوصاف كلها، وبالجملة: وعلل بالمشقة كما شرع القصر في صلاة المسافر. فافهم!.

(حديث أبي هريرة رضي الله عنه حديث حسن صحيح)، أخرجه الخمسة إلا ابن ماجة. **(وهو قول أكثر أهل العلم)**، اختاروا أن لا يطيل الإمام الصلاة، قال الحافظ رحمته الله أبو عمر بن عبد البر رحمته الله: التخفيف لكل إمام مجمع عليه مندوب إليه عند العلماء، وقال أيضاً: لا أعلم خلافاً في استحباب التخفيف لكل من أم قوماً على ما شرطنا من الإتمام بأقل ما يجزئ، وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: لا تبغضوا الله إلى عباده، يطول أحدكم في صلاته حتى يشق على من خلفه. فافهم! **(من أخف الناس)**، قال القاضي رحمته الله في "عارضة الأحوزي": خفة الصلاة عبارة عن عدم تطويل قرائتها وعن ترك الدعوات الطويلة في الانتقالات، وتمامها عبارة عن الإتيان بجميع الأركان والسنن واللبث راکعاً

و ساجداً بقدر ما يسبح ثلاثاً ، و الحاصل : و يستحب للإمام تخفيف الصلاة مع إتمامها . و استدل له في الشرح بأحاديث الباب ، و بالله التوفيق . **(وهذا حديث حسن صحيح)** ، أخرجه البخاري رحمته الله و مسلم رحمته الله .

باب ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها

قد سبقت مباحث هذا الحديث و فوائده في باب مفتاح الصلاة الطهور ، **(عن أبي سفيان طريف السعدي)** ، هو أبو سفيان طريف بن شهاب أو ابن سعد السعدي البصري ، و يقال له : الأعصم ، ضعيف من السادسة ، قاله الحافظ رحمته الله في "التقريب" ، و في "التهذيب" عن ابن عبد البر رحمته الله : أنهم أجمعوا على أنه ضعيف في الحديث إلا أن هذا الحكم قد ثبت بأحاديث أخرى ، فلا يضر ضعف هذا الحديث . فقد ثبت من حديث عبادة عند مسلم رحمته الله و أبي داود رحمته الله و ابن حبان رحمته الله مرفوعاً " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً " ، و من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند أبي داود رحمته الله مرفوعاً " أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب و ماتيسر " ، قال الحافظ ابن سيد الناس رحمته الله : إسناده صحيح و رجاله ثقات ، و كذا قال الحافظ ابن حجر رحمته الله : إسناده صحيح ، فهذه الروايات كلها حجة في ضم السورة مع الفاتحة . **(عن أبي النضرة)** ، اسمه مالك رحمته الله بن قطعة العبدي العوفي البصري معروف بكنيته ، ثقة من الثالثة . **(مفتاح الصلاة الطهور)** ، و هذه الجملة موضع اتفاق بين الأئمة ، و تفيد القصر و الحصر ؛ حيث لا صلاة بغير طهور ، و إن قرينتها كذلك كل منها تفيد القصر على ما تقتضيه قواعد البلاغة فدل ذلك على أن التحريم لا يكون إلا بالتكبير ، و

التحليل لا يكون إلا بالتسليم، و لكن فيهما وقع الاختلاف بين الأئمة، فهل حكم الشريعة مقصور على هاتين الصيغتين أو ما يراد فهمهما أو ما يقوم مقامهما؟ ففيه مذاهب. (**ولا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد وسورة في فريضة وغيرها**)، وفيه دلالة على أن قراءة السورة بعد الفاتحة واجبة. (**و حديث علي بن أبي طالب أجود إسناداً وأصح**)، و حديث علي بن أبي إسناده عبد الله بن محمد بن عقال، فقد وثقه غير واحد؛ بل بالغ في توثيقه الحافظ أبو عمر رحمته الله، فقال: هو أوثق من كل من تكلم فيه، و كونه أجود إسناداً من حديث أبي سعيد رضي الله عنه أظهر غير أنه لم يشتمل على هذه الزيادة. (**من حديث أبي سعيد** رضي الله عنه)، لأن في سند حديث أبي سعيد رضي الله عنه طريف السعدي وهو ضعيف، قال في "الميزان": ضعفه ابن معين رحمته الله، و قال أحمد رحمته الله: ليس بشيء، و قال النسائي رحمته الله: متروك. و قال البخاري رحمته الله: ليس بالقوي، و به يقول سفيان الثوري رحمته الله و ابن المبارك رحمته الله و الشافعي رحمته الله و أحمد رحمته الله و إسحاق رحمته الله و به يقول مالك رحمته الله أن تحريم الصلاة التكبير، و لا يكون الرجل داخل في الصلاة إلا بالتكبير، و هو قول الأئمة الثلاثة. ذهب مالك رحمته الله و الشافعي رحمته الله و أحمد رحمته الله إلى فريضة "الله أكبر" في الافتتاح، و عن الشافعي رحمته الله روي "الله الأكبر" أيضاً، و ذهبوا إلى فرضية السلام عليكم في الاختتام. و قال أبو حنيفة رحمته الله و محمد رحمته الله: يجوز افتتاح الصلاة بكل ما دل على التعظيم الخالص غير المشوب بالدعاء مثل "الله أكبر" أو الله أجل" أو "الله أعظم" و غيرها من الكلمات التي تؤدي مؤداها يكفي لصحة افتتاح الصلاة، و هو القدر المفروض الذي لا تصح الصلاة إلا به. غاية ما في الباب أن يكون لفظ "الله أكبر" سنة مؤكدة للرسول، و سنة متبعة للأئمة، غير أن تأكده في الشريعة ما بلغت

رتبة لا تصح الصلاة بغيره، والحنفية سموه واجبا لشدة تأكده. واستدل الأئمة الثلاثة على ذلك بأحاديث الباب، ومن استدلالهم حديث رفاعة رضي الله عنه في قصة المسي صلاته، أخرجه أبو داود رضي الله عنه بلفظ "لا تتم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ، فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر، ورواه الطبراني رضي الله عنه بلفظ "ثم يقول: الله أكبر، وحديث أبي حميد "كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه، ثم يقول: الله أكبر". أخرجه ابن ماجه رضي الله عنه وابن حبان رضي الله عنه، وصححه ابن خزيمة رضي الله عنه. وهذا في بيان المراد بالتكبير وهو قول "الله أكبر"، وروى البزار رضي الله عنه بإسناد صحيح عن علي رضي الله عنه على شرط مسلم رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال "الله أكبر"، قاله الحافظ رضي الله عنه في "فتح الباري".

واحتج أبو حنيفة رضي الله عنه وأتباعه بقوله جل جلاله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾، وبقوله: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ حيث دل بمجرد اسم الله و ذكر الله من غير أن يكون هناك تقييد أو تخصيص بـ "الله أكبر"؛ بل صح الافتتاح بأي اسم أفاد هذا المعنى، وبقوله: ﴿وَرَبِّكَ فُكْبِرُ﴾ و التكبير لغة التعظيم. وبالجملة دار النظر في أن مدار الافتتاح في الصلاة والخروج عنها، هل هو لفظ "الله أكبر" خاصة، و لفظ "السلام عليكم" خاصة أم شيء أعم من ذلك؟ فاقصر نظر الأئمة الثلاثة على خصوص اللفظين، وتجاوز نظر الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه إلى الغرض المقصود، فقال لفظ "الله أكبر" خاصة لفظ يدل على ذكر الله و تعظيمه، فكل ما دل على هذا يكفي الافتتاح، ويؤيده قوله: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾، وقوله: ﴿وَرَبِّكَ فُكْبِرُ﴾، و التكبير لغة التعظيم، وبذلك ورد القرآن كما في قوله: ﴿وَرَبِّكَ فُكْبِرُ﴾، وقوله: ﴿أَكْبِرْهُ﴾. وعلى هذا قال الحنفية في الخروج عن الصلاة:

إن السلام عمل من المصلي للخروج عنها، فكل عمل من المصلي بقصد الخروج يكون خروجاً عنها . فهذا القدر من ذكر الله المشعر بالتعظيم في الافتتاح ، و الخروج بصنع المصلي بإرادته وقصده فرض في الصلاة، لاتصح الصلاة بدونهما؛ لكن لما ثبت مواظبته ﷺ بصيغة التكبير وصيغة التسليم، وثبت تعامل الصحابة ﷺ عليهما ، فيكونان واجبين ، و يكون ترك العمل بها كراهة التحريم، و هي يوجب نقصاً، فأصل المناط الذي دار عليه الحكم الذكر المشعر بالتعظيم في تحريم الصلاة، وكمال هذا المناط لفظ ”الله أكبر“.

(قال أبو عيسى عليه السلام : سمعت أبا بكر محمد بن أبان)، بن الوزير البلخي، يلقب بحمدويه، ثقة حافظ، قال ابن حبان عليه السلام: كان ممن جمع وصنف، روى عن ابن عيينة وغندر وطبقتهما، و عنه البخاري عليه السلام والأربعة وخلق. **(يقول : سمعت عبد الرحمن بن مهدي)**، البصري ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني عليه السلام : ما رأيت أعلم منه . **(لو افتتح الرجل الصلاة)**، يريد أنه لا يصح افتتاح الصلاة من غير تكبير، وهو مذهب الأئمة الثلاثة مع بعض الخلاف في الصيغة، وجميع ما يستدلون بهذه الصيغة أخبار آحاد يثبت بها الوجوب دون الفرضية، وقد تقدم مذهب أبي حنيفة عليه السلام في أن صيغة التكبير بخصوصها واجبة، و لا تفوت الصلاة بفواتها إذا افتتح الصلاة باسم آخر يشعر بالتعظيم، و قول ابن مهدي لا يقوم حجة على أبي حنيفة عليه السلام أمام أدلته الناهضة. فتدبر!.

(وإن أحدث قبل أن يسلم)، كذلك مذهب أبي حنيفة عليه السلام أن من أحدث قبل أن يسلم، فلينصرف و ليتوضأ، ثم ليسلم لقوله ”و تحليلها التسليم“ إنما الأمر على وجهه، لعله يريد أن لا ينبغي أن

يتأول في الحديث؛ بل يمضيه على ظاهره.

باب في نشر الأصابع عند التكبير

(حدثنا يحيى بن يمان)، قال في "الخلاصة": قال أحمد عليه السلام:

ليس بحجة، وقال ابن المديني عليه السلام: صدوق، تغير حفظه، وقال يعقوب بن شيبة عليه السلام: صدوق، أنكروا عليه كثرة الغلط. (عن ابن أبي ذئب)، هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري المدني ثقة فقيه فاضل، قاله الحافظ عليه السلام في "التقريب" وقال في "الخلاصة": قال أحمد عليه السلام: يشبهه بأبن المسيب وهو أصلح وأورع وأقوم بالحق من مالك عليه السلام. (عن سعيد بن سمعان عليه السلام)، قال الحافظ عليه السلام: ثقة، ولم يصب الأزد في تضعيفه. (إذا كبر للصلاة نشر أصابعه)، المراد به ضد القبض، أو المراد به خلاف الضم، يعني: تركها على حالها ولم يضم بعضها إلى بعض، ذكر الإمام الطحاوي عليه السلام: أن في رفع اليدين للتكبير أن يمد أصابع يديه، ويستقبل بهما مع الكف القبلة، وكذا ذكره الفخر الزيلعي عليه السلام وابن نجيم عليه السلام وغيرهما: أن لا يضم كل الضم، ولا يفرج كل التفريج؛ بل يتركها على حالها منشورة. ثم إن الشافعي عليه السلام يقول: يرفع يديه إلى المنكبين، وفي رواية إلى الأذنين، والذي قاله في مصر هو يجمع كليهما أن تكون الأصابع حذاء الأذنين، والكفان حذاء المنكبين، وبهذا جمع الشافعي عليه السلام بين روايات الحديث، فاستحسن الناس ذلك منه، وبهذا قال المتأخرون من المالكية: نص عليه ابن شاس في "الجواهر"، وهو المختار عند الحنفية، حققه ابن الهمام عليه السلام في "الفتح". واستدل برواية صريحة عند أبي داود عليه السلام عن وائل، و

فيها قال: أبصر النبي ﷺ حين قام إلى الصلاة، فرفع يديه حتى كانتا بحيال منكبيه، و حاذى بإبهاميه أذنيه، و بهذا اندفع التعارض. و أما مذهب أحمد بن حنبل رحمته الله، ففي الرفع تخيير إلى فروع الأذنين أو إلى المنكبين؛ و لكنه مال إلى ترجيح الثاني، و في الأصابع اختار الضم دون النشر، و هذا ما في **”المغني“**. **(وهو أصح من رواية يحيى بن يمان، وأخطأ ابن يمان في هذا الحديث)**، يعني: أن رواية من روى بلفظ **”كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه“** صحيحة، و رواية يحيى بن يمان، فإنها غير صحيحة؛ بل هي خطأ. **(حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن)**، أبو محمد الدارمي صاحب المسند ثقة متقن، روى عن يزيد بن هارون و يعلى بن عبيد و عبيد الله بن عبد المجيد، و عنه مسلم رحمته الله و البخاري رحمته الله و أبو داود رحمته الله و الترمذي رحمته الله. **(أنا عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي)**، أبو علي البصري صدوق، و لم يثبت أن يحيى بن سعيد ضعفه، قاله الحافظ رحمته الله في **”التقريب“**. **(قال عبد الله)**، أي ابن عبد الرحمن، و هذا أصح، و هذا الحديث أخرجه الخمسة إلا ابن ماجة. و قال في **”الذيل“**: لا طعن في إسناده. **(و حديث يحيى بن يمان خطأ)**، يقول الحافظ الإمام رحمته الله: إن متن حديث أبي هريرة رضي الله عنه الصحيح ما رواه ابن عبد المجيد الحنفي عن ابن أبي ذئب، لا ما رواه ابن يمان عنه، فأخطأ ابن يمان في ضبطه، و أصاب ابن عبد المجيد، فرواه على الوجه الصحيح، و كذلك يقول ابن أبي حاتم رحمته الله: في **”كتاب العلل“**، قال أبي: وهم يحيى، إنما أراد كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مدأ، كذا رواه الثقات من أصحاب ابن أبي ذئب. و لا يخفى عليك: إن كان الطعن في المتن لأجل ضعف يحيى من قبل حفظه أو غيره، فالأمر إليهم، و هم أحق بذلك، لا يليق بنا أن ندخل فيه معهم. لكن ربما يخطر

بالبال: أنه لا يبعد أن يكون ذلك الحكم منهم من أجل الفقه، و
ظنوه معارضاً للفظ عبيد الله بن عبد المجيد و لا معارضة فيه
أصلاً. أما أولاً: فلما نقل ابن قدامة في "المغني" عن أحمد عليه السلام: أهل
العربية، قالوا: "هذا الضم" و ضم أصابعه، "و هذا النشر" و مد
أصابعه، "و هذا التفريق" و فرق أصابعه، فإذا كان مآل المد و
النشر واحداً، فللنشر معنيان: أحدهما: ضد القبض. والثاني:
ضد الضم، فإذا اجتمع بين المد و النشر، وإذا كان المآل واحداً
ارتفع التعارض، فلا داعي لتضعيف اللفظ، والرواية بالمعنى
شائعة فيهم. و أما ثانياً: إن ذهبنا إلى الفرق بين اللفظين، فلا
تعارض أيضاً، فإن مد اليدين إن جعلناه مد أصابع اليدين، يدل
على بسط الأصابع بأن لا تكون مضمومة مقبوضة، و النشر هو
التفريق ضد الإصاق، فيكون مفادهما أن تكون الأصابع
مبسوطة و منفرجة لا مقبوضة و ملصقة، فلا مانع من صحة كلا
اللفظين. ثم هذا يبتني على أن اللفظين كل له موضعه و محمله،
فوقع الاختصار في الرواية، فذكر كل ما لم يذكره الآخر. ثم إذا
تعين محمل رواية يحيى بن يمان و عدم تعارضه مع رواية عبيد
الله، فلا بأس بالعمل به، وإن لم يتابعه أحد ما لم يخالفه أحد.

باب في فضل التكبيرة الأولى

يدرک فضيلة الافتتاح من أدرك الركعة عند أبي حنيفة عليه السلام.
هذا هو الذي صححه ابن عابدين عن "التاتارخانية"، وهو أحد
الوجوه الخمسة عند الشافعية، انظر المجموع، فيمتد فضل
التحرية إلى الركوع. (**حدثنا عقبه بن مكرم**)، العمي
البصري الحافظ عليه السلام، روى عن يحيى القطان عليه السلام و غندر عليه السلام و ابن

مهدي عليه السلام وخلق عليه السلام، وعنه مسلم عليه السلام وأبو داود عليه السلام والترمذي عليه السلام وابن ماجه عليه السلام، قال أبو داود عليه السلام: ثقة. **(قالنا مسلم بن قتيبة)**، الخراساني نزيل البصرة، صدوق. **(عن طعمة بن عمرو)**، الجعفري، وثقه ابن معين عليه السلام. **(يدرك التكبيرة الأولى)**، التكبيرة التحريمية مع الإمام، والدلالة عليه حديث أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعاً "لكل شيء أنف، وأنف الصلاة التكبيرة الأولى، فحافظوا عليها"، أخرجه ابن أبي شيبه عليه السلام، وروى البزار عليه السلام وأبو داود عليه السلام "لكل شيء صفوة، و صفوة الصلاة التكبيرة الأولى، فحافظوا عليها". **(براءة من النار وبراءة من النفاق)**، يعني: يؤمنه في الدنيا أن يعمل عمل المنافق، ويوفقه لعمل أهل الإخلاص وفي الآخرة يؤمنه مما يعذب به المنافق، يشهد له بأنه غير منافق، وكان دوامه على هذه الفضيلة مؤثراً في إصلاح باطنه لما كان للظاهر تأثير في الباطن لا محالة، وهذه علامة على نجاته من دخول النار أو الخلود فيها. فافهم! **(و قد روي هذا الحديث عن أنس رضي الله عنه موقوفاً)**، ومثل هذا لا يقال من قبل القياس، فموقفه فيحكم المرفوع، فإنه لا مدخل للعقل في ذكر البراءتين، وهو مسئلة متفق عليها في محله. **(وإنما يروى هذا عن حبيب بن أبي حبيب البجلي)**، البصري، نزيل الكوفة مقبول، قاله الحافظ عليه السلام في "التقريب"، وقال في "تهذيب التهذيب"، روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه وعنه خالد بن طهمان، و طعمة بن عمرو، وروى له الترمذي عليه السلام حديثاً واحداً في فضل من صلى أربعين يوماً في جماعة موقوفاً، ذكره ابن حبان عليه السلام في الثقات. **(وروي إسماعيل بن عياش هذا الحديث عن عمارة بن غزية)**، ابن الحارث الأنصاري المازني المدني لا بأس به، و روايته عن أنس رضي الله عنه مرسل، قاله في "التقريب"، وقال في

الخلاصة: وثقه أحمد رحمته الله و أبو زرعة رحمته الله. (**عن عمر رضي الله عنه بن الخطاب عن النبي ﷺ نحو هذا**)، أخرجه ابن ماجة رحمته الله. (**وهو حديث مرسل**)، أي منقطع، قال الحافظ رحمته الله في "التلخيص": رواه الترمذي رحمته الله من حديث أنس رضي الله عنه وضعفه، ورواه البزار رحمته الله واستغربه، رواه أنس عن عمر رضي الله عنه عند ابن ماجة رحمته الله، أشار إليه الترمذي رحمته الله وهو ضعيف بإسماعيل بن عياش، رواه عن مدني، وله طرق أخرى ضعيفة عند الدارقطني رحمته الله في "العلل"، وابن الجوزي رحمته الله كذلك في "العلل"، ثم ذكر الحافظ رحمته الله عدة أحاديث في فضل التحريم كلها ضعيفة. ولا يخفى عليك أن الترمذي رحمته الله لم يصرح بالضعيف في الطريق الأولى، غير أنه صرح بتفرد مسلم بن قتيبة عن طعمة بن عمرو برفعه، ومسلم هذا صدوق، وطعمة وثقه ابن معين رحمته الله، وفي "التقريب": أنه صدوق، فكان من حقه أن يكون حسناً.

باب ما يقول عند افتتاح الصلاة

قال أبو حنيفة رحمته الله والشافعي رحمته الله وأحمد رحمته الله باستحباب دعاء الاستفتاح قبل الفاتحة. وقال مالك رحمته الله بعدمه، قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب": أما الاستفتاح، قال باستحبابه جمهور العلماء من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين فمن بعدهم، ولا يعرف من خالف فيه إلا مالك رحمته الله، قال: لا يأتي بدعاء الاستفتاح، ولا بشيء بين القراءة والتكبير أصلاً. واستدل بقوله "كانوا يفتتحون الصلاة بـ ﴿الحمد لله رب العالمين﴾"، واستدل به الحنفية على الإسرار بالتسمية، ونقل عنه ابن العربي رحمته الله في "عارضة الأحوزي": أنه كان يستفتح بنفسه، ولا يأمر به الناس. أقول: و

حينئذ صار حاصله الاستحباب عنه . و قد ثبت صيغ كثيرة
للدعاء من الثناء ، ودعاء التوجيه وغير ذلك ، ويجوز كلها عندهم ،
و إنما الخلاف في الثلاثة في الاختيار ، فاختار الشافعي رحمته الله ما
في " البخاري " و " مسلم " من حديث أبي هريرة رضي الله عنه " اللهم باعد
بينني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب " . أقول : و
لا شك في أن أصح ما روي في الاستفتاح ، هو حديث أبي هريرة
رضي الله عنه ، قال ابن الهمام رحمته الله في " فتح القدير " : و هو الأصح من الكل ؛
لأنه متفق عليه ، ولكن الذي ذكره النووي رحمته الله و البدر العيني رحمته الله
و الموفق بن قدامة رحمته الله وغيرهم استحباب ما في حديث علي عند
مسلم من الدعاء الطويل . أقول : ثم أصح ما ورد فيه حديث علي رضي الله عنه
الذي جاء فيه دعاء الافتتاح بلفظ " وجهت وجهي للذي فطر
السموات والأرض " لأنه رواه مسلم رحمته الله ، قال الحافظ رحمته الله مجد بن
تيمية في " المنتقى " : و إن استفتح بما رواه علي رضي الله عنه و أبو
هريرة رضي الله عنه ، فحسن لصحة الرواية ، وفي " النيل " : و لا يخفى أن ما
صح عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلم أولى بالإثارة و الاختيار ، و أصح ما روي في
الاستفتاح حديث أبي هريرة رضي الله عنه ثم حديث علي رضي الله عنه . و قال القائل :
حديث علي رضي الله عنه في دعاء التوجه أنه وقع في رواية النسائي و أبي
عوانة تقيده بالتطوع ، و رواه مسلم رحمته الله أيضاً في التهجد ، و هذا
يدل على تقيده عنده أيضاً بالتطوع ، فيكون هذا الدعاء
مخصوصاً بصلاة التطوع ، كما هو مذهب الحنفية ، و كان النبي
صلوات الله عليه وآله وسلم في فريضة أخف الناس صلاة في تمام ، فينبغي له
الاقتصار على أقصر ما ثبت بالأدعية في جميع ذلك ؛ لكن وقع
في رواية الشافعي رحمته الله في " الأم " ، و أحمد رحمته الله في " مسنده " ، و
الترمذي رحمته الله في " الدعوات " في رواية ، و أبي داود رحمته الله في رواية ، و
ابن حبان رحمته الله في " صحيحه " ، و الدارقطني رحمته الله في " سننه " تقيده

بالمكتوبة ، فلفظ الترمذي عليه السلام : أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة ، ولفظ الدارقطني عليه السلام : كان إذا ابتدأ الصلاة المكتوبة . وتمسك به من ذهب إلى تعميم استحبابه في الصلوات كلها ، و غاية الاعتذار أن هذه الزيادة غير محفوظة ، نعم ! هذه كانت في أول الأمر . أقول : وفيه ما فيه . وقال ابن قدامة عليه السلام : العمل به متروك ، فإننا لا نعلم أحداً استفتح بالحديث كله ، وإنما كانوا يستفتحون بأوله ، حكاه البدر العيني عليه السلام في ” العمدة “ ، وهي في ” المغني “ .

(**حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي**) ، البصري صدوق زاهد ؛ لكنه كان يتشيع . (**عن علي بن علي الرفاعي**) ، البصري عليه السلام ، يكنى أبا إسماعيل ، لا بأس به ، رمى بالقدر ، قاله في ” التقريب “ . (**من همزه**) ، أي وسواسه ، (**ونفخه**) ، أي كبره . (**ونفثه**) ، أي سحره أو شعره ، وهذا الدعاء إنما كان لتعليم الأمة ، وأما النبي ﷺ فقد أجاره الله وأعاذه من الشيطان . (**حديث أبي سعيد** رضي الله عنه **أشهر حديث في هذا الباب**) ، أخرجه أصحاب السنن الأربعة . و قد أخذ قوم من أهل العلم ، من أهل الحديث بهذا الحديث ، فاختاروا أن يقال عند افتتاح الصلاة هذا الدعاء عن آخره ، وأما أكثر أهل العلم ، فقالوا : إنما يروى عن النبي ﷺ أنه كان يقول : سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، فاختاروا هذا الدعاء دون ما في حديث أبي سعيد رضي الله عنه من الزيادة . (**وهكذا روي عن عمر بن الخطاب** رضي الله عنه **وعبد الله بن مسعود** رضي الله عنه) ، أما أثر عمر رضي الله عنه ، فأخرجه مسلم عليه السلام في ” صحيحه “ ، و أما أثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، فأخرجه ابن المنذر عليه السلام . (**و العمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، من التابعين وغيرهم**) ، وعليه عمل الحنفية والحنبلية ، واحتج

أبو حنيفة رحمته الله و أحمد رحمته الله بما أخرجه الزيلعي رحمته الله عن أنس رحمته الله مرفوعاً، رواه بإسناد الدارقطني رحمته الله، وقال الدارقطني رحمته الله: رجال إسناده كلهم ثقات، وأخرجه عن الطبراني رحمته الله في كتابه "المفرد في الدعاء" من طريق عائذ بن شريح عن أنس رحمته الله، ومن طريق حميد بن الطويل عنه وهو أمثل طريقه، وفي "زوائد الهيثمي": "وعن أنس رحمته الله عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي أذنيه، يقول: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك" رواه الطبراني رحمته الله في "الأوسط"، و رجاله موثقون، وفي "المغني": رواه أنس رحمته الله، و رجال إسناده حديثه كلهم ثقات، رواه الدارقطني رحمته الله، وعمل به السلف. والأسف كل الأسف! أنه وقع الضرر الكثير بالاغترار بقوة الأسانيد و الإغماض عن التعامل مع أن الإسناد إنما كان لصيانة الدين فقط، لئلا يدخل فيه ما ليس منه، فمارسوه و مارسوا حتى خف التعامل في نظرهم مع أنه الفاصل في الباب. واحتج بمارواه مسلم رحمته الله في "صحيحه" موقوفاً على عمر رحمته الله: سبحانك اللهم وبحمدك الخ، قال الحافظ رحمته الله مجد ابن تيمية في "المنتقى": وأخرج مسلم رحمته الله في "صحيحه" أن عمر رحمته الله كان يجهر بهولاء الكلمات، يقول: سبحانك اللهم وبحمدك الخ، و روى سعيد بن منصور في "سننه" عن أبي بكر الصديق أنه كان يستفتح بذلك، وكذلك رواه الدارقطني رحمته الله عن عثمان بن عفان و ابن المنذر رحمته الله عن عبد الله بن مسعود رحمته الله، وقال الأسود: كان عمر إذا افتتح الصلاة، قال: سبحانك اللهم وبحمدك الخ، يسمعون ذلك ويعلمنا. رواه الدارقطني. ثم قال ابن تيمية رحمته الله: واختيار هولاء و جهر عمر رحمته الله به أحياناً بمحضر من الصحابة ليتعلمه الناس مع أن السنة إخفاؤه، يدل على أنه الأفضل، وأنه الذي كان

النبي ﷺ يداوم عليه غالباً. أقول: ومن ههنا يقول الإمام النووي رحمته الله في "كشف الغمة": وتارة يقول: سبحانك اللهم الخ، وكان أكثر مداومته ﷺ على هذا؛ حتى كان أبو بكر رضي الله عنه و عمر رضي الله عنه يجهران به بمحضر جمع من الصحابة رضي الله عنهم ليتعلمه الناس. و يقول الحافظ فضل الله التوربشتي رحمته الله الحنفي: حديث الاستفتاح بسبحانك اللهم حديث حسن مشهور، و أخذ به الخلفاء و عمر رضي الله عنه، و قد أخذ به عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وغيره من فقهاء الصحابة، وكثير من علماء التابعين، واختاره أبو حنيفة رحمته الله، و قد ذهب إليه الأجلة من علماء الحديث كسفيان الثوري رحمته الله و أحمد بن حنبل رحمته الله وإسحاق بن راهويه رحمته الله. وهذا الحديث رواه الأعلام من أئمة الحديث، و أخذوا به، و رواه أبو داود رحمته الله في "سننه" بإسناد، وهو إسناد حسن، رجاله مرضيون، انتهى كلامه. فمع هذه القوة من تعاضد الأسانيد و تعامل الخلفاء و فقهاء الصحابة رضي الله عنهم، و احتجاج الفقهاء المحدثين أصبح له مزية على سائر ما صح عنه، وبالله التوفيق ومنه الوصول إلى التحقيق و قد تكلم في إسناد حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. (**حدثنا حسن بن عرفة**)، وثقه ابن معين رحمته الله و أبو حاتم رحمته الله عن حارثة بن أبي الرجال، قال النسائي رحمته الله: متروك، قاله في الخلاصة، وقال في "التقريب": ضعيف. (**هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه**)، روى أبو داود هذا الحديث في "سننه" من غير هذا الوجه من طريق طلق بن غنام عن عبد السلام بن حرب، وهذا الحديث من هذا الطريق أيضاً ضعيف، قال الدارقطني رحمته الله: قال أبو داود رحمته الله: لم يروه عن عبد السلام بن حرب غير طلق بن غنام، و ليس هذا الحديث بالقوي. (**وحارثة قد تكلم فيه من قبل حفظه**)، قال الذهبي رحمته الله في "الميزان": ضعفه أحمد رحمته الله و ابن معين رحمته الله، قال

النسائي رحمه الله: متروك، وقال البخاري: منكر الحديث، لم يعتد به أحمد رحمه الله، قال ابن عدي رحمه الله: عامة ما يرويه منكر.

باب ما جاء بترك الجهر ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

مسئلة البسمة مسئلة عظيمة من معضلة المسائل، فهل تصح الصلاة بدونها، أو لا تصح؟ وعنى بها العلماء قديماً وحديثاً سلفاً وخلفاً، وهنأ مسئلأان: مسئلة أن البسمة آية من القرآن أو غير آية، ومسئلة الجهر بها. أما الأولى: فقال أبو حنيفة رحمه الله وأصحابه: هي آية مستقلة من القرآن بين كل سورأين غير الأنفال وبرآة، وليست من السور، هذا ما حققه الجصاص رحمه الله في "أحكام القرآن" والزيلي رحمه الله في "نصب الراية"، ووافقه أحمد رحمه الله في رواية، قاله النووي رحمه الله. وقال مالك رحمه الله وأصحابه رحمة الله عليهم: إنها ليست آية من القرآن لا من الفأأحة ولا من غيرها من سور القرآن، هذا ما ذكره ابن عبد البر رحمه الله في رسالته، وحكى ابن قدامة رحمه الله في "المغني" ذلك رواية عن أحمد رحمه الله. وقال الشافعي رحمه الله: إنها آية من أول الفأأحة بلا خلاف، وهو المذهب عندهم قولاً واحداً، وكذا هي آية كاملة من أول كل سورة غير برآة على الصحيح من مذهبها قاله النووي رحمه الله في "شرح المذهب"، ووافقه أحمد رحمه الله في رواية، فكان فيها عن أحمد رحمه الله روايات ثلاثة توافق المذاهب الثلاثة.

وهذا الاختلاف في البسمة التي في أوائل السورة ما عدا البرآة، وأما البسمة في أثناء سورة النمل، فلا اختلاف فيه أصلاً، وهو قرآن بالاتفاق، هذا هو القول في المسئلة الأولى، ولبيان أدلتها موضع آخر، ويكفي ما ذكره النووي رحمه الله في "شرح

المذهب". وأما المسئلة الثانية: فقال أبو حنيفة عليه السلام وأصحابه وأحمد بن حنبل عليه السلام: إنه يقرأها في أول الفاتحة، ويسن الإخفاء بها، قاله ابن عبد البر عليه السلام، ورواه الترمذي عليه السلام وغيره من الخلفاء الأربعة الراشدين، وذلك اتباعاً للأثر المرفوعة في ذلك. وقال مالك عليه السلام وأصحابه: لا تقرأ في أول الفاتحة في شيء من الصلوات المكتوبة سراً ولا جهرًا، وأجاز مالك عليه السلام وأصحابه قرأتها في النافلة في أول الفاتحة وفي سائر سور القرآن، هكذا حرر المذهب المالكي ابن عبد البر المالكي عليه السلام. وقال الشافعي عليه السلام: إنه يستحب الجهر بها؛ حيث يجهر بقراءة الفاتحة والسورة، ويدعي النووي عليه السلام أنه مذهب أكثر الصحابة رضي الله عنهم والتابعين رحمة الله عليهم. والأحاديث والأثر غير محصاة في الموضوع؛ ولكن من أنصف اضطر إلى أن يقول: إن أحاديث الفريق الأول أصح أسانيد، وأثبت متوناً، مخرجة في الصحاح الأمهات، وروايات الفريق الثاني مجملة، وأدون إسناد عن الأول، ومع هذا فهي ما يمكن حملها وتأويلها إلى أحاديث الفريق الأول، وروايات الفريق الثالث أضعف إسناداً ومتناً بالاتفاق.

(حدثنا إسماعيل بن إبراهيم)، الأسدي البصري ابن عليّة وهي أمه، قال أحمد عليه السلام: إليه المنتهى في التثبت، قال ابن معين عليه السلام: كان ثقة مأموناً. **(حدثنا سعيد الجريري)**، سعيد بن إياس أبو مسعود البصري ثقة. **(عن قيس بن عباية)**، ثقة من أوساط التابعين، قال ابن عبد البر عليه السلام: هو ثقة عند جميعهم. **(عن ابن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه)**، وقع ههنا مبهما عند الترمذي عليه السلام، وعند النسائي عليه السلام في "سننه" أيضاً وقع مبهما، وعند الحافظ ابن حجر عليه السلام في "التهذيب" من الكنى، قد استعان بمسند الحارثي في تعيينه، وقال: إنه يزيد ابن عبد الله بن مغفل، وكذلك سماه

في "الدراية"، وأحال على مسند أبي حنيفة عليه السلام، ثم إنه كذلك سماه أبو يوسف عليه السلام الإمام في "كتاب الآثار"، فقال: عن أبي حنيفة عليه السلام عن أبي سفيان عليه السلام عن يزيد (١) ابن عبد الله بن مغفل عن أبيه، وكذلك وقع يزيد بن عبد الله في رواية "الطبراني"، نص عليه الزيلعي عليه السلام في "نصب الراية".

(وقال)، أي عبد الله بن مغفل عليه السلام: (وقد صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم، و مع أبي بكر رضي الله عنه وعمر رضي الله عنه وعثمان رضي الله عنه، فلم أسمع أحداً منهم يقولها)، أي البسملة، ولم يذكر علياً رضي الله عنه، فلأن علياً رضي الله عنه عاش في خلافته بالكوفة، وما أقام بالمدينة إلا يسيراً، ففعل عبد الله بن مغفل رضي الله عنه لم يدركه، ولم يضبط صلاته. (فلاتقلها)، يعني: لا تقل لا سرّاً ولا جهراً؛ لكنه يحمل على الجهر إذا السماع عادة يتعلق بالجهر. قال جمال الزيلعي عليه السلام في "نصب الراية": فهذا حديث صريح في عدم الجهر بالتسمية، وهو وإن لم يكن من أقسام الصحيح، فلا ينزل عن درجة الحسن، وقد حسنه الترمذي عليه السلام، والحديث الحسن يحتج به لا سيما إذا تعددت شواهد وكثرت متابعاته. و يقول الحازمي: استدل القائلون بالإخفاء بالأحاديث الثابتة، وأكثرها نصوص لا تقبل التأويل وهي وإن عارضها أحاديث أخرى، فأحاديث الإسرار أولى بالتقديم لأمرين: أحدهما: ثبوتها، وصحة سندها، ولا خفاء أن أحاديث الجهر لا توازيها في الصحة والثبوت، وأما الثاني: أنها وإن صحت فهي منسوخة بما أخبرنا. قال الموفق عليه السلام في "المغني": وقد بلغنا أن الدارقطني عليه السلام قال: لم يصح في الجهر حديث، وقاله النووي عليه السلام في "شرح المذهب"، وقاله ابن الهمام عليه السلام في

(١) ووقع في الآثار للإمام محمد مقلوباً عبد الله ابن يزيد، والصحيح هو الأول. ووقع في "فتح

القدير" زيد بن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، وهو خطأ.

الفتح“. **(حديث عبد الله بن مغفل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديث حسن)**، وأخرجه النسائي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وابن ماجه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال النووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ”الخلاصة“: وقد ضعف الحفاظ هذا الحديث ، و أنكروا على الترمذي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تحسينه كابن خزيمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وابن عبد البر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والخطيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقالوا: إن مداره على ابن عبد الله بن مغفل وهو مجهول . وقال جمال الدين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ”نصب الراية“ في الرد على النووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وهذا الحديث مما يدل على أن ترك الجهر عندهم كان ميراثاً عن نبيهم ﷺ يتوارثه خلفهم عن سلفهم ، وهذا وحده كاف في المسئلة؛ لأن الصلوات الجهرية دائمة صباحاً ومساءً، فلو كان عليه السلام يجهر بهادائماً لما وقع فيه اختلاف ولا اشتباه؛ وكان معلوماً بالاضطرار . ولما قال أنس: لم يجهر بها عليه السلام، ولا خلفاؤه الراشدون، ولا قال عبد الله بن مغفل ذلك أيضاً، وسماه حدثاً، ولما استمر عمل أهل المدينة في محراب النبي ﷺ ومقامه على ترك الجهر بتوارثه آخرهم عن أولهم، وذلك جار عندهم مجرى الصاع والمد؛ بل أبلغ من ذلك لا شتراك جميع المصلين في الصلاة، ولأن الصلاة يتكرر كل يوم وليلة، وكم من إنسان لا يحتاج إلى صاع ومد، ومن يحتاج إليه يمكث مدة لا يحتاج إليه. ولا يظن عاقل أن أكابر الصحابة والتابعين وأكثر أهل العلم كانوا يواظبون على خلاف ما كان رسول الله يفعل، **(والعمل عليه عند أكثر أهل العلم)**، وبه يقول أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أصحابه رحمة الله عليهم وأحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتمسكوا بحديث الباب، وأصرح شيء حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصحاح بلفظ ابن خزيمة في ”صحيحه“: كانوا يسرون ببسم الله الرحمن الرحيم، و بلفظ أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وابن أبي الجارود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والطحاوي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيرهم: فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم. ثم إن ترك

الجهر بها قول الصديق رضي الله عنه و الفاروق رضي الله عنه و عثمان رضي الله عنه و علي رضي الله عنه و عبد الله رضي الله عنه و أنس رضي الله عنه و ابن الزبير و عمار بن ياسر رضي الله عنه و عبد الله بن مغفل رضي الله عنه و الحكم رضي الله عنه و الحسن رضي الله عنه و الشعبي رضي الله عنه و النخعي رضي الله عنه و قتادة رضي الله عنه و عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه و الأعمش رضي الله عنه و الزهري رضي الله عنه و مجاهد رضي الله عنه و الأوزاعي رضي الله عنه و ابن المبارك رضي الله عنه و حماد رضي الله عنه و أبي عبيد رضي الله عنه و أحمد رضي الله عنه و إسحاق رضي الله عنه، وإليه ذهب أئمتنا الثلاثة كما أسلفناه. و من ههنا يقول الترمذي رضي الله عنه: و العمل عليه عند أكثر أهل العلم، وكفى بنقله وقوله حجة، وبالله التوفيق.

باب من رأى الجهر بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

(حدثني إسماعيل بن حماد)، قال في "تهذيب التهذيب": إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان الكوفي رضي الله عنه، روى عن أبيه و أبي خالد الوالبي، و عنه معتمر بن سليمان رضي الله عنه. (يفتح صلاته بيسم الله الرحمن الرحيم)، ظاهره يدل على أن رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم كان يجهر بالبسملة؛ لكن الحديث ضعيف. (وليس إسناده بذاك)، حديث ابن عباس رضي الله عنه هذا له طرق كلها ضعيف ومعلول، و قد بسط الزيلعي رضي الله عنه فيها الكلام في "نصب الراية"، و من طريق الترمذي رضي الله عنه أخرجه البزار رضي الله عنه، و قال: إسماعيل رضي الله عنه لم يكن بالقوي في الحديث، و قال أبو داود رضي الله عنه: حديث ضعيف، و رواه العقيلي في كتابه، و أعله بإسماعيل هذا، و قال: حديثه غير محفوظ. و يرويه عن مجهول، و لا يصح في الجهر بالبسملة حديث مسند، رواه ابن عدي رضي الله عنه، و قال: حديث غير محفوظ، و أبو خالد مجهول، و قال أبو زرعة رضي الله عنه في أبي خالد هذا: لا أعرفه و لا أدري من هو؟ ثم إنه مع هذا الضعف في سنده لا يقوم حجة بمتنه،

فإن المشهور فيه لفظ الافتتاح أو الاستفتاح، لا لفظ الجهر، قال ابن عبد الهادي رحمته الله: الجواب من حديث ابن عباس رضي الله عنه يتوجه من وجوه، أحدها: الطعن في صحته، فإن مثل هذه الأسانيد لا يقوم بها حجة، لو سلمت من المعارض، فكيف؟ وقد عارضها الأحاديث الصحيحة، وصحة الإسناد يتوقف على ثقة الرجال، ولو فرض ثقة الرجال لم يلزم منه صحة الحديث؛ حتى ينتفي منه الشذوذ والعلة. الثاني: المشهور لفظ الاستفتاح لا الجهر. الثالث: أن قوله: جهر، أي في بعض الطرق، إنما يدل على وقوعه مرة؛ لأن كان يدل على وقوع الفعل، وأما استمراره، فيفتقر إلى دليل من خارج، وما روي من أنه لم يزل يجهر بها، فباطل. فتأمل ولا تغفل.

(وقد قال بهذا عدة من أهل العلم)، و به يقول الإمام

الشافعي رحمته الله وأصحابه رحمهم الله، ويدعي النووي رحمته الله أنه مذهب أكثر الصحابة رحمهم الله والتابعين، وقوله هذا كذب محض، من ذا الذي يثبت دوامه عن أحد فضلاً عن أكثرهم؟ ويحكيه الخطيب رحمته الله عن الخلفاء الأربعة، وهذا أيضاً كذب فاحش. واستدلوا بحديث الباب وأحاديث أخرى كلها ضعيفة، وفي الشافعية حامل لوائهم الخطيب البغدادي رحمته الله ممن قد أجلب بخيله ورجله، وعد رجلاً رجلاً ممن حكي عنه ما يوافق مذهبهم، فلذا اضطر خصومه أن يوفيه كيلاً بكيلاً، وصاعاً بصاعٍ؛ حتى أن أبعد الحنفية عن العصبية المذهبية باعتراف من مثل الحافظ ابن حجر رحمته الله، وهو الشيخ الإمام الحافظ جمال الدين الزيلعي رحمته الله بعد أن أجاب عن أحاديث استدلت بها الخطيب رحمته الله وغيره حديثاً بكل إفادة وإجادة اضطر إلى أن يقول: وبالجملة فهذه الأحاديث كلها ليس فيها صريح صحيح؛ بل فيها عدمهما أو عدم أحدهما، وكيف تكون صحيحة؟ وليست مخرجة في شيء من الصحيح ولا

المسانيد و لا السنن المشهورة ، و في روايتها الكذابون و الضعفاء و المجاهيل الذين لا يوجدون في التواريخ و لافي كتب الجرح و التعديل (١)، و كيف يجوز أن تعارض برواية هؤلاء ما رواه البخاري رحمته الله و مسلم رحمته الله في صحيحهما من حديث أنس رضي الله عنه الذي رواه غير واحد من الأئمة الأثبات، و منهم قتادة الذي كان أحفظ أهل زمانه، و يرويه عنه شعبة الملقب بـ ”أمير المؤمنين في الحديث“ و تلقاه الأئمة بالقبول، و لم يضعفه أحد بحجة إلا من ركب هواه، و حمله فرط التعصب على أن عله، و ردّ باختلاف ألفاظه مع أنها ليست مختلفة؛ بل يصدق بعضها بعضاً، و عارضه بمثل حديث ابن عمر الموضوع أو بمثل حديث معاوية الضعيف، هذا كلامه بحروفه.

(وإسماعيل بن حماد) ، قال الذهبي رحمته الله في ”الميزان“ : إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان الكوفي، و ثقّه ابن معين رحمته الله، و قال الأزدي رحمته الله : يتكلمون فيه ، و قال العقيلي رحمته الله : حديثه غير محفوظ ، و يحكيه عن مجهول . (هو أبو خالد الوالبي) ، قال الذهبي رحمته الله في ”الميزان“ : أبو خالد عن ابن عباس رضي الله عنه لا يعرف.

باب في افتتاح القراءة بحمد الله رب العالمين

ظاهر حديث الباب يؤيد الحنفية، و الحنابلة في رواية عن أحمد رحمته الله في عدم جزئية البسملة من الفاتحة، و المالكية في عدم قرأتها مطلقاً. و كذلك استدل به المالكية على ترك دعاء

(١) كعمرو بن شمر و جابر الجعفي و حصين بن مخارق و عمر بن حفص المكي و عبد الله بن

عمرو بن حسان و أبي الصمت الهروي و عبد الكريم بن علي الأصفهاني الملقب بـ (نجران

الكذب) و عمرو بن هارون البلخي و عيسى بن ميمون المدني و آخرون أضربنا عن ذكرهم.

الافتتاح، هذا قاله الحافظ رحمته الله في "فتح الباري"، واستدلوا لهم ضعيف في كلام الأمرين؛ لأن الحديث في بيان ما يفتح به القراءة الجهرية، فليس فيه تعرض لنفي قراءة البسملة سرّاً، كما ليس فيه تعرض لنفي دعاء الاستفتاح، وقد صح كلا الأمرين في أحاديث أخرى. وقال الشافعية متأولين فيه: بأن الغرض قراءة الفاتحة، وأن «الحمد لله رب العالمين» عنوان لسورة الفاتحة، والبسملة جزء منها، فلا بد من الافتتاح بها أولاً. وأجاب عنه الحافظ الزيلعي رحمته الله بأن تأويله على إرادة اسم السورة يتوقف على أن السورة كانت تسمى عندهم بهذه الآية بتمامها، وإنما اسمها الحمد فقط. وقد حاول الحافظ رحمته الله في "الفتح" الإجابة عنه، واستدل على ثبوت تسميتها بهذه الجملة بحديث أبي سعيد بن المعلى في "البخاري" من فضائل القرآن، وفيه: «الحمد لله رب العالمين» هي السبع المثاني. أقول: وذلك من الإنصاف بعيد، فكان «الحمد لله رب العالمين» إشارة إلى السورة بذكر مبدأها، لا أنها كانت هذه الجملة عندهم اسم السورة، وفي حديث أنس رضي الله عنه ذلك المراد الافتتاح جهرأبأول ما كان، فقال: كانوا يفتتحون الصلاة بـ «الحمد لله رب العالمين»، يريد لا بقوله: بـ "بسم الله الرحمن الرحيم"، وقد أيدته ألفاظ أخرى وردت فيه، والحافظ رحمته الله نفسه في "الفتح" يقول: إن المراد بحديث أنس رضي الله عنه بيان ما يفتح به القراءة، فافهم! وحجتنا في عدم جزئية البسملة من الفاتحة حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه مسلم رحمته الله في "صحيحه": أني سمعت رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم يقول: قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدني ما سأل، فإذا قال العبد: «الحمد لله رب العالمين»، قال الله تعالى: حمدني عبدي إلى آخر الحديث، قال الزيلعي رحمته الله: وهذا الحديث

ظاهر في أن البسملة ليست من الفاتحة، وإلا لا بتدأ بها؛ لأن هذا محل بيان و استقصاء لآيات السورة ؛ حتى أنه لم يخل منها بحرف. والحاجة إلى قراءة البسملة أمس ليرتفع الإشكال، قال ابن عبد البر رحمته الله: حديث العلاء هذا قاطع لقلق المنازعين، وهو نص لا يحتمل التأويل. ولا أعلم حديثاً في سقوط البسملة أبين منه. وحديث ابن عباس رضي الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة ؛ حتى ينزل عليه ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، أخرجه أبو داود رحمته الله في "سننه". قال الزيلعي رحمته الله: وفي رواية "لا يعرف انقضاء السورة"، رواه أبو داود رحمته الله والحاكم رحمته الله، وقال: إنه صحيح على شرط الشيخين.

قال أبو النعمان رحمته الله: فعلم عدم كونها جزءاً من الفاتحة أيضاً، فإنها نزلت مؤخرة من بعض القرآن، وأن الأقوى عند الشافعية أن البسملة جزء من كل سورة، كما هي جزء من الفاتحة، وعلم من هذا الحديث أن البسملة لم تنزل مع عدة من السور، فكان لا يعرف الفصل بين السور، ثم كانت تنزل للفصل بعد ذلك، فلو كانت جزءاً من السورة لكانت تنزلت مع كل سورة، فإذا كانت هذه حال بعض السور ما عدا الفاتحة، فلتكن حال الفاتحة مثلها سواء بسواء، إذ لا قائل بالفرق عندهم في الصحيح، وبالله التوفيق ومنه الوصول إلى التحقيق.

(قال الشافعي رحمته الله: إنما معنى هذا الحديث)، والعجب!

كيف يقال بمثل هذا؟ وقد صرح بعدم الجهر بالبسملة في بعض طرق حديث الباب عند مسلم رحمته الله في "صحيحه"، ولفظه في طريق "فلم يسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم"، وفي طريق "لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم"، وعند النسائي رحمته الله في "سننه": فلم أسمع أحداً منهم يجهر بسم الله الرحمن

الرحيم، ورواه أحمد عليه السلام وابن حبان عليه السلام والدارقطني عليه السلام والطحاوي عليه السلام وابن جارود عليه السلام والخطيب عليه السلام، وقالوا فيه: فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم، وزاد ابن حبان عليه السلام "و يجهرون بـ ﴿الحمد لله رب العالمين﴾".

باب ما جاء أنه لا صلاة إلا ب فاتحة الكتاب

مسئلة حكم الفاتحة في الصلاة، و الباب موضوع ههنا لهذه المسئلة، فذهب أبو حنيفة عليه السلام إلى وجوب الفاتحة، و الوجوب عنده مرتبة دون الفرضية. و ذهب مالك عليه السلام و الشافعي عليه السلام و أحمد عليه السلام إلى ركنيتها و فرضيتها، نص عليه الحافظ البدر العيني عليه السلام في "العمدة" غير أنه أطلق الوجوب، و هو يرادف عندهم الفريضة. و يعلم من "عمدة القاري" للبدر العيني عليه السلام أن ما ذهب إليه أبو حنيفة عليه السلام و رواية مالك عليه السلام أيضاً؛ حيث ذكر أن من ترك الفاتحة ناسياً في ركعة يسجد سجدتي السهو، و يجزيه، و هي رواية ابن عبد الحكيم عليه السلام عنه، و هذا بعينه مذهب أبي حنيفة عليه السلام، و كذا نقل الوزير بن هبيرة الجنبلي عليه السلام رواية عدم ركنيتها عنده في كتابه "الإشراف بمذاهب الأشراف". **(لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)**، و فيه دلالة على أن قراءة فاتحة الكتاب فرض في جميع الصلوات فريضة كانت أو نافلة، و ركن من أركانها. و الحديث بعمومه شامل لكل مصل منفرداً كان أو إماماً أو مأموماً.

(حديث عبادة حديث حسن صحيح)، أخرجه البخاري

عليه السلام في "جامعه" باب وجوب القراءة للإمام، و مسلم عليه السلام باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، و كذا أخرجه سائر أصحاب السنن

كلهم من طريق سفيان عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بلفظ " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " ، و رواه الدارقطني رحمته الله بلفظ " لا يجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " ، وقال : إسناده صحيح ، وقال صاحب " التنقيح " : انفرد زياد بن أيوب بكونه بلفظ " لا يجزئ " . و رواه جماعة " لا صلاة لمن لم يقرأ " ، و هو الصحيح ، قال : و كان زياد رواه بالمعنى ، و رواه بلفظ الدارقطني رحمته الله ابن حبان رحمته الله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، ثم عقبه بقوله : لم يقل في خبر العلاء هذا لا يجزئ صلاة إلا شعبة ، و لا عنه إلا وهب ابن جرير . و إذن اتضح حال ما يقوله الحافظ رحمته الله في " الفتح " من تصحيح لفظ الدارقطني رحمته الله ، و تبعه من تبعه لنألا يبقى مجال للمخالف في التأويل ، و بالله التوفيق .

(و به يقول ابن المبارك رحمته الله و الشافعي رحمته الله و أحمد رحمته الله و

إسحاق رحمته الله) ، و به يقول مالك رحمته الله ، فعند هؤلاء قراءة الفاتحة في الصلاة فرض . و تمسكوا بحديث الباب ، و ما أجاب عنه بعض الحنفية بأن النفي في قوله " لا صلاة " نفي الكمال لا نفي الأصل ، فليس بشيء ، فإن الفاتحة و إن لم تكن ركناً في الصلاة فهي واجبة عندنا ، و يلزم الإثم بتركها ، فلوصح تأويله لم يفد الحديث الوجوب ، فإنه ظني الدلالة و الثبوت معاً لا يفيد الوجوب ، فكان الحديث ظني الثبوت لكونه من الآحاد ، و إذا تأول فيه ذلك يصير ظني الدلالة أيضاً ، فيفوت الوجوب . فالحق أن يجعل مدار البحث كونه ظنياً في الثبوت دون الدلالة ، لنألي فوات وجوب الفاتحة ، و لعله لأجل ذلك لم يتعرض صاحب " الهداية " إلى كونه ظني الدلالة في كتابه ؛ حيث قال في " الهداية " : فقرأ الفاتحة لا تتعين ركناً عندنا ، قال : و لنا قوله تعالى : ﴿ فاقرؤا ما تيسر من القرآن ﴾ ، و الزيادة عليه بخبر الواحد لا يجوز ؛ لكنه يوجب العمل

فقلنا بوجوبها، وقد نبه على ذلك ابن الهمام رحمته الله في "الفتح".
وإن قال قائل؛ قد تواتر العمل على قراءة الفاتحة في الصلاة،
والتواتر قطعي، فتكون قراءة الفاتحة فرضاً وركناً في الصلاة،
نقول: إنه جرى التواتر في العمل بها، لا كونها ركناً في الصلاة، و
قد ثبت التواتر العملي في كثير من المستحبات، فكما لم تصر
تلك المستحبات بالتواتر عملاً قطعياً، كذلك لا تصير قراءة
الفاتحة قطعياً. والجواب عن حديث الباب: أن قوله سبحانه:
﴿فاقرؤوا ما تيسر من القرآن﴾ وإن نزل لتخفيف صلاة الليل
لأجل ما كانوا يقاسون شدة في أدائها بتطويلها؛ لكنه بعمومه
لإيجاب مطلق القراءة في الصلاة؛ حيث لا وجوب في خارجها، و
ليس لإيجاب الفاتحة خاصة، أو السورة خاصة أو كليهما، فإن
ذلك كان معلوماً لهم بالضرورة، ثم قوله: ﴿فاقرؤوا ما تيسر
منه﴾ يؤكد العموم المذكور، ولعله كرره كيلا يتوهم التخصيص
بما نزل فيه. ثم إن قوله في الحديث: "وما تيسر" على شاكلة ما
في القرآن وبمعناه، "فما زاد" فما فوق ذلك، وأمرنا أن نقرأ
بفاتحة الكتاب وما تيسر فصاعداً، وآيتين أو أكثر. فكل ذلك
إشارة إلى قراءة شيء من القرآن ما عدا الفاتحة، وحينئذ قوله: "لا
صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً" يدل على وجوب
السورة أيضاً، فإن الحكم على ما قبله لما كان بالإيجاب وجب أن
ينسحب على ما بعده أيضاً، فيدل على وجوب السورة والفاتحة
جميعاً، و لذا لم يقدر البخاري رحمته الله على التفرقة بينهما في
"جامعه"، فبوب على نفس القراءة ولم يتكلم بالفاتحة، وذلك لعدم
عدة الاستدلال عنده. واستشعره الطيبي رحمته الله وهو أقدر
بالعربية، فصرح في "شرح المشكاة"، وقال: إذا لم نقل بوجوب
الزائد "أي السورة" كيف نقول بوجوب الفاتحة من هذا الحديث

بعينه؟ وإن الأحاديث تؤكد القول بوجوب الفاتحة و شيء من القرآن ما عداها جميعاً، لا الفرق بينهما؛ حتى تكون الفاتحة واجبة دون "فما زاد"، فإنه لا فرق بين سياقهما في مساق واحد، فلا يصح التفريق فيه بجعل الفاتحة ركناً، والسورة سنة. وكان من صرف جهده في إثبات ركنية الفاتحة لم يتبق له همة وجهد في السورة إلا بالسنية، نعم! لكل شرة فترة، أما أنا فلا أجد فرقاً بينهما. وبالجملة: أن انتفاء الصلاة بانتفاء القراءة مطلقاً، فلا يصح هذا الحديث أن يقوم حجة على مسئلة الركنية أصلاً لدلالتها على انتفاء الصلاة بانتفاء القراءة. وقد قلنا به أيضاً، وإنما الكلام في انتفاء الصلاة بانتفاء الفاتحة خاصة، ولم يدل عليه أصلاً. ثم إن الأحاديث جعلت الصلاة عند عدم قراءة الفاتحة خداجاً لمنفية، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم رحمته الله وغيره، وعن عائشة رضي الله عنها عند ابن أبي شيبه رحمته الله وأحمد رحمته الله وغيرهما، قالت: سمعت رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم يقول: من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن، فهي خداج، وعن عبد الله بن عمرو عند أحمد رحمته الله، وفي جزء القراءة وكتاب القراءة، وعند ابن ماجه رحمته الله، ومتى نفيت الصلاة، فهو باعتبار انتفاء الفاتحة، فما فوقها فالصلاة بترك الفاتحة خداج، وبترك الفاتحة فما فوقها منفية أي إذا خلت عن القراءة رأساً، ومن ههنا يعلم أن قوله "لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن فصاعداً" للانتفاء رأساً. والعجب! من هؤلاء العظماء، نقول لهم: إن أحداً لو أدرك إمامه بعد قراءة الفاتحة، فلا يخلوا إماماً أن يقرأ بالفاتحة، ويشغل بها؛ لأنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها أو يوافق إمامه بالتأمين ثم يقرأ بها، فعلى الأول يلزم ترك الأمر بالموافقة، وعلى الثانية تنقلب الوظيفة، فإن التأمين شرع عقيب الفاتحة لا قبلها. وكذا من أدرك إمامه في الركوع،

فإما أن يقرأ بها في الركوع أو لا، فإن قرأ بها فقد خالف النص، فإنه نهى عن القراءة في الركوع، وإن لم يقرأ بها، فكيف باحتساب تلك الركعة عنه بدون الفاتحة؟ مع أنه لا صلاة إلا بها. و لذا اضطر البخاري رحمته الله إلى الإنكار بإدراك تلك الركعة؛ لأنه فاتته الفاتحة، فلا يكون مدركاً لها وإن أدرك ركوعها، وذلك خلاف تواترهم بإدراكها عند إدراك الركوع.

والعجب! وكيف عموا وصموا من نفس قوله "لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن" بدون قوله "فصاعداً" إشارة إلى السورة، وبناء للكلام عليه، وذلك للفرق بين قولهم: "قرأها" و "قرأ بها". و حاصله: أن الفعل إذا عدي بنفسه فقلت قرأت سورة كذا، اقتضى اقتصارك عليها التخصيص بها بالذكر، وإذا عدي بالباء، فمعناه لا صلاة لمن لم يأت بهذه السورة في قرأته أو في صلاته، أو في جملة ما يقرأ به، وهذا لا يقتضي الاقتصار عليها؛ بل يشعر بقراءة غيرها معها، فالفاتحة في الحديث تكون من جملة قراءته، فيدل على القراءة بغيرها، فلا حجة لهم في حديث الباب على مسألة الركنية ما لم يثبت أن منشأ الحديث هو نفي الصلاة بنفي الفاتحة فقط. وإذا ثبتت الزيادة من ثقة، فيخرج الحديث من موضوع، فيكون حجة للحنفية، وعليهم أن يأتوا ببرهان على إسقاط الزيادة، فانعكس الأمر. ويؤيده ما في المدونة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يقول: لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وشيء معها، وعنه أنه قال: لا صلاة إلا بقراءة، و ورد مرفوعاً من رواية أبي هريرة رضي الله عنه بهذا اللفظ في مسند أحمد رحمته الله، فاستدل لهم لا يسمن ولا يغني من جوع، لأنه قد سبق نصاً أن الشريعة حيثما أرادت حكم ما ينفي الصلاة رأساً، فذكرت ترك الفاتحة وما عداها جميعاً، و حيثما أرادت حكم ما ينقصها و

يجعلها خداجاً، فصدعت بنفي الفاتحة فقط، دون الفاتحة و ما بعدها معاً، وقد سبق أن مذهب الحنفية أن قراءة الفاتحة ليست بفرض؛ بل هي واجبة عندهم. واحتجوا بقوله جل جلاله: ﴿فاقرأوا ما تيسر من القرآن﴾ وتقييده بالحديث زيادة على الكتاب، وهذا لا يجوز، فمطلق القراءة فرض، وقراءة الفاتحة واجب.

وأجاب عنه الإمام الخطابي رحمته الله: أن المراد بقوله سبحانه هي الفاتحة لا غير جموداً منه، إنها هي الواجبة لا غير، وليس بشيء، والوجه أن الله سبحانه أراد مجموع ما يقرأ كله، وأطلق عليه ما تيسر باعتبار الطول لا باعتبار تخييره في أي سورة ولو غير الفاتحة، فكل ما عينته الشريعة وهي الفاتحة فصاعداً، فهو تحت هذه الآية، وكله واجب.

ومن أجاب منهم، وقال: إن قوله: وما تيسرو وما زاد، بالتخير في قراءة ما بعد الفاتحة، فقد أبعد عن مغزى النصوص ولم يدر ما يقول.

و من تأول منهم: إنما ورد في بعض الأحاديث عدم إتمام الصلاة بترك الفاتحة، أقول: هذا لغو من الكلام وذلك لأنه إنما ورد في بعض الأحاديث عدم إتمام بترك ما هو غير الأركان أيضاً اتفاقاً، فكذلك غير بعيد أن يذكر عدم إتمام بترك الفاتحة، فلا يلزم من ذلك ركنيتها، ولا بطلان الصلاة بتركها. فتأمل، ولا تغفل!

باب ما جاء في التأمين

التأمين مصدر من باب التفعيل، أمن الرجل، قال: آمين و أمين 'بالمد' و 'التخفيف' في جميع الروايات، و عند جميع

القراء كذلك.

هل يجهر بها من يؤمن أم يخفيها، الثاني قول أبي حنيفة عليه السلام وأحد قولي مالك عليه السلام، والأول قول الشافعي عليه السلام في القديم، وقول أحمد عليه السلام، واختار البخاري عليه السلام هذا القول القديم للشافعي عليه السلام. وقال الشافعي عليه السلام في الجديد: يجهر بها الإمام ويخفيها المأموم، والمختار قوله القديم. قال الحافظ عليه السلام: وعليه الفتوى، وقال الرافعي عليه السلام: أصح القولين الجهر. والاختلاف فيه من اختلاف المباح الذي لا يعنف فيه من فعله ولا من تركه، وغاية ما في الباب الأمر في حد الجهر والإخفاء عسير، وما في مؤلفات الفقه من حد المخافة، فمشهور أن أدنى المخافة إسماع نفسه ومن يقربه، فلو سمع رجل أو رجلان لا يكون جهراً. وبالجملة فرفع الصوت قليلاً لا ينافي الإخفاء، فلا مانع أن يسمعه من يليه ولا يكون جهراً معروفاً، والظاهر أنه كان مَدَّنفس لا جهراً، وقد يطلق الرفع على المد، نص عليه في "أحكام القرآن"؛ لكن أشكل على الرواة ضبط مرتبته، فاضطروا. قال الحافظ عليه السلام ابن سيد الناس عليه السلام في "شرح الترمذي": بأن المراد الإطالة، وهي لا تنافي الخفض. وإن كان المراد بالمد رفع الصوت، فيحمل الرفع على الرفع بالنسبة ما يخافت المصلي أو الصلاة السرية، والخفض على الخفض بالنسبة إلى ما جهر به الإمام من القراءة والتكبير. أقول: ولا ننكر ثبوت نفس الجهر، وهو جائز عندنا أيضاً، وإنما الكلام في السنية، ولا تثبت إلا بالأمر من جهة الشارح، ودوامه عليها وليس بثابت، فكان الإخفاء وهو السنة، والجهر جائز غير السنة.

قلت: لقد طفنا كما طفتم سنينا بهذا البيت طرا جميعنا، فوجدنا بعد الإمعان أن القول بإخفاء الآمين هو الأصح؛ لأنه دعاء، و

الأصل في الأذكار والأدعية هو الإخفاء، والجهر بمقاصد صحيحة لا غير. قال الله جل جلاله: ﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخفية﴾، وقال: ﴿وذكر ربك في نفسك تضرعاً وخفية﴾، فهذه سنة الدعاء، علمناها من القرآن وتعلمناها منه، فلو علمنا من حديث مرفوع أنه أمر المقتدين بالجهر، أو استمر عليه لاتخذناه سنة، و لرجحنا الخصوص على العموم. و ما قال بعض الأفاضل في ” السعاية“: الجهر بالآمين، هو الأصح، وفي ”تعليقاته على المؤطا“: ”الإنصاف أن الجهر قوي من حيث الدليل، فليس بصحيح كما ترى، وليس بانصاف كما لا يخفي، وبالله التوفيق.“

(حدثنا بندار)، لقب محمد بن بشار، أحد أوعية السنة، قال الذهبي رحمته الله: انعقد الإجماع على الاحتجاج ببندار. **(ناحي بن سعيد)**، القطان رحمته الله أحد الأئمة الحفاظ وإمام الجرح والتعديل. **(قالنا سفيان رحمته الله)**، هو الثوري. **(عن سلمة بن كهيل)**، قال الحافظ رحمته الله: ثقة، وقال الخزرجي رحمته الله: وثقه أحمد رحمته الله والعجلي رحمته الله. **(عن حجر بن عبيس)**، صدوق من كبار التابعين، قاله الحافظ رحمته الله، وقال الخزرجي رحمته الله: وثقه ابن معين رحمته الله. **(عن وائل بن حجر)**، صحابي جليل، وكان من ملوك اليمن، ومات في ولاية معاوية رضي الله عنه. **(وقال: آمين)**، فيه دليل على أن الإمام يقول آمين، و يأتي عليه تمام البحث في الفصل الثاني. **(ومدّ بها صوته)**، ليس نصاً على المدعي، إذ المد كما يحصل في الرفع يحصل في الخفض أيضاً؛ لكنه رواه أبو داود رحمته الله بإسناد صحيح، بلفظ ”فجهر بآمين“، ورواه أيضاً بإسناد صحيح بلفظ ”كان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم إذا قرأ ﴿ولا الضالين﴾، قال: آمين، ورفع بها صوته. فظهر أن المراد بقوله ”ومدّ بها صوته“ جهر بها، ورفع صوته بها. **(حديث وائل رضي الله عنه حديث حسن)**، قال الحافظ رحمته الله في ”التلخيص“: سند

صحيح، وصححه الدارقطني رحمته الله، وأعله ابن القطان رحمته الله بحجر بن عنبس أنه لا يعرف، وأخطأ في ذلك؛ بل هو ثقة معروف، وثقه يحيى بن معين رحمته الله وغيره. **(وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين، ومن بعدهم يرون أن يرفع الرجل صوته بالتأمين ولا يخفيها)**، وقال البخاري رحمته الله في "جامعه": "أمن ابن الزبير رضي الله عنه ومن معه حتى أن للمسجد لجة. أقول راداً عليه: قال الحافظ ابن جرير الطبري رحمته الله: والصواب أن الخبرين بالجهر بها والمخافة صحيحان، وعمل بكل من فعله جماعة من العلماء، وإن كنت مختاراً خفض الصوت بها، إذ كان أكثر الصحابة رضي الله عنهم والتابعين على ذلك، وهو عين ما حكاه المارديني من لفظه في "الجوهر النقي"، فأين ذهب اللجة أو الرجة؟ فافهم! **(وبه يقول الشافعي رحمته الله وأحمد رحمته الله وإسحاق رحمته الله)**، قال ابن قيم: سئل الشافعي رحمته الله عن الإمام، هل يرفع صوته بآمين؟ قال: نعم! ويرفع بها من خلفه أصواتهم إلى أن قال: ولم يزل أهل العلم عليه، انتهى. والتعقب أنه قد ذهب السلف إلى القولين، غير أن أكثر الصحابة رضي الله عنهم والتابعين على الإخفاء، وصرح في "المدونة" بالإخفاء، قال مالك رحمته الله: ويخفي من خلف الإمام آمين، انتهى. ويقول الشيخ أحمد رحمته الله الدردير في أقرب المسالك: وندب الإسرار لكل مصل طلب منه، فعلم من هذا الإخفاء بها قول واحد عندهم كالحنفية، وهو المذكور في "رسالة ابن أبي زيد". فكيف يصح قوله "ولم يزل أهل العلم عليه". **(وروى شعبة هذا الحديث عن سلمة بن كهيل عن حجر أبي العنبس)**، عن علقمة بن وائل عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾، فقال: آمين وخفض بها صوته، فخالف شعبة سفيان الثوري رحمته الله، بينه المؤلف بعد بقوله "و

أخطأ شعبة“ وقد بين في حديث وائل اضطراباً من أربعة وجوه كلها يرجع إلى اختلاف الثوري عليه السلام وشعبة في الإسناد والمتن، ومن ههنا لم يخرج الشيخان حديث الباب. ورجح المحدثون حديث سفيان، وقالوا: وهم فيه شعبة عليه السلام في مواضع، الأول: أنه قال: عن حجر أبي العنابس، وإنما هو حجر بن العنابس ويكنى أبا السكن. الثاني: أنه زاد بين حجر وائل علقمة بن وائل. الثالث: أنه قال: خفض بها صوته، وإنما هو مد بها صوته.

هذه الثلاثة ذكرها الترمذي عليه السلام في ”جامعه“، وذكر الترمذي عليه السلام له علة رابعة في علة الكبير، حكاه المستخرج، فقال: سألت محمد بن إسماعيل هل سمع علقمة من أبيه؟ فقال: إنه ولد بعد موت أبيه لستة أشهر. وذكروا أيضاً أن شعبة متفرد، وسفيان قد تابعه محمد بن سلمة بن كهيل وغيره عن سلمة، وبين له ابن عبد الهادي علة في ”التنقيح“. نص عليه البدر العيني عليه السلام في ”العمدة“ بأنه قد روى شعبة خلفه عند البيهقي في ”سننه“، وفيه ”قال: آمين رافعا صوته“. وقال البيهقي عليه السلام في ”المعرفة“: إسناد هذه الرواية صحيح، فهذه عندهم وجوه مرجحة لرواية الثوري عليه السلام على رواية شعبة. والجواب عن هذه الوجوه بوجوه، أما عن الأول: فهو أن أبا العنابس وابن العنابس كلاهما واحد، الجدو الحفيد كلاهما عنابس، وقد سماه سفيان عند أبي داود عليه السلام في ”سننه“ في باب التأمين وراء الإمام، وقد صرح ابن حبان عليه السلام في ”كتاب الثقات“ على كونهما واحداً، حكاه الزيلعي كذلك، هو منصوص في رواية الدارقطني عليه السلام عن وكيع عليه السلام والمحاربي عليه السلام، قالوا حدثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن حجر أبي العنابس، وهو ابن العنابس عن وائل بن حجر إلى آخره، قال الدارقطني عليه السلام: هذا صحيح، فرواية محمد بن كثير عند أبي داود والدارمي، و

رواية وكيع و المحاربي عند الدارقطني كلهم عن الثوري عن سلمة عن حجر أبي العنابس، فاتفق رواية الثوري وشعبة. وما قيل: إن كنيته أبو السكن، فلا مانع أن يكون لرجل كنيته، قال الحافظ رحمته الله في "التهذيب": حجر بن العنابس الحضرمي أبو العنابس، ويقال: أبو السكن. وأما عن الثاني: فإن حجر اسم الحديث عن علقمة، وهو منصوص في رواية أبي داود الطيالسي في "مسنده" حدثنا شعبة قال: أخبرني سلمة بن كهيل، قال: سمعت حجراً أبا العنابس، قال: سمعت علقمة بن وائل يحدث عن وائل، قال: وقد سمعت من وائل أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلما قرأ ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾، قال: آمين، خفض بها صوته، ومثله عند البيهقي رحمته الله في "سننه الكبرى"، ومثله عند أحمد رحمته الله في "مسنده"؛ ولكنه بلفظ "سمعت علقمة يحدث عن وائل أو سمعه حجر من وائل" بكلمة أو، فصحت روايته بكلتا الطريقتين. وبهذا اندفعت العلة الرابعة من الانقطاع في حديث علقمة؛ حيث ثبت موصولاً من طريق، على أن هذه الرواية ضعيفة جداً؛ حيث ثبت سماع علقمة من أبيه عند البخاري رحمته الله نفسه في "جزء رفع اليدين"، وعند مسلم رحمته الله في "صحيحه" من حديث القصاص، و من حديث وضع اليمنى على اليسرى، و عند النسائي رحمته الله في "باب رفع اليدين"، و الترمذي صرح بسماع علقمة عن أبيه في "كتاب الحدود" من جامعه. ثم إن من ولد بعد موت أبيه بستة أشهر هو أخوه عبد الجبار بن وائل لا علقمة، قال النووي رحمته الله في "شرح المذهب": الأئمة متفقون على أنه لم يسمع من أبيه شيئاً، فقد اتضحت حال أكثر الوجوه التي ذكرناها في ترجيح رواية الثوري رحمته الله على شعبة رحمته الله، وأجابوا عنها بالنقول الصريحة.

فلا يخفي عليك أن لفظ سفيان عليه السلام "رفع بها صوته"، ولفظ
 شعبة عليه السلام "خفض بها صوته" في حديث وائل بن حجر، لا بد في
 الحديث من كليهما، وهو حديث واحد لا حديثان، ذكر كل منهما
 ما لم يذكره الآخر؛ لأنه لو لا أصل الرفع أي شيء منه لم يسمعه
 وائل، ولو لا شيء من الخفض لما قال به وائل، والتعبير بالرفع و
 الجهر والمد بالصوت أو الخفض والإخفاء به تعبيرات عن هذه
 الحقيقة. وبالجمل: فكان في تأمينه جهر وخفض معاً، الجهر
 في نفسه، والخفض بالنسبة إلى الفاتحة فما يرويه شعبة عليه السلام
 صحيح، وما يرويه سفيان عليه السلام أيضاً صحيح إلا أن كليهما يؤيدان
 حقه من المراد. فجهره أداه سفيان عليه السلام، وخفضه بالنسبة إلى
 الفاتحة ذكره شعبة عليه السلام، والأمران صحيحان، والناس حملوه
 على الاختلاف، فاضطر كل إلى إعلال ما عند الآخر، والظاهر
 تسليم صحة كلتي الروايتين، نص عليه عياض عليه السلام وابن
 جرير عليه السلام، والتوفيق بين اللفظين. وقد اختار الناظرون أشياء
 كثيرة، فكان هناك تعليم وإسماع، وجهر في بعض الأحيان، و
 إعلال في الجملة، لا استئنان الجهر، ولو كان الجهر بآمين سنة
 راتبه لتواتر نقلاً أو عملاً، ولا بد كتواتر رفع اليدين، وأنه أمر
 وجودي لا عديمي حتى يقل فيه النقل. ومن العجائب كل العجائب
 ! أن شعبة عليه السلام قائل بجهر آمين، وسفيان عليه السلام بإخفائه، ذكره ابن
 حزم عليه السلام، وحينئذ ما ذا تنفعك روايته بالجهر إذا كان عمله
 بالإخفاء، والراوي إذا رأى بخلاف ما روى، فانظر فيه ماذا ترى، و
 لذا قال بعض الأفاضل: ومما يؤيد الحنفية إن مذهب السفيان
 الإخفاء بالتأمين مع رواية مد الصوت وجهره. أقول: وهذا في
 غاية القوة، ثم إنه ليس في ذخيرة الحديث ما يدل على أن النبي
 ﷺ أمر المأمومين أن يجهروا بها؛ بل من جهر منهم جهر برأيه،

نعم ! في حديث وائل أنهم جهروا بها مع اختلاف فيه بين سفيان رضي الله عنه و شعبة رضي الله عنه . قال أبو النعمان رضي الله عنه : قد تبين بعد الامتحان أن بناء الشريعة ليس على الفاتحة خلف الإمام ، ولا على رفع اليدين ، ولا على الجهر بالتأمين ، فإنه ليس في الذخيرة حديث قولي في رفع اليدين ، ولا في إيجاب الفاتحة على المقتدين ابتدأ في الصلاة كلها ، ولا في الجهر بالتأمين مطلقاً ، وبالله التوفيق ومنه الوصول إلى التحقيق .

باب ما جاء في فضل التأمين

اختلفوا أن التأمين هل هو للمقتدي والإمام كليهما في الجهرية أم للمقتدي فقط ، فذهب أبو حنيفة رضي الله عنه والشافعي رضي الله عنه وأحمد رضي الله عنه ومالك رضي الله عنه في رواية إلى الأول وذهب مالك رضي الله عنه في رواية ابن القاسم وأبو حنيفة رضي الله عنه في رواية الحسن إلى الثاني في المؤطا لمحمد بن الحسن حيث قال : فأما أبو حنيفة رضي الله عنه فقال : يؤمن من خلف الإمام ، ولا يؤمن الإمام ، وروى محمد في الآثار عن أبي حنيفة رضي الله عنه عن حماد عن إبراهيم : أربع يتخافت بهن الإمام : سبحانك اللهم وبحمدك ، والتعوذ من الشيطان ، وبسم الله ، وآمين ، وهذا الذي أخذه عامة أصحاب المتون . ثم ههنا ثلاث أحاديث : الأول : إذا أمن الإمام فأمنوا ، والثاني إذا قال الإمام : غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين ، والثالث : إذا أمن القاري فأمنوا .

وتمسك الشافعية بالأول ، ووجه التمسك ظاهر ، فإن الحديث علق تأمين المأموم على تأمين الإمام ، فلا بد أن يجهر به الإمام كي يعلم المأموم حتى يؤمن على تأمين إمامه ، ثم ينبغي

أن يكون تأمين المأموم جهرا أيضا ، ليكون التأمينان متشاكلين على صفة واحدة . والعجب ! وكيف يصح الاستدلال بجهره للتشاكل ، وفي جامع البخاري في باب فضل اللهم ربنا لك الحمد من حديث أبي هريرة بطريق مالك عن سمي عن أبي صالح ، وكذلك عند مسلم : ” إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد “ ، ولم يقل بجهر التحميد أحد ، فاين التشاكل ؟ ثم لا دليل في الحديث على جهرا الإمام أيضا ، فضلا عن جهر المأموم ، فان محل التامين متعين ، ويستدل على تأمينه بقرأته ولا الضالين كما في الحديث الثاني : إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين . وأجاب المالكية عنه بأن معناه : إذا بلغ موضع التامين كما يقال : انجد ، إذا بلغ نجدا ، وان لم يدخلها ومثله : أشأم ، إذا بلغ الشام ، وأعرق ، إذا بلغ العراق . والجواب عن جوابهم بأن المراد بقوله : إذا آمن ، أي : أراد التامين ليتوافق تأمين الإمام والمأموم معا ، ولا يلزم من ذلك أن لا يقولها الإمام وقد ورد التصريح بأن الإمام يقولها ، وذلك في رواية ، ويدل على خلاف تأويلهم رواية معمر عن ابن شهاب في هذا الحديث بلفظ إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين ، فإن الملائكة تقول آمين ، وإن الإمام يقول آمين ، فيكون الحديث حجة على المالكية في نفهم تأمين الإمام في رواية ابن القاسم لا يؤمن الإمام في الجهرية ، وفي رواية عنه لا يؤمن مطلقا . وأما المالكية فتمسكوا من قوله : وإذا قال الإمام غير المغضوب عليهم إلى آخره ، بأنه يدل على التقسيم بأن الإمام يقرأ فقط فلا يؤمن ، ويؤمن المقتدي فقط ، ولا يقرأ نحو قوله : إذا قال الإمام سمع الله حمده ، فقولوا ربنا ولك الحمد ففيه إن التسميع للإمام والتحميد للمقتدي . والحاصل : أن المالكية حملوا حديث الباب

على حديث: إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين، وعلى عكس ذلك حمل الشافعية حديث: إذا قال الإمام ولا الضالين على حديث الباب، أي: فعل المالكية ذلك كي يصح احتجاجهم على نفي بنفي تأمين الإمام، والشافعية عكسوا الأمر كي يصح الاستدلال باثبات التأمين للإمام، والغرض: إنهم حملوا هذين الحديثين على معنيين متغايرين بحيث صار كل منهما مستدلاً بأحدهما ومجيباً عن الآخر، وذلك لأنهم أشكل عندهم جمع أحد اللفظين مع الآخر، لأن اللفظ الأول ينادى بتأمين الإمام، واللفظ الثاني يشير إلى تركه، فبنى كل منهم مذهبه على واحد منهما وتأول في الآخر حسب ما أدى إليه نظره وذوقه. أقول: ولا يبعد أن يكون بناء روايتي الإمام أبي حنيفة عليه السلام في تأمين الإمام وعدمه على اختلاف الحديثين، وأظن أن الحديثين محمولان على ظاهرهما من غير تأويل ويختلف سياقها، فحديث إذا أمن الإمام مسوق لبيان نفس فضل التأمين، وتأمين الإمام فيه تمهيداً لذكر تأمين المأموم من غير أن يكون فيه إيماء إلى صفة التأمين من الجهر والإخفاء، وحديث إذا قال ولا الضالين مسوق لبيان المسئلة الفقهية من موضع التأمين وتعليم الصفة، وورد لبيان وظيفة القوم عند فراغ الإمام عند قراءته، وذكر فضيلة التأمين استطراداً، وإنهما أحيل على قراءة الإمام دون تأمينه لنكتة ذكرها الشافعية وهي تحصيل التوافق بين التأمينين. ثم إنه ليس في ذخيرة الحديث ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر المأمومين أن يجهروا بها، بل من جهر منهم جهر برأيه، نعم، في حديث وائل أنهم جهروا بها، مع اختلاف فيه بين سفيان وشعبة. ثم أن قوله: إذا أمن الإمام فأمنوا، هو عبارة النص في تأمين المأموم وإشارة النص في تأمين الإمام

قال ابن نجيم في البحر حيث قال: أي الحديث يفيد تأمينهما لكن في حق الإمام بالإشارة ، لأنه لم يسق النص له و في حق المأموم بالعبرة لأنه سيق لاجله، وقال الشهاب في الفتح يقول: قوله: إذا أمن الإمام، ظاهر في أن الإمام يؤمن يريد أن الحديث ظاهر في تأمين الإمام كما هو نص في تأمين المأموم.

(فإنه مَنْ وافق تأمينه تأمين الملائكة)، المراد الموافقة

في القول والزمان قال الحافظ "ابن المنير": الحكمة في إثارة الموافقة في القول والزمان أن يكون المأموم على يقظة للإتيان بالوظيفة في محلها ، لأن الملائكة لا غفلة عندهم ، وفي رواية الأعرج وقالت الملائكة في السماء: آمين، وفي رواية محمد بن عمرو: فوافق ذلك قول أهل السماء ، ونحوه لسهيل عند مسلم، وروى عبد الرزاق عن عكرمة صفوف أهل الأرض على حقوق أهل السماء فإذا وافق آمين في الأرض آمين في السماء غُفر للعبد ، ومثله لا يقال بالرأي ، والظاهر أن المراد بالملائكة جميعهم ، والأظهر أن المراد بهم مَنْ يشهد تلك الصلاة من الملائكة ممن في الأرض أو في السماء . **(غفر له ما تقدم من ذنبها الذنوب)**، هي العيوب وهي أدنى مراتب الإثم وأضعفها جدا، وظاهره غفران جميع الذنوب الماضية لكن المتأخرين قيدوا سائر أحاديث الكفارة بغفران الصغائر دون الكبائر مستدلين بما ورد في حديث الباب وأمثاله، وفي "عقيدة السفاريني": أن هذه الأعمال تكفر الكبائر، ورد عليه "ابن البر" ثم "ابن رجب" انظر "فتح الملهم"، قال الشهاب في الفتح في شرح قوله: "غفر له ما تقدم من ذنبه" ظاهر يعم الكبائر والصغائر، لكن العلماء خصوا بالصغائر لوروده مقيدا باستثناء الكبائر في غير هذه الروايات، وهو في حق مَنْ له كبائر وصغائر، فمن ليس له إلا

الصفائر كفرت عنه ، ومن ليس له إلا الكبائر خفف عنه منها بمقدار ما لصاحب الصفائر، ومن ليس له صفائر ولا كبائر زاد في حسناته بنظير ذلك التذنيب.

قال الحافظ ابو عمر ابن عبد البر: فيه أى في حديث "إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا أمين" دليل على أن الماموم لا يقرأ خلف الإمام إذا جهر لا بأم القرآن ولا غيرها، لأن القراءة بهالو كانت عليهم لأمرهم إذا فرغوا من الفاتحة أن يؤمن كل واحد بعد فراغه من قراءته، لأن السنة في مَنْ قرأ بأم القرآن أن يؤمن عند فراغه منها، ومعلوم أن المامومين إذا اشتغلوا بالقراءة خلف الإمام لم يسمعوا فراغه من قراءة الفاتحة، فكيف يؤمرون بالتأمين عند قوله والالضالين ويؤمنون بالاشتغال عن سماع ذلك؟!، هذا لا يصح وقد أجمع العلماء على أنه لا يقرأ مع الإمام في ماجهر فيه بغير الفاتحة، والقياس أن الفاتحة وغيرها سواء، لان عليهم إذا فرغ إمامهم منها أن يؤمنوا، فوجب أن لا يشتغلوا بغير الإستماع، هذا ما قاله في الاستذكار.

(**حديث ابى هريرة حديث حسن صحيح**) ، أخرجه البخاري في باب جهر الإمام والناس بالتأمين ومسلم في باب التسميع والتحميد والتأمين كلاهما من نفس هذا الطريق وأخرجه سائر أصحاب السنن ايضاً.

باب ما جاء في السكتين

(**عن الحسن**) ، امام الدين والدنيا . (**عن سمرة**) ، بن جندب بن هلال الفزارى حليف الأنصار صحابى جليل . (**سكتتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ**) ، وفي رواية لأبى داؤد

حفظت سكتتين . (**إذا دخل في الصلاة**) ، هذه السكتة لدعاء الاستفتاح وقد وقع بيانها في حديث أبي هريرة أنه كان يسكت بين التكبير والقراءة . (**وإذا فرغ من القراءة أي**) ، كلها كما في رواية لأبي داود ، وهذه السكتة ليتراذلاً إليه نفسه ، ويأتي بيانها في قول قتادة ، ثم قال بعد ذلك : وإذا قرأ ولا الضالين . السكتات أربعة عند الشافعية : بعد التحريمة ، وبعد قوله ولا الضالين قبل آمين ، وبعد آمين قبل السورة ، وبعد إتمام القراءة ، قال النووي في ” التبيان في جملة آداب القرآن : قال أصحابنا : يستحب للإمام في الصلاة الجهرية أن يسكت أربع سكتات في حال القيام ، إحداها : أن يسكت بعد تكبيرة الإحرام ، ليقرأ دعاء التوجيه وليحرم المأمومون ، والثانية : عقيب الفاتحة سكتة لطيفة جداً بين آخر الفاتحة وبين آمين لتلايتوهم أن آمين من الفاتحة ، والثالثة : بعد آمين سكتة طويلة بحيث يقرأ المأمومون الفاتحة ، والرابعة : بعد الفراغ من السورة يفصل بها بين القراءة وتكبيرة الهوي إلى الركوع .

وفيه : إنه لا دلالة في حديث على سنية هذه السكتة بهذا المقدور ولا ثبت أنه عليه السلام قرأ في هذه السكتات شيئاً مع مخالفة ظاهر السكتة للقراءة ، وأيضاً سماع الإمام قراءة المأموم ليرد في حديث صحيح ولا ضعيف ، بل ورد نهي المأموم عن رفع الصوت بالقراءة بل عن نفس القراءة ، وهذا ما تقر في موضعه ، وعلى هذا أن السكتة الثالثة لا ينبغي أن يعتد بها . (**ثم قال بعد ذلك وإذا قرأ ولا الضالين**) ، هذا بيان لما قبله أي : فسر القراءة بقراءة الفاتحة ، فليس المراد قراءة الفاتحة والسورة جميعاً ، وذلك لأن في الحديث نصاً بالسكتتين ، ولو كانت ثلاثاً لكان ينبغي أن يقول ثلاث سكتات حفظتها ، وأيضاً يؤيده حديث يزيد

عن سعيد عن قتاده عند أبي داؤد وقد صرح بقوله وسكتة إذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين . ثم إن السكتة الثانية في حديث سمرة هي بعد ختم القراءة لا بعد الفاتحة ما هو مصرح في روايات مسند أحمد وسنن أبي داؤد، ولو كانت المراد هذه السكتة القصيرة بعد الفاتحة لأصبحت السكتات ثلاثاً، وهو خلاف نص الحديث، وإيضاً لو كانت هذه لقراءة الفاتحة لتواتر نقلها في الروايات لتوافر الدواعي على نقل مثلها لغاية أهميتها، وإيضاً لو كانت لاحتج بها أبو هريرة وغيره من القائلين بالقراءة خلف الإمام ولم تكن داعية إلى اجتهداهم لقراءتها بما اجتهدوا، وإيضاً انتظار الإمام لقراءة المأموم وسكته لذلك خلاف موضوع الإمامة، وظاهر أن قراءته مع الإمام منهي عنها في الشريعة عند الكل ولا نزاع في عدم وجوب انتظار الإمام لقراءة المقتدى . ونقل السكتة الثانية في حديث سمرة بعد فراغ الفاتحة كما عند أبي داؤد في رواية والترمذي في جامعه، فلا يبعد أن يكون اختلط عليه الأمر بعد ما رواه على وجهه صحيحاً، وليس أقل أنه معارض بما في رواية أخرى إذا فرغ من السورة الثانية قبل أن يركع، ورجحه أحمد على تلك الرواية . وبالجمله: لا يستقيم به الاستدلال والحال هذه، والعجب! قال "البيهقي" في كتاب القراءة: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ الإنصات كالسكوت في هذا الحديث، فلا يكون الإنصات دالاً على نفي القراءة كما لم يدل سكوته ﷺ على نفي ذكر في السكتة الأولى.

والأمر ليس كما قال، بل المراد به أي بقوله: "يسكت بين التكبير وبين القراءة" السكون كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضِبَ﴾ لا الإخفاء، فاندفع قول البيهقي. وبا

لجملة : أن القول بقراءة المقتدى خلف الإمام مصيبة عظيمة
يوجب إشكالات لا تحصى فتأمل. **(حديث سمرة حديث حسن)**
، في النيل : قد صحح الترمذي حديث الحسن عن سمرة في
مواضع ، فكان هذا الحديث على مقتضى تصرفه جديراً
بالتصحيح، وقد قال الدارقطني رواية الحديث كلهم ثقات تفكر.

باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال

وَإِنَّمَا عَنِ بِالْوَضْعِ عَدَمُ الْإِرْسَالِ لَاغِيرِ تَحْصِيلًا لِهَيْئَةِ
الْخِدَامِ بَيْنَ يَدَيِ شَاهَانِ شَاهٍ وَكَيْفِيَةِ الْوَضْعِ وَصَفْتِهِ ، فَلَمْ تَثْبُتْ
فِيهَا الْأَحَادِيثُ وَلَا نَصٌّ فِيهِ ، لَا عَنْ رَسُولٍ وَلَا عَنْ الصَّحَابَةِ ، وَالَّذِي
يُظَنُّ أَنَّهُ كَانَ عَنْهُمْ عَلَى التَّخْيِيرِ ، وَصَرَّحَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَنَّ الشَّرْعَ
لَمْ يَتَعَرَّضْ لِهَيْئَةِ الْوَضْعِ ، وَالْوَضْعُ تَحْتَ السَّرَةِ وَفَوْقَهَا ، وَتَحْتَ
الصَّدْرِ وَفَوْقَ السَّرَةِ كُلِّهَا صَوْرٌ غَيْرٌ مَقْصُودَةٌ عَلَى التَّعْيِينِ ، وَأَنَّ
الشَّرْعَ أَرْسَلَهُ إِلَى طِبَائِعِ النَّاسِ لِيَفْعَلُوا فِيهِ مَا شَاءُوا ، وَأَنَّ أَصْلَ
الْوَضْعِ هُوَ الْقَدْرُ الْمَشْتَرَكُ فِي الْأَخْبَارِ الْمَرْفُوعَةِ وَالْآثَارِ
الْمَوْقُوفَةِ وَهُوَ السَّنَةُ الْمَعْمُولُ بِهَا فِي عَهْدِ النَّبَوَةِ . **(عن قبيصة**
بن هلب الطائي) ، الكوفي مقبول قاله الحافظ في التقریب وفي
الخلاصة ، وثقه العجلي عن أبيه هلب الطائي صحابي نزل
الكوفة . **(فياخذ شماله بيمينه)** ، یعنی : وضعهما تحت السرة .
(حديث هلب حديث حسن) ، وأخرجه ابن ماجه . **(والعمل على**
هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي والتابعين ومن بعدهم
يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة) ،
فيضعهما عند الثلاثة وعامة أهل العلم ، وإنما عني به الوضع على
خلاف الإرسال لاغير ، ولذا بوب لوضع اليمين على الشمال فقط ،

ورأى بعضهم أن يضعهما فوق السرة. (ورأى بعضهم أن يضع تحت السرة)، والمذاهب في محل الوضع مختلفة، فمذهب أبي حنيفة وأحمد في الرواية المشهورة تحت السرة، وحكاة ابن المنذر عن مالك ونقله الوزير ابن هبيرة في "الإشراف على مذاهب الأشراف"، قال ابن عبد البر: لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه خلاف، وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره مالك في المؤطا ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره، وهو رواية ابن الحكم عنه، وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال وصار إليه أكثر صحابة، قال الحافظ ابن قيم: والعجب من المالكية! كيف آثروا رواية ابن القاسم عن مالك مع أنه ليس في إرسال اليمين حديث صحيح، وتركوا أحاديث وضع اليمين في الصلاة؟، وقد أخرج مالك حديث سهل بن سعد المذكور وعقد له بابا بلفظ وضع اليمين إحداهما على الأخرى في الصلاة. ومذهب الشافعي وأحمد في رواية تحت الصدر وفوق السرة، ومحط الفائدة في الآثار والأخبار ملحظ واحد، والصور كلها متقاربة ليس فيها اختلاف في المعنى وإنما هو اختلاف اللفظ.

ولادليل في المرفوع ولا في الموقوف لهذا التفصيل، لأن الأحاديث والآثار في الباب وإن كانت كثيرة غير أن أكثر طرقها ساكتة على تعيين محل الوضع، وأصبح مدار الاختلاف على حديث وائل، واختلف لفظه، وعليه اختلف الأقوال، وذلك لأنه قد صلى خلفه حين كان ملتحفا بردائه، وفي مثل هذه الحالة لا يتبين الأمر حق التبين، فكل تعبير فيه تقريب لا تحقيق، ولذا يقول ابن الهمام: وكونه تحت السرة أو الصدر لم يثبت فيه حديث يوجب العمل، فيحال على المعهود من وضعهما حال قصد

التعظيم في القيام ، والمعهود في الشاهد منه تحت السرة ، والظاهر أن المراد بلفظ ابن خزيمة على صدره ولفظ البزار عند صدره ولفظ ابن أبي شيبه تحت السرة كلها واحد وهو الوضع لا الإرسال، وبالله التوفيق.

وكل ذلك واسع عندهم ، وعن أحمد قال : إن الكل واسع والاختلاف بينهم في الوضع فوق السرة وتحت السرة ، إنما هو في الاختيار والأفضلية دون لجواز ، والأحاديث والآثار قد وردت مختلفة في هذا الباب ، ولأجل ذلك وقع الاختلاف بين الأئمة . واجتاحت ابو حنيفة ومين وافقه بحديث وائل بن حجر رواه ابن ابي شيبه في مصنفه قال : حدثنا وكيع عن موسى بن عمير عن علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه قال : رأيت النبي ﷺ يضع يمينه على شماله تحت السرة ، قال (١) الحافظ القاسم بن قطلوبغا : هذا سند جيد ، ونقل (٢) عن عابد السندهي : رجاله ثقات ، وقال (٣) ابوطيب المدني : إنه حديث قوي ، ولا يخفى أن إسناد هذا الحديث وإن كان جيدا لكن في ثبوت لفظ تحت السرة في هذا الحديث نظرا ، فلعل بصر الكاتب زاعغ من محل إلى محل آخر ، فأدرج لفظ الموقوف في المرفوع . والظاهر أن الزيلى الذي شمرذيله بجمع أدلة المذهب لم يظفر بها ، وإلا لذكرها وهو من أوسع الناس اطلاعا . وقد روى هذا الحديث غير واحد من المحدثين من غير زيادة تحت السرة ، قال الشيخ ابن الهمام : إن الثابت من السنة وضع اليمين على الشمال ولم يثبت حديث يوجب تعيين المحل ، فهذه أمور قاذحة في صحة هذه الزيادة في هذا الحديث ، وما تمسك به

(١) في تخريج أحاديث الاختيار شرح المختار .

(٢) قاله في طوابع الأنوار .

(٣) في شرحه للترمذي .

الشافعية على وضع اليدين فوق السرة لم أقف على حديث مرفوع يدل على المطلوب، والظاهر أن المراد من قوله فوق السرة على مكان مرتفع من السرة أي: على الصدور أو عند الصدر، احتج هؤلاء بحديث هلب عند أحمد وفيه: يضع هذه على صدره، تفرد به سماك بن حرب ولينه غير واحد، وقال النسائي: إذا تفرد بأصل لم يكن حجة، لأنه كان يلحق فيتلحق، هذا في الميزان، وبحديث وائل، ولفظه عند ابن خزيمة في صحيحه قال: صليت مع رسول الله ﷺ فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره، وفي مسند البزار: صرح به الحافظ في الفتح عند صدره، وهذا حديث صححه ابن خزيمة، وفي النيل: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، وصححه، وفيه عاصم بن كليب ويوثقونه ههنا وقد ضعفوه في حديث ترك رفع اليدين، وحديث عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل هذا يرويه أحمد من طريق عبد الله بن الوليد عن سفيان، ومن طريق عبد الواحد وزهير بن معاوية وشعبة وزائدة الخمسة عن عاصم، ويرويه النسائي من طريق زائدة أيضاً وأبو داود من طريق بشر بن المفضل عن عاصم، وابن ماجه من طريق عبد الله بن إدريس وسلام بن سليم عند الطيالسي وخالد بن عبد الله عند البيهقي، فهؤلاء الأثبات كلهم لا يذكرون هذه اللفظة في حديث عاصم ويذكره مؤمل، وكل واحد منهم أثبت وأتقن من مؤمل، فكيف يحتج بمثله إمام هؤلاء الأثبات؟! ومما يدل على خطأ هذه الزيادة أن رواية مؤمل هذه عن سفيان ومذهبه وضعهما تحت السرة، ومؤمل هذا قال الذهبي في الميزان: قال أبو حاتم: صدوق شديد في السنة كثير الخطأ، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو ذرعة، في حديثه خطأ كثير، ولا يكفي لصحته كونه في صحيح ابن خزيمة فإنه ربما

يروى أحاديث لا ترتقى عن الحسن وهو يحكم بصحته، نبه عليه الحافظ السخاوي في شرح الألفية، ويقول الحافظ ابن حجر: مذهب ابن حبان وابن خزيمة إنما لا يفرقان بين الصحيح والحسن، فكيف نحكم على الحديث بالصحة مع احتمال كونه حسناً عندنا (١)!.
 ”ومه“ لو كان صححه ابن خزيمة، فقد قرأت قول الحافظين في داب كتابه ومذهبه، وفرضنا أنه صحح عنده، فهل يعزم الأمة الإعتقاد بتصحيحه؟ وكلمات جهابذة الأمة في مؤمل ابن اسماعيل بين يديك شاهدة ناطقة على ضده فتأمل ولا تغفل.

وأما رواية البزار ”عند صدره“ قال الحافظ في الفتح: فيه محمد بن حجر قال البخاري فيه بعض النظر، وقال الذهبي: له مناكير وهذا مع أن لفظ ”عند صدره“ فيه توسع ليس في قوله ”على صدره“. ومن ههنا قال بعض الأعيان: إن رواية وائل رواها غير واحد ولم يروها أحد على لفظ ابن خزيمة وإنما زادها روى بعد مرور الزمان فهو ساقط قطعاً فلا يجمد عليها مع فقدان العمل به. وبالجمل: التعبير بالصدر ليس من عبارة الشارع حتى يدار الأمر على مسماه ولا حاجة بعده لمزيد الاطناب في الباب. (واسم هلب يزيد بن قنافة الطائي)، كذا في المغني لصاحب مجمع البحار.

باب ما جاء في التكبير عند الركوع والسجود

تكبيرات الانتقالات سنة عند عامة أهل العلم، قال الحافظ ابن المنذر: وبه يقول مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد في

رواية، وواجبة عند ظاهر وأحمد في رواية، وهذا اختلاف في حكمها. واختلفوا في مواضعها، فذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد إلى أنها في كل خفض ورفع ماعدا الرفع من الركوع، واستقر الأمر على مشروعية التكبيرات في الخفض والرفع، ولعل غرض المصنفين هذا الباب الرد على ما ارتكبه أمراء بني أمية حيث تركوا التكبير عند الخفض، ولا حاجة بنا إلى بيان منشأ أفعالهم، نعم! عن عثمان أيضاً مثله وهذا الذي ينبغي أن يطلب له تأويل.

وقد روى أحمد عن عمران بن حصين أن أول من ترك التكبير عثمان حيث كبر وضعف صوته، وهذا يتحمل أنه ترك الجهر، وقد حمل ذلك جماعة من أهل العلم على الإخفاء. (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في كل خفض ورفع)، وفيه دلالة على مشروعية التكبير في كل خفض ورفع وقيام وقعود مع أنه ليس في القومة إلا التسميع والتحميد، فإنه عموم غير مقصود، أراد به الرد على من ترك التكبير عند الخفض لا نفى التسميع، ومن غفل عنه اضطرب لحله، ومن هذا المقام استثنى الأئمة من هذا العموم الرفع من الركوع، وقالوا بسنة التسميع أو التحميد على اختلاف بينهم للماموم والإمام مستدلين في ذلك بحديث. (حديث عبد الله بن مسعود حديث حسن صحيح)، وأخرجه أحمد والنسائي. (وعليه عامة الفقهاء والعلماء)، قال البغوي: اتفقت الأمة على هذه التكبيرات، وقال النووي: وهذا مجمع عليه اليوم، ومن قال بعدم مشروعية التكبير واستدل بحديث عبد الرحمن بن أبزى ما رواه أبو داود أنه صلى مع رسول الله ﷺ، وكان لا يتم التكبير، قال الإمام الطحاوي: فكانت هذه الآثار المروية عن رسول الله

ﷺ في التكبير في كل خفض ورفع أظهر من حديث عبد الرحمن بن أبيزى وأكثر تواتراً، وقد عمل بها بعد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر وعلى وتواتر بها العمل إلى يومنا هذا.

وقد نقل البخارى في التاريخ عن أبى داود الطياليسى: هذا عندنا باطل وهذا لا يقوى على معارضة أحاديث الباب لكثرتها وصحتها وكونها مثبتة ومشملة على الزيادة. والأحاديث الواردة في هذا الباب أقل أحوالها الدلالة على سنية التكبير في كل خفض ورفع، وقال الطبرى والبزار: تفرد به الحسن بن عمران وهو مجهول وعلى تقدير صحته الميراد لا يتم الجهر به، أو لم يمهده أو بأنه فعل ذلك لبيان الجواز. وقال قائل: إن التكبيرات إذا كانت ثنتين وعشرين، فإن قلنا بجلسة الاستراحة يلزم الزيادة عليها إن قلنا بالتكبير عند الرفع منها، أو يلزم ترك التكبير عند الرفع مع أن المعهود من صلاته صلى الله عليه وسلم هو التكبير عند كل خفض ورفع. وقال الشافعية: إنه يطول التكبير الواحد ويبسطه على الجلسة ويرفع بذلك التكبير وهذا عجيب كما ترى.

(حدثنا عبد الله بن منير)، المروزي الزاهد ثقة روى عنه البخارى وقال: ولم أر مثله، وروى عنه أيضاً الترمذى والنسائى ووثقه. (قال سمعت على بن الحسن)، المروزي ثقة ثبت روى عن إبراهيم بن طهمان وابن المبارك وغيرهما وعنه البخارى وأحمد وابن معين وأبو بكر بن أبى شيبة: (كان يكبر وهو يهوى)، من هَوَى يَهْوِي هَوِيًّا: إذا هبط أو سقط وبابه ضرب، وفيه دليل على أن تكبير الانتقال وقته عند الانحطاط وعليه أرباب المذاهب، وبالله التوفيق.

باب رفع اليدين عند الركوع

إن المراد من إرفع هو انتقال اليدين من مكان إلى مكان، أى: كانت يده تنقل من مكان إلى مكان عند كل تكبيرة، لا يخفى أن رفع اليدين في الصلاة ثبت في مواضع، واتفقوا في استحباب الرفع في تكبيرة الإحرام، ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع فيه، نص به شارح المذهب. واختلفوا في الرفع عند الركوع وبعده، فقال أبو حنيفة وأصحابه بترك الرفع فيهما وهي رواية الشافعي وهي رواية ابن القاسم عن مالك، وفي بداية المجتهد: ورجح مالك ترك الرفع فيهما لموافقته عمل أهل المدينة له، صرح بذلك ابن رشد، وفي قواعد ابن رشد: هو مذهب مالك لموافقته العمل له، وقال الإمام القرطبي: وهو مشهور مذهب مالك قاله في شرح مسلم، قال ابن عبد البر في الاستذكار: فروى ابن القاسم عن مالك لا يرفع يديه في غير الإحرام وبه قال أبو حنيفة، وقال: ووافقه في عدم الرفع فقهاء الكوفة قديما وحديثا وهو قول ابن مسعود وأصحابه، ولفظ ابن عبد البر في التمهيد: وأنا لا أرفع إلا عند الافتتاح، على رواية ابن القاسم، وكذلك اعتناء ابن عمر بالرفع يدل على فشو العمل بالترك في الموضعين.

وقال الشافعي وأحمد بالرفع فيهما وهي رواية الشافعي وهي رواية ابن القاسم عن مالك أيضاً، روى أبو مصعب وابن وهب وأشهب وغيرهم عن مالك: أنه كان يرفع إذا ركع وإذا رفع منه على حديث ابن عمر، وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيهما إلا ابن القاسم، والذي نأخذ به الرفع لحديث ابن عمر. وبالجمله فهذا اختلاف الأئمة،

وتلخص من هذا أمور، منها: أن ابن القاسم ليس بمنفرد في نقل الترك عن مالك بل تابعه الشافعي، ومنها: أن دعوى التفرد لم ينقل إلا من ابن عبد الحكم، ثم ابن عبد الحكم ادعى ذلك ذبا عن مالك لتلايلزم عليه انكاره من الآثار، ومنها: أن دعوى ابن عبد الحكم لتأثره من مبالغة الشافعي في الرد على مخالفه، لكي يهون أمر الخلفاء فيه. ولا يخفى على الناس أن الناس في عهد الخلفاء الأربعة على الاختيار في الجانبين، فمن شاء رفع ومن شاء ترك، ولم يعنف منهم التارك على الرافع ولا الرافع على التارك، ولم يقع البحث فيه في عهدهم، وانما نشأ ذلك في عهد الأئمة، والاختلاف فيه وإن ظهر في الأئمة غير أن هذا الاختلاف في الأولوية والإباحة، لا ينبغي أن يعنف أحد على الفعل أو الترك، وليس الاختلاف اختلاف النقيضين بل اختلاف تنوع في العبادة من الوجهتين، وكل سنة ثابتة عن رسول الثقلين تواتر العمل بها من عهد الصحابة والتابعين واتباعهم على كلا النحويين، وإنما بقي الاختلاف في الأفضل من الأمرين ومن سلك طريق الجدول رجع بخفي حنين.

(وابن أبي عمر)، هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني نزيل مكة، وكان لازم ابن عيينة، قال ابوحاتم: فيه غفلة، **(عن سالم)**، هو ابن عبد الله بن عمر. **(حتى يحاذي منكبيه)**، وقد أسلفنا تفصيل ذلك وإنما اختار الحنفية ثم الشافعي ذلك جمعاً بين الروايات، ووردت الأحاديث بالأنواع كلها، وإنها صور مختلفة فتارة كذا وتارة كذا وكل واسع، وهذا يدل على أنه لا خلاف فيه بيننا وبين الشافعي، ومع ذلك لم يزل الخلاف ينقل فيه في الأولوية. **(وإذا ركع وإذا رفع راسه من الركوع)**، حديث ابن عمر هذا أخرجه المؤلف من طريق سالم، وهو أوثق حديث عند

الشافعية في الباب وهو حجة عندهم على الخلق كافة، ويزعمون أنه أصرح حجة لهم، قلت: بل هو يضرهم أن ابن عمر لم يخص الرفع من بين سائر صفات الصلاة وَاهْتَمَّ بِأَمْرِهِ، فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى خُمُولِهِ فِي زَمَانِهِ، وَلِذَا لَمْ يَتَوَجَّهْ إِلَّا إِلَى الرَّفْعِ خَاصَّةً وَلَوْ كَانَ الرفع فاشياً ولم يكن هناك تارك، فأبي حاجة دعتة إلى اهتمامه أي اهتمام، فَأَعْتِنَاءُ هُ بِالرفع يدل على فشو العمل بالترك في الموضيعن، فالرفع والترك كلاهما ثابتان في الخارج لاتصال العمل بهما من لدن عصر النبوة إلى يومنا هذا، فمن رفع فهو على حق وسنة، وكذلك مَنْ ترك ولا لوم عليه ولا عنف ولا شيء. والرفع والترك كلاهما متواتران لا مساغ لأحد أن ينكره، إلا أن الرفع متواتر إسناداً وعملاً ولم ينسخ ولا حُرف منه، وأما الترك فأحاديثه قليلة، ومع هذا فهو ثابت بلامرد وهو وإن لم يكن متواتراً إسناداً، لكنه متواتر عملاً ولا ريب. ومن المعلوم أن التوارث والتعامل هو معصم الدين ومساعدة التعامل أكبر شاهد للصحة فوق الإسناد عند مَنْ له بصر وبصيرة. وقد ترى كثيراً منهم يتبعون الأسانيد ويتغافلون عن التعامل، فإنهم ينظرون إلى حال الإسناد فقط ولا يراعون التعامل، فكثيراً ما يصح الحديث على طورهم، ثم يفقدون به العمل فيتحيرون، حتى أن الترمذي أخرج في جامعه حديثين صالحين للعمل ثم قال: إنه لم يعمل به أحد، وذلك لفقدان العمل لا غير، وإلا فإسنادهما صحيح، وكذلك قد يضعفون حديثاً من حيث الإسناد مع أنه يكون دائراً سائراً فيما بينهم ويكون معمولاً به فيتضرر هناك من جهة أخرى، فلا بد أن يراعى مع الإسناد التعامل، فإن الشرع يدور على التعامل والتوارث. ومن البين أن كل لفظ لم يوجد مصداقه مع وفور العمل في الخارج فهو إيهام

تعبيرى لا غير ، وأن العمل إذا ثبت بأمر في الخارج وتبين مصداقه فهو سنة ثابتة لا يمكن نفيها من أحد ، فلا يتمكن أحد على نفي الترك راساً ولو أجلب عليه برجله وخيله . وبالجمله : أن العمل في هذا الباب بالنحوين ونفى الترك باطل . بقى أن الرفع أكثر أو الترك ، نعم ينفصل ذلك إن ثبتت الكثرة في جانب عن صاحب الشريعة نفسه ، ولم يثبت في جانب آخر ، على أن كثرة النقل ليست دليلاً على كثرة فعله ، لأن الفعل الوجودي يكثر تناقله بخلاف العدمى فإنه لا ينقل إلا بداعية ، فالنقل في ترك الرفع إنما قل بالنسبة إلى الفعل مع كونه كثيراً في نفسه ، فالرفع والترك اتصل العمل بهما متواترا في الأمة وكلاهما ثابتان في الخارج . وقد سبق أنفاً أن الأمر في الرفع والترك في عهد الخلفاء على الإطلاق ، فمن شاء رفع ومن شاء ترك حتى اعتنى به بعض من الصغار كابن الزبير في مكة وابن عمر في المدينة ، وذلك في سلجية الصغار أنهم يعتنون بأمور يسيرة ولا يعتنون به الكبار ، فأهل مكة كان أكثرهم يرفعون ، وتعلموه من ابن الزبير وكان يرفع ، وعليه بنى الشافعى مذهبه ، وكذا كثير من التاركين في المدينة في عهد مالك وعليه بنى مختاره ، ألا ترى أن ابن الزبير كان يجهر بالتسمية ومنه تعلمه أهل مكة فاستمروا عليه إلى زمن الشافعى مع أنه لم يكن في عهد الكبار ، وكذا جهر أمين أخذوه منه مع أن أكثر الصحابة والتابعين كانوا على الإخفاء ، ذكره في الجوهر النقى عن تهذيب الآثار للطبرى ، وكذا كان ابن الزبير يؤذن ويقيم للعديد كما في الفتح ، وأرسال اليمين كما في المغني ، وكذلك ابن عمر يرمى بالحصى من لم يرفع في صلاته ، فهل تراه أمره الرسول أو خلفائه بذلك . ثم يأتى الخلف فيطالبون الأسانيد وإذا لم

يجدوا أنكروا وتواتر العمل، كثير أ ما يقتحم ابن حزم في محلاه، كانه لم تقع عنده في الدنيا وقائع ما لم يكن هناك إسناد، وهذا قطعى البطلان فينكر كثيراً من الاجماعيات المنقولة بالأحاد ويخرب أكثر ما يعمر وهو ضرر عظيم.

ألا يرى أن هذا القرآن كيف تواتر على وجه البسيطة عند المسلمين طبقة، بعد طبقة بحيث لا يوجد أحد منهم لا يعلم أنه كتاب سماوي نزل على نبينا، وأن ما بأيدينا ذاك هو، مع هذا لو طلبنا تواتر إسناد في كل آية منه لا عوزنا ذلك وعجزنا، فدع عنك التسلسل في العنونة فلان عن فلان عن فلان، وخذ بما يقع في الشاهد في أخذ أهل البلاد من علمائنا طبقة بعد طبقة صغارهم من كبارهم. ومن ههنا ظهر وجه ما روي عن ابن الزبير عن أبي بكر بإسناد إلى رب العلمين أنه كان يرفع يديه، فإن أصله هو تعلم ابن الزبير من أبي بكر نفس الصلاة من إقامة بنيتها وتقويم هيئاتها في الصغر، فإن الصغار إنما يتعلمون الدين بالمشاهدة، وهذا هو دأبهم في التعلم إلى يومنا هذا لا خصوص رفع اليدين، وإثمار فعهما من علمه، فليس هذا الأخذ في كل شيء من الصلاة. ثم جاء بعده ممن اختار الرفع فألحق رفعه أيضاً بهذا الإسناد زعماء منه أنه صلى خلف أبي بكر، فلعله حقق منه الرفع أيضاً، مع أننا نجد في غير واحد من الأحاديث أنه يكون عندهم من صفات الصلاة أو من وضوئه شيء ثم يريدون تعليمها، فيقولون: ألا أريكم صلاة رسول الله ﷺ أو وضوئه ولا يكون عندهم إلا جزء منه، وهكذا ههنا، فإن ابن الزبير لمّا تعلم الصلاة من أبي بكر، ومعلوم أن أبا بكر تعلمها من النبي ﷺ وكذا هو من جبرئيل وهو من خالق السموات والأرضين، أسند من جاء بعده رفعه أيضاً بهذا الإسناد وإن كان رفعه من

علمه فقط، وليس هذا تلبيساً وتخليطاً وإنما يكون الأمر عندهم كذلك في الواقع، فأنصف من نفسك أن هذا الإسناد أعنى أبا بكر عن النبي ﷺ عن جبرئيل عن الله رب العلمين هو إسناد الدين جملة أو إسناد رفع اليدين خاصة، فلاريب أن ذلك هو إسناد الدين كله دون إسناد الرفع بخصوصه. وبعد اللتيا واللاتي حديث ابن عمر وهو أوثق حديث عندهم وهو حجة بزعمهم على كافة الناس وهذا بزعمهم، فإن للتاركين وجوهاً قوية في ترك العمل به وهو غير معمول به في المدينة في عهد مالك، وهو معارض باثر مجاهد عن ابن عمر عند ابن أبي شيبه والطحاوي بإسناد صحيح، ففيه من صنوف الاضطراب، لأنهم اختلفوا في أصل الحديث وقفوا ورفعا، فرواه عبد الوهاب الثقفي والمعتز كلاهما عن عبيد الله عن نافع، وكذا الليث بن سعد وابن جريج ومالك كلهم عن نافع موقوفاً على ابن عمر ورواه عبد الأعلى عن عبيد الله عن نافع مرفوعاً، وهذا اختلاف على نافع نفسه في الرفع والوقف، وكذلك اختلف سالم ونافع في رفعه ووقفه، وقفه نافع ورفعته سالم، ومن أجل هذا يقول الحافظ أبو بكر الأصيلي: ولم ياخذ به مالك، فانظر كيف اختلفت الروايات!، اختلفت الروايات والرواة والناس فيه كلهم على آرائهم يتلون فيمالم يأخذوا به وينازلون عما أخذوا به.

وهناك رواية عن ابن عمر مرفوعة في خلافيات البيهقي تدل على نقيض ما في البخاري، وقد علمت من دأبه أنه لم يكن ممن يأخذون بالحشيش، وهذه صورة إسنادها: عبد الله بن عون الخراز عن مالك عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود، وعبد الله بن عون هذا بغدادى من رجال مسلم، أخرج عنه بدون

واسطية. وأيضاً حديث ابن عمر لا يوافقهما بتمامه كما زعموه لِمَا
عند البخاري في حديثه: إذا قام من الركعتين رفع يديه، ففيه
إثبات الرفع عند النهوض من الركعتين أيضاً مع صحة الحديث
ومع عمل السلف به، ولم يجعله مذهباً له، فما لزمه خصمه لزم
مثله، وإذن لا نفتقر في إثبات الترك، إلى حديث من الخارج، بل
كفانا لذلك ابن عمر لثبوت الترك من نفس حديثه. فلا بد أن
يحمل جميع ما صح على التنوع وثبت ثبوتاً لا مرد له، وإذن كيف
يكون من الإنصاف أن يلزم الناس العمل بطريق واحد من طرق
الحديث، ويحكمه على سائر الطرق، ويرجح بوجوه نشأت من
بعد عهد السلف كإخراجه في البخاري ومسلم واتفاقهما بعد ما
جرى به التعامل قبل وجود البخاري ومسلم، وقبل رواية ذلك
الراوي مثلاً؟! ومن العجائب، أن ابن عمر نفسه مع اختلاف
رواياته فيه واختلاف عمله بكلا النحويين حكوا عنه ترك
التكبير في الخفض وَعَدَّ في من لا يكبرون عند الخفض!،
وظاهر أن الرفع هو شعار التكبير، ولم يثبت عندهم رفع من
غير تكبير، فيلزمه القول بترك الرفع عند الركوع، فكيف
يسوغ لهم أن يشددوا في الرفع ويخففوا في التكبير بل كل من
حكوا عنه ترك التكبير في الخفض فهم شركاء مع التاركين في
ترك الرفع عند الركوع. وبالجمل: كل ذلك الانتشار لإختلاف
العمل فيه، وإنما يضيق الأمر فيه على بعض الناس الذين
شددوا في الرفع، ثم لم يستطيعوا العمل بكل ما ورد، فجعلوا
يتعللون فيه بكل ما أمكنهم، وأما مَنْ أخذه جائزاً غير مهم فلا
ضيق عليه ولا يضطر إلى إعلال الأحاديث. وعلم من ههنا أمور،
الأول: أن الترك متواتر كما أن الرفع متواتر، والتوارث العمل
بكل من الرفع والترك، والتعامل المتواتر أقوى حجة في الباب

، والثاني: أن البلاد قاطبة فيها الرافعون وفيها التاركون ماعد الكوفة ، فإنهم بأجمعهم تعاملوا بالترك وبالترك كان تعامل أهل المدينة في عهد مالك ينقله المالكية وعليه بنى مالك مذهبه، والثالث: كان الناس في عهد الخلفاء على الاختيار ولم يقع البحث فيه في عهدهم، وإنما نشأ ذلك في عهد الأئمة وذلك في الأفضيلة، الرابع: أن ما نقلوه عن ابن عمر من التنكير فبعد تسليمه إنما هو من ذوقه الخاص بين الصحابة من شدة تمسكه بآثار النبي ﷺ، وإن كان فعله مرة وإن كانت سنة غير مقصودة ، ومع هذا لم يتابع على ذلك في عهد وإلا لعرف ، الخامس: أن ما رواه ابن القاسم عن مالك ترك الرفع فلم ينفرد هو بنقله بل تابعه الإمام الشافعي رحمه الله على ما في "مبانى الأخبار" للبدر العيني، لا كما يدعيه ابن عبد الحكم. ودليل مالك في عدم الأخذ برواية ابن عمر رضي الله عنه في الرفع لاختلاف نافع وسالم في الوقف والرفع، وإيضاً لم يرى مالك عليه العمل في المدينة.

(وكان لا يرفع بين السجدين)، وفي رواية البخاري: ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود، ولا حجة لأحد في ذلك بعد ما ثبت الرفع بين السجدين عند النسائي من حديث مالك بن الحويرث من طريق سعيد عن قتادة في باب رفع اليدين للسجود، ومن طريق هشام عن قتادة في باب رفع اليدين عند الرفع من السجدة الأولى وتابع سعيداً وهشاماً همام عند أبي عوانة قاله الحافظ في الفتح.

(حدثنا الفضل بن الصباح البغدادي)، روى عن ابن عيينة وهشيم وعنه الترمذي وابن ماجه وثقه ابن معين. **(وفي الباب عن عمر وعلى)**، وثبت عندنا عن عمر وعلى ترك الرفع فيما رواه ابن أبي شيبة عن الأسود، قال: رأيت عمر بن الخطاب يرفع

يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود، وكذا رواه الطحاوي وهو أثر صحيح، وأما أثر على فرواه ابن أبي شيبه والطحاوي عن عاصم بن كليب عن أبيه أن عليا كان يرفع يديه في أول تكبيرة من الصلاة ثم لا يرفع بعد، قال الزيلعي: هو أثر صحيح، قال البدر العيني: صحيح على شرط مسلم، وقال الحافظ في الدراية: رجاله ثقات. وقد ثبت عند أهل الكوفة عن كثير من الصحابة والتابعين بأسانيد قوية ولا يمكن لأحد أن يزاحمهم فيما توارثوه طبقة بعد طبقة، وأن ما يدعيه البخاري في جزئه من عدم صحة الترك عن الصحابة فهو من المبالغة على عادته فيما لم يجزم به، ومع هذا فقد ناقضه خليفته الإمام الحافظ الترمذي في جامعه، وكذا محمد بن نصر المروزي. **(وحدِيثُ بنِ عمر حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ)**، وأخرجه البخاري ومسلم، وبه يقول عبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق، وبه يقول مالك في رواية ابن عبد الحكم عن مالك، ورواية ابن القاسم عن مالك ترك الرفع. وما قال الحافظ في الفتح: ولم أرى للمالكية دليلاً على تركه ولا متمسكاً إلا بقول ابن القاسم، فليس بشيء بل تابعه الشافعي في الترك عن مالك، وقد سبق أنفاً فافهم. ولم يثبت حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرة، قال الحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد في الإمام حكاة الحافظ الزيلعي في نصب الراية: وعدم ثبوت الخبر عند ابن المبارك لا يمنع من ثبوته عند غيره، وكيف؟! وهو يدور على عاصم بن كليب وهو ثقة من رواية مسلم، قال: وصححه ابن القطان المغربي في كتابه "الوهم والإيهام" وصححه ابن حزم الأندلسي، وفي "الآلئ المصنوعة": وقد صححه من اختار الترك كما في المدونة، وكذا النسائي والترمذي وجمهور المالكية

والحنفية من حيث المذهب، وجمهور أهل الكوفة من حيث العمل، وإنما أعلوا زيادة "ثم لم يعد". وجوابه: أمّا أولاً إن هذا اللفظ "في أول مرة، ومرة واحدة، وإلا مرة" كلها بمعنى واحد، وكأنّ مَنْ أَعْلَلَ زيادة "ثم لا يعود" انتقل من حديث البراء إلى حديث ابن مسعود لكون الراوي هناك أيضاً سفيان ووكيعاً فتأمل.

وأما ثانياً: روى عن ابن مسعود في الباب حديثان، أحدهما: من فعله كما أخرجه أبوداؤد والنسائي والترمذي وآخرون، وثانيهما: مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه لم يرفع إلا في أول مرة وأخرجه الطحاوي وغيره، وليس هذا إلا من جهة بعض الرواة، نقله بالمعنى من الحديث الأول، لقول ابن مسعود ألا أصلى بكم صلاة رسول الله ﷺ. فالظاهر أن عبد الله بن المبارك إنما أنكر ما روى حديث ابن مسعود من نعل النبي ﷺ، لا ما جاء من فعل ابن مسعود، كيف يمكن أن ينكر ابن المبارك حديثه من فعله عند النسائي وهو إسناد صحيح؟ وَبَوَّبَ عليه بقوله: ترك ذلك أي الرفع للركوع، فقال: أخبرنا سويد بن نصر حدثنا عبد الله ابن المبارك عن سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله قال: ألا أخبركم بصلاة رسول الله ﷺ قال: فقام فرفع يديه أول مرة ثم لم يعد، [١٥٨-١]، وفي [١٦١] في الرخصة في ترك ذلك من طريق وكيع عن سفيان بلفظ الترمذي، وأخرجه أبوداؤد حديث وكيع عن سفيان، وتابع وكيعاً عنده معاوية وخالد بن عمرو وأبو حذيفة عن سفيان. فعلم أنه لم ينفرد بذلك وكيع بل تابعه ابن المبارك عند النسائي، وهؤلاء الثلاثة عند أبي داؤد، ثم يرويه عن وكيع أحمد بن حنبل في مسنده وأبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه وعثمان بن أبي شيبة

عند أبي داؤد ، وهناد عند الترمذي ومحمود بن غيلان عند النسائي ونعيم بن حماد ويحيى بن يحيى عند الطحاوي، كل هؤلاء الأئمة السبعة عن وكيع ، فقول الدار قطني من أنه يرويه عن وكيع أحمد بن حنبل وابن أبي شيبه ولم يقولوا ”ثم لم يعد“ ، فلا حرج حيث روي ما في معناه ، وبطل قول ابن القطان وغيره بتفرد وكيع وهمه . والحاصل : ان ابن المبارك أنكر الوصف من ابن مسعود ولم يتعرض للوصف الفعلي بالإنكار ، بل رواه بنفسه عند النسائي ، فالوصف الفعلي منه امر آخر والتعليمي القولي بالرفع الصريح أمر آخر ، وكم بينها في السياق ، وإن كان المال متحدا ، وتشبههم في ذلك معروف . وتعرض الإمام البخاري في جزء رفع اليدين إلى تعليل حديث ابن مسعود من طريق سفيان عن عاصم بن كليب وعَلَّ قوله ”ثم لم يعد“ بأن في كتاب عبد الله بن إدريس عن عاصم بن كليب ليس لفظ ”ثم لم يعد“ ، والكتاب أثبت عند أهل العلم فجعل الوهم من سفيان . وكذا يدعي البخاري الوهم في لفظه ”لا يعود“ في حديث البراء ابن عازب بأن سفيان بن عيينة كان يروي عن يزيد بن أبي زياد بمكة في حديث البراء الرفع في المواضع الثلاثة ، ثم سمعه منه بالكوفة الرفع عند الافتتاح . وقوله : ثم لا يعود ، فيقول سفيان بن عيينة فظننتهم لقنوه ، فالتلقين أمانة التضعيف . أقول : لا يمكن تعليل لفظ ابن مسعود ، فان سفيان الثوري أثبت من عبد الله بن إدريس وزيادة الثقة مقبولة . وأيضاً لا يمكن تعليل لفظه ”ثم لا يعود“ الذي كان موجوداً في حديث البراء ، فلما علله سرى إلى الأذهان أن حديث ابن مسعود بهذا اللفظ أيضاً خطأ وحديث ابن مسعود مروي بكليتا الطريقين بلفظ الترمذي ولفظ ”ثم لم يعد“ والمال واحد فيهما وعاصم بن كليب من رجال مسلم .

فمن الخطاء البين القول بوهم وكيع أو سفيان أو غيرهما بعد ما فحصوا وبحثوا واختاروه مذهباً وتوارثوه طبقة بعد طبقة، ومذهب عاصم بن كليب كما في العمدة وسفيان وو كيع ترك الرفع، فيكونون اعتنوا بحديثه أشد الاعتناء وبنوا مذهبهم عليه، وقد ترى الرواة يعتنون بما هو مختارهم أزيد ولا يرغبون في غير مختارهم. ومات قول في ترك المصنفين ما لا يختارونه؟، كما يترك البخاري بعض الأحاديث راساً، وكما جعل مالك في حديث ابن عمر وجوهاً والبخاري في "فصاعداً وانصتوا"، وما فعلوا في الرفع من السجدين وبعد الركعتين؟.

وعبد الله بن إدريس كان في المسائل على مختار أهل المدينة ذكره في التهذيب فلعله لم يجمع ما هو مختار أهل الكوفة بخلاف سفيان، فماذا كان فتفكر. ومن العجائب! سفيان إذا روى لهم الجهر بأمين كان أحفظ الناس، ثم إذا روى ترك الرفع صار نسي الناس!. ثم إن ما ذكره البخاري من الطعن في حديث البراء من تلقين يزيد بن أبي زياد فاعلم أن سياق حديث الدارقطني في سننه من طريق شعبة عن يزيد بن أبي زياد قال سمعت ابن أبي ليلى يقول: سمعت البراء أفي هذا المجلس يحدث قوماً منهم كعب بن عجرة قال: رأيت رسول الله ﷺ حين افتتح الصلاة يرفع يديه في أول تكبيرة، وفي رواية الطحاوي من طريق سفيان عن يزيد وفيه ثم لا يعود. فهذه رواية شعبة وسفيان من قدماء أصحاب يزيد، وشعبة يقول في أول تكبيرة، فيكفي في المراد وإن لم يقل "ثم لا يعود"، وسفيان قد قاله وقد تابعه في هذه الزيادة هشيم من قدماء أصحابه وشريك عند ابن عدي في الكامل، وهذا في الجوهر النقي وإسماعيل بن زكريا

عند الدار قطني واسماعيل بن يونس عند البيهقي في الخلافيات وهذا في الجواهر النقي، ومباني الأخبار، وابن أبي ليلى من كتابه كما في جزء البخاري وهو أيضاً من قدماء أصحابه، وحمزة الزيات عند الطبراني في الأوسط كما في مباني الأخبار. فهؤلاء: سفيان الثوري وابن أبي ليلى وهشيم وشريك وإسماعيل بن زكريا وإسرائيل بن يونس وحمزة الزيات كلهم يروون عن يزيد بلفظة "ثم لا يعود"، وشعبة يروى عنه ما يراد بها ويساوقها، فقد توارد رواية الكوفة على هذه الزيادة، ومخرج الحديث عندهم. فإنَّ لَاحِقَ لأحد أن يزاحمهم ويتحكم عليه من غيب أو يحكم على الغائب، فهل من الإنصاف إسقاط مثله؟ وما ذلك إلا أنه يخالف مسلكهم. فالحق أن ذلك هل هو بمكن لهم، كَلَّا ثم كَلَّا، فإن الاختلاف بين الرواة في أمثال هذا ربما يكون منهم مشياً على مختارهم في العمل فانهم فقهاء علماء، فيعلون ما لم يرووه مختاراً، ويحذفونه ويثبتونه آخرون لعلمهم به لأدلة قامت عندهم. وبالجمل: فربما يزيدون ويحذفون مشياً على مختاراتهم، فليس من الإنصاف في مثله تفويق السهام إلى بعضهم لأجل أنه خلاف ما اختاره، فتأمل ولا تغفل. وما ذكره إبراهيم بن بشار الرمادي ومحمد بن الحسن البربهاري عند الشافعي في اختلاف الحديث والبيهقي في السنن من ابن عيينة سمع منه بمكة من غير زيادة "ثم لا يعود"، وبعد دخوله إلى الكوفة قد تلقن هذه الزيادة، وما ذكره ابن حبان أنه لما كبر تغير، فكان يتلقن، فسمع من سمعه منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره صحيح، وما شرحه الخطابي أن يزيد كان روى قبل خروجه إلى الكوفة بلا زيادة، فلما انصرف روى بها إلى غير ذلك من كلماتهم كل ذلك باطل. أما أولاً فإن مداره على

الرمادي، والبربهاري، فالبربهاري حاله معروف في الميزان وغيره، قال الذهبي معروف وإيه، قال البرقاني، كان كذاباً، والرمادي قال الذهبي في الميزان: ليس بمتقن وله مناكير فلا يقوم بمثل كلامها حجة على أحد. وأما ثانياً فإن ذلك يدل على أن يزيد كان ممن سكن بمكة وثبت هناك في الحديث، ثم لما تحول إلى الكوفة وتغير بآخره تلقن منهم هذه الزيادة وهذا خطأ فاحش، وذلك لأن يزيد بن أبي زياد كوفي واستمر بها إلى أن توفي سنة ١٣٦هـ وولادته ٤٧هـ، وسفيان بن عيينة ولد سنة ١٠٧هـ بالكوفة وتوفي ١٩٨هـ بمكة، وعمر كل منها نحو تسعين سنة، وتقدمت ولادة يزيد على ولادة ابن عيينة نحو ستين عاماً، فأدرك سفيان من عمره نحو ثلاثين عاماً، وانتقل هو أي سفيان إلى مكة سنة ١٦٣هـ وقد توفي يزيد قبله بدهر. فمن المحال أن يدرك ابن عيينة يزيد ساكناً بمكة في أول عمره، فالنقل بهذا السياق خطأ من الرمادي والبربهاري، ولا يخفى أن سماع شعبة والثوري وهما أسنن من ابن عيينة عن يزيد قديم قبل تغيره البتة، فلو كان هو تغير لكان تغير في عهد سماع ابن عيينة، لا من كان سماعه أقدم من سماع ابن عيينة فلو كان احتمال الخطأ فهو أكثر في سماع ابن عيينة منه في سماع غيره من قدماء أصحابه. والحاصل أن ترك الرفع فيما عدا الإفتتاح عمل كبار الصحابة مثل عمرو بن عبد الله، ولم أجد أحداً ذكر عثمان في جملة من كان يرفع يديه في الركوع والرفع منه، وعمل كبار التابعين وتبعهم ما يكفي حجة للحنفية في مسلكهم الذي اختاروه، فمن الصحابة من قصر الرفع على تكبيرة الإفتتاح، وكذا جماعة من التابعين منهم الأسود وعلقمة وإبراهيم وخيشمة وقيس بن أبي حازم والشعبي وأبو إسحاق وغيرهم،

روى ذلك كله ابن أبي شيبه في مصنفه بأسانيد جيدة وروى ذلك أيضاً بسند صحيح عن أصحاب علي وعبد الله، وناهيك بهم، وكذا هو مذهب المغيرة والحسن بن صالح وسفيان الثوري ووكيعة وإسحاق بن أبي إسرائيل فلم يكن هناك تفرد ولا شذوذ، بل ما يردنه هو الواقع في الكوفة عند روايتها تواتراً وتوارثاً مستمراً. وبالجملة: لا يستقيم لهم الإعلال إلا أن يجحدوا على ابن مسعود أن يقول طول عمره: "ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ" فإذا نفعهم، ولكن كيف السبيل إليه فإنه إذا قال: ألا أريكم، ثم ترك ولم يرفع إلا مرة ثبت الترك مرفوعاً. والعجب فإن بعض من لا فقه لهم في الدين لما روى ابن مسعود بترك الرفع جعلوا يطعنون عليه من غباوتهم وحماعتهم، ولا يدرون من جهلهم أنهم بصنيعهم هذا يهدمون بنيان الدين، فإن نحو ابن مسعود لما صار مطعوناً عندهم فممن يأخذون الدين من بعده؟ وكيف غفلوا وعموا وصموا عن جلالة قدره بما شخت بها أسفار الأحاديث من جليل مناقبه وعموا عن كثرة اطلاعه بالسنة، شهد به أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، وهو الذي بعثه أمير المؤمنين عمر إلى أهل الكوفة ليعلمهم أمور دينهم، وكتب إلى أهل الكوفة، إني والله الذي لا إله إلا هو آثرتكم به على نفسي فخذوا منه وهذا في طبقات ابن سعد ٣- ١١١، وفي ٥- ٧ بعثت إليكم بعبد الله بن مسعود معلماً ووزيراً وآثرتكم به على نفسي فخذوا عنه ٢- ١٠٥ اق؟ كيف ملئني علماً؟ وفي رواية فقهياً آثرته أهل القادسية، وقال فيه عمر لما جاءه وينظر إليه ويتهلل وجهه كيف ملئني علماً كيف ملئني علماً كما في الطبقات، وهو الذي يشهد مثل علي عليه السلام فيه بقوله: فقيه في الدين عالماً بالسنة وهذا في الطبقات، وقال: أما ابن مسعود فقرأ

القرآن وعلم السنة وكفى بذلك، وهذا ما في الإستيعاب لابن عبد البر، وهو الذي قال فيه حذيفة: ولقد علم الحفوظون من أصحاب محمد ﷺ أنه من أقربهم إلى الله زلفى، هذا ما عند الترمذي بسند صحيح وهو الذي أصبح سادس ستة في الإسلام، وأصبح سادس ستة في العلم بين الصحابة، كما يقول مسروق ذلك التابعي الكبير. ولا حاجة بنا إلى ما روي في الأمهات الست من جليل مآثره ومفاخره. وبالجملة أساءوا في قولهم كل إساءة وهذا لا ينبغي من علماء هذا الشأن، فافهم.

(وفي الباب عن البراء بن عازب)، قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لم يعد، أخرجه أبو داود والدارقطني وهو من رواية يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه، واتفق الحفاظ على أن قوله: ثم لم يعد، مدرج في الخبر. أقول: الحفاظ ليسوا أنبياء قولهم هذا خطأ فاحش، وليس نقل عدم تصحيحه مطلقاً صحيحاً كما اغتروا به ولم يمعنوا النظر في سياقه، وقد سبق البحث التاريخي والبحث الحديثي على صحة الاحتجاج بحديث البراء مع صحة الزيادة من غير أن يقاوم ما ذكروه في التضعيف فافهم. **(حديث ابن مسعود حديث حسن)**، وأخرجه أحمد وأبو داود وقد حسن الترمذي هذا الحديث وصححه ابن حزم وصححه ابن القطان في الوهم والإيهام وصححه الحافظ ابن دقيق العيد في الإمام، وليس عند البخاري في جزئه شيء عن ابن مسعود في الترك إلا الحديث المرفوع عنه، وقد أعلاه بأنه مدرج وقال: إن الترك لم يثبت عن أحد من الصحابة إنما هو عن بعض أهل الكوفة أي كإبراهيم ومن بعده، وهذا في غاية الخطأ عنه فإنه قد تواتر عن ابن مسعود وأصحابه وعن علي وأصحابه عند أهل الكوفة طبقة

بعد طبقة وتوارث، ﴿وفوق كل ذي عليم﴾.

(وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ)،

رُوي ذلك عن عمر وعلى وابن مسعود، وعلى هذا فكيف يدعي البخاري في جزئه من عدم صحة الترك عن الصحابة؟! يقول في موضع من جزئه إنه لم يثبت عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أنه لم يرفع يديه، وفي موضع آخر منه: ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبي ﷺ أنه لا يرفع يديه، وليس أسانيد هذه أصح من رفع الأيدي، وقد نقل العلماء واحداً بعد واحد أنه قال به غير واحد من الصحابة والتابعين كما في عبارة الترمذي وابن نصر المروزي، ولفظه في تعليق المؤطا عن الاستذكار: لانعلم مصراً من الأمصار تركوا بإجماعهم رفع اليدين عند الخفض والرفع إلا أهل الكوفة، وهذه العبارة استوعبت كل أهل الكوفة فكفيها عهدة استقرائهم، فناقض عبارة البخاري وهكذا يقع الأمر في المبالغات، فكلامه هذا من المبالغة على عادته. ومع هذا فقد ناقضه حليفته الإمام الحافظ الترمذي في جامعه وكذا محمد بن نصر وغيره، وقد ثبت عند أهل الكوفة عن عمر وعلى وعبد الله. ولم اجد واحداً ذكر عثمان في جملة مَنْ كان يرفع يديه في الركوع والرفع عنه. **(والتابعين)**، رُوي ذلك عن الأسود وعلقمة والشعبي والنخعي بأسانيد قوية فافهم. **(وهو قول سفيان وأهل الكوفة)**، وهو قول أبي حنيفة، والأحق أن يختم هذا البحث بمناظرة الإمام أبي حنيفة فقيه الأمة والإمام الأوزاعي محدث الشام وفقيهها، ذكرها غير واحد من أرباب التصانيف، قال الموفق المكي في المناقب من طريق سليمان الشاذكوني عن سفيان بن عيينة قال: اجتمع أبو حنيفة والأوزاعي في دار الحناطين بمكة، فقال الأوزاعي لأبي حنيفة: مابا لكم وفي

رواية مابالكم يا أهل العراق لا ترفعون أيديكم في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه؟ فقال أبو حنيفة: لأجل أنه لم يصح عن رسول الله ﷺ فيه شيء، قال: كيف لا يصح؟! وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع منه، فقال له أبو حنيفة: وحدثنا حماد عن إبراهيم النخعي عن علقمة والأسود عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة ولا يعود لشيء من ذلك، فقال الأوزاعي: أحدثك عن الزهري عن سالم عن أبيه، وتقول حدثني حماد عن إبراهيم، فقال له أبو حنيفة: كان حماد أفقه من الزهري وكان إبراهيم أفقه عن سالم وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه وأن كانت لابن عمر صحبة وله فضل، فالأسود له فضل كثير وعبد الله هو عبد الله، فسكت الأوزاعي. قال ابن الهمام في الفتح: إن أبا حنيفة رجع روايته بفقه الرواة ورجح الأوزاعي روايته بعلو الإسناد، وهو المذهب المنصور عندنا، لأن الترجيح بفقه الرواة لا بعلو الإسناد، ويتضح ذلك مما يتقوى به ما ذكره الإمام أبو حنيفة قال الحاكم أبو عبد الله في كتابه "علوم الحديث" بإسناده عن علي بن خشرم قال قال لنا وكيع: أي الأسنادين أحب إليك أعمش عن أبي وائل عن عبد الله أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل، فقال: يا سبحان الله! الأعمش شيخ وأبو وائل شيخ وسفيان فقيه ومنصور فقيه وإبراهيم وعلقمة فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشيوخ، وذكره العراقي في شرح الألفية وفيه سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة "فقيه عن فقيه عن فقيه عن فقيه". وذكر العراقي أيضاً رويناه عن ابن المبارك قال: ليس

جودة الحديث قرب الإسناد بل جودة الحديث صحة الرجال ،
ورويناعن السيفي قال :الأصل الأخذ عن العلماء ، فنزولهم أولى
من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة ، والنازل
حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق ، وقال :
وليس حسن الحديث قرب رجال عند النقاد بل علو الحديث صحة
الإسناد وإذا اجتمعافذاك أقصى المراد .

وعلى هذا لا تبقى قوة لما يدعون في إسناد واحد بعينه أنه
أصح أسانيد ، بل إن كان مالك عن نافع عن ابن عمر أصح أسانيد
حديث ابن عمر فليكن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله
أصح أسانيد عبد الله ، وقد صرح ابن معين بأن أجود الأسانيد
الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ، ولكن كيف يساوى
الأعمش حماد بن سليمان ، فإن كان الأعمش عن إبراهيم أجود
فليكن حماد عن إبراهيم أجود الأجود ، ولعله لا يخفى عليك ما قاله
ابن المدينى ووافقه أحمد بن حنبل حين تفاوض على بن
المدينى وابن معين في مسجد الخيف في مسألة الوضوء من
مس الذكر ، وهو عند الدارقطنى والبيهقى وغيرهما من طريق
الحافظ رجا بن المرجى في مناظرة طويلة ما لفظه : وإذا اجتمع
ابن عمرو وابن مسعود واختلفا ، فابن مسعود أولى بأن يتبع . فهذا
ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة من اختيار حديث عبد الله
وترجيحه على حديث ابن عمر ، وقد تقدم الكلام في تصحيح
حديث ابن مسعود سنداً وتعاملاً ، والله ولى التوفيق ومنه
الوصول إلى التحقيق .

باب ما جاء في وضع اليدين على الركبتين

أمر الشارع أولاً بالتطبيق ثم أمر بوضع اليدين على الركبتين ، والتطبيق هو جعل اليدين مضمومين من غير تشبيك فإن الشارع نهى عن التشبيك حالة الذهاب إلى الصلاة فكيف يجوز داخل الصلاة . (**حدثنا أبو حصين**) ، الأسدي الكوفي أحد الأئمة الإثبات ، في التقريب : ثقة ثبت . (**عن أبي عبد الرحمن**) ، السلمي بفتح السين واللام الكوفي مشهور بكنيته ثقة ثبت ، (**ان الركب سنة لكم فخذوا بالركب**) ، وفي رواية البيهقي فقال عمر : ان من السنة الأخذ بالركب ، ومن المعلوم أن الصحابي إذا قال السنة كذا وسن كذا كان الظاهر انصرف ذلك إلى سنة النبي ﷺ . (**قوله : حديث عمر حديث حسن صحيح**) ، وأخرجه النسائي . (**والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي والتابعين ومن بعدهم لا اختلاف بينهم في ذلك**) ، مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم من جمهور الأئمة والأمة أن المصلي إذا ركع وضع يديه على ركبتيه شبه القابض عليها ويفرق بين أصابعه . واحتجوا بأحاديث أشار إليها الترمذي أخرج أكثرها الجماعة ، وأحاديث أخرى عند أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد . (**إلا ما روى عن ابن مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون**) ، رواه عنه مسلم وغيره من طريق إبراهيم عن علقمة والأسود أنهما دخلا على عبد الله ، وفيه : فوضعنا أيدينا على ركبتنا فضرب أيدينا ثم طبق بين يديه ثم جعلهما بين فخذه ، فلما صلى قال هكذا فعل رسول الله ﷺ .

وفي مسند أحمد من طريق ليث بن أبي سليم عن عبد

الرحمن بن الأسود عن عبد الله قال : خرج النبي ﷺ لحاجة له فقال : ثم أتيت به ماء فتوضأ ثم قام فصلى فحنأ ثم طبق يديه حين ركع وجعلهما بين فخذه ، وثبت التطبيق عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أيضاً رواه ابن أبي شيبه في مصنفه من طريق عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال : إذا ركعت فإن شئت قلت هكذا يعني : وضعت يديك على ركبتيك ، وإن شئت طبقت ، ذكره الحافظ البدر العيني وابن حجر في الفتح . فعمل ابن مسعود بالتطبيق دون أخذ الركب ليس لأجل أنه لم يبلغه ، بل كان يظنه رخصةً ويظن التطبيق عزيمة حيث أن في الوضع راحة ، وفي التطبيق مشقة ، فيكون في الأول رخصة وفي الثاني عزيمة . فمن جهلهم الطعن على ابن مسعود فيه وقياسهم من غفلتهم ترك الرفع على التطبيق بأنه لعله نسي الرفع كما نسي التطبيق ، فالطعن عليه تعسف ، على أن الأسوة عنده صلاة النبي ﷺ وكان يطبق فيها . ولقد علمنا من عادات الصحابة أنه إذا اتفق لهم أمر مع النبي ﷺ داموا عليه ، وذلك غير قليل منهم . فهؤلاء من أجل التابعين من الأسود وعلقمة وإبراهيم ومسروق وأبي عبد الرحمن السلمي وأبي معاوية وأبي إسحاق وحصين وغيرهم ، فحسبوا وبحثوا في التطبيق وترك الرفع فتركوا الأول وأخذوا بالثاني ، فمن أين بينهما التلازم ؟ . وبالجمل : فابن مسعود لم يكن يري التطبيق منسوخاً من أصله ، ومن طعن عليه فقد أفرط في التعصب ، ولكن الجمهور لما تركوه وجب العمل بما فعلوه .

(والتطبيق منسوخ عند أهل العلم) ، والتطبيق : الصاق

بين باطني الكفين وجعلهما بين الفخدين ، واحتجوا بنسخ التطبيق بحديث سعد ابن أبي وقاص . **(فقال سعد بن أبي وقاص كنا نفع ذلك فنهينا عنه وأمرنا أن نضع الأكف على**

الركب)، أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما، ففي إنكار سعد حكم التطبيق بعد إقراره بثبوته دلالة على أنه عرف الأول والثاني وفهم الناسخ والمنسوخ فتدبر.

باب ما جاء أنه يجافى يديه عن جنبيه في الركوع

أورد فيه حديث أبي حميد الساعدي وأخرجه أبوداؤد وغيره، ويأتي عند الترمذي في وصف الصلاة . (**حدثنا أبو عامر العقدي**)، اسمه عبد الملك بن عمر ثقة. (**نافليح بن سليمان**)، أبو يحيى المدني، يقال: فليح لقب واسمه عبد الملك، صدوق كثير الخطأ من السابعة. (**ناعباس بن سهل**)، السعدي ثقة من الرابعة قال: اجتمع أبو حميد وأبوا سيد. (**وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة**) ، كذا ذكر عباس بن سهل في روايته اجتماع أبي حميد مع هؤلاء الثلاثة، ويأتي هذه الرواية في باب وصف الصلاة. (**ووتريديه**) من التوتير تفعيل من الوتر، وهوشد الوتر على القوس، يقال: وتر القوس وأوترها أي: شد وترها أو علق عليها وترها، فنحاهما عن جنبيه يعني أبعد يديه عن جنبيه، حتى كان يده كالوتر وجنبه كالقوس، أنه وقع في هيئة ركوعه، وهذه الهيئة من سنن الصلاة عندنا وعند الكل. ثم إن هذه الهيئة سبب لتسوية الصلب في الركوع بسهولة، وتسوية الصلب فيه من جملة ما ورد به السنة، وفيه حديث وابصه بن معبد عند ابن ماجه قال: رأيت رسول الله ﷺ يصلي، فكان إذا ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر، ويأتي ما عند الترمذي من حديث أبي مسعود الأنصاري في بابيه.

باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود

اختلفوا في تعيين التسبيح في الركوع والسجود، فالأفضل عند الشافعي وأحمد للإمام ما هو مذكور في حديث الباب، وأما المنفرد فيستوي له سائر ما ورد في الأحاديث من الأدعية سواء كان فرضاً أو نفلاً، وعند أبي حنيفة ما في حديث الباب للمفترض سواء كان إماماً أو منفرداً، وباب النفل واسع، فيدعو بما شاء من الماثورة فيه وهو رواية عن أحمد قاله في العمدة، ومذهب مالك أنه يستحب في الركوع التسبيح أيّاً كان مما ثبت ويكره فيه الدعاء، وأما السجود فيستحب فيه التسبيح والدعاء، هذا مستفاد من "بغية السالك" وغيرها.

(عن ابن أبي ذئب)، هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب ثقة فقيه فاضل. **(عن إسحاق بن يزيد الهزلي)**، قال الحافظ في التقريب: مجهول. **(عن عون ابن عبد الله بن عتبة)**، الهزلي الكوفي ثقة عابد. قوله: **(وذلك أدناه)**، يعني: أدنى تمام ركوعه وأدنى الكمال في العدد التثليث في التسبيح سنة، حتى لو نقص منها كره، وإن الزيادة مستحبة بعد أن يختم على وتر ما لم يكن إماماً، وذلك لأن الإمام مأمور بالتخفيف لا يزيد على الثلاث. **(ليس اسناده بمتصل)**. ومثله قال أبو داود والبيهقي، ومع أن فيه إسحاق ابن يزيد الهزلي وهو مجهول. **(والعمل على هذا عند أهل العلم، يستحبون أن لا ينقص الرجل في الركوع والسجود من ثلاث تسبيحات)**، واحتج على ذلك بحديث ابن مسعود، وقد عرفت أنه منقطع ومع انقطاعه في سنده مجهول. قوله: **(حدثنا أبو داود)**، اسمه سليمان بن داود. **(عن الأعمش)**، هو سليمان بن مهران. **(قال**

سمعت سعد بن عبيدة، أبو حمزة الكوفي وثقه النسائي. **يحدث عن المستورد**، الكوفي وثقه ابن المديني. **(عن صلة بن زفر)**، الكوفي تابعي كبير ثقة جليل قاله الحافظ. **(قوله: إنه صلى مع النبي ﷺ)**، وفي رواية مسلم صليث مع النبي ﷺ ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها فمضى فقلت يركع بها ثم افتتح النساء. **(إلا وقف وسأل)**، يعني: الرحمة. **(إلا وقف وتعوذ)**، يعني: من عذاب الله، مذهب الشافعية والحنابلة واسع في الدعاء في الترغيب والترهيب في الفرائض والنوافل جميعاً، ومذهب المالكية والحنفية أضيق في الفرائض، فلا يسن الدعاء والسؤال في تلك الآيات في الفرائض، لأنه تثقيل على القوم فيكره، ولأن الاستماع والإنصات فرض بالنص وسؤال الجنة والتعوذ من النار كل ذلك مخل به، وكذا الإمام لا يشتغل بغير القرآن، وما وَرَدَ حمل على النفل منفرداً. وحديث حذيفة نص صريح في أن وقوفه وسواله عند الإتيان على آية الرحمة وتعوذه عند الإتيان على آية العذاب، كان في صلاة الليل، فحديث حذيفة هذا لا يقوم حجة على الإطلاق حيث قيد في رواية مسلم بصلاة الليل، ويدل عليه حديث عوف بن مالك عند النسائي وأبي داود وحديث عائشة عند أحمد، وفي كلها تصريح بأن التعوذ والدعاء والمسئلة في القراءة بصلاة الليل، ففيه دليل على ما ذهب إليه أئمتنا ومشائخنا الحنفية فافهم.

باب ما جاء في النهي عن القراءة في الركوع والسجود

ويكره للمصلي أن يقرأ القرآن في غير حالة القيام من ركوع

وسجود وقعود لعدم شرعية ذلك، وفيه حديث ابن عباس أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي: **”أَلَا إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا وَ سَاجِدًا“**، في المرقات: أي نهى كراهة تنزيهه لا بتحريم.

ولا يجب على مَنْ قرأ في الركوع أو السجود سجود السهو، فان النظر دائر في أن ذلك الحكم من واجبات الصلاة أو غيرها.

(عن إبراهيم بن عبد الله بن حصين)، الهاشمي مولا هم المدني ثقة. **(عن أبيه)**، ثقة. **(قوله: نهى عن لبس القمسي)**، قال

الباجي، بفتح القاف وتشديد السين، قال: فسرّه ابن وهب بأنها ثياب مخططة بالحرير، وفي النهاية: هي ثياب من كتّان مخلوط بالحرير يؤتى بهام من مصر نسبت إلى قرية يقال لها القس بفتح القاف. **(والمعصفر)**، أي ما صبغ بالعصفر. **(وعن تختم**

الذهب)، النهي للرجال عنهما دون النساء. **(وعن قراءة القرآن في الركوع)**، النهي عن القراءة في الركوع والسجود من وجوه،

أما أولاً: إن القراءة في الأصل للإستماع والركوع والسجود لا يمكن فيهما الإستماع، فان في الركود والسجود لكل واحد شغلاً وهو التسبيح. وأما ثانياً: إن الملائكة يستمعون القرآن

وينزلون لأجله فلتكن القراءة في القيام حتى تمكنوا من استماع القرآن، ذكر ابن الصلاح في فتاواه: قراءة القرآن كرامة أكرم

الله بها البشر، فقد ورد أن الملائكة لم يعطوا ذلك وأنهم حريصون لذلك على استماعه من الانس، وقوله هذا يؤيده ظاهر القرآن

فقد نسب القرآن إليهم التسبيح والتهليل، قال جَلَّ جلاله: ﴿

وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ وقال: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ

وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾. وَأَمَّا الثَّالثُ: إن الركوع والسجود حالتان

في غاية الذل والخضوع وخص كل منهما بالتسبيح والذكر،

وهو كلام الخلق والقرآن كلام الله سبحانه، فكانه كره أن يجمع

بين كلام الله وكلام الخلق، وأيضاً القيام صفة يلائم صفة الباري سبحانه ” فهو قائم وقيام وقيوم “ وغير القيام من الركوع والسجود لا يلائم صفة، فاختص القرآن بصفة القيام قال الله جل جلاله: ﴿قائماً بالقسط﴾ وقال: ﴿أفمن هو قائم على كل نفس﴾ والقيام في حديث ابن عباس في قيام الليل وفي بعض الروايات قيم السماوات، وبالله التوفيق.

باب ما جاء في من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود

لا يخفى أن إقامة الصلب فيها كناية عن التعديل والطمأنينة فيها. قوله: **(عن عمار بن عمير)**، الكوفي ثقة ثبت **(عن أبي معمر)**، اسمه عبد الله بن سنجرة الأزدي الكوفي ثقة عن **(أبي مسعود الأنصاري)**، البصري اتفقوا على أنه شهد العقبة، واختلفوا في شهوده بداراً، فقال ابن سعد؟ لم يشهد معها وجزم البخاري بأنه شهدها، واستدل بأحاديث أخرجهما في جامعهم في بعضها التصريح بأنه شهدها وهو أنصاري من بني حذرة. **(لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها يعني صلبه)**، والمراد: الطمانينة، وهو عبارة عن تبدل الحركة بالسكون وعود كل عضو إلى مكانه. وحديث الباب يدل على وجوب القرار والطمأنينة في المواضع الأربعة: الركوع والسجود والقومة والجلسة، اختار ابن الهمام وجوب التعديل في القومة والجلسة نحو وجوبه في الركوع والسجود حيث قال: إن مقتضى الدليل في كل من الطمانينة والقومة والجلسة الوجوب. وعند مسلم ما يدل على التسوية بين القيام والقعود وبين هذه الأربعة بدون استثناء، والظاهر أنه مسامحة، والتسوية راجعة إلى الأربعة

فقط، ولا حاجة إلى تأويل ألفاظ الرواة عند ظهور المراد جموداً على لفظهم، ومن تأول أراد به التناسب، يعنى: إن كان قيامه طويلاً فسائر الأفعال أيضاً كانت طويلة من جنسها وإن كان قصيراً فسائرهما أيضاً كذلك. قال أبو النعمان: وليس الأمر على هذا، لأنه ثبت التنوع في قيامه جداً، فتارة جعله أطول من أطول وأخرى قصره حسب ما دعت الحاجة، بخلاف تلك المواضع الأربعة فإنها كانت على شاكلة واحدة غالباً. قوله: **(حديث أبي مسعود حديث حسن صحيح)**، وفي النيل إسناده صحيح.

(قال الشافعي وأحمد وإسحاق) ، وما لك : (مَنْ لَا يقيم صلبه في الركوع والسجود فصلاته فاسدة) ، فعند هؤلاء الأئمة الفرض تعديل الركن بحيث تنقطع الحركة، والمراد به تكامل الهيئة باستقرار كل عضو مكانه، وعند الأئمة الحنفية أيضاً، إن هذا المقدار فرض على ما نقله الطحاوي، واختاره الحافظ البدر العيني في شرح البخاري وشرح الهداية، ويؤيده ما روى عن أبي حنيفة، أنه قال: أخشى أن لا تجوز صلاته، وهذا في البدائع فدل على عناية الإمام بالتعديل جداً. ويؤيده مثله ما روى عن محمد سئل عن تركها فقال: انى أخاف أن لا تجوز الصلاة حكاها ابن الهمام في فتح القدير وابن نجيم في البحر. فمن الجهل البين أو العناد نصب الحنفية غرضاً للمطاعن في مسئلة التعديل والإطمينان، ولم يبق بيننا وبينهم خلاف، وظهر أن لا خلاف في المسئلة أصلاً ورأساً. وفي تصانيف الحنفية، إنه فرض عند أبي يوسف وواجب عندهما، وهذا يدل على ثبوت الخلاف بين أئمة الحنفية ولم يتحقق بينهم خلاف، لأن الطحاوي لم يذكر فيه خلافاً بين أئمتنا مع أنه أعلم بمذهبنا. وبالجمله: إن التعديل هذا المقدار بحيث تنقطع الحركة فرض

، ثم اللبث قدر تسبيحة واجب وقدر الثلاث سنة، فحققه كذلك
البدر العيني في العمدة، وجعل ذلك مذهب أبي حنيفة ومالك
والثوري والأوزاعي وأبي يوسف ومحمد والشافعي وأحمد في
رواية، وبالله التوفيق.

باب ما يقول الرجل إذا رفع راسه من الركوع

(قوله: الما جشون)، هو لقب عبد العزيز بن عبد الله أحد الأعلام روى عن الزهري وابن المنكر وخلق، وعنه الليث وابن المهدي وخلق، قال الحافظ: ثقة فقيه، أقول: هو مدني نزيل بغداد. **(عن عمر)**، هو يعقوب بن أبي سلمة قاله في التقريب وفيه ترجمته أنه صدوق. **(عن عبيد الله بن أبي رافع)**، كان كاتب على وهو ثقة، قال: **(سمع الله لمن حمده)**، هو دعاء بقبول الحمد، قبل حمد من حمد أي أجاب حمده وتقبله، لأن غرض السائل الإجابة والقبول. **(ربنا ولك الحمد)**، أي: ربنا تقبل منا ولك الحمد على هدايتك إيانا. **(ملأ السماوات والأرض)**، بكسر الميم ونصب الهمزة على الحالية وهو الأرجح: والمراد به كثرة العدد يقول: لو قدر أن تكون كلمات الحمد أجساما لبلغت من كثرتها أن تملأ السماوات والأرض، قاله الجزري في النهاية. والغرض من الملاف في الحديث: قدر ما يملأ الامتلاء عينا وذلك كما يتصور في السماوات لبعد كل منها من الآخر، كذا يتصور في الأرضين أن بين كل أرض وأرض خمس مائة عام، وذلك من حديث أبي هريره عند أحمد والترمذي وحديث أبي ذر عند اسحاق بن راهويه والبزار، نص عليه الحافظ البدر العيني في العمدة. والبحث في حقيقة السماء والأرض وعدد السماوات

مبسوط في موضعه ، لسنا بحاجة إلى إنهاء البيان فيها ، وأن العقل قديدل على وجود سبع سماوات وتخصيص العدد بالذكر لا يدل على نفى الزائد . وبالجمله فلم يتبين لأحد من الأوائل والأواخر عدد السماوات على ما هي عليه لا عقلا ولا سمعاو. (**ملا ما شئت من شيء بعد**) ، بضم كلمة ”وبعد“ ، على أن المضاف إليه محذوف منوى أى : بعد السماوات والأرض مما لا يعلمه إلا الله جل جلاله . (**حديث على حديث حسن صحيح**) ، أخرجه الجماعة إلا البخاري. (**والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وبه يقول الشافعي يقول هذا في المكتوبة والتطوع**) ، واستدل الشافعي واتباعه بحديث الباب قال الحافظ في التلخيص : إنه رواه الشافعي وابن حبان وزاد : إذا قام إلى الصلاة المكتوبة ، وأخرجه الترمذي من ثلاث طرق ، وصرح في الثانية بالمكتوبة ووقع في رواية لأبي داؤد ووقع في رواية للدارقطني : إذا ابتدأ الصلاة المكتوبة . وأجاب عنه بعض الأعيان أنهمما قطعان أو حديثان اختلطا ، والمفهوم من صنيع مسلم في صحيحه أن حديث على عليه السلام هذا في واقعة صلاة الليل حيث أخرجه في التهجد في باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ودعائه بالليل ، وساقه في جملة الروايات التي فيها تصريح بصلاة الليل . فان المتبادر من مثل هذا الدعاء الطويل أن يكون في صلاة الليل وكونه من رواية على عليه السلام قرينة أخرى على أن يكون في صلاة الليل . وقال ابن الجوزي : كان ذلك في أول الأمر ، وقال ابن قدامة : العمل به متروك والذي يظهر أنهما حديثان . (**وقال بعض أهل الكوفة : يقول هذا في التطوع ولا يقوله في الصلاة المكتوبة**) ، وقد حقق المحقق ابن أمير الحاج : أن الأدعية والأذكار كلها تجوز في الصلوات كلها وفي الفرائض أيضاً

بشرط عدم التثقيل على القوم، غير أن الفرائض لما كان مبناهما على التخفيف يدل عليه قصة معاذ رضي الله عنه لم يجر العمل بها عندنا في المكتوبات، حتى تركوا ذكرها في تصانيفهم أيضاً بخلاف النوافل فإنها على رأيه، فإن شاء طولها أطول من أطول فوضعوها فيها. ومن هنا قال بعض الأسياف: وما في المبسوط لشمس الأئمة من عدم جواز الأذكار في الفرائض فهو متروك والمختار ما قرره ابن أمير الحاج، فتأمل ولا تغفل.

باب منه آخر

(الأنصاري)، هو إسحاق بن موسى الأنصاري. **(عن سُقِّي)**، مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي ثقة، **(عن إبي صالح)**، الزيَّات، ثقة ثبت من أوساط التابعين. **(فقولوا ربنا ولك الحمد)**، بالواو وفي رواية للبخاري فقولوا: اللهم ربنا ولك الحمد، وبوب عليه البخاري: باب فضل اللهم ربنا ولك الحمد.

واعلم أن الشرع لم يقسم في الصلاة إلا في موضعين، الأول في القراءة، فجعل للإمام القراءة وللمقتدى التأمين، والثاني في التسميح والتحميد، فالتحميد للمقتدي والتسميح للإمام، وهو في عامة الروايات، وأن تحميد المقتدى في جواب تسميع الإمام، فلا يقوله إلا في حالة الإنتصاب، ولا يقوله في الحركة الانتقالية. وقد وردت صيغة التحميد بأربعة أنحاء بالواو، وكلمة اللهم، وبدونهما، وبدون أحدهما، والكل في الصحيح، ففي بعض الروايات، اللهم ربنا ولك الحمد، وفي بعضها: ربنا لك الحمد، وفي بعضها: ولك الحمد، وبعضها: اللهم ربنا لك

الحمد. وذكر النووي ثبوت الأوجه الأربعة ولطف الصيغة التي فيها الواو أنها تدل على أن لربنا شيئاً آخر أيضاً ماعدا الحمد، وإنما حذفه ليذهب ذهن السامع كل مذهب ممكن وراجع لنكتته الحمد في القومة ماعند مسلم في الشفاعة من سجود النبي والاستئذان لها. وفيه ثلاثة الفاظ: ففي لفظ أنه يحمده أولاً ثم يقع ساجداً، وفي لفظ أنه يحمده ساجداً، وفي لفظ أنه يسجد له ثم يحمده، وقد وردت كلها في المقام المحمود. والأظهر أن اللفظ هو الأول والباقي من تصرفات الرواة فإنه يحمده أولاً ثم يقع ساجداً، وهذه الحقيقة في تقديم الحمد على السجود في الصلاة فقدم الحمد في القومة على السجود لهذا ولفظ مسلم يقتضي أن السجود من خصائص الحضرة الربانية، فحيثما تتحقق الرؤية ثبت السجود هناك، وفي ليلة المعراج إذا تجلّى ربه خر ساجداً هناك، ولعله بدأ بمثله في الشفاعة فافتتح باب الشفاعة بالتحميد ثم سجد، وبالله التوفيق. **(فإنه من وافق قوله قول الملائكة)**، والأظهر المراد بهم من يشهد تلك الصلاة من ملائكة الأرض أو السماء. **(غفر له ما تقدم من ذنبه)**، الأظهر غفر أن جميع الذنوب الماضية، وقد سلف سابقا المراد بها الصغائر. **(وبه يقول أحمد)**، أقول: وبه يقول مالك وأبو حنيفة. واختلفوا قال أبو حنيفة: الإمام يأتي بالتسميع فقط والمأموم بالتحميد فقط، وبه قال مالك وأحمد في رواية، وهو في عامة الروايات، وقال أبو يوسف ومحمد: يأتي الإمام بهما لكنه يقول في نفسه، وبه يقول الثوري والأوزاعي وأحمد في رواية وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة، وفي رواية للبخاري "وقال ربنا ولك الحمد" وهذه الرواية تدل على الجمع بين التسميع والتحميد للإمام، وقال الشافعي بالجمع بينهما للإمام،

والمأموم كليهما، نص عليه الترمذي والحافظ في الفتح، وليس له الأثر في الأحاديث ولا عمل به أحد من السلف غير ابن سيرين. وفقهه عنده أن حال المقتدي عند الإمام الشافعي مثل حال إمامه لضعف ربط القدرة عنده صار حاله في حق التسميع أيضاً كحاله، فإنه لا فرق عنده بين وظيفتي الإمام والمقتدي فيجمع بينهما كما يجمع الإمام. واستدل الأئمة الثلاثة بحديث الباب وهو حديث البخاري ومسلم صريح في القسمة، بل وعامة الروايات على القسمة فثبت ذلك من حديث أنس عند الجماعة، ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً عند الجماعة ما عدا ابن ماجه ومن حديث أبي موسى عند مسلم وأحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه.

وما قال الشهاب العسقلاني في تأويل حديث أبي هريرة: بأنه يدل على أن يكون تحميد المقتدي عقب تسميع الإمام، ولا يدل على النفي، فردّه الحافظ البدر العيني في العمدة فقال: لا نسلم ذلك، لأنه قسم التسميع والتحميد، فجعل التسميع للإمام والتحميد للمقتدي، فالقسمة تنافي الشركة، ولأنه يقع تحميده بعد تحميد المقتدي وهو خلاف موضوع الإمام.

باب ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود

والأصح باب ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين، (حدثنا مسلمة بن شبيب)، أبو عبد الله الحافظ نزيل مكة روى عنه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه، قال: أبوحاتم: صدوق، وقال أبو نعيم: أحد الثقات. (وعبد الله بن منير)، أبو عبد الرحمن المروزي الزاهد، ثقة عابد، روى عنه البخاري وقال: لم

أَرَمَثْلَه ، والترمذي والنسائي ، ووثقه . (وأحمد بن إبراهيم الدورقي) ، البغدادى ثقة حافظ . (حدثنا يزيد بن هارون) ، ابن زاذان ثقة متقن عابد . (إذا سجد يضع ركبتيه قبل يديه) ، احتج به من قال بوضع الركبتين قبل اليدين . (هذا حديث غريب حسن) ، لا نعرف أحداً رواه غير شريك ، وهو ابن عبد الله القاضي ، رَوَى له مسلم في المتابعات ، بينه الذهبى فى الميزان والحافظ فى التهذيب ، وأخرجه له الأربعة ، وصرحوا بأنه تغير حفظه ، ورواه همام بن يحيى عن محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه عن النبي ﷺ ، قال همام : وحدثنا شقيق يعنى أبا الليث عن عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً ، أقول : طريق همام بن يحيى عن محمد بن جحادة منقطع ، فإن عبد الجبار لم يسمع من أبيه ، وطريق همام عن شقيق أيضاً ضعيف فان شقيقاً مجهول .

قال الحافظ فى التقريب : شقيق أبو الليث عن عاصم بن كليب مجهول ، وقال الذهبى فى الميزان : شقيق عاصم بن كليب لا يعرف . (والعمل عليه عند أكثر أهل العلم يرون أن يضع الرجل ركبتيه قبل يديه) ، قد اختلف أهل العلم فى هذا الباب ، قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد بوضع اليدين بعد الركبتين فى السجود ، وهو مذهب الثورى وعامة الفقهاء وسائر أهل الكوفة وبه قال عمر الفاروق وعبد الله بن مسعود . وقال مالك والأوزاعي وأحمد فى رواية بوضع اليدين قبل الركبتين ، قال ابن أبى داود : وهو قول أصحاب الحديث ، قال الأوزاعي ، أدركت الناس يضعون أيديهم قبل ركبتهما ، وقال البخاري فى جامعه : قال نافع : كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبتيه . والفريق الأول يحتج بحديث الباب ، ورجحه الخطابى والبغوى والطيبى وابن

سيد الناس، قالوا: إنه أصح وأثبت، وقال الحافظ: وجماعة من الحفاظ صححوه قاله في المرقاة. قال أبو النعمان: والعجب من هؤلاء العظماء كيف يحتجون به!، قال الدارقطني في سننه بعد رواية هذا الحديث: تفرد به يزيد عن شريك، ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك، وشريك ليس بالقوى فيما يتفرد به، وقال البيهقي: هذا حديث يعد في أفراد شريك القاضي، تغير حفظه منذ ولي القضاء، وبعد هذا كيف يتم به الاحتجاج!

باب آخر منه

(حدثنا قتيبة)، فهو ابن سعيد بن جميل الثقفي أبو رجاء البغلاني ثقة ثبت، قاله في التقريب. **(حدثنا عبد الله بن نافع)**، فهو صائغ أبو محمد المدني، وثقة ابن معين والنسائي، قاله في الخلاصة. **(عن محمد بن عبد الله بن الحسن)**، وثقه النسائي، قاله الخزر جي. **(عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة)**، قال البخاري أصح الأسانيد أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قاله الخزر جي. **(حديث أبي هريرة حديث غريب لا نعرف من حديث أبي الزناد إلا من هذا الوجه)**، حديث أبي هريرة هذا أخرجه أحمد وأبوداؤد والنسائي، وسكت عنه أبوداؤد، وقال الحافظ، سنده جيد، وقال الحافظ ابن سيد الناس: أحاديث وضع اليدين قبل الركبتين أرجح، وَرَجَحَ القاضي في العارضة الأحوزي حديث أبي هريرة من وجه آخر، فقال: الهيئة التي رأى مالك وهي الهيئة التي مروية في حديث أبي هريرة منقولة في صلاة أهل المدينة، فترجحت بذلك على غيره.

(وقد روي هذا الحديث عن عبد الله بن سعيد المقبري عن

أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، رواه ابن أبي شيبه في مصنفه والطحاوي في شرح الآثار بلفظ ” إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا يبرك بروك الفحل “. روى عبد الله بن سعيد المقبري، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ليس بثقة، وقال الفلاس: منكر الحديث متروك، وقال الدارقطني: متروك ذاهب، وقال أحمد مرة: ليس بذاك، ومرة قال: متروك، وقال البخاري: تركوه، قاله في الميزان. واستدل بحديث الباب مَنْ قال باستحباب وضع اليدين قبل الركبتين، وهو قول مالك والأوزاعي وهو قول أصحاب الحديث. وأجابوا عن حديث الباب بوجوه عديدة وعلوه بوجوه لكنها كلها مدفوعة، أمّا أولاً: إن حديث الباب منسوخ بما رواه ابن خزيمة عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: كنّا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا أن نضع الركبتين قبل اليدين. أقول: وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن مسلمة بن كهيل، وهو يرويه عن أبيه، وقد تفرد به عنه وهما ضعيفان. قال في الخلاصة في ترجمة إبراهيم بن إسماعيل: اتهمه أبو زرعة، وقال في التقريب في ترجمة إسماعيل: والد إبراهيم متروك.

وأمّا ثانياً: فإن الدارقطني قال: تفرد به الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن حسن، انتهى. أقول: الدراوردي وإن وثقه يحيى ابن معين وعلي بن المديني وغيرهما لكن قال أحمد بن حنبل: إذا حدث عن حفظه يهمل، وقال أبو زرعة: سيء الحفظ، فتفرد الدراوردي لمورث للضعف، وقال البخاري: محمد بن عبد الله بن الحسن لا يتابع عليه، وقال: لا أدري أسمع من أبي الزناد أم لا. أقول: وأمّا قول الدارقطني تفرد به الدراوردي عن محمد بن

عبد الله بن الحسن، فليس بصحيح، بل قد تابعه عبد الله بن نافع عند أبي داؤد والنسائي. قال المنذري: وفي ما قال الدارقطني نظر، فقد روى نحوه عبد الله بن نافع عن محمد بن عبد الله، وأخرجه أبو داؤد والنسائي من حديثه، ثم تفرد الدراوردي، ليس مورثا للضعف، لأنه قد احتج به مسلم وأصحاب السنن، ووثقه إمام هذا الشأن يحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهما. وأمّا قول البخاري: محمد بن عبد الله بن الحسن لا يتابع عليه، فليس بشيء، فإنه ثقة ولحديثه شاهد من حديث ابن عمر، وصححه ابن خزيمة. وقال المارديني في الجوهر النقي، محمد بن عبد الله وثقه النسائي وقول البخاري: لا يتابع على حديثه، ليس بصريح في الجرح، فلا يعارض توثيق النسائي. وكذا لا يضر قوله: لا أدري أسمع من أبي الزناد أم لا، فإن محمد بن عبد الله ليس بمدلس، وسماعه من أبي الزناد ممكن، فيحمل عنونه على السماع عند أهل الحديث.

وأمّا ثالثاً: قال مجدي بن تيمية في المنتقى قال الخطابي: حديث وائل بن حجر أثبت، أقول: فيه نظر، فإن حديث وائل ضعيف ولو سلم تحسينه كما قال المؤلف، فلا يكون هو حسناً لذاته بل لغيره لتعدد طرقه الضعاف، وأمّا حديث أبي هريرة فهو صحيح أو حسن لذاته، ومع هذا فله شاهد من حديث ابن عمر صححه ابن خزيمة. وإن قال قائل: إن كان لحديث أبي هريرة شاهد فلحديث وائل شاهدان، أحدهما: ما رواه الدارقطني والبيهقي عن عاصم الأحول عن أنس، وفيه: فسبقت ركبتاه يديه، وثانيهما: ما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن مصعب بن سعد، وقد عرفت تخريجه. أقول: هذان الحديثان ضعيفان لا يصلحان أن يكونا شاهدين، أمّا حديث أنس قد تفرد به العلاء

بن إسماعيل العطار ، وهو مجهول قاله البيهقي ، وقال الدار قطنى: تفرد به العلاء بن إسماعيل عن حفص بن غياث وهو مجهول. وبالجمله: والإنصاف ما قاله النووي، ولا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر والخلاف في الأفضلية والكل سنة ، وبالله التوفيق .

باب ما جاء في السجود على الجبهة والأنف

(حدثنا أبو عامر) ، العقدى . (كان إذا سجد أمكن أنفه وجبهته الأرض) ، وفي ظاهره دلالة أن يسجد على الجبهة والأنف جميعا ، فأما الجبهة فيجب وضعها ، لأن للجبهة مزية على سائر الأعضاء واختصاصاً بحقيقة السجود ، وهذا يعلم من الأدعية الواردة في السجود ، فذكر الجبهة ليس لبيان ما ينبغي في العمل ، بل لبيان الجبهة بحقيقة السجدة ، وأما الأنف فمستحب وضعه ، فلو ترك جان ، فافهم . (ونحو يديه) ، يعني : أبعد يديه عن جنبيه . (ووضع كفيه حذو منكبيه) ، وفيه مشروعية وضع اليدين حذو المنكبين . (حديث أبي حميد حديث حسن صحيح) ، وأخرجه أبو داود ، وبهذا اللفظ أخرجه أيضاً ابن خزيمة . (وعليه العمل عند أهل العلم أن يسجد الرجل على جبهته وأنفه ، فإن سجد على جبهته دون أنفه فقال قوم من أهل العلم : يجزيه ، وقال غيرهم : لا يجزيه حتى يسجد على الجبهة والأنف) ، اتفق الأئمة على أن السجود بالجبهة والأنف مسنون ، واختلفوا في الإقتصار على أحدهما ، فذهب أحمد وإسحاق إلى أنه لا يصح الإقتصار بأحدهما ، وقال مالك والشافعي في أظهر قوليه وأبو يوسف ومحمد : جان

الاقتصار بالجبهة دون الأنف، وهى رواية عن الإمام الأعظم، وقال الإمام الأعظم: يجوز الاقتصار بأحدهما، الجبهة والأنف سواء، يعنى: إِنَّ سَجَدَ بِالْجَبْهَةِ وَحْدَهَا أَوْ بِالْأَنْفِ وَحْدَهُ جَازٌ، ونقل ابن عابدين رجوع الإمام عنها والكراهة التحريمية، كما صرح بها ابن الهمام فى الفتح. واستدل له بما ورد فى الحديث فى دعاء سجدة التلاوة: "سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره" فإنه أسند السجود إلى الوجه، رواه الترمذي والنسائي وأبو داود من حديث عائشة، وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح.

وتوضيح الإستدلال بأن السجود فعل بعض الوجه على الأرض، لأنه لا يمكن ب كله فيكون بالبعض مأموراً والأنف بعضه. واستدل له بقوله سبحانه: ﴿وَيَخْرُونَ لِلْأُنْقَانِ سَجْدًا﴾ حيث مدحهم بخروورهم على الأنقان فى السجود، فإذا سقط السجود على الذقن بالإجماع، يصرف الجواز إلى الأنف، لأنه أقرب إلى الحقيقة. واستدل برواية ابن عباس التى رواها الشيخان بلفظ: أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده على أنفه، وجه الإستدلال أنه ذكر الجبهة، وأشار إلى الأنف، فدل أنه المراد، فإن الإشارة أبلغ بالتعين، وفيه ما فيه فتدبر. قال أبو النعمان: فبعد هذه الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة كيف الرجوع وكيف الكراهة التحريمية! . والأحاديث الواردة فى عدم جواز الإقتصار بالأنف كلها معلولة، انظر العمدة. واستدل الشافعي ومالك برواية ابن عباس التى رواها الشيخان بلفظ: أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء، وفيه: "وبالجبهة"، واستدل بحديث أبى حميد رواه الترمذي وأبو داود وغيرهما من طريق خليح بن

سليمان ، وهو وإن كان من رجال الستة ولكن ضعفه النسائي وابن معين وأبو حاتم وأبو داؤد ويحيى القطان والساجي، كما في الميزان ونصب الراية. واستدل القائلون بوجوب الجمع بينهما برواية ابن عباس التي رواها مسلم والنسائي بلفظ: أمرت أن أسجد على سبع، وفيه الجبهة والأنف، وبالجملة: فالأمر هو الله جل جلاله ، فالمفاد هو الوجوب ، وأمّا قوله : ووضع كفيه حذو منكبيه ، وإليه ذهب الشافعي ، وعند أبي حنيفة السنة في السجود وضع الوجه بين الكفين، ولفظ آخر وضع اليدين حذاء الأذنين وهو مذهب أحمد، نص عليه في المغني.

في حديث أبي حميد حديث الباب، وضع كفيه حذو منكبيه، وبه احتج الشافعي رحمته الله، وفي حديث وائل بن حجر عند مسلم في صحيحه: سجد فوضع وجهه بين كفيه، وعند إسحاق في مسنده: بلفظ: وضع يديه حذاء أذنيه، وعند الطحاوي: بلفظ: كانت يداه حيال أذنيه، وبه يقول أبو حنيفة، ويقول الزيلعي: وحديث مسلم يرشدنا إلى مذهبنا، قال: ومن وضع وجهه بين كفيه كانت يداه حذاء أذنيه، وقال الطحاوي: من ذهب في رفع اليدين إلى حيال المنكبين قال به في السجود أيضاً، ومن ذهب إلى حيال الأذنين قال به أيضاً في السجود، وبالجملة إن الكل سنة.

باب ما جاء أين يضع الرجل وجهه إذا سجد

قوله: **(عن الحجاج)**، هو ابن أرطاة، صدوق كثير الخطأ والتدليس. **(عن أبي إسحاق)**، اسمه عمرو بن عبد الله، ثقة عابد. **(فقال بين كفيه)**، كان يضع وجهه بين كفيه، وفي حديث أبي حميد الذي تقدم: وضع كفيه حذو منكبيه. ومن هذين الحديثين

المختلفين وما في معناهما اختلف أهل العلم، فذهب بعضهم إلى حديث البراء هذا وما في معناه، وذهب بعضهم إلى حديث أبي حميد وما في معناه، والكل جائز وسنة. (**حديث البراء حديث حسن**)، وأخرجه الطحاوي في شرح الآثار. (**وهو الذي اختاره بعض أهل العلم أن يكون يده قريباً من أذنيه**)، قال الطحاوي في شرح الآثار بعد ذكر حديث أبي حميد ووائل والبراء لفظه: فكان كل من ذهب في الرفع في افتتاح الصلاة إلى المنكبين يجعل وضع اليدين في السجود حيال المنكبين أيضاً، وكل من ذهب في الرفع في افتتاح الصلاة إلى الأذنين يجعل وضع اليدين في السجود حيال الأذنين أيضاً. أقول: وقد فرغنا من التفصيل في الباب السابق فلانعيده ثانياً، فافهم.

باب ما جاء في السجود على سبعة أعضاء

والغرض أن يسجد بحيث يكون الساجد سبعاً، لا أن يسجد هو ويكون السبع آلات له. (**حدثنا بكر بن مضر**)، بن محمد بن حكيم المصري، أبو محمد أو أبو عبد الملك، ثقة ثبت من الثامنة، روى عن جعفر بن ربيعة ويزيد بن أبي حبيب وغيرهما، وعنه ابن وهب وابن القاسم وقتيبة. (**عن ابن الهادي**)، هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي أبو عبد الله المديني، ثقة مكثّر من الخامسة. (**عن محمد بن إبراهيم**)، بن الحارث بن خالد بن صخر التيمي المديني أبو عبد الله، قال الخزرجي: أحد العلماء المشاهير، روى عن انس وجابر وعائشة، وعنه يزيد بن الهاد ويحيى بن أبي كثير ويحيى بن سعيد الأنصاري وعدة، قال ابن سعد: كان فقيهاً محدثاً ووثقة ابن

معين والناس . (**عن عامر بن سعد بن أبي وقاص**) ، الزهري
المديني ثقة . (**عن عباس بن عبد المطلب**) ، عم النبي ﷺ .
(**سجد معه سبعة إرباب**) ، جمع إرْب وهو العضو . (**وجهه**
وكفاه وركبته وقدماه) ، وفي التعبير بالوجه في حديث الباب
تأيد لما ذهب إليه أبو حنيفة ، وفي حديث الباب لفظ الكفين ،
ووقع في أحاديث آخر من لفظ اليدين ، والمراد بالقدمين
أطراف القدمين يعنى : الأصابع ، ورد في حديث طاؤس عن ابن
عباس في جامع البخاري وفي صحيح مسلم قال قال رسول الله
ﷺ : أمرت أن أسجد على سبعة أعظم : على الجبهة واليدين
والركبتين وأطراف القدمين **وَلَا تَكْفِتِ الثِّيَابَ وَلَا الشَّعْرَ** . قوله :
(**حديث العباس حديث حسن صحيح**) ، أخرجه الأئمة
الخمسة إلا البخاري .

(**أمر النبي ﷺ**) ، أمر على صيغة المجهول في جميع الروايات
، فاعله هو الله جل جلاله ، قال البيضاوي : وعرف ذلك بالعرف ،
وحديث ابن عباس هذا ورد في جامع البخاري من خمس طرق
في أبواب متفرقة ، فعلى الأولى والرابعة : أمر النبي ﷺ ، وفي
الثالثة والخامسة : أمرت ، وكذا في رواية أبي داود عن ابن عباس
عن النبي ﷺ ، قال : أمرت ، فجميع هذه الروايات يقتضى
الوجوب . وما قال الحافظ : لأنه ليس فيه صيغة إفعال فساقط ، لأن
لفظ "أمر وأمرت" أدل على الوجوب ، وإن لم يرد بصيغة إفعال ،
فالمفاد واحد . ولا يتوهم خصوصيته من صيغة المفرد ، حيث ورد
بلفظ : أمرنا ، عند البخاري في جامعه ، وهو دال على العموم ، ولا
شك أن عموم أدلة التأسى وتقتضى على أن الأمة تدخل معه في
الأمر ، إذا لم يقم دليل الاختصاص . وبالجمله : فالأمر من الله
للوجوب ، فتأمل . (**ولا يكف**) ، يعنى : لا يضم ولا يجمع . (**شعره**) ،

يعنى: شعر راسه، والأظهر النهي عنه في حال الصلاة، والحكمة في النهي أن الشعر يسجد، قال ابن عمر رضي الله عنهما لرجل رآه يسجد وهو معقوص الشعر: أرسله يسجد معك، قاله في العمدة. **(ولا ثيابه)**، وأمّا النهي عن كف الثوب، فالظاهر أن ذلك مع أنه يشبه العبث بالثوب تكلف عمل ينافي الخشوع المطلوب، ولم يرد فيه حديث ولا أثر أنها تسجد، ولا يبعد أن يقال: إن الحكمة في ذلك إنه إذا رفع ثوبه وشعره عن مباشرة الأرض أشبه المتكبرين. قوله: **(هذا حديث حسن صحيح)**، وأخرجه البخاري ومسلم.

باب ما جاء في التجافي في السجود (يعني: التفريج فيه)

(عن داود بن قيس)، الدبّاغ المديني ثقة فاضل. **(عن عبيد الله بن عبد الله بن أقرم)**، "بتقديم القاف" حجازي ثقة من الثالثة. **(عن أبيه)**، يعني: عبد الله بن أقرم، وهو صحابي. **(بالقاع)** الموضع المستوي الواسع. **(من نمرة)**، موضع بعرفات. **(إلى عفرتي إبطيه)**، العفرة "بالضم" هو بياض غير خالص. **(أرى بياضه)**، والبياض يكون عند النتف، والعفرّة عند وجود الشعر، والأظهر أنّه كان ذلك في حالة الإحرام، فلا يرد عليه ما قال ابن تين: فيه دليل على أنه لم يكن عليه قميص لانكشاف إبطيه. وزعم أبو نعيم في دلائل النبوة: أن بياض إبطيه من علامات النبوة. أقول: هذا زعمه بزعمه، وأيضاً ما قال القرطبي: إن إبطي رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم لم يكن عليهما شعر وإنه من خصائصه، رده العراقي وقال: الخصائص لا تثبت بالاحتمال، فافهم. **(والعمل على هذا عند أهل العلم)**، يعني: أن التجافي في السجود إبعاد العضدين عن الجنبين وتفريج اليدين وعدم

افتراش الذراعين على الأرض. وهذه هيئة مسنونة متفقة بين الأمة لاخلاف فيها، وفي حديث أبي حميد عند الترمذي نفسه، وعند أبي داود: فيجافى يديه عن جنبيه، وفي حديث ميمونة عند مسلم: كان النبي ﷺ يجافى يديه فلو أن بهمة أرادت أن تمر لمرت، وحديث اللباب أخرجه أحمد في مسنده من طريق عبد الرحمن بن مهدي، ومن طريق وكيع، ومن طريق أبي نعيم كلهم عن داود بن قيس، وبالله التوفيق.

باب ما جاء في الاعتدال في السجود

قال الشيخ الحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد: المراد بالاعتدال هنا وضع هيئة السجود على وفق الأمر. أقول: حديث مسلم إذا سجد العبد سجد معه سبعة أعظم يشير إلى هذا المعنى، فافهم. (عن أبي سفيان)، اسمه طلحة بن نافع، نزيل مكة صدوق، قاله في التقريب، وقال في الخلاصة: رَوَى عن أبي أيوب وابن عباس وجابر وعنه الأعمش وأكثر، قال أحمد والنسائي: ليس به باس، وقال ابن معين، لا شيء. (إذا سجد أحدكم فليعتدل)، والمراد من الاعتدال في السجود أن تكون السجدة على هيئة مسنونة من التوسط بين الافتراش والقبض وغير ذلك، والحكمة فيه أنه أشبه للتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة من الأرض، وأبعد من هيئة الكسالة، فالغرض من الاعتدال في السجود بالهيئة المذكورة هو سجد كل عضو. (ولا يفتersh ذراعيه افتراش الكلب)، لا يخفى أن المطلوب عند الشرع أن يكون المصلي في صلاته على أعدل حال وأحسن هيئته، فمن كان خلق على أحسن تقويم لا ينبغي له أن يحضر

بين يدي خالقه على هيئته الأنعام. ومن ههنا ورد الشرع بالنهي عن التشبه بالحيوانات في الصلاة، فنهي عن افتراش السبع وإقعاء الكلب والتفات الثعلب وبروك البعير ونقرة الديك وغيرها. فالنهي عن افتراش السبع ورد من حديث عائشة عند مسلم، وفيه: وينهى أن يفترش الرجل ذراعيه افتراش السبع، وكذا من حديث ابن عمر عند عبد الرزاق، ومن حديث عبد الرحمن بن شبل عند النسائي وأبي داود والدارمي، ومن حديث أبي هريرة عند أبي خزيمة، حكاها في الفتح، وبمعناه النهي عن انبساط الكلب في حديث أنس عند الجماعة، وفي حديث الباب النهي عن افتراش الكلب من حديث جابر، وأخرجه أحمد وابن خزيمة، والنهي عن إقعاء الكلب والتفات الثعلب ونقرة الديك ثبت من حديث أبي هريرة عند أحمد، قال: نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلاث: عن نقرة الديك، وإقعاء كإقعاء الكلب، والتفات كالتفات الثعلب، وإسناده حسن، قاله في الفتح الرباني عن زوائد الهيثمي. وبالجمله: وردت الشريعة بالنهي عن التشبه بالحيوانات، فإن التشبه بالأشياء الخسيسة يشعر بالتهاون وقلة الاعتناء مع قبح الهيئة وقلة الأدب، فالخشوع وحسن الهيئة مرعي في الصلاة، وجعله الشرع زينة للمصلي وصلاته، فجعله من الآداب، ولذا قد اتفقت الأمة على هذه الأشياء من غير خلاف فيه.

(**حديث جابر حديث حسن صحيح**) ، وأخرجه أحمد والترمذي، وابن خزيمة، قاله الحافظ في الفتح. قوله (**اعتدلوا في السجود**) ، والمراد به تكامل الهيئة باستقرار كل عضو مكانه، وكذا في الركوع والقومة والجلسة. واستثنى القيام والقعود لأنه ثبت التنوع في قيامه جداً، فتارة جعله أطول من

أطول، وتارة قصره حسب مادعته الحاجة، بخلاف تلك المواضع الأربعة فإنها كانت على شاكلة واحدة غالباً. **(هذا حديث حسن صحيح)**، وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي.

باب ما جاء في وضع اليدين ونصب القدمين في السجود

(حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن)، هو الدارمي الإمام الحافظ صاحب المسند. **(حدثنا وهيب)**، وهو ابن خالد بن عجلان الباهلي البصري ثقة ثبت، قاله الحافظ. **(عن محمد بن عجلان)**، المديني صدوق، قاله في التقريب. **(عن محمد بن إبراهيم)**، بن الحارث بن خالد التيمي المديني، ثقة له أفراد. **(عن عامر بن سعد بن أبي وقاص)**، ثقة كثير الحديث. **(عن أبيه)**، سعد بن أبي وقاص أحد العشرة، ومناقبه كثيرة. **(أمر بوضع اليدين)**، الغرض في الحديث من وضع اليدين حذاء المنكبين أو حذاء الأذنين ليتحقق الأدب المسنون وإن سجودهما يتحقق بهذه الهيئة، فيكون الأمر بوضع اليدين في هذا الحديث ضد الانبساط والافتراش. **(ونصب القدمين)**، والمراد به نصب القدمين بحيث يحصل توجيه أصابع الرجلين نحو القبلة، وهذا وقع مصرحاً في حديث أبي حميد في جامع البخاري في باب سنة الجلوس للتشهد: فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة. **(قال المعلى: حدثنا حماد بن مسعدة عن محمد بن عجلان)**، يريد أن المعلى بن أسد روى هذا الحديث عن وهيب وعن حماد بن مسعدة، كلاهما عن محمد بن عجلان عن محمد بن إبراهيم عن عامر بن سعد، فأما وهيب فأسند الحديث فقال: عن أبيه أن النبي صلى الله عليه

وسلم، وأمّا حماد بن مسعدة فأرسله، ولم يذكر عن أبيه وحديث حماد بن مسعدة المرسل هو أصح من حديث وهيب المسند، فإن غير واحد رواه مرسلًا نحورواية حماد بن مسعدة، فتأمل.

باب ما جاء في إقامة الصلب إذا رفع راسه من السجود

والركوع

الغرض إثبات التعديل والاطمينان في القومة والجلسة، وهو كذا لك عند الحنفية غير أنهم اختلفوا، فالعامة على استينانه فيهما مثل استينان القومة والجلسة، وبعض محققي الحنفية إلى وجوبهما ووجوب التعديل فيهما وتقديم بيانه بما يكفي.

(قريباً من السواء)، فيه إشعار بأن في هذه الأفعال تفاوتاً، بعضها كان أطول من بعض. وحديث البراء هذا أخرجه مسلم في باب اعتدال أركان الصلاة من طريق هلال بن أبي حميد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: رمقت الصلاة مع محمد ﷺ فوجدت قيامه فركعته، فاعتداله بعد ركوعه فسجدته فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته ما بين التسليم والإنصراف قريباً من السواء، فهذا اللفظ نظراً إلى الأحاديث الواردة في صلاته لا يشك فيه أنه مبالغة من الراوي حيث يقارب بين القيام والركوع والقومة والسجدة والجلسة بين السجدين والجلسة ما بين التسليم والإنصراف كلها. وفي رواية البخاري: ما خلا القيام والقعود، فاستثنى القيام والقعود ليدفع الاستبعاد الذي ينشأ فيه نظراً إلى سائر

الروايات ، فكأنه أراد بهذا الاستثناء التوفيق بين الروايات وجنح بعض الأعيان إلى الجمع باختلاف الأحوال ، أو الغرض التناسب دون التقارب ، لأن المراد بقوله قريباً من السواء ليس أنه كان يركع بقدر قيامه وكذا السجود بل المراد أن صلاته كانت قريبة معتدلة فتدبر . (**حديث البراء حديث حسن صحيح**) ، وأخرجه البخاري ومسلم .

باب ما جاء في كراهية أن يبادر الإمام في الركوع

والسجود

المبادرة تكره تحريماً فيكون تركها واجباً ، بأن متابعة المقتدي الإمام في الأركان الفعلية لاخلاف في لزومها عند الأئمة ، إذ هي مواضع الاقتداء ، والأصل فيه قوله عليه السلام : إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ، رواه البخاري ومسلم ، وإنما الاختلاف بينهم في المتابعة في الركن القولي وهو القراءة . (**حدثنا سفيان**) ، وهو الثوري . (**عن أبي اسحاق**) ، هو السبيعي . (**عن عبد الله بن يزيد**) ، صحابي صغير ، كان أميراً على الكوفة في زمن ابن الزبير . (**وهو غير كذوب**) ، يعني : غير كاذب ، والغرض نفي مطلق الكذب وإن كان الكذب صيغة مبالغة ، قاله الحافظ البدر العيني ، واستدل بقوله تعالى : ﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾ . اختلفوا في هذا اللفظ في حق مَنْ قال ، فقال يحيى بن معين والحميدي وابن الجوزي : إنه في حق عبد الله بن يزيد ، وهو مقول أبي اسحاق السبيعي ، وقال الخطابي والقاضي عياض والنووي : إنه من كلام عبد الله بن يزيد في حق البراء ،

وإليه جنح الحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد والبدر والشهاب،
ويؤيده لفظ ابن خزيمة في صحيحه من طريق محارب بن دثار،
قال: سمعت عبد الله بن يزيد على المنبر يقول: حدثني البراء
وكان غير كذوب، حكاه البدر العيني.

فإن قال قائل: الصحابة كلهم عدول، فكيف احتاج إلى
التزكية بنفى الكذب؟ والجواب: بأن مثل هذا ربما يكون لداعية
مقام وتحقيق غرض، قال مثل ذلك الخطابي ثم القاضي عياض
ثم النووي بأن ذلك لا يوجب تهمة في الراوي، وإنما يوجب حقيقة
الصدق له، لأن هذه عادتهم إذا أرادوا تأكيد العلم بالراوي والعمل
بما روى. ثم ذكروا له نظائر كما يقول أبو هريرة: سمعت خليلي
الصادق المصدق، ويقول ابن مسعود: حدثني الصادق
المصدق، ويقول ابن عباس: حدثنا رسول الله ﷺ الصادق
المصدق، ويقول أبو مسلم الخولاني حدثني الحبيب الأمين
عوف بن مالك الأشجعي، فالغرض في أمثال هذه ليس التعديل،
بل تقوية الحديث وتفخيمه والمبالغة في تمكينه من النفس
والحث على العمل، فافهم. **(لم يحسن رجل مناظره)**، من: حنا
يحنى، وحنأ يحنو، بالياء والواو، وضبطوا في رواية البخاري
من الأول، وفي رواية مسلم من الثاني، قال النووي: كلاهما
صحيحان. **(حتى يسجد)**، وفي رواية البخاري ومسلم من
طريق القطان عن سفيان: حتى يقع ساجداً، وفي رواية أبي
خيثمة عن أبي إسحاق: حتى يضع جبهته على الأرض، وهذه
الألفاظ وأمثالها بيان لفظ رواية الباب، وكذلك ما عند مسلم في
رواية: حتى نراه قد سجد، فيكون المراد شروعه في الركن دون
فراغه منه.

(وحديث البراء حديث حسن صحيح)، وأخرجه البخاري

ومسلم. **(وبه يقول أهل العلم إن من خلف الإمام إنما يتبعون الإمام فيما يضع ولا يركعون إلا بعد ركوعه)**، اختلفوا فذهب الشافعي وأحمد إلى المعاقبة، وذهب مالك وأبو حنيفة إلى المقارنة، يعنى المقارنة بلا تعقيب سنة عندهما. احتج الحافظ في الفتح بقوله: إنما جعل الإمام ليؤتم به على انتفاء المقارنة والمساابقة والمخالفة، وكذا النووي احتج بحديث البراء المذكور في الباب بأن السنة للمأموم التأخر عن الإمام قليلاً، كذا في شرح مسلم للنووي. ولكن حديث: إنما جعل الإمام ليؤتم به، ليس فيه دلالة على انتفاء المقارنة، بل هو أدل على المقارنة والمعية، وحديث البراء هذا حين بدن النبي ﷺ وكبر سنه، فلو قارنوا معه في الأفعال ربما أمكن أن يتقدموا عليه، وقد نهوا عنه فلذا أمروا بالتعقيب، ويدل عليه حديث أبي موسى الأشعري وحديث معاوية بن أبي سفيان وحديث جبير بن مطعم وحديث ابن مسعدة، فأما حديث أبي موسى فأخرجه ابن ماجه في سننه، قال قال رسول الله ﷺ: إني قد بدنت فإذا ركعت فاركعوا وإذا رفعت فارفعوا الخ، وأما حديث معاوية فأخرجه أبوداؤد في سننه وابن ماجه واللفظ لأبي داؤد، وقال قال رسول الله ﷺ: لا تبادروني بركوع ولا بسجود، وفيه: إني قد بدنت، وأما حديث جبير بن مطعم فأخرجه الطبراني في الكبير، قال قال رسول الله ﷺ: إني قد بدنت فلا تبادروني بالقيام في الصلاة والركوع والسجود، قال الهيثمي في الزوائد: ورجاله رجال الصحيح، وأما حديث ابن مسعدة فأخرجه أحمد في مسنده، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إني قد بدنت، فمن فاته ركوع أدركه في بطأ قيامي أو بطيء قيامي، قال الهيثمي: ورجاله ثقة. وفقه هذه الأحاديث أن الصحابة لشدة حرصهم

لمشاركتة ﷺ في ركن وغاية عنايتهم بأدائه ، بحيث تساوي كمية العبادة معه ، كان من الممكن المسابقة والمبادرة منهم ، فنبههم على أن لا يبادروا كيلا يسابقوا وما كان يختلج قلوبهم من نقصان كمية عبادتهم عن عبادته ، فأزاحه بقوله : فتلک بتلك ، تسلية لقلوبهم ، فإذاً لا يكون حديث الباب نصاً مسوقاً في المعاقبة ، بل يكون مسوقاً لنفي المسابقة . وبالجملة : فحديث البراء حجة لأبي حنيفة لأعليه ، وبالله التوفيق .

باب ما جاء في كراهية الإقعاء بين السجدين

الإقعاء نوعان ، أحدهما : أن يلصق أليتيه بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض كاقعاء الكلب ، وهذا يكره تحريماً ، وثانيهما : أن ينصب قدميه ويقعد على عقبيه ، وهذا يكره تنزيهاً . وإن الإقعاء بكلا المعنيين مكروه عند الأئمة الأربعة ، وهذا حقه المارديني في الجوهر النقي وابن عبد البر في الإستذكار ، ولكنه بالمعنى الأول مجمع بين الأمة ، وبالمعنى الثاني أجازة جماعة ، فإن الرخصة في الإقعاء بالمعنى الأول لم يثبت في المرفوع ولا في الموقوف ولا عن أحد من السلف تعاملًا ، فافهم . (**حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن**) ، هو الدارمي الإمام الحافظ الثقة المتقن . (**عن الحارث**) ، قال الذهبي في الميزان : من كبار العلماء التابعين ، وعن ابن معين في رواية : ليس به باس ، وفي أخرى ، ثقة ، قال الحافظ في تهذيب التهذيب : قرأت بخط الذهبي في الميزان أن النسائي مع تعنته في الرجال قد احتج به وقوى أمره ، وفي التهذيب والتقريب : كذبه الشعبي ، وروى مسلم في مقدمة صحيحه بإسناده عن

الشعبي، حدثني الحارث الأعور، وكان كذاباً، قال النووي في شرحه، وهو متفق على ضعفه، والترمذي ضعف به حديث الباب، والظاهر أنه يكذب في حكاياته، وأما في حديث النبوي فلا فتأمل ولا تغفل. (**والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم**)، وإليه ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد والشافعي في أظهر قوليه. (**يكرهون الإقعاء**)، يعني: يكرهون الإقعاء على كلا المعنيين، ومن الأدلة في النهي عن الإقعاء ما أخرجه أحمد في مسنده بسند قوي من حديث أنس من طريق يحيى بن اسحاق قال: أخبرني حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس: أن رسول الله ﷺ نهى عن الإقعاء والتورك في الصلاة، ويحيى بن اسحاق شيخ أحمد من رجال مسلم والأربعة، وحماد بن سلمة من رجال مسلم والأربعة، فلا شك في صحة الإسناد. ومنها: حديث الحسن عن سمرة عند الحاكم قال: نهاني رسول الله ﷺ عن الإقعاء في الصلاة، وقال: صحيح على شرط الشيخين، قاله الزيلعي في نصب الراية. ومنها: حديث أبي هريرة عند أحمد بإسناد حسن: نهاني رسول الله ﷺ عن ثلاث، وفيه: وإقعاء كإقعاء الكلب. ومنها: حديث أنس مرفوعاً نهى عن الإقعاء والتورك في الصلاة. ومنها: حديث أبي حميد الساعدي عند أبي داود والترمذي بإسناد صحيح ما يدل على نهى الإقعاء، وظهر من هذه الروايات أن ما قاله النووي في شرح مسلم: أحاديث النهي عن الإقعاء وأسانيدها كلها ضعيفة، ليس بشيء، حيث فيها ما هو صحيح وفيها ما هو حسن، فتفكر.

باب في الرخصة في الإقعاء

تقدم في الباب المتقدم أن الإقعاء على نوعين . (**جفاء بالرجل**) ، الجفاء في الأصل : البعد عن الشيء قال الحافظ في التلخيص : ضبط ابن عبد البر بكسر الراء ، وغلط من ضبطه بفتح الراء ، وخالفه الأكثرون ، وقال النووي رد الجمهور على ابن عبد البر وقالوا : الصواب بفتح الراء وضم الجيم ، وهو الذي يليق به اضافة الجفاء إليه ، وقد روى عن أحمد " جفاء بالقدم " ، وهو يؤيد ابن عبد البر ، ويؤيد الجمهور ما روى ابن أبي خيثمة " جفاء بالمرء " ، وأوضح ما يؤيد الجمهور لفظ البيهقي : " جفاء اذا فعله الرجل " .

قوله : (**سنة نبيكم**) ، استدل به النووي في شرح مسلم ، ولمالك وأبي حنيفة وأحمد ما روى محمد في موطاه من طريق مالك عن ابن عمر عن صدقة بن يسار عن المغيرة بن الحكيم : رأيت ابن عمر يجلس على عقبه بين السجدين في الصلاة ، فذكر ذلك له ، فقال : إنها ليست سنة الصلاة ، وإنما أفل من أجل أن أشتكى ، وفي المغني : وفعله ابن عمر ، وقال : لا تقتدوا بي فإنني قد كبرت ، وصدقة بن يسار والمغيرة بن الحكيم كلاهما من رجال مسلم ، فالإسناد صحيح على شرطه .

ومن المعلوم عند المحديثين أن نقل ابن عمر في باب السنة أوثق من نقل ابن عباس ، فإن ابن عباس ربما يقول باجتهاده ورأيه ، ثم يعبر عنه بالسنة ، وترجيح ما روى عن ابن عمر على ما روى عن ابن عباس لما صح عن ابن عمر أنه كان كثير الإتيان لآثار رسول الله ﷺ شديد الاحتياط في فتواه ، هذا ما ذكره ابن عبد البر في الإستيعاب ، وقد صح عن مالك : أنه سمع مشائخه

يقولون: من أخذ بقول ابن عمر لم يدع من الاستقصاء شيئاً. وما ذكر البيهقي في سننه من: أن ابن عمر موافق لابن عباس فلا يقاوم ما صح عنه عند مالك من النفي عنه. ويؤيده عدم التعامل به في عهد مالك على أنه يحتمل أن يراد سنة حالة العذر لا مطلقاً، ويؤيده قول ابن عمر: من أجل أن أشتكى، وقوله: فاني قد كبرت، فلا تعارض في إثباته ونفيه.

وجنح الخطابي والماوردي إلى أن الإقعاء منسوخ، ولعل ابن عباس لم يبلغه النسخ، وجنح البيهقي إلى الجمع بينهما بأن الإقعاء ضربان، وتبع البيهقي على هذا الجمع ابن الصلاح والنووي، وأنكرا على من ادعى فيهما النسخ، وقالوا: وكيف ثبت النسخ مع عدم تعذر الجمع وعدم العلم بالتاريخ؟! وقد روى عن جماعة من السلف من الصحابة والتابعين فعله، ونص الشافعي في البويطي على استحبابه، قاله النووي فالقول بالنسخ غفلة.

ثم إنه لا فرق بين قولهم من السنة وبين قولهم سنة نبيكم، فإن الغرض من السنة أيضاً هو سنة النبي ﷺ، فتأمل ولا تغفل.

(وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث من أصحاب

النبي ﷺ)، وهو قول عبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير. (لا

يرون بالإقعاء باساً)، يعنى: بالإقعاء على العقبين. (وهو قول

بعض أهل مكة من أهل الفقه والعلم)، وهو قول عطاء

وطائوس ونافع، وهو القول الأشهر من الشافعي، يقول النووي في

شرح مسلم في باب جواز الإقعاء على العقبين تبعاً للبيهقي: إن

هذا الإقعاء سنة بين السجدين، وهو مراد ابن عباس بقوله:

سنة نبيكم، ويقول أيضاً: وقد نص الشافعي في البويطي

والإملاء على استحبابه في الجلوس بين السجدين، وحمل

حديث ابن عباس عليه جماعة من المحققين منهم البيهقي

والقاضي عياض وآخرون. **(وأكثر أهل العلم يكرهون الإقعاء بين السجدين)** ، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في قول ، يقولون : إن الإقعاء بكلا المعنيين مكروه ، وقال الشيخ الحافظ قاسم بن قطلوبغا في الأسوس في كيفية الجلوس : إن ما قاله النووي لم يذهب إليه أحد من الأئمة الأربعة ، والله أعلم .

باب ما يقول بين السجدين

(حدثنا سلمة بن شبيب) ، النيسابوري ، نزيل مكة ، ثقة من شيوخ الترمذي ومسلم . **(عن كامل أبي العلاء)** ، التميمي الكوفي صدوق يخطئ ، قاله في التقريب . **(هذا حديث غريب)** ، تفرد به كامل أبو العلاء ، قال في التقريب : صدوق يخطئ ، وقال النسائي : ليس بالقوي وقال مرة : ليس به باس ، وقال ابن حبان : كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ، قاله في الميزان . فقول النسائي : ليس بالقوي جرح مبهم ، ثم هو معارض بقوله : ليس به باس ، وأما قول ابن حبان فغير قادح ، قال بعض الأشياخ : فإنه متعنت ومسرف ، هذا تقرر في مقرة ، قال المنذري : وثقة ابن معين ، وسكت عنه أبو داود ، وقال ابن عدي : لم أرَ للمتقدمين فيه كلاماً ، وفي بعض رواياته أشياء أنكرتها ، ومع هذا أرجو أنه لا باس به ، فحديثه إن لم يكن صحيحاً فلا ينزل عن درجة الحسن فتدبر . **(يقول بين السجدين : اللهم اغفر لي الخ)** ، ذكر الرافعي والنووي أن يقول بين السجدين هذا الدعاء ، وذكر ابن قدامة في المغني ومثله في شرح المقنع عند الحنابلة : ويجب عنده مرة ، واحتج بحديث حذيفة أن النبي ﷺ

كان يقول بين السجدين : رب اغفر لي رب اغفر لي ، رواه النسائي وابن ماجه ورواه مسلم في صحيحه . (وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق يرون هذا جائزاً في المكتوبة والتطوع) ، وليس في الجلسة ذكر مسنون في المكتوبة عند أبي حنيفة ومالك ، وفيها ذكر مسنون عند الشافعي وأحمد ، وصرح أصحابنا باستحباب مراعاة الخلاف . ومن ههنا هو حسن عندنا خروجاً عن الخلاف ، وبالأخص في هذا العصر الذي قلما يعتنى فيه بالإطمينان في الجلسة ، قال ابن عابدين : قال أبو يوسف للإمام الأعظم ، أيقول الرجل إذا رفع راسه من الركوع والسجود : اللهم اغفر لي ، قال يقول : ربنا ولك الحمد ، وسكت . ولقد أحسن في الجواب إذ لم ينهه عن الاستغفار ، بل فيه إشارة إلى أنه غير مكروه ، إذ لو كان مكروهاً لنهى عنه ، كما ينهى عن القراءة في الركوع والسجود . وعدم كونه مسنوناً لا ينافي الجواز كالتسمية بين الفاتحة والسورة ، بل ينبغي أن يندب الدعاء بالمغفرة بين السجدين خروجاً من خلاف الإمام أحمد ، لإبطاله الصلاة بتركه عامداً . وبالجمله : الاقتصار باللهم اغفر لي يكفي للخروج عن الخلاف ، وهو الذي سأل أبو يوسف الإمام عنه ، والله أعلم .

باب ما جاء في الاعتماد في السجود

الإعتماد نوعين : أحدهما : وضع المرفقين على الركبتين أو الفخذين في السجود حالة العذر ، وإليه ذهب أبو حنيفة وأحمد قولاً واحداً ، نص عليه الموفق في المغني ، وقال الحافظ ابن عبد البر في التمهيد : مذهب مالك كمذهب أبي حنيفة ، وهو أعلم

الناس بمذهبه، وكذلك في قواعد ابن رشد. وثانيهما: أن يعتمد بيديه على الأرض عند القيام إلى الركعة الثانية، وهو عند الشافعية، وقالوا: إنه سنة، قال النووي في شرح المذهب: قال أصحابنا: وسواء قام من الجلسة أو السجدة يسن أن يقوم معتمداً بيديه على الأرض، سواء في هذا القوي والضعيف والرجل والمرأة، وقال إن ذلك مذهب مالك وأحمد. أقول: هذا خطأ بل هو مذهب مالك والشافعي. **(عن سُهَيْبٍ)**، بضم السين وفتح الميم وشدة الياء، قال أحمد وأبو حاتم: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي في الجرح والتعديل ثقة، قاله في تهذيب التهذيب. **(عن أبي صالح)**، وهو ذكوان. قوله: **(إذا تفرجوا)**، يعنى: إذا باعدوا اليدين عن الجنبين ورفعوا البطن عن الفخذين في السجود. **(استعينوا بالركب)**، قال ابن عجلان أحد رواة الحديث: وذلك أن يضع مرفقيه على ركبتيه إذا طال السجود وأعياه. والحديث يدل على مشروعية الإستعانة بالركب في السجود عند المشقة في السجود، وحديث الباب من أحاديث صفة السجود، ويؤيده صنيع أبي داود في سننه حيث بوب على صفة السجود، وَأُورِدَ فيها أحاديث المجافاة وعدم الإفتراش، ثم بوب على الرخصة في ذلك وأخرج فيه حديث الباب. وصنيع البيهقي في سننه يؤيده أيضاً حيث أورد في جملة أبواب السجود: باب يعتمد بمرفقيه على الركبتيه إذا أطال السجود، وأخرج فيه حديث الباب. ويؤيده أيضاً لفظ حديث سُمى عن نعمان بن أبي عياش، وفيه: فرخص لهم أن يستعين الرجل بمرفقيه على ركبتيه أو فخذه. فهذا كله مما يؤكد أن الحديث من صفة السجود وصحة الترجمة ههنا، ولكن الذي وقع عند الحافظ علاء الدين مغلطائي في التلويح من نسخة

الترمذي، فيه: باب ماجاء في الإعتقاد إذا قام من السجود، وذكر أن أبا عيسى فهم منه غير ما فهم منه ابن عجلان، نص عليه البدر العيني في العمدة والشهاب في الفتح. وأيضاً صرح بأنه لم يقع في روايته: إذا انفرجوا، فجعل محل الاستعانة بالركب لمن يرفع من السجود طالبا للقيام. وبالجملية: اضطرب نسخ الترمذي ترجمة وحديثا، وباختلاف الترجمة والحديث يختلف المدلول. ثم إن الإمام الطحاوي أخرج حديث الباب في شرح الآثار، في باب التطبيق في الركوع، فجعل محل الإستعانة بأخذ الركب لمن يركع، وتنبيه له البدر العيني في العمدة بأن أبا داود والترمذي لم يحتجابه لذلك ولم يخرجاه في مثله. فتحصل من المجموع ثلاثة شروح: الأول: للترمذي، وحاصله على لفظ الحافظ علاء الدين: استعينوا بالركب عند القيام من السجود، وهذا التأويل لا يجري فيما أخرجه الترمذي من متن الحديث عندنا، لأن فيه: أن أصحابه اشتكوا مشقة السجود عليهم إذا تفرجوا، فقال: استعينوا بالركب، وهذا يدل على أن الشكاية كانت في حال السجود لا في حال القيام من السجود، فافهم. والثاني: للطحاوي أي: استعينوا بالركب في الركوع بالقبض عليها على خلاف التطبيق. والثالث: لأبي داود أي استعينوا بالمرافق في حال السجود، وقوله: استعينوا بالركب، أعم من أن يكون في الركوع أو في السجود والمعنى: استعينوا بأخذ الركب بالأيدي. فتخلص أن الحديث وإن كان باعتبار بعض ألفاظه نصاً في محل خاص، ولكنه بدلالة النص بذلك اللفظ، وبعبارة النص بلفظ آخر عام يشمل صفة الركوع والسجود وصفة القيام إلى الركعة من السجود، وعلى كل ذلك لا ينتهز دليلاً لصفة النهوض مطلقاً بل في حالة العذر والمشقة

خاصة . على أن الحق أنه لا دليل في لفظه ولا في معناه للاعتماد باليدين على الأرض ، فإن الحديث أجاز الاستعانة بالركب لا بالأيدي ، فلا مساغ فيه لما ذهب إليه الشافعي رحمته الله ، وإن استدل به البيهقي ثم النووي ، وإن الحديث هو مسوق في الإشتكاء عن حال السجود ، وأن المشقة فيه يكون عند الانفراج لا غير ، وبالأخص إذا طال . وهذا يوضحه قولهم : في سجوده ، وقولهم : لو أن بهمة أرادت أن تمر لمرث ، فهو بسياقه ولفظه في السجود ، وإن لم يكن معه لفظ : إذا انفرجوا ، أو ما هو بمعناه ، فلا يتغير مراد الحديث بوجوده أو بعمومه ، وعمومه بدلالة النص شيء آخر ، وبالله التوفيق .

قوله : **(هذا حديث لا نعرفه إلا)** ، رجال كلهم ثقات ، فقتيبة بن سعيد شيخ الترمذي من رجال الستة ، ثقة ثبت ، والليث هو ابن سعد المصري كذلك من رجال الستة إمام مشهور فقيه ثبت ثقة ، كان الشافعي رحمته الله يرجحه على مالك ، وإن ابن عجلان وهو محمد بن عجلان من رجال مسلم ، وسمي وهو مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي ، من رجال الستة ، وأبو صالح هو ذكوان السمان من رجال الستة أيضاً ، فالإسناد صحيح ، غير أن غرض الإمام الحافظ الترمذي أن من يرويه مرسلاً من حديث النعمان بن أبي العيَّاش عنه صلى الله عليه وسلم فيكون أوثق وكذا البخاري يصح إرساله ، حكاه البيهقي في سننه من حديث ابن عجلان ، وابن عيينة مع أنه أوثق من ابن عجلان لم ينفرد به بل تابعه الثوري وهو عند البيهقي ، وتابعه غير واحد . أقول : ابن عجلان تابعه حيوة بن شريح عند الطحاوي وارتفع بذلك تفرداً وهو المقصود ، فافهم .

باب كيف النهوض من السجود

غرض الحافظ الترمذي من حديث الباب إثبات جلسة الاستراحة، وفي كتاب الحجة: قال أبو حنيفة عليه السلام: السنة في الصلاة إذا أراد الرجل أن ينهض، ينهض على صدور قدميه إن قدر على ذلك، وإن كان شيخاً كبيراً أو رجلاً بادن لا يقدر على أن ينهض على صدور قدميه فليعتمد برأحيته على الأرض وينهض عليهما. قال الحافظ علاء الدين في الجواهر النقي والحافظ أبو عمر ابن عبد البر في التمهيد: اختلف الفقهاء في النهوض من السجود إلى القيام، فقال مالك والأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه عليه السلام: ينهض على صدور قدميه ولا يجلس، وروى ذلك عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس، وقال النعمان بن أبي عياش: أدركت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك، وبه قال أحمد بن حنبل عليه السلام وابن راهويه، وقال أحمد عليه السلام: أكثر الأحاديث على هذا، قال الأثرم: ورأيت أحمد عليه السلام ينهض بعد السجود على صدور قدميه ولا يجلس قبل أن ينهض، وذكر عن ابن مسعود وابن عمر وأبي سعيد وابن عباس وابن الزبير أنهم كانوا ينهضون على صدور أقدامهم، انتهى. وبالجمل: وهي السنة عند الشافعي ولم يذكرها الشافعي في الأم، ولذا اختلف أصحابه من بعده، ومذهب أبي حنيفة ومالك عليه السلام تركها، ومذهب مالك عليه السلام في المدونة صريح في الترك، وهو المشهور عن أحمد، وقال: أكثر الأحاديث على الترك، حكاه الموفق في المغني وأبو عمر في التمهيد والنووي في شرح المذهب وغيرهم، وهو اختيار أبي القاسم الخرقى، واليه جنح الموفق في المغني.

وما ذكر الحافظ في الفتح: رجوع الإمام أحمد إلى القول بها عن الخلal نقله الموفق في المغني، فليس بشيء، بل الصواب أنه لم يرجع ويدل عليه أن الحنابلة لم يختاروه، وجعلوا المذهب ما ذكره صاحبه أبو بكر بن الأثرم ثم أبو القاسم الخرقى، وإليه جنح مثل ابن قدامة صاحب الموفق وغيره من أساطين المذهب، وقول أحمد: إن أكثر الأحاديث على تركها، يدل على أنه كان على علم مما يحتاجون به في الباب، أو يكون الرجوع بمعنى أنه أباحها، أو المراد أن أكثر الأحاديث ساكتة لأنها نافية، وكلاهما يمكن رجوعاً إلى سنيتهما، وهذا غاية العذر عنه. واستدل البخاري للشافعي في جامعه ثم البيهقي ثم النووي بحديث مالك بن الحويرث، وفيه: إذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام. وقال الإمام الطحاوي في جوابه في معاني الآثار: بوب على جلسة الاستراحة، واختار حمل حديث مالك بن الحويرث على علة كانت به حينئذ، والمراد به الحاجة، وهو في المعتصر، ذكر أَوْ لَأَحَدِثَ مالِكُ بْنُ الْحَوِيرِثِ ثُمَّ حَدِيثُ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ ثُمَّ حَدِيثُ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ فِي الْمَسِيِّ صَلَاتِهِ، وَذَكَرَ أَنَّ الْأَخِيرِينَ صَرَحُوا بِالْقِيَامِ بِالْقَعُودِ. وَأَجَابَ ابْنَ قَدَامَةَ وَالْبَدْرُ الْعَيْنِي وَالْمَارْدِينِي وَغَيْرُهُمْ: إِنَّهُ كَانَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لِمَشَقَّةِ الْقِيَامِ وَكِبَرِهِ، فَإِنَّهُ قَالَ: إِنِّي قَدْ بَدَنْتُ فَلَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالسُّجُودِ؛ وَكَمَا تَرَبَّعَ ابْنُ عَمْرٍو لَكُنْ رَجُلِيهِ لَا تَحْمَلَانِهِ حَتَّى لَا يَتَضَادَّ الْحَدِيثَانِ. فَيَقُولُ الْمَوْفِقُ بَعْدَ حَمْلِهِ عَلَى الْعُذْرِ: وَهَذَا فِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْأَخْبَارِ وَتَوْسُطُ بَيْنِ الْقَوْلَيْنِ. قَالَ أَبُو النُّعْمَانِ: وَسَائِرُ مَنْ وَصَفَ صَلَاتَهُ لَمْ يَذْكُرْ هَذِهِ الْجُلُوسَةَ، وَإِنَّمَا ذُكِرَتْ فِي حَدِيثِ أَبِي حَمِيدٍ وَمَالِكِ بْنِ الْحَوِيرِثِ، وَلَوْ كَانَ هَدِيَهُ فَعَلَهَا دَائِمًا لَذَكَرَهَا كُلَّ وَاصِفٍ لَصَلَاتِهِ، وَمَجْرَدُ فَعَلَهُ لَهَا لَا يَدُلُّ

على أنها من سنن الصلاة إلا إذا علم أنه فعلها سنة يقتدى به فيها،
وأما إذا قدر أنه فعلها للحاجة لم يدل على كونها سنة من سنن
الصلاة وقد أوضح أن ذلك وقع قليلاً جداً. والعجب! كيف ذهب
هذا الذي أخذ به الشافعي رحمته الله على أهل المدينة والنبي صلوات الله عليه وآله وسلم
يصلى بهم عشر سنين وصلى بهم أبو بكر وعمر وعثمان
والصحابية والتابعون؟ فأين كان يذهب عليهم هذا المذهب؟
وهنا شك قوي على الشافعية، وهو أن التكبيرات إذا كانت
ثنتين وعشرين، فإن قلنا بجلسة الاستراحة، يلزم إما الزيادة
عليها إن قلنا بالتكبير عند الرفع منها، أو يلزم ترك التكبير
عند الرفع، مع أن المعهود من صلاته صلوات الله عليه وآله وسلم هو البكبير عند كل
خفض ورفع، وقال الشافعية، إنه يطول التكبير الواحد
ويبسطه على الجلسة ويرفع بذلك التكبير، وهو كما ترى كما لا
يخفى.

واستدل لأبي حنيفة وأحمد بحديث أبي حميد، فإن فيه: أنه
عليه السلام لمّا رفع رأسه من السجدة قام ولم يذكر قعوداً، وفي
حديث رفاع بن رافع عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلم في تعليم الأعرابي: ثم
اسجد حتى تعتدل ساجداً ثم قم، ولم يأمره بالقعدة، واحتج
بحديث وائل بن حجر عند النسائي، وفيه: وإذا نهض على
ركبتيه واعتمد على فخذه، وبحديث ابن عمر عند أبي داود: نهى
رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة،
وقال نعمان بن أبي عيَّاش: أدركت غير واحد من أصحاب النبي صلوات الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك.

وفي نواذر الفقهاء لابن بنت نعيم: أجمعوا على أنه إذا رفع
رأسه من آخر سجدة من الركعة الأولى والثالثة نهض ولم
يجلس، وفي السعاية: عن مجد الدين ابن تيمية أن الصحابة

أجمعوا على ترك جلسة الاستراحة . وبالجمله : المسنون عند أبي حنيفة الاعتماد على الركبتين عند القيام إلى الركعة وهو مذهب مالك وأحمد والأوزاعي والثوري ، فافهم . (**وحدّث مالك بن الحويرث حدّث حسن صحيح**) ، أخرجه الجماعة الامسلمان وابن ماجة . (**والعمل عليه عند بعض أهل العلم**) ، وبه قال الشافعي وطائفة من أهل الحديث . (**وبه يقول أصحابنا**) ، يعنى : أصحاب الحديث .

باب منه أيضاً

أخرج فيه حدّث أبي هريرة رضي الله عنه من طريق خالد بن إياس أو إياس في ترك جلسة الاستراحة ، وقد ضعفه الترمذي . قوله : (**عن خالد بن إياس**) ، بكسر الهمزة وخفة الياء ، ويقال : خالد بن إياس ، قال الحافظ في التّقریب : خالد بن إياس بن صخر بن أبي الجهم بن حذيفة أبو الهيثم العدوي المديني إمام المسجد النبوي متروك الحديث من السبعة ، وقال الذهبي في الميزان ، قال البخاري : ليس بشيء ، وقال أحمد والنسائي متروك . (**عن صالح مولى التوئمة**) ، قال الحافظ : صدوق : اختلط بآخره : قال ابن عدى : لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج من الرابعة . (**نهض في الصلاة على صدور قدميه**) ، أى بدون الجلوس . (**عليه العمل عند أهل العلم يختارون أن ينهض الرجل في الصلاة على صدور قدميه**) .

واستدل من اختار النهوض في الصلاة على صدور قدميه بحديث اللباب ، وقد عرفت أنه حديث ضعيف فلا يصح به الاستدلال . أقول : كيف لا يصح ! ويؤيده حدّث أبي مالك

الأشعري : أنه جمع قومه فقال ، يامعشر الأشعرين اجتمعوا واجمعوا نساءكم وابنائكم، أعلمكم صلاة النبي ﷺ **[الحديث]** ، وفيه : ثم كبر وخر ساجداً ، ثم كبر فرفع رأسه ثم كبر فسجد ثم كبر فانتفض قائماً رواه أحمد ، قوله : ثم كبر فسجد ثم كبر فانتفض قائماً ، يدل على نفي جلسة الاستراحة . وحديث أبي حميد الساعدي وفيه : ثم كبر فسجد ثم كبر فقام ولم يتورك ، رواه أبو داؤد باسناد آخر صحيح ، ويؤيده أثر ابن مسعود عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال : رمق عبد الله بن مسعود في الصلاة فرأيته ينهض ولا يجلس ، قال : ينهض على صدور قدميه في الركعة الأولى والثالثة ، قال البيهقي في السنن الكبرى بعد ذكر هذا الأثر : وهو عن ابن مسعود صحيح ، وتعامل جمهور الصحابة والتابعين على تركها يجبر ضعف الإسناد ، والتعامل في الباب أكبر شاهد لدفع الخصام عند أولى الألباب . ومن هنا يقول الترمذي : حديث أبي هريرة رضي الله عنه عليه العمل عند أهل العلم ، ولم يقل أكثر أهل العلم ، أو جمهور أهل العلم ، كما يقتضيه كلامه في الباب الأول : ” بعض أهل العلم “ ، لأن الكثرة غامرة ، والقلة المخالفة لمثل هذه الكثرة لا يعاب بها ، وهذا هو وجه تعبيره ، وبالله التوفيق .

باب ما جاء في التشهد

صحت صيغ كثيرة في التشهد ، وجملة من روى التشهد بألفاظ مختلفة من الصحابة أربعة وعشرون صحابياً ، قاله الحافظ في التلخيص ، وأشار إلى أحاديثهم الحافظ البدر العيني في العمدة ، وقد نص الشافعي رحمه الله على جواز كل تشهد ،

قاله النووي في شرح المذهب، وكذا نص أحمد، قاله الموفق في المغني، وقال النووي في شرح المذهب، وقد أجمع العلماء على جواز كل واحد منها، واستدل له في المغني، لأن النبي ﷺ لمَّا علمه الصحابة مختلفا دل على جواز الجميع. وبالجملة: أئمة الأمة وأعيان المذاهب كلهم صرحوا بأن الاختلاف في الاختيار والأفضلية، والكل جائز. **(التحيات لله)**، التحيات: العبادات القولية، والصلوات: العبادات الفعلية، والطيبات: العبادات المالية، وهذا أحد الأقوال وأحسنها وأجمعها فيها. ثم هو مثال من يدخل على الملوك، فيقدم الثناء أو لا ثم الخدمة ثانيا ثم بذل المال ثالثا، فتدبر. **(السلام عليك أيها النبي)**، فإن قال قائل: وكيف شرع هذا اللفظ وهو خطاب بشر مع كونه منهيًا عنه في الصلاة؟ والجواب: أن ذلك من خصائصه. فإن قال قائل: ما الحكمة في العدول عن الغيبة إلى الخطاب؟ وقد ورد (١) في بعض طرق حديث ابن مسعود ما يقتضي المغايرة بين زمانه؟. فيقال بلفظ الخطاب في زمانه ﷺ، وأما بعده فيقال بلفظ الغيبة، هذا من طريق مجاهد عن أبي معمر عن ابن مسعود بعد أن ساق حديث التشهد "وهو بين ظهرانينا"، فلما قبض قلنا: السلام على النبي ﷺ، وجوابه: الثابت عن ابن مسعود تواترا والثابت عنه تعاملًا متوارثًا، وما ثبت في سائر الروايات عن بضع وعشرين صاحبًا كل ذلك أدلة صريحة على أن السلام بصيغة الخطاب هو السنة ثم إنه روى عن ابن مسعود نيف وعشرون رجلا، لم تر هذه الزيادة إلا في طريق مجاهد، والزيادة هذه مما لا تجتمع مع اللفظ المتفق عليه، وأن مثل هذه الزيادة لا تقبل، وأن هذه الزيادة من مجاهد يحتمل أن يكون اقتدى فيها ظن ابن

(١) عند البخاري في جامعه: كتاب الاستيذان، باب الاخذ باليدين.

عباس الاجتهادي، فان مجاهداً من أخص أصحاب ابن عباس، وقد روى سعيد بن منصور من طريق أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن النبي ﷺ علمهم التشهد، فذكره فقال ابن عباس، إنما كنا نقول: السلام عليك أيها النبي إذا كان حياً، فقال ابن مسعود: هكذا علمنا، وهكذا نعلم، قاله الحافظ في الفتح. فهذا صريح في أن ذلك ظن ابن عباس ولم يوافق ابن مسعود، فلا يبعد أن مجاهداً اقتدى فيه شيخه، وليس لهم في ذلك موافق من أهل المدينة ولا أهل العراق، وتفردت أهل مكة لا تحصى أن ابن عباس ومجاهدا وعطاء و ابن جريج كلهم في عداد المكيين، وبمكة نشروا علمهم، فليس لهم موافق من أهل المدينة ولا أهل العراق، على أن رواية مجاهد عن عبد الله بن سنجرة أبي معمر عند مسلم خالية عنها، فيظهر أنه ربما كان يزيد لها اجتهاداً وربما لا يذكرها اكتفاء بأصل الرواية، وقد كان أبو بكر وعمر الفاروق يعلمان الناس التشهد في خلافتهم على ما كان في حياته من قولهم: "السلام عليك أيها النبي"، وإنما جاء الغلط من مجاهد، وبالجمل: ليست هذه الزيادة من كلام ابن مسعود بل ممن بعده، فرواية ابن مسعود وكذا ابن عباس على ما رواه الجماعة أولى مما تفرد به واحد، فتأمل ولا تغفل.

(حديث ابن مسعود قد روى عنه من غير وجه)، وروى عنه من نيف وعشرين طريقاً، ومن هذا اختاره أبو حنيفة رحمته الله وأحمد رحمته الله. **(وهو أصح حديث عن النبي ﷺ في التشهد)**، باتفاق المحدثين حتى قال البزار: لا نعلم أثبت منه ولا أصح أسانيد ولا أشهر رجلاً، وقال النووي: أشدها حجة باتفاق المحدثين حديث ابن مسعود ثم حديث ابن عباس، قاله في شرح المذهب. ومن جملة من صرح على أصحيته الذهلي وابن المديني والترمذي

وابن المنذر وأبو علي الطوسي والخطابي والبغوي والنووي،
ولاتفاق الأئمة الستة عليه لفظاً ومعنى، وذلك نادر وأعلى درجة
الصحيح ما اتفق عليه الشيخان ولو في أصله، فكيف إذا اتفق
على لفظه!، وتشهد ابن عباس من أفراد مسلم، ولأنه عمل به أكثر
الصحابة والتابعين ومن بعدهم من العلماء، واتفق به الإثنان
من الأربعة المجتهدين . (**وهو قول سفيان الثوري وابن
المبارك وأحمد وإسحاق**) ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه
رحمة الله عليهم.

باب منه أيضاً

أورد في الباب حديث ابن عباس في التشهد ، ولفظه :
التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله إلى وأشهد أن محمداً
رسول الله . (**الرؤاسي**) ، منسوب إلى رؤاس بن كلاب كذا في
المغني . (**وروى أيمن بن نابل عن ابن الزبير عن جابر**) ، وأمّا
الليث وعبد الرحمن بن حميد فرويا عن أبي الزبير عن سعيد بن
جبير وطائوس عن ابن عباس . (**وهو غير محفوظ**) ، قال الحافظ
في التلخيص ، أيمن بن نابل راويه عن أبي الزبير أخطأ في
إسناده ، وخالفه الليث وهو من أوثق الناس في أبي الزبير ،
وتوبع عليه أيضاً ، فقال : عن أبي الزبير عن طائوس وسعيد بن
جبير عن ابن عباس ، وقال الترمذي : سألت البخاري عنه : فقال :
خطأ ، وقال النسائي : لا نعلم أحداً تابعه ، وهو لا بأس به ، لكن
الحديث خطأ ، وقال حمزة الكناني : قوله : عن جابر ، خطأ ، ولا أعلم
أحداً قال في التشهد : بسم الله وبالله إلا أيمن . (**وذهب الشافعي
عليه السلام إلى حديث ابن عباس في التشهد**) ، وهو معمول به في

مذهبه، ووجه ترجيحه عنده موافقته للقرآن، أي قوله: تحية من عند الله مباركة طيبة، وأنه أكثر لفظاً.

واختار مالك تشهد عمر الفاروق، وهو: التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله، والباقي نحو تشهد عبد الله، رواه الإمام في مؤطاه من طريق ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد القاري: أنه سمع عمر ابن الخطاب وهو على المنبر يعلم الناس التشهد وقد تقدم الخلاف في الافصليته والكل جائز، ولكل وجهة هو مواليها وللناس فيما يعشقون مذاهب.

باب ما جاء أنه يخفى التشهد

إخفاء التشهد مسنون عندهم جميعاً. (يونس بن بكير)، بن واصل الشيباني، قال الخزرجي قال ابن معين: ثقة وضَعَفَه النسائي، وقال أبو داود: ليس بحجة يأخذ كلام ابن اسحاق فيوصله، روى له مسلم متابعة. (من السنة أن يخفى التشهد) قال الطيبي: إذا قال الصحابي: من السنة كذا والسنة كذا، فهو في الحكم كقوله: قال رسول الله ﷺ، هذا مذهب الجمهور من المحدثين. (حديث ابن مسعود حديث حسن غريب)، أخرجه أبو داود في باب إخفاء الشهد وسكت عليه، ووقع عند النووي في شرح المذهب وعند الزيلعي في نصب الراية، قال الترمذي: حديث حسن من غير لفظ غريب. ثم إنه وقع عند النووي والزيلعي في عبارة الحاكم: صحيح على شرط البخاري ومسلم، وليس كذلك، فإن في سنده يونس بن بكير، وقد عرفت حاله، وفيه محمد بن اسحاق وهو مدلس، فكيف يكون على شرط

البخاري ومسلم! ولا سيما إذا كانت روايته بالعنعنة. وكيفما كان أنه معمول به في الأمة ولم يعارضه حديث آخر فهو حجة من غير ريب فتدبر. **(والعمل عليه عند أهل العلم)**، قال في شرح المذهب: أجمع العلماء على الإسرار بالتشهد ولا يجب سجود السهو عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد بجهره، فإن السهو بترك الواجب لا بترك السنة، وإخفاء التشهد من سنن الصلاة، ويقول النووي: قال مالك: يسجد لترك جميع الهيئات المسنونة.

باب كيف الجلوس في التشهد

والمسئلة رباعية، قال ابن جرير في اختلاف الفقهاء: إن الصور كلها ثابتة، والترجيح بالاختيار. **(حدثنا عبدالله بن ادريس)**، بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي أبو محمد الكوفي، ثقة فقيه عابد. **(افترش رجله اليسرى)**، وفي رواية الطحاوي وسعيد بن منصور، فرش قدمه اليسرى على الأرض وجلس عليها، وحديث الباب قد احتج به القائلون باستحباب الافتراش في التشهدين. **(والعمل عليه عند أكثر أهل العلم وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة)**، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، اختلفوا أن الأفضل في الجلوس في التشهدين الافتراش أو التورك، فقال أبو حنيفة: الافتراش في القعدتين، وهو المذكور في جميع تصانيفنا قولاً واحداً، قال ابن نجيم: هذا بيان السنة عندنا، حتى لو تورك جاز، وقال مالك بالتورك فيهما، وهذا في المدونة وقواعد ابن رشد، وقال الشافعي رحمته الله بالافتراش في الأولى والتورك في الثانية، وفي

الثنائية التورك فقط ، وقال أحمد ، كل تشهد بعده سلام ففيه تورك وإلا فافتراش . واستدل أبو حنيفة عليه السلام بحديث الباب وبحديث عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ، وبحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما رواه البخاري في باب سنة الجلوس في التشهد ، وفيه : إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى وتثني اليسرى ، وبحديث المسي صلاته ، أنه قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فإذا جلست فاجلس على فخذك اليسرى ، أخرجهم أحمد وأبو داود ، ولا يخفى على الفطن المنصف أن هذه الأخبار وأمثالها تدل على مذهبنا الأحناف ، وهذا عام في الجلوس الأول والثاني .

واستدل مالك بمارواه مالك في المؤطا عن يحيى بن سعيد : أن القاسم بن محمد أراههم الجلوس في التشهد فنصب رجله اليمنى وثنى رجله اليسرى وجلس على وركه الأيسر ولم يجلس على قدمه ، ثم قال : أراني هذا عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، وحدثني : أن أباه كان يفعل ذلك . والجواب عنه : إن هذا معارض بمارواه النسائي من طريق عمر بن الحارث عن يحيى بن سعيد : أن القاسم حدثه عن عبيد الله وهو ابن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال : من سنة الصلاة أن ينصب اليمنى ويجلس على اليسرى ، ومع هذا التعارض كيف يصح الاستدلال ، واحتج الشافعي عليه السلام بحديث أبي حميد الساعدي في الباب الآتي ، وهو حديث منقطع .

باب منه أيضاً

(حدثنا فليح بن سليمان) ، بن أبي المغيرة المدني صدوق كثير الخطأ . (حدثنا عباس بن سهل الساعدي) ، وهو ثقة .

(**فافترش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته**) ، رواه الترمذي في هذا الباب مختصراً ، ورواه في باب وصف الصلاة مطولاً ، وفي آخره : حتى كانت الركعة التي تنقضي فيها صلاته آخر رجله اليسرى وقعد على شقه متوركاً ثم سلم ، وهذا أصرح في مسألة التورك . (**هذا حديث حسن صحيح**) ، أخرجه الخمسة إلا مسلماً ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق . (**قالوا يقعد في التشهد الآخر على وركه**) ، وقد تقدم أن المشهور عن أحمد اختصاص التورك بالصلاة التي فيها التشهدان . واحتجوا بحديث أبي حميد وحديث أبي حميد قد حكم عليه الطحاوي بالانقطاع ، وعَلَّاه ابن القطان المغربي وابن دقيق العيد أيضاً ، قال الطحاوي محمد بن عمر بن عطاء لم يدرك صلاة أبي حميد ، وإنما يرويه عن رجل كما ذكره عطاء بن خالد ، والرجل الآخر هو عباس بن سهل ، فتأمل .

باب ما جاء في الإشارة

الإشارة بالسبابة عند التشهد من سنن الصلاة عند الأئمة الثلاثة ، وكذا عند الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد على ما هو المحقق من مذهبنا الأحناف ، فالإشارة سنة باتفاق أئمتنا الثلاثة ، فأصبحت سنة متفق عليها بين الأئمة وسائر الأمة حديثاً وفقهاً ، ولذا قال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر ، إنه لا خلاف في ذلك . وما زعم بعض الحنفية نفيها لعدم ذكرها في ظاهر الرواية فهذا زعمهم بزعمهم ، وهذا زعم باطل ، لأن عدم الذكر لا يستلزم عدم ، فالحذر الحذر من الاعتماد على قولهم ، وأما منّا من الأدلة يجب المصير إليه . وقد ثبتت صفات ثلاث في كيفية

الإشارة في الأحاديث، الأول: ما في الحديث ابن عمر عند مسلم في صفة الجلوس في الصلاة، وفيه وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام، والثانية: أن يعقد الخنصر والبنصر ويرسل السبابة ويلحق الإبهام والوسطى، أخرجه أبو داود والنسائي من حديث وائل بن حجر في وصف الصلاة، والثالثة: أن يعقد الخنصر والبنصر والوسطى ويرسل السبابة ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى، أخرجه مسلم من حديث ابن عمر وليس الاختلاف في الكيفية مما يطرح العمل من أصله، فكم من سنن الصلاة وواجباتها الروايات فيها مختلفة كرفع اليدين عند التحريمة أي في كيفية الرفع، ووضع اليدين فوق السرة وتحتها، وروايات الجلوس من الافتراش والتورك وغيرهما مما هو كثير جداً، فكما لا تترك تلك لأجل الاختلاف في الروايات فليكن أحاديث الإشارة من هذا القبيل. وغاية ما يلزم من مثل هذا الاختلاف التوسع في العمل والتخيير في الكل، فالقدر المشترك هو ثبوت الإشارة بالسبابة في جميع الروايات، يقول النووي في شرح المذهب: وكيف ما فعل من هذه الهيئات. فقد أتى بالسنة، وإنما الخلاف في الأفضل، ويقول الرافعي في الوجيز: كيف ما فعل من هذه الهيئات فقد أتى بالسنة، لأن الأخبار وردت بها جميعاً، وكأنه ﷺ صنع مرة هكذا ومرة هكذا، والظاهر أنه مخير بين هذه الهيئات. وأما وقت الإشارة فقال الشافعي: يرفعها عند قوله: أشهد، ويضع عند الإثبات، وكذلك عند أحمد ومالك. وأما عند أبي حنيفة فيرفعها عند النفي ويضعها عند الإثبات، قاله شمس الأئمة الحلواني، نقله ابن الهمام في الفتوح وزاد: ليكون الرفع للنفي والوضع للإثبات، وفي المرقاة: يرفعها عند لا إله ويضعها عند: إلا الله، لمناسبة

الرفع للنفي وملائمة الوضع للإثبات، ومطابقة القول والفعل حقيقة.

(**حديث ابن عمر حديث حسن غريب**) ، وأخرجه مسلم .
(والعمل عليه عند بعض أهل العلم) ، وينبغي للترمذي أن يقول : والعمل عليه عند أهل العلم أو عند عامة أهل العلم ، فإنه لا يعرف في هذا خلاف السلف ، قال محمد في مؤطاه بعد ذكر حديث ابن عمر في الإشارة : وبصنع رسول الله نأخذ وهو قول أبي حنيفة ، أقول : وكذا قول مالك والشافعي وأحمد رحمة الله عليهم ، **(وهو قول أصحابنا)** ، المراد بقوله : أصحابنا ، أهل الحديث .

باب ما جاء في التسليم في الصلاة

(**عن عبد الله**) ، وهو ابن مسعود . **(كان يسلم عن يمينه وعن يساره)** ، وفيه دلالة على أن يكون التسليم إلى جهة اليمين ثم إلى جهة اليسار ، وزاد أبو داود : حتى يرى بياض خده وكذا في حديث سعد بن أبي وقاص ما أخرجه مسلم بلفظ : قال كنت أرى رسول الله ﷺ يسلم عن يمينه وعن يساره حتى أرى بياض خده .
حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح) ، في التلخيص : أخرجه الأربعة والدارقطني وابن حبان ، وله ألفاظ وأصله في صحيح مسلم من طريق أبي معمر قال العقيلي : والأسانيد صحاح ثابتة في حديث ابن مسعود في التسليمتين ، ولا يصح في تسليم واحدة . **(والعمل عليه)** ، يعنى : على ما يدل عليه حديث ابن مسعود من أن المسنون في الصلاة تسليمتان عند أكثر أهل العلم ، ذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد رحمة الله عليهم إلى التسليمتين لكل مصلٍ ، وذهب مالك عليه السلام إلى تسليم

واحدة للإمام تلقاء وجهه . واحتج الأئمة الثلاثة بحديث الباب وبحديث وائل بن حجر فأخرجه أبوداؤد، قال: صليْتُ مع النبي ﷺ، فكان يسلم عن يمينه وعن شماله، قال النووي في الخلاصة: إسناده صحيح.

قال الحافظ البدر العيني : وأخرج الطحاوي حديث تسليمتين عن ثلاثة عشر من الصحابة ، فذكرهم ثم زاد عليه سبعة آخرين، وقال: فهؤلاء عشرون صحابياً رَوَوْا عن رسول الله ﷺ أن المصلي يسلم في آخر صلاته تسليمتين تسليمية عن يمينه وتسليمية عن يساره . واستدل لمالك بحديث عائشة في الباب الذي بعده وتكلم الترمذي والطحاوي في سنده، وقد تقدم أن الثلاثة ذهبوا إلى فريضة التكبير والتسليم، والإمام إلى وجوبهما يعني: فوق السنة ودون الفرض.

باب منه أيضاً

أخرج فيه حديث عائشة في التسليمية الواحدة من طريق زهير بن محمد، وحقق الترمذي ضعفه. (زهير بن محمد)، في التقريب: زهير بن محمد التيمي أبو المنذر، سكن الشام ثم الحجاز، ورواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد رحمته الله: كان زهير الذي يروي عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حَدَّثَ بالشَّامِ مِنْ حَفْظِهِ فَكَثُرَ غَلْطُهُ. (كان يسلم في الصلاة تسليمية واحدة)، فيه دلالة على مشروعية التسليمية الواحدة، والحديث ضعيف رواه عن زهير بن محمد عمرو بن أبي سلمة وهو شامي، ورواية أهل الشام عنه ضعيفة، ذكر العقيلي وابن عبد البر: أن حديث التسليمية الواحدة معلول،

وبسط ابن عبد البر الكلام على ذلك، قاله الحافظ في الفتح. **وفي الباب عن سهل بن سعد**، أخرجه ابن ماجة، وفي أسناده عبد المهيم بن بن عباس بن سهل بن سعد، وقال البخاري: إنه منكر الحديث، وقال النسائي: متروك، قاله في النيل، وفي الباب أحاديث أخرى كلها ضعيفة، ذكر الزيلعي في نصب الراية مع بيان ضعفها. **(وحديث عائشة لا نعرف إلا من هذا الوجه)**، والحديث أخرجه ابن ماجة، قال النووي في الخلاصة: هو حديث ضعيف، وقال ابن عبد الهادي: صاحب تنقيح التحقيق وزهير بن محمد وإن كان من رجال البخاري ومسلم، لكن له مناكير، وهذا الحديث منها، قال أبوحاتم: هو حديث منكر، والحديث أصله الوقف على عائشة، هكذا رواه الحفاظ، وليس في الإقتصار على تسليمة واحدة شيء ثابت، كذا في نصب الراية. أقول: وصح فيها حديثان، أحدهما: عند أبي داود في باب الوتر، والثاني: عند النسائي في باب الجمع بين الصلاتين، وإذا صح فيها الحديثان فكيف يصح إنكارها!! **(ورواية أهل العراق أشبهه)**، يعنى: رواية أهل العراق عن زهير بن محمد أشبهه بالصواب والصحة. **(وكان الذي وقع عندهم)**، أى: عند أهل الشام. **(ليس هو الذي يروي عنه بالعراق)**، أى: يروى الناس عنه في العراق. **وقد قال به بعض أهل العلم في التسليم في الصلاة**، ذهب مالك عليه السلام إلى تسليمة واحدة للإمام تلقاء وجهه، ومذهب مالك عليه السلام يحكيه الحافظ أبو عمر ابن عبد البر عن الخلفاء الأربعة، نقله الزرقاني في شرح المواهب. **(ورأى قوم من أصحاب النبي ﷺ)**، منهم: ابن عمر و أنس وسلمة بن الأكوع وعائشة. **(والتابعين)**، منهم: الحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز. **(وغيرهم)**، منهم: الأوزاعي ومالك والإمامية، وأحد قولي

الشافعي عليه السلام. (تسليمة واحدة في المكتوبة)، والحق ما ذهب إليه القائلون بالتسليمتين لكثرة الأحاديث الواردة بالتسليمتين، وصحة بعضها وحسن بعضها واشتمالها على الزيادة وكونها مثبتة. (قال الشافعي عليه السلام: إن شاء مسلم تسليمة واحدة وإن شاء مسلم تسليمتين)، قاله الترمذي وقال النووي في شرح مسلم عند حديث سعد: قال كنت أرى رسول الله ﷺ يسلم عن يمينه وعن يساره، فيه دلالة لمذهب الشافعي عليه السلام، والجمهور من السلف والخلف أنه يسن تسليمتان، فكلام النووي، هذا خلاف ما حكاه الترمذي، فافهم.

باب ما جاء أن حذف السلام سنة

(والهقل بن زياد)، قيل: هو لقب واسمه محمد أو عبد الله وكان كاتب الأوزاعي ثقة، قاله في التقريب. (حذف السلام سنة)، في التلخيص حذف السلام الإسراع به. (قال ابن المبارك، يعني: أن لا تمده مداً)، ومثله قال الحافظ ابن سيد الناس. (هذا حديث حسن صحيح)، وأخرجه أبوداؤد وابن خزيمة، وهو من رواية قرّة بن عبد الرحمن وهو ضعيف، اختلف فيه ضعفه الأكثر، وقال الحافظ في التقريب: صدوق له مناكير، وفي التهذيب: روى له مسلم مقرونا بغيره. (التكبير جزم والسلام جزم)، الجزم في اللغة: القطع، ومعنى القطع: أن لا يمد، بل يقف عليه، فالغرض هو نفى الإطالة والتمديد وهو مفاده لغة.

باب ما يقول إذا سلم

وردت أحاديث قولية و فعلية في الدعاء دبر الصلوات مطلقا،
يعنى: قبل الفراغ عنها وكذا بعد الفراغ عنها، وصحت أحاديث
عامة في أدب الدعاء من رفع اليدين ومسح الوجه بهما. **(عن عبد
الله بن الحارث)**، البصري تابعي زوى عن عائشة رضى الله عنها
وأبى هريرة رضي الله عنه وعنه عاصم الأحول وغيره ، وثقه أبو زرعة
والنسائي . **(إذا سلم لا يقعد إلا مقدار ما يقول)**، يعنى: أن
المسنون عدم الفصل بين الفريضة والسنن إلا قدر ما يقول :
اللهم أنت السلام إلى آخره ، وحديث عائشة رضى الله عنها هذا
أخرجه مسلم والترمذي وهذا نص صريح في المراد، ثم إن ذلك
في بعض الأحيان فإنه قد يزيد قليلا وقد ينقص قليلا . **(حديث
عائشة رضى الله عنها حديث حسن صحيح)** ، وأخرجه
مسلم.

وقد زوى عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلم أنه كان يقول بعد التسليم : لا اله
إلا الله إلى آخره ، أخرجه البخارى و مسلم من حديث مغيرة بن
شعبة بدون لفظ : ” يحيي ويميت “، قال الحافظ في الفتح : زاد
الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة ” يحيي ويميت وهو حي
لا يموت بيده الخير إلى قدير “، ورواته موثقون ، وثبت مثله
عند البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند صحيح . **(لا
ينفع ذا الجد منك الجد)**، لفظ الجد في الموضعين ، ضبطه
المحدثون في جميع الروايات بفتح الجيم، ومعناه : الغنى، قال
الخطابي : الجد الغنى أى : لا ينفع صاحب الغنى منك غناه ،
وإنما ينفعه العمل الصالح ، وكذا قال الجوهرى والزمخشري .
وروي أنه كان يقول : سبحان ربك ، رواه أبو يعلى من حديث أبي

هريرة رضي الله عنه، قال قلنا لأبي سعيد: هل حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً كان يقول بعد ما سلم، قال: نعم كان يقول: سبحان ربك، قال الهيثمي في الزوائد: ورجاله ثقات.

(**حدثنا شداد أبوعمار**) ، هوشداد بن عبد الله القرشي الدمشقي ثقة. (**قال حدثني أبو أسماء الرحبي**) ، اسمه عمر بن مرثد، ويقال: اسمه عبد الله، ثقة من الثالثة. (**إذا أراد أن ينصرف من صلاته**) ، وفي رواية مسلم: إذا انصرف من صلاته، قال النووي: المراد بالإنصراف السلام. (**استغفر ثلاث مرات**) ، قال مسلم في صحيحه بعد رواية هذا الحديث، ” قال الوليد: فقلت لأوزاعي: كيف الاستغفار، قال: يقول أستغفر الله أستغفر الله، قال ابن سيد الناس: هو وفاء بحق العبودية وقيام بوظيفة الشكر، كما قال: أفلا أكون عبداً شكوراً، وليبين للمؤمنين سنته فعلا كما بينها قولاً في الدعاء بعد الفراغ ليقترن به. (هذا حديث صحيح أخرجه الجماعة إلا البخاري.

وبالجملة: وردت أدعية مختلفة في دبر الصلاة، وصورة العمل بها أن يأتي بها بدلاً، ولم تثبت مواظبته على ذكر خاص، فكان يقول تارة هذا وتارة ذاك، فلا يجمعها كلها في وقت واحد، ومن أراد الجمع فقد خالف السنة، ومع هذا لو فعله أحد لا يمنع، والأصل في جملة الأذكار هو الإخفاء، نعم ورد الجهر بها أحياناً لفائدة وداعية، ولا تثبت به السنية. وغاية ما في الباب أن معاملة الجهر والإخفاء هين عند الشرع، لأن الجاهر بالتأمين متبع للسنة والمسربه مخالف لها وإنما بالغ فيه المبالغون فافهم. اعلم: أن أهل العلم اختلفوا في هذا العصر في أن الإمام إذا انصرف من الصلاة المكتوبة هل يجوز له أن يدعو رافعاً يديه ويؤمن من خلفه من المأمومين رافعاً أيديهم؟ فقال بعضهم

بالجواز وقال الآخرون بعدمه.

قالوا : ذلك لم يثبت بسند صحيح عن رسول الله ﷺ بل هو أمر محدث.

وإن وقع ذلك أحياناً عند حاجات خاصة، لم تكن سنة مستمرة له ولا للصحابة وإلا لكان أن ينقل متواتراً البتة، فإن ما يعمل به على رؤس الأشهاد كل يوم خمس مرات كيف يخفى ذكره، فلا يكفى العموم في مثل هذا المواقع الخاصة. واحتج القائلون بالجواز بأحاديث منها: حديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم في تكرار الدعاء ثلاثاً كل مرة برفع اليدين وهذا معروف في محله. ومنها: ما أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه من حديث الأسود العامري عن أبيه، قال صليت مع رسول الله ﷺ الفجر، فلما سلم انحرف ورفع يديه ودعا، والأسود هذا ابن عبد الله بن حاجب بن عامر من رجال أبي داود، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي، محله الصدق، قاله في التهذيب. ومنها: ما أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عباس وفي الأوسط عن ابن عمر قال: صلى رسول الله ﷺ الفجر، ثم أقبل على القوم فقال: اللهم بارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في مدنا وصاعنا، ذكرهما السمهود في الوفاء، ورجالهما ثقات كما قاله. فهذه وما شاكلها من الأحاديث في الباب تكاد تكفى حجة لما اعتاده الناس في البلاد من الدعوات الاجتماعية دبر الصلاة. ويؤيده ما ورد في حديث حبيب ابن سلمة الضمري في كنز العمال: لا يجتمع ملاً فيدعوا بعضهم ويؤمن بعضهم إلا أجابهم الله، وهو دليل للدعاء بهيئة اجتماعية، ويقول النووي في شرح المذهب: الدعاء للإمام والمأموم مستحب عقب كل الصلوات بلا خلاف، ويقول: ويستحب أن يقبل على الناس فيدعوا. قال أبو النعمان: إن

الأدعية بهذه الهيئة الكذائية ليست ببدعة بمعنى عدم أصلها في الدين.

باب ما جاء في الانصراف عن يمينه وعن يساره

ههنا أمور ثلاثة ، الأول : الانصراف إلى الحاجة آخذاً فيه جانب اليمين أو جانب اليسار ، الثاني : التحول عن جانب اليمين أو اليسار لأجل الإقبال على القوم ، الثالث : الجلوس مقبلاً على القوم بالتيامن قليلاً وبالتياسر قليلاً ، وإذا لا يكون إدبار القبلة بالكلية ، فأكثر الأحاديث يدل على المعنيين الأولين بكل صراحة ، وبعضها يتبادر منه المعنى الثالث .
(فينصرف على جانبيه جميعاً) ، وفي رواية أبي داود ، فكان ينصرف عن شقيه . **(على يمينه وعلى شماله)** ، أي : تارة على يمينه وتارة على شماله . **(حديث هلب حديث حسن)** ، وصححه ابن عبد البر في الاستيعاب ، وفي إسناده : قبصة بن هلب ، وقد رماه بعضهم بالجهالة ، وثقه العجلي وابن حبان ، ومن عرفه حجة على من لم يعرف . **(وقد صح الأمران عن رسول الله ﷺ)** ، ففي حديث ابن مسعود رضي الله عنه : لقد رأيت رسول الله ﷺ كثيراً ينصرف عن يساره ، وفي حديث أنس رضي الله عنه : أكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن يمينه . الحاصل : أنه مختار في الانصراف من أي الجانبين شاء انصرف . **(وروى عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال إن كانت حاجته عن يمينه أخذ عن يمينه)** ، ومن ثم قال العلماء : يستحب الانصراف إلى جهة حاجته ، وإذا استوثق الجهتان في حقه فاليمين أفضل لعموم الأحاديث المصرحة بفضل التيامن . وبالجملة : الغرض من الأحاديث الواردة في هذا

الباب أن السنة إما أن يقبل على القوم بوجهه أو يذهب إلى وجه حاجته أو إلى بيته من جانب يمينه أو يساره، وبالله التوفيق.

باب ما جاء في وصف الصلاة

أخرج فيه حديث رفاعه بن رافع وحديث أبي هريرة رضي الله عنه، فحديث رفاعه أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري في الصلاة في باب وجوب القراءة وفي باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة، وأخرجه مسلم وأحمد والسنن الأربعة بطرق والفاظ مختلفة باختصاره وزيادة، ويفسر بعضها بعضاً، واشتهر هذا الحديث بحديث المسيبيء صلواته، وصاحب القصة هو خلاد بن رافع، بينه ابن أبي شيبه في روايته عن عباد بن العوام: "عن محمد بن عمرو عن علي بن يحيى عن رفاعه أن خلاداً دخل المسجد"، قاله الحافظ في الفتح، وكذا بينه أحمد في مسنده، قاله الحافظ في الإصابة: وهو أخو رفاعه بن رافع روائي الحديث، والإخوان كلاهما البدریان، قال الحافظ في الإصابة: ذكرهما ابن اسحاق وغيره في البدریین.

(حدثنا اسماعيل بن جعفر)، بن أبي كثير الأنصاري الزرقى أبو اسحاق القارى ثقة ثبت. **(عن يحيى بن على)**، المديني مقبول من السادسة، قاله في التقريب. **(عن جده)**، وفي رواية النسائي: عن أبيه عن جده وأبوه على بن يحيى بن خلاد ثقة. **(وجده يحيى بن خلاد)**، بن رافع له رواية، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. **(عن رفاعه بن رافع)**، بن مالك بن العجلان أبي معاذ الأنصاري بدرى جليل. **(بينما هو جالس في**

(المسجد)، صرح في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري ومسلم من طريق عبيد الله بن نمير على أنه جالس في ناحية المسجد. **(إذ جاءه رجل كالبدوي)**، هذا الرجل هو خلاد بن رافع، وهذا لا يمنع تعريفه بخلاد، لأن رفاعة شبيهه بالبدوي لكونه أخف الصلاة أو بغير ذلك.

(فصلي)، زاد النسائي من طريق داود بن قيس ركعتين، قال الحافظ: وفيه إشعار بأنه صلى نفلاً، والأقرب أنها تحية المسجد. **(فأخف صلاته)**، تخفيفه هذا كان في تعديل الأركان، بين ذلك ابن أبي شيبه في روايته، فصلى صلاة خفيفة لم يتم ركوعها ولا سجودها لا في القراءة، فإن تخفيف القراءة ثابت عنه أيضاً، يشير إليه حديث أبي قتادة عند البخاري وغيره: "إنني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأتجاوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه"، وهذا لفظ البخاري في جامعه، وفي حديث أنس رضي الله عنه عند البخاري وغيره: "ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم من النبي صلی الله عليه وآله وسلم" وأحاديث آخر قولية وفعلية. **(ثم انصرف)**، أي: من صلاته. **(فسلم على النبي ﷺ)**، قدم حق الله على حق النبي ﷺ، وهو أدب. **(فقال النبي ﷺ: وعليك)**، وفي رواية مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه فقال: وعليك السلام. **(فارجع فصل فإنك لم تصل)**، وعلم منه أن الصلاة إذا اشملت على كراهة التحريم وجبت إعادتها، ومقتضاه أن تجب الإعادة على من ترك الجماعة وصلى منفرداً، فإن الجماعة واجبة، فإذا تركها وجبت إعادتها، وتردد فيه ابن عابدين، لأنه إن قلنا بوجوب الإعادة فلا فائدة فيه، لأنه إن يعدها، يعدها منفرداً، وإن قلنا بعدم وجوبها يلزم نقض الكلية، أقول: لا يعيدها، والكلية فيما كانت في الإعادة فائدة،

وإلا فلا.

وتمسك الأئمة الثلاثة به على فرضية التعديل، فإنه أمره بالإعادة وقال صل فإنك لم تصل . أقول : ولا تمسك فيه على فرضية التعديل ، لأن الأمر بالإعادة ليس مبنياً على فرضيته على ما زعموا بل أمكن أن يكون ضرباً من التعزير، وهو الظاهر من الأمر بإعادة عمل عمله مرة، وحينئذ لم يبق فيه دليل على ما راموه، فإن المعاني تختلف باختلاف الإعتبارات والعبارات. والأحاديث تدل على بقاء أصل الصلاة مع ترك التعديل فيها، فلا يمكن القول ببطلان الصلاة بترك التعديل في الركوع والسجود والقومة والجلسة، فحديث سرقة الصلاة عند أحمد والطبراني عن أبي قتادة قال: "قال رسول الله ﷺ: أسوأ الناس سرقة الذي يسرق من صلاته، قالوا: يا رسول الله كيف يسرق من صلاته، قال: لا يتم ركوعها ولا سجودها أو لا يقيم صلبه في الركوع ولا في السجود" قال الهيثمي في الزوائد: ورجاله رجال البخاري ومسلم، وفيه حديث أبي سعيد الخدري عند أحمد والبزار وأبي يعلى وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الطبراني في الكبير والأوسط، وحديث عبد الله بن مغفل عند الطبراني في الثلاثة، كل ذلك في الزوائد، وحديث الجائع يأكل ثمرة أو تمرين وهو في حديث أبي عبد الله الأشعري "أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً لا يتم ركوعه وينقر في سجوده وهو يصلي، فقال رسول الله ﷺ: لو مات على حاله هذا مات على غير ملة محمد ﷺ، ثم قال رسول الله ﷺ: مثل الذي لا يتم ركوعه وينقر في سجوده مثل الجائع يأكل التمرة والتمرتين لا تغنيان عنه شيئاً" قال الهيثمي في الزوائد، رواه الطبراني في الكبير وأبو يعلى، وإسناده حسن، كل صريح في بقاء أصل الصلاة.

(مرتين أو ثلاثاً)، وفي رواية البخاري ثلاثاً بغير شك. **(ثم تشهد)** ، ومعنى التشهد الأذان ، لأنه مشتمل على كلمتي الشهادة. **(فأقم على هذا)**، يراد به الإقامة للصلاة، نص عليه في الأزهار. **(فإن كان معك قرآن فاقراً)**، وفي رواية لأبي داود: ثم اقرأ بأم القرآن وبما شاء الله أن تقرأ، ولأحمد وابن حبان بن هذا الوجه: "ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت" وتمسك منه الحنفية على عدم ركنية الفاتحة. أقول: وهذا ليس بصحيح لأن الفاتحة وإن لم تكن ركناً لكنها واجبة عندنا، والسياق سياق التعليم ، فلو فرضنا أنه لم يعلمه الفاتحة يلزم درج كراهة التحريم في سياق التعليم، وهذا لا يجوز أصلاً، مع أنها مذكورة في حديث رفاعة صراحة ، وإن كانت مجملة في حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ثم أقول: إن قوله: "ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن"، ليس مبنياً على عدم ركنية الفاتحة بل لكون الرجل بدوياً لا يدري أنه كان عنده شيء من القرآن أم لا، وحينئذ ينبغي أن يكون التعبير هكذا، ولذا قال: "والإفاحمد لله وكبره" فدل على أنه كان ممن لا يستبعد منه أن لا يكون عنده قرآن أصلاً، وإذن لا يلائمه أن يأمره بالفاتحة والسورة تفصيلاً، وإنما الأليق بحاله الإجمال، فيقرأ بما يقدر.

(ثم اعتدل قائماً)، وفي لفظ أحمد "فأقم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها". **(ثم اسجد فاعتدل ساجداً ثم اجلس فاطمئن جالساً)**، وفي رواية لأبي داود "ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله". **(فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك)**، أي: صارت تماماً غير ناقصة. **(وإن انتقصت منه شيئاً انتقصت من صلاتك)** ، وتمسك به أبو حنيفة رضي الله عنه لوجوب التعديل دون الفرضية، وحاصله: أنه استدل فريق بأوله واستدل فريق بآخره

، ومامن شك أن تبادر أوله للإول كما أن تبادر آخره لآخره، غير أن آخره نص فيما احتجوبه، وأوله يحتمل أن يكون فيه تنزيل الناقص منزلة المعدوم، وحاصله: ان الشافعي رحمته الله ومن وافقه قد فهموا من قول النبي صل الله عليه وآله وسلم: ” صل فإنك لم تصل “ ما فهمه الصحابة قبل بيان النبي صل الله عليه وآله وسلم من نفي الصحة، وأبو حنيفة رحمته الله فهم منه ما فهموا بعد بيانه من نفي الكمال والتمام، فاخترأيهما شئت الآن . وبالجمله: إذا صحت هذه الزيادة في آخر الحديث فقد أوضح الغرض وهونص لا يحتمل التاويل فتعين ما اختاره أبو حنيفة رحمته الله، ولا يكاد يبقى مساع لخلافه عند الإنصاف.

(وكان هذا أهون عليهم من الأولى أنه من انتقص من ذلك شيئاً انتقص من صلاته) ، ولم تذهب كلها ونظيره قوله سبحانه: ﴿وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله﴾ لَمَّا نزل شق على الصحابة، فَلَمَّا نزل قوله سبحانه: ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾، هان عليهم الأمر وإن كان الغرض أو لا هو ما بدا أخيراً، فكذا ههنا الغرض واحد أو لا وأخراً غير أنه أزيل بالآخر ما يكاد يتوهم في مثله أو لا . وبالجمله: استدل الحنفية بحديث الباب على وجوب تعديل الأركان دون الفرضية، واعترض عليه الخصم بأن الانتقاص ليس مرجعه تعديل الأركان . قال أبو النعمان: لَمَّا دُلَّ حديث ابن أبي شيبه أنه صلى صلاة خفيفة لم يتم ركوعها ولا سجودها، فلا بد أن يكون أمر الإعادة، وبيان سبب الانتقاص هو هذا لا غير.

(حديث رفاعة بن رافع حديث حسن) ، وأخرجه أبو داود والنسائي، وقال ابن عبد البر: هذا حديث ثابت فافهم. **(حدثنا عبيد الله بن عمر)** ، هو العمرى الزاهد . **(ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً وافعل ذلك)** ،

وقع الاختصار في هذه الرواية ولم يذكر فيها السجدة الثانية، ووقع تاماً عند البخاري من طريق مسدد عن يحيى بن سعيد، فزاد: ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم إنه وقع الاختلاف في الأحاديث عند البخاري بعد ذكر السجود الثاني، فوقع في رواية ابن نمير عنده في الإسيدان. **(ثم ارفع حتى تطمئن جالساً)**، وفيه دليل لإثبات جلسة الاستراحة، ووقع في رواية أبي أسامة عنده تعليقاً في الاستيدان وموصولاً في الأيمان والنذر بدله "حتى تستوي قائماً" وهو حجة لنفيها، وذكر الحافظ في الفتح: أن البخاري أشار إلى أن هذه اللفظة أي في رواية ابن نمير وهُم، وذكر في الفتح فذكر رواية ابن أسامة مشيراً إلى ترجيحها، فتأمل.

(وافعل ذلك في صلاتك كلها) ، تمسك به الشيخ ابن همام على وجوب الفاتحة في الآخرين، واختاره الحافظ البدر العيني وهي رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رضي الله عنه ، والمشهور أنها مستحبة. أقول: إن قوله: "ثم افعل" لا يرجع إلى القراءة، لأنك قد علمت أن هذا الرجل قد كان خفف صلاته وترك التعديل، وإذن المتبادر أن أمره ينصرف إلى ما قصر فيه لا إلى القراءة ، والتردد في استحباب القراءة في الآخرين لمكان الاختلاف وتجاذب الأدلة، لأنه ليس في المرفوع كثير شيء يدل على الفرق بين الأوليين والآخرين . وإِنَّمَا لم نقل بوجوب السورة لِمَا عن قتادة في البخاري مرفوعاً أنه كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأم الكتاب وسورتين وفي الركعتين الآخرين بأم الكتاب، فقام الدليل على التخصيص ولعل الأكثر من فعل النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم تركها وهو السنة فافهم. **(هذا حديث حسن صحيح)** ، وأخرجه البخاري ومسلم. **(ورواية يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر أصح)** ، يعني: من رواية ابن نمير عن عبيد

اللَّهُ بن عمر، وتحقيقه: أن الترمذي رجح رواية يحيى في زيادة "عن أبيه" وقال الدار قطني: خالف يحيى القطان أصحاب عبيد الله كلهم في هذا الإسناد، فإنهم لم يقولوا "عن أبيه" ويحيى حافظ، قال: فيشبهه أن يكون عبيد الله حَدَّثَ به على الوجهين، وقال البزار: لم يتابع يحيى عليه، قال الحافظ في الفتح بعد نقله قلت: لكل من الروايتين وجه مرجح، أما رواية يحيى فللزيادة من الحافظ، وأما رواية أخرى فلكثرة، ولأن سعيداً لم يوصف بالتدليس، وقد ثبت سماعه من أبي هريرة رضي الله عنه، ومن ثم أخرج البخاري ومسلم الطريقتين. وحاصله: أن الترمذي رجح رواية يحيى والبزار رجح رواية غيره، والدار قطني صحح الروايتين من غير ترجيح، وتبعه البدر العيني والشهاب العسقلاني.

(عن أبي حميد)، حديث أبي حميد هذا اشتمل أحكاماً كثيرة من أحكام الصلاة وفاقيته واختلافيته، فمن الخلافية: رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه، ومنها: المغايرة بين الجلوس في القعدة الأولى وبين الجلوس في الأخرى وهي عند الكل، وقد تقدم في حديث رفع اليدين تضعيف الطحاوي لحديث أبي حميد بأن رواية محمد بن عمر وعن أبي حميد منقطحة. وقدرناه عيسى بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس بن سهل فأدخل بينه وبين الصحابي عباس بن سهل، وأيضاً في بعض طرقه ذكر أبي قتادة في الصحابة المذكورين، وأبو قتادة قديم الموت يصغر سن محمد بن عمرو عن إدراكه، وقتل هو مع علي رضي الله عنه، وصلى عليه علي رضي الله عنه، وقد وافق ابن القطان الطحاوي وانتصر الحافظ تقي الدين للطحاوي يقوله الزيلعى في نصب الراية وتعقب الحافظ في

الفتح كلام الطحاوي بأن أباقتادة اختلف في موته، فقليل، مات سنة أربع وخمسين، وعلى هذا فلقاء محمد بن عمرو له ممكن. وأجاب عن الأول: بأنه لا يضر الثقة المصريح بسماعه، بأن يدخل بينه وبين شيخه واسطة، إمّا لزيادة في الحديث وإما يثبت فيه، وقد صرح محمد بن عمرو بسماعه فتكون رواية عيسى عنه من المزيّد في متصل الأسانيد. وأجاب عنه الحافظ البدر العيني في العمدة: أن إدخال الواسطة إنما يصح إذا وجد السماع، وقد نفى الشعبي سماعه وهو إمام هذا الفن، ونفيه نفى وإثباته إثبات. والجواب عن الثاني: أنه لا يستقيم أن يقول: محمد بن عمرو بن عطاء سمع أبا حميد في عشرة، وفيهم أبوقتادة، لأن الصحيح المعتمد أن أباقتادة مات في خلافة علي رضي الله عنه وصلى عليه علي رضي الله عنه، ورجع إليه الحافظ في التلخيص بعد ما ناضل عنه في الفتح والتهذيب، وتوفي محمد بن عمرو سنة ١٢٠ هـ و عمره ثمانون، فمن المحال أن يدركه بهذه الكيفية فلا بد رواية محمد بن عمرو هذه بهذه الألفاظ أن تكون منقطعة. وما يقوله الحافظ في التلخيص: أن محمد بن عمرو في طريق العطف التي فيها يروى العباس عن أبي حميد هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، فهو خطأ، حيث صرح العطف عند الطحاوي بأنه محمد بن عمرو بن عطاء، وكذا عند أبي داود والطحاوي والبيهقي من طريق عيسى بن عبد الله أنه محمد بن عمرو بن عطاء فاتفق عطف بن خالد وعيسى بن عبد الله بإدخال الواسطة بين محمد بن عمرو بن عطاء فاتفق عطف بن خالد وعيسى بن عبد الله بإدخال الواسطة بين محمد عمرو ابن عطاء وأبي حميد، أقول: هذا كاف في المقصد والباقي جدال بلا أثر.

(فلم يصوب راسه)، من التصويب وهو الحقض. (لم

يقنع، الأقناع الرفع. **(ثم ثنى رجله وقعد)**، فيه دليل لإثبات جلسة الاستراحة، ولنا حديث خلاد بن رافع القولي، وظاهره نفيها، وتقدم تفصيل الأدلة والمذاهب في باب كيف النهوض من السجود. **(حتى إذا قام من السجدين)**، أي: الركعتين الأوليين، قاله الترمذي وعليه جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء. **(حتى كانت الركعة التي تنقضي فيها صلاته آخر رجله اليسرى وقعد على شقه متوركا)**، ففيه تصريح بالتورك في القعدة الأخيرة، قال الحافظ في الفتح: في هذا الحديث حجة قوية للشافعي رحمته الله ومن قال بقوله في أن هيئة الجلوس في التشهد الأول مفائرة لهيئة الجلوس في الأخير، أقول: والتفريق بين الرجل والمرأة في سنة الجلوس مذهب أبي حنيفة رحمته الله وأحمد رحمته الله، وأما الشافعي رحمته الله ومالك رحمته الله فإنهما لم يفرقا بينهما، أما مالك فالسنة عنده التورك للرجل، فما بال المرأة! وقد تقدم تفصيل المذاهب وقد تقدم الكل جائز عند الكل والاختلاف في الأولوية. **(هذا حديث حسن صحيح)**، وأخرجه أبوداؤد وابن ماجة والدارمي. **(والحسن بن علي الحلواني)**، هو أبو علي الخلال نزيل مكة ثقة حافظ، وبالله التوفيق.

باب ما جاء في القراءة في الصبح

الغرض من هذه الأبواب بيان ما روى في تقدير القراءة بعد الفاتحة في الصلوات، وجملة القول فيها أن ضم السورة أو ثلاث آيات قصار أو آية طويلة واجب في ركعتي الفرض عند أبي حنيفة رحمته الله وسنة عند الجمهور، وفي الآخرين أو الثالثة المغرب

فلا يسن عند أبي حنيفة عليه السلام ومالك عليه السلام وأحمد عليه السلام، ويسن عند الشافعي عليه السلام في المشهور فافهم. (**عن مسعر**) ، ابن ظهير الهلالي الكوفي ثقة ثبت ، قال القطان : ما رأيت مثله كان من أثبت الناس ، وقال شعبة : كان يسمى المصحف لإتقانه ، وقال وكيع : شكه كيقين . (**وسفيان**) ، وهو الثوري . (**عن زياد بن علاقة**) ، بكسر أوله الثعلبي الكوفي ثقة . (**عن قطبة بن مالك**) ، صحابي سكن الكوفة رضي الله عنه . (**يقرا في الفجر والنخل باسقات**) ، يعنى : يقرأ في صلاة الفجر السورة التي فيها والنخل باسقات وهى "ق" ، وفى رواية المسلم : فقرأ "ق والقرآن المجيد" ، وفى رواية أخرى له : فقرأ في أول ركعة ﴿ والنخل باسقات لها طلع نضيد ﴾ . (**حديث قطبة بن مالك حديث حسن صحيح**) ، وأخرجه مسلم وغيره . (**وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ فِي الصُّبْحِ بِالْوَاقِعَةِ**) ، أخرجه عبد الرزاق من حديث جابر بن سمرة . (**وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ مِنْ سِتِينَ آيَةً إِلَى مِائَةٍ**) ، أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي برزة ، والمراد من المائة أو الستين في الفجر في الركعتين جميعاً ، قال ابن الهمام في الفتح : المراد أن الأربعين والخمسين والستين والمائة منقسمة على الركعتين ، وروى أنه قرأ ﴿ إذا الشمس كورت ﴾ أخرجه النسائي من حديث عمرو بن حديث . (**وَرَوَى عَنْ عَمْرَانِهِ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى أَنْ يَقْرَأَ فِي الصُّبْحِ بِطَوَالِ الْمَفْصَلِ**) ، والأحاديث الواردة في الباب مختلفة في بيان كميتها بالآيات والصور ، كل ذلك مذكور في الصحاح في الأحاديث التي أشار إليه الترمذي في الباب .

(**وعلى هذا العمل عند أهل العلم**) ، يعنى : أن القدر المستحب في القراءة في الصلوات كلها يكاد يكون امراً متفقاً

بين الأئمة، كما وردت به السنة، والحجة في استحباب قراءة طوال المفصل في الصبح والظهر وأوسطه في العشاء والعصر وقصاره في المغرب أثر عمر الفاروق فيما كتبه إلى أبي موسى إلى اليمن وهو ما أشار إليه الترمذي ورواه عبد الرزاق في مصنفه من طريق الثوري، عن علي بن زيد بن جدعان عن الحسن وغيره، قال: كتب عمر إلى أبي موسى أن اقرأ في المغرب بقصار المفصل وفي العشاء بوسط المفصل وفي الصبح بطوال المفصل، ورواه ابن أبي شيبه في مصنفه مختصراً وكذا البيهقي في المعرفة من طريق مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أن عمر بن الخطاب، وفي معناه مرفوعاً حديث سليمان بن يسار عند النسائي وابن ماجه وابن حبان. (وبه يقول **سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي**)، وبه يقول أبو حنيفة ومالك وأحمد، وجرى بذلك تعامل الأمة من غير خلاف.

باب ما جاء في القراءة في الظهر والعصر

قال أبو حنيفة رحمته الله وأبو يوسف رحمته الله: تطال أولى الفجر فقط دون بقية الصلوات وهو في سائر كتب الحنفية، وعند الشافعي رحمته الله في قول: التسوية بينهما في الكل، وفي قول آخر عند الشافعي: تطال الأولى مطلقاً، وبالأخص في الفجر، قاله في شرح المذهب وبه قال محمد بن الحسن، وبه قال أحمد بن حنبل، قاله في المغني. وظاهر الحديث يؤيده، أي: حديث أبي قتادة عند البخاري ومسلم، وفيه: يطول في الركعة الأولى ما لا يطول في الركعة الثانية، وهكذا في صلاة العصر وهكذا في الصبح

وعند المالكية يستحب تقصير الثانية زمناً، ولو قرأ فيها أكثر ، وهذا في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة والكل جائز والاختلاف في الأولوية. واستدل لمذهب إمامنا أبي حنيفة رحمته الله ومن تابعه ومن وافقه بحديث أبي سعيد الخدري عند مسلم أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية، وهو نص في المساوات، ويمكن أن يجاب عن جهة الإمام أبي حنيفة بأن التطويل كان لأجل الثناء والتعوذ، ولفظ صاحب الهداية والحديث محمول على الإطالة من حيث الثناء والتعوذ والتسمية، ولا معتبر بالزيادة والنقصان بمادون ثلاث آيات لعدم إمكان الاحتراز عنه من غير حرج، وبالله التوفيق.

(كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماء ذات البروج والسماء والطارق)، قد وردت أحاديث مختلفة في قدر القراءة في الظهر والعصر، وذلك في أحوال متغايرة إما لبيان الجواز أو بغير ذلك من الأسباب، واحتج القاضي ابن العربي باختلافها على عدم مشروعية سورة معينة في صلاة معينة، قاله في العارضة الأحوزي. **(حديث جابر بن سمرة حديث حسن صحيح)**، وأخرجه أبوداؤد والنسائي. **(وقد روى عن النبي ﷺ أنه قرأ في الظهر قدر تنزيل السجدة)**، أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري. **(وروى عنه أنه كان يقرأ في الركعة الأولى من الظهر قدر ثلاثين آية)**، المراد من الركعة الأولى الشفعة الأولى أي الركعتين الأوليين، صرح بذلك في حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم في صحيحه في باب القراءة في الظهر والعصر، وكذلك ما في سنن ابن ماجه في باب القراءة في الظهر والعصر، يحمل على ما في مسلم، وفيه أيضاً الركعة الأولى بدل

الركعتين والركعة الاخرى بدل الآخرين. **(وفي الركعة الثانية قدر خمسة عشر آية)** ، وفي حديث أنس رضي الله عنه عند النسائي أنه صلوات الله عليه وآله وسلم قرأ في الركعة الأولى من الظهر بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية هل أتاك حديث الغاشية.

وأما سبب اختلاف ما نقل عنه اختلاف أحواله صلوات الله عليه وآله وسلم حضراً وسفراً قال النووي في شرح المذهب: واختلاف قدر القراءة في الأحاديث كان بحسب الأحوال ، فكان النبي صلوات الله عليه وآله وسلم يعلم بحال المأمومين في وقت أنهم يؤثرون التطويل فيطول، وفي وقت لا يؤثرونه لعذر ونحوه فيخفف، وفي وقت يريد إطالته فيسمع بكاء الصبي ، هذا في البخاري ومسلم ، وقد يؤيد ذلك بأدلة كثيرة . وقد ثبت عنه صلوات الله عليه وآله وسلم في السفر قراءة المعوذتين في الصبح، روى ذلك أحمد في مسنده وابن أبي شيبه في مصنفه وأبوداؤد والنسائي في سننهما وابن حبان في صحيحه والطبراني في معجمه، كلهم من حديث عقبة بن عامر. وثبت في حديث عبد الله الجهناني أن رجلاً من جهنية أخبره أنه سمع النبي صلوات الله عليه وآله وسلم يقرأ في الصبح إذا زلزلت الأرض في الركعتين كلتيهما، فلا أدري أنسي رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم أم قرأ ذلك عمداً ، رواه أبوداؤد في سننه في باب الرجل يعيد سورة واحدة في الركعتين، وإسناده صحيح قاله النووي في شرح المذهب. وقراءة التين والزيتون في العشاء أخرجه الشيخان من حديث البراء ، قال : إن النبي صلوات الله عليه وآله وسلم كان في سفر فقرأ في العشاء في إحدى الركعتين بالتين والزيتون، وهذا لفظ البخاري في باب الجهر بالعشاء في جامعته. ومن ههنا قال الكاساني في البدائع: إنه ليس في القراءة تقدير معين بل يختلف باختلاف الوقت وحال الإمام والقوم، والجملة فيه أنه ينبغي للإمام أن يقرأ مقدار ما يخفف على القوم ولا يثقل

عليهم بعد أن يكون على إتمام، فافهم.

(وروى عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى أن اقرأ في الظهر بأوساط المفضل)، وتقدم تخريجه في باب المتقدم . **(وروى عن إبراهيم النخعي أنه قال تعدل صلاة العصر بصلاة المغرب في القراءة)**، أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه . **(وقال إبراهيم النخعي تضعف صلاة الظهر على صلاة العصر في القراءة أربع مرار)**، وهذه الأقوال لا دليل عليها، ويرده قول أبي سعيد مرفوعاً وقول الفاروق موقوفاً.

باب في القراءة في المغرب

(أم الفضل)، اسمها لبابة بنت الحارث زوجة العباس، وهى أخت ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ. **(وهو عاصب راسه)**، يعنى : شادر راسه بعصابة . **(فصلى المغرب فقراً بالمرسلات فما صلاها بعد حتى لقي الله)**، لا يخفى واقعة حديث الباب واقعة مرض موته، وحديث الباب هذا دل على أنه صلى صلاة المغرب هذه في المسجد، وأنه آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ، وحديث عائشة رضى الله عنها يدل على أن التي صلاها النبي ﷺ مع أصحابه في المسجد، هي صلاة الظهر، رواه البخارى في "باب إنما جعل الإمام ليؤتم به" رواه مسلم في باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر.

والكلام في عدة أيام مرضه ومن أى يوم ابتداء مرضه؟ وكم مرة خرج إلى المسجد وصلى فيه؟ وفي أية صلاة كان إماماً؟ وفي أيتها كان ماموماً؟ والكلام في تعيين هذه الصلوات وترتيبها واسع جداً، والخلاف في الأحاديث شديدة وأقوال العلماء في

الترجيح أو الجمع والتوفيق مختلفة . ومن أهم المسائل المتعلقة بهذه القصة: اقتداء القائم خلف القاعد، ومسئلة ركنية الفاتحة، فإنه ﷺ أخذ القراءة من حيث انتهى أبوبكر ما هوفي رواية ابن ماجة، وهو حديث صحيح باعتراف ابن حجر. (حديث أم الفضل حديث حسن صحيح)، أخرجه الأئمة الستة. (وروى عن النبي ﷺ أنه قرأ في المغرب بالأعراف في الركعتين كليتهما)، رواه النسائي عن عائشة رضى الله عنها وإسناده حسن، وروى هذا عن أبي أيوب ايضاً. (وروى عن النبي ﷺ أنه قرأ في المغرب بالطور)، رواه الشيخان وغيرهما عن جبير بن مطعم، ومال الطحاوي في شرح معاني الآثار في أمثاله إلى أنه قرأ ببعضها لا كلها، وأدعى أنه لا دلالة في شيء من الأحاديث على تطويل القراءة لاحتمال أن يكون قرأ بعض السور، ولو سلم أنه قرأ بتمامها فلا بأس ايضاً، فإن التطويل ايضاً جائز بشرط عدم التثقييل على القوم واشتباك النجوم، وقد صرح المحقق ابن امير الحاج في الحلية بجواز الأذكار الواردة في الأحاديث في المكتوبات ايضاً بشرط أن لا يثقل على القوم، فما ظنك إذن بقراءة السور الماثورة عنه ﷺ بالمواظبة أوفي أكثر الأحيان!؟.

(وروى عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى أن اقرأ في المغرب بقصار المفصل)، وقد تقدم تخريجه. (وروى عن أبي بكر أنه قرأ في المغرب بقصار المفصل)، لم أقف على من أخرجه، وفي الروايتين دلالة على استحباب قراءة قصار المفصل. (وعلى هذا العمل عند أهل العلم)، يعنى: على القراءة بقصار المفصل في المغرب وبه يقول الحنفية والجمهور. (وبه يقول ابن المبارك وأحمد وإسحاق)، وبه يقول الأئمة الأربعة وعامة

العلماء . (وقال الشافعي رحمته الله ، وذكر عن مالك رحمته الله أنه يكره أن يقرأ في صلاة المغرب بالسور الطوال نحو والطور والمرسلات ، قال الشافعي رحمته الله : لا أكره ذلك بل أستحب أن يقرأ بهذه السور في صلاة المغرب) ، أقول : وكذا نقله البغوي في شرح السنة ، والمعروف عند الشافعية أنه لا كراهة في ذلك ولا استحباب والصواب الذي لا عدول عنه أن ما صح عن النبي صلوات الله وسلامه عليه وثبتت مواظبته عليه فهو مستحب ، وما لم تثبت مواظبته عليه فلا كراهة ، وأكثر عاداته صلوات الله وسلامه عليه قراءة القصار فيه وإن قرأ أحيانا غيرها ، ومن هنا قال الحافظ ابن دقيق العيد : استمر العمل على تطويل القراءة في الصبح وتقصيرها في المغرب ، ولا يخفى أن قوله : فقرأ بالمرسلات وبالأعراف وبالطور ، استدل به وبأمثاله بأن وقت المغرب ممتد ، وبأن له وقتين ، هذا ما ذكره الخطابي وغيره ، وجنح إليه الحافظ في الفتح فافهم .

باب ما جاء في القراءة في صلاة العشاء

أقول ليس فيه شيء يحتاج إلى الشرح . (حدثنا ابن واقد) ، هو الحسين بن واقد مولى عبد الله بن عامر المروزي قاضيها ، وثقه ابن معين . (عن عبد الله بن بريدة) ، بن الحبيب الأسلمي المروزي قاضيها ثقة . (عن أبيه) ، بريدة بن الحبيب صحابي أسلم قبل بدر . (يقرأ في العشاء الآخرة بالشمس وضحاها ونحوهما من السور) ، هذا فعله وقال لمعاذ رضي الله عنه : أتريد أن تكون فتانا إذا أملت الناس فاقرا بالشمس وضحاها وسبح اسم ربك الأعلى والليل إذا يغشى ، قاله له حين أخبر أنه صلى بأصحابه العشاء فطول عليهم ، رواه الشيخان ، وفي هذين الحديثين دلالة

على أنه يقرأ في العشاء الآخرة هذه السور ونحوها. **(وفي الباب عن البراء بن عازب)**، قال: سمعت النبي ﷺ يقرأ في العشاء والتين والزيتون، أخرجه الأئمة الستة، وفي رواية للبخاري: أن النبي ﷺ كان في سفر، فقرأ في العشاء في إحدى الركعتين بالتين والزيتون. قال أبو النعمان: وقد توهم شذمة قليلة من الغير المقلدين الذين ينتهزون فرصة للإعتراض على الحنفية بكل مناسبة عناداً أو جهلاً، فنسبوا إلى الحنفية أنهم لا يعتبرون بالسور الماثورة عنه ﷺ في الصلوات، وذلك لقولهم: لا يتعين شيء من القرآن أو يكره تعيين سورة خاصة، وهذا توهم فاسد، فإن ابن النجيم صرح في البحر بما حاصله أنه يستحب.

باب ما جاء في القراءة خلف الإمام

ولا يخفى على اللبيب أن الشريعة نصبت لأحكام الانتماء بالإمام باباً مستقلاً، وكذلك بغير الانتماء باباً مستقلاً، فإدخال أحد البابين في الآخر والخلط بينهما إلغاء لغرض الشارع، فمن الباب الأول حديث أبي موسى وأبي هريرة رضي الله عنهما، وقد أخرج مسلم الأول في صحيحه وصحح الثاني، وصححهما جمهور المالكية والحنابلة. ثم إن الإسرار في الصلوات السرية النهارية، وكذا الجهر في الصلوات الجهرية الليلية أمر متفق بين الأمة فقولهم بقراءة الفاتحة سرّاً في الصلوات الجهرية يحتاج إلى دليل، ولا يخفى أن الجهر في وقته والسرف في وقته معهود في الشريعة، وأما الأمر بالسرف في وقت الجهر فإثباته ينبغى أن يكون بأصل مستقل.

أقول بتوفيق الله وحسن توفيقه: وردت في مسئلة الفاتحة

أحاديث أصبحت منشأ لاختلاف انظار المجتهدين ، الأول :
حديث عبادة " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " وهو حديث
متفق على صحته فيه إيجاب الفاتحة ، والثاني : حديث أبي
موسى الأشعري " وإذا قرأ فأنصتوا " وهو أيضاً صحيح ، صححه
أحمد وإسحاق ومسلم والجماهير ، وفيه إنصات المأموم إذا قرأ
الإمام ، والثالث : حديث جابر " مَنْ كان له إمام فقرأه الإمام له
قراءة " وهو صحيح أيضاً ، وفيه عدم قراءة المأموم ، فاختلفوا ، لا
جرم في الأخذ بها وتطرقت أقوالهم في الجمع بينها ، قال ابن
قدامة في المغني : وجملة ذلك أن القراءة غير واجبة على
المأموم فيما جهر به الإمام ولا فيما أسربه ، نص عليه أحمد في
رواية الجماعة ، وبذلك قال أبو حنيفة رحمته الله ومالك رحمته الله وإليه ذهب
الشافعي رحمته الله في القديم ، قاله في شرح المذهب ، والقدوة في نقل
مذهب أحمد هو الموفق بن قدامة ، قال ابن قدامة : (١) قال أحمد بن
حنبل رحمته الله : ما سمعنا أحداً من أهل الإسلام يقول : إن الإمام إذا جهر
بالقراءة لا تجزئ صلاة مَنْ لم يقرأ ، وقال : هذا النبي صلوات الله وسلامه
وأصحابه والتابعون وهذا مالك في أهل الحجاز وهذا الثوري
في أهل العراق وهذا الأوزاعي في أهل الشام وهذا الليث في أهل
مصر ما قالوا : الرجل صلى وقرأ إمامه ولم يقرأ هو صلاته باطلة ،
وكفاك كلام أحمد بهذا الإشباع ، وقال الشافعي رحمته الله في الجديد
بعد ما دخل مصر بوجوبها في السرية والجهرية جميعاً ،
والشافعي رحمته الله في إيجابها في الجهرية متفرد في الأئمة الأربعة
، وكان ينبغي للشافعية أن يفتوا بقوله القديم ، فإن الشافعي رحمته الله
بقي عليه إلى خمسين سنة من عمره . ولم يقل بالقراءة في
الجهرية إلا في سنتين من عمره ، وأمّا في السرية فقال مالك رحمته الله

(١) وحكاها الفخر الزيلعي في التبيين والبدر العيني في الغابة أيضاً

باستحبابها فيها، وبه قال أحمد وبه قال محمد بن الحسن، نقل الإمام المرغيناني عن محمد استحسانها في السرية احتياطاً، وأما رَدُّ ابن الهمام في الفتح والإتقان في غاية البيان ليس بشيء، بل رواية الإستحسان في السرية لابد أن تكون ثابتة، فإن صاحب الهداية: متثبت في النقل متقن للمذهب.

ومذهب الإمام أبي حنيفة عليه السلام عدم جواز القراءة في الجهرية، وعدم اختيارها في السرية لعدم جوازها فهي جائزة جوازاً غير مرضي. نعم! الأحاديث المرفوعة فليس فيها ما يدل على وجوبها على المقتدي لافي الجهرية ولا في السرية، وحكى المارديني في الجوهر النقي: النهي عن القراءة والنكير الشديد على القاري خلف الإمام عن الأسود والعلقة وإبراهيم النخعي من مصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبي شيبة بأسانيد قوية. ولم يكن للبخاري في جزئه طعن في أسانيدها، فاختر منها جاً آخر في الطعن، فقال: وليس هذا من كلام أهل العلم بوجوه، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: لا تلعنوا بلعنة الله ولا بالنار، ولا ينبغي لأحد أن يتمنى أن يملأ أفواه أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم رضفاً ولا تنتأوا ولا تراباً، وإذا ثبت الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فليس في الأسود ونحوه حجة. أقول: فرق بين العمل وبين الإيعاد، فالنهي عن العمل، والواقع الإيعاد والتهديد، ولا ريب أن مثل علقمة والأسود وإبراهيم النخعي أعلم بمعنى كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأدري بمراده من الشافعي والبخاري وأعرف بأحوال الصحابة، فكيف لا يكون الأسود وعلقمة وإبراهيم حجة؟ فتأمل ولا تغفل.

(عن محمد بن اسحاق)، وهو محمد بن اسحاق بن يسار المديني إمام المغازي وهو ثقة، قال الحافظ: وأكثر ما عيب فيه التدليس والرواية عن المجاهولين. **(عن مكحول)**، وفي رواية

الدار قطني وأحمد والبيهقي "حدثني مكحول" فزالت شبهة التدليس. **(فصل في رسول الله ﷺ الصبح فنقلت عليه القراءة)**، يعني: شق عليه التلفظ والجهر بالقراءة. **(فلما انصرف)**، يعني: فرغ من الصلاة قال: **(إني أراكم تقرؤون وراء إمامكم)**، فعلم أنه كان غير عالم بقراءتهم وهم غير عالمين بوجوب الفاتحة راساً، بل ربما كانوا يقرؤون بغيرها، وهو عند أبي داود من حديث عمران بن حصين أن النبي ﷺ صلى الظهر، فجاء رجل يقرأ خلفه بسبح اسم ربك الأعلى، فلما فرغ قال: أيكم قرأ، قالوا: رجل، قال ﷺ: قد عرفت أن بعضكم خالجنيتها، وأي شيء يحوجنا إلى فك سياقه فنتركه، ونقول: إنه قرأ الفاتحة ثم افتتح بسبح اسم ربك الأعلى، فأبي دليل على أن القصر في قوله "إلا بأم القرآن" بالإفراد وليس للقلب، وَإِنَّ شَيْئاً واحداً يختلف باختلاف اعتباراته، فلم يبتدأ هو بتشريع الفاتحة للمقتدي وكان خالي الذهن عنه، وقال: "خلف إمامكم" بدل قوله "خلفي" يدل على أنه ليس من منصب الايتمام به، ثم أباحها على سبب حادث إذ ذاك، فهو إذاً أباحه مرجوحة البتة، ثم هل فيه شيء أزيد على أنه كان سبب العلم به وسبب الاطلاع؟ ثم أين هذا من النص الصريح "وإذا قرأ فانصتوا؟!؟"، والتاويلان أوردهما في الفيض الباري فانظر هناك. فابدأ تاويل الجهر أو ما فوق الفاتحة لا أثر له في طريق حديث عبادة ولا سائر الأحاديث.

(قال: لا تفعلوا إلا بأم القرآن)، يعني: إن كنتم لا بدفاعلين فلا تفعلوا إلا بأم القرآن أباح لهم إباحتهم مرجوحة أما الوجوب فأين هو؟ وهل تكون شاكلة الوجوب أن لا يكون الشارع نفسه بخبرة منه حتى إذا علمه جعل يسأل عنه ويفتشه، بل السؤال عما لا يعلم استنكار له قطعاً، وهل يفيد هذا النوع من الاستثناء غير

الإباحة ، فما قال الخطابي : هذا الحديث صريح بأن قراءة الفاتحة واجبة على من خلف الإمام سواء جهر الإمام بالقراءة أو خافت بها وإسناده جيد لا طعن فيه . أقول : أو لم يعلم هذا الإمام الهمام فان حديث عبادة في الباب لا يدل على وجوب الفاتحة على المقتدي ، فإن فيه استثناءً من النهي ، وهو لا يفيد إلا الإباحة ما لم يقم عليه دليل آخر للوجوب ، وتوضيحه : أن الحديث منع قراءة المقتدي لأجل المنازعة ، ولكنه أباح الفاتحة لقلّة وجود النزاع فيها ، لأنها لكثرة تراددها في الصلوات وتداولها على الألسنة وشدة مراتها سهلت قراءتها من غير أن تخلط القراءة على الإمام ، وأيضاً لها أهمية في الصلاة ، فأثّرت هذه الأمور في تخفيف أمر النزاع وأن ما زاد على الفاتحة ليس له تلك الأهمية وأنها لم تتعين تعين الفاتحة ، إنما هو واجب مخير بين هذا وذاك لم يتداول تداول الفاتحة ، فبقي فيه أثر النزاع على أصله ، فمن أجل ذلك تحملت الإباحة في الفاتحة ، ولم تتحمل فيما زاد عليها . وبالجملة : أنه وقعت الإباحة في الفاتحة فقط عند ذلك ، ولم يكن ذلك تشريعاً ابتدائياً من صاحب الشريعة ، بل هم قرؤوها من عند أنفسهم استدلالاً بما عندهم من تأكيد الفاتحة وأدلة قرأتها العامة ، وإن لم يكن فيها نص للماموم ، ودليل ذلك أنه سألهم ” لَعَلَّكُمْ تَقْرَوْنَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ ” ولا معنى للسؤال لو كانت قرأتها بأمره أو بعلمه ، وإن تكون إباحتها إباحة مرجوحة . ثم نظراً إلى أصل وجود المنازعة وإن كانت قليلة رفعت تلك الإباحة وألزم على الماموم الإنصات بقوله : ” وإذا قرأ فأنصتوا ” فإن المامومين إذا قرؤوا كلهم بصوت واحد فتكون دُنْدَنَّتْهم مشوشة لذهن الإمام ، فناسب أمر الإنصات لهم بتاتا سداً للذرائع .

فحاصل الاستثناء في حديث عبادة "إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ" والأمر في حديث أنس "وَلْيَقْرَأْ أَحَدُكُمْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي نَفْسِهِ" لَا يَكُونُ إِلَّا لِلِإِبَاحَةِ، فَقَدْ تَبَيَّنَ مِمَّا سَلَفَ أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ "فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ" فِي حَقِّ الْمَامُومِ مِنْ جِهَةِ مَوْضُوعِ الْإِمَامَةِ وَمَنْصِبِ الْإِمَامِ وَمِنْ جِهَةِ وَظِيفَةِ الْمَامُومِ فِي صَلَاتِهِ مَعَ الْإِمَامِ . فَتَلَخَّصَ مِمَّا ذَكَرْنَا أُمُورٌ يَنْبَغِي أَنْ يَتَنَبَّهُ لَهَا، الْأَوَّلُ: أَنَّ الشَّارِعَ نَصَبَ بَابَيْنِ، بَابَ الصَّلَاةِ فِي نَفْسِهَا وَبَابَ الْاِقْتِدَاءِ، وَهَؤُلَاءِ نَقَلُوا أَحَادِيثَ بَابَ إِلَى بَابٍ، وَذَلِكَ إِهْدَارٌ لِمَعْنَاهُ وَإِلْغَاءٌ لِسِيَاقِهِ بِتَحْلِيلِ قَاعِدَةٍ أَنَّ الْمُقْتَدِيَ مَصْلٍ وَلَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَالثَّانِي: أَنَّ الشَّارِعَ وَضَعَ الْفَرْقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ لِنَفْسِهِ، وَبَيْنَ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْإِمَامِ، وَهَؤُلَاءِ وَضَعُوا الْفَرْقَ بَيْنَ السُّورِ، الثَّالِثُ: أَنَّ الشَّارِعَ قَالَ: فَلَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا أَيُّ: فَصَاعِدًا، وَهَؤُلَاءِ جَعَلُوهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا فَصَاعِدًا إِلَّا الْمُقْتَدِيَ فَعَلِيهِ الْفَاتِحَةُ فَقَطْ، الرَّابِعُ: أَنَّ الشَّارِعَ أَوْجَبَ الْاسْتِمَاعَ مُطْلَقًا الْفَاتِحَةَ وَالسُّورَةَ سِوَاءً، وَهَؤُلَاءِ حَصَرُوهُ فِي الْقَدْرِ الْمُسْتَحَبِّ عِنْدَهُمْ وَهُوَ السُّورَةُ، وَحَمَلُوا الْوَاجِبَ عَلَى ظَهْرِ الْمُسْتَحَبِّ، الْخَامِسُ: أَنَّ الشَّارِعَ اسْتَفْهَمَ عَنْ أَصْلِ الْقِرَاءَةِ ثُمَّ أَبَاحَ الْفَاتِحَةَ مِنْ بَعْدِ، وَهَؤُلَاءِ جَعَلُوا الْفَاتِحَةَ مِنْ قَبْلِ، السَّادِسُ: أَنَّ الشَّارِعَ سَلَكَ الْعَمُومَ فِي قَوْلِهِ: "لَا صَلَاةَ" لِكُلِّ مَنْ يَصَلِّي أَيُّ: يُوصَفُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَحْلِيلٍ، وَهَؤُلَاءِ قَصَرُوهُ عَلَى الْمُقْتَدِيَ لِأَجْلِ قَوْلِهِمْ بِاِقْتِصَارِ الْمُقْتَدِيَ عَلَى الْفَاتِحَةِ فَقَطْ، وَالْحَالُ إِنَّهُ إِنَّمَا يُوصَفُ بِهِ بِتَحْلِيلِ مَنْطِقِيٍّ وَ يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنِ الرِّبْطِ مَعَ الْإِمَامِ، فَهَذِهِ أُمُورٌ يَصِلُ إِلَى مَغْزَاهَا كُلِّ مَنْ عَنِ بَمَثَلِهَا وَعَانَاهَا، وَكَانَ مَقْنًى بِالْعَثُورِ عَلَى غَرَضِ الشَّارِعِ وَمَرْمَاهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصُرَ نَظْرُهُ عَلَى مَعْتَقَدِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ وَالْإِعَانَةِ.

(حديث عبادة حديث حسن)، قال الحافظ في التلخيص:

هذا الحديث أخرجه أحمد والبخاري في جزء القراءة، وصححه أبوداؤد والترمذي والدارقطني وابن حبان والبيهقي من طريق ابن اسحاق : حدثني مكحول عن محمود بن ربيعة عن عبادة وتابعه زيد بن واقد عن مكحول ، وروى هذا الحديث الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بن صامت عن النبي ﷺ قال: "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب" وهذا أصح أي من حديث عبادة في الباب من طريق ابن إسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع ، وحديث عبادة من طريق الزهري عن محمود أخرجه الأئمة الستة.

أقول في الجواب عنه: أن حديث الباب مضطرب سنداً ومتناً، فأما اضطراب سنده فهو على وجوه: تارة يرويه مكحول عن عبادة منقطعاً فإنه لم يسمع من عبادة بالاتفاق، وذلك عند الدارقطني والبيهقي وغيرهما، وتارة نافع بن محمود عن عبارة وهو عند أبي داؤد اليهقي وغيرهما، وتارة يرويه عن محمود بن الربيع عن عبادة وهو عند الترمذي وأبي داؤد وآخرين من طريق محمد بن إسحاق، وتارة أخرى يروى عن محمود عن أبي نعيم أنه سمع عبادة، وهو عند الدارقطني في سننه، ومرة يروى عن نافع عن محمود بن الربيع عن عبادة، وهو في الإصابة في ترجمة محمود عن الدارقطني، وحيناً يروي مكحول عن عبد الله بن عمرو ، ويجعل القصة قصته، وأشار إليه المارديني، وحيناً آخر يروي مكحول عن رجاء بن حيوة عن عبد الله بن عمر ، وأشار إليه المارديني أيضاً، ومرة يروى مكحول عن رجاء عن محمود موقوفاً عن عبادة عند الطحاوي في أحكامه حكاه المارديني . فهذه ثمانية وجوه من اضطرابه في الإسناد رفعاً ووقفاً

وانقطاعاً واتصالاً واختلافاً شايد أفي أن الراوي عن عبادة هل هو نافع أو محمود أو أبو نعيم؟ وهل القصة لعبادة أو لعبد الله بن عمر؟ ومستبعد جداً أن تكون الواقعة لكليهما! فإن المخرج واحد، وهل الواقعة في عهد عبادة أو في عهده ﷺ؟ وأضيف إلى ذلك أن المنقطع ليس بحجة، وأن نافعاً هذا مجهول وأن أبانعيم مختلف في تعيينه، فهل مثل هذا المضطرب الشديد يكون حجة؟ وأما اضطراب متنه فهو كذلك على وجوه: لفظ أبي داود والترمذي مع القصة من طريق إسحاق عن مكحول، لفظ أبي داود في سننه من طريق زيد بن واقد عن مكحول، ولفظ الدارقطني في سننه من طريق وليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز عن مكحول "هل تقرأون في الصلاة معي، قالوا: نعم، قال لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب" ولفظ الدارقطني في سننه من طريق الزبيدي عن مكحول عن عبادة مرسلاً "فلا تقرأوا إلا بأم القرآن سرأفي أنفسكم" وفيه أحمد بن الفرغ وبقيّة ولفظ الدارقطني في سننه من طريق زيد بن واقد عن حرام بن حكيم ومكحول عن نافع قال: "هل منكم من أحد يقرأ شيئاً من القرآن إذا جهرت بالقرآن، قلنا: نعم يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ، وأنا أقول: مالى أنزع القرآن فلا يقرأ أحد منكم شيئاً من القرآن إذا جهرت بالقرأة إلا بأم القرآن"، ولفظ الدارقطني في سننه من طريق بن عيينة عن ابن الشهاب عن محمود عن عبادة بن صامت "أن البنى ﷺ قال: أم القرآن عوض من غيرها ليس غيرها منها بعوض"، ولفظ الطبراني في الأوسط "لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وآيتين معها" أخرجه الهيثمي في الزوائد. فمن العجائب أن يصححو أمثل هذا، وهذه الوجوه فيه أمامك! فهل مثل ذلك يكون صحيحاً ومحفوظاً ومحتجابه في مسألة هي في

غاية من الأهمية من مسائل الصلاة في مسألة خالف الشافعي عليه السلام فيها جمهور الأمة و جماهير أهل المذاهب! بل خالف الإجماع في أمر يصادم ظاهره القرآن والسنة؟ فهل تبقى مسكة في الاحتجاج بمثله أمام هذه البيانات؟! فتصحيحها من حيث صنعة المحدثين في غاية الاستعجاب!

ولا يخفى أن حديث عبادة قد صح فيه زيادة قوله: "فصاعداً" فإن لا يستقيم أن يكون الحديث في حق المقتدي ، فإن المستدلين بحديث عبادة من الشافعية لا يقولون بوجوب ما زاد على الفاتحة على المقتدي، فأجابوا بأن عامة الثقات لم يتابعوا معمرأ على ذلك، هذا ما يقوله البخاري في جزء القراءة. وهذا الجواب خطأ من وجهين: أما أولاً فإن معمرأ ثقة، وزيادة الثقات مقبولة بالاتفاق عندهم على ما تقرر في محله، فلو لم يتابعه أحد لكان حجة في صحتها رواية معمرأ يها، وإن معمرأ في غاية القوة والجلالة في الزهري وإنه أوثق الناس فيه، يقوله أحمد وابن معين، وسئل أحمد: من أثبت الناس في الزهري، قال: معمر، حكاه الحافظ في مقدمته، وقال ابن معين: أثبت في الزهري مالك ومعمر، هذا ما في التهذيب، وكذلك في التهذيب عن ابن معين بأن معمرأ أحب إليه في الزهري من ابن عيينة وصالح بن كيسان ويونس، فإذا لم يكن رواية مثله عن الزهري حجة فمن ذا الذي يكون حجة؟ وإن من ذكر حجة على من لم يذكر وإن الناظر ليضطر أن يقول في مثله: إن ما ذكره البخاري والبيهقي وغيرهما في تعليقه لا يمكن أن يصح على أصولهم، وإنما ذلك أثر معتقد ذهني ونزع مذهبي جاء من قبل فقهم لا حديثهم.

وأما ثانياً: فإن معمرأ لم يتفرد به، بل تابعه على ذلك سفيان

بن عيينة عند أبي داؤد والأوزاعي وشعيب بن أبي حمزة عند البيهقي في كتاب القراءة من طريق أحمد بن هارون المستملي ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات وهذا ما في لسان الميزان ، وتابعه عبد الرحمن بن إسحاق عند البخاري في جزئه وهو المدني . (لا أبو شيبة الواسطي الضعيف) ، من رجال مسلم واستشهد به البخاري وقال مقارب الحديث حكاة الزيلعي وكذلك تابعه صالح وهذا ما في العمدة ، وهو صالح بن كيسان من رجال الستة ، فهو لأ معمر وشعيب والأوزاعي وسفيان وعبد الرحمن بن إسحاق وصالح كلهم يروون هذه الزيادة ، فلا ريب أنها صحيحة بدون شذوذ وعلة ، وثبت ذلك عند مسلم والنسائي وأبي داؤد وغيرهم . وَلَهَا شواهد من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأبي سعيد ورفاعة وجابر بن عبد الله ، فحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه المؤلف في سننه قال قال رسول الله ﷺ : ” أخرج فناد في المدينة أنه لا صلاة إلا بالقرآن ولو بفاتحة الكتاب فما زاد “ ، وفي لفظ آخر ” أمرني رسول الله ﷺ أنه لا صلاة إلا بقرأة فاتحة الكتاب فما زاد “ أخرجه في باب من ترك القراءة في صلاته ، وفيه جعفر بن ميمون وثقه بعضهم ، فقال ابن معين مرة : صالح الحديث ، وقال الدارقطني : يعتبر به ، قال ابن عدي : لم أرى أحاديثه منكراً ، وقال أبو حاتم : صالح ، وقال الحاكم : هو من ثقات البصريين ، وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات . هذا حاصل ما ذكره في الميزان والتهذيب على أنه تابعه عبد الكريم بن رشيد عند البيهقي في كتاب القراءة وهو من رجال النسائي ، فبطل زعم تفرد جعفر ، فإن المتابعات قطعت كل حيلة وريب . وحديث أبي سعيد فأخرجه أيضاً أبو داؤد ، وقال : ” أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر “ في باب من ترك القراءة في صلاته ،

ورواه أحمد وابن حبان في صحيحه وأبو يعلى في مسنده، أنظر في نصب الراية، وقال الحافظ في الفتح: وسنده قوي، وفي التلخيص: إسناده صحيح، ومثله قال الحافظ اليعمرى: إسناده صحيح ورجاله ثقات. وحديث رفاعة فكذلك أخرجه أبو داود، وفيه: "ثم اقرأ بأم القرآن وبما شاء الله أن تقرأ" في باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، ورواه أحمد بلفظ "ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت" أنظر في نصب الراية، ورواه ابن حبان بلفظ أحمد، قاله في الفتح وسنده صحيح. وحديث جابر فأخرجه الطحاوي وفيه قال "وكننا نتحدث أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما فوق ذلك أو قال: فما أكثر من ذلك" فظهر من ذلك أن قوله: "فصاعداً" في حديث عبادة مثل "فما زاد" في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ومثل "وماتيسر" في حديث أبي سعيد ومثل "فما فوق ذلك" في حديث جابر سواءً بسواءٍ فشاكلته شاكلتها وحكمه حكمها والموضوع هو هومين غير فرق.

فالحاصل: أن أسلوب هذه الأحاديث وأسلوب حديث "فصاعداً" واحد يدل على وجوب ما بعد الفاتحة مع اختلاف في بعضها في التعبير واتحاد في محط فائدتها، وإذن كيف يصح بأمثالها الاحتجاج للمقتدي.

لما استدلت الحنفية على وجوب السورة وما يقوم مقامها بالحديث المذكور، فأجاب عنه الشافعية بالاختلاف في حكم ما قبل "فصاعداً" وما بعده، فزعموا أن حكم ما قبله فقط الوجوب دون حكم ما بعده، وإنما حكمه التخيير دون الوجوب، وهذا غير جيد لغةً، فإن قواعد اللغة دلت على استواء حكمهما وجوباً وندباً وإباحة.

وَلَمَّا اسْتَدَلَّتِ الْحَنْفِيَّةُ بِأَنَّهُ دَلٌّ مِنْ جِهَةٍ ثَبُوتِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ

بأنه في غير المقتدى، أجابوا عنه بالتوزيع في نظمه بأن ما قبله للجميع وما بعده للإمام والمنفرد، وهذا أيضاً غير صحيح، فإنه يوجب فكافي نظمه وركعة في نسقه، وليس في الحديث سياقه ونصه أي إيماء إلى التوزيع بأحوال المصلين، فحمل الحديث على ما يستحقه أساليب الفصاحة أولى. وزعم بعضهم أن قوله: "فصاعداً" في الحديث المذكور لا يدل على وجوب السورة أصلاً، فإنه لإيجاب ما قبله وللتخير فيما بعده، فتكون الفاتحة فقط واجبة دون ما عداها، وزعموا أن شاكلة اللغة فيه كما في قوله: "تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً" فلا حاجة أن يتحقق ما بعده، بل يكفي للحكم السابق ما قبله، فذلك ههنا يكفي للصحة الفاتحة فقط، ولا يفتقر في صحتها إلى ما بعدها، فإذاً لا يكون ما عداها واجباً، فصار مناط الحكم هو ما قبله سواء تحقق ما بعده أو لم يتحقق. وهذا إيضاح ما يقوله البخاري في جزئه، وهذا خطأ محض، فإن هذا اللفظ في اللغة لا نسحب حكم ما قبله على ما بعده إن وجب أو جوبوا وإن ندبوا فندبوا وإن غيره فغيره، فَلَا بُدَّ إِذْنُ أَنْ يَنْسَحِبَ الْحُكْمَ الْمَصْدَرُ إِجَاباً كَانَ أَوْ اسْتِحْبَاباً أَوْ إِبَاحَةً وَتَخْيِيراً بِحَسَبِ اقْتِضَاءِ الْمَقَامِ عَلَى كِلَا الْجَزْئَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَهُمَا، وَلَمَّا كَانَ حُكْمُ مَا قَبْلَهُ هَهُنَا الْوَجُوبُ وَقَدْ سَلِمَ بِهِ فَيَكُونُ حُكْمُ مَا بَعْدَهُ كَذَلِكَ الْوَجُوبُ الْبَتَّةَ.

وزعم بعضهم أن الأمر فيه على التوزيع بحسب أحوال المصلين من الإمام والمنفرد والمأموم، فقرأة الفاتحة فصاعداً للإمام والمنفرد والفاتحة فقط للمأموم، وهذا أيضاً غلط محض فإن الحديث ليس فيه أية إشارة إلى التقسيم على الأشخاص بل هو نص في حال صلاة، ثم يتحقق من خارج هل هي صلاة المأموم أو الإمام؟، لَا أَنَّهُ وَرَدَ فِيهِ حُكْمُهُمَا مَعاً، فَإِنْ مِثْلُ هَذَا

لَا يُرَادُ مِنْهُ لَالِغَةٌ وَلَا عَرَفَاءٌ. وَبِالْجُمْلَةِ: إِنَّ الزِّيَادَةَ ثَابِتَةٌ رَوَايَةً وَإِنْ حَكَمَهَا حُكْمٌ مَا قَبْلَهَا لُغَةً وَعَرَبِيَّةً، عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَخَذْنَا فِيهِ تَوْزِيْعًا بِحَسَبِ الرُّكْعَاتِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ، فَلَوْ قُلْنَا بِوُجُوبِ الْفَاتِحَةِ مَعَ مَا فَوْقَهَا فِي الْأَوَّلِينَ وَبِالْفَاتِحَةِ فِي الْآخِرِينَ لَصَحَّ كُلُّ ذَلِكَ. وَبِالْجُمْلَةِ: لَوْ أَخَذْنَا بِالتَّوْزِيْعِ فَإِنَّمَا هُوَ فِي الرُّكْعَاتِ، وَلَا مَعْنَى لِتَوْزِيْعِهَا عَلَى الْمُصَلِّينَ وَالْأَشْخَاصِ حَيْثُ أَنَّهُ نَصٌّ فِي الصَّلَاةِ خَاصَّةً لَا إِيمَاءٍ فِيهِ إِلَى مُصَلٍّ وَمُصَلٍّ بِحَيْثُ يَنْقَسِمُ عَلَيْهِمْ، وَبِالْجُمْلَةِ: يَسْتَقِيمُ التَّوْزِيْعُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا لَا عَلَى مَا ذَكَرُوا، وَأُمَثَالُ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ لَيْسَتْ إِلَّا أَثَرُ مَعْتَقَدٍ ذَهَنِي قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ.

(قوله: وهو قول مالك بن أنس)، هذا خلاف الواقع، فإن مالكا لا يقول بالقراءة في الجهرية، وهذا صريح في "موطأه"، ويعلم من "المدونة" أنه لا يقول بالوجوب في السرية، وكذلك مذهب ابن المبارك لا يوافق الشافعي في القراءة في الجهرية، ذكر البخاري في جزء القراءة مذهب القراءة في السرية، وكذلك مذهب أحمد يخالفه، وهذا صرح به الترمذي أيضاً فيما بعد، وقد تبين في الخارج أن مذهب إسحاق يخالف مذهب الشافعي في الجهرية، بل مذهب مذهب مالك، فبناءً على ذلك لا يصح ما بين الترمذي من المذاهب في المسئلة، إلا أن يحمل على أنهم قالوا بهافي الجملة واتفقوا على قرأتها إجمالاً.

باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام

بالقراءة

(حدثنا الأنصاري)، وهو إسحاق بن موسى الأنصاري. (عن

ابن اكيمة، بالتصغير، اسمه عمارة الليثي المدني، ثقة من أوساط التابعين.

(انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة)، وفي رواية لأبي

داؤد: صلى بنار رسول الله ﷺ نظن أنها الصبح. **(فقال هل قرأ معي أحد منكم أنفاً)**، والحديث نص في أن القراءة خلف الإمام لم تكن معروفة ولا سنة سائرة، وإلا فكيف تخفى حالها!، فعلم أنه كان غير عالم بقراءتهم، ونص في أنه لم يكن في قراءة المقتدي تشريع من صاحب الشريعة لا في الجهرية ولا في السرية، بل كان التشريع في خلافه، لأنه قوله: «واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا» نزل بمكة عند الجمهور في الصلاة، نقل عليه الإجماع أحمد بن حنبل، والواقعة هذه في الباب واقعة المدينة البتة، والإنصات إلى قراءة القاري من تمام الأئتمام به وقد أمر الله ورسوله بالإنصات للإمام إذا قرأ، فمن لم ينصت له لم يكن قد أئتمَّ به، فافهم. **(إني أقول: مالي أنازع القرآن)**، وذلك أن بعض المأمومين جهر خلفه فنازعه قراءته فشغله، فنهاه عن الجهر بالقراءة في الصلاة خلفه، فالحديث بنصه يدل على أن المنازعة كانت لأجل القراءة نفسها، ومن أجل ذلك صرح في آخره بقوله: فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ، وليس فيه فانتهى الناس عن الجهر بالقراءة. دل لفظ "مالي أنازع" على أن القراءة منصب الإمام وليس ذلك للمأموم فالمقتدي إذا قرأ فإنه اختلس شيئاً ليس حقه، فإن المنازعة هي المخاصمة في حق الغير. وقد سبق في الباب السابق أن الشريعة نصبت لأحكام الأئتمام باباً مستقلاً وكذلك لغير الأئتمام باباً مستقلاً، فإدخال أحد البابين في الآخر واختلاط بينهما إلغاء لغرض الشارع، فلم يبتدء هو بتشريع الفاتحة للمقتدي، وكان خالي

الذهن عنه، وفي رواية "خلف إمامكم" بدل قوله "خلفي" ليدل على أنه ليس منصب الأئتمام به، وهؤلاء الأعلام نقلوا أحاديث باب إلى باب، وذلك اهدار تعرضه وإلغاء لسياقه بتحليل قاعدة.

(فانتهى الناس عن القراءة)، قال الحافظ في "التلخيص"

وقوله: "فانتهى الناس الخ" مدرج في الخبر من كلام الزهري، بينه الخطيب، واتفق عليه البخاري في "التاريخ" وأبو داود ويعقوب بن سفيان والزهري والخطابي وغيرهم من الحفاظ أن هذا القدر مرسل، حيث لم يدرك الزهري تلك الواقعة. والجواب عنه أولاً: أنه لا يضره كونه قول الزهري، فإنه لمّا رأى عمل الصحابة على الترك ذكر ذلك، فهو بيان الحال من الراوي. وثانياً: أن ما ذكره من أنه قول الزهري تعلل فقط بل يكاد يتعجب منه الصبيان، فأن الغرض الواضح أن الزهري حدث بالحديث كله على أصحابه، ولم يسمع بعضهم قوله: فانتهى الناس عن القراءة، فسأل عن الآخر، فأجاب بأن الزهري قد قاله في روايته، فزعموا أنه مقولة الزهري نفسه، وإنما هو مقولة أبي هريرة رضي الله عنه يرويها الزهري عنه روايته سائر الحديث، قال أبو داود في "سننه": قال مسدد في حديثه، قال معمر: فانتهى الناس عن القراءة فيما جهر به رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم، وقال ابن السرج في حديثه: قال معمر عن الزهري: قال أبو هريرة رضي الله عنه: فانتهى الناس، فما قال ابن السرج في حديثه صريح في ذلك.

فالغرض: أن بعضهم لم يسمعه من شيخه الزهري فثبتته فيه أحد أصحابه وشركاء مجلسه وهو معمر، وذلك يدل على ما ذكره أحمد وابن معين من أن معمر أوثق الناس في الزهري، فإذا اختلف هو وأصحابه فالقول قوله، فكان إسناد القول إلى معمر أو الزهري لهذا، لأنّه قول الزهري من تلقاء نفسه، كما زعم هؤلاء

الأعلام، فتبين أنه في الأصل موصول وإن ظهر في بادئ الرأي أنه قول الراوي. وبالجمللة: فحديث الباب هذا حجة في ترك القراءة في الجهرية، وهو الذي قرره ابن عبد البر فقال في "الاستذكار": فيه دليل على أن المأموم لا يقرأ خلف الإمام إذا جهر لأبأم القرآن ولا غيرها على ظاهر الحديث وعمومه، فوجب أن لا يشتغلوا بغير الاستماع. وبالجمللة: فأحاديث ايتمام مبنية على ترك القراءة في الجهرية، ولترك قراءة المقتدي في الجهرية أدلة كثيرة لأحاجة إلى استقصائها هنا. ومن أقوى ما يستدل به في الباب قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾، ذكر الزيلعي نقلاً عن البيهقي أنه أخرج عن الإمام أحمد قال: أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة، وعارضه الشافعية بأثار متعارضة، ولكن رجحنا قول أحمد في نقل الإجماع كي يحكيه البيهقي وغيره، على أن الحافظ أبا عمرو ابن عبد البر حكى ذلك عن أحمد في "كتاب التمهيد" وحكى الحافظ ابن تيمية ذلك أيضاً في فتاواه في موضعين، وكذلك ذكر قبله الموفق ابن قدامة في "المغني"، لم قال أحمد "وأجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة"، فإذا ن لا عبرة للنافي، والعلم عند المثبت، وجهل أحد لا يقوم حجة على علم غيره.

ومنها: حديث أبي موسى من طريق جرير عن سليمان التيمي عن قتادة بزيادة "وإذا قرأ فانصتوا" عند مسلم، وأنه لم يقل قط في أحاديث الايتمام ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا﴾، وسليمان لم يتفرد بها كما زعموا بل تابعه عليها عمر بن عامر وهو من رجال مسلم، وتابعه سعيد بن أبي عروبة عند الدارقطني وغيره من طريق سالم بن نوح العطار، وهو أيضاً من رجال مسلم، وتابعه أبو عبيدة عند أبي عوانة في صحيحه وهو مجاعة بن الزبير

مستقيم الحديث عن الثقات ، فهؤلاء سليمان وعمر بن عامر وسعيد أبي بن عروبة وأبو عبيدة كلهم يروون هذه الزيادة. ثم لم يتفرد جرير عن سليمان ، بل تابعه معمر بن سليمان عند أبي داؤد وتابعه سفيان الثوري عند الدارقطني ، فهو حديث صحيح صححه إسحاق وأحمد بن حنبل رحمهما الله وصاحبه أبو بكر بن الأثرم ، ثم مسلم ثم النسائي من حيث إخراج إياه في ”مجتباه“ ، ثم ابن خزيمة ثم أبو عمرو ابن عبد البر وأبو محمد ابن حزم ، ثم المنذري ثم الحافظ في ”الفتح“ ، وآخرون و جماهير المالكية والحنابلة.

ومنها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند النسائي وأبي داؤد وابن ماجة وغيرهم: ”إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا“ وهو من رواية أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان الأزدي عند أبي داؤد وغيره عن ابن عجلان ، وهو - مع كونه ثقة و اجتج به الشيخان - لم ينفرد بهذه الزيادة ، بل تابعه عليها عن ابن عجلان محمد بن سعد الأنصاري عند النسائي وحسان بن إبراهيم الكرماني ذكره البيهقي في كتاب القراءة ، وهو من رجال البخاري ومسلم ، ومحمد بن عجلان صدوق من علماء المدينة وأجلاتهم ، وهذا في ”الميزان“. وبالجملة: هذا حديث صحيح صححه مسلم لما سُئِلَ واعتذر عن عدم وضعه في صحيحه ، وصححه أحمد وهو في الجوهر النقي ، وقد سبق أنفاً قد أمر الله ورسوله بالإنصات للإمام إذا قرأ ، وجعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك من جملة الايتمام به.

وقد سبق أنفاً أنه لم يقل في أحاديث الايتمام ”وإذا قرأ فاقروا“ ومن المعلوم أنه ترك ذكر الفاتحة للمقتدي ، وذكر لسائر الأشياء حتى القعدة أيضاً في حديث أبي موسى ، وهذا

سكوت في معرض البيان ، فينبغي للمقتدي تركها حيث ما تركها الشارع، وأنه قاسم بينه وبين الإمام في المنصب، فلا يخالفه ما يكتب في هذا المقام، فافهم. وأما أدلثنا في عدم القراءة في السرية ففيها أحاديث ، فمنها: ” من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة “ وهو حديث صحيح له طرق كثيرة وشواهد ، وأجل أسانيده هو إسناد الطحاوي في ” شرح المعاني الآثار “ في باب القراءة خلف الإمام، قال: حدثنا أحمد بن عبد الرحمن قال: حدثنا عمر عبد الله بن وهب قال: أخبرني الليث عن يعقوب عن النعمان عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال: من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة، وهو سند في غاية من القوة؛ حيث اجتمع فيه أئمة الأربعة من فقهاء المحدثين.

فأحمد بن عبد الرحمن مصري صدوق ثقة أخرجه له مسلم وكفاه حجة، وبعده أربعة أئمة فقهاء محدثون كلهم الشمس في رابعة النهار، فالسند في غاية من الجلالة، ورواه أبو حنيفة رحمته الله وغيره مسنداً مرفوعاً من حديث جابر بن عبد الله وهو في ” كتاب الآثار “ لأبي يوسف رحمته الله، وفي ” كتاب الآثار “ لمحمد بن الحسن رحمته الله والموطأ له، وسياق إسناد الموطأ: أخبرنا أبو حنيفة رحمته الله قال: حدثنا أبو الحسن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه قال: من صلى خلف الإمام فإن قراءة الإمام له قراءة “ أخرجه الزيلعي في ” نصب الراية “ والحافظ البدر العيني في ” العمدة “، وأقوى سنده عندهم طريق أحمد بن منيع في ” مسنده “ ثم طريق عبد بن حميد في ” مسنده “ وطريق ابن أبي شيبه وكلها من غير طريق أبي حنيفة ، وليس فيه جابر الجعفي ولا ليث بن أبي سليم ولا

الحسن بن عماره.

وبالجملة: فالحديث مرفوع مسند، فما يدعيه الدارقطني في سننه والبيهقي في سننه وكذا في المعرفة وكتاب القراءة له من إرساله، فيجاب عنه بوجوه، الأول: إن أبا حنيفة لم ينفرد في رفعه مسنداً، بل تابعه على ذلك سفيان الثوري وشريك عن موسى بن أبي عائشة عند أحمد بن منيع شيخ البخاري في مسنده بسند على شرط البخاري ومسلم، هذا ما نقله الشيخ ابن الهمام في الفتح، قال: أخبرنا إسحاق الأزرق قال: حدثنا سفيان وشريك عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: "ومن كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له"، وكذا أخرجه ابن الهمام بسند آخر من سند عبد بن حميد، قال: حدثنا أبو نعيم حدثنا الحسن بن صالح عن أبي الزبير، فرجال إسناد الأول إسحاق الأزرق من رجال الشيخين، وسفيان وهو الثوري كذلك من رجالهما، وشريك هو ابن عبد الله النخعي من رجال مسلم، وموسى بن أبي عائشة ثقة من رجال الستة، وعبد الله بن شداد وجابر صحابيان.

ومن أجل هذا جعله ابن الهمام على شرط مسلم، قال الشيخ أبو الحسن السندي الكبير في "البدر المنير": قال تلميذ المحقق أي ابن الهمام: الشيخ قاسم سقط من نسخة الشيخ بعد الحسن بن صالح وجابر الجعفي، قال علاء الدين المارديني في "الجوهر النقي": قلت: في مصنف ابن أبي شيبة حدثنا مالك بن إسماعيل عن الحسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ: "من كان له إمام فقراءة له قراءة"، كذا رواه أبو نعيم عن الحسن بن صالح عن أبي الزبير ولم يذكر الجعفي، كذا في أطراف المزي، وتوفي أبو الزبير سنة ثمان وعشرين ومائة،

وحسن بن صالح ولد سنة مائة وتوفي سنة سبع وستين ومائة ،
وسمعه من أبي الزبير ممكن.

ومذهب الجمهور : إن أمكن لقائه لشخص وروى عنه ،
فروايته محمولة على الاتصال ، فحمل على أن الحسن سمعه من
أبي الزبير مرة بلا واسطة ومرة أخرى بواسطة الجعفي وليث .
وبالجملة : الاعتماد على الطريقة الأولى فقد تابع أبا حنيفة
سفيان الثوري وشريك عند ابن منيع ، فبطل ما زعم
الدارقطني وابن عدي والبيهقي من تفرد أبي حنيفة والحسن
بن عمارة بوصله ، وبطل من قال : إنه لم يروه إلا جابر الجعفي
وهو ضعيف ، وربما يثبت بكلام الحافظ أبي عمر في " التمهيد "
بعد كلام ابن عدي والدارقطني والبيهقي ، فنأتي بكلام أبي
عمر ثم الجواب عنه .

يقول أبو عمر في " التمهيد " : واحتجوا بحديث جابر عن
النبي ﷺ أنه قال : " من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة " وهذا
حديث رواه جابر الجعفي عن أبي الزبير عن جابر عن النبي
صلى الله عليه وسلم ، وجابر الجعفي ضعيف الحديث مذموم
المذهب لا يحتج بمثله وإن كان حافظا ، وقد روى هذا الحديث
أبو حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد بن الهاد
عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ ، ولم يسنده غير أبي حنيفة
وهو سفيان الحنظلي عند أهل الحديث ، وقد خالفه الحفاظ فيه سفيان
الثوري وشعبة وابن عيينة وجرير ، فرووه عن ابن أبي عائشة
عن عبد الله بن شداد مرسلا ، والصحيح فيه الإرسال ، وليس مما
يحتج به ، وقد رواه الليث بن سعد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة
عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن أبي الوليد عن
جابر بن عبد الله ، فأدخل بين عبد الله بن شداد وبين جابر " أبا

الوليد“ وهو مجهول لا يعرف، وحديثه هذا لا يصح.

فتخلص من إرادات هؤلاء المحدثين، على أسانيد حديث جابر أمور، الأول: إن الحديث بالأسانيد الصحيحة مرسل، حيث اتفق ثقات أثبات على روايته عن عبد الله بن شداد مرسلًا وليس بمسند، الثاني: إن من أسنده من الرواة ففيه انقطاع بين ابن شداد وبين جابر، الثالث: إن من رواه موصولًا فأثبت بين ابن شداد وبين جابر أبا الوليد وهو مجهول، الرابع: إن من رواه موصولًا مسندًا ففيه إما مثل جابر الجعفي وهو ساقط، أو مثل الليث أبي سليم أو أبي حنيفة أو الحسن بن عمارة وهم ضعفاء، وبالجملة: فالحديث إما مرسل وإما منقطع وإما معلول ضعيف الرواية من فيه ضعف.

والجواب عن الأول: إن الاحتجاج بالمرسل كان سنة متوارثة جرت عليه الأمة في القرون الفاضلة؛ حتى قال ابن جرير: رد المرسل مطلقاً بدعة حدثت في رأس المأتين، هذا ذكره الباجي في أصوله، وابن عبد البر في “التمهيد” وابن رجب في “شرح علل الترمذي” وهذا في تانيب الخطيب. وقد قال أبو داود السنجري في رسالته إلى أهل مكة: “وأما المراسيل فقد كان يحتج به العلماء فيما مضى، مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي، حتى جاء الشافعي، فتكلم فيه على أن هذا مرسل صحابي لا تابعي، وقبوله كلمة إجماع من الأمة ومحل اتفاق بين الأئمة”، هذا نبه عليه الحافظ ابن تيمية. ومرسله هو عبد الله بن شداد وهو صحابي صغير له رؤيته وإن لم يكن له سماع، ومراسيل الصحابة مقبولة بالإجماع، فالمتروك صحابي وهو المتبادر ومثله حجة عند المحدثين قاطبة، وقال البيهقي في “المعرفة وغيرها”: إن الشافعي يقبل مراسيل

كبار التابعين إذا اعتقد بسند آخر ، أو أرسل من وجه آخر أو عقيدة قول صحابي أو فتوى عوام من أهل العلم حكاها (١) الحافظ علاء الدين المارديني.

وعن الثاني والثالث : أنه ليس الانقطاع فيه ، وأبو الوليد كنية عبد الله بن شداد ووقع بد لا بإعادة الجار فليس بمجهول . وأما جهالة طلحة في رواية البيهقي في "كتاب القراءة" فأيضاً ليس بصحيح بل المتبادر أنه طلحة بن أبي سعيد الإسكندراني ، فإن الليث يروى عنه فاذا هو من رجال البخاري . وعن الرابع : فإن هناك أسانيد ليس فيها الجعفي وليس بن أبي سليم متحمل ليس بساقط ، وأبو حنيفة مع كونه ثقة عند أبي معين وشيعته وابن القطان وابن المديني وغير واحد من علماء الجرح والتعديل وهو ما حققه ابن عبد البر في "الإنتقاء" ليس بمتفرد ؛ بل تابعه سفيان الثوري عند ابن منيع ، وكذلك شريك القاضي عنده ، وهو من رجال مسلم ، والحسن بن عمار وإن ضعفه شعبة فقد اتضح تضعيفه مما رواه الرامهرمزي في "المحدث الفاضل" وذلك لأن مدار تضعيفه على كلام شعبة ، وكان هوسبي الرأي فيه بما هو بريء منه ، والذي طعنوه به من روايته أحاديث وعمله بخلافها ، وفعل ذلك كثير منهم لأمر هناك فليس هو بفرید في مثله ، والعلماء يفعلون ذلك لأدلة لاحت لهم ، وإسناد ابن أبي شعبة قوي لا غائلة فيه ليس فيه أبو حنيفة ولا ليس بن أبي سليم ولا جابر الجعفي وهو متصل على رأي الجمهور . فالحاصل فاتفق أبو حنيفة والثوري وشريك وابن عمار كلهم عن موسى بن أبي عائشة بإسناد الحديث إلى النبي ﷺ ؛ فبطل القول بالإرسال والوقف ، وبطل القول بالتفرد

بالرفع والوصل . ثم إن الوصل والرفع من قبل الزيادة وزيادة الثقة مقبولة وهوتقدم غير مرة ، فكيف إذا زادت ثقات تضافروا على إسنادة؟!، وحينئذ ينقطع كل علة كانوا يذكرونها، فما يقوله الحافظ في الفتح والتلخيص من ضعفه بجميع طرقه زنة أمامه هذه البينات والواضحات ، وإذن كان يلزم القول به على مذهبه أيضاً.

ولا يخفى عليك! نعم، وقع هناك كلام في الإمام من طائفة إما لأجل الحسد أو المنافرة العصرية أو عدم العلم على الواقع في أول الأمر أو اختلاف مسلك ومذهب، وقلمما ينجوعن مثله أحد؛ لكن شحنت من مناقبه ومفاخره صحف العالم من أكابر المحدثين والفقهاء ما لا تجد نظيره لغيره . ويقول ابن معين: ثقة ما سمعتُ أحداً يضعفه، ويقول: كان أبو حنيفة ثقة لا يتحدث بالحديث إلا بما يحفظ ولا يحدث بما لا يحفظ، وأيضاً هو القائل حسين سئل عنه ”أَثَقَّةٌ“، فقال: نعم ثقة ثقة، كان والله أروع من أن يكذب وهو أجل قدر من ذلك، وعنه لَمَّا سئل هل حدث سفيان عن أبي حنيفة، قال: نعم كان أبو حنيفة ثقة صدوقا في الحديث والفقهاء ما مونا على دين الله، انظر ذلك في ”تاريخ الخطيب“ ج ١٣ ص ٢٠١ في ما ذكر ضمن مثالبه، ويقول ابن معين أيضاً: ويكتب إليه شعبة أن يحدث ويأمره به وشعبة شعبة، وكذلك يوثقه علي بن المديني شيخ البخاري.

ولسنا بصدد استيفاء القول في هذا الموضوع، وهذا الدار قطني نفسه يعد الإمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة من الحفاظ الثقات في ”غرائب مالك“، هذا ما ذكره الزيلعي في بحث رفع اليدين من ”نصب الراية“، ويعد أبا يوسف القاضي الإمام صاحبه أوثق من محمد بن الحسن، هذا ما

يحكي الخطيب بسنده البرقاني عن الدار قطني فيقول : هو أقوى من محمد بن الحسن ، فإذاً يكون أبو يوسف ثقة فوق ثقة . وهذا الإمام أبو يوسف يقول في شيخه أبي حنيفة - وهو أعرف به - : ما خالفت أبا حنيفة في شيء قط فتدبرته إلا رأيت مذهبه الذي ذهب إليه أنجى في الآخرة ، وكنت ربما ملكت إلى الحديث أي ظاهره وكان هو أبصر بالحديث الصحيح مني ، ويقول أيضاً : ما رأيت أحداً أعلم بتفسير الحديث ومواضع النكت التي فيه من الفقه من أبي حنيفة ، وهو في "تاريخ الخطيب" ، وأبو يوسف هذا هو الذي يقول فيه ابن عدي وابن معين وغيرهما : ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثاً ولأثبت رأياً منه ، وفيه يقولون : أحفظهم للحديث وأتبعهم للأثر ، انظر في "ميزان الذهبى" ، و"طبقاته" . فانظر كيف وثق الدار قطني صاحبه ثم يضعف شيخهما !، فهل الدار قطني أعرف بحال شيخه الذي لبث معه في البحث عن معضلات النوازل ومشكلات الآثار والاستبصار بعلمه ورأيه ومعاني الأخبار سبع عشرة سنة لا يفارقه لا في فطر ولا في أضحية ؟ ، فتدرب به وتخرج وجرب علمه وحديثه وفقهه ، أفهلاً يكون بشهادة مثل هذا الثقة الذي هو فوق ثقة أن يكون أبو حنيفة ثقة فوق الثقتين ، فأرجو من عالم فاضل أن يحكم برأيه في أبي حنيفة وفي مثل الدار قطني الذي أصبَحَتْ عصبيته لمذهبه كالشمس في رابعة النهار .

وبالجملة : فمن عرف أبا حنيفة فقيه الأمة وفقه الملة حق معرفته لم يكن في حاجة إلى ما ذكره ، ولسنا في حاجة أن نخوض في غمار مناقب أبي حنيفة الإمام الذي طبق علمه الشرق والغرب واشتهر صيته في الآفاق علماً وفضلاً وورعاً وزهداً وأمانة وديانة ؛ مما امتلأت به تأليفات التاريخ وأجزاء

المناقب من علماء المذاهب الأربعة.

(وفي الباب عن ابن مسعود) ، أما حديث ابن مسعود

المرفوع فقد تقدم تخريجه قريباً من مسند أحمد وغيره ، ثبت عنه القراءة وتركها في السرية ، أمّا الترك فما أخرجه الطحاوي عنه : ليت الذي يقرأ خلف الإمام ملئ فوه تراباً ، وروى عنه أثار أخرى في الترك بطريق شتى عند محمد بن الحسن والطبراني بأسانيد صحيحة ثابتة . وأمّا القراءة فما أخرجه البخاري في جزئه بإسناد عن أبي مريم قال : سمعت ابن مسعود يقرأ خلف الإمام لكن الأول أثبت وأشهر ، وهو الذي عليه تعامل أصحابه الكوفيين كالأسود وعلقمة وغيرهما ، فأصحابه أعلم بهديه من غيرهم ، على أن ذلك في واقعة جزئية لا عموم لها .

وحكى المارديني في " الجواهر النقي " : النهي عن القراءة والنيكير الشديد على القاري خلف الإمام عن الأسود وعلقمة وإبراهيم النخعي من مصنف عبد الرزاق و مصنف ابن أبي شيبة بأسانيد قوية ، ولم يكن للبخاري في " جزئه " الطعن في أسانيدها ، فاختر مَنَهَجاً آخر في الطعن ، فقال : وليس هذا من كلام أهل العلم بوجوه ، قال النبي ﷺ : لا تلعنوا بلعنة الله ولا بالنار ، ولا ينبغي لأحد أن يتمنى أن يملأ أفواه أصحاب النبي ﷺ رُضْفاً ولا نتناً ولا تراباً ، وإذا ثبت الخبر عن النبي ﷺ واصحابه فليس في الأسود ونحوه حجة . أقول : فرق بين العمل والإيعاد ، فالنهي عن العمل ، والواقع الإيعاد والتهديد ، ولا ريب أن مثل علقمة والأسود وإبراهيم أعلم بمعنى كلام رسول الله ﷺ وأدرى بمراذه مِمَّنْ بعده وأعرف بأحوال الصحابة من الشافعي والبخاري بكثير .

وحديث عمران بن حصين أخرجه مسلم وغيره ، قال : صلى

بنار رسول الله ﷺ صلاة الظهر أو العصر، فقال: أيكم قرأ خلفي”
سبح اسم ربك الأعلى“ فقال رجل: أنا، ولم أردد بها إلا الخير، قال:
قد علمت أن بعضكم خالجنيتها، قرأ هو هذه السورة فقط، لأنه
قرأ الفاتحة ثم قرأها حيث لا دليل عليه.

وحديث جابر سيأتي في ”الجامع“ نفيه قريبا، وهو موقوف
وقد روي مرفوعاً عند الطحاوي في شرح الآثار من طريق يحيى
بن سلام عن مالك، ويحيى بن سلام ذكره ابن حبان في الثقات،
وفيه بحر بن نصر وهو أبو عبد الله المصري ثقة، انظر في رجال
الطحاوي . (**وليس في هذا الحديث ما يدخل على من رأى
القراءة خلف الإمام**)، يريد المؤلف بقوله هذا أن هذا الحديث
لا يرد على القائلين بالقراءة خلف الإمام، فإن أباهريرة راويه
ممن يرى القراءة خلفه، ويروي حديثاً يدل عليه، فلا بد أن يتأول
فيه أي بالقراءة جهراً أو بما فوق الفاتحة، فهذا الذي انتهوا عنه.
قلت: قد علمت قيمة هذه التأويلات، ويأتي تحقيق مذهبه وقوله
هذا. قوله: (**فهو خداج غير تمام**)، يقال: خدجت الناقة إذا ألقت
ولدها قبل أو أنه بغير تمام، وإن كان تام الخلق، فهذا في المجرد،
ويقال: ”أخدجت الناقة“ جاءت بولدها ناقص الخلق، وقد تم وقت
حملها، فهذا في المزيد، فيكون الحديث دل على أن الصلاة بغير
الفاتحة تكون ناقصة لا أنها باطلة لا عبرة لها أصلاً ورأساً،
وهو الذي يقوله الحنفية من عدم بطلان الصلاة بعدها. (**أقربها
في نفسك**)، هذا نحمله على الصلاة السرية لا على الجهرية لما
تقدم من كتاب القراءة للبيهقي أن مذهب عائشة وأبي هريرة
عدم القراءة في الجهرية، والتوفيق بين ما صح عنه من
الروايتين أولى بل ألزم من إسقاط أحدهما من غير بينة
وبرهان بل رواية الموطأ عنه صريحة في عدم وجوب الفاتحة

على الموتم.

وفي "الموطأ" لمالك في "مَنْ أدرك من الصلاة" عن أبي هريرة "من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة ومن فاتته قراءة أم القرآن فقد فاتته خير كثير"، فدل أثره ذلك على أن مدرك ركوع مدرك الركعة وإن لم يقرأ الفاتحة وإن فاتته خير كثير، فَأَيُّ وجوب الفاتحة؟! وبالجمللة: أن الحمل على السرية أولى وأفضل، لأن الإسرار في صلوات النهار مجمع عليه، كما أن الجهر في صلاة الليل متفق عليه، فالقول بالقراءة سرّاً في الجهرية خلف الإمام شيء خلاف ما أجمع عليه، فيحتاج إلى دليل قوي، فالحمل على المجمع عليه أولى، وهذا الذي ذكرنا من حمل قوله على السرية هو التحقيق. وأما الذي يذكره أهل التدريس من المعاصرين من حمله على التفكير في النفس والتدبر في القراءة فلا يساعده لغة، ولم يثبت القراءة في النفس بهذا المعنى أصل. أو ما يقوله البخاري في جزء القراءة: إن إدراك الركعة بإدراك الركوع عند مَنْ لم يرى القراءة خلف الإمام، فأما من رأى القراءة كأبي هريرة، فقال: لا يجزئه حتى يدرك الإمام قائماً انتهى كلامه، فمعارض بما رواه مالك في موطاه عنه على أن مراده بذلك أن يدرك الإمام قائماً قبل الانحناء، لأنه لأجل وجوب الفاتحة ولو كان مراده ما أراد البخاري منه لكان حق التعبير أن يقول: لا يجزيه حتى يقرأ الفاتحة لأن يقول: حتى يدرك الإمام، وبالجمللة: فكلامه صريح في أن مناط إدراك الركعة على إدراك الإمام حالة قيامه لا على إدراك الفاتحة.

انظر في "بداية المجتهد" لابن رشد من الباب الثاني في القضاء، حيث يقول: "والقول الثاني إنه إذا ركع الإمام فقد فاتته

الركعة، وأنه لا يدركها ما لم يدركه قائماً” وهو منسوب إلى أبي هريرة، انتهى كلامه. ومثله في ”العمدة“، ونقله في الإمام ابن عبد البر، ثم ما ذكره البخاري ليس هو مذهب جمهور السلف ولا مذهب الأئمة الأربعة، وإنما اختاره بعد البخاري صاحب ابن خزيمة أبو بكر الضبيعي، وَقَوَّاه الحافظ تقي الدين السبكي. **(وروى أبو عثمان النهدي)**، رواه أبو داود في ”سننه“ والبخاري في ”جزئه“، والطبراني في ”معجمه“، والبيهقي في كتاب القراءة وغيرهم، كلهم من طريق أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة، قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أنادي أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد، واللفظ لأبي داود، وعند البخاري في الجزء: وما زاد، وله طرق شتى وأحسنها طريق جعفر بن ميمون وهو من ثقات البصريين، وتابعه عبد الكريم ابن رشيد عند الطبراني، وهو في ”نصب الراية“ والبيهقي في الكتاب وصححه الذهبي وغيره. وبالجملة: الحديث صحيح غير أنه لا حجة فيه للقارئ خلف الإمام؛ حيث ثبتت فيه زيادة قوله: ”وما زاد“، فدل على أنه في غير المؤتمر فيكون حجة لنا لا علينا؛ فيكون نظير حديث عبادة بزيادة فصاعداً. **(يتبع سكتات الإمام)**، قال الشافعية: يسكت الإمام بعد قراءة الفاتحة سكتة طويلة يتمكن المأموم من قراءة الفاتحة، قال الحنفية: سكتة الإمام مثل هذه لكي يقرأ المأموم تخالف قواعد الشريعة في منصب الإمام؛ فالشريعة تقول: ”إنما جعل الإمام ليؤتم به“ فيجعل الإمام متبوعاً والمؤتم تابعاً، وهؤلاء يعكسون الأمر فيجعلون الإمام تابعاً.

(وبه يقول مالك وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق)، وعلم مما سبق تسامح الإمام الترمذي في المذاهب،

وفي إجمال الأمر فيها؛ فالجمهور قائلون بهافي السرية لا مطلقاً
ويقرؤون بهافي السرية استحباباً لا وجوباً.

(قوم من الكوفيين) ، وهوسفيان الثوري وسفيان ابن
عيينة وأبوحنيفة ، وهذا في ” المغني “ ويقول عبد الله ابن
المبارك : إذا اجتمع هذان على شيء فتمسك به يعني : الثوري
وأباحنيفة ، قاله ابن عبد البر في ” الانتقاء “.

(وتأول) ، التأول في عرف السلف واللغة : بيان مآل الأمر لا ما
تعورف في ما بعدهم من صرف الكلام عن ظاهره ، وعلى عرف
اللغة ما في التنزيل العزيز : ﴿ وما يعلم تأويله ﴾ ، ﴿ يوم يأتي
تأويله ﴾ ، ﴿ ولنعلمه من تأويل الأحاديث ﴾ ، ﴿ هذا تأويل رؤياي ﴾ ،
﴿ نبئنا بتأويله ﴾ ، ﴿ ذلك تأويل ما لم تستطع عليه صبراً ﴾ ، ﴿ ذلك
خير وأحسن تأويلاً ﴾ ، وعليه ما في الحديث : ” اللهم فقهه في
الدين وعلمه التأويل “ ثم قد يكون مآل الشيء ومرجعه غير ما
يتبادر من ظاهره فتعورف في المتأخرين بصرف الكلام عن
ظاهره.

وأما أحمد بن حنبل فقال : معنى قول النبي ﷺ : ” لا صلاة
لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب “ إذا كان وحده ، وأيضاً أن سفيان أحد
رواة الحديث يقول في روايته الحديث : ” لا صلاة لمن لم يقرأ
بفاتحة الكتاب فصاعداً “ لمن يصلي وحده ، وهو عند أبي داود في
” سننه “ ، ومثله قال الإسماعيلي في روايته وهو في ” عمدة
القاري “ ، فصرح هؤلاء الأعلام ابن عيينة وأحمد والإسماعيلي
على أنه ليس في حق المأموم أي هذا للمنفرد وفي حكمه الإمام
فَحُصِّصَ عنه المأموم ولم يجعله عاماً لكل مصلٍ فافهم.

” واحتج بحديث جابر بن عبد الله : ” مَنْ صَلَّى رَكْعَةً لَمْ يَقْرَأْ
فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَلَمْ يَصِلْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَرَاءَ الْإِمَامِ “ . **(قال أحمد :**

فهذا رجلٌ من أصحاب النبي ﷺ تأول قول النبي ﷺ: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أن هذا إذا كان وحده) ،
 واختار أحمد هو القراء ة في السرية ، وتقدم بيانه ، وأما في
 الجهرية فلا يقول بها، قاله الموفق ” في المغني“، وقال أيضاً
 الموفق : قال أحمد بن حنبل : ما سمعنا أحداً من أهل الإسلام
 يقول : إن الإمام إذا جهر بالقراءة لا تجزئ صلاة من لم يقرأ . (**سمع**
جابر بن عبد الله يقول : مَنْ صَلَّى رَكْعَةً) ، هذا موقوف عند
 الأكثر ورفع البعض كما في ” شرح معاني الآثار“ غير أن فيه
 كلاماً من وجوه، الأول : إنه رفعه يحيى بن سلام عن مالك، ومالك
 يرويه في ” موطأه“ موقوفاً، والثاني : إن يحيى بن سلام متكلم
 فيه ضعفه طائفة ، والثالث : إنه وقع في طريق إسماعيل بن
 موسى السدي عن مالك إنه قال لمالك ارفع فقل خذوا برجله
 وبهذا غمزه البيهقي ، والجواب : إن يحيى بن سلام وثقه ابن
 حبان وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو أيوب، وزاد في رجال الطحاوي
 توثيقه عن ابن الناجي أيضاً.

ورفعه إسماعيل بن موسى السدي عن مالك وهو في
 ”الجوهر النقي“ وهو من رجال ”التهذيب“ صدوق ورفع عاصم
 بن عاصم عن يحيى بن نصر بن حاجب عن مالك وهو في ”نصب
 الراية“ وكتاب القراءة واللسان، وعتاب مالك لعله لأجل تعنت
 السائل أو للجزم بالرفع، وعلى كل حال الحديث مختلف رفعاً
 ووقفاً. وبعد التيا والتي قد علمت أن الجمهور مع أبي حنيفة في
 الجهرية وأمر السرية أهون فلهم أن يكتفوا بالإمام فلا يقرأوا
 الفاتحة خلف الإمام، وربما يكون الشيء أقوى تعاملًا وتوارثًا
 ومع هذا عدته في الروايات قليلة، ولا يلزم من ذلك ضعف في
 المسئلة ونظير ذلك ما ذكرنا في مسألة رفع اليدين ومسألة

إخفاء التأمين فكان في ترك الرفع حديث ابن مسعود و في الرفع أحاديث ، غير أن حديث الترك كان صحيحاً أيضاً ولم يختلف عن تصحيحه إلا من اختار الرفع مذهباً وفقهاً كالبخاري دون النسائي وأبو داود والترمذي وغيرهم ممن رَووا حديث الترك ومشوا على تصحيحه . فلا يتوهم من كثرة أحاديث الرفع وقلة أحاديث الرفع أن الترك لخموله وعدم صحته ، بل مما ذكرنا أن الترك عديمي والرفع وجودي والرواية يتعرضون للوجودي لا للعدمي ونظير ذلك ما يقوله ابن تيمية في إخفاء التسمية وجهرها : أن الجهر نادر فإن أكثر الأحاديث خالية عن ذكر الجهر بها ، وأن يذكر فيها الإخفاء نصاً فيلزمها الإخفاء ، فإن الأهم ذكر الأمور الوجودية دون العدمية . ولا يقال : إن الرفع عزيمة والترك رخصة لأننا نقول : ذلك لم يقم عليه دليل بعد ثبوت الترك والرفع جميعاً . ولا يقال : إن الرفع عبادة والترك ليس كذلك ، لأننا نقول : إن وظيفة اليدين في كل ركن تكون على شاكلتها بما يلائمه كما في القيام والركوع والسجود والقعدة ، فإذا الوظيفة والقيام بالمنصب عبادة مهما كان ذلك فعلاً وتركاً . وكذلك نقول في إخفاء التأمين : إن الحديث فيه واحد ولكن عمل جمهور الصحابة والتابعين على الإخفاء ، كما نص عليه ابن جرير الطبري ، فلا بد أن يرجع الإخفاء للقوة فيه تعاملاً ، وبالله التوفيق ومنه الوصول إلى التحقيق ، ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم .

إنه يستحب أن يقرأ ما ورد أحياناً تبركاً بالماثور ويقرأ أحياناً غيره ، لئلا يظن الجاهل أن غيره لا يجوز ، وبالجمله ! مقتضى الدليل عدم المداولة لا المداومة على العدم كما يفعله حنفية العصر ، فتأمل .

باب ما جاء ما يقول عند دخوله المسجد

جاءت في الأحاديث أذكار كثيرة عند دخول المسجد والخروج منه ، وقد جمعها النووي في كتاب الأذكار ، وَعَيَّنَ الشارع عليه السلام أذكراً في الأحوال المتواردة المختلفة تعليماً للأمة . (**عن ليث**) ، هو ليث بن أبي سليم صدوق اختلط أخيراً فلم يتميز حديثه فثُرِ كَقَالَهِ فِي "التقريب" . (**عن عبد الله بن الحسن**) ، هو عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني أبو محمد ، ثقة جليل القدر . (**عن أمه فاطمة بنت الحسين**) ، هي فاطمة بنت الحسين الهاشمية المدنية زوج الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ثقة . (**عن جدتها فاطمة الكبرى**) ، هي فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ سيدة نساء هذه الأمة . (**إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم**) ، وحكمته بعد تعليم أمته أنه كان يجب عليه الإيمان بنفسه كما كان يجب على غيره ، فكذا طُلب منه تعظيماً بالصلاة منه عليها كما طُلب ذلك من غيره ، ونص العلماء على استحباب الصلاة عليه في مواضع : يوم الجمعة وليلتها ، وعند دخول المسجد والخروج منه ، ويحتمل أن يكون الغرض من قوله : صلى على محمد وسلم ، أن يدعو كل داخل لنفسه كما أنه دعا لنفسه بالصلاة والسلام ، فَلَمَّا كَانَ هُوَ الدَّخِلُ وَهُوَ الدَّاعِي وَهُوَ الْمَعْلَمُ لِأَمْتِهِ وَهُوَ الْمَتَعْلَمُ وَقَعَ التَّعْبِيرُ هَكَذَا . ولا يخفى : قد ورد حديث قَوْلِي فِي ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي حَمِيدٍ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الترمذي في الباب ، قال رسول الله ﷺ : إذا دخل أحدكم المسجد فليسلم على النبي ﷺ ، وكذلك ورد الأمر بذلك في حديث أبي

هريرة رضي الله عنه، رواهما ابن ماجة، والأول فقط الدارمي أيضاً غير أن حديث أبي حميد عند مسلم وأحمد خال عن ذكر السلام، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه النسائي وابن حبان.

(**أبواب فضلك**) ، خصص الفضل بالخروج عن المسجد ، وخصص الرحمة بالدخول فيه ، والوجه فيه أن من دخل اشتغل بما يزلفه إلى ثوابه ؛ فناسب ذكر الرحمة وإذا خرج اشتغل بابتغاء الرزق ؛ فناسب ذكر الفضل ، قاله الطيبي وزاد الإستشهاد بقول الله عز وجل : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ . (**حديث فاطمة حديث حسن**) ، أخرجه أحمد وابن ماجة ، حسن الترمذي حديث الباب مع أنه منقطع ، قال الترمذي : وليس إسناده بمتصل ، وذلك يدل على أن أصحاب الفن ربما يحكمون على الحديث نظراً إلى أذواقهم الخاصة ، ولا يراعون القواعد العامة والأصول المدونة .

وفي "تحفة الأحوذى" : الظاهر أنه حسن له لشواهده ، أقول : إنه لو نظر إلى شواهده لكان يستحق أنه يجعله صحيحاً لأن يجعله حسناً ، وأنت ترى أن الحديث من رواية أبي حميد وأبي أسيد أو كليهما معاً ومن رواية أبي هريرة رضي الله عنه كله صحيح من غير ريب فتدبر .

باب ما جاء إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين

(**عن عامر بن عبد الله بن الزبير**) ، بن العوام الأسدي المدني ثقة عابد . (**عن عمرو بن سليم الزرقى**) ، ثقة من كبار التابعين . (**فليركع ركعتين**) ، أي فليصل ركعتين من قبيل إطلاق الجزء على الكل ، الصلاة هذه تسمى تحية المسجد وقد ورد تسمية

هذه الصلاة تحية في حديث أخرجه ابن حبان في "صحيحه": يا أباذر! إن للمسجد تحية وإن تحيته ركعتان، فقم فاركعهما، وإن في لفظ تحية المسجد تَجَوُّزٌ، في الحقيقة تحية رب المسجد؛ لأن المقصود بها التقرب إليه سبحانه لا للمنزل، وإذا دخل وصلى الفرائض أو السنن سقطت عنه وأحرز ثوابها أيضاً وإن لم ينوها، فإن تلك الفريضة قامت مقام التحية لحصول تعظيم المسجد، قاله في "البدائع". ولا تصلى عند الحنفية في الأوقات المكروهة وتصلى عند الشافعية فيها أيضاً، فالحنفية قالوا أبكرا هتفا في الأوقات المكروهة تقديماً لعموم الحاضر على عموم المبيح وهو مذهب المالكية، قاله الحافظ في "الفتح". والأصح عند الشافعي أدائها فيها ذهاباً إلى تعميم الأمر وتخصيص النهي، وكل ماله سبب جديد يرفع الكراهة، قال الحافظ في "الفتح": هما عمومان تعارضا الأمر بالصلاة لكل داخل من غير تفصيل، والنهي عن الصلاة في أوقات مخصوصة، فلا بد من تخصيص أحد العمومين، فذهب جمع إلى تخصيص النهي وتعميم الأمر، وهو الأصح عن الشافعية، وذهب جمع إلى عكسه، وهو قول الحنفية والمالكية، وفي "النيل" ردُّ عليه، وقال: تخصيص أحد العمومين بالآخر تحكماً، وكذلك ترجيح أحدهما على الآخر مع كونه كل واحد منهما في صحيح البخاري ومسلم بطرق متعددة، فتأمل.

(قبل أن يجلس) ، هذا هو الإستحباب أي الصلاة قبل الجلوس ، وَجَهْلَةُ الْعَصْرِ يجلسون شيئاً ثم يصلان وهو خلاف النص ومنشأه سوء الجهل ، ومن هنا قال "في المرقات": وما يفعله بعض العوام من الجلوس أولاً ثم القيام للصلاة ثانياً باطل لأصله. أقول: ويبطله حديث الباب: قوله: "قبل أن يجلس"، قال

الحافظ: صَرَّح جماعة بأنه إذا خالف وجلس لا يشرع له التدارك، وفيه نظر لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر أنه دخل المسجد فقال له النبي ﷺ: أركعت ركعتين، قال: لا، قال: قم فاركعهما، ترجم عليه ابن حبان أن تحية المسجد لا تفوت بالجلوس، قال الحافظ: ومثله قصة سليك، حديث جابر بن عبد الله أخرجه البخاري ومسلم بلفظ أن النبي ﷺ أمر سليكا الغطفاني لمّا أتى يوم الجمعة، والنبي ﷺ يخطب فقعد قبل أن يصلي ركعتين أن يصلهما. وغاية العذر أن يقال: وقتها قبل الجلوس وقت فضيلة، وبعده وقت جواز، أو يقال: وقتها قبله أداء وبعده قضاء. (حديث أبي قتادة حديث حسن صحيح)، أخرجه الأئمة الستة. (وهذا حديث غير محفوظ)، فإنه رواه سهيل بن أبي صالح عن جابر بن عبد الله بدل أبي قتادة، وخالف غير واحد من أصحاب عامر بن عبد الله. (والعمل على هذا الحديث عند أصحابنا)، أهل الحديث، وإليه ذهب الأئمة الأربعة (١). (استحبوا إذا دخل الرجل المسجد أن لا يجلس حتى يصلي الركعتين إلا أن يكون له عذر)، لحدث أو شغل أو أخذ المؤذن في الإقامة أو لكرهه في الوقت عند الحنفية والمالكية وغيرها.

ونقل ابن بطلال عن أهل الظاهر الوجوب، والذي صرح به ابن حزم عدمه. ومن أدلة عدم الوجوب قوله للذي رآه يتخطى: اجلس فقد آذيت ولم يأمره بصلاة، والعذر منه أنه كان ذلك قبل الأمر بها والنهي عن تركها. ومن أدلة عدم الوجوب ما أخرجه ابن أبي شيبه عن زيد بن أسلم، قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يدخلون المسجد ثم يخرجون ولا يصلان، والعذر منه ليس فيها إلا مجرد

(١) قال الحافظ في الفتح: اتفق أئمة الفتوى على أن الأمر في ذلك للنسب.

الدخول والخروج فلا يتم الاستدلال إلا بعد تبين أنهم كانوا يجلسون ثم يخرجون ولا يصلان . ومن أدلة عدم الوجوب حديث ضمام بن ثعلبة عند الشيخين وغيرهما لَمَّا سأل رسول الله ﷺ عما فرض الله عليه من الصلاة فقال الخمس ، فقال : هل على غيرها ، قال : لا إلا أن تطوع . والعذر بأن قوله : "إلا أن تطوع" ينفي وجوب الواجبات ابتداءً لا الواجبات بأسباب يختار المكلف فعلها : كدخول المسجد ، مثلاً لأن الداخل ألزم نفسه الصلاة بالدخول فكأنه أوجبها على نفسه ، والله أعلم وعلمه أتم .

باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام

(وَأَبُو عَمَارٍ الْحَسِينُ بْنُ حَرِيثٍ)، الخزازي مولا هم المروزي ثقة من العاشرة . (الأرض كلها مسجد) ، أي يجوز الصلاة فيها (١) . (إلا المقبرة) ، موضع القبور الكثيرة . (والحمام) ، بتشديد الميم الأولى هو الموضع الذي يغتسل فيه بالماء الحار ، ثم يُطْلَقُ على الموضع الذي يغتسل فيه بأي ماء كان . وفي الحديث دلالة على منع الصلاة في المقبرة والحمام . وقد اختلفوا : ذهب أبو حنيفة إلى الكراهة فيها ، "وفي الجامع الصغير" : إن الصلاة مكروهة إذا كان في قبلة المصلي قبر ، إلا أن يكون بين المصلي وبينه حائل ، أو كان القبر عن يمينه أو عن شماله ، وهو رواية أبي مصعب عن مالك ولم يربها بأساً في رواية . وذهب أحمد إلى تحريم الصلاة في المقبرة مطلقاً ، وإليه ذهب الظاهرية ، وفرق الشافعي بين المنبوذة وغيرها إذا كانت مختلطة

(١) وكون الأرض كلها مسجداً من خصائص الأمة المحمدية والأمة السابقة كانوا مأمورين

التراب بلحوم الموتى وصديدهم وما يخرجهم من جزيء، فإن صلى في مكان طاهر منها أجزأته. وَأَمَّا الحمام فذهب أحمد إلى عدم صحة الصلاة فيه، وذهب الأئمة الثلاثة إلى صحة الصلاة في الحمام مع الطهارة وتكون مكروهة، قال ابن النجيم في "البحر": إن غسل موضع في الحمام ليس فيها تمثال وصلى فيه لا بأس به، وكذا في المقبرة إذا كان فيها موضع آخر أعِدَّ للصلاة وليس فيها قبر ولا نجاسة، قالوا: إن النبي ﷺ قال: جعلت لي الأرض كلها مسجداً وطهوراً: يعني: أن هؤلاء الصحابة لم يذكروا الإستثناء. (وحدِيث أَبِي سَعِيدٍ قَدْ رَوَى عَنْهُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ رَوَايَتَيْنِ)، يعني: روى عنه على نحوين فبعض أصحابه رواه عنه موصولاً بذكر أبي سعيد وبعضهم رواه عنه مرسلًا وبينه الترمذي بقوله: منهم مَنْ ذكر عن أبي سعيد ومنهم مَنْ لم يذكره. (ورواه محمد بن إسحاق عن عمر بن يحيى عن أبيه يعني)، لم يذكر أباسعيد. (قال) أبو عيسى الترمذي: (وكان عامة روايته)، رواية محمد بن إسحاق. (عن أبي سعيد عن النبي ﷺ) أي: كان عامة رواية محمد بن إسحاق عن عمرو بن يحيى عن أبيه بذكر أبي سعيد موصولاً. (ولم يذكر فيه عن أبي سعيد)، أي لكن أباسحاق لم يذكر في حديث الباب أباسعيد، بل رواه مرسلًا. (وكان رواية الثوري أصح) يعني: رجح الترمذي المرسل، وجعل الاتصال مرجوحاً وكذا قال الدارقطني في "العلل" المرسل محفوظ، ورجح البيهقي المرسل أيضاً وقال الإمام الشافعي: وجدته عندي عن ابن عيينة موصولاً ومرسلًا. ومن هنا قال الحافظ بعد ذكر أبي سعيد هذا رجاله ثقات لكن اختلف في وصله وإرساله، فافهم.

باب ما جاء في فضل بنيان المسجد

المراد بالمسجد ما يتبادر إليه ذهن الذاهن، وهو المكان الذي يتخذ للصلاة فيه، والبناء أعم من أن يكون إنشاءً أو توسيعاً أو تجديداً أو إصلاحاً، فعثمان رضي الله عنه قد جدد ووسع وشيد ولم يكن هو الباني إنشاءً، وإحكام بناء المسجد وتشييده جائز اتفاقاً من غير ريب. وأمّا نقشه وتزيينه كما تعرف في عصرنا فاختلف فيه، لكن قال الحافظ ابن المنير: لَمَّا شِيدَ النَّاسُ بِيُوتَهُمْ وَزُخِرَ فُوهَا فَاَنْتَدَبَ أَنْ يُضَعَ ذَلِكَ بِالْمَسَاجِدِ صَوْنًا لَهَا عَنِ الِاسْتِهَانَةِ. **(حدثنا أبو بكر الحنفي)**، اسمه عبد الكبير بن عبد المجيد بن عبيد الله البصري، روى عنه بن دار وأحمد وعلي بن المديني وغيرهم قال في التقريب: "ثقة من التاسعة" (١). **(مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا)**، التنكير فيه للشيوخ فيدخل فيه الصغير والكبير، وتدل عليه الرواية الآتية حديث أنس عند الترمذي في الباب نفسه. قوله: **(لِلَّهِ)** يعني: يبتغي به وجه الله، وفي رواية البخاري في جامعه قال لبكير: حسبت أنه قال: "يبتغي به وجه الله". **(بَنَى اللَّهُ لَهُ)**، إسناد البناء إليه جَلَّ جلاله مجاز اتفاقاً. **(مِثْلُهُ فِي الْجَنَّةِ)**، إن المماثلة ليست في الكمية ولا في الكيفية، بل إن المثلية في العمل نفسه، إن هذا في الدنيا وذلك في الجنة وتفاوت أبنية الدارين واضح، فكيف يستوى بناء خالق وبناء مخلوق؟ وكيف يستوى بناء الدار الدنيا وبناء الدار الآخرة؟ فَشَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا!. وبالجملة المثلية في الفعل دون المفعول. **(حديث عثمان حديث حسن صحيح)**. أخرج البخاري ومسلم. قوله: **(مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا)**: هذا يقتضي

وجود بناء على الحقيقة ، فيحمل على المسجد المعهود بين الناس ، ويدل عليه حديث عمر الفاروق : مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِداً يَذْكُرْ فِيهِ اسْمَ اللَّهِ ، وَيُؤَيِّدْ ذَلِكَ حَدِيثُ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : مَنْ بَنَى لِلَّهِ بَيْتاً . (**حدثنا نوح بن قيس**) ، بن رباح الأزدي أبو روح البصري أخو خالد صدوق رُمِيَ بالتشيع . (**عن عبد الرحمن مولى قيس**) ، مجهول قاله في التقريب والخلصة . (**عن زياد النميري**) ، بضم النون وفتح الميم مصغراً وزياد هذا هو زياد بن عبد الله النميري البصري ، قال الحافظ في التقريب : ضعيف ، وقال الذهبي في "الميزان" : ضَعْفُهُ ابْنُ مَعِينٍ وَقَالَ ابُو حَاتِمٍ : لَا يَحْتَجُّ بِهِ ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الضَّعْفَاءِ فَقَالَ : لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ . (**عن أنس عن النبي ﷺ بهذا**) ، يعني : بهذا الحديث المذكور في الباب وهو حديث ضعيف لأن في سنده راوياً مجهولاً وراوياً ضعيفاً . (**وهما غلامان صغيران مدنيان**) ، قال في التقريب في ترجمة محمود بن لبيد : صحابي صغير وجل روايته عن الصحابة ، وكذا قال في ترجمة محمود بن الربيع .

باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجداً

يكره أن يبني مسجداً على القبر ومقتضاه التحريم ، كيف وقد ثبت اللعن عليه ! ؟ . (**حدثنا عبد الوارث بن سعيد**) ، بن ذكوان العنبري مولا هم البصري ثقة ثبت . (**عن محمد بن حجارة**) ، بضم الجيم وتخفيف الحاء ثقة . (**لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور**) ، وقد رأى بعض أهل العلم أن هذا كان قبل أن يرخص النبي ﷺ في زيارة القبور ، فلما رخص دخل في رخصته الرجال والنساء . قال أبو النعمان : وأما تعلل بعضهم في

منع زيارة القبور للنساء لقلة صبرهن وكثرة جزعهن وذلك لرقة قلوبهن وسرعة تأثرهن ، فليس بشيء ، وهو قياس في معارضة النص ، قال رسول الله ﷺ : كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألافزور وها رواه ابن ماجة ، وأشار في "الجامع الصغير" إلى صحته ، وعند مسلم من حديث بريرة مرفوعاً : "ونهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها" ، وعند ابن ماجة عن عائشة أن رسول الله ﷺ رخص في زيارة القبور ، وفي "الزوائد" : رجال إسناده ثقات ، لأن بسطام بن مسلم وثقه ابن معين وأبوزرعة وأبوداؤد وغيرهم من الحفاظ وباقي رجاله على شرط مسلم ، وعنده عن أبي هريرة مرفوعاً : "زوروا القبور فانها تذكركم الآخرة" وعنده عن زيد بن ثابت : " زوروا القبور ولا تقولوا هجراً " فهذه الأحاديث نص في الرخصة للرجال ، غير أنه نرى كثيراً من آيات القرآن أن يكون ظاهرها في الرجال ، ثم يكون حكمه غير مختص بهم ، بل يعم النساء كذلك ، فعلى هذا يكون فيه رخصة لهن أيضاً كما هي لهن ، فتأمل ولا تغفل .

(والمتخذين عليها المساجد) ، إنما حُرِّم اتخاذ المساجد عليها ، لأن في الصلاة فيها استناب سنة اليهود ، قال البيضاوي : كما كانت اليهود والنصارى يسجدون بقبور الأنبياء تعظيماً لشأنهم ، ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها ، واتخذوها أوثاناً ، لعنهم النبي ﷺ ومنع المسلمين عن مثل ذلك ، فَأَمَّا مَنْ إِتَّخَذَ مَسْجِداً فِي جِوَارِ صَالِحٍ وَقَصِدَ التَّبَرُّكَ بِالْقُرْبِ مِنْهُ لَا لِلتَّعْظِيمِ لَهُ وَلَا لِلتَّوَجُّهِ إِلَيْهِ ؛ فَلَا يَدْخُلُ فِي الْوَعِيدِ الْمَذْكُورِ أَنْتَهَى . ومثل ما قاله البيضاوي قاله الطيبي ، وكلام الحافظ فضل الله التوريشتي يومي إلى عموم النهي إما لشرك جلي إن قصد التعظيم أو لشرك خفي إن قصد نفس التوجه أو لأجل التشبه إن

لم يقصدهما، وفي الثالث النهي يكون سداً للذرائع. أقول: فعلم منه أنه يحرم الصلاة إلى قبر النبي أو صالح تبركا وإعظاما. ومن ههنا اتفق الأئمة الأربعة بمنع المساجد على القبور، وفي "المجموع": "واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على كراهة بناء المسجد على القبر سواء كان الميت مشهورا بالصالح أو غيره لعموم الأحاديث، وفي "المغني" لابن قدامة: ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور لهذا الخبر، وفي "البدائع": وكره أبو حنيفة البناء على القبر وإن لم يعلم بعلامة، وفي "المدونة" لسحنون: وقال مالك: أكره تجصيص القبور والبناء عليها. والحاصل: يكره أن يبنى على القبور كما تعاملوا من اتخاذ القُبَبِ على القبور ولا يجوز ذلك في المذاهب الأربعة، وكلام الشارحين مطابق في ذلك، وأما المقبرة الدائرة إذا بني فيها مسجد، ليصلى فيه فلا بأس به. (وفي الباب عن أبي هريرة وعائشة)، أما حديث أبي هريرة فأخرجه الشيخان عنه أن رسول الله ﷺ قال: قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد. وفي رواية لمسلم لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وأما حديث عائشة فأخرجه الشيخان أيضاً بلفظ أن رسول الله ﷺ قال في مرضه الذي لم يقم منه: لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد. (والسُّرُج)، إيقاد السرج على القبور لأنه تضييع مال بلا نفع أو احترازاً عن تعظيم القبور، ولأنه لو كان على زعم أنه يفيد الميت فذلك باطل، وإن كان لأجل الزائرين فجوزه العلماء، ففكر. (حديث ابن عباس حديث حسن)، أخرجه أبوداؤد والنسائي.

باب ما جاء في النوم في المسجد

اختلفوا في النوم في المسجد، قال أبو حنيفة: يكره النوم في المسجد ولا يكره للمسافر، وقال: مالك لا أحب لمن له منزل أن يبيت في المسجد ويقل فيه، ومثله قال أحمد، قال مالك: لا بأس بذلك للغرباء، ومثله قال أحمد، وكره النوم فيه ابن مسعود وطاؤس ومجاهد. وبالجمل: اتفق الأئمة الثلاثة والأوزاعي على كراهية النوم في المسجد، واستثنى الغريب، وينبغي أن يستثنى منه المعتكف لكونه معذورا. واحتجوا بحديث أبي ذر عند الدارمي في مسنده، قال: أتاني النبي ﷺ وأنا نائم في المسجد فضربني برجله، فقلت يا نبي الله غلب عيني النوم، وهذا إيماء إلى أن النبي ﷺ كرهه، فاعتذر إليه أبو ذر، فالحديث نص في النهي وأيضا في الحديث "فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم" في تعليل النهي عن دخول المسجد لمن أكل البصل والثوم والكراث، وإذا تتأذى من أكل هذه الأشياء فكيف لا تتأذى من خروج الريح في المسجد!.

وأما مذهب الشافعي فيجوز من غير كراهية نص عليه الإمام في "الأم"، قال النووي في "المجموع": واتفق عليه الأصحاب، قال ابن المنذر في "الأشراف": رخص في النوم في المسجد ابن المسيب وعطاء وحسن والشافعي. واستدل الشافعي بحديث الباب: "من نوم ابن عمر في المسجد" وفي شرحه "المهذب"، حكى النوم في المسجد من أصحاب الصفة وعن العرنيين وعن علي وعن صفوان بن أمية قال: وجماعات آخرين من الصحابة، وذكر الطبري عن الحسن، قال: رأيت عثمان بن عفان نائما فيه وليس حوله أحد وهو أمير المؤمنين. أقول: أما نوم ابن عمر

وأصحاب الصفة والعربيين في المسجد فلا دليل فيه ، فكان ذلك لأجل أنه لم يكن لهم بيت ، وأمانوم عثمان وعلي وصفوان بن أمية فهو في حين من الأحيان فأين الاستدلال ؟ . (**حديث ابن عمر حديث حسن صحيح**) ، وأخرجه البخاري مختصراً ومطولاً وأخرجه ابن ماجة مختصراً . (**وقد رخص قوم من أهل العلم في النوم في المسجد**) ، وإليه ذهب الشافعي وأصحابه . (**وذهب قوم من أهل العلم إلى قول ابن عباس**) ، وإليه ذهب الأئمة الثلاثة . فتدبر .

باب ما جاء في كراهية البيع والشراء وإنشاد الضالة

والشعر في المسجد

وجَوَّز الفقهاء البيع والشراء في المسجد ، وعبروا بلفظ لا بأس إشارة إلى أن الترك أولى ، وجواز ذلك هو أصل مذهب الشافعي قاله في " الأم " ، وقاله في " المختصر " للمزني ، وكذلك الجواز مذهب مالك قاله في " قواعد ابن رشد " ، وأمام مذهب أحمد فلا يجوز عنده قاله في " المغني " . (**إنه نهى عن تناسد الأشعار في المسجد**) ، يعني : إن كان افتخاراً أو مباهاة ، وأمّا ما كان في مدح حق وأهله أو تمهيد قواعد دينية أو إرغاماً للمخالفين ؛ فهو حق خارج عن الذم ، وفي " تحفة الأحوزي " : لا بأس بإنشاد الشعر في المسجد إذا كان في مدح الدين وإقامة الشرع . (**وعن البيع والشراء في المسجد**) ، يعني : تنزيهاً لا تحريماً ، قال الحافظ العراقي : وقد أجمع العلماء على أن ما عقد من البيع في المسجد لا يجوز نَقْضُهُ ، وكذا قال الماوردي . (**وأن يتحلق الناس فيه يوم**

الجمعة قبل الصلاة)، وذلك لأنه ربما قطع الصفوف، ولأن الاجتماع للجمعة خطب عظيم، والتعلق قبل الصلاة يؤهم غفلتهم، ولأن الوقت وقت الإشتغال بالإنصات للخطبة. **(حديث عبد الله بن عمرو بن العاص حديث حسن)**، وأخرجه أبوداؤد والنسائي وابن ماجه، وصححه ابن خزيمة. **(وعمر بن شعيب هو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص)**، محمد بن عبد الله هو والد شعيب وَجَدُ عمرو، وعبد الله بن عمرو، جَدُّ شعيب ووالد جد عمر. **(وقال محمد بن إسماعيل)**، هو الإمام البخاري: رأيت أحمد وإسحاق وذكر غيرهما يحتجون بحديث عمرو بن شعيب في شرح ألفية العراقي للمصنف. قد اختلف في الاحتجاج برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأصح الأقوال أنها حجة مطلقاً إذا صح السند اليه، قال ابن صلاح: وهو قول أكثر أهل الحديث فقد قال البخاري: رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وأبا عبيد وأبا خيثمة وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحد منهم وثبتوه فَمَنْ الناس بعدهم، وقول ابن حبان "هي منقطعة لأن شعيباً لم يلق عبد الله" مردود، فقد صح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو، كما صرح به البخاري في التاريخ وأحمد، كما رواه الدارقطني والبيهقي في السنن بإسناد صحيح.

(قال محمد)، يعنى: البخاري وقد سمع شعيب بن محمد **(من عبد الله بن عمرو)**، وكذلك قد صرح غير واحد سماعه منه، قال أبو بكر بن زياد: وصح سماع شعيب عن جده عبد الله بن عمرو، قاله في الخلاصة، وقال الجوزجاني: قلت لأحمد: سمع عمرو عن أبيه شيئاً، قال: يقول: حدثني أبي قلت: فأبوه سمع من

عبد الله بن عمرو، قال: نعم! أراه قد سمع منه، قاله في "التهذيب" وقال الحافظ في "التقريب": ثبت سماعه من جده. **(وَمَنْ تَكَلَّمَ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ إِنَّمَا ضَعْفُهُ ، لِأَنَّهُ يَحْدُثُ عَنْ صَحِيفَةِ جَدِّهِ)**، وصحيفته تلك هي "الصادقة"، صح عن عبد الله بن عمرو أنه قال: ما يرغبني في الحياة إلا "الصادقة والوهط"، وصح عنه أنه قال: استأذنت النبي ﷺ في كتاب ما سمعته منه، فأذن لي فكتبت، فكان عبد الله بن عمرو يسمي صحيفته تلك "الصادقة"، وتجد ذكر هذه الصحيفة الصادقة في مسند الدارمي، وفي طبقات ابن سعد، وإليها أشار أبو هريرة وهو في صحيح البخاري من كتاب العلم، فإنه كان يكتب ولا يكتب.

(كَأَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مِنْ جَدِّهِ)، وأطال الذهبي الكلام في ترجمة عمرو بن شعيب، وقال: لسنا نقول: إن حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن. **(قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : وَذَكَرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ : حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عِنْدَنَا وَاه)** ، أي ضعيف ، وقد عرفت أن عند أكثر أهل الحديث حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حجة مطلقا؛ إذا صح السند إليه وهو أصح الأقوال . روى الحافظ عبد الغني المصري بإسناده عن البخاري أنه سئل أيجتزأ به، فقال: رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني والحميدي وإسحاق بن راهويه يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ما تركه أحد من المسلمين، وذكر غير عبد الغني هذه الحكاية، ثم قال : قال البخاري : " مَنْ النَّاسُ بَعْدَهُمْ " قال النووي في "المجموع" : " وعمرو وشعيب ومحمد ثقات " وثبت سماع شعيب من محمد ومن عبد الله ، هذا هو الثواب الذي قاله المحققون وال جماهير ، فتأمل ولا تغفل. **(وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ**

العلم البيع والشراء في المسجد: وبه يقول أحمد وإسحاق ، وبه يقول أهل الحديث الظاهرية . (وقد روي عن بعض أهل العلم من التابعين رخصة في البيع والشراء في المسجد) ، وهو مذهب الأئمة الثلاثة . (وقد روى عن النبي ﷺ في غير حديث رخصة في إنشاد الشعر في المسجد) ، قال جابر بن سمرة : شهدت النبي ﷺ أكثر من مئة مرة في المسجد وأصحابه يتذكرون الشعر وأشياء من أمر الجاهلية فربما تبسم معهم ، رواه أحمد ورواه الترمذي في كتاب الآداب من جامعه ، وقال الترمذي : وهذا حديث حسن صحيح .

باب ما جاء في المسجد الذي أسس على التقوى

دل حديث الباب على أن المراد في الآية من المسجد الذي أسس على التقوى ؛ هو مسجد النبي عليه الصلاة والسلام وجمهور المفسرين ذهبوا إلى أن المراد في الآية مسجد قباء ، قاله الحافظ في الجزء السابع من "الفتح" .

(عن أنيس بن أبي يحيى) ، واسم أبي يحيى سمعان ثقة . **(عن أبيه)** ، سمعان الأسلمي المدني لا بأس به . **(امتري رجل)** ، الامتراء والممارسة : المجادلة ، والمعنى : أنهما تنازعا واختلفا . **(فقال هو هذا)** ، وفي رواية لأحمد " هو مسجدي " ، والحكمة في جوابه بأن المسجد الذي أسس على التقوى مسجده ؛ دفع توهم أن ذلك خاص بمسجد قباء ، والغرض أن المراد في الآية هو مسجد قباء ، ولما كان مسجده في حكمه بل أولى ناسب أن يدخله في حكم الآية ، ومن هنا قال الداؤدي وقال السهيلي : ليس هذا اختلافاً لأن كلامهما أسس على التقوى وهذا اختاره الحافظ .

وبالجملة : تعارض ظاهر القرآن وظاهر هذا الحديث ، فأشكل الأمر فتطرقوا في الجواب ، قال الحافظ ابن كثير في تفسيره قال : السياق إنما هو في معرض مسجد قباء إلى أن قال : وقد صرح أنه مسجد قباء جماعة من السلف ، فذكره منهم ابن عباس وعروة وعطية العوفي والشعبي والحسن البصري وغيرهم ، ثم ذكر الحديث الذي يخالفه ، قال : وهذا صحيح ولا منافاة بين الآية وبين هذا ؛ لأنه إذا كان مسجد قباء قد أسس على التقوى من أول يوم فمسجد رسول الله ﷺ بطريق الأولى والأحرى ، ثم ذكر الأحاديث في ذلك إلى أن قال : وقد قال بأنه مسجد النبي ﷺ جماعة من السلف والخلف ، وهو مروى عن عمر ابن الخطاب وابنه عبد الله وزيد بن ثابت وسعيد بن المسيب ، واختاره ابن جرير ، انتهى . ولا يبعد أن يقال : يحتمل أن تكون المزية لما اتفق من طول إقامته بمسجد المدينة بخلاف مسجد قباء فما أقام إلا أياما قلائل وكفى بهذا مزية ، فافهم . **(وفي ذلك خير كثير)** ، أشار بذلك إلى مسجد قباء ، وفيه تلقى المخاطب بما لا يترقبه ، فإن المخاطب ما كان ينكر خيره الكثير . **(هذا حديث حسن صحيح)** ، وأخرجه أحمد والنسائي .

باب ما جاء في الصلاة في مسجد قباء

هو مسجد بني عمرو بن عوف ، هو أول مسجد أسسه ﷺ . **(سفيان بن وكيع)** ، شيخ الترمذي وهو ضعيف سقط أحاديثه . **(أبو الأبرد)** ، رجح الحافظ في " تهذيب التهذيب " أنه لا يعرف اسمه ، وذكر أن ما في الترمذي من أن اسمه زياد وهم ، وقد ذكره

في مَنْ لا يعرف اسمه أبو أحمد الحاكم في "الكنى" وابن أبي حاتم وابن حبان. **(الصلاة في مسجد قباء كعمرة)**، يعني: الصلاة الواحدة فيها يعدل ثوابها عمرة. أقول: مراده هو بيان التناسب بين المسجد النبوي ومسجد قباء، كالتناسب بين الحج والعمرة، يعني كما أن الحج أكثر ثواباً من العمرة والعمرة أقل ثواباً منه، فكذلك الصلاة في قباء أقل ثواباً من الصلاة في مسجده، وهو المراد في حديث "مَنْ صلى الفجر في جماعة، ثم قعد يذكر الله، حتى تطلع الشمس، ثم صلى ركعتين كانت كأحد حجة وعمرة" رواه الترمذي في "جامعه"، فالمراد هو التناسب بين صلاة الفجر وصلاة الإشراف والتشبيه بهما بالحج والعمرة لإحراز ثوابهما بذلك فتفكر. **(حديث أسيد حديث حديث غريب)**، وجه الغرابة ما بينه بقوله: ولا نعرفه إلا من حديث أبي أسامة، يريد أنه متفرد بروايته، وأبو أسامة هذا حماد بن أسامة الكوفي من رجال الستة، وعبد الحميد بن جعفر من رجال مسلم، وأبو كريب من رجال الستة. وبالجمل: الحديث نزل من الصحة إلى الحسن بسفيان بن وكيع، أو أبي الأبرد إلا أن الذهبي يقول في "الميزان": وهذا حديث منكر روى عنه عبد الحميد بن جعفر فقط. أقول: عبد الحميد هذا من رجال مسلم فيكفي لصحته رواية مثله إياه، فكيف يكون تفرد بروايته دليل الإنكار، على أن لهذا الحديث شواهد كثيرة صحيحة وحسنة، تجدها مجموعة في تفسير ابن كثير، فَيَبْغَدُ كَوْنُ مِثْلِهِ مُنْكَرًا. نعم! لو طعن بسفيان أو أبي الأبرد لكان له وجه وفي حديث سهل بن حنيف عند النسائي لفظ: "كان له عدل عمرة" وإسناده صحيح، وفي لفظ ابن ماجه "كأجر عمرة" وروى عمر بن شيبة بإسناد صحيح عن سعد بن أبي وقاص قال: "لأنَّ أَصْلِي

في مسجد قباء ركعتين أحب إلَيَّ مِنْ أَنْ آتِي بَيْتَ الْمَقْدَسِ
مرتين، لو يعلمون ما في قباء لضربوا إليه أكباد الإبل“ قاله
الحافظ في ”فتح الباري“.

باب ما جاء في أي المساجد أفضل

وفي ”قواعد الأحكام“ للإمام عز الدين بن عبد السلام: الأ
زمان والأماكن أودع الله في بعضها فضلاً لا وجود له في غيرها مع
القطع والتماثل في المساوات. **(عن زيد بن رباح)**، المديني ثقة.
(وعبيد الله بن أبي عبد الله الأغر)، ثقة واسم أبي عبد الله سلمان
صرح به الترمذي. **(عن أبي عبد الله الأغر المديني)**، ثقة. **(صلاة**
في مسجدي هذا)، إنَّما أشار إلى مسجده بكلمة ”هذا“ دفعاً
لتوهم دخول سائر المساجد المنسوبة بالمدينة إليه غير هذا
المسجد لا لإخراج ما سيزاد فيه، هذا ما قاله السمهودي في ”
الوفاء“. وما قال النووي ووافقه السبكي ينبغي أن يحرص
المصلي على الصلاة في الموضع الذي كان في زمانه دون ما زيد
فيه بعده، لأن التضعيف إنما ورد في مسجده وقد أكد بقوله: ”
هذا“ بخلاف مسجد مكة، فإنه يشمل جميع مكة، بل صحح أنه يعم
جميع الحرم، هذا ذكره الحافظ في ”الفتح“ وسكت عنه. ورَدَّ
عليهما المحب الطبري وأورد أثراً استدلالاً بها، ولولا هذا ما
استجاز الخلفاء الراشدون أن يستزيدوا فيه بحضرة
الصحابة ولم ينكر ذلك عليهم. **(خير من ألف صلاة فيما**
سواه)، أي: من المساجد. **(إلا المسجد الحرام)**، يجوز في هذا
الاستثناء أن يكون المراد فإنه مساوٍ لمسجد المدينة أو أفضل،
واختار ابن بطال الأول، وزيفه الشهاب والبدر، والمختار

الثاني أي أنه أفضل وزائد في الأجر على مسجد المدينة للأحاديث المصرحة بفضل المسجد الحرام على مسجد المدينة . فمنها : حديث عبد الله بن الزبير ، أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير، قال : قال رسول الله ﷺ : صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مئة صلاة في هذا “ وفي رواية ابن حبان : ” صلاة في ذلك أفضل من مئة صلاة في مسجد المدينة “ ، قال ابن عبد البر : اختلف على ابن الزبير في رفعه ووقفه ، ومن رفعه أحفظ وأثبت ومثله لا يقال بالرأي . ومنها : حديث جابر رضي الله عنه أخرجه ابن ماجة مرفوعاً : ” صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مئة ألف صلاة فيما سواه “ ، ورجال إسناده ثقات . ومنها : حديث أبي الدرداء أخرجه البزار والطبراني مرفوعاً : ” الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة ، والصلاة في مسجدي بألف صلاة والصلاة ، في بيت المقدس بخمس مائة صلاة “ ، قاله الحافظ في ” الفتح “ قال البزار : إسناده حسن ، فافهم .

ولا يخفى عليك أن تفصيل البقعة المباركة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد نقل القاضي عياض الإجماع على أنها أفضل بقاع الأرض ، قاله في ” الشفاء “ ونقل قبله أبو الوليد الباجي وغيره ، وبعده القرافي وغيره من المالكية ، ثم حكاها ابن عساكر والسبكي الكبير ، والحافظ ابن حجر وغيرهم من الشافعية ، وزاد السبكي : بل هي أفضل من السماوات والعرش والكعبة ، ومثله قال ابن عقيل من قدماء الحنابلة ، حكاها ابن قيم في الجزء الثالث من ” بدائع الفوائد “ ولم يردده ، وكذلك حكاها

